

تاريخ المماليك





منشورات جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

تاريخ المماليك

الدكتور عمار محمد النهار

أستاذ في قسم التاريخ

الطبعة الأولى

1434 -

1435هـ

جامعة دمشق

2013 - 2014م



المحتويات



بسم الله الرحمن الرحيم

ـــ المقدمة:

تكمن أهمية تاريخ العصر المملوكي في أن المماليك أسسوا فيه دولة مترامية الأطراف شملت مصر وبلاد الشام، وامتد حكمهم على مدى أكثر من قرنين ونصف من الزمن، تخلّل هذه الفترة مراحل من التضحيات للدفاع عن الدين والأرض ضد الأخطار التي هدّدت المنطقة من جانب الصليبيين والمغول والغرب الأوربي، فما إن سقطت دولة الأيوبيين حتى استفرد المماليك بالنشاط السياسي والعسكري والحضاري في مصر وبلاد الشام، واستطاعوا أن يسطّروا إنجازات غاية في الأهمية والعالمية، فحققوا الجلاء الصليبي عن تلك البلاد، وأنزلوا بالمغول ضربات قاسية وموجعة أبرزها انتصار معركة عين جالوت.

و لم تكن دولة المماليك من طراز الدول السابقة المستقلة، وإنما تميزت بظروف كبيرة أحاطت بنشأهّا، وأحداث خارجية رافقت مولدها، وحكام لهم طبيعة خاصة في أنفسهم ونشأهم ونظامهم وأسلوب حياهم، فالمماليك فئة عسكرية استحوذت على البلاد، وكان لهم في طريقة تربيتهم وأسلوبهم الخاص في الحياة ما أضفى على حكمهم نوعاً من الغرابة والأهمية.

ومارس المماليك نشاطاً دينياً وعلمياً خصباً صحب انتقال الخلافة العباسية من بغداد إلى القاهرة، وظهر أثره في مصر وبلاد الشام، من خلال إحياء شعائر الدين، وإقامة المنشآت الدينية والعلمية، واشتداد ظاهرة التصوف والزهد، والرغبة الجامحة في الإقبال على التعليم والتأليف والكتابة.

فعصر المماليك هو عصر تصفية الوجود الصليبي، وعصر التصدي للمغول، وعصر الإبداع الإداري، وعصر الازدهار التجاري، وعصر ظهرت فيه

الكثير من الإبداعات والإنجازات الفكرية، وساعد على هذا الانتعاش الفكري عوامل كثيرة منها هجرة العلماء بكثرة إلى مصر والشام بعد فواجع الغزو التتري لبلدان العالم الإسلامي، وخاصة بعد تدميرهم لبغداد عام 656هـ=1258م، حيث وجد العلماء في مصر والشام المركز الآمن الوحيد في ذلك الوقت، خاصةً بعد أن ساءت أوضاع العالم الإسلامي آنذاك من مشرقه إلى مغربه.

ومن عوامل الازدهار ثراء الدولة المملوكية الذي نتج عن الازدهار الاقتصادي في الزراعة والصناعة وخاصة التجارة، فانعكس ذلك على الإنفاق بسخاء على العلماء، وعلى تشييد المؤسسات الدينية والعلمية، ولذلك أضحت في هذا العصر مصر وبلاد الشام مركزاً للتجارة العالمية والطريق الرئيسي لتجارة الشرق، وبوابة العبور إلى أوربا.

وتعد الدولة المملوكية من أغنى الدول بحكامها الأقوياء أمثال: شجر الدر وقطز وبيبرس وقلاوون والأشرف خليل والناصر محمد وبرسباي وغيرهم، فقد أسسوا دولة واسعة الأرجاء، نظّمت الدواوين، وحدّدت اختصاصات كبار الموظفين، وأسست أول جيش نظامي في العصور الوسطى، وحفل عهدها بقضاة ضربوا أروع الأمثال في الاعتداد بالرأي، وبمؤرخين أغنوا المكتبة العربية الإسلامية بنتاجهم الغزير.

وإن أول من تنبّه إلى أهمية وخطورة الدراسات المملوكية هم مستشرقو أوربا، بعد أن ظلت الدراسات في الشرق العربي محدودة في مهدها زمناً طويلاً، فانكبوا على التأليف عن هذا العصر، وظهرت على أيديهم دراسات كبيرة من أوائلها دراسات (كاترمير)، و(فايل)، و(جودفري ديمومبين)، و(إيرا لابدوس)، و(جاستون فييت)، و(كارل بروكلمان)، بعدها توالت الدراسات الأوربية عن ذلك العصر، ثم

أدرك أساتذة المشرق ومؤرخوه أهمية الدراسات المملوكية، فركزوا جهودهم عليه بدراسات كثيرة.

والمؤسف أن ما وصلنا من تراث عظيم من العصر المملوكي ما زال مخطوطاً ومحفوظاً في مختلف أنحاء مكتبات العالم في الشرق والغرب، ومازلنا كل يوم وكل فينة نكتشف كنزاً جديداً من كنوز تراث ذلك العصر، لذلك لا يزال هذا التراث مجالاً خصباً للدراسة والتحقيق، وقد بدأت بوادر الاهتمام به بعد فترة طويلة من عدم الاكتراث وقلة التقدير والجفاء.

وإن من أعظم إيجابيات ذلك العصر أن العلماء أعادوا وبزمن قياسي جمع ما خسرناه من التراث والفكر الإسلامي الذي تعرّض للنهب والإحراق والإغراق والإتلاف على يد المغول، وتابعوا فوق ذلك مسيرة التأليف والإبداع، فكوّنوا نهضة كبرى توجت حلقات تطور الحضارة العربية الإسلامية.

ومن الفائدة الإشارة إلى قضية تهم الجميع، قضية البحث عن التاريخ الصحيح، لذلك ظهرت الدعوة القائلة بـ (إعادة كتابة التاريخ)، والأصح أن نقول (إعادة قراءة التاريخ)، فلست مع الدعوة التي تقول مباشرة بإعادة كتابة التاريخ، لما فيها من مزالق خطيرة، وهنا أقول: إن صورة الكتابات التاريخية (في معظمها) تنحصر بين قوم غالوا مغالاة في قوم، وبين آخرين أفرطوا في حقهم، وبين قوم لم يجدوا إلا السلبيات، وبين قوم لم يجدوا إلا الإيجابيات، بين قوم نظروا بعين المحبة فلم يجدوا إلا الحسن والجمال، فكلّوا عن مشاهدة العيوب، وقوم نظروا بعين السخط وسوء الظن فلم يروا غير المساوئ، بين الإفراط والتفريط، وبين الغلو والتطرف، انغمس التاريخ في ضياع عجيب، فكانت الطامة الكبرى، عندما كتب عدد ليس بقليل التاريخ بهذه الأهواء، فنقل رؤيته فحسب، وعرض وجهة نظره فقط، وهنا نتج تاريخ آخر، غير

التاريخ الحقيقي، إنه التاريخ الذي يصلنا عبر كثير من وسائل الإعلام مشوهاً عبر منظار واحد، إنه التاريخ المفترى عليه.

ولكن الحق الذي هو أقوى من الجميع سيظهر بلا شك، على أيدي الذين نقّبوا عن كنوز الحقيقة ونفضوا غبار السنين التي تراكمت على وثائقها ومخطوطاتها، وأظهروا الحق بعد البحث والتحقيق.

ومن يتابع أبحاث المستشرقين المنصفين يلحظ أنهم يقفون مندهشين أمام غزارة إنجازات عصر المماليك المتشعبة والشاملة لكل المجالات. فهذه الحضارة التي شيّدها أجدادنا العظام يجب أن نحافظ عليها وأن نرتقي بها، لأن من أوجه تقصيرنا بحق تراثنا إهمالنا المخطوطات العربية الإسلامية، إذ تركناها نائمة في السراديب والخزائن والدروج، فقصّرنا في إخراجها إلى النور، بينما انكبّ العالم الغربي على دراستها، بل إن نهضة أوربا قامت على أسس باتت معروفة، وهي دراسة وترجمة كتب المسلمين في شتى أنواع العلوم، حتى قيل إن سبب هذه النهضة النوعية في الطب مثلاً سبع موسوعات طبية صيدلانية عربية إسلامية، وهي «فردوس الحكمة» لعلي بن سهيل الطبري، و«الحاوي» للرازي، و«الكامل في الصناعة الطبية» للأهوازي، و«القانون» لابن سينا، و«التصريف لمن عجز عن التأليف» للزهراوي، و«الجامع لمفردات الأدوية والأغذية» لابن البيطار، و«منهاج الدكان ودستور الأعيان» لداود العطار.

وأخيراً؛ فإني حاولت جاهداً أن أستوفي مجمل تاريخ المماليك، وأن تكون الصورة واضحة وشاملة عن تاريخ مصر والشام في ذلك العصر، مع العلم أن الدخول في التفاصيل يعني الحاجة إلى كتابة مجلدات، فها هو المؤرخ محمود رزق سليم قد كتب قرابة ستة مجلدات في تصنيف النتاج العلمي فقط في عصر المماليك، واستغرق بروكلمان مجلداً كاملاً في أكثر من 600 صفحة لتصنيف عناوين مؤلفات

ذلك العصر فقط، وخصص ابن حجر العسقلاني خمسة مجلدات لأعيان القرن الثامن الهجري فقط في كتابه الدرر الكامنة، فيما كتب السخاوي ضعف ذلك حين خصص عشر مجلدات لأعيان القرن التاسع الهجري فقط في كتابه الضوء اللامع، وكتب المقريزي قرابة خمسة مجلدات لتغطية خطط القاهرة وما حولها فقط في كتابه المواعظ والاعتبار، فيما ألّف النعيمي كتاباً من مجلدين للحديث عن مدارس دمشق فقط في كتابه الدارس، ناهيك عن كتب الطبقات والتراجم والسير والتاريخ العام والحوليات الأخرى.

وسيكون هذا الكتاب ــ إن شاء الله تعالى ــ وافياً وشاملاً لكل جوانب عصر المماليك في مصر والشام؛ سياسياً وعسكرياً وإدارياً واجتماعياً ودينياً واقتصادياً وفكرياً، وقد استقصيت آخر الدراسات، وتتبعت آخر المكتشفات العلمية كاختراع الصواريخ، واكتشاف أمريكا، ودراسات النظام الشمسي، كما تتبعت الدراسات النظرية الجديدة التي لم تظهر قبل ذلك العصر ضمن ما يمكن أن نسميه الأوائل والأسبقيات، فبذلت قصارى جهدي أن يكون مرجعاً كافياً لكل من أراد التعرف على تاريخ المماليك، وأن يكون شافياً لغليل كل من يغار على تاريخ وحضارة أمته.

والله الموفق، ومنه وله الفضل

عمّار محمّد النّهار، دمشق،

9 ذي الحجة، يوم عرفة 1433هـ

25 تشرين الأول، 2012م



الفصل الأول

أصول المماليك

وعوامل قيام دولتهم



أولاً ــ نشأة المماليك وأصولهم وبداياهم[1]:

المماليك جمع مملوك، وهو اسم مشتق (اسم مفعول) من فعل (ملك)، ومعناه العبد المملوك، من أي لون أو جنس أو منبت، و سواء كان أسود البشرة أو أسمرها أو أشقرها.

والمملوك هو العبد الذي يباع ويشترى، لكن مصطلح (المماليك) أُطلق على فئة من العبيد الذين كان الأمراء والسلاطين والخلفاء يشتروهم ليصنعوا منهم رجالاً أشداء، ويشكلون منهم فرقاً خاصة في جيوشهم.

وقد قيل: إن لفظ مملوك في أصله اللغوي المستخرج من الفعل (ملك)، ويعني الرقيق الذي يُشترى بهدف تربيته والاستعانة به كجند، وهو على عكس كلمة عبد التي استُعملت في العصر الإسلامي الأول.

فالمملوك هو من مُلِك ولم يُمْلك أبواه، وهذه تأتي بمعنى السبي وهو الأسير، وهو ليس أصله من العبيد، وقد يكون مأسوراً أو مخطوفاً أو مملوكاً قهراً، وبيع في أسواق النخاسة[2].

ويجب علينا التمييز بين لفظتي (المماليك) و(العبيد)، فلفظة (مماليك) نفسها تعني ما يُملك بقصد تربيتهم والاستعانة بهم كجند أو ما شابه ذلك، على عكس لفظة (العبيد) التي تعني العبودية، فالعبد يُولد من الرقيق، بينما يُولد المملوك من

(1) انظر النهار: العصر المفترى عليه ــ عصر المماليك البحرية ـــ، ص19 ــ 26.

(2) ابن منظور: لسان العرب، ص 4267. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج6، ص 283. الرازي: مختار الصحاح، ص 633.

أبوين حرين، كما أن العبد يعني أسود، بينما يكون المملوك أبيض، ويتشابه الاثنان في أنهما قد جمعتهما وحدة الغربة والمخاطرة[1].

ويرتبط اسم المماليك بالرق، والرق نظام عميق الجذور، عرفته الأمم وعرفه أصحاب الشرائع السابقة. وكانت الأمم القوية التي عاشت قبل الإسلام كالفرس والروم في العراق والشام ومصر تنظر إلى السكان الأصليين كما تنظر إلى العبيد، فاتخذت الكثيرين منهم أرقاء، فقد شاع هذا النظام عند اليونانيين والرومان والفرس و المصريين القدماء والهنود.

كما عرف اليهود الرق، وآمنوا بالتمييز العنصري، فهم لا يلاحظون الجانب الإنساني في غير اليهود، وعرف المسيحيون الرق أيضاً، وعرفه العرب في الجاهلية مثلهم مثل سائر الأمم الأخرى[2].

وعندما جاء الإسلام لم يكن هناك من يستغرب أحوال الرقيق، أو من يشعر بالحاجة إلى تعديلها، إلا أن الإسلام لم يأمر بالاسترقاق قط، ولم يرد في القرآن الكريم نص على جواز استرقاق الأسرى، ولكن الإسلام جاء فوجد الرق نظاماً عالمياً يقوم عليه الاقتصاد العالمي، ووجد استرقاق الأسرى عرفاً دولياً، فعمل على علاج تلك الظاهرة بتجفيف مصادر جلب الرقيق، بغية الوصول ـــ مع مرور الزمن ـــ إلى إلغائه من دون إحداث هزة اجتماعية لا يمكن ضبطها أو قيادها، فبدأ الإسلام بتخفيف موارد الرق، ويسّر السبيل إلى تحرير الأسرى، وأخذ يعمل على تحرير الأرقاء، بوسائل وأساليب كثيرة.

---

(1) انظر ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج1، ص 11.

(2) عبد الدايم: الرق في مصر في العصور الوسطى، ص 7 – 11. فايد: الرق في الإسلام، ص 6 – 14.

ونتيجة استمرار الحروب بين الأمم انتشرت تجارة الرقيق في الدولة الإسلامية، كما انتشرت في غيرها من الدول، وتنوع الأرقاء، فمنهم السود ومنهم البيض (المماليك)، وبُذلت الأثمان الغالية في شرائهم، وكان الأتراك والصقالبة أشهر الرقيق الأبيض في القرون الوسطى، وكان الرقيق الصقالبة موضع تفضيل، وهم سكان البلاد المختلفة من بلغاريا العظمى التي امتدت أرضها من بحر قزوين إلى البحر الأدرياتي، كما تمتع الرقيق الأتراك بمكانة ممتازة في البيوت الإسلامية، وكانت أقاليم ما وراء النهر مصدراً مهماً لهم حيث أضحت تجارتهم أعظم مهنة هناك، أما الرقيق الصقالبة فطريقه الرئيسي هو الطريق الذي يبتدئ من شرق ألمانيا إلى إيطاليا وإلى فرنسا ومنها إلى إسبانيا الإسلامية (الأندلس).

وأُنشئت للرقيق أسواق وخانات في المدن الكبرى، أشهرها دار الرقيق في بغداد، وسوق الرقيق في دمشق، وسوق سامراء في العراق، وخان مسرور في القاهرة[1].

ويرجع استخدام المماليك في الجيوش العربية الإسلامية إلى أيام الدولة العباسية على الأرجح، على أن ذلك كان أوضح ما يكون في عهد الخليفة العباسي المعتصم بالله (ت 227 هـ = 841م) الذي شكّل منهم فرقاً عسكرية، وكان يُرسل من يشتريهم، واستكثر منهم حتى اختلفت الروايات في مقدار عددهم، فذكر المسعودي أن عددهم بلغت أربعة آلاف، وقال ابن تغري بردي: إنهم ثمانية آلاف، وقال ابن دقماق: إنهم ثمانية عشر ألفاً، بينما استقر رأي العمري على أنهم ثلاثون ألفاً[2].

---

(1) انظر النباهين: نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك في مصر، ص 93 – 98.

(2) المسعودي: مروج الذهب و معادن الجوهر، مج4، ص 53. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج2، ص 285. ابن دقماق: الجوهر الثمين في سير الخلفاء و الملوك والسلاطين، ص 113. العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (الدولة العباسية)، تح: عمار النهار، ص 197.

وعندما ازدادت أعدادهم في بغداد، وصاروا يؤذون العوام فيها، بنى لهم المعتصم مدينة سامراء وأسكنهم فيها[1].

ولما ضعف سلطان الخلافة في الأقاليم، وجنح عمال الأطراف إلى الاستقلال بولاياتهم، وبات الجيش وقادته من الأتراك وسيلة الخلفاء للقضاء على الحركات الاستقلالية المختلفة، ازداد الأتراك أهمية على أهميتهم، وأضحى منهم الولاة والوزراء وأرباب الدولة، غير أن الحركات الاستقلالية ما لبثت أن أغرت الأتراك أنفسهم، حتى صارت معظم الدويلات الإسلامية منذ أواسط القرن الثالث الهجري = التاسع الميلادي من الترك، وهؤلاء جعلوا جيوشهم من جنسهم، بل إن بعض الدويلات غير التركية جعلت تكوين جيوشها أو حرس ملوكها على الأقل من المماليك الأتراك المجلوبين عن طريق الشراء[2].

وبذلك ظلت الدول القائمة آنذاك تعتمد على هذا العنصر، فالدولة الصفارية (254 -298هـ=868-911م) استعانت بهم، واستخدمهم السامانيون (261-389هـ=874-998م) في جيوشهم منذ عام 300هـ=912م، أما في مصر فقد استخدم هؤلاء المماليك كلٌّ من الدولة الطولونية (254-292هـ=868-905م)، والدولة الإخشيدية (323-358هـ=935-969م)، ولما دخل الفاطميون مصر عام (358هـ=969م) اعتمد حكامهم الأوائل منذ أيام المعز (341-365هـ = 952-975م) على عناصر تركية[3].

---

(1) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج7، ص 231، 232.

(2) النباهين: نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك، ص 100.

(3) المقريزي: الخطط، دار صادر، ج1، ص 94، طقوش: تاريخ المماليك في مصر والشام، ص 18-20.

ويجب هنا أن ننتبه إلى أن تعبير (المماليك) تطور عبر الزمن وأصبح يطلق بالمفهوم التاريخي على دولة أسسها في مصر والشام أولئك المماليك الذين أحضرهم صلاح الدين الأيوبي وخلفاؤه من بعده، مشكلين فئة خاصة، ذات ميزات منفردة وأسلوب منفرد في التاريخ كما سيوضح ذلك هذا الكتاب.

فكان للمماليك في مصر مركز خاص استثنائي، لا يمكن معه مقارنته بأي مماليك في أي مكان آخر في العالم، حتى مماليك بغداد حين تسلّطوا على الخليفة والحكم والقرار، لم يكونوا قادرين على تشكيل دولة أو فئة أرستقراطية عسكرية. وحتى في حالة تجمعاتهم الكبيرة وثوراتهم العامة (كثورة الزنج) فإنهم لم يشكلوا دولة، وكان تسلطهم أو سيادتهم عارضة و فردية لم تنتقل لخلفائهم أو لبني جلدتهم، على عكس ما حصل في مصر فيما بعد[1].

ولم يكن من الصعب الحصول على هؤلاء المماليك، ذلك أن تجارة العبيد كانت رائجة جداً في حينها، وكان الوضع الاقتصادي للقبائل سيئاً للغاية، وأصبح الوضع الاقتصادي في العصور الوسطى متداعياً جداً، وانتشرت المجاعات، وكثرت الحروب الصليبية وحروب التتار، وحروب قبائل البدو في الشرق والغرب، واضطر كثير من الأهل في مناطق وسط آسيا وشرق أوربا لبيع أولادهم، خصوصاً للدولة الإسلامية، لأنهم واثقون من حصول أولادهم على مستقبل أفضل، وخصوصاً أن بعض من سبقهم وصل إلى مراكز عالية بالسلطة، منها قادة الجيوش وحتى السلاطين. وقد شاعت الأخبار لدى هذه القبائل أن أولادهم سيلاقون مصيراً أفضل، وسعادة وسرعة في الوصول إلى الثراء، وسيترقون في الوظائف والمناصب، فما كان أهل تلك القبائل يرون غضاضة أو حرجاً في بيع أولادهم للنخّاسين الذين كانوا يعدونهم بحياة

(1) زقلمة: المماليك في مصر، ص22.

رغيدة ومستقبل عظيم بدلاً من حياة البؤس التي كانوا يعيشونها، مما جعل الرقيق لا يعتمد على سبايا الحرب فقط. وبعض هؤلاء المماليك لم يفقدوا صلتهم بأهاليهم بل أرسلوا بطلبهم للحضور، ومنهم برقوق الذي أحضر والده آنص وأهله[1].

على كل حال؛ لما انتقلت السلطة إلى الأيوبيين عام 567هـ =1171م ساروا على نهج الدول التي سبقتهم في الإكثار من شراء المماليك الأتراك واستخدامهم في الجيش، فكان جيش صلاح الدين مكوناً من عدة فرق منهم، وقام هو بنفسه بشراء مجموعة وكوّن منها فرقة يقال لها المماليك الصلاحية نسبة إليه، أو الناصرية نسبة إلى لقبه (الملك الناصر)، وبعد وفاته حدث كثير من المنازعات الداخلية بين أفراد البيت الأيوبي، فكان من الطبيعي أن تزداد أعداد المماليك الأتراك في أثناء تلك النزاعات، وأن يستمر بنو أيوب في جلب الرقيق لتغذية جيوشهم[2]، وكان أكثر الأيوبيين جلباً للمماليك الملك الصالح نجم الدين أيوب كما سنرى.

ولم يكن ثمة استمرار تاريخي يربط بين مماليك الأيوبيين ومماليك كلٍّ من الطولونيين والإخشيديين والفاطميين، لأن هؤلاء كانوا أخلاطاً من البيض والسود، في حين كان مماليك الأيوبيين من الأتراك القفجاق[3].

فتعود أصول المماليك الذين جاؤوا إلى مصر إلى بلاد القفجاق الواقعة في حوض نهر الفولغا شمال البحر الأسود وفي القوقاز، حيث تعيش قبائل مختلفة من

---

(1) شاهين الملطي: نزهة الأساطين فيمن ولي مصر من السلاطين، ص115. موير: تاريخ دولة المماليك، ص38، 39. زقلمة: المماليك في مصر، ص21.

(2) انظر المقريزي: الخطط (دار صادر)، ج1، ص 94، عبد الدايم: الرق في مصر في العصور الوسطى، ص25، 27.

(3) النباهين: نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك، ص102، 103.

الأتراك والجراكسة والروس والمجر وغيرهم، فالصالح نجم الدين أيوب لما تولى الحكم اشترى منهم نحو ألف تقريباً وأمّر منهم جماعة في أثناء حياته.

كما تعود أصول غيرهم إلى شبه جزيرة القرم، وبلاد القوقاز، وآسيا الصغرى، وفارس، وتركستان، وبلاد ما وراء النهر، وأواسط آسيا، ومنغوليا، وكذلك كان يُستجلب المماليك من الأرمن والشركس والمغول، ومن الأتراك والروم والروس والأكراد، وكانت هنالك أقلية أوربية من اليونان وإسبانيا وألمانيا(1).

فالمماليك من أجناس مختلفة، إذ من الممكن أن تجد في القطعة العسكرية الواحدة أشخاصاً من مختلف الجنسيات الآسيوية والأوربية، ويسري هذا الحال على السلاطين، فالسلطان كتبغا مغولي الأصل، وخشقدم من أصل ألباني، وقد شاهد الرحالة الأوربيون الذين زاروا القاهرة في القرن التاسع الهجري = الخامس عشر الميلادي مماليك من أصول ألمانية وهنغارية وإيطالية أيضاً(2).

وكان التجار الأجانب يأتون بالمماليك غالباً عن طريق البحر، حيث يدخلون إلى القاهرة عن طريق ثغري دمياط والإسكندرية، بينما كان التجار المسلمون يأتون غالباً عن طريق البر، ثم يؤتى بالمماليك للبيع في أسواق القاهرة والإسكندرية وغيرها من الأماكن(3).

---

(1) ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص 259. الأنصاري: مجمل تاريخ مصر، ص 155. عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، ص179. وانظر:

Smith: The Historian History Of The World. p 231.

(2) آشتور: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص370، 371.

(3) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج1، ص 12، 13. عبد الدايم: الرق في مصر في العصور الوسطى، ص 28.

وكانت أثمان هؤلاء الرقيق تختلف بين قلة أو كثرة، وتصل أحياناً إلى أثمان باهظة، وذلك يعتمد على اللون والقوة ومقدار الجمال والذكاء[1].

ولم يتوقف سيل ورود المماليك الجدد حتى بعد سيطرتهم على الحكم، فقد استمر استجلابهم في عهد الظاهر بيبرس، والملك قلاوون، ثم السلطان حسن وبرقوق وبرسباي وقايتباي.

ولم يكن السلطان وحده الذي يستجلب المماليك، فلقد كان الأمراء أيضاً يشترونهم ويشكّلون منهم حرسهم الخاص، وعناصر جندهم المقربين، ولذلك كان المملوك الأسعد حظاً من يملكه السلطان الذي سيحرره فيما بعد ليكون أميراً على عشرة أو خمسين أو مئة، وقد يثب في ترقيته وثبة واحدة ليكون أمير ألف[2].

وكان المماليك يُنسبون إلى صاحبهم الأول أو إلى أستاذهم أو تاجر الرقيق الذي استجلبهم، مثل المماليك الذين عُرفوا باسم المماليك العثمانية، وقد نُسبوا إلى الخواجا عثمان الذي استجلبهم وكان أحد كبار تجار المماليك، وقد اشتهر بحسن بضاعته، لذلك كان الانتساب إليه من باب الفخر والاعتزاز. وكان يذكر نسبهم هذا بعد اسمهم، إذ لا جدوى من ذكر اسم عائلتهم الأصلي، فمثلاً: الظاهر بيبرس العلائي البندقداري الصالحي، اسمه بيبرس، وتلقّب فيما بعد بالظاهر على عادة ذلك العصر، وكان علاء الدين البندقداري هو أول مالك له، ثم تسمّى بالصالحي نسبة إلى الملك الصالح نجم الدين أيوب بعد أن انتقل إلى خدمته، وبعد أن قام بيبرس نفسه بشراء المماليك من التجار أُطلق اسمه على مماليكه وتسموا بالمماليك الظاهرية.

---

(1) موير: تاريخ دولة المماليك، ص 39. الأنصاري: مجمل تاريخ مصر، ص38.

(2) زقلمة: المماليك في مصر، ص 21، 22.

بينما نجد أن السلطان قلاوون الألفي إنما أخذ اسمه (الألفي) من القيمة الباهظة التي دفعت لشرائه وهي ألف دينار، وكانت آنذاك مبلغاً جسيماً، مما كان مدعاة فخر لمالكه ولقلاوون نفسه[1]. ولا تزال عائلة الألفي موجودة اليوم في مصر.

وقد غلبت تسمية الترك على هؤلاء المماليك، ولهذا قد يتبادر إلى الذهن أن هؤلاء كلهم من الجنس التركي، والواقع أن فيهم عدة أجناس أخرى، فمنهم من كان من أصل تركي كالظاهر بيبرس، أو جركسي كبرقوق، أو تتري كالعادل زين الدين كتبغا، وهناك مماليك من أجناس أخرى كالتركمان والأرمن والروم وغيرهم، واسم الترك غالب على مجملهم لكثرتهم وتميّزهم كما يقول ابن خلدون[2].

ثانياً ــ عوامل قيام دولة المماليك وثبات حكمها[3]:

امتد عصر المماليك بين عامي 648- 923هـــ = 1250-1517م منذ سقوط الأيوبيين إلى مجيء العثمانيين. ومنذ تأسيس دولة المماليك وحتى مقدم العثمانيين عام 923هـــ = 1517م حكم المماليك أكثر من (275) عاماً، انقسموا خلالها إلى دولتين هما: الدولة البحرية ومؤسسها عز الدين أيبك، وحكمت نحو (135) عاماً بين سنتي 648-784 هــ = 1250-1382م، وكلمة البحرية أطلقت على طائفة من المماليك قبل تأسيس دولتهم، وهذه الطائفة هي التي

---

(1) الأنصاري: مجمل تاريخ مصر، ص155. عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، ص179.

(2) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور (تح محمد مصطفى)، ج1، ق1، ص 308، 386، ج1، ق2، ص 312. ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، ج5، ص430.

(3) انظر تفاصيل ذلك: النهار: العصر المفترى عليه ــ عصر المماليك البحرية، ص25 - 44.

أسكنها سيدها الصالح نجم الدين الأيوبي بقلعة الروضة في نهر النيل فعُرفوا بالبحرية، وصاحَبهم هذا الاسم[1].

و الدولة الثانية هي دولة المماليك الجركسية، وأصل معظم ملوكها من بلاد الجركس، لذلك سُموا بهذا الاسم، وسُموا باسم آخر هو البرجية، لأن المنصور قلاوون عندما أكثر من شرائهم حتى بلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف وسبعمئة أسكنهم في أبراج قلعة الجبل، وقد استمرت هذه الدولة قرابة (139) عاماً، ويعد مؤسسها الظاهر برقوق العثماني الجركسي[2].

وقد توافر لدولة المماليك عوامل أدت إلى قيامها، وهي عديدة ومتنوعة، وداخلية وخارجية. وكان لدولة المماليك عوامل أدت إلى ثبات حكمها واستمراره قرابة ثلاثة قرون، وإليكم تفاصيل ذلك.

1ـــ العوامل الداخلية:

أ ـــ ضعف الدولة الأيوبية والتنازل عن بيت المقدس والتفريط به مرتين:

ترك صلاح الدين الأيوبي بعد وفاته دولة واسعة الأرجاء، وسبعة عشر ولداً وبنتاً واحدة، وكان قد وزع خلال حياته السياسية البلاد الواقعة تحت سيطرته على أفراد عائلته مانحاً إياهم سلطات فعلية لممارسة السيادة، فتقاسم هؤلاء التركة الصلاحية بعد وفاته في ظل ما حدث من المؤامرات والحروب بينهم، إذ إن كلاً منهم

---

(1) ويرى القلقشندي أن لفظ البحرية هذا يعود إلى الوسيلة التي كانت يتبعها تجار الرقيق في جلبهم عبر البحار من القوقاز وآسيا الوسطى، حيث يعبرون البحر الأسود ثم بحر القرم ثم البحر المتوسط، ليترلوا في الإسكندرية أو دمياط. انظر القلقشندي: صبح الأعشى، ط 1917م، ج4، ص469.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص241. المقريزي: السلوك، ط1، ج1، ق1، ص339 – 340.

كان يطمح في أن يضاهي نصيبه نصيب جاره أو يفوقه، ويرمي إلى تزعم العائلة الأيوبية، والحقيقة أنه ـــ ومنذ وفاة صلاح الدين ـــ لم يكن تاريخ الأيوبيين سوى قصة حفلت بالمؤامرات والحروب بين أفراد الأسرة الأيوبية[1].

وقد استطاع الملك العادل أخو صلاح الدين الأيوبي توحيد الدولة الأيوبية تحت سلطانه، وأصبح جميع الأمراء الأيوبيين خاضعين له، ثم بدأ بتنظيم الدولة، ووزع أولاده على الولايات، فارتكب بهذا التوزيع الخطأ نفسه الذي ارتكبه صلاح الدين عندما وزع إرثه على أولاده وإخوته، مما أدى إلى إضعاف الأيوبيين، فهذا التوزيع سبّب التنافر والتحاسد بين الإخوة، وأعاد المأساة التي حدثت بعد وفاة صلاح الدين من جديد[2].

وفي كل هذه المنافسات والمنازعات، كان الأيوبيون يستكثرون من شراء المماليك، وكانت كل مجموعة من هؤلاء تُنسب إلى صاحبها الذي اشتراها وتولاها بالتربية والتدريب، فالأسدية مثلاً سُميت بذلك نسبة إلى أسد الدين شيركوه عم صلاح الدين، والعادلية نسبة إلى الملك العادل أخي صلاح الدين، والكاملية نسبة إلى الكامل بن العادل، والصالحية نسبة إلى الصالح أيوب بن الكامل[3].

وتدل الأحداث على أنه كان لهؤلاء دور كبير في تطور الأحوال السياسية، وأثر فعّال في الحروب، وكانوا يتدخلون تدخلاً مؤثراً في شؤون الدولة الأيوبية، بل

---

(1) انظر أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، ج5، ص114 وما بعد، طقوش: تاريخ الأيوبيين في مصر وبلاد الشام وإقليم الجزيرة، ص 229.

(2) انظر ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج10، ص390 وما بعد، طقوش: تاريخ الأيوبيين، ص242، 323.

(3) عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص13.

أسهموا في كثير من الأحيان في عزل السلاطين وتوليتهم، وهذا كان له أثر واضح في انتقال السلطة إلى المماليك[1].

وإن أخطر قضية حدثت في التاريخ الأيوبي ـــ وربما الإسلامي ـــ هي قضية تسليم بيت المقدس للصليبيين؛ وبدأ ذلك باتفاقية يافا سنة 626 هـــ = 1228م، حين تنازل الكامل الأيوبي عنه، إذ وُقِّعت هذه الاتفاقية بين الطرفين الأيوبي بقيادة الكامل والصليبي بقيادة فريدريك، ونصّت على أن يأخذ ملك الفرنج بيت المقدس من المسلمين، «فأخلى الكامل البيت المقدس من المسلمين وسلّمه إلى الفرنج وصالحهم على ذلك»[2].

وبعد هذا التسليم بعشر سنوات تقريباً، توجه الملك الناصر داود بعساكره ومن والاه إلى بيت المقدس، وحاصر القلعة التي بناها الفرنج، ونصب عليها المجانيق، ولم يزل على ذلك حتى سُلمت إليه بالأمان سنة 637هـــ = 1239م[3]. فعاد بيت المقدس للمسلمين.

ولم تمض أربع سنوات على تحرير بيت المقدس حتى تم التفريط به ثانية، ففي سنة 641هـــ = 1243م وقعت مراسلة بين السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب وعمه الملك الصالح إسماعيل صاحب دمشق، وتقرر الاتفاق بينهما على تقاسم

---

(1) انظر عن تأثير المماليك في الدولة الأيوبية: أبو شامة: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، ج2، ص90، 130، ج3، ص 295، 320، 333، 341، 357، 414، 415، ج4، ص18، 46، 51–54، 253، 258، 283، 326، 420، 426، 447، 450، 456، وانظر أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، ج6، ص66–69.

(2) ابن العميد: أخبار الأيوبيين، ص15، 16، النويري: نهاية الأرب (تح الباز العريني)، ج29، ص151. ويندوفر: ورود التاريخ، ص893. أبو شامة: المذيّل على الروضتين، ج2، ص9.

(3) ابن واصل: مفرج الكروب، ج5، ص246، 247. أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، ج6، ص67.

المصالح، فلم يُعمّر هذا الاتفاق طويلاً، إذ سرعان ما نُقض، لأن الصالح نجم الدين كاتب الخوارزمية، فاجتمع الفريق الثاني من الأيوبيين بقيادة الصالح إسماعيل وصالحوا الفرنج واتفقوا معهم على تسليمهم بيت المقدس.

والحمد لله أن بيت المقدس عاد في السنة التالية لتسليمه، وذلك سنة 642هـ = 1244م، عندما اقتحمه الخوارزميون، ولكنهم وللأسف اعتدوا على الأماكن المسيحية فيه، ودمروا وأتلفوا معظمها، وقاموا بعمليات نهب واسعة النطاق[1].

ب ــ ضعف الخلافة العباسية في بغداد وسقوطها:

أسقط هولاكو الخلافة العباسية في بغداد سنة 656 هـ = 1258م، وكان من أكبر أسباب ذلك ضعف الدولة العباسية واتساع رقعة أراضيها، ففقدت السيطرة على ذلك، بالإضافة إلى الخلفاء الذين لم يكن لهم حول ولا قوة، ويُعزى السبب المباشر لسقوط العباسيين إلى عهد آخر خليفة وهو المستعصم، وبالتحديد إلى وزيره، وهذا الوزير هو محمد بن محمد بن علي مؤيد الدين ابن العلقمي، والذي ولي الوزارة أربع عشرة سنة، وكان خبيراً بتدبير الملك، وقد كاتب التتار سراً وجرهم إلى بغداد، وحُكي أنّه لما كان يكاتب التتار تحيل إلى أن أخذ رجلاً حلق رأسه حلقاً بليغاً، وكتب عليه ما أراد بالأُبر، ونفض عليه الكحل وتركه عنده إلى أن طلع شعره، وغطى ما كتب، ثم قال له: إذا وصلت مرهم بحلق رأسك، ودعهم يقرؤون ما فيه، وكان آخر الكلام «اقطعوا الورقة»، فضُربت عنقه.

---

(1) ابن واصل: مفرج الكروب، ج5، 327– 337. النويري: نهاية الأرب، ج29، ص302، 303. الحنبلي: الأنس الجليل، ط 1999، ج2، ص34 – 36. أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، ج6، ص75. وانظر تفاصيل تسليم الأيوبيين لبيت المقدس مرتين للفرنج الصليبيين: النهار: هكذا سلّم هؤلاء بيت المقدس للفرنج الصليبيين.

أما ما كتبه ابن العلقمي إلى هولاكو فهو مايلي: «إنك تحضر إلى بغداد وأنا أُسلمها لك»، فكتب إليه هولاكو: «إن عساكر بغداد كثيرة، فإن كنت صادقاً فيما قلته لنا، وداخلاً تحت طاعتنا، ففرّق العسكر، فإذا علمتُ ذلك حضرنا»، فلما وصل كتابه إلى ابن العلقمي، دخل إلى المستعصم، وقال له: «إن جندك كثيرون وعليك كلف كثيرة، والعدو قد رجع من بلاد العجم، وعندي من الرأي أن تعطي دستوراً (أي تُسرّح) لخمسة عشر ألف فارس من عسكرك وتوفر معلوفهم»، فأجابه الخليفة إلى ذلك، فخرج ابن العلقمي، وعرض العسكر، وانتقى منهم خمسة عشر ألف فارس، وأعطاهم دستوراً، ومنعهم من الإقامة ببغداد وأعمالها، وأخرج لهم أوراق الدستور، فتفرقوا في البلاد، ثم إن ابن العلقمي أتى إلى المستعصم بعد أشهر، وعمل مثل ما عمل في المرة الأولى، وأعطى دستوراً لعشرين ألف فارس، ثم كتب إلى هولاكو بما فعله، فقصد عندها هولاكو بغداد وأسقط الخلافة.

ولم يكتف ابن العلقمي بذلك، بل تسبب بمقتل الخليفة المستعصم وعشرات الآلاف من الناس، يقول أبو الفداء: «وخرج مؤيد الدين الوزير ابن العلقمي إلى هولاكو، فتوثق منه لنفسه، وعاد إلى الخليفة المستعصم وقال: إن هولاكو يبقيك في الخلافة كما فعل في سلطان الروم، ويريد أن يزوج ابنته من ابنك أبي بكر، وحسّن له الخروج إلى هولاكو، فخرج إليه المستعصم في جمع من أكابر أصحابه، فأُنزل في خيمة، ثم استدعى الوزيرُ الفقهاء والأمثال، فاجتمع هناك جميع سادات بغداد والمدرسون ...، وكذلك بقي يخرج إلى التتار طائفة بعد طائفة، فلما تكاملوا قتلهم التتار عن آخرهم ... وبذلوا السيف في بغداد، وهاجموا دار الخلافة وقتلوا كل من كان فيها من الأشراف، ولم يسلم إلا من كان صغيراً، فأُخذ أسيراً، ودام القتل والنهب في بغداد أربعين يوماً، ثم نودي بالأمان».

ويذكر أبو الفداء أنه لم يقع على كيفية قتل المستعصم، فقيل خُنق، وقيل

وضع في عدل ورفسوه حتى مات، وقيل غرق في دجلة. أما ابن العلقمي، فإنه عُومل بأنواع الهوان من قبل التتار، فكان يقول: «وجرى القضاء بعكس ما أملته»، وتوفي في نفس عام سقوط الخلافة.

يقول ابن كثير واصفاً فاجعة سقوط بغداد: «ولقد اختلف الناس في كمية من قُتل في بغداد من المسلمين في هذه الواقعة، فقيل ثمانمئة ألف، وقيل بلغت القتلى ألفي ألف نفس»، ويقول أيضاً: «ولما انقضى الأمر وانقضت الأربعون يوماً، بقيت بغداد خاوية على عروشها ليس فيها إلا الشاذ من الناس، والقتلى في الطرقات كأنهم التلول».

وبذلك شُغرت الخلافة عن خليفة بعد سقوط بغداد، واستمر هذا ما بين مقتل المستعصم في المحرم سنة 656هـ = 1258م، إلى أن بايع الملك الظاهر بيبرس سلطان المماليك أحمد بن الظاهر أول الخلفاء بالديار المصرية في رجب سنة 658هـ = 1260م [1].

وكان لسقوط الخلافة العباسية في بغداد صداه المؤلم في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وكان في الوقت نفسه منعطفاً تاريخياً كبيراً، وقد استطاع المماليك تدارك أكبر قدر ممكن من الخسائر التي من الممكن أن تنجم عن هذه الكارثة، وذلك من خلال عدة أمور؛ أبرزها إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، واستقبال العلماء المهاجرين والفارين من طغيان المغول والترحيب بهم، ونقل مركز العالم الإسلامي من بغداد إلى القاهرة، وغير ذلك مما سترد تفاصيله في العوامل الأخرى.

---

(1) انظر الكتبي: فوات الوفيات، مج3، ص252– 255. أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، ج6، ص99. ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص175– 177. القلقشندي: مآثر الإنافة، ج2ص103. ابن العماد: شذرات الذهب، مج7، ص470– 472.

ج ــ فرقة المماليك البحرية:

بدأ الصالح نجم الدين الأيوبي بتكوين هذه الفرقة منذ أيام والده السلطان الكامل عندما كان نائباً له أثناء غيابه عن مصر (625- 627 هـــ = 1228 – 1230م)، وذكر المؤرخون أنه كان مغرماً بشراء المماليك الأتراك، ويبدو أن سبب ذلك يكمن في اعتماده عليهم في حمايته من مؤامرات البيت الأيوبي، كما أحس بفساد نية المماليك الأشرفية والكاملية، وأنهم عازمون على الوثوب عليه وانتزاع البلد من يده.

ولما وصل إلى حكم الديار المصرية عام 637 هـــ= 1239م، استكثر منهم حتى دفع ذلك عدداً من المؤرخين إلى القول إنه هو «الذي أنشأ المماليك الأتراك وأمّرهم بديار مصر»، فما كان من هؤلاء (كما ذكر ابن إياس وغيره) إلا أن عاثوا فساداً في البلاد «حتى ضاقت بهم القاهرة، وصاروا يشوشون على الناس، وينهبون البضائع من الدكاكين، فضجّ الناس منهم، فلما زاد أمرهم في أذى الناس شرع الملك الصالح في بناء قلعة بالروضة بالقرب من المقياس وأسكنهم بها، وسمّاهم المماليك البحرية، وكانت عدتهم ألف مملوك ... وجعل حول هذه القلعة مراكب بحرية مشحونة بالسلاح» ومعدّة لقتال الفرنج إذا طرقوا البلاد، فيكون هؤلاء المماليك على أهبة الاستعداد.

والروضة جزيرة تقع في نهر النيل، كانت تسمى جزيرة مصر، وهي ذات بساتين ومناظر جميلة.

ففرقة المماليك البحرية هذه كانت نواة دولة المماليك البحرية، وتصدت لأعظم خطرين واجهتهما المنطقة آنذاك: الصليبيين والمغول، وكان للكثير من أفرادها

دور كبير في توطيد أركان الدولة وإرساء أُسسها، كقطز و بيبرس[1].

د ـــ دور تورانشاه وشجر الدر:

وصلت في عام 647هـــ= 1249م إلى دمياط الحملة الصليبية السابعة، حيث كان الصالح أيوب وقتها مريضاً، ثم ما لبث أن توفي في العام نفسه بعد أن أوصى بأن يكون السلطان من بعده لولده المعظم تورانشاه، الذي كان غائباً في حصن كيفا على نهر دجلة وقتذاك، فأرسلت شجر الدر زوجة الصالح أيوب في طلبه، وانجلت المعركة عن هزيمة الصليبيين، وانتصار جيش المماليك البحرية.

ويبدو أن تورانشاه لم يستفد من النصر إذ لم يكن الشخص المناسب للحكم، كما أنه لم يكن القائد القادر على مواجهة ظروف تلك المرحلة، فارتكب أفعالاً أودت بحياته في نهاية الأمر، وتسبّبت في انقراض الدولة الأيوبية، وبروز المماليك البحرية في الوقت نفسه.

فبعد الانتصار على الصليبيين قام تورانشاه بإبعاد أمراء دولة أبيه واعتقالهم ـــ وهم أصحاب النصر الحقيقي ـــ وقرّب غلمانه الذين جاؤوا معه من حصن كيفا، وولّاهم المناصب والوظائف السلطانية، و لم يقف عند هذا الحد، بل أرسل في طلب شجر الدر يتهددها ويطالبها بمال أبيه وثروته، فاستفزت هذه الأفعال المماليك البحرية، وحفّزتهم لتزعم مؤامرة ضده، فاتفقوا على قتله، و فعلوا، ومات تورانشاه

---

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج10، ص479. ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص269، 270. ابن واصل: مفرج الكروب، ج4، ص277. ابن تغردي بردي: النجوم الزاهرة، ج6، ص282، 283. والمقريزي: الخطط، ج2، ص236. المقريزي: السلوك، ج1، ق1، ص339، 340.

جريحاً حريقاً غريقاً[1]، فكان آخر حلقة في الدولة الأيوبية، وأول من ساهم بأفعاله بانتقال الحكم إلى المماليك البحرية.

أما شجر الدر؛ فقد قامت بأعمال حكيمة تدل على ذكائها، كانت ذات آثار عميقة في قيام دولة المماليك البحرية، ففي أثناء وصول الحملة الصليبية السابعة إلى مصر وبعد استيلائها على دمياط، وفي أثناء كل ذلك توفي زوجها الصالح نجم الدين أيوب، فقامت بإخفاء نبأ وفاته، ثم أرسلت في طلب تورانشاه، فكان هذا التصرف سبباً في الإبقاء على معنويات الجيش، واستمراره في مقاومة الحملة الصليبية، والانتصار عليها في نهاية المطاف.

وبعد مقتل تورانشاه أضحى العرش شاغراً، فوقع الاختيار على شجر الدر لتولي السلطنة، فباشرت التواقيع، ونُقش اسمها على السكة، ثم دخلت في مفاوضات مع الصليبيين انتهت إلى إعادة دمياط للمسلمين، وفك الأسرى، وإطلاق سراح لويس التاسع مقابل مال مقدر. ولذلك عدّ بعض المؤرخين شجر الدر أولى سلاطين دولة المماليك البحرية، وتورانشاه آخر ملوك الأيوبيين[2].

وبعد تولي شجر الدر للسلطة تمردت الإمارات المختلفة واستقلّت معلنة رفض التبعية للسلطانة الجديدة، فانقسمت مصر والشام إلى قوتين متنازعتين، الأولى بأيدي المماليك في مصر، والثانية بأيدي الأيوبيين في الشام، ووقف الخليفة العباسي

---

(1) ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص 245–250، المقريزي: السلوك، ج1، ق2، 339–360، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج6، ص 322، 323، 329.

(2) المقريزي: السلوك، ج1، ق2، ص237، 343–345،361. المقريزي: الخطط، ج2، ص237. أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، مج2، ج6، ص86. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج6، ص322. ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص251.

المستعصم بالله رافضاً مبدأ قيام امرأة في حكم المسلمين، وشعر المسلمون كذلك بحرج شديد في أن يتولى أمرهم امرأة، فأصبحت شجر الدر في مواجهة معارضة كبيرة تمثلت بـــ:

ـــ موقف الخليفة العباسي.

ـــ ثورات الأيوبيين.

ـــ موقف المصريين أنفسهم الذين أبدوا امتعاضهم من أن تحكمهم امرأة.

وقد أخرجت شجر الدر الجميع من هذا المأزق عندما تزوجت المعز عز الدين أيبك، ثم تنازلت له عن الحكم بعد بلوغ أهل مصر قدوم التتار، فتكون شجر الدر بذلك قد نجحت في صد الحملة الصليبية من جهة، وهيأت البلاد لمواجهة التتار بتنازلها عن العرش من جهة ثانية، كما حسمت النزاع القائم بتولي العرش امرأة من جهة ثالثة.

وكما عدّ بعض المؤرخين شجر الدر أولى سلاطين المماليك، رأت فئة أخرى أنها آخر السلاطين الأيوبيين، وأن المعز عز الدين أيبك أول سلاطين المماليك[1].

هـــ ـــ الاعتراف الأيوبي:

مع قيام حكم المماليك، بدأ الناصر يوسف الأيوبي صاحب دمشق يستعد عسكرياً لدخول مصر والقضاء على الحكم المملوكي فيها وإعادة الحكم الأيوبي لها.

(1) المنصوري: التحفة الملوكية في الدولة التركية، ص 27. القلقشندي: مآثر الإنافة في معالم الخلافة، ج2، ص94. ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص256، 257. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص3. عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص20-22.

فلما كان كل من الجيشين المملوكي والأيوبي يتحفزان لبعضهما البعض، نجحت وساطة الخليفة المستعصم في سنة 651هـ = 1253م بحل النزاعات بين الطرفين، إذ حثهما على ترك الخلافات والاستعداد لمواجهة الخطر المغولي الذي لاح شبحه حول بلاد المسلمين.

فأبرم الأيوبيون اتفاقية تعد وثيقة اعترف فيها بنو أيوب بشرعية سلطنة المماليك في مصر، وذلك بعد أن أحست الخلافة العباسية في بغداد كما بيّنا بخطر التتار الذين اقتربوا من العراق، فرأى الخليفة العباسي المستعصم أن يعمل بسرعة لتوحيد صفوف المسلمين أمام هذا الخطر، فأرسل رسولاً إلى الملك الناصر يوسف صاحب دمشق ـــ وهو نجم الدين البادرائي ـــ يأمره بمصالحة الملك المعز أيبك، وأن يتفقا على حرب التتار، فحدث اتفاق بين الأيوبيين والمماليك عام 651هـ=1253م. ومما تقرر في الصلح:

ـــ اعتراف الناصر يوسف بسلطنة أيبك، وبسيادة المماليك على مصر وبلاد الشام حتى نهر الأردن، كما تدخل مدن غزة وبيت المقدس ونابلس والساحل الفلسطيني في حوزة المماليك.

ـــ اعتراف المماليك بسيادة الأيوبيين على بقية بلاد الشام، وإطلاق المعز أيبك جميع من أسره من أصحاب الملك الناصر.

وكانت هذه الاتفاقية ذات قيمة كبرى، وشكلت منعطفاً في تاريخ الدولة المملوكية؛ لأنها كانت اعترافاً صريحاً من قبل الأيوبيين بشرعية سلطنة المماليك في مصر.

وبعد ذلك التفت أيبك إلى تهدئة الأوضاع الداخلية والقضاء على المشاكل التي

واجهته وعلى رأسها ثورة العرب المسلحة بزعامة الشريف حصن الدين بن ثعلب في سنة 651 هـ = 1253م، فلقد هدفت إلى القضاء على حكم المماليك بسبب أصلهم غير الحر، وإعادة مصر إلى سلطان العرب المسلمين، وقد أثارت هذه الثورة مخاوف المماليك، فأرسل أيبك حملة عسكرية بقيادة أقطاي ـ أحد زعماء المماليك البحرية ـ للقضاء عليها، وبالفعل تمكن أقطاي من دحرها، وظل حصن الدين طليقاً يحكم مصر الوسطى حتى قبض عليه الظاهر بيبرس في الإسكندرية[1].

و ـ إحياء الخلافة العباسية:

أخذ العالم الإسلامي يحس بفراغ كبير بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد على أيدي المغول سنة 656هـ = 1258م، إذ أمسى المسلمون بدون خليفة، وهو أمر لم يعتادوه منذ وفاة رسول الله ﷺ.

وكان من المتعذر أو المستحيل بعد مقتل الخليفة المستعصم العباسي أن يخلفه أحد أبناء بيته في بغداد، إذ غدت حاضرة العباسيين قاعدة المغول الوثنيين، لذلك أراد بعض حكام المسلمين في البلدان المجاورة أن يغتنموا الفرصة لإحياء الخلافة في بلادهم مما يعود على من ينجح بذلك بالمكانة السامية بوصفه حامي الخلافة الإسلامية والمتمتع بعطفها.

ولم يكن الظاهر بيبرس أول من فكّر بإحياء الخلافة العباسية، وإنما سبقه إلى التفكير بذلك الناصر يوسف الأيوبي والمظفر قطز، فقد حاول الناصر يوسف الأيوبي ـ صاحب حلب ودمشق عند مولد دولة المماليك ـ أن يستميل أحد أبناء البيت

(1) المقريزي: السلوك، ج1، ق2، ص 385. ابن إياس: بدائع الزهور، ج1 ص292. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص 6 – 10. العيني: عقد الجمان، ج1، ص 66، 80. النويري: نهاية الأرب (تح محمد الريس)، ج29، ص 417.

العباسي الفارين من وجه المغول إلى مقر إمارته ببلاد الشام ليعلنه خليفة ويجني من وراء ذلك بعض المكاسب السياسية التي تُمكنه من الصمود في وجه المماليك بمصر، ولكن سرعة تطور الأحداث التي صحبت قيام دولة المماليك لم تمكن الناصر يوسف من تحقيق غرضه.

وحاول كذلك السلطان المظفر قطز إحياء الخلافة العباسية، وذكر ذلك السيوطي (ت911هـ = 1506م) فأشار أن قطز علم وهو بدمشق ــ عقب انتصاره على المغول في عين جالوت ــ بوصول أحد أمراء بني العباس، فأمر بإرساله إلى مصر حتى يتخذ العدة لإعادته إلى مصر، غير أن العمر لم يمهله لينفذ مشروعه الخاص بإحياء الخلافة العباسية في بغداد(1)، ثم نجح الظاهر بيبرس بذلك.

وكانت قضية إحياء الظاهر بيبرس للخلافة العباسية كالتالي: إذ كتب الأمير علاء الدين البندقدار ــ نائب بيبرس في دمشق ــ إلى بيبرس يخبره بأن أحد بني العباس (وهو الأمير أبو القاسم أحمد ابن الخليفة الظاهر أبو نصر محمد) وصل إلى دمشق ومعه جماعة من عرب بني مهنا يشهدون على صحة نسبه، وأنه يُريد أن يلتحق بالظاهر بيبرس بالقاهرة، وفعلاً توجه إلى القاهرة، فاستقبله بيبرس مع الوزير وقاضي القضاة وجمهور كبير من أعيان القاهرة وأهلها استقبالاً حافلاً، ثم أنزله بيبرس في قلعة الجبل في مكان جليل.

وبعد ثلاثة أيام عقد السلطان بيبرس مجلساً بقاعة الأعمدة في القلعة، حضره القضاة ونوّاب الحكم والعلماء والفقهاء وأكابر المشايخ وأعيان الصوفية والتجار ووجوه الناس، ثم شهد العربان وخادم من البغداديين بصحة نسب الأمير أحمد العباسي، وأقرّ هذه الشهادة أيضاً بعض القضاة والفقهاء، ثم قبل قاضي القضاة تلك

(1) عاشور: الظاهر بيبرس، ص47، 48. طقوش: تاريخ المماليك، ص93.

الشهادات وسجّلها، ثم بايعه بالخلافة، ثم تقدم بيبرس وبايع الأمير العباسي أيضاً بالخلافة «على كتاب الله وسنة رسوله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله وأخذ أموال الله في حقها وصرفها في مستحقها».

ثم بايع الناس الخليفة الجديد، وكتب بيبرس إلى سائر الملوك والنوّاب خارج مصر لكي يأخذوا البيعة للخليفة العباسي الجديد الذي لُقّب بلقب المستنصر بالله. وقد تم ذلك كله يوم الاثنين 13 جمادى الأولى سنة 659هـ = 1261م، وفي اليوم التالي مباشرة صلّى الخليفة بالناس في جامع القلعة، ودعا في الخطبة للملك الظاهر بيبرس [1].

وللقارئ أن يسأل: ما الفوائد التي جناها بيبرس من إحياء الخلافة العباسية؟ والحقيقة إنها فوائد كثيرة، سأذكر هنا أهمها:

ــ أضفى على نفسه وعلى حكمه صبغة شرعية.

ــ ثبّت دعائم ملكه، وأحاط شخصه بهالة من العظمة والسمو داخل مصر وخارجها.

ــ لم يعد يبدو في نظر معاصريه مغتصباً للحكم من بني أيوب أو من المظفر قطز، وإنما بدا في صورة السلطان الذي اختاره الخليفة العباسي لحكم البلاد والعباد،

---

(1) المنصوري: التحفة الملوكية، ص47، 51، 162. ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص99، 100،141، 142. 193. ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، ج3، ص664، القلقشندي: مآثر الإنافة، ج2، ص112. السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص439. عاشور: الظاهر بيبرس، ص46- 50.

وقلّده فعلاً مقاليد الأمور، لا في مصر والشام وحدهما، بل في البلاد الإسلامية كافة[1].

هذا ما قدمه بيبرس لنفسه وحكمه، أما ما قدّمه لدولة المماليك فكان خدمة لا نظير لها، وتجلت فائدة ذلك في عدة أمور، منها:

ــ أصبحت مصر مقر الخلافة ومركز المسلمين.

ــ ظهور سلاطين المماليك أمام العالم الإسلامي حماة للخلافة والخلفاء.

ــ اكتساب السلطنة المملوكية شرعية لحكمها لم تكن لتكسبها من مصدر آخر، إذ حصل السلطان الظاهر بيبرس ومن سيخلفه على شرعية الحكم من قبل الخلافة الإسلامية ــ وهي أعلى سلطة شرعية في الإسلام ــ مفوضين منها بحكم المسلمين.

ــ ظهر المماليك أمام العالم الإسلامي بمظهر المدافعين عن الخلافة، وألقى هذا عليهم مسؤوليات كبيرة لرفع راية الإسلام والدفاع عنه وإحياء شعائره ورعاية مقدساته.

ــ رفع وجود الخليفة العباسي في القاهرة من مكانة سلاطين المماليك، وجعلهم على درجة أعلى من سلاطين باقي البلاد الإسلامية وحكامها[2].

(1) عاشور: الظاهر بيبرس، ص50- 52.

(2) انظر حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص189، 207. ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج1، ص34.

ـــ يرى أحد الباحثين أن بيبرس هدف من وراء إحياء الخلافة العباسية وتجديدها إلى الرد على إعلان الخلافة الحفصية في تونس، التي لم تعترف بها سلطنة المماليك في مصر. وكانت العلاقات المملوكية الحفصية ودية بسبب عوامل الدين والجوار، ثم شابها الفتور بسبب مشكلة الخلافة، وكان المماليك يعدون الحفصيين متقاعسين عن الجهاد، ومرة قال السلطان المملوكي لملك الحفصيين: «مثلك لا يصلح أن يلي أمور المسلمين» [1].

ـــ يرى البعض أن المماليك كانوا محرجين بسبب أصلهم المملوكي، والنظرية السياسية الإسلامية تجعل من شروط الحكم أن يكون الحاكم حراً، ويُروى بأن المعاصرين لحكم المماليك تذمروا منهم بعد انقلابهم على ساداتهم الأيوبيين (إذ ظهروا بمظهر من اغتصب الحكم منهم)، فأهل مصر لم يرضوا بسلطان مسه الرق، وظلوا إلى أن مات السلطان أيبك وهم يُسمعونه ما يكره، حتى في وجهه إذا ركب ومر بالطرقات، ويقولون «لا نريد إلا سلطاناً رئيساً مولوداً على الفطرة»[2]. وبإحياء الخلافة تخلّص المماليك من هذا الحرج.

وعلينا أن نشير إلى أن بيبرس قد أحس ـــ عقب انقضاء موجة الحماسية الأولى التي صحبت إحياء الخلافة العباسية ـــ أنه ليس من مصلحته ولا مصلحة دولة المماليك أن تقوم إلى جانبه في القاهرة سلطة قوية يعدها المسلمون كافة السلطة الشرعية في العالم الإسلامي، وأمام هكذا واقع خطر؛ توجه بيبرس نحو (التخلص) من الخليفة الجديد بأن شجّعه على الخروج إلى بغداد لاستردادها من المغول، ونحن نعلم أن هذا يحتاج إلى قوة ضاربة كبرى نظراً لعظمة قوة المغول، ولكن بيبرس ترك

---

(1) انظر المطوي: السلطنة الحفصية، ص 194، 195. طقوش: تاريخ المماليك، ص109، 110.

(2) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص12. قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص 11.

الخليفة يتجه صوب بغداد في قوة صغيرة أحاط بها المغول وأبادوها، وسقط الخليفة المستنصر بالله صريعاً في المعركة، ولا معنى لإظهار بيبرس أسفه وحزنه لما حل بصديقه الخليفة، لأنه يُعد مفرّطاً بحياة المستنصر بالله ومن معه.

ومع كل ذلك، صار من الصعب على بيبرس أن يتراجع عن مشروعه في استكمال إحياء الخلافة العباسية، وصار مسؤولاً ولو أدبياً عن إقامة خليفة عباسي آخر، وصار من غير الممكن أمام الرأي العالم في العالم الإسلامي أن يظل منصب الخلافة شاغراً في القاهرة، لذلك أرسل بيبرس في طلب أمير عباسي جديد هو أبو العباس أحمد، وتمّت مبايعته، ولُقّب بالحاكم لأمر الله[1].

ويُفرض هنا علينا سؤال: هل سيُفكر بيبرس بالتخلص من الخليفة الجديد وسيوفده لاسترداد بغداد، أم سيتّبع سياسة ناجعة أخرى؟ نجيب أن بيبرس توجه نحو إجراءات جديدة لمنع تضخّم نفوذ الخليفة الحاكم بأمر الله، وسأُلخص أبرز هذه الإجراءات بالتالي:

ــ راقب الخليفة مراقبة شديدة.

ــ لم يسمح له بالظهور في المناسبات العامة.

ــ حدّ من حريته ونشاطه.

ــ استقدم عدداً من أبناء البيت العباسي إلى القاهرة ليلّوح بهم في وجه الخليفة الحاكم إذا حدّثته نفسه بالخروج عن نطاق الدائرة التي رسمها له بيبرس.

---

(1) عاشور: الظاهر بيبرس، ص53، 54.

ـــ صار الخليفة شبه محجور عليه، فلم يعد يتصل به أحد من المسؤولين في الدولة دون إذن السلطان.

ـــ حدد له ولأسرته ما يكفيهم كل يوم من طعام يُصرف لهم.

وصارت أعمال الخليفة مقصورة على ما يلي:

ـــ تفويض الأمور العامة إلى السلطان المملوكي، الذي صار يستأثر بشؤون الدولة كافة.

ـــ كتابة العهد للسلطان المملوكي بالسلطنة.

ـــ الدعاء للخليفة قبل السلطان على المنابر.

ـــ التردد على أبواب السلاطين والأمراء لتهنئتهم بالأعياد والمناسبات.

وأبلغ تعبير عن حال الخليفة هذه صوّره لنا المقريزي (ت 845هـــ = 1441م) بقوله عن خلافته: «ليس له فيها أمر ولا نهي، وحسبه أن يقال له أمير المؤمنين»[1].

على كل حال؛ في عام 740 هـــ= 1339م توفي المستكفي بالله بعد أن عهد بالخلافة من بعده إلى ابنه أحمد، ولكن السلطان الناصر محمد بن قلاوون لم يلتفت إلى ذلك وبايع بدلاً منه الواثق بالله إبراهيم بن محمد، وبعد وفاة الناصر محمد وتولي ابنه أبي بكر عرش السلطنة عزل الواثق بالله وأحل محله أحمد الحاكم بأمر الله وهو ابن المستكفي بالله، وذلك في عام 742هـــ=1341م، وفي عام 753هـــ=1352م، بويع أبو بكر شقيق الخليفة أحمد بالخلافة بعد وفاته، ولُقب

---

(1) عاشور: الظاهر بيبرس، ص54، 55.

بالمعتضد بالله، وظل خليفةً في مصر إلى حين وفاته في عام 763هـ=1361م، بعد أن عهد بالخلافة إلى ابنه أبي عبد الله محمد والذي تلّقب بالمتوكل على الله[1].

وبعد هذا الاستعراض السريع للخلفاء العباسيين في القاهرة في عصر دولة المماليك البحرية فقط، يجد الباحث أن سلطة هؤلاء لم تكن إلا سلطة صورية، إذ كانت جميع الأمور بيد السلطان، والخليفة ليس له من الأمر شيء، ولم يتمتع إلا بسيادة شكلية، ويلخص ذلك قول أحد الباحثين: « وكان أهم مظاهر السيادة التي تمتع بها الخلفاء العباسيون في مصر ثلاثة، وهي: السماح لهم بمنح السلطان تفويضاً يجعل حكمه شرعياً، وذكر اسم الخليفة في خطبة الجمعة، ونقش اسمه على السكة، إلا أن سلطة الخليفة كانت في الواقع صورية، كما كانت وظائفه وهمية»[2].

وكان من مظاهر الخلافة في ذلك العصر الدعاء للخليفة في المساجد، ومن بعده للسلطان، إلاّ في مسجد القلعة فإن الدعاء يكون للسلطان أولاً ثم للخليفة، وبقي اسم الخليفة يسك على العملة حتى عهد الظاهر بيبرس، ومنع من جاء بعده من السلاطين سك العملة باسم الخلفاء، مع أن السكة كانت من شعائر الخلافة الإسلامية دائماً، وأما ما بقي للخلفاء من ذلك فهو لبس البردة ومسك القضيب.

ومن وظائف الخليفة آنذاك مبايعة السلطان، وتفويض الأمراء التابعين للسلطان بكتابة تقليد لهم بذلك حتى تكون سلطتهم شرعية، وفي الواقع لم يكن للخليفة العباسي سلطة تعيين نفسه، فلم يكن يُعيّن إلا بعد أن يبايعه السلطان وقضاة المذاهب الفقهية الأربعة، ولم يكن حكمه وراثياً؛ بمعنى أن السلطان قد يتدخل ليعين ابن عم

---

(1) ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، ج3، ص665، المقريزي: السلوك، ج2، ق2، ص502، ج3، ق1، ص76. القلقشندي: صبح الأعشى، ج2، ص154. أبو الفداء: المختصر، مج2، ج7، ص 57.

(2) حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص207.

الخليفة أو أخاه بدلاً من الابن، أو من يرغب من أفراد الأسرة العباسية، بل كان السلطان أحياناً ــ إن أراد ــ يأمر القضاة الأربعة بعزل الخليفة، وفي هذه الحالة قد يسجن السلطانُ الخليفة في قلعة الجبل، أو ينفيه إلى قوص في أقصى الصعيد، ومع كل ذلك لم تبلغ إهانة سلاطين مصر للخلفاء العباسيين ما بلغته في عصر البويهيين في العراق الذين كانوا يسملون أعين الخلفاء ويقتلونهم، فإذا تولى خليفة في عصر المماليك كانت تقام له حفلة مبايعة لا تقل في عظمتها عن حفلة مبايعة السلطان، يحضرها رجال الدولة وعلى رأسهم السلطان، فيقوم القضاة بتقليده، ويقدم له السلطان التشريف، أو ما يسمى بخلعة الخلفاء[1].

ز ــ اهتمام المماليك بالناحيتين الدينية والعلمية:

عُني سلاطين المماليك وأمراؤهم عناية فائقة بالناحيتين الدينية والعلمية، فأظهروا كل إجلال وتعظيم للعلماء، ونشطوا في تشييد المؤسسات العلمية والدينية إرضاءً لهم، وتقرباً للشعب من خلالهم، فكسبوا بذلك فئة العامة الأمر الذي كان له تأثير رئيسي في استمرار حكمهم وكسبهم لشرعيته.

لقد كان المماليك مخلصين إلى حد كبير للأرض التي جاؤوا إليها ونشؤوا فيها، فلذلك دافعوا عنها وصدوا كل من اقترب منها، وقاموا بأعمال وسطروا إنجازات تشهد على إخلاصهم وتدل على غيرتهم، ومهما قيل عنهم فمن الصعب نكران دورهم الكبير في إيصال الأمة العربية والإسلامية إلى بر الأمان، فقد حققوا للبلاد الأمن والاستقرار بعد تصديهم للتتار وطردهم للصليبيين، وعلى أيديهم توحدت

(1) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج1، ص34 - 40.

مصر والشام من جديد، فعلى الرغم من تمركزهم في مصر، فإنهم لم يهملوا الشام، بل عدُّوها جزءاً من مصر[1].

وفي الجوانب الحضارية الأخرى حقّق المماليك نجاحات كثيرة، فأحسنوا ربط البلاد إدارياً سواء بالتقسيمات أم بالنظام الإداري أو الوظائف الإدارية، وازدهرت الزراعة والصناعة والتجارة في عصرهم كما سنرى في فصل لاحق.

وهذا النجاح السياسي والإداري والاقتصادي جعلهم قادرين على الالتفات إلى نواحي الحياة الفكرية والاعتناء بها، والغريب أن المماليك على الرغم من أنهم من أصول غير عربية، إلاّ أنه كان لهم أثر واضح في تقدم النشاط الفكري في مصر والشام، فتصدوا لبناء العمائر الدينية والعلمية، التي أقيمت فيها الفعاليات الدينية والعلمية، ودرّس فيها العلماء، وتخرج بها العلماء الأعيان الذين كان لهم الدور الفعّال في النهضة الفكرية، فأشاد المماليك المساجد والمدارس والربط والخوانق والزوايا والبيمارستانات والمكتبات، ووقفوا عليها الأوقاف لضمان استمراريتها. وهذا ما سنبيّنه في فصل المؤسسات العلمية بالتفصيل.

ومن ناحية أخرى متصلة بما نتحدث عنه؛ لم يشهد عصر المماليك أي نوع من السياسات ذات التأثير السلبي على اللغة العربية، فلم نجد سياسة محو اللغة كما حدث في آخر أيام الدولة العثمانية من سياسة تتريك على يد الاتحاديين الأتراك، أو كسياسة الفرنَسَة التي اتبعتها فرنسة في المغرب العربي خلال احتلالها له، بل شهدنا عكس ذلك، حيث حافظت اللغة العربية على مكانتها الرئيسية وموقعها الطبيعي في حياة المجتمع، وكان لسلاطين المماليك وأمرائهم وكبار رجال دولتهم نصيب مهم في

---

(1) انظر القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص94 وما بعد. العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (مملكة مصر والشام والحجاز)، ص115.

الاعتناء بها، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ لغتهم التركية أو الجركسية لم تكن مناسبة لإدارة دولة لغة أفرادها العربية.

2ـ العوامل الخارجية:

أ ـ الحملة الصليبية السابعة والتصدي للمغول:

وهي على رأس العوامل الخارجية، وبتخليص المماليك الأمة من هذين الخطرين علا شأنهم، وازدادت قوتهم، وستأتي تفاصيل ذلك في بحث الإنجازات العسكرية.

ب ـ سوء الأوضاع العامة في العالم العربي والإسلامي:

ساءت أوضاع العالم العربي والإسلامي في منتصف القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي، في المشرق والمغرب، أما مشرقه فقد اجتاحه المد التتري، كما شهد مغربه انحسار حكم الموحدين وحدوث الانقلابات والمنازعات السياسية، كما تصدع الحكم الإسلامي في الأندلس[1]، فجعلت هذه الأحوال من مصر الملجأ الوحيد الآمن والمستقر، والقوة التي يمكن الاحتماء بها، فلاذ بها العلماء وغيرهم، وأدى ذلك إلى انتعاش دولة المماليك البحرية من جهة، وإلى شعورها بأنها أمام مسؤوليات كبيرة، فأدى ذلك كله إلى قوة مركز الدولة وإلى النظر إليها على أنها الأقوى والأفضل، وهذا العامل يتصل بالعامل التالي (هجرة العلماء).

(1) انظر عن ذلك النهار ومصطفى: تاريخ العصر العباسي والأندلسي، ص166 - 172.

ج ـــ هجرة العلماء إلى مصر والشام وتشكيلهم ركناً من أركان الدولة:

كان للعلماء دور كبير ومؤثر للغاية في عصر المماليك، والشاهد هنا أن المماليك اعتمدوا على هؤلاء العلماء في تثبيت أركان دولتهم من جهة، وفي إضفاء الشرعية على حكمهم من جهة أخرى.

ثم إن هؤلاء العلماء قد صبغوا عصر المماليك بأسمائهم وإنجازاتهم، وبتنا نقرأ عنهم وعن سيرهم أكثر من أي شيء آخر، ولعظم هؤلاء العلماء ولكثرة أعدادهم كان عصر المماليك العصر الذهبي لفن التراجم والطبقات والسير، ولا أُريد هنا أن أًعدد أسماء الكتب في هذا الفن؛ لأنني خصصت له فقرة كاملة في فصل العلوم النظرية عند الحديث عن علم التاريخ، فأرجو العودة إليها للتثبت مما أقوله.

ولولا هؤلاء العلماء لما تفعّل النشاط الفكري، ولما دبّت الحياة في المساجد والمدارس والمكتبات والبيمارستانات، ولما رأينا ما رأينا من نشاطات دينية مكثفة دارت في مجالس القضاء والمظالم والمتصوفة، بل إن هؤلاء العلماء قد احتكروا صنعة كاتب الإنشاء وهي أشبه بوزير خارجية في عصرنا، احتكروها بسبب ما اتصفوا به من دهاء وعبقرية.

ولو دققنا بأسماء العلماء الذين هاجروا إلى مصر والشام، واطلعنا على إنجازاتهم؛ فسنرى أنهم كانوا من عمالقة علماء العصور العربية الإسلامية، وهذا ما سيتوضح للقارئ بعد أسطر.

وإن أكبر دور قام به العلماء المهاجرون بالتعاون مع أقرانهم من علماء مصر والشام، دور لا يكاد ينتبه إليه أحد، ولا نكاد نقرأه في كتاب، دور يتجلى في تحديهم لغزوات التتار المدمرة، حين بذلوا جهوداً عظيمة لإعادة جمع أكبر قدر ممكن

من العلوم ــ بعد إحراق التتار الكتب وإغراقها وإتلافها ــ خوفاً على نسيان العلم أو ضياعه، فظهرت مئات من المؤلفات في كل العلوم والفنون، وتمثّل جزء من هذه الجهود في كتابة الموسوعات التي كانت ميزة من ميزات ذلك العصر، فحُفظ من خلالها الكثير من العلوم حيث ضمت مواد تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية وفكرية ودينية وبيوغرافية، فاستُدرك بها وبغيرها ما فُقد من العلم.

وقد أشعر الغزو التتري العلماء بأنهم مسؤولون عن تدوين العلم من جديد، فانطلقوا نحو تحقيق هذا الهدف، فساهموا في التأليف والتعليم والإفتاء والقضاء، وبذلك انتقل العلم والتعليم ــ بعد انحلال نظام الدولة الإسلامية وسقوط عاصمة الخلافة بغداد ــ إلى مصر والشام وتحت رعاية المماليك.

ونبدأ بالقصة المشوقة لسيرة هؤلاء العلماء بالغزو التتري لبلدان العالم الإسلامي، والذي كان أكبر سبب أجبرهم على الهجرة، بالإضافة لأسباب أخرى أهمها طلب العلم ونشره، فلقد بدأ التتار بغزو البلاد الإسلامية منذ العام 617هــ=1220م، وأسقطوها الواحدة تلو الأخرى، فعاثوا فساداً في آسيا طولاً وعرضاً، ثم دمروا خراسان، وبعد خراسان واصلوا زحفهم نحو العراق، ودخلوا عاصمة الخلافة العباسية بغداد عام 656هــ=1258م فأحرقوها، وقتلوا خليفتها المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين فيها، منهين بذلك الدولة العباسية، وفعلوا ما فعلوا في العراق من القتل والسفك والتخريب والإحراق، وهاجموا دار الخلافة وقتلوا من كان فيها من الأشراف، ولما جمعوا الفقهاء والأماثل وجميع سادات بغداد ومدرسيها قتلوهم عن آخرهم، حتى الكتب لم تسلم من شرهم، فأحرقوها وأغرقوها، ودام القتل والنهب أربعين يوماً. ثم تركوا العراق متجهين نحو بلاد الشام، فسقطت بيدهم حلب عام 658هــ=1260م، واستسلمت لهم دمشق أواخر عام

658هـ= 1260م[1].

وشاهدنا هنا أن من أبرز فواجع هذا الغزو الكثيرة خسارتنا لكثير من العلماء الذين لم يتردد التتار في قتلهم، ومنهم موفق الدين عبد القاهر بن محمد الفوطي، عالم العربية والكاتب والشاعر، قُتل صبراً في الواقعة ببغداد، وابن صلايا الصاحب تاج الدين محمد بن نصير بن يحيى الهاشمي العلوي، نائب الخليفة بإربل، قتله هولاكو قرب تبريز، ويحيى بن يوسف بن يحيى الصرصري الضرير، عالم اللغة العربية، دخل عليه التتار فقاتلهم بعكازه وقتل منهم حتى قتلوه، والعلامة محيي الدين بن الجوزي، سفير الخلافة وأستاذدار الخليفة المستعصم، قتله التتار عند دخولهم بغداد، وقتلوا معه أولاده الثلاثة وهم الشيخ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن، وشرف الدين عبد الله متولي الحسبة، وتاج الدين عبد الكريم متولي الحسبة بعد أخيه، قُتل ولم يبلغ عشرين عاماً من عمره[2].

وأمام هذه المصائب والفواجع المتعددة كان لابد من مكان آمن يأوي إليه العلماء، ووجدوا ذلك في مصر والشام حيث أقام المماليك لأنفسهم فيها ملكاً وسلطاناً وأحيوا الخلافة العباسية بالقاهرة، وهذا ما كان له أثر معنوي حيث أصبحت القاهرة مقر الخليفة والخلافة، والمركز السياسي والديني والعلمي للعالم الإسلامي، ففرّ إليها الكثير من العلماء كما سيأتي.

---

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج1، ص333 وما بعد. أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، مج2، ج6، ص24 – 107. ابن كثير: البداية والنهاية، ط1994م، ج13، ص74 – 183. المنصوري: التحفة الملوكية، ص41. ابن العبري: تاريخ الزمان، ص315.

(2) ابن العماد: شذرات الذهب، مج7، ص481، 494، 495. الصفدي: الوافي بالوفيات، ج5، ص128، 129. ابن الوردي: تتمة المختصر في أخبار البشر، ج2، ص284. أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، مج2، ج6، ص99.

وقد اتصف العلماء المهاجرون بتنوعهم، إذ شملت الهجرة عدداً كبيراً من المشارقة والأندلسيين والمغاربة، الذين انصهروا في مجتمع دولة المماليك وشاركوا في فعالياته، مشكلين تياراً فكرياً ودينياً رائعاً استفادت مصر والشام منه كثيراً. وهذه أمثلة عنهم.

فمن العلماء المشارقة الفارين من وجه التتار كمال الدين عمر بن أحمد بن العديم (ت 660هـ = 1261م)، هرب من حلب إلى مصر بعد ما شاهد ما أصاب حلب من التتار. وفرّ من التتار أيضاً عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم بن شداد (ت 684هـ = 1285م)، الذي عاش في حلب حتى كان الغزو التتري لها عام 658هـ = 1260م، فهرب مع من هرب إلى الديار المصرية. ومنهم جلال الدين إبراهيم بن محمد بن أحمد بن محمود العقيلي القلانسي (ت 722هـ = 1322م) هرب من التتار إلى مصر وأقام فيها لنفسه زاوية[(1)].

ومن دمشق وصل إلى مصر العديد من علماء آل قدامة، وهم أسرة فلسطينية الأصل، سكنوا الصالحية المجاورة لدمشق، وجميع هؤلاء عملوا في التدريس في مساجدها ومدارسها، وفي غيرها من مدارس الأمصار ومساجدها في دمشق والقاهرة والإسكندرية، ورحل العديد من آل قدامة في طلب العلم ولاسيما إلى مصر والإسكندرية ودمياط، فاستقر بعضهم في القاهرة، ووصل بعضهم الآخر إلى منصب قاضي القضاة أو شيخ الشيوخ فيها[(2)].

---

(1) ابن الوردي: تتمة المختصر في أخبار البشر، ج2، ص308. ابن شداد: الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، ج1،ق1، ص1، 2. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص59.

(2) مصطفى: مدينة للعلم، آل قدامة والصالحية، ص7، 64ـ 66.

أما الأندلسيون، فيزخر كتاب نفح الطيب للمقري التلمساني أحمد (ت1041هـ=1631م) بالحديث عن كثير ممن ترك الأندلس مهاجراً ووافداً إلى مصر، ومن أولئك أبي عبد الله محمد بن سراقة الشاطبي (ت 662هـ=1263م) الذي رحل في طلب العلم فقدم مصر وتولى مشيخة دار الحديث الكاملية في القاهرة، وظلّ فيها حتى وفاته. ومن الأندلس رحل أحد كبار علمائها محمد بن أحمد القرطبي، فاستقرّ في مصر حتى توفي في صعيدها عام 671 هـ = 1272م. وكذلك رحل إلى مصر عالم النحو وإمام القراءات محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ = 1273م) صاحب الألفية المشهورة[1].

ويأتي في مقدمة العلماء المغاربة الوافدين إلى مصر والشام العلامة عبد الرحمن ابن خلدون (ت808هـ=1405م)، الذي وصل إلى مصر عام 784هـ=1382م، فتلقاه أهلها وأكرموه وأكثروا ملازمته والتردد إليه، فتولى قضاء المالكية فيها، ودرّس في الجامع الأزهر وفي الجامع الأموي وغيرهما[2].

وبهؤلاء العلماء أصبحت مصر ــ كما أقرّ بذلك العالم الموسوعي ابن فضل الله العمري (ت 749هـ = 1348م) ــ أم الممالك ودار الخلافة ومنبع العلماء، فتبعها الشرق والغرب والقريب والبعيد[3]، فساهم هؤلاء العلماء القادمون في إنعاش الروح الفكرية، وساعدوا مصر والشام كي تتبوأا مكان الصدارة بين بلدان العالم الإسلامي آنذاك.

---

(1) المقري التلمساني: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2، ص280،420، 421، 432ــ 435. ابن العماد: شذرات الذهب، مج7، ص590، 591.

(2) ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، ج5، ص327ــ332، السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج4، ص146.

(3) انظر العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص247.

الفصل الثاني

سلاطين دولة المماليك

وسمات حكمهم

وعلاقاتهم الخارجية



أولاً ـ سلاطين دولة المماليك: 648- 923هـ = 1250-1517م[1]:

1ـ عز الدين أيبك: (مدة حكمه 648 – 655هـ = 1250 – 1257م)، (ت 655هـ = 1257م): كان من مماليك الصالح نجم الدين الأيوبي فأعتقه وجعله أميراً، فلما توفي الصالح اشترك عز الدين في أمور الدولة، وبعد مقتل توارنشاه بن الصالح نجم الدين دبّرت مُلك الدولة زوجته شجر الدر، التي تنازلت فيما بعد عن الحكم لزوجها الجديد عز الدين أيبك، الذي عُدّ مؤسس دولة المماليك البحرية، ودخل في نزاع مع الأيوبيين في الشام منذ بداية حكمه إلى أن صفت العلاقات بينهما بتوقيع صلح عُد اعترافاً من الأيوبيين بقيام دولة المماليك. ثم تفرغ عز الدين لإخماد الحركات التي خرجت ضده كعرب الصعيد والمماليك البحرية، إلى أن تآمرت عليه زوجته شجر الدر فيما بعد لزواجه بامرأة غيرها، فدبّرت قتله، ثم لقيت هي المصير نفسه.

2ـ المنصور علي بن أيبك: (مدة حكمه 655 – 657هـ = 1257–1259م)، (توفي بعد 657هـ= 1259م): ولي المُلك بعد مقتل أبيه، وكان صغير السن، فتدبر ملك الدولة الأتابكي قطز، فزاد في عهده خطر التتر، وخربوا بغداد وقضوا على الخلافة العباسية فيها، وخططوا للزحف نحو الشام ومصر، فشعر أمراء مصر بهذا الخطر، ورأوا أن يولوا أحد كبارهم الملك لصد هذا العدوان، لذلك خلعوا المنصور، وعينوا قطز بدلاً عنه.

3ـ المظفر قطز بن عبد الله سيف الدين المعزي: (مدة حكمه 657 – 658هـ = 1259 – 1260م)، (ت 658هـ = 1260م): تولى الحكم بعد

---

(1) قمت بتلخيص سيرة سلاطين دولة المماليك من خلال المصادر الأساسية لعصر المماليك، والتي وردت في هذا الكتاب.

عزل علي المنصور، وبيّن هدفه منذ بداية حكمه، وهو التصدي للتتر، واستعد لذلك، وبعد مدة هاجم هولاكو حلب وخربها واستسلمت له دمشق، وبعث خطاباً إلى قطز يطلب فيه منه الاستسلام، فما كان من قطز إلا أن قتل رسل هولاكو، وأعد العدة للقتال، وخرج للتتر فلقيهم عند (عين جالوت) في فلسطين، وحقق المعجزة بانتصاره عليهم، فكانت موقعة عين جالوت أول موقعة ينهزم فيها التتر، فتابع قطز وفتح سائر بلاد الشام فأصبحت تابعة لحكم المماليك. ومع عودته من القتال دبّر له الأمير بيبرس البندقداري مؤامرة اغتاله فيها.

4ـ الظاهر بيبرس: (مدة حكمه 658 – 676هـ = 1260 – 1277م)، (ت 676هـ = 1277م): ولي بعد قتل قطز، فكان من أعظم سلاطين المماليك، ومن أبرز المساهمين في انتصار عين جالوت، يعده المؤرخون المؤسس الحقيقي للدولة المملوكية لما تم على يديه من جليل الأعمال، فقضى عهده في الجهاد شطراً وفي الإنجازات الحضارية في الشطر الآخر، فنظف بلاده من المؤامرات والفتن بشدة وحزم، ومن ثم تفرغ لقتال التتر والصليبيين والأتراك السلاجقة، فحقق فتوحات هامة منها فتح البيرة والكرك وحمص وصفد ويافا وأنطاكية وعكا.

ومن ناحية ثانية أحيا الظاهر بيبرس الخلافة العباسية التي انقطعت في العراق، فنقلها إلى القاهرة، وأعاد افتتاح الأزهر بعد أن أغلقه صلاح الدين الأيوبي، ونصّب لأول مرة أربعة قضاة شرعيين على المذاهب الأربعة، وأكثر من بناء المساجد ومنها مسجده الشهير، وشيد القناطر والأسوار، وحفر الترع والخلجان، واهتم بالحياة الاجتماعية للبلاد، فحارب الخمرة والزنا وأشباهها.

5ـ السعيد محمد بن بيبرس: (مدة حكمه 676 – 678هـ = 1277 – 1279م)، (ت 678هـ = 1279م): ولي الملك بعد وفاة أبيه، وهو في الثامنة

عشرة من العمر، فاتبع سياسة البطش بالأمراء، فأضمروا له الحقد، وحاكوا ضده المؤامرات، وأعلنوا الحرب عليه حتى اضطر أن يخلع نفسه من السلطنة، ونزح إلى الكرك ومات فيها بعد وقت قصير.

6ـ سيف الدين سلامش: (مدة حكمه 678هـ = 1279م)، (توفي بعد 678هـ = 1279م): تولى الحكم بعد خلع أخيه، واستبد بتدبير شؤون الدولة الأمير قلاوون أتابك العسكر، وضربت النقود باسميهما، فلما تمكن قلاوون في الدولة خلع العادل سلامش ونفاه إلى الكرك بعد مائة يوم من حكمه فقط، وتولى مكانه.

7ـ المنصور سيف الدين قلاوون: (مدة حكمه 678 – 689هـ = 1279 – 1290م)، (ت 689هـ = 1290م): من أعظم سلاطين الدولة المملوكية، لفتوحاته وأعماله الجليلة، ولأنه أقام الحكم في أسرته على مدى أربعة عشر سلطاناً، حكموا قرابة مائة عام، وعُرفوا بأسرة قلاوون، استعاد بلاد الشام من التتر الذين كانوا قد استولوا عليها ثانية، وحارب الصليبيين، وانتزع منهم طرابلس وحصن المرقب، وغزا بلاد النوبة مرتين.

من أجلِّ آثاره البيمارستان المنصوري الذي أنشأه في القاهرة، وهو مستشفى عام لكثير من الأمراض وجامعة طبية، العلاج فيها للفقراء بالمجان، وله كذلك مسجده المشهور الذي أوقف عليه أوقافاً لا تحصى، ومن حسناته أنه ألغى بعض الضرائب المرهقة للناس.

8ـ الأشرف صلاح الدين خليل: (مدة حكمه 689 – 693هـ = 1290 – 1293م)، (ت 693هـ = 1293م): تولى بعد وفاة أبيه قلاوون وبعهد منه، فقضى على المؤامرات التي قامت ضده في بداية عهده، ثم تفرغ للفتح

وحرب الصليبيين، فاستطاع فتح عكا وبيروت وغيرهما.

اشتط الأشرف في معاملته لأمراء دولته بالتنكيل أو السجن أو القتل، فتآمروا عليه بزعامة الأمير بيدرا، وكان لهم ما أرادوا لما قتلوه وهو عائد من نزهة، واستقر رأي القاتلين على تولية رأس المؤامرة الأمير بيدرا، ولقبوه بالملك الأمجد، غير أن أتباع الأشرف لم يتركوا بيدرا في ليلته هذه إلا مقتولاً.

9ـــ الناصر محمد بن قلاوون: (مدة حكمه 693 – 694هـــ = 1293 – 1294م)، (سيحكم مرة ثانية): بويع بعد مقتل أخيه الأشرف ومقتل بيدرا، وكان في سن التاسعة، وهذا أول حكم له، لأنه سيحكم مرتين ثانيتين، وفي هذه المرة الأولى دبر شؤون الدولة نائب السلطنة الأمير كتبغا، وكان صغر سن السلطان سبباً في اضطراب أحوال الدولة، فحدثت فتنة ومنافسة بين الأميرين كتبغا وسنجر الشجاعي، قُتل فيها الشجاعي، فاستبد كتبغا بالملك، وخلع الناصر محمداً وتولى مكانه.

10ـــ العادل كتبغا المنصوري: (مدة حكمه 694 – 696هـــ = 1294 – 1296م)، (ت 702هـــ = 1302م): تولى بعد أن عزل الناصر محمد، ورحل إلى بلاد الشام من السنة الثانية لحكمه ليدبر أمورها، ووطّن في مصر طوائف من المغول تعرف بالأويراتية، وفي مدة حكمه وقع الغلاء والوباء، وبينما هو في الشام، أعلن أمراء مصر خلعه بمؤامرة من نائب السلطنة لاجين، الذي وثب إلى السلطنة مكانه.

11ـــ حسام الدين لاجين: (مدة حكمه 696 – 698هـــ = 1296 – 1299م)، (ت 702هـــ = 1302م): كان نائب السلطنة في عهد كتبغا، ثم تآمر عليه وخلعه، من أهم أعماله ما عُرف بالروك الحسامي، أي أعاد حساب وتقسيم

البلاد المصرية إلى إقطاعات جديدة وخص نفسه والأمراء والجند بنصيب وافر، ثم إنه أساء هو ونائبه منكوتمر إلى كثير من الأمراء، فدبروا مؤامرة لقتلهما، فقُتلا في ليلة واحدة.

12ـ الناصر محمد بن قلاوون للمرة الثانية: (مدة حكمه 698 – 708هـ = 1299 – 1309م)، (سيحكم مرة ثالثة): بعد مقتل لاجين، اتفق الأمراء على إعادة الناصر محمد للحكم، وعاونه في تدبير شؤون الدولة الأميران: سلار وبيبرس الجاشنكير، وبعد حكمه بقليل غزا التتر مصر والشام، والتقوا مع المماليك في معركة سلمية، هُزم فيها الناصر محمد وجيشه شر هزيمة، وأمعن التتر في السلب والنهب، فطلب المماليك من ملك التتر غازان الأمان فأمّنهم، لكن الناصر لم ينس هذه الهزيمة، فحشد جيشاً جديداً كبيراً، والتقى مع التتر في موقعة شقحب أو مرج راهط بالقرب من دمشق، وانتصر عليهم انتصاراً حاسماً، فأعاد بلاد الشام لحكم المماليك ثانية، ولما عاد إلى مصر وصفت أموره، فسدت الأمور بينه وبين الأمير بيبرس الجاشنكير، فرحل الناصر من القاهرة نحو الكرك، وخلع نفسه من هناك.

13ـ المظفر ركن الدين بيبرس: (مدة حكمه 708 – 709هـ = 1309 – 1310م)، (ت 709هـ = 1310م): وقع اختيار الأمراء عليه بعد خلع الناصر محمد لنفسه، فقبض على الأمراء الموالين له، فهرب الآخرون إلى الناصر في الكرك، فكاتب الناصر نواب الشام فأظهروا الطاعة له، ثم سار إليها وملكها، ولما رأى بيبرس ذلك، تنازل عن الحكم للناصر الذي توجه إلى مصر ودخلها، ثم قبض على بيبرس، وخُنق أمامه.

14ـ الناصر محمد بن قلاوون للمرة الثالثة: (مدة حكمه 709 – 741هـ = 1310 – 1340م)، (ت 741هـ = 1340م): وهذه المرة رأى الناصر

محمداً أن نواب السلطنة يشكلون خطراً عليه ففتك بهم، ثم ألغى منصب نيابة السلطنة، وأظهر القوة ضد التتر الذين لم يجسروا على لقائه، فامتد نفوذه في أرجاء البلاد، وامتلأ عصره بكثير من مشهوري العلماء والأدباء والشعراء.

من أهم أعماله: الروك الناصري، إذ أعاد حصر الأراضي المصرية وتقسيمها وتوزيعها، وحارب الفساد وأبطل الضرائب الظالمة، وبنى المساجد والقصور، وأهدى إلى الكعبة الشريفة في أثناء حجه إليها باباً من خشب السنط الأحمر مغطى بالفضة، فبات من أعظم سلاطين المماليك بعد قلاوون والظاهر بيبرس، واعتلى العرش من أولاده ثمانية.

15ـ المنصور سيف الدين أبو بكر بن الناصر محمد: (مدة حكمه 741 – 742هـ = 1340 – 1341م)، (ت بعد 742هـ= 1341م): بويع بالسلطنة بعد وفاة أبيه، وكان قد جعله ولياً لعهده، فلم يكمل الشهرين حتى دُبرت ضده مؤامرة، فسُجن وقُتل بعد أن خُلع، وقد دبّر تلك المؤامرة الأتابكي قوصون.

16ـ الأشرف علاء الدين كجك بن الناصر محمد: (مدة حكمه 742هـ = 1341م)، (توفي بعد 746هـ = 1345م): بويع بعد خلع أخيه، فاستبد بالأمر الأتابك قوصون، واضطربت أحوال الدولة، فتجمع عدد من أمراء الشام حول أحمد ابن الناصر محمد ـ وكان مقيماً بالكرك ـ فرغبوا إليه في أن يتولى السلطنة بدلاً من أخيه، وتوجهوا جميعاً إلى مصر، وقبضوا على قوصون، وخُلع كجك، وتولى مكانه أحمد.

17ـ الناصر شهاب الدين أحمد بن الناصر محمد: (مدة حكمه 742 – 743هـ =1341- 1342م)، (توفي بعد 743هـ = 1342م): تولى الحكم بعد خلع أخيه، وأول أمر أقدم عليه قتله سبعة من الأمراء، وسجن آخرين ممن توهّم

عداوتهم له، فكان هذا سبباً في نفور الرعية منه، فطلب الأمراء منه الحضور، فلم يلب الطلب، فقرروا خلعه وتولية أخيه إسماعيل.

18ـ الصالح علاء الدين إسماعيل بن الناصر محمد: (مدة حكمه 743 – 746هـ = 1342 – 1345م)، (ت 746هـ = 1345م): وهو الابن الرابع من أولاد الناصر محمد بن قلاوون، تولى بعد عزل أخيه، وشغل نفسه بقتاله زمناً حتى استسلم له وقبض عليه وقتله، عُرف عنه حبه للعدل والخير والإحسان.

19ـ الكامل شعبان بن الناصر محمد: (مدة حكمه 746 – 747هـ = 1345 – 1346م)، (ت 747هـ= 1346م): بويع بعد قتل أخيه إسماعيل، عادى الأمراء وسجن بعضهم، وحاول قتل أخوين من إخوته، فكان ذلك كلُّه سبباً في تحزّب الأمراء عليه، ودخل معهم في موقعة أسفرت عن هزيمته، فولى هارباً، واتفقت كلمة الأمراء على تولية أخيه حاجي.

20ـ المظفر حاجي بن الناصر محمد: (مدة حكمه 747 – 748هـ = 1346 – 1348م)، (ت 748هـ = 1348م): تولى الحكم بعد خلع أخيه شعبان، وقام بأعمال أدت إلى خلعه، ففي أول عهده قبض على عدد من الأمراء، وسجن آخرين منهم، وانشغل عن شؤون الدولة بتربية الطيور والحمام واللعب بها، فاتفق الجميع على خلعه، ودخلوا معه في معركة هزموه فيها، وولوا مكانه أخاه حسناً.

21ـ الناصر أبو المحاسن حسن بن الناصر محمد: (مدة حكمه 748 – 752هـ = 1348 – 1351م)، (سيحكم مرة ثانية): اجتمع رأي الأمراء عليه بعد خلع أخيه حاجي، وكان عمره حينئذ ثلاث عشرة سنة، فعاونه بعض الأمراء في تدبير ملكه، ووقع في زمنه طاعون عام 749هـ = 1349م الذي أهلك كثيراً من

الناس، واشتد الغلاء وكثرت الفتن، وخاصة فتنة في بلاد الشام، ثم تآمر بعض الأمراء عليه وسجنوه، واختاروا من بعده أخاه صالحاً.

22ــ الصالح صلاح الدين بن الناصر محمد: (مدة حكمه 752 – 755هــ = 1351 – 1354م)، (توفي بعد 755هــ =1354م): بويع بعد خلع أخيه حسن، وكان الساعي إلى تمليكه الأمير طاز، ولذلك أصبح هذا الأمير صاحب التصرف المطلق في شؤون الدولة، فحسده الأمراء، وأجمعوا على قتاله هو والسلطان، فوقعت حرب أهلية بين الطرفين، انتصر فيها السلطان وحزبه، ثم خرج عليه نواب طرابلس وحماة وصفد وغيرهم، فحدثت فتنة شامية بسبب ذلك، قمعها الصالح بشدة، وفي نهاية الأمر دبّر الأمير شيخو العمري مؤامرة ضده ونجح في القبض عليه وسجنه، واتفق الأمراء على إعادة الناصر حسن إلى العرش ثانية.

23ــ الناصر حسن بن محمد للمرة الثانية: (مدة حكمه 755 – 762هــ = 1354 – 1361م)، (ت 762هــ = 1361م): ومع عودته أطلق يد الأميرين شيخو العمري وصرغتمش في الملك، فتوجه شيخو نحو العمران، فبنى مدرسته المشهورة ودُوراً وخانقاه وغير ذلك، وأوقف عليها أوقافاً واسعة، وحارب الفساد. قُتل شيخو بعد ذلك فتصرف صرغتمش بأمور الدولة، فقبض عليه السلطان وقتله، وتفاجأ الناصر حسن بخروج مملوكه يلبغا عليه، وانتهت حياته على يديه.

24ــ المنصور محمد بن المظفر حاجي بن الناصر محمد: (مدة حكمه 762 – 764هــ = 1361 – 1363م)، (توفي بعد 764هــ =1363م): حفيد الناصر محمد بن قلاوون، بويع بعد مقتل عمه الناصر حسن، أدار البلاد في عهده قاتل عمه الأمير يلبغا، بادر بحسن النية في بداية حكمه عندما أفرج عن كثير من الأمراء المسجونين، ثم خرجت عن حكمه البلاد الشامية، لكنه أخمد هذه الفتنة، وكانت

نهاية حكمه على يد الأمير يلبغا أيضاً، الذي خلعه وسجنه، وولى بدلاً عنه ابن عمه.

25ـ الأشرف شعبان بن حسن بن الناصر محمد: (مدة حكمه 764 – 778هـ = 1363 – 1377م)، (ت 778هـ = 1377م): وُلِّي الملك بعد خلع الأمير يلبغا لابن عمه المنصور محمد، ولم يبلغ سوى العاشرة، فسيّر أمور الدولة الأمير يلبغا، وقد شبت في عهد هذا السلطان فتن متعددة منها ما دُبر للانقلاب عليه، ومنها فتن الأمراء المتكررة، فضعف شعبان عن ذلك، فاشتد خطر الصليبيين على بلاد الشام، ونهبوا المدن وقتلوا المسلمين، وغزا صليبيو قبرص الإسكندرية وخربوها، ودخل هذا السلطان في نزاع مع أخيه أنوك الذي تآمر مع يلبغا عليه، فتغلب عليهما، لكنه لم يسلم من تآمر آخر انتهى بقبض الجند عليه، ثم سجنوه وخنقوه.

26ـ المنصور علي بن شعبان بن حسن بن الناصر محمد: (مدة حكمه 778 – 783هـ = 1377 – 1381م)، (ت 783هـ = 1381م): تولى بعد مقتل أبيه، وكان سنه سبع سنوات تقريباً، فأصبح الأتابكي أينبك البدري صاحب الحول والطول في دولته، فامتلأت أيام هذا السلطان بالفتن والحروب الداخلية بين الأمراء، وأدت إلى مقتل أينبك، ثم إلى مرض السلطان ووفاته، وفي عهده بدأ ظهور الأمير برقوق الذي سيؤسس دولة المماليك الجركسية.

27ـ الصالح أمير حاج بن شعبان بن حسن بن الناصر محمد: (مدة حكمه 783 – 784هـ = 1381 – 1382م)، (سيحكم مرة ثانية): بويع بعد وفاة أخيه، وكان في الحادية عشرة من عمره، فقام بشؤون دولته الأتابكي برقوق، الذي تصدى للتركمان الذين أغاروا على حلب، وأدّب عرب البحيرة الثائرين، وأقام جسراً هاماً على النيل، ثم بدأت نفسه تحدثه بالسلطنة، فأعد العدة لذلك، وقتل

جماعة من الأمراء المنافسين له، ثم خلع السلطان الصالح، وجمع الخليفة والقضاة والأمراء، فوافقوا على خلع الصالح وتوليته مكانه، وبذلك انتهى عهد دولة المماليك البحرية، وبدأ عهد دولة المماليك الجركسية.

28ـ الظاهر برقوق بن آنص الجركسي العثماني: (مدة حكمه 784 – 790هـ = 1382 – 1388م)، (سيحكم مرة ثانية): ينتسب إلى الخواجا عثمان تاجر الرقيق الذي جلبه إلى مصر، وأول عمل قام به توزيع الخلع الثمينة والمناصب الرفيعة على أتباعه وخلصائه، وقبض على كثير من أعدائه، أبطل كثيراً من العادات السيئة التي كانت منتشرة آنذاك، وخاصة بعض عادات عيد النيروز، وبنى المدرسة الشهيرة باسمه.

وفي عهده نشط تيمورلنك، فهزمه ومنعه عن حلب، ثم شق أمراء الشام عصا الطاعة بزعامة نائب حلب يلبغا الناصري، ولم يستطع برقوق إيقاف زحفهم نحو عاصمته القاهرة، فدخلوها ونهبوها، واختفى برقوق، فاجتمع الرأي على إعادة الصالح أمير حاج إلى الحكم.

29ـ الصالح أمير حاج بن شعبان للمرة الثانية: (مدة حكمه 790 – 792هـ = 1388 – 1390م)، (توفي بعد 792هـ = 1390م): حكم بعد اختفاء برقوق، سيطر على أمور الدولة في عهده الأمير يلبغا الناصري، وألقي القبض على برقوق ووُضع في سجن الكرك، ثم ثارت فتنة ضد يلبغا تزعمها الأمير تمربغا منطاش، فوقعت بين الاثنين معركة كبيرة انهزم يلبغا في نهايتها، فآلت أمور الدولة إلى تمربغا، ثم إن برقوقاً انتهز فرصة الفتن الداخلية، وتحرك إلى الكرك حتى استطاع أن يتملكها، ثم زحف مع من آزره إلى بلاد الشام فملكها، عندها توجه الصالح أمير حاج مع تمربغا بجيشهما نحو بلاد الشام لاستعادتها، وحدثت بينهم معركة شقحب،

انهزم فيها برقوق في البداية، غير أنه ما لبث أن كرّ عليهما وغلبهما، فاضطر أمير حاج إلى خلع نفسه من الحكم، فبايع الخليفة والقضاة برقوقاً في مكان المعركة.

30ــ الظاهر برقوق للمرة الثانية: (مدة حكمه 792 – 801هــ = 1390 – 1399م)، (ت 801هــ = 1399م): دخل برقوق القاهرة في ظل حفاوة وتكريم، لكن الاضطرابات عادت إلى بلاد الشام بزعامة منطاش، فتجهز لذلك، وسار نحو الشام، وقضى على جميع الخارجين عليه، وقتل يلبغا، لكنه لم يحظ بمنطاش إلا فيما بعد وقتله. وما إن فرغ من القضاء على الفتن الداخلية، حتى بدأ تيمورلنك بالزحف نحو بلاد الشام بعد أن اجتاح العراق، فخرج له برقوق إلى حلب وانضم إليه عدة ملوك منهم السلطان العثماني بايزيد، فلما سمع التتر بذلك فضلوا العودة إلى بلادهم.

اهتم برقوق بالأمور الحضارية، ومن أهم آثاره مسجده المشهور، والجسور والأسوار والعمائر والأوقاف الطائلة على وجوه البر والإحسان، وعاش في عصره كثرة من العلماء والأدباء.

31ــ الناصر فرج بن برقوق: (مدة حكمه 801 – 808هــ = 1398-1405م)، (سيحكم مرة ثانية): تولى بعد وفاة أبيه بعهد منه، وكانت سنه اثنتي عشرة سنة، فسير أمور الدولة الأتابكي أيتمش البجاسي، الذي ما لبث أن انقلب على السلطان، ودخل الاثنان في معركة انتصر فيها فرج، وهرب أيتمش إلى الشام، وهناك استقبله نائبها تنم، وانضم إليهما نواب حلب وحماة وصفد وطرابلس، وشكّلوا تحالفاً ضد السلطان، الذي جرد لهم جيشاً قوياً، وهزمهم هزيمة منكرة، وقبض على مدبري الفتنة وبينهم أيتمش وقتلهم.

وفي أثناء هذه الفتن، زحف تيمورلنك نحو حلب واستولى عليها وفتك بأهلها،

ثم طرق دمشق وعاث فيها فساداً، وصنع فيها أشنع الصنائع، وما كان من فرج إلا أن تصالح مع تيمورلنك، ولا مسوغ له لفعل ذلك إلا انشغاله بالفتن والثورات الداخلية التي اشتدت، فسئم منها، فهجر الحكم واختفى.

32ــ المنصور عز الدين عبد العزيز بن برقوق: (مدة حكمه 808هــ = 1405 م)، (ت بعد 808هــ = 1405م): اختاره الأمراء ملكاً على البلاد بعد اختفاء أخيه، وكان عمره عشر سنوات، فتولى أمور الدولة الأتابكي بيبرس، فحسده الأمراء ولا سيما أمير يشبك الشعباني، ووقعت بين الفريقين المتنازعين معركة كبيرة، انتصر فيها يشبك، فسارع فرج للخروج من مخبئه، وعاد إلى العرش، وسجن أخاه الصغير.

33ــ الناصر فرج بن برقوق للمرة الثانية: (مدة حكمه 808 – 815هــ = 1405- 1412م)، (ت 815هــ = 1412م): استغل الصراع بين الأمراء فخرج من مخبئه وعاد إلى العرش، وفي أوائل عودته خرج عن طاعته بعض أمراء البلاد، ثم توالت الفتن والعصيانات عليه، فاستخدم العنف والشدة والذبح ضد كل من خرج عليه، فانحاز الكثيرون عنه إلى أعدائه بالشام، وتجمعوا تحت قيادة الأميرين شيخ المحمودي ونوروز، فهزمهم السلطان أول مرة، لكنهم في المرة الثانية هزموه وخلعوه من الحكم ثم أعدموه. ومع ميل فرج لسفك الدماء فإنه كان صاحب عمران، وامتلأ عصره بكثير من العلماء والأدباء.

34ــ الخليفة المستعين بالله: (مدة حكمه 815هــ=1412م)، (ت833هــ=1431م): أبو الفضل العباس بن محمد المتوكل على الله، وكان خليفة ذلك العصر من بني العباس بمصر، اتفق الرأي على توليته لدرء أسباب التراع بين الأميرين المتزعمين: شيخ المحمودي ونوروز على أثر خلع فرج، وهو الخليفة

العباسي الوحيد الذي حكم مصر زمناً، ولكن لم يكن له من الأمر شيء، لأن الأتابكي شيخ المحمودي استبد دونه بكل شيء، وسرعان ما خلع العباس بعد ستة أشهر من حكمه، وتولى بدلاً منه.

35ــ المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي: (مدة حكمه 815 – 824هــ = 1412- 1421م)، (ت 824هــ = 1421م): تولّى الحكم كما تقدم بعد خلعه للخليفة العباسي، وكان الأمير نوروز صديقه نائباً بالشام، فشق عصا الطاعة، وخرج عن طاعة شيخ ولم يعترف بسلطانه، فخرج له شيخ وهزمه ثم قتله، وتجددت ثورات أمراء الشام عليه، وتجدد نصره عليهم، إلى أن مرض وتوفي. كان شيخ شجاعاً ومحباً للعلم وناظماً للشعر، وترك من أهم آثاره جامعه المشهور بالقاهرة.

36ــ المظفر أبو السعادات بن المؤيد شيخ: (مدة حكمه 824هــ = 1421م)، (ت بعد 824هــ = 1421م): اختير للحكم بعد وفاة أبيه، وكان طفلاً رضيعاً، فتولى أمر البلاد الأمير ططر، واحتج على ذلك الأتابكي ألطنبغا القرشي الذي كان غائباً في الشام، ومستقراً فيها، فخرج إليه ططر، وفي دمشق قبض على العصاة وأعدمهم، ومنها أعلن خلع السلطان ونصّب نفسه سلطاناً، وعاد إلى القاهرة ودخلها.

37ــ الظاهر ططر: (مدة حكمه 824هــ = 1421م)، (ت 824هــ =1421م): سيف الدين أبو سعيد ططر الظاهري الجركسي، لم يدم طويلاً في السلطة إذ مرض بعد عودته من الشام، ثم توفي في عام توليته، وقيل إن مطلقته دسّت له سماً في طعامه فكان سبب مرضه وموته.

38ــ الصالح ناصر الدين محمد بن ططر: (مدة حكمه 824 – 825هــ =1421- 1422م)، (ت بعد 825هــ = 1422م): بويع بعد موت أبيه،

وعمره وقتها إحدى عشرة سنة، فتدبر الأمر الأتابكي جاني بك الصوفي، فتآمر عليه الأمراء بزعامة الدوادار برسباي، وقبضوا عليه وسجنوه، فانفرد برسباي بشؤون الدولة، ثم اغتر بنفسه فخلع السلطان الطفل، وتبوأ مكانه.

39ـ الملك الأشرف برسباي: (مدة حكمه 825 – 841هـ = 1422 – 1438م)، (ت 841هـ = 1438م): تولى بعد أن عزل الصالح ناصر الدين محمد، وبدأ حكمه بغزو قبرص وبلاد الأرمن، فنجح في فتح قبرص، وفشل في تأديب الأرمن، وعلى الصعيد الداخلي قبض على الأمير جاني بك الذي كان قد فر من السجن وأعدمه. اهتم برسباي بالعلم وأقام عدة مدارس، واشتهر بضربه أجود أنواع الدنانير التي عُرفت بالدنانير الأشرفية. مرض فيما بعد حتى اختلطت عليه الأمور وأثر ذلك في عقله فطاشت أحكامه وأوامره إلى أن توفي.

40ـ العزيز يوسف بن برسباي: (مدة حكمه 841 – 842هـ = 1438 - 1439م)، (ت بعد 865هـ = 1461م): قبل وفاة الأشرف برسباي عهد إلى ولده بالسلطنة من بعده، وجعل الأتابكي جقمق وصياً عليه، فحيكت مؤامرة لخلعه، فخُلع بعد ثلاثة أشهر من الحكم، وتولى السلطنة الأتابكي جقمق.

41ـ الظاهر جقمق العلائي: (مدة حكمه 842 – 857هـ = 1438 – 1453م)، (ت 857هـ = 1453م): انقسم عهده إلى قسمين متناقضين، سادت الأول الفتن المتوالية، حيث خرج عليه الأتابكي قرقماش الشعباني، وحدثت بينهما معركة انتهت بقتله لقرقماش، ثم خرج عن طاعته نائب الشام، فأدبه وقتله أيضاً، إلى غير تلك الفتن. وساد القسم الثاني الهدوء والاستقرار، ثم مرض جقمق وأحس بدنو أجله، فتنازل عن العرش لابنه. تميز جقمق بحبه للعلماء، وتميز بتعظيمه للأمراء على عكس كثير من السلاطين الذين سبقوه.

42ـــ المنصور عثمان بن جقمق: (مدة حكمه 857هـــ = 1453م)، (توفي بعد 857هـــ = 1453م): تولى بعهد من أبيه، وكان عمره حينها تسعة عشر عاماً، فساعده على أمور البلاد الأمير إينال العلائي، ثم رأى عدد كبير من المماليك عزله وتولية إينال بدلاً عنه، وتم ذلك.

43- الأشرف إينال العلائي: (مدة حكمه 857 – 865هـــ = 1453 – 1461م)، (ت 865هـــ = 1461م): تولى بعد خلع السلطان عثمان، ساد الشطر الأول من حكمه الهدوء والاستقرار، ثم ثارت عليه ثورات المماليك واشترك معهم فيها الخليفة العباسي القائم بأمر الله حمزة بن المتوكل، فاتبع مع هؤلاء التأديب والشدة أحياناً، وبذل المال لإسكاتهم أحياناً أخرى. تصدى في فترة حكمه إلى كل من أغار على دولته ومنهم الصليبيون. توفي الأشرف بعد مرض ألمّ به، بعد أن تنازل عن الحكم لابنه أحمد.

44- المؤيد أحمد بن إينال: (مدة حكمه 865هـــ = 1461م)، (ت بعد 865هـــ = 1461م): تولّى الحكم بعد وفاة أبيه وبعهد منه، وأعانه في الحكم الأتابكي خشقدم، ولم يحكم سوى أربعة أشهر تقريباً، إذ ثار عليه مماليك أبيه لأنه لم يحابهم بالمال والوظائف، وحدثت بين الطرفين معركة حامية الوطيس انهزم فيها السلطان وفر واختفى.

45- الظاهر خشقدم الناصري: (مدة حكمه 865 – 872هـــ = 1461 – 1467م)، (ت 872هـــ = 1467م): بعد اختفاء المؤيد أحمد، رغب المماليك في تولية نائب الشام الأمير جانم مكانه، وراسلوه في ذلك، وملّكوا عليهم خشقدم مؤقتاً ريثما يصل جانم ويتسلم السلطة، إلا أن خشقدم ثبّت نفسه في السلطة ولم يأبه لذلك. أمضى خشقدم حكمه في القضاء على الثورات وعلى المنافسين له،

فقضى على الأميرين جانم وجاني بك، وقضى على ثورة استهدفت حياته، وألقى القبض على المؤيد أحمد بن إينال وسجنه، وأرضى الأمراء والجند بالأموال، وأرسل حملة لتأديب الصليبيين في رودس، وما لبث أن مرض وتوفي.

46ــ الظاهر أبو النصر بلباي: (مدة حكمه 872هــ = 1467م)، (توفي بعد 872هــ = 1467م): كان أتابكياً في عهد سلفه خشقدم، وقد أوصله إلى الحكم الأمير الدوادار خير بك، ولكنه لم يحكم سوى شهرين، إذ انتشر الفساد وكثرت الفتن في دولته، وأقدم هو على اغتيال بعض الأمراء، فنقم الباقون عليه وخلعوه من الحكم.

47ــ الظاهر أبو سعيد تمربغا الناصري: (مدة حكمه 872هــ = 1468م)، (ت 879هــ = 1474م): اختير بعد عزل بلباي، ولم يكمل في حكمه الشهرين، حيث انقلبت عليه جماعة من المماليك بزعامة الدوادار خير بك الذي أعلن نفسه سلطاناً على البلاد، وكان أتابكي البلاد قايتباي متغيباً حينذاك، فلما سمع بأحداث البلاد، عاد بسرعة مع جند كثر، وقبض على السلطانين، وزج بهما في السجن، وأعلن نفسه سلطاناً بدلاً منهما.

48ــ الأشرف قايتباي: (مدة حكمه 872 – 901هــ = 1468 – 1496م)، (ت 901هــ = 1496م): واجه في بداية حكمه عقبات كثيرة منها فرار السلطان السابق تمربغا من سجنه، ومنها خلو الخزائن من الأموال، فتدبر هذه الأمور ليتفرغ لمواجهة الأخطار الخارجية، إذ تعدى أحد أمراء التركمان وهو سوار على شمال بلاد الشام واحتل عدداً من الأماكن فيها، فوجه له السلطان عدة حملات قضت عليه في نهاية الأمر. ثم إن ملك العراقيين آنذاك حسن الطويل أغار على الشام فرده عنها، وقد كاد أن يفقد الشام وحلب لما انهزم جيشه عند مدينة الرها، فأرسل

حملة جديدة أعادت الأمور إلى حالها الطبيعي، ثم بدأ النزاع ولأول مرة بين المماليك والعثمانيين، واستطاع قايتباي أن ينتصر عليهم عدة مرات.

أنشأ قايتباي العديد من المدارس والمساجد، وبرج الإسكندرية الضخم، وأصلح الجامع الأزهر والحرم النبوي الشريف بعد أن أصابهما شيء من التلف.

49ــ الناصر محمد بن قايتباي: (مدة حكمه 901 – 904هــ = 1496 – 1498م)، (ت 904هــ = 1498م): كان صغيراً لما بويع بالسلطنة قبل وفاة أبيه بيومين، فسيطر على شؤون البلاد الأتابكي قانصوه خمسمئة، والأستادار كرتباي الأحمر، فامتلأت البلاد بالفتن والفوضى، وصبغت الحروب الأهلية ذلك العصر، فدبر قانصوه خمسمئة مؤامرة وصل من خلالها إلى حكم البلاد، لكن المتعصبين للسلطان لم يسكتوا على ذلك، وحدثت بين الطرفين حرب أهلية قاسية انهزم فيها قانصوه، ثم انقسم الأمراء والجند إلى معسكرين متقاتلين، معسكر يتزعمه الأمير أقبردي، ومعسكر يتزعمه قانصوه بن قانصوه خال السلطان، وتقاتل الفريقان وأصاب البلاد الخراب، وتمخضت الحرب هذه عن هزيمة أقبردي، فتوجه إلى الشام، فأتبعه السلطان من يؤدبه، وفي أثناء هذه الأحداث السوداء باغت السلطان الناصر أحد أمرائه وهو طومان باي وقتله.

50ــ الظاهر قانصوه بن قانصوه: (مدة حكمه 904 – 905هــ = 1498 – 1500م)، (توفي بعد 905هــ= 1500م): سادت الفتن في عهده كسابقيه، وكان هو المتصرف في شؤون الدولة في عهد السلطان المتقدم، وقد استهل حكمه بإرسال حملة إلى حلب وبلاد التركمان لتأديب المتنفذ فيهما آنذاك الدوادار أقبردي، ثم شتّت شمل عرب البحيرة، وحدث أن خرج عليه نائب الشام قوصروه، فلم يستطع فعل شيء لأنه فوجئ بمؤامرة داخلية ضده، تزعمها الأميران جان بلاط

وطومان باي، ووقعت بينهما حرب انتهت باختفاء السلطان.

51ــ الأشرف جان بلاط بن يشبك: (مدة حكمه 905 – 906هــ = 1500 – 1501م)، (ت 906هــ = 1501م): بويع بعد اختفاء قانصوه، فتحكّم بالدولة الأمير طومان باي، خرج عن طاعته نائب الشام ونائب حلب، وأعلنا العصيان، فجهز لهما جيشاً بقيادة طومان باي، الذي زحف إلى بلاد الشام، فانضم إليه الخارجون عن حكم السلطان فأعلن نفسه سلطاناً، ثم توجه نحو مصر، وحاصر السلطان في قلعة القاهرة، وأسره وقتله.

52ــ العادل طومان باي: (مدة حكمه 906هــ = 1501م)، (توفي بعد 906هــ = 1501م): عُرف عنه الغدر، فقد غدر كما مرّ بالسلطان جان بلاط، وغدر بابن سيده الناصر محمد بن قايتباي، وغدر بالسلطان قانصوه فكان من أهم أسباب خلعه عن ملكه، وغدر بالأمير قوصروه الذي عاونه في الوصول للحكم، فأصبح بغيضاً إلى الجميع، فثار عليه الأمراء والجند وهزموه، واختفى زمناً ثم قبض عليه وقُتل.

53ــ الأشرف قانصوه الغوري: (مدة حكمه 906 – 922هــ = 1501 – 1516م)، (ت 922هــ = 1516م): لما اختفى طومان باي اجتمعت كلمة الأمراء على تولية قانصوه الغوري وهو في عمر الستين، فقبل مكرهاً، وفي ظروف لا يحسد عليها، فالأحوال الداخلية مضطربة، والفتن لم تهدأ، فواجه كل ذلك بحزم، وأعدم كل من خرج عليه، مثلما فعل بالأمير مصرباي، ومع كل ذلك كانت الثورات والفتن تعود لتشتعل من جديد، فكانت هذه الأحوال السبب (على الأغلب) في تباطؤ قانصوه للاستعداد للأخطار الخارجية التي باتت مرعبة، وأهمها ثلاثة: خطر البرتغاليين والصفويين والعثمانيين. فالبرتغاليون هاجموا المماليك عسكرياً

واقتصادياً، وأرهقوا البلاد بمؤامراهم واعتداءاهم، وبدأت قوات الشاه الصفوي اسماعيل تغير على ممتلكات الدولة، وبدأ العثمانيون بالزحف نحو حلب، فخرج لهم الغوري، واشتبك معهم في معركة مرج دابق والتي ظهرت فيها خيانة مماليكه له واضحة وكانت سبب الهزيمة، وسبب مقتله في تلك المعركة.

شيّد الغوري منشآت عمرانية كثيرة، وأقام المئذنة ذات الرأسين بالجامع الأزهر، وأجرى المياه من النيل بوساطة سواقي متعددة، وأسس كثيراً من الجسور، وأمّن طريق الحج بكل ما يحتاجه من فنادق وسواقي وغيرها.

54ـ الأشرف أبو النصر طومان باي: (مدة حكمه 922 – 923هـ = 1516 – 1517م)، (ت 923هـ = 1517م): ناب عن قانصوه الغوري لما خرج إلى قتال العثمانيين في حلب، فسهر على حفظ الناس وحراستهم فأحبوه، ولما قتل الغوري اتفقت كلمة الأمراء على توليته، فلم يكن أمامه إلا التصدي للعثمانيين، فخرج لهم إلى ناحية الريدانية قرب القاهرة، ووقعت بين الجمعين معركة شديدة انتصر فيها العثمانيون، ثم دخلوا القاهرة، وتصدى لهم طومان باي ثانية، وأظهر دروساً في البطولة والتضحية، إلى أن قبض عليه السلطان العثماني سليم الأول، وشنقه على باب زويلة، وبموته انتهت دولة المماليك الجراكسة، وبدأ حكم الدولة العثمانية.

ثانياً ــ السمات السياسية لدولة المماليك:

والآن بعد استعراض سلاطين دولة المماليك، نقف قليلاً لنناقش أهم السمات السياسية التي ميّزت تلك الدولة، ولا بد من الوقوف على عدة صفات تميز بها ذلك العصر، وهي كالتالي:

1ــ بلغ عدد سلاطين المماليك 54 سلطاناً (مع احتساب من حكم عدة مرات)، حكموا خلال 275 سنة تقريباً.

2ــ كانت القاهرة عاصمة السلطنة المملوكية، وامتدت حدود دولتهم شمالاً حتى طرسوس ومالطية وحلب، وشرقاً حتى الفرات، وجنوباً حتى شمالي الحديدة (أي المنطقة الواقعة بين جدة والحديدة) وحتى جنوب مصر، وامتدت حدودها الغربية على ساحل البحر المتوسط من دمياط والرشيد حتى برقة.

3ــ وللسيطرة على هذه المناطق عدّ المماليك أنفسهم منظمة عسكرية أفرادها غرباء، ورجال السلطة والفئة الحاكمة كانوا من الضباط، وكانت السلطة الفعلية بيد السلطان الذي يستند شرعياً إلى الخليفة، وعسكرياً إلى الجيش الذي تربطه معه روابط قوية، فهو أساس الحكم الحقيقي[1].

(1) ريحانا: المجتمعات العسكرية عبر التاريخ، ص212، 213.

4ــ جعل سلاطين المماليك ــ مثل الأيوبيين ــ مركز بلاطهم القلعة في القاهرة، أو ما يُعرف بقلعة الجبل، لوقوعها على جبل المقطم، وقد بدئ ببنائها في عهد صلاح الدين الأيوبي عام 572هــ=1176م، إذ عهد إلى وزيره بهاء الدين قراقوش بتنفيذ هذا المشروع، وانتهى البناء في عهد خلفه وحفيده الكامل عام 604هــ = 1207م، فكانت محصنة بالأبواب والأسوار والأبراج، ومنذ تلك اللحظة أصبحت المقر الرسمي للسلاطين الأيوبيين، وسار سلاطين المماليك على سنتهم وجعلوها مقراً لهم على الرغم من أنهم كانوا يسكنون أصلاً في قلعة أخرى في جزيرة الروضة على النيل[1].

5ــ استأثر المماليك بالحكم وشؤون الحرب، وكانوا ينظرون إلى الأهالي على أنهم غير قادرين عليها، فلا ينبغي لهم أن يشاركوا في أمور الحرب والسياسة، وإن وصف بعضهم حكم المماليك بالدكتاتوري، فنقول: إن الدكتاتورية كانت سياسة ذلك العصر في كل البلاد والأوطان، وخاصة في أوربا، وفي عصور الظلام تخلى المسلمون عن أكثر المبادئ، وطغت عليهم موجة العصر الذي عاشوه، ومن هذا المنطلق رأى آخرون بعدم صحة وصف حكم المماليك بالدكتاتوري[2].

6ــ ومن ناحية أخرى كان السلطان في عصر المماليك أميراً من الأمراء، مكّنته قوته وكثرة مماليكه من التفوق على أقرانه، والوصول إلى منصب السلطنة، فإذا وصل أمير إلى السلطنة أصبح صاحب الحق في الهيمنة على بقية الأمراء

---

(1) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج2، ص9، 10. عبد الوهاب: جامع السلطان حسن وما حوله، ص64، 65.

(2) عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص318. شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج5، ص222.

ومماليكهم[1]، ولم يكن السلطان يقتصر على باب تجارة المماليك وجلبهم لتشكيل طبقة مماليكه، وإنما كان يحصل على مماليك سلفه السلطان الذي توفي أو عُزل أو قُتل، بالقسر أو بالشراء، ويُسمون حينئذ: قرانصة أو قرانيص أو قرانص، أو حتى مماليك سلطانية، وكان السلطان كذلك يستولي على مماليك الأمراء الذين يتوفون أو يغضب عليهم أو يقتلهم، ويُسمون: سيفية، كما كان يأخذ بعض أولاد الناس من المصريين ويضمهم إلى مماليكه، وربما كان أهلهم يبيعونهم من الجوع، وبالمقابل فإن الأمراء كانوا ينهجون هذه الأساليب تقريباً، فيُسمى المماليك الذين يشتريهم الأمراء بمماليك الأمراء أو أجناد الأمراء[2].

7ـ كان لدى دولة المماليك مجلس مشورة مؤلف من السلطان رئيس المجلس، والأعضاء من أتابك العسكر والخليفة العباسي والوزير وقضاة المذاهب الأربعة وأربعة وعشرين أميراً، ولكن هذا المجلس لم يكن له ذلك التأثير الكبير، لأن السلطان كان صاحب الرأي الأخير في جميع الأمور بوصفه حاكماً مطلقاً[3].

8ـ وأهم ما يلفت انتباهنا في حكم سلاطين المماليك: حالة الانقلابات السياسية والعسكرية واغتصاب منصب السلطنة حتى أصبح هذا الأمر مألوفاً، فما إن يشعر أحد الأمراء بضعف السلطان أو صغره حتى ينقض عليه ويسلبه منصب السلطنة، ولذلك انتهى حكم الكثير من سلاطين المماليك إما بالقتل، كما حدث مع الأشرف شعبان على سبيل المثال، أو بالقبض عليه وسجنه كما حدث مع المظفر بيبرس الجاشنكير، أو بالفرار من وجه المستولي الجديد على السلطة وأنصاره كما

---

(1) عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص 138.

(2) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج1، ص 14.

(3) عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص 138، 139.

حدث مع زين الدين كتبغا المنصوري، إلى غير ذلك من الأساليب التي لم تجعل تولي الحكم وفقاً لحق شرعي موروث، وإنما يكون بتولي أمير يتميز بالذكاء والقوة والشجاعة مع كثرة مماليكه، فإذا توفي سلطان فإن الأمير الأقوى هو صاحب الفرصة الأكبر في الوصول إلى العرش [1].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه السمة ـــ سمة الصراعات والمؤامرات والانقلابات ـــ لم تنفرد بها دولة المماليك وحدها، فالسياسة الدكتاتورية سادت أوربا في القرن الثالث عشر الميلادي = السابع الهجري، فحدثت فيها مؤامرات وانقلابات على الحكم شابهت تلك التي حدثت في دولة المماليك، كما حصل في فرنسا وألمانيا وغيرهما من دول أوربا[2].

9ـــ بروز موضوع وراثة العرش، فلقد رأينا كيف أخذ الناصر محمد بن قلاوون البيعة لولده أبي بكر المنصور قبل أن يموت، ووصل ثمانية من أولاده الذكور إلى السلطة، وهذا لا يعني أن هناك نظاماً وراثياً متبعاً، وإنما يعد ما حصل وضعاً شاذاً في تاريخ دولة المماليك؛ لأنهم لم يؤمنوا مطلقاً بمبدأ الوراثة في الحكم، وذلك لأسباب تعود إلى طبيعة نشأتهم منذ صغرهم، أي منذ أن كانوا رقيقاً بين أيدي أسيادهم، فقد نشأت بينهم على اختلاف أصولهم رابطة الأستاذية ورابطة الخشداشية.

وتعني رابطة الأستاذية الرابطة التي تربط المملوك بسيده الذي اشتراه رقيقاً منذ صغره، ثم تعهده بالتربية حتى كبر وأعتقه. وتعني الخشداشية الزمالة، وما هنالك من عاطفة بين مجموعة من المماليك نشؤوا في كنف أستاذ واحد ونسبوا إليه، كالمماليك

---

(1) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج1، ص 27، 28.

(2) انظر عن ذلك عاشور: أوربا في العصور الوسطى، التاريخ السياسي.

الظاهرية نسبة إلى الظاهر، والأشرفية نسبة للأشرف، والصالحية نسبة للصالح، فصاروا كالأخوة يربط بينهم أب واحد.

فطبيعة المماليك هذه من حيث الأصل والتربية والنشأة جعلتهم يشعرون بالمساواة فيما بينهم، بحيث لا تكون ميزة أو فضل لأحدهم على الآخر، فجميعهم كانوا رقيقاً جيء بهم من بلاد بعيدة، وتمت تربيتهم وتدربوا حتى ظهروا على سطح الأحداث، وهذا الإحساس بالمساواة انعكس على نظام الحكم طوال عصر المماليك، فآمن كل واحد منهم بأن له حقاً في تولي منصب السلطنة، وهذا ما دفعهم لإنكار مبدأ الوراثة[1].

ومن الممكن أن نستنتج سبباً آخر لذلك غير التساوي في الأصل والتربية والنشأة، وهو تقارب قوة المماليك ووزنهم في الهرمية العسكرية، فهذا السبب لم يمكنهم من أن تخرج من أوساطهم ملكية وراثية[2].

ثم إنّ الأمير إذا وصل إلى السلطنة بفضل ذكائه وقوته والظروف المناسبة، رضي به المماليك مختارين أو مجبرين، فلا مسوغ للخضوع لابنه من بعده، ولاسيما أن الابن لم ينشأ نشأتهم، ولم يكن مملوكاً مثلهم، ولم يمر في حياته بالأطوار التي مروا بها هم في حياتهم ونشأتهم، وإذا رأينا في تاريخ المماليك أمثلة لتنصيب ابن السلطان المتوفي مكان أبيه فإن هذه الموافقة لم تكن إلا مؤقتة إلى أن يحسم موقف المناقشة فيما بينهم عن ظهور الأمير الأقوى الذي يستأثر بالسلطة لنفسه[3].

---

(1) انظر عاشور: نظم الحكم والإدارة في عصر الأيوبيين والمماليك، ص 16، 17.

(2) انظر مقدمة كتاب العمري: مسالك الأبصار، (تح دوريتا كرافولسكي)، ص36.

(3) عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص 18.

ولكن هذه الأسباب لا تعني أن من وصل إلى السلطة لم يحاول أن يوّرث أبناءه من بعده، بل حاول بعض السلاطين ذلك ولو جزئياً، مثل السلطان الظاهر بيبرس الذي عهد لابنه بالسلطنة من بعده، وكذلك فعل الناصر محمد بن قلاوون، الذي وصل ثمانية من أولاده الذكور إلى السلطنة.

وترتب على إخفاق مبدأ الوراثة آثار إيجابية وأخرى سلبية، فقد أدى إخفاقه إلى عدم وصول أطفال أو فتيان إلى السلطة على الأغلب، كما أنه لم تكن هناك حقوق ملكية وراثية تفرض تولية أبناء السلطان على بعض الأقاليم أو النواحي، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى انقسام الدولة إلى دويلات، ومن ثم الضعف والتشرذم ثم سقوط السلطنة[1]، أما الأثر السلبي لفقدان نظام ثابت لتولي منصب السلطنة في عصر المماليك، وتطلع كل أمير من أمرائهم إلى ذلك المنصب بوصفه حقاً مشروعاً له، فقد تجلى في كثرة الاضطرابات في الدولة طوال تاريخها[2].

وكل ذلك تسبب بالاضطرابات والانقلابات العسكرية، حتى إن حكم عدد من السلاطين لم يتجاوز الأيام المعدودات أو الشهور، حتى يفاجأ بانقلاب عسكري يطيح به، ومن الممكن أن يعود سبب هذه الصراعات والمؤامرات إلى أصول المماليك؛ فهم قد جاؤوا من أماكن مختلفة، فخلق ذلك بينهم تنافساً طويلاً مريراً على السلطة [3].

---

(1) مقدمة كتاب العمري: مسالك الأبصار، ص 47.

(2) عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص 18.

(3) انظر عن ذلك كرامب وجاكوب: تراث العصور الوسطى، ج2، ص651-703، عاشور: أوربا في العصور الوسطى.

وعلى الرغم من هذه النزاعات بين المماليك، فقد ظلت دولتهم قوية وثابتة الأركان، وذلك لأنهم إذا تعرضوا لخطر أو هجوم كانوا يضعون النزاعات والخلافات في كثير من الأحوال جانباً ويتحدون في مواجهة العدو[1].

10ـ كان الحكم المملوكي يعتمد على فئتين أساسيتين؛ الأولى: السلطان وينضم إليه جهازه الحاكم بجناحيه العسكري والمدني، والثانية: الرعية من أبناء الدولة في مصر وبلاد الشام، وقد انعزلت كل فئة عن الأخرى انعزالاً كرسته وقائع الأيام، وكرسه انعزال الحكام وتميزهم عرقياً وثقافياً وتكويناً[2].

11ـ كان رسوخ دولة المماليك واحتفاظهم بالسلطة مدة طويلة يعود لأسباب داخلية تنظيمية ولأسباب خارجية ودولية، أما الأسباب الداخلية؛ فأهمها ضمهم بلاد الشام إلى مصر، حيث كانت بلاد الشام خط دفاع هام بالنسبة إليهم، ومسرح حروب. وضمهم أيضاً المدن المقدسة لأسباب نفسية ودينية، وهذا ما جعلهم حامين للمقدسات الإسلامية.

كما اتبعوا سياسة خارجية اعتمدت أسلوب: (إن عدو عدوك صديقك)، فاتفقوا مع البيزنطيين ومع القبيلة الذهبية من التتار، وأجروا اتفاقات مع دول مدن إيطاليا وجزر البحر المتوسط، وبلغت هذه الاتفاقيات روما، وهو ما يفسر سبب طول أمد سيادة الدولة المملوكية[3].

12ـ قام نظام المماليك الرسمي على أساس الاعتماد على الوجهاء المحليين الذين كانوا أوصياء على قيم المجتمع الإسلامي، وأنيطت بهم مسؤولية المسائل المحلية،

---

(1) انظر مثلاً المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ص 883، 885.

(2) قاسم: عصر سلاطين المماليك: التاريخ السياسي والاجتماعي، ص11، 12.

(3) موير: تاريخ دولة المماليك، ص205، 206.

بينما أنيطت بالمماليك مهام الدفاع وتنظيم الاقتصاد المدني، وخلق هذا التركيب المؤلف من قوة المماليك الإدارية والاقتصادية، ومن مهارات التجار الاجتماعية والعلماء الذين كانوا متعاونين أحياناً ومتعادين أحياناً أخرى أسس السلطة المملوكية[1].

13ــ اعتمدت النظرية السياسية للحكم المملوكي على صبغ عدة، منها: الصبغة الدينية للحكم، وذلك بتحالف المماليك مع علماء الدين الإسلامي، وإظهارهم التمسك الشديد بالدين والاهتمام بالأماكن المقدسة والإكثار من الأبنية التعليمية والدينية. ومنها: صبغة القوة العسكرية لإثبات الكفاءة، واتخاذ الجهاد وسيلة لإشعار الشعب بضرورة وجودهم لحماية البلاد[2].

14ــ كانت قوة المماليك الاقتصادية وسيلة كبيرة للاحتفاظ بالسلطة، إضافة إلى قوتهم العسكرية واعتمادهم أيضاً على قوة الشرطة التي كان يترأسها الوالي.

15ــ كان المماليك فئة مثقفة مقارنة بسواد الشعب، تلقت تعليماً رفيعاً في الحلقة، إضافة للتدريبات العسكرية القاسية، وكانوا يسيطرون على معظم الوظائف الحساسة في الدولة[3].

ثالثاًــ السياسة الخارجية لدولة المماليك،

والعلاقات الدبلوماسية والمعاهدات.

---

(1) موير: تاريخ دولة المماليك، ص38، 39.

(2) عاشور: أضواء جديدة، ج1، ص84 وما بعد. زكار: فلسطين في عهد المماليك، م2، ج2، ص544.

(3) موير: تاريخ دولة المماليك، ص204، 205.

لم تكن معارك التحرير التي خاضتها الجيوش المملوكية الإسلامية والتي تُوّجت بالانتصار، إلا نتيجة لما قام به السلاطين المماليك قبل بدء المعارك وأثناءها مما يمكن تسميته بالحرب الدبلوماسية، وهي الاتفاقات السلمية التي وقّعتها مع إمارات الفرنج في الشام وفي أوربا، وذلك ردّاً على محاولات المغول في تشكيل حلف هجومي مغولي ــ صليبي ضد المماليك، ولولا هذه المعاهدات التي أُبرمت في التوقيت المناسب لأطبق المغول و الفرنج على المسلمين.

فكانت علاقات دولة المماليك مع بلدان أوربا على شقين، الأول يتعلق بصقيلة والبندقية وجنوة وبيزا، وكانت العلاقات بين الطرفين طيبة وسلمية وقائمة على أساس المصالح المشتركة، ولذلك ارتبط الجميع بمعاهدات وعلاقات تجارية لبّت مصالح الطرفين. ويتعلق الشق الثاني بعلاقات المماليك مع إمارات أوربا الغربية وخاصة قشتالة وأراغونة وإشبيلية، وقد اتصفت هذه العلاقات بالطابع السياسي أكثر منه التجاري.

وقد شهد عهد الظاهر بيبرس الحالات المذكورة أعلاه، ولم يُسجل أي اصطدام بين الطرفين، وكذلك في عهد المنصور قلاوون الذي أبرم عدة معاهدات مع جنوة والإمارات المسيحية في إسبانيا، وتبادل الطرفان الهدايا[1].

وكان على قلاوون أن يواجه كلاً من الإمارات الأوربية في الداخل والخارج والكنيسة البابوية والأرمن في شمال الشام والمغول في الشرق والشمال والطابور الخامس في مصر والشام، بالإضافة إلى بعض الحلفاء الذين كانوا ينقضون العهود بين فينة وأخرى مثل الإمبراطورية البيزنطية والإمارات الإيطالية.

---

(1) طقوش: تاريخ المماليك، ص147- 150، 200. هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج2، ص34- 77.

وكان قلاوون يتعامل مع كل فئة منهم بما تقتضيه مصلحة الدولة، فيعقد الهدنة ثم يلغي الهدنة أو يجددها، ثم يهاجم في المكان والزمان الذي يختاره، الأمر الذي كان يجعل أعداءه في حيرة من أمرهم ولا يملكون إلا «طلب رحمته ورضاه» حتى لا يكونوا هم الهدف القادم له.

لقد كان الصليبيون يعملون على تحويل المغول إلى المسيحيّة للإطباق على العالم الإسلامي، وبذلك يحتفظون بالأماكن المقدسة والبلاد العربية معها إلى الأبد[1].

ولذلك تجددت الأحلاف السياسية والاقتصادية والعسكرية المملوكية مع عدد من الإمارات والممالك الأوربية التي لم تكن مهتمة كثيراً بتوجيهات البابا وحرماناته بعد أنهار الدم التي جرت في المشرق على مدى قرنين كاملين من المسلمين والصليبيين على حد سواء بتحريض من الباباوات.

وبدورها كانت الممالك الأوربية حريصة على إقامة علاقات اقتصادية قوية مع دولة المماليك التي كانت تسيطر بشكل أو بآخر على البحر الأحمر، وقسم كبير من سواحل المتوسط، كما كانت تلك الممالك تريد إرضاء شعوبها في زيارة الأماكن المقدسة بيسر وسهولة، وهو الهدف الذي عجزت أوربا عن تحقيقه رغم الجيوش الجرارة التي ساقتها إلى المشرق. وسوف نرى في جميع المعاهدات الموقّعة مع أوربا أنها كانت هي البادئة بطلب عقد المعاهدات، مما يدل على مركز دولة المماليك المتميز ودورها في سياسة العالم في تلك الفترة.

وكانت معارك التحرير ضد الفرنج التي خاضها المماليك تحتاج إلى تخطيط سياسي وعسكري واقتصادي على درجة عالية من الدقة والوضوح، فالأعداء الذين

---

(1) منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، (بإشراف د. عمار النهار) ص74، 75.

كانوا يطمعون في دولة المماليك كثيرون، ولا سيما الصليبيون، ولذلك اضطر المنصور قلاوون ــ على سبيل المثال ــ إلى عقد معاهدات شاملة: سياسية وعسكرية واقتصادية وأمنية وسياحية ودينية مع ملوك أوربا وأمرائها.

وكان المنصور يحدد تاريخ المعاهدات كما يحدد متى يجب أن تنتهي، فقد كان متمسكاً بزمام الأمور بحزم ودهاء ودراية، وكان يستغل أي عمل يُقدم عليه الفرنج ويفسره بأنه «خرق للمعاهدات المبرمة معهم»، ويقرر بالتالي مهاجمة هذه الدولة أو الإمارة بحيث لا يستطيع أحد أن يجرؤ على مساعدتها، وبذلك سقطت إمارات الصليبيين في الساحل الشامي واحدة بعد واحدة، وهو ما كان مستحيلاً بدون المعاهدات، ولا سيما مع تحريض الباباوات المستمر لملوك أوربا وأمرائها بالتكاتف والاتحاد لتوجيه حملات صليبية جديدة تقضي على دولة المماليك تماماً، ولكن المعاهدات المبرمة كبّلت أولئك الملوك والأمراء، وشلّت حركتهم تجاه المماليك، الأمر الذي يدل على عبقرية المنصور والأشرف خليل في الحكم والسياسة والإدارة[1].

وفيما يلي استعراض لأهم هذه المعاهدات أو المراسلات أو الهدن؛ فمن الأمثلة على ذلك تلك المراسلات التي حرصت فيها الممالك الكاثوليكية الإسبانية ومملكة صقلية على تأكيد علاقتها مع سلطنة المماليك من خلال إرسال السفراء محملين بالهدايا الثمينة، ومفوضين لعقد الاتفاقيات التجارية، والمعاهدات السياسية، ومع تلاشي الوجود الصليبي وسقوط معاقله وحصونه، شملت نصوص الاتفاقيات الدولية هذه استعداد تلك الممالك المسيحية للوقوف إلى جانب سلطنة المماليك في حال تعرضها لأي خطر يأتي من أوربا الكاثوليكية[2].

---

(1) منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، (بإشراف د. عمار النهار) ص76، 77.

(2) الحجي: بعض الأبعاد الاقتصادية لسلطنة المماليك، ص 44.

ومن تلك المعاهدات ما اتخذت صيغة أقرب ما تكون إلى صيغة عقد الاتفاق الشامل، ومنها ما أبرمه المنصور قلاوون عام 680هـ = 1281م مع الإمبراطورية البيزنطية، ونص في مجمله على تأكيد أواصر المودة والتعاون بين سلطنة المماليك والإمبراطورية البيزنطية، وتثبيت العهود بدوام علاقات السلم والأمان، وتأمين سلامة التجار مع إمكانية إلغاء الضرائب بين الطرفين، وإلى غير ذلك من التسهيلات[1].

ومنها الهدنة مع الإسبتار سنة 680هـ=1281م، ولابد أن نعرّف بالإسبتارية أولاً، فهي منظمة دينية عسكرية أُنشئت في بيت المقدس في القرن السادس الهجري = الثاني عشر الميلادي، وهي تسمية عربية محرفة عن لفظة (Hospitallers) أي فرسان المشفى، إذ أسسها بعض تجّار مدينة أمالفي كجمعية خيرية في بيمارستان قرب كنيسة القيامة في بيت المقدس للعناية بفقراء الحجاج الأوربيين، ثم دخل هؤلاء تحت النظام البندكتي المعروف في غرب أوربا، وصاروا يتبعون البابا في روما مباشرة، وعند وصول الصليبيين إلى بيت المقدس وحصاره، قدّم الإسبتارية لهم مساعدات هامة، وانحرف عمل هذه المنظمة من أعمال الاعتناء بالمرضى الفقراء إلى أعمال إرهابية[2].

وأما الهدنة مع الإسبتار؛ فاشتملت على جميع بلاد السلطان بما فيها من الأقاليم و الممالك و القلاع و المدن والحصون والبلاد والقرى من الفرات إلى النوبة، مع بلاد الصليبيين بعكا. ومن أهم بنودها: أن لا يشيد الإسبتارية خارج مدينتهم ولا في البلاد التي وقعت عليها المعاهدة بناء ذا صفة دفاعية، وكذلك السلطان، وشابهتها الهدنة مع طرابلس في السنة نفسها.

---

(1) الحجي: بعض الأبعاد الاقتصادية لسلطنة المماليك، ص45- 47.

(2) انظر سميث: الإسبتارية فرسان القدّيس يوحنا في بيت المقدس وقبرص، ص7 وما بعد.

ومنها الصلح مع بيزنطة سنة 680 هـ = 1281م؛ إذ أراد قلاوون التقرب من أباطرة بيزنطة بمعاهدات ثابتة مُلزمة، لأن اللاتين كانوا يحاولون رأب الصدع بين روما والقسطنطينية، وكان البابوات يحاولون استغلال نفوذهم الديني لمنع جميع الدول والإمارات الصليبية من بيع السلاح أو المواد الحربية لدولة المماليك، كما كانوا يهددون بحرمان كل من يقيم صداقة من أي نوع مع دولة المماليك.

وقد ذكر المؤرخون: أن المنصور أرسل إلى إمبراطور بيزنطة ميخائيل الثامن رسالة مع بطريرك الأقباط حنّا السابع والأمير ناصر الدين الحسني الجزري، الأول للمفاوضة والآخر لنقل الأخبار والمراقبة، وقد طلب قلاوون تجديد الودّ مع الإمبراطور فوافق ميخائيل ورحب بذلك، وأرسل من حمل يمين قلاوون له بعد ما حلف هو للسلطان أمام الوفد، وذلك سنة 680هـ = 1281م.

وعندما توفي ميخائيل هذا سنة 682 هـ = 1283م، أرسل السلطان قلاوون نجم الدين الشويحي ليحلّف ولده أندرونيكوس الثاني، فحلف للسلطان وسيّر من تحمّل يمين السلطان له. وتابع أندرونيكوس سياسة أبيه الودية فأرسل إلى السلطان المنصور هدايا ثمينة. واستمرت هذه العلاقة في أيام الأشرف خليل والناصر محمد.

ومنها الهدنة مع الداويّة في طرطوس سنة681 هـ = 1282م، وقبل الحديث عنها لا بد أن نعرّف بالداوية، فهم جمعية فرسان المعبد (Templien)؛ وهي جمعية دينية أُنشئت أول الأمر لحماية الحجاج المسيحيين بين يافا وبيت المقدس، ثم تحولت إلى منظمة حربية إرهابية دموية[1]. وأورد المعاهدة معهم ابن عبد الظاهر، يقول: «استقرت الهدنة بين مولانا السلطان المنصور بن قلاوون الملكي الصالحي

(1) انظر دهمان: معجم المصطلحات التاريخية في العصر المملوكي، ص73.

وولده السلطان الملك الصالح علاء الدين علي وبين المقدم فرير كليام ديباجوك مقدم بيت الداوية بالساحل وعكا وجميع الأخوة الداوية بأنطرطوس لمدة 10 سنين و 10 شهور ... على بلاد السلطان وبلاد ولده كافة ... ومن شروطها: لا يتخطّى أحد من أنطرطوس وبلادها إلى بلاد مولانا السلطان، ولا إلى قلاعها وحصونها مما عيّن في الهدنة وما لم يعيّن. وتكون أنطرطوس وبلادها المعينة في الهدنة ومن بها من الإخوة والفرسان والرعايا القاطنين والمترددين آمنين مطمئنين من مولانا السلطان. ولا يتخطى أحد من بلاد السلطان إلى أنطرطوس وبلادها بغارة أو مكروه حتى انقضاء الهدنة. ولا يتجدد حصن ولا برج ولا قلعة في بلاد أنطرطوس»[1].

ومنها الهدنة مع عكا وصيدا و عثليث سنة 682 هـ = 1283م، وقد وقّعها السلطان الملك المنصور قلاوون وولده السلطان الملك الصالح علاء الدين علي مع حكام مملكة عكا وصيدا وعثليث وبلادها، وأهم بنودها: لا يتعرض الفرنجة الذين يستوطنون عكا والبلاد الساحلية الداخلة في الهدنة بأي سوء لأراضي السلطان وولده ولا لرعاياهما على اختلاف أجناسهم، وتكون بالمقابل جميع بلاد عكا وملحقاتها آمنة من السلطان وولده ومن عساكره ورعاياه. وإذا حاول أحد ملوك الفرنجة أو التتار غزو بلاد السلطان يُلزم نائب عكا أن يخبر السلطان بحركته قبل وصوله إلى البلاد الإسلامية الداخلة في الهدنة بشهرين. والحجاج المسيحيون آمنون في توجههم وحضورهم إلى حدود البلاد الداخلة في هذه الهدنة. ويتعهد السلطان بحماية البلاد التي عقد معها هذه المعاهدة من اعتداء جنوده وكذلك يتعهد حاكم عكا بالأمر نفسه.

---

(1) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص20 وما بعد. ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، م7، ص204 ــ 229. ابن علي: الفضل المأثور، ص141ــ 148. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، م7 ، ص255.

ومنها الهدنة مع صاحب سيس سنة 684 هـ = 1285م، ومن أهم ما تضمنته: يدفع صاحب سيس كل سنة للسلطان ألف ألف درهم (أي مليون درهم)، وهدايا من الجياد والبغال لا تقل عن خمسين رأساً، وإطلاق سراح من عنده من تجار المسلمين وأسراهم [1].

ومنها الهدنة مع جنوة سنة 689 هـ = 1289م، إذ كان بعض الأمراء الجنويين يغيرون على مناطق المسلمين، وينهبون بضائعهم ويأسرون رجالهم، ورداً على ذلك ألقى السلطان قلاوون القبض على جميع رعايا جنوة في بلاده، فبادر حكامها إلى إعادة المنهوبات والأسرى إلى السلطان، والتمسوا منه إمضاء معاهدة سلام وهدنة، ومما جاء فيها على لسان زعيم الجنوية (اسبنيولا) ما أورده ابن عبد الظاهر، ومن ذلك: «إنني ألتزم لمولانا السلطان الملك المنصور، سلطان مصر والشام وحلب واليمن والحجاز وسلطان مكة البيت العالي أعزه الله تعالى، وسلطان القدس والساحل حتى طرابلس الغرب وسلطان جميع المسلمين: قلاوون الصالحي، وولده الملك الأشرف خليل؛ إن حكومة جنوة تحفظ وتكرم جميع المسلمين التابعين لمولانا السلطان الملك المنصور الذين يدخلون بلادنا من الرسل والتجار، وتحفظ سفنهم ومراكبهم و الشواني ومماليكهم في البر والبحر، وفي جميع أنحاء كومونة جنوة من تاريخ هذه الهدنة»[2].

---

(1) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص34، 93 ــ 103. المقريزي: السلوك، ط2، م1، ص986. ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، م7، ص262 ــ 270. ابن علي: الفضل المأثور، ص261. سرور: دولة بني قلاوون، ص 233 ــ 236.

(2) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص 103 - 169. القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص207 ــ 230.

ولما جاء عهد الناصر محمد بن قلاوون (الثالث) تنامت قوة دولة المماليك واتسع نفوذها، وحازت على مكانة مرموقة بين ممالك أوربا الغربية، وخاصة جيمس الثاني ملك أراغون الذي أرسل رسائل وسفارات كثيرة إلى الناصر محمد الذي رد بإعادة فتح بعض الكنائس بمصر، ومنح الأقباط حرية العبادة.

وحرصت فرنسا على التودد للسلطان الناصر محمد، وأرسلت سفيرها بصدد ذلك، لكنها تمادت حين طالبت بإعادة بيت المقدس إلى الصليبيين، فرفض الناصر محمد هذا الطلب بشدة.

ويضاف إلى هذه العلاقات علاقات الناصر محمد مع البابوية التي تضمنت تبادل التطمينات حول حسن معاملة الرعايا المسلمين والمسيحيين كل في بلد الآخر[1].

ومن ناحية ثانية؛ حاول الفرنج بعد أن اتضحت نية السلطان المملوكي القيام بعمل انتقامي بعد حملة الإسكندرية أن يهادنوه، فأرسلوا وفداً للمفاوضة في تجديد الصلح، وفتح كنيسة القيامة في بيت المقدس، ولكن الأمير يلبغا رفض مطالبهم، وأصرّ على أن يبدأ ملك قبرص بطلب الصلح، وعندما شعر بطرس بابتعاد الصليبيين عنه وتنكرهم لما قام به من اعتداء على الإسكندرية استجاب لطلب الأمير يلبغا، وأرسل وفداً عنه إلى مصر محملاً بالهدايا في محاولة للوصول إلى اتفاق ودي مع المماليك، فطلب السلطان إطلاق سراح الأسرى المسلمين، فاستجاب بطرس لطلب السلطان، وأرسل ما تبقى من الأسرى المسلمين الذين وقعوا في قبضته[2].

---

(1) حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص187– 188. طقوش: تاريخ المماليك، ص287– 292.

(2) النويري السكندراني: الإلمام بالإعلام، ج3، ص232، 233، 234. سالم: طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، ص346، 347. سرور: دولة بني قلاوون، ص252.

ويظهر ــ وبعد التطورات المتلاحقة ــ أن علاقة الود قد تغيرت وخاصة في عهد دولة المماليك الجركسية، إذ تفوقت البندقية على جنوة واحتكرت التجارة مع المماليك، فردت جنوة بالإغارة على موانئ دولة المماليك بعد تحالفها مع القطالونيين والقبارصة والروادسة، فهاجمت سنة 785هــ = 1383م مدينتي صيدا وبيروت، ثم هاجمت ثغري رشيد ودمياط، فتصدى المماليك إلى كل هذه المحاولات، لذا لجأ الجنويون إلى عقد صلح مع السلطان برقوق سنة 788هــ = 1386م، ولكن سرعان ما نقضوه حين هاجموا سفن المماليك في الحوض الشرقي للمتوسط، فانتقم برقوق عندها من الرعايا الأوربيين، فسارع الجنويون إلى عقد اتفاق جديد معه. وفي سنة 792هــ = 1390م قام أسطول أوربي مشترك مؤلف من سفن جنوية وصقلية وبيزية بمهاجمة ميناء طرابلس، ولكن الرياح دفعتهم إلى اتجاه آخر.

وفي سنة 806هــ = 1403م وفي عهد السلطان فرج، تعرض التجار البنادقة إلى مضايقات من السلطات المملوكية، ومع ذلك آثروا التفاهم مع المماليك للحفاظ على منافعهم التجارية، فعقدوا مع السلطان فرج صلحاً، وقد أثار هذا الصلح حفيظة الجنويين الذين سارعوا إلى التعدي على سواحل بلاد الشام للضغط على فرج كي ينتزعوا من المماليك مكاسب تجارية كالتي كسبها البنادقة، فلم تجن جنوة من ذلك شيئاً، فمالت إلى التفاهم مع الدولة المملوكية، وعقدت معها صلحاً سنة 810هــ = 1407م. وأقامت إمارات أوربية أخرى علاقات تجارية مع المماليك، مثل فلورنسة وفرنسا[1].

(1) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق2، ص335، 680، 681. عبد السيد: قيام دولة المماليك الثانية، ص150، 151. طقوش: تاريخ المماليك، ص406- 408، 436- 439.

ثم كان لحدث فتح القسطنطينية سنة 857هـ = 1453م على يد العثمانيين أثر كبير في انهيار طرق التجارة البرية والبحرية من آسيا إلى أوربا عبر البحر الأسود والأناضول والمضائق، فتدفق التجار الأوربيون إلى مصر وبلاد الشام، فأقدم السلطان المملوكي إينال على تقديم تسهيلات تجارية كثيرة لهؤلاء.

فتدفق تجار ووفود الجمهوريات الإيطالية إلى مصر، ومن بينهم تجار جنوة الذين تجاوب معهم المماليك في عهدي السلطان قايتباي والسلطان قانصوه الغوري.

أما البنادقة، فإنهم دعّموا علاقتهم مع المماليك، وأعادوا تنظيم رحلات سفنهم التجارية، ونالوا امتيازات من المماليك لم ينلها غيرهم، واتخذوا من دمشق مركزاً رئيسياً لنشاطهم، ولكن هذه العلاقات توترت عندما نشبت حرب كبرى بين الطرفين استمرت قرابة ستة عشر عاماً (867 – 884هـ = 1463- 1479م)، ثم فرضت الدولة المملوكية عليهم في عهد قايتباي قراراً باحتكار المماليك لبعض التجارات وبتحديد سعرها، وأمام هذه المضايقات بحث البنادقة عن مركز تجاري آخر، فوجدوا ضالتهم في جزيرة قبرص، ثم صاروا المشرفين على حكمها، وما لبث أن نافستهم التجارة البرتغالية، فاتفقوا مع السلطان قانصوه الغوري على مواجهة ذلك.

على كل حال، بدأت في ذلك الوقت تزداد قوة البرتغال وفرنسا وفلورنسا على حساب قوة البندقية وغيرها، فبالنسبة لفلورنسا، فإنها وثّقت علاقاتها مع المماليك تبعاً لمصالحها، وأجرت مباحثات عديدة مع السلاطين المماليك، وتبادلت معهم المراسلات والهدايا، وحصلت سنة 914هـ = 1408م على قرار يقضي بالترخيص للفلورنسيين بدخول جميع موانئ الدولة المملوكية.

أما فرنسا؛ فإنها عقدت اتفاقيات جديدة وعديدة مع دولة المماليك حصلت

منها على عدة امتيازات، ومع ذلك فإن تجارتهم لم تزدهر بسبب إغراق البرتغاليين لأوربا بالتوابل، فلم يعد هناك داع لوصول تجار فرنسا إلى مصر، ثم كانت الكشوف الجغرافية البرتغالية، واتساع نشاطهم التجاري في الهند، وسيطرتهم على مصادر تجارة التوابل والسلع الشرقية، فأدى ذلك إلى حجب وصول هذه السلع إلى مصر والشام، فبدأت دولة المماليك تعاني من أزمة اقتصادية حقيقية، وزاد الطين بلة هزيمتهم في معركة ديو البحرية أمام البرتغاليين أيضاً سنة 915هـ = 1509م[1].

أما عن علاقة المماليك بالمغول في فارس والعراق؛ فقد تأرجحت بين المهادنة والصلح تارة والحرب تارة أخرى، بينما كانت العلاقة علاقة تحالف مع الدولة البيزنطية في عهد ميخائيل الثامن والظاهر بيبرس، واختلف الأمر في العلاقة مع مملكة أرمينية الصغرى التي كانت تمتد حدودها بين الدول الإسلامية والمسيحية، فقد قامت بدور بارز في تاريخ الحروب الصليبية مما عرّضها لغزو المماليك وإرغامها على دفع الجزية، وكان للعامل الاقتصادي دوره الحاسم في سوء العلاقة بين المماليك ومملكة أرمينية[2].

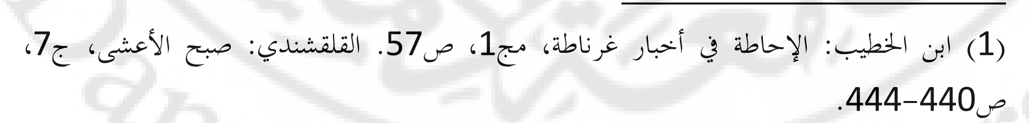
أما عن شمال أفريقيا؛ فقد امتد نفوذ المماليك فيها حيث خُطب لهم على منابر تونس وطرابلس الغرب، وكان صاحب تلمسان يراسل الناصر محمد بن قلاوون،

(1) هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج3، ص227- 371، ج4، ص17- 30. فهمي: طرق التجارة الدولية، ص39- 98. طقوش: تاريخ المماليك، ص528- 554.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص278. نعينع: الحروب الصليبية المتأخرة، ص48-54. عاشور: الحركة الصليبية، ج2، ص1216.

ويحرص على التودد إليه، كما نجد رسائل الود بين سلطنة مصر وسلطان غرناطة زمن الأشرف شعبان[1].

أما الحبشة فقد كانت ترتبط بكرسي البطريركية في الإسكندرية، وتطلب رضاها، وكان ملوكها يبعثون بهداياهم وكتبهم إلى سلاطين المماليك، ويحرصون على إحكام أواصر الصداقة معهم[2].



(1) ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، مج1، ص57. القلقشندي: صبح الأعشى، ج7، ص440-444.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص278. نعينع: الحروب الصليبية المتأخرة، ص48-54.




الفصل الثالث
النظام الإداري



قدّمت الإدارة المملوكية منجزات مهمة في مختلف مظاهر الحياة، فقد سمحت بذلك الظروف السياسية وحالة الانتعاش الاقتصادي التي تبعت الحروب الصليبية، وهمم بعض السلاطين وخصوصاً السلطان بيبرس وأسرة قلاوون، وهم الذين أكثروا من العمارة والبناء.

كذلك شملت مظاهر العمل الإداري في الدولة المملوكية النشاطات البلدية، من شق طرقات جديدة شملت طرق المواصلات بين مختلف المدن في مصر وبلاد الشام، وأقيمت الفنادق والخانات وأُمِّنت المياه والخدمات والحراسة لتلك المواقع الخدمية، وأصبحت حركة التنقل بين المدن أسهل بكثير من العصور السابقة.

وكانت الخدمات البريدية سواء البرية أو الجوية تعد من أهم منجزات العصر المملوكي. وقدمت الحكومة المملوكية خدمات صحية عظيمة لمختلف فئات السكان، وكانت تلك الخدمات تقدم العناية الصحية الخارجية بكثرة العيادات الموزعة في كل مكان، أو الداخلية من بيمارستانات. كما كانت الحركة الفكرية والتعليم وبناء المدارس سمة مميزة للعصر المملوكي[1].

وسنتحدث عن مجمل هذه الخدمات من مواصلات ورعاية صحية وتعليم في الفصول اللاحقة، ونركز في هذا الفصل على الإدارة المركزية والتقسيمات الإدارية والدواوين والوظائف والبريد.

(1) انظر سبانو: نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي، ص313.

أولاً ـــ الإدارة المركزية والتقسيمات الإدارية في الدولة المملوكية:

اتبعت دولة المماليك نظاماً إدارياً فيه الكثير من الدقة والتنظيم والإتقان، استطاعت بوساطته إحكام السيطرة على أطراف البلاد، وتنظيم أحوالها الداخلية، فنشرت ولاتها وموظفيها في كل البلاد، وربطت شؤونها بإقامة الدواوين ذات الاختصاصات المختلفة.

ولم تتبدل الحدود الجغرافية في عصر المماليك عن الدول التي سبقتهم كثيراً سواء في مصر أو في بلاد الشام، كما لم تتبدل بعدهم كثيراً حتى وقتنا الحالي، إذ ارتبطت التقسيمات عبر التاريخ استناداً لظروف وقتية اقتضتها الضرورة والبعد التاريخي والجغرافي والإداري المتوارث.

وقد أبقت الإدارة المملوكية الاصطلاحات الإدارية التي كانت مستعملة في العصر الفاطمي، فاستخدمت كلمة عمل (بما يعادل حالياً مديرية أو محافظة)، وناحية (أي مركز أو ناحية بالتعبير الشامي)، وقرية كما نستعملها حالياً.

وخلال العصر المملوكي كانت تجري بين الحين والآخر تعديلات تقتضيها الظروف مثل تحرير المناطق التي كان يحتلها الصليبيون، فأُحدثت نيابات جديدة مثل نيابة صفد وطرابلس. أو بسبب إعادة هيكلة النيابات لأسباب سياسية أو ترضية للأمراء والنواب.

لقد كانت مصر وبلاد الشام مقسمة في عصر المماليك إلى مناطق إدارية

كثيرة، وبقيت الحجاز في تقسيماتها ونظمها تتبع النظام البدوي والقبلي ضمن أطر جغرافية، فتكونت من قسمين: الأول مكة المكرمة، والثاني المدينة المنورة.

وكان تنظيم الإدارة في الدولة المملوكية يعتمد على وجود إدارة مركزية للدولة بيدها كل السلطات والمراكز الإدارية العليا التي ترتبط بها الإدارات كافة في النيابات، سواء في مصر أو بلاد الشام، فيكون تنظيم الدولة مكوناً من:

ــ الإدارة المركزية وهي في قلعة الجبل (داخل الحضرة السلطانية).

ــ الإدارة المحلية خارج قلعة الجبل (خارج الحضرة السلطانية)، وهي تنقسم إلى:

أ ــ الإدارة في مصر ونيابة الإسكندرية.

ب ــ الإدارة في نيابات بلاد الشام.

ج ــ الإدارات الملحقة بالدولة المملوكية في الحجاز واليمن[1].

1ــ التقسيم الإداري في مصر:

كانت مصر مقسمة في عصر المماليك إلى عدد من المناطق الإدارية، فتألفت من ثلاث قواعد، أي عواصم، وهي:

أ ــ مدينة الفسطاط: بناها والجامع فيها عمرو بن العاص، وكانت مدينة عظيمة فيها القصور الكبرى، احترقت في أواخر عهد الفاطميين، ثم هدم الظاهر بيبرس الكثير منها، ولم يبق فيها إلا ما هو على شاطئ النيل والجامع العتيق، ودُثرت

(1) سبانو: نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي، ص53، 253.

أكثر خططها. ويقابلها في الجهة البحرية جزيرة الروضة وفيها الجامع الكبير وجامع أحمد بن طولون.

ب ــ مدينة القاهرة: وهي العاصمة، يحيط بها سور طوله (29300) ذراع.

ج ــ القلعة: ضمن القاهرة، وهي التي بناها بهاء الدين قراقوش بأمر من صلاح الدين الأيوبي. وتشكل مدينة ضمن مدينة، ففيها يقيم السلطان ومماليكه، ومن سيطر عليها فقد سيطر على الدولة كلها. وقد استمرت مركزاً للحكم في مصر حتى عهد محمد علي باشا. ومن معالم هذه القلعة الرئيسية:

ــ الجبّ: وهو السجن الذي بناه المنصور قلاوون. ــ دار العدل: من بناء الظاهر بيبرس. ــ الإيوان: أنشأه المنصور قلاوون. ــ القصر الأبلق: شيده الناصر محمد بن قلاوون. ــ قصر الأشرفية: أنشأه السلطان أشرف خليل. ــ جامع القلعة: عمّره الناصر محمد بن قلاوون. ــ خزانة الكتب. ــ دار النيابة: عمّرها المنصور قلاوون [1].

أما أعمال الديار المصرية ونواحيها، فعرفت بتقسيمها إلى وجهين: قبلي وبحري، اشتمل الوجه القبلي على تسعة أعمال، وعُبّر عن هذا الوجه بالصعيد، ويمتد من جنوبي الفسطاط إلى نهايته في الجنوب، وسُمي صعيداً لأن أرضه كلما ولجت في الجنوب أخذت في الصعود والارتفاع، وأما أعمال هذا الوجه التسعة فهي كما يلي: الأعمال الجيزية، والأعمال الإطفيحية، والأعمال البهنساوية، والأعمال الفيومية،

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى (تح محمد حسين شمس الدين)، ج3، ص366، 392، 399، 421. المقريزي: الخطط، (تح أيمن فؤاد سيد)، م3 ، ص650 ــ 695. العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، (تح دوريتيا)، ص140- 145.

وأعمال الأشمونين والطحاوية، والأعمال المنفلوطية، والأعمال الأسيوطية، والأعمال الإخميمية، والأعمال القوصية.

أما الوجه الثاني من الديار المصرية فهو الوجه البحري، ويشمل كل ما هو أسفل القاهرة إلى البحر المتوسط حيث مصب النيل، وسمي بحرياً لأن منتهاه البحر المتوسط، وهذا الوجه أرطب الوجهين، وأقلهما حراً وأكثرهما فاكهة وأحسنهما مدناً، واشتمل على ثلاث شعب، الشعبة الأولى: وتشتمل على أربعة أعمال هي: عمل الضواحي، وعمل القليوبية، وعمل الشرقية، وعمل الدقهلية والمرتاحية، وفيه الإسكندرية ودمياط.

وتشتمل الشعبة الثانية على عملين هما: عمل البحيرة، وعمل المزاحمتين، فيما تشتمل الشعبة الثالثة على جزيرتين، تشتمل الأولى منهما على عملين هما: عمل المنوفية، وعمل الغربية، وتشتمل الجزيرة الثانية على عمل واحد عاصمته مدينة أبيار المضافة إلى مدينة ولاية منوف[1].

ــ النيابات:

النيابة هي التي يُعبّر عن صاحبها بالنائب الكافل، وهو يحكم في ما يحكم فيه السلطان لذلك فهو سلطان مختصر في نيابته.

---

(1) العمري: مسالك الأبصار، تح دوريتيا، ص 140 –163. القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 430–467. ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ق1، ص 136 وما بعد، ق2، ص127 وما بعد. ابن الجيعان: التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، ص 5– 195، العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص 246– 251. المقريزي: الخطط، دار صادر، ج1، ص، 163–250، 360، وعن الوجه القبلي فقط انظر الأدفوي: الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، ص 7–24.

واستحدثت في مصر في عصر دولتي المماليك ثلاث نيابات، أولها نيابة الإسكندرية؛ وهي نيابة جليلة استحدثت في عهد السلطان الأشرف شعبان بن حسين عام 767هـ = 1365م، حين هاجم الفرنجة الإسكندرية وفتكوا بأهلها وقتلوا منهم خلقاً عظيماً ونهبوا الأموال، وكانت قبل ذلك ولاية من جملة الولايات.

والنيابة الثانية هي نيابة الوجه القبلي، واستحدثت في عهد الظاهر برقوق أول سلاطين الدولة الجركسية، ونائبها ذو رتبة عظيمة، ويحكم جميع بلاد الوجه القبلي بأسره، ومقر نيابته مدينة أسيوط.

والنيابة الثالثة هي نيابة الوجه البحري، وهي مما استحدث في عهد الظاهر برقوق أيضاً، ومقر نائبها مدينة دمنهور.

إذاً، لم يكن في مصر في عصر دولة المماليك البحرية إلا نيابة واحدة هي نيابة الإسكندرية، فلم يكن للوجهين القبلي والبحري نواب، وإنما كان عليهما قبل استحداث النيابة موظف يسمى (الكاشف)، وسُمي بوالي الولاة[1].

ـ الولايات:

قُسمت النيابات إلى ولايات، فكان على كل مدينة والٍ يدير شؤونها، وكان والي القاهرة الأعلى رتبة بين الولاة، وكان يحكم القاهرة وضواحيها. وهناك أيضاً والي الفسطاط، ووالي القرافة؛ وهي مقبرة القاهرة والفسطاط، ووالي القلعة. وهناك ولاة الوجه القبلي وهم: والي البهنسى، ووالي الأشمونين، ووالي قوص وإخميم، ووالي أسوان، ووالي الجيزة، ووالي إطفيح، ووالي المحلة، ووالي البحيرة؛ وهو والي دمنهور،

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص4، 25، 64- 68.

ووالي قليوب، ووالي أشموم، ووالي منفلوط. ولم يكن في أسيوط ولاية لكونها كانت مستقر والي الولاة في الوجه القبلي، ثم صارت مستقر النائب[1].

وكان الولاة يتجولون بحركة دائمة في ولاياتهم، كما هو حال والي القاهرة في عهد الناصر محمد بن قلاوون، الذي كان يطوف بالأسواق والطرقات لمنع الغش، ويقتحم البيوت ويتعقب السكارى والعابثين ويقضي عليهم، وكان في بعض الأحيان يتنكر ويمشي في أزقة المدينة[2].

2ـــ التقسيمات الإدارية في بلاد الشام:

كان للشام أجمعه رئيس يسمى: نائب الشام، يقيم في دمشق أو حلب، ويشرف على جميع أمورها وموظفيها وأموالها، وله مساعدون من وزراء وحجّاب وكتّاب إنشاء وكتّاب سر، ودواوين ومُفتين وقضاة ومحتسبين وولاة[3].

وقُسّمت بلاد الشام إلى ست نيابات كبيرة، أُضيفت إليها نيابتان صغيرتان فأصبحت ثماني نيابات، ويلاحظ أن كثيراً من المؤلفين لم يعدوا نيابة غزة وبيت المقدس من نيابات الشام بل تابعتين لنيابات أخرى كما كانت في زمانهم، وبعضهم عد غزة نيابة ولم يعد بيت المقدس نيابة[4].

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص23-28. ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج1، ص90.

(2) اليوسفي: نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، ص196، 197.

(3) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج1، ص90.

(4) العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص24 ـــ 29. دهمان: ولاة دمشق في عهد المماليك، ص12.

وقد اقتضت الظروف الخاصة ببلاد الشام ـــ التي اشتملت على مناطق حدودية كثيرة وشكلت ثغوراً للسلطنة وضمت موانئ وقلاعاً هامة ـــ أن تنقسم كل نيابة إلى عدد من الأقسام والنيابات الصغيرة، أطلق عليها القلقشندي (ت821هـــ = 1418م) تعبير «النيابات الصغار»[1].

ولم يجر تشكيل النيابات في بلاد الشام في وقت واحد، بل ارتبط ذلك بظروف تاريخية تتعلق بالموقع الجغرافي، أو تاريخ انضمام النيابة للسلطة المملوكية، أو تاريخ تحريرها من الصليبيين[2]. وإليكم الحديث عن نيابات الشام.

أ ـــ **نيابة دمشق:** وتسمى أيضاً الشام فقد قال القلقشندي: «فإذا قال سلطاننا بلاد الشام أو نائب الشام لا يريد به إلا دمشق ونائبها». وهو أهم نواب الأقاليم وأعظمهم شأناً حتى أن رتبته لم تكن تقل عن رتبة نائب السلطنة بالقاهرة، فقد كان أوسع نواب الأقاليم الشامية نفوذاً بل كان الوحيد الذي يستحق نائب السلطنة غير النائب بمصر. ويطلق عليه اسم (النائب الكافل) أو كافل الممالك الإسلامية (أو الشامية)، ويصدر بتعيينه في وظيفته تقليد خاص، وينوب عن سلطان مصر في إدارة شؤون نيابته ويتمتع بالسلطة الكاملة والنفوذ المطلق اللذين يتمتع بهما السلطان نفسه[3].

---

(1) المقريزي: السلوك، (تح محمد عطا) ج1، ص 433، 747. عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر وبلاد الشام، ص305. عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص219.

(2) عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر وبلاد الشام، ص304.

(3) حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص219. القلقشندي: صبح الأعشى، (الذخائر)، ج4، ص91، 97. العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص225، 226. دهمان: ولاة دمشق في عهد المماليك، ص15، 16. العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص45 ـــ 47.

لقد أصبحت دمشق وحلب نيابتين مملوكيتين بعد معركة عين جالوت وانهزام التتار سنة 658 هـ = 1260م في عهد الظاهر بيبرس، وبقيتا فترة طويلة تمثلان نيابات بلاد الشام تحت الحكم المملوكي، وكان لكل واحدة منهما مهام خاصة، فكانت نيابة دمشق تختص بمواجهة الصليبيين الذين كانوا يحتلون الشريط الساحلي لشرقي البحر المتوسط، وكان عليها الاستعداد الدائم لصد هجماتهم، ومنع توسعهم، ورد غزواتهم، والاستعداد لتحرير الأرض منهم في الوقت نفسه.

وكانت الظروف تقتضي من السلطان المملوكي أن يحتفظ بالشام ودمشق على الخصوص كمنطقة قوية عسكرياً واقتصادياً لحماية مصر، لذلك قام سلاطين المماليك بحشد قوات عسكرية مملوكية في بلاد الشام ودمشق على الخصوص، وكانت ترتبط بنائب دمشق الذي يرتبط بالقاهرة. وكان السلطان المملوكي يعطي نائب دمشق سلطات كبرى قياساً على باقي نيابات الشام، ومن هذه السلطات أن تكون مراجعة نواب الشام للسلطان عن طريقه، وكذلك يكون سفرهم بإذنه[1].

ب ــ نيابة حلب: تتمتع حلب بموقع استراتيجي هام فهي تقع بالنسبة للدولة المملوكية في أقصى حدودها الشمالية، وهي أكبر ولاية في بلاد الشام لاتساعها الكبير مع توابعها وملحقاتها والنيابات والولايات الصغار والثغور التابعة لها، ولذلك هي ذات موقع حربي مهم لمجاورتها لأعداء المماليك والطامعين في حكم دولتهم أو على الأقل ضم الشام لحكمهم من البيزنطيين والأرمن والتتار والعثمانيين. فشكلت الخط الدفاعي الأول للدولة المملوكية، لذلك شحنها المماليك بالكثير من القوات والأسلحة والعُدَد، واهتموا بأسوارها والحصون التي تتبعها.

---

(1) عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر وبلاد الشام، ص310. العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص331، 332.

وكان السلطان يختار نائب حلب من الأمراء الكبار الذين يثق بهم ثقة كبيرة، وغالباً ما يكونون ممن مارس مهمات كبيرة قبل تعيينه، وكان يمنحه صلاحيات واسعة، مثل تفويضه بتحريك الجيوش ودخول الحرب في حالة شعوره بخطر، وكان يطلق عليه لقب «ملك الأمراء». ولكن رغم تلك الأهمية لنائب حلب، بقي نائب الشام أعلى مرتبة منه[1].

ج ــ نيابة طرابلس: أو أطرابلس، نيابة هامة جداً، تقع على شاطئ البحر المتوسط، فهي من نيابات الثغور وقريبة من البحرية الصليبية التي كانت تمارس القرصنة والإغارة الدائمة، وكانت من معاقل الصليبيين القوية، والتي حررها المماليك، إذ فتحها السلطان المنصور محمد بن قلاوون عام 688 هــ = 1289م، بعد أن ملكها الفرنج 184 سنة، وبذلك جعلها نيابة، فكانت آخر ولاية كبيرة تنضم للدولة المملوكية [2].

د ــ نيابة حماة: تتميز حماة بموقعها على طرف بادية الشام، فعُدت حاضرة بدو بلاد الشام وبادية الشام التي تتصل مباشرة مع بدو شبه الجزيرة العربية، وهي تقع على نهر العاصي وفي موقع متوسط من بلاد الشام على طريق القوافل وشبكة الاتصالات، كما منحها موقعها هذا قيمة عسكرية كبيرة.

ولقد بقيت محتفظة باستقلالها وتبعيتها للبيت الأيوبي لمدة 72 عاماً في إطار الحكم المملوكي زيادة عن مثيلاتها من الممالك الأيوبية، إذ بقيت مملكة أيوبية خاضعة

---

(1) ابن الشحنة: الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص257. حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك، ج1، ص 6 ــ 10. الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف، ج3، ص1238 ــ 1240.

(2) العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص235. القلقشندي: صبح الأعشى، (الذخائر)، ج4، ص139، 140. العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص33، 34.

للسلطان المملوكي حتى وفاة ملكها المؤيد آخر ملوكها الأيوبيين سنة 741 هـ = 1341 م، لتصبح نيابة مملوكية في عهد المنصور أبي بكر[1].

هـ ـ نيابة صفد: وهي أول نيابة في العصر المملوكي شُكلت في فلسطين لأغراض عسكرية وأمنية، فقد تشكلت كنيابة من نيابات الشام حين حررها الظاهر بيبرس سنة 764 هـ = 1363م، وكان من أهم مهامها التصدي للصليبيين في عكا والمناطق الأخرى التي ما زالت بأيديهم، لذلك حشدت السلطات المملوكية حامية عسكرية كبيرة فيها، كان لها دورها المؤثر في معارك التحرير[2].

و ـ نيابة الكرك: أدرك الظاهر بيبرس أهمية الكرك، فأرسل قوة مملوكية للسيطرة على الشوبك وتم له ذلك في سنة 659 هـ = 1261م، ثم ترك بيبرس المغيث على الكرك، ثم خدعه وألقى القبض عليه وحصل على فتوى بقتله لاتصاله بالتتار. ثم توجه الظاهر بيبرس نحو الكرك التي سُلّمت له دون قتال سنة 661 هـ = 1263م، وشرع في تنظيم شؤونها، وعين نائباً مملوكياً عليها، ثم أضاف إليه الشوبك وأعمالها.

---

(1) العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص235. القلقشندي: صبح الأعشى، (الذخائر)، ج4، ص139، 140. العثماني: تاريخ صفد، ص14، 15. سبانو: مملكة حماة الأيوبية، ص 92 وما بعد. العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص33. عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر وبلاد الشام، ص306.

(2) ابن شداد: الأعلاق الخطيرة، ص50. العثماني: تاريخ صفد، ص3. العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص33.

وكانت الكرك تعامل معاملة خاصة من سلاطين المماليك، فنظراً لحصانتها القوية وموقعها الاستراتيجي وقربها من مصر، أصبحت خزنة ثروات السلاطين، وملاذهم الأخير عند الملمات[1].

ز ــ نيابة غزة: لموقع غزة أهمية عسكرية، إذ تشكل حلقة الاتصال بين مصر والشام، لذلك كان يتطلع إلى فتحها ملوك مصر إذا تطلعوا لفتح الشام، وكان الاستيلاء عليها يعني السيطرة على طرق الحرب والتجارة بين آسيا وأفريقيا. وقد بين الأمير كراي المنصوري (ت 719 هـ = 1319م) أهمية غزة للسلطان الناصر محمد قائلاً: «من ملك غزة ملك مصر».

وكانت غزة في العصر المملوكي من النيابات الصغرى التي كانت تابعة لنيابة دمشق، ثم اتخذت صفة النيابة المستقلة في عهد الناصر محمد بن قلاوون في ولايته الثالثة، حيث أرسل الأمير علم الدين سنجر الجاولي نائباً عليها سنة 711 هـ = 1311م.

ومع وصول السلطان قانصوه الغوري للحكم سنة 906 هـ = 1501م، فصلها عن دمشق وأعطاها صفة النيابة التي تتبع السلطان مباشرة، مع إعطاء نائب دمشق إشرافاً أدبياً عليها، وبذلك تصبح غزة النيابة السابعة في بلاد الشام في العصر المملوكي المتأخر[2].

---

(1) الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف، ج 3، ص 1254، 1265. العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص35. دهمان: ولاة دمشق في عهد المماليك، ص160، 161.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص352، 353. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج9، ص193. الموسوعة الفلسطينية: إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، ج3، ص390. عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص219. العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص332.

ح ــ **نيابة بيت المقدس:** كان بيت المقدس من النيابات الصغيرة التابعة لدمشق، خلا بعض الفترات حين عومل كنيابة مستقلة، وفي سنة 777 هــ = 1375م قام الأشرف شعبان برفع مرتبة نائبه فجعله طبلخاناة، ولكنه أبقاه تابعاً لدمشق، وكان يتم تعيين نائبه من قبل نائبها، ولكن السلطان قلاوون أورد بيت المقدس بمعاهدة الصلح مع الفرنج على أنها «مملكة القدس الشريف» حيث أصبحت تولية نائبها تتم من قبل السلطان مباشرة[1].

3ــ الإدارة في الحجاز واليمن وغيرهما:

أما بقية أقاليم الدولة المملوكية في الجزيرة العربية والحجاز وفي اليمن أو في برقة وطرابلس، فإنها كانت مستقلة عن الإدارات المصرية، وإن سُمع عن نيابة واحدة أو نيابات في مكة والمدينة، فإن ذلك يدل على إشراف مباشر عليها بسبب التجارة، أو بسبب أهميتها الدينية[2].

وكان الحجاز تابعاً لدولة المماليك بعد سقوط الخلافة في بغداد، وبذلك أصبح سلاطين المماليك حماة الحرمين الشريفين، وهو ما أكسبهم ثقة العالم الإسلامي، وكان أشراف الحرمين يُعيّنون من القاهرة ويعزلون منها، و كانت المواد التموينية والإعانات لأهل الحرمين الشريفين تصل مع قافلة الحج المصري والشامي.

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، (الذخائر)، ج4، ص199. الحنبلي: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ج2، ص282. غوانمة: تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي.

(2) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج1، ص 90.

أما اليمن فقد كانت تابعة لمصر منذ أيام صلاح الدين تبعيّة متراخية لاعتبارات مذهبية معروفة، واستمر الحال كذلك حتى سقوط دولة المماليك[1].

ثانياً ـــ الدواوين والوظائف.

1ـــ الدواوين:

الدواوين هي مكان السجلات، وهي أشبه ما تكون بالوزارات اليوم، وقد أقام المماليك دواوين كثيرة واهتموا بتنظيمها والإشراف عليها لترتيب أمور الدولة، فقد ضمت الإدارة المملوكية دواوين كثيرة، اختلفت باختلاف المهمات التي أوكلت إليها، وكانت هذه الدواوين بالغالب في قلعة الجبل، و لكل ديوان فروع في النيابات تقوم بإجراء العمل الموكل للديوان في النيابة، وتكون تلك الفروع متصلة بالفرع المركزي.

فكانت هناك دواوين تتعلق بالسلطان، ودواوين تتعلق بالوزراء وكبار الأمراء ونواب النيابات وهكذا، حتى أن بعض الحريم كان لهم ديوان مثل ديوان الخاتون ست الشام بنت أيوب وكان لها من يتولى هذا الديوان، وفعلت حريم السلاطين وأمراء المماليك الأخريات مثل تلك الدواوين، وكان لأوقاف السلاطين والأمراء والحريم دواوين خاصة بذلك، وكان لأبناء السلطان دواوين مثل ديوان أبناء السلطان الناصر محمد، وكان للبيمارستانات دواوين، وللأشراف ديوان.

وفيما يلي أستعرض لكم أهم دواوين دولة المماليك، وهي كما يلي:

---

(1) سرور: دولة بني قلاوون في مصر، ص117. العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص24.

ـــ **ديوان الإنشاء**: وهو المسؤول عن المراسلات والمكاتبات الخارجية، ويختص بتنظيم العلاقات الخارجية للدولة، وهو بذلك يشبه وزارة الخارجية، والديوان اسم للموضع الذي يجلس فيه الكُتّاب، أما الإنشاء فهو مصدر: أنشأ الشيء؛ إذا ابتدأه واخترعه على غير مثال يحتذيه، بمعنى أن الكاتب يخترع ما يؤلفه من الكلام ويبتكره من المعاني فيما يكتبه من المكاتبات للولايات وغيرها، لذلك كانت إضافة الديوان للإنشاء تحتمل أمرين: أحدهما أن الأمور السلطانية من المكاتبات للولايات تنشأ عنه وتبدأ منه، والثاني أن الكاتب ينشئ لكل واقعة مقالاً. وترتبط بديوان الإنشاء وظيفة كاتب السر؛ وكتابة السر تعني: قراءة الكتب الواردة على السلطان، وكتابة أجوبتها، وأخذ خط السلطان عليها وتفسيرها، وتصريف المراسيم وروداً وصدوراً، والجلوس لقراءة القصص بدار العدل والتوقيع عليها. فكانت كتابة الإنشاء تارة تطلق على صاحب ديوان الإنشاء وتارة أخرى تطلق على كاتب السر، الذي كان يجلس في ديوان الإنشاء أيضاً[1].

وكان في ديوان كاتب السر كتّاب الدست؛ وهم الذين يجلسون معه في دار العدل ويقرؤون القصص على السلطان، ويوقعون عليها بأمره، وكتّاب الدرج؛ وهم الذين يكتبون الولايات والمكاتبات ونحوها، وربما شاركهم كتّاب الدست في ذلك، وقد ابتدع الكتّاب بدعة جديدة في دولة المماليك وهي وضع ألقاب السلطان والملوك والوزراء وأمراء الدولة وكبار رجالها، بحيث تختص كل رتبة بلقب، كالمقام والمقر والجناب والمجلس ونحوها، مع اتباع كل منها بألفاظ خاصة للتبجيل والتفخيم،

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى (تح محمد شمس الدين)، ج1، ص 124، 125. العمري: مسالك الأبصار، (تح دوريتا)، ص 120. السيوطي: حسن المحاضرة، مج2، ص 206. المقريزي: الخطط (دار صادر)، ج2، ص 225.

وقد ابتدعوا أيضاً إلحاق ياء النسب بالأوصاف، كالأميري لأرباب السيوف، والصاحبي للوزراء، والقضائي لأرباب الأقلام[1].

ــ **ديوان النظر**: ومقره في قلعة الجبل، ويذكر المقريزي أن هذا الديوان هو أرفع دواوين المال، وفيه تثبت التواقيع والمراسيم السلطانية، وتتبع إليه كل دواوين المال التي تشكل فروعاً منه، فترفع له حساباتها، ويرجع إلى هذا الديوان أمر توزيع الرواتب والأرزاق على موظفي الدولة[2]، فهو يشبه بذلك وزارة المالية، ويشرف على جميع الدواوين التي تحمل السمة المالية.

ــ **ديوان الأحباس**: الأحباس: جمع حبس؛ وهو الوقف. ويمكن أن نطلق على هذا الديوان اسم: ديوان الأوقاف، وهو بذلك يشبه وزارة الأوقاف، ويذكر القلقشندي أن صاحب هذا الديوان مسؤول عن «رزق الجوامع والمساجد والربط والزوايا والمدارس من الأرضين المفردة لذلك من نواحي الديار المصرية خاصة، وما هو من ذلك على سبيل البر والصدقة لأناس معينين»[3].

ــ **ديوان الجيش**: وفيه تحفظ أسماء الجنود والأمراء وأخبارهم بالتفصيل، وهو يشبه ما يسمى وزارة الدفاع في أيامنا، ويسمى الموظف المسؤول عنه بناظر الجيش، ووظيفته «التحدث في أمر الإقطاعات بمصر والشام، والكتابة بالكشف عنها،

---

(1) خفاجي: قصة الأدب في مصر، ج2، ص 130.
(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص، 224.
(3) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص 39، ج11، ص 248.

ومشاورة السلطان وأخذ خطه ... ولناظر الجيش أتباع في ديوانه يولون عن السلطان كصاحب ديوان الجيش وكُتّابه وشهوده» [1].

ـــ **ديوان القضاء**: وهو الذي يتولى الشؤون الإدارية للقضاء، مركزه الرئيسي في قلعة الجبل، وهو فرع من ديوان الإنشاء، وجُعل في كل نيابة ديوانها الخاص الذي يتبع الديوان المركزي، والجميع يتولاه قاضي القضاة، سواء في مصر أو النيابات، ولقاضي قضاة مصر التقدم على الباقين، ومن اختصاصات قاضي القضاة إضافة للقضاء والحكم الإشراف على ديوان القضاء[2].

ووُجد غير هذه الدواوين دواوين أخرى كثيرة، لكنها لا تصل إلى أهميتها، ومنها: ديوان الإقطاع وديوان مستخرج الدولة وديوان المرتجع وديوان بيت المال، وديوان المواريث ومنه ديوان الحشرية الذي ينظر بميراث من يموت ولا وارث له أو من يموت وله وارث لا يستغرق ميراثه التركة، وديوان الجوالي، وديوان الزمام، وغير ذلك. وهناك دواوين أقل أهمية مثل ديوان الأهراء وهي شؤون الغلال السلطانية، وديوان الطواحين حيث يتولى صاحبه طحن الغلال، وديوان المرتجعات الذي يشرف على الأمور الخاصة بتركات الأمراء، كذلك هناك دواوين تلحق بدواوين أكبر منها مثل ديوان الإسطبلات وديوان الخزانة وديوان العمائر وديوان المستأجرات.

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص 18 ـــ 34، 63. العمري: مسالك الأبصار، (تح دوريتا)، ص 119، 120، المقريزي: الخطط، ج2، ص 215، السيوطي: حسن المحاضرة، مج2، ص 131. بولياك: الإقطاعية في مصر، ص65.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، (الذخائر)، ج10، ص290، 291. البقلي: مصطلحات صبح الأعشى، ص148.

وكان للديوان نشاطه الدائم والمستمر، ومنها ما كان مؤقتاً سواء لفترة معينة، أو لمناسبة، أو لتحصيل ضريبة معينة ينتهي الديوان بانتهاء السبب، أو يجري ضم أعمال ديوان لديوان آخر، أو يجري الاستغناء عن الديوان نهائياً.

و غالباً ما يكون مركز الدواوين الرئيسي في قلعة الجبل، وتكون مثيلاتها في النيابات على نظامها نفسه ولكن بشكل أصغر وأكثر محلية، وتبقى التبعية والاتصال الدائم مع الإدارة الرئيسية في قلعة الجبل(1).

2ـ الوظائف:

كان للتوظيف والوظيفة والموظف في عصر المماليك تنظيمات دقيقة ليست ببعيدة عن قوانين التوظيف الحالية، وهي تشمل الحقوق والواجبات والغرامات على حد سواء للموظف والإدارة التي عينته في الوظيفة.

ووُجد تنظيم موحد في الإطار العام يسري على كل الدولة في سائر نواحيها، وهناك استثناءات محددة لبعض الوظائف أو بعض الأمكنة، كما في مناطق الثغور أو أثناء الحروب، كما كان للجيش ميزات واختصاصات تختلف عن الوظائف المدنية، وهو أمر نراعيه في قوانيننا الحالية.

وكان العمال وأصحاب الوظائف يرتبطون بالديوان؛ وهو موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال،

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، (الذخائر)، ج4، ص33. حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص 259.

ويضم الديوان أيضاً أرشيف العامل الشخصي والوظيفي والمراسيم الخاصة به وأوامر الانتقال والمهمات الخاصة الداخلية والمحلية والخارجية[1].

وقد سعى سلاطين المماليك إلى الإشراف على أمور البلاد بشكل مباشر وعدم إطلاق أيدي النواب، ولذلك تم حصر مراسيم التعيين لعدد من المناصب وخاصة الحساسة منها بيد السلطان؛ مثل تعيين نائب القلعة أو الحاجب أو كاتب السر، في حين احتفظ النواب بحقهم في تولية المناصب الإدارية الصغيرة أو المتوسطة في بعض الأحيان[2].

وتنقسم الوظائف في عصر المماليك إلى وظائف عسكرية (أرباب السيوف)، ووظائف إدارية (أرباب الأقلام)، ووظائف دينية (أرباب العمائم) [3].

أ ــ الوظائف العسكرية (أرباب السيوف):

وهي لرجال الجيش، ولم يكونوا من غير المماليك، وكانوا ينفذون أوامر السلطان وينصرونه ويعتمدون عليه في أمورهم المعاشية، وفي بعض الأحيان كانوا يشتطون في استعمال النفوذ الذي يتمتعون به[4]. ومن أهمها:

ــ **نائب السلطنة**: ويسمى أيضاً بالنائب الكافل، وكافل المماليك الإسلامية، وهو السلطان الثاني في الدولة، ويتم تعيينه بمرسوم سلطاني، وصلاحياته واسعة؛ ومن ذلك أن بإمكانه أن يستخدم الجنود دون مشاورة السلطان، وإليه ترفع الشكاوي،

---

(1) انظر سبانو: نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي، ص79، 80.
(2) القلقشندي: صبح الأعشى (تح محمد شمس الدين)، ج1، ص4.
(3) القلقشندي: صبح الأعشى، ج7، ص202، 203.
(4) حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص 261، 262.

وتُقرأ عليه قصص الناس، وكان يُصدر المراسيم من دون الرجوع إلى السلطان، باستثناء الأمور الصعبة التي كان لا بد من إحاطته بها. وهو من يعين أرباب الوظائف الجليلة؛ كالوزارة وكتابة السر، وهو يرأس الجيش في المواكب ويترل الجميع في خدمته[1].

ــ **الأتابك**: وظهور هذا المنصب مرتبط بالدولة السلجوقية، وكانوا يطلقونه على من أرادوا تشريفه وتكريمه، وهو تسمية مؤلفة من لفظين غير عربيين، الأول (أتا) بمعنى الأب، و الثاني (بك) بمعنى الأمير، أي أنها تعني: المربي الأمير، إلا أن هذا المنصب تطور مضمونه في ظل دولة المماليك حيث أطلق على من يتولى قيادة الجيش ويعبر عن صاحبها بأتابك العسكر، وفي الفترات المتأخرة أصبح يذكر باسم الأمير الكبير، وكانت هذه الوظيفة تأتي في المرتبة الثانية بعد النائب والثالثة بعد السلطان، ثم أصبحت تأتي ــ خاصة في عصر المماليك الجراكسة ــ في المرتبة الأولى بعد السلطان، إذ أصبح الأتابك مدير شؤون الدولة، لذلك تمتع بمكانة عظيمة، فصار المنتدب لحل الكثير من مشاكل الدولة، والفيصل في المعقد من أمورها، وصار كبير القواد، وصاحب الشأن في الحروب، والمرشح الأول لتولي منصب السلطنة، وصار أمر السلطنة جميعها بيده [2].

ــ **الحجوبية**: وهي ثالث أهم وظيفة عسكرية في العصر المملوكي، ويقوم صاحبها مقام النواب في كثير من الأمور، ويقف ما بين الأمراء والجند. وكانت

---

(1) العمري: مسالك الأبصار (تح دوريتا)، ص116، 117. القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص17.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص18. ابن شاهين الظاهري: زبدة كشف الممالك، ص112. المقريزي: السلوك، ط1، ج4، ق3، ص1102. الأشقر: أتابك العسكر في القاهرة، ص15، 77، 78.

مهمة الحاجب في العصر المملوكي تتلخص بأن: «يقف بين يدي السلطان ونحوه في المواكب ليبلغ ضرورات الرعية إليه، ويركب أمامه بعصا في يده، ويتصدى لفصل المظالم بين المتداعيين خصوصاً فيما لا تسوغ الدعوى من الأمور الديوانية وغيرها»[1].

ــ **الدوادارية**: ومعنى الدوادار: ماسك الدواة، وأول من أحدث هذه الوظيفة ملوك السلاجقة، ويتم تعيين الدوادار من قبل السلطان، ومهمته تبليغ الرسائل عن السلطان، والإبلاغ عن عامة الأمور، وتقديم البريد، وأخذ خط السلطان على عموم المناشير والكتب. ويطلع على كل ما يصدر من ديوان الإنشاء وما يرد عليه من مكاتبات لكونه يقوم بختمها بخاتم الدولة ويدون ذلك في سجلات خاصة.

ــ **الأستاذدار**: وهو سيد بيوت السلطان، وإليه يكون أمرها، فيشرف على المطبخ والحاشية والغلمان، وله تصرف تام في استدعاء كل ما يحتاجه في بيت السلطان من النفقات والكساوي[2].

ــ **نقابة الجيوش**: وتضم عدة موظفين أكبرهم يسمى بنقيب النقباء، و يكون نقيب الجيوش كأحد الحجاب الصغار، فإذا طلب السلطان أو النائب أو الحاجب أميراً أو خدماً، كانت مهمته أن يرسل إليهم ويحضرهم[3].

---

(1) العمري: مسالك الأبصار (تح دوريتا)، ص117، المقريزي: الخطط (دار صادر)، ج2، ص222. القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص422.

(2) السيوطي: حسن المحاضرة، مج2، ص 132. العمري: مسالك الأبصار (تح دوريتا)، ص 118، المقريزي: الخطط، ج2، ص222.

(3) العمري: مسالك الأبصار (تح دوريتا)، ص118، 119، المقريزي: الخطط، ج2، ص222، 223.

ـــ **الإسفهسلار**: معناه مقدم العسكر، وهو مركب من لفظين فارسي وتركي: (فاسفه) بالفارسية بمعنى المقدم، و(سلار) بالتركية بمعنى العسكر. وكانت مهمته الإشراف على الجند في العصر السلجوقي، ثم انتقل اللقب عن طريق الدولة النورية إلى الدولة الأيوبية، وانتقل كذلك إلى دولة المماليك، حيث يذكر ابن عبد الظاهر عن الظاهر بيبرس: «كان له من المماليك أربعة آلاف مملوك، منهم أمراء إسفهسلارية»(1).

ـــ **الخزندارية**: وصاحبها مسؤول عن الخلع والتشاريف السلطانية بالقلعة.

ـــ **ولاية المدينة**: ويتولاها صاحب الشرطة.

ـــ **المهمندارية**: وموضوعها تلقي الرسل الواردين، فيما يتعلق بالأمور الدبلوماسية.

ـــ **أميراخورية البريد**: صاحبها المتحدث على خيول البريد(2).

ب ـــ الوظائف الديوانية المدنية (أرباب الأقلام):

ومعظمهم من غير المماليك، ولم يؤثر عنهم أنهم استطاعوا خلع السلطان، أو تغيير أسرة حاكمة، مع أن كل الأسر الحاكمة كانت تعتمد عليهم في إدارة شؤون البلاد، وكان سلاطين المماليك في البداية يعينون المماليك في كل الوظائف أو

---

(1) ابن عبد الظاهر: تاريخ الملك الظاهر، ص244. القريحة: النظم الحربية عند السلاجقة، ص 357.

(2) الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف، ج1، ص182، 380 ـــ 408، ج2، ص610 ـــ 613، ج3، ص1153 ـــ 1157. العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص 313، 319.

معظمها، وقد احتفظوا بهذه القاعدة إلى نهاية حكمهم فيما يختص بالوظائف الكبيرة، ولكنهم اضطروا إلى أن يتخذوا في وظائف مثل كاتب السر وصاحب ديوان الإنشاء وغيرهما موظفين من غير المماليك.

بل كانوا يستخدمون اليهود والمسيحيين من أهل الذمة، لأن المماليك لم يكونوا يتقنون مثل هذه الأعمال، وكان معظم الموظفين الماليين من القبط لما اشتهروا به من نشاط وكفاية في تولي مثل هذه أعمال[1]. وأهم الوظائف المدنية:

ــ **الوزارة**: وهي من أجلّ الوظائف وأرفعها رتبة آنذاك، وتجري تولية الوزير من قبل السلطان، وكان صاحبها ثاني رجل في الدولة إلى أن أُحدث منصب النيابة، فتأخرت الوزارة، حتى ألغاها الناصر محمد بن قلاوون، فوُزعت مهمات الوزير على ناظر المال؛ ومهمته تحصيل المال وصرف النفقات والكلف، وعلى ناظر الخاص؛ ومهمته تدبير جملة من الأمور وتعيين المباشرين؛ وكاتب السر؛ ويقوم بالتوقيع في دار العدل، وهؤلاء الثلاثة لا يستطيعون الاستقلال بأي أمر إلا بعد مراجعة السلطان[2].

ــ **كاتب السر**: يتم تعيينه من قبل السلطان ويختار عادة من سكان البلاد وليس من المماليك، ومن مهامه تولي ديوان الإنشاء وقراءة الكتب الواردة على النائب وكتابة أجوبتها وتسفيرها وتصريف المراسيم، فضلاً عن قيامه بالتجسس على النائب لحساب السلطان حيث يخبره بكل تحركاته.

وعُرف في العصر المملوكي بعدة ألقاب، وهي: كاتب السر، وكاتم السر، وناظر الإنشاء الشريف، وناظر دواوين الإنشاء، ومن الشروط الواجب توفرها في

---

(1) حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص261، 262.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص28. العمري: مسالك الأبصار (تح دوريتا)، ص118. المقريزي: الخطط، ج2، ص222.

الشخص الذي يتولى هذا المنصب معرفته بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأخبار والألقاب وصيغة كتابة المراسلات و المراسيم[1].

ـ **ناظر المال:** يتم تعيينه من قبل السلطان، وكانت مهامه تتمثل بتولي ديوان النظر، وكل ما يتعلق بالمسائل الخاصة بالمختص والمصروف من أموال الدولة، ومراقبة حسابات النيابة، والإشراف على إيراداتها ومصروفاتها، وما يتبع ذلك من القيام بصرف مرتبات الموظفين، والإشراف على توزيعها سواء النقدية أو المواد العينية التي تقدم للجند والأمراء مثل الخبز واللحوم والسكر والزيت وغير ذلك[2].

ـ **نظر الخزانة:** هي وظيفة كبيرة الشأن، لأن الخزائن مستودع أموال المملكة التي تسمى بالخزانة الكبرى، وناظرها غالباً ما يكون من القضاة ومن يلتحق بهم.

ـ **نظر البيوت:** من الوظائف الجليلة، وهي منوطة بالأستاذدارية، فكل ما يتحدث به الأستاذدار يشارك فيه ناظر البيوت.

ـ **نظر الإسطبلات:** يشرف ناظر الاسطبلات على أرزاق المستخدمين فيها، وما يباع ويشترى.

ـ **نظر خزائن السلاح:** وموضوعها النظر بكل أنواع الأسلحة ومتعلقاتها، وحفظها وصيانتها.

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج 4، ص30، ج12، ص4. العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص155 – 158. ابن شاهين الظاهري: زبدة كشف الممالك، ص98. السيوطي: حسن المحاضرة، مج2، ص131.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج12، ص4. العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص162 – 164. حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص 255، 256.

وهناك أنظار أخرى: كناظر دار الطراز بدمشق، وناظر الأسواق، وناظر المواريث الحشرية، وناظر ديوان الأسرى، وناظر البيمارستان النوري[1].

ج ــ الوظائف الدينية (أرباب العمائم):

وهي وظائف كبيرة وعظيمة؛ كالقضاء والخطابة ووكالة بيت المال والحسبة، فمن أهمها:

ــ **القضاء**: وخصصنا له مبحثاً في فصل الحياة الدينية لأهميته ولما طرأ عليه من تطورات.

ــ **ناظر الحسبة**: وتتلخص مهام ناظر الحسبة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحمل الناس على المصالح العامة، والإشراف على النظام في الأسواق ومراقبة المكاييل و الأوزان، ومنع انتشار الغش.

ــ **وكالة بيت المال**: ويتم تعيين صاحبها من الأبواب السلطانية، وتعني حمل حمول المملكة إلى بيت المال، ومراقبة مبيعات بيت المال ومشترياته من أراض وعقارات، ومنع بيع ما لمصلحة المسلمين في بقائه، ولا يتولى هذه الوظيفة إلا صاحب العدالة البارزة.

---

(1) العمري: مسالك الأبصار (تح دوريتا)، ص121، 122. القلقشندي: صبح الأعشى، (الذخائر)، ج4، ص188 ــ 192. ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص131. الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف، ج2، ص900 ــ 920، ج3، ص1202 ــ 1211، ج3، ص1322 ــ 1342. العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص320.

ــ **الخطابة والخطيب:** ومهمته أن يخطب في الناس ويعظهم في أيام الجمع والأعياد، يقول العمري: «وليقف حيث تخفق على رأسه الأعلام، ويتكلم فتخرس الألسنة ... و ليقرع المسامع بالوعد والوعيد ويذكر بأيام الله»[1].

ــ **إفتاء دار العدل:** وبها مفتيان شافعي وحنفي.

ــ **مشيخة الشيوخ:** وموضوعها التحدث على جميع الخوانق والفقراء.

ــ **نقابة الأشراف:** والأمر فيها للنظر في النسب الشريف وصحته ومتابعة أوقاف السادة الأشراف.

ــ **وظائف أرباب الصناعات:** ومنها رئاسة الطب، ورئاسة الكحالين، ورئاسة الجرائحية، وكل منهم مسؤول عن تابعيه في المهنة.

ــ **وظائف زعماء أهل الذمة:** وفيها بطرك النصارى اليعاقبة، وبطرك النصارى الملكانية، ورئيس اليهود القرائين والربانيين، ورئيس السامرة [2].

ونأتي الآن إلى إحصائية تعبّر عن حال الوظائف في عصر المماليك، فمما يلفت النظر في نظام المماليك عامة عدم الاستقرار في الوظائف، وكثرة العزل، والحبس والإعدام، ففي دراسة أجريت على (220) موظفاً كبيراً في عصر المماليك، وُجد أن (84) منهم أُعدموا، و(5) ماتوا في السجن، و(8) قُتلوا، و(2) ماتا في الخارج بعد الخروج على السلطان الحاكم، و(16) ماتوا في قتال العدو، و(88) ماتوا موتاً

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص37، ج12، ج5، ص435. العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص180. السبكي: معيد النعم، ص56.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص192 ــ 194. ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص131. العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص320، 321.

طبيعياً في أثناء توليهم الوظيفة، و(6) أُحيلوا إلى التقاعد، ولم يُستطع جمع بيانات كافية عن الباقي منهم[1].

فهذه الإحصائية تدل على وجود رقابة شديدة على الموظفين، وتدل على عدم التساهل مع المسيء، فلقد كانت العقوبات في عصر المماليك إما بسبب التقصير في الخدمة، أو استغلال الوظيفة والعامة، أو سرقة الأموال بدون حق، أو بوادر خيانة للسلطان، أو تآمر أو طمع في الحكم، أو الإهمال الشديد أو سوء التصرف، أو التسبب في مشكلة عامة تهدد الأمن الداخلي، أو الاتصال مع العدو الخارجي.

إلا أن توقيع العقوبة لا يكون إلا بالتأكد من صحة المخالفة، سواء بواسطة الجواسيس أو القصص في مجلس المظالم، أو الجرم المشهود. ويتم إيقاع العقوبات بمحاكمة أو أحياناً دون حاكمة. وهذا لا يمنع من وجود دسائس ومؤامرات توصل الموظف مهما علت مرتبته لتقع عليه العقوبات دون ذنب اقترفه يقتضي العقوبة.

وتكون العقوبة بحسب الجرم المقترف، ومنها العزل، أو المصادرة أو كلاهما، أو فرض جزاء نقدي، أو إبعاد بمصادرة أو بدون مصادرة سواء للمعاقب أو أحياناً لأسرته. ويكون الإبعاد مع إعطاء وظيفة أخرى أو أن يبقى المبعد بطالاً. كما يتم في بعض الظروف إيقاع عقوبات جسدية كالضرب أو التقريع أو التجريس أو الحبس في مكان الجرم أو النفي. وقد تصل العقوبة لقطع اللسان أو الأطراف أو الإعدام الذي يتم بطرق مختلفة؛ مثل الخنق والتوسيط والتسمير وقطع الرأس أو الشنق[2].

---

(1) انظر حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص 262.

(2) ابن تغري بردي: حوادث الدهور، ج1، ص165، 180 ــ 184. القلقشندي: صبح الأعشى، ج14، ص373، 374. المقريزي: السلوك، ج3، ص175 وما بعد. وانظر سبانو: نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي، ص92 - 94.

ثالثاً ـــ البريد ووسائل نقل الأخبار والاتصال:

كان يُعتمد في البريد الجوي ـــ إن صح التعبير ـــ على الحمام الزاجل في عصور السلاجقة والزنكيين والأيوبيين والمماليك، فيُكتب المطلوب بصيغة مختصرة مماثلة لما يستخدم في البرقيات في وقتنا الحاضر، وتُشد الرسالة تحت جناح الطائر أو في ذيله، وتُكتب من هذه الرسالة نسختان ترسلان بطائرين يُطلقان في أوقات متباعدة نسبياً، حتى إذا لم يصل أحدهما لسبب من الأسباب كأن ضل الطريق أو أكلته الجوارح أمكن الاعتماد على وصول الآخر، وقد جرت العادة أن لا يطلق الطائر في الجو الممطر ولا قبل تغذيته الغذاء الكافي[1].

ويذكر أبو شامة تحت عنوان «في الحمام»: «وفي سنة سبع وستين (567 هـــ = 1171م) أمر الملك العادل نور الدين باتخاذ الحمام الهوادي، وهي من المناسيب التي تطير إلى البلاد البعيدة إلى أوكارها، فاتخذ في سائر بلاده»[2].

ثم تمتعت إدارة البريد في عصر المماليك برعاية كبيرة، وكانت تتبع ديوان الإنشاء[3]. يقول سوفاجيه وهو أكثر المستشرقين اهتماماً بالبريد المملوكي: «حين تضافر استخدام الحمام الزاجل والإشارات الضوئية إضافة لاستخدام الخيل في البريد أصبحت مؤسسة البريد أكثر اكتمالاً، تتمركز حول نظم العلاقات العسكرية والسياسية والإدارية في الإمبراطورية ... وبفضل تأسيس البريد ومحطات الحمام الزاجل، ومواقع الإشارات الضوئية، باتت كل النقاط الحيوية في الإمبراطورية ترتبط

---

(1) القريحة: النظم الحربية عند السلاجقة، ص351.

(2) أبو شامة: الروضتين في أخبار الدولتين، ج2، ص29. وذكر ذلك ابن الأثير في الباهر ص 159.

(3) عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص 374 ـــ 375.

بالعاصمة بطريقة منتظمة وسريعة»[1]. وقد حدد المؤرخون تاريخ إتمام تجديد البريد المملوكي في عهد السلطان الظاهر بيبرس بعام 659 هـ= 1261م، بينما حدده ابن إياس بسنة 669هـ =1270م[2].

فلقد قام الظاهر بيبرس بتنظيم البريد كوسيلة لربط أجزاء دولته بحاضرتها بعد أن وحّد الدولة في مصر وبلاد الشام إثر قضائه على الصليبيين، وأقام غلماناً وخيولاً للبريد تسير على مراحل في أنحاء المملكة كافة. ونظّم سير البريد بحيث يصل القاهرة من دمشق على سبيل المثال مرتين في الأسبوع. وكان البريد يقطع المسافة من القاهرة إلى دمشق في أربعة أيام وأحياناً في ثلاثة أيام، وإلى حلب في خمسة أيام[3].

و أنشأ بيبرس خدمة البريد السريع، وكان يجزي العطاء لعمال البريد المتميزين، فقد حصل بريدي وصل من دمشق على (300) درهم، وأجزل العطاء لبريدي آخر بإعطائه (400) درهم، وكان يعطي مبالغ إضافية وخلعاً للبريد السريع[4].

وتابعت الدولة المملوكية استخدام الحمام لإيصال الرسائل الصغيرة التي أطلق عليها البطائق (جمع بطاقة) في المراسلات السلطانية خصوصا أثناء الحروب أو في الأزمات الداخلية، أو للضرورة الملحة.

---

(1) J. Sauvaget، La Poste aux Chevaux dans L'empire des Mamelouks
وانظر سبانو: نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي، ص335.

(2) ابن إياس: بدائع الزهور (طبعة بولاق)، ج1، ص108. ماجد: نظم دولة المماليك، ج1، ص61.

(3) سبانو: نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي، ص333.

(4) توراو: الظاهر بيبرس، ص 111.

والحمام اسم جنس يشمل عدة سلالات من الحمام؛ منها اليمام والدباسي والقماري والفواخت، وأشهرها الحمام الرسائلي، وهو الذي يتخذه الملوك لحمل المكاتبات، ويسمى (الهَدْى) و(الهوادي)، ويتم التفضيل ما بين النوع الأخير الرسائلي باختلاف ألوانها وعدد الرياش المعتبرة فيها، وهي رياش أجنحتها وأذنابها، وفراستها، و مدى طول طيرانها[1].

وكان يجري إطلاق طائرين للمهمة نفسها، لضمان وصول الرسالة، إذ ربما ضل أحد الطائرين طريقه أو تم اصطياده. وكان يكتب على البطاقة تاريخ وساعة الإطلاق كما يلي: «الله الهادي، سرح الطائر الميمون ورفيقه، هداهما الله تعالى في الساعة الفلانية من اليوم الفلاني من الشهر الفلاني من سنة كذا وكذا، إلى المجلس الكريم، أو السامي (حسب رتبة المرسل إليه)، الأمير فلان والي فلانة، أو نحو ذلك، يعلمه أن الأمر كذا وكذا، ومرسومنا له أن يتقدم بكذا وكذا، فليعلم ذلك ويعتمده، والله الموفق بمنه وكرمه إن شاء الله تعالى، حسبنا الله ونعم الوكيل»[2].

وقد ترسل البطاقة مباشرة للمرسل إليه، فإن كانت المسافة بعيدة أو لم يتوفر الطائر المطلوب أرسلت على مرحلتين أو أكثر، وفي كل مرحلة تجري كتابة المرسوم الذي يجب أن يعتمده المكلف في المركز بإرسال البطاقة للجهة المطلوبة، وهكذا حتى تصل البطاقة للجهة المقصودة.

وتوضع الطيور في أقفاص تخصّ كل بلد أحضرت منه، هذا لدمشق وهذا لبيت المقدس وآخر للإسكندرية وهكذا، وفي الوقت نفسه تكون في تلك المدن

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى (الذخائر)، ج14، ص391. العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص254. ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص 117.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج7، ص391.

طيوراً تخص مدناً أخرى، ويجري دائماً تجديد الطيور بشكل متواصل. إلا أن الأكثر شيوعاً وأكثر واقعية أن تكون الطيور من مركز (مطار) لمركز آخر متقارب يقع على خط السير نفسه حيث يجري إرسال البطاقة من المركز للذي يليه حتى تصل الرسالة لوجهتها، ويكون تجديد الطيور من مركز لمركز آخر مجاور بشكل يومي.

وترتبط إدارة أبراج الحمام ومتعلقاتها بالأبواب السلطانية، فإن وصلت البطاقة إلى برج القلعة «فيأخذ البرّاج الطائر والبطاقة في جناحه ويحضره بين يدي الدوادار الكبير فيعرضه عليه، فيضع البطاقة عن جناحيه بيديه، فإن كان الأمر لا يحتاج لمطالعة السلطان به، استقل الدوادار به، وإن كان مهماً يحتاج إلى إعلام السلطان به، استدعى كاتب السر وطلع لقراءة البطاقة كما يفعل في المكاتبات الواردة»[1].

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج1، ص119.



الفصل الرابع

الجيش في العصر المملوكي



أولاً ــ فرق وأجناس وتدريب الجيش المملوكي(1):

حقق الجيش في عصر دولة المماليك انتصارات عظيمة تُصنّف ضمن الانتصارات الكبرى في تاريخ الإسلام، وهي حاضرة في الأذهان إلى الآن، فأن تخلص البلاد من أعظم خطرين وقوتين في ذلك الوقت، وأعظم القوى الغازية التي ظهرت في التاريخ، يعني أنك تمتلك جيشاً منظماً ومدرباً ومتفانياً في الدفاع عن البلاد وحمايتها، وسيأتي الحديث فيما بعد عن أهم معارك وإنجازات المماليك.

لقد تكون الجيش المملوكي من الفرق النظامية التالية:

ــ الفرقة الأولى: وتتألف من المماليك السلطانية، وهم الذين جلبهم السلاطين إلى مصر، وسُموا بالأجلاب أو الأحداث، ومن المماليك القدماء للسلاطين السابقين الذين سُموا بالقرانصة، ويعرفون بالمماليك السيفية أيضاً، ومن مماليك السلطان القائم قبل اعتلائه العرش الذين سُموا بالخاصكية، وهم من المقربين للسلطان ويعرفون أيضاً بالمشتروات، ويسكن هؤلاء في طباق القلعة، وكان قلاوون أول من أسكنهم فيها. ويتولى السلطان هؤلاء في تربيتهم وتعليمهم وعتقهم، ويلازمونه في خلواته.

ــ الفرقة الثانية: مماليك الأمراء، وتشبه فرقة المماليك السلطانية، لكن أفرادها يتبعون أمراءهم مباشرة، وتكونت من هؤلاء الوحدات الحربية التي دخلت الحروب بقيادة السلاطين والأمراء، وأفرادها يتلقون الأوامر من أمرائهم مباشرة ويترفعون بارتفاعهم وينحطون بانحطاطهم.

---

(1) انظر النهار: الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة المماليك البحرية، أطروحة دكتوراه، ص144 ــ 151.

ـــ الفرقة الثالثة: أجناد الحلقة، وهم الجيش الذي لا يتغير بتغير السلطان، أي أنهم الجنود الثابتون الذين احترفوا الجندية من مماليك السلاطين السابقين وأولادهم، وهم عصب الجيش المملوكي والقوة الضاربة الرئيسية فيه.

ـــ وكان هناك فرق تسمى: أولاد الناس، وتشمل أبناء الأمراء المماليك المتوفّين، وهي بمثابة الجيش الاحتياطي فتُدعى في حالة الحرب، وتتقاضى الرواتب الثابتة على مدار العام في الحرب والسلم[1].

وتألف الجيش المملوكي من عناصر وأجناس كثيرة، فكان خليطاً من الترك والجركس والروم والأكراد والتركمان، ويأتي على رأس هذه العناصر الترك، الذين هم أصحاب السيادة في العصر المملوكي الأول، أما الجركس فكانوا قلة في جيش المماليك البحرية، ثم ما لبثوا أن أصبحوا قوة يخشى المماليك الأتراك بأسها، وأما الأكراد فهم الشهرزورية، وينتسبون إلى شهرزور، وهي مدينة السليمانية الحالية في العراق، جاؤوا إلى دمشق فراراً من جند هولاكو، ثم ساروا إلى عدة بلاد، إلى أن سمح بيبرس لبعضهم بالقدوم إلى القاهرة، ويرجع استخدام التركمان إلى ما قبل عصر سلاطين المماليك، إذ استعان بهم صلاح الدين الأيوبي، ثم الظاهر بيبرس ضد الصليبيين، وكذلك فعل السلطان قلاوون.

ويضاف إلى هذه العناصر العرب والمغول، فقد اشترك العرب في معركة عين جالوت بكل فئاتهم، وبرزوا جنوداً أوفياء انضباطيين، لديهم حب النظام وفهم لأمور الجيش، كما اشترك المغول في هذه المعركة، وكان عددهم قليلاً لكنه ازداد فيما

---

(1) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص115، 116، القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص15، 16، وتر: معركة عين جالوت، ص98ــ 105، العريني: المماليك، ص53، 54، حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص266ــ 268.

بعد، فقد انضم إلى جيش الملك الظاهر بيبرس ثلاثة آلاف جندي منهم وحاربوا في صفوفه[1].

وعمل أولاد البلد أي العرب في الجيش كنظّار وأئمة وقضاة ومتعيّشة وصنّاع ومخترعين للأجهزة الحربية الجديدة، إضافة إلى كونهم فئة كانت تبرز في القتال والحصار و تسلّق الأسوار.

وكان العسكر يقيمون في قلعة الروضة على بحر النيل، وهي التي بناها الصالح أيوب، ولذلك عُرفوا بالبحرية، ثم نُقلوا إلى القلعة وسكنوا في أبراجها فعرفوا بالبرجيّة منذ أيام المنصور قلاوون[2].

ولا بد أن ننبه إلى العسكر الجديد الذي جلبه المنصور قلاوون، إذ اشتدّت الهجمات المغولية على بلاد الجراكسة في القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي، وعلى سواحل البحر الأسود وأطراف بلاد الأبخاز (ومن فروع هؤلاء: السركس و الأركس و الكسا والآص)، ولذلك امتلأت أسواق المماليك في مصر بهؤلاء الجركس، فأقدم قلاوون على شراء نحو من 3700 جندي منهم، وأسكنهم في أبراج القلعة بالقرب من مكان إقامة السلطان، وقال: «هؤلاء كالأسوار والحصون المانعة لي ولأولادي وللمسلمين».

وقد أضاف قلاوون إلى أبراج القلعة برجاً عظيماً بجانب باب السر الكبير، وبنى في مستواه طباقاً ألحق بها عدة قاعات مرخّمة، وأطلق على هذا البرج اسم: البرج الكبير، وكان إلى جانبه في القلعة أيضاً: البرج الأحمر وبرج الزاوية وبرج

---

(1) العريني: المماليك، ص54، 63، 64، 72، 73، وتر: معركة عين جالوت، ص98 - 107.
(2) المقريزي: السلوك، ط2، م1، ص690.

الحدّاد وبرج الرملة وبرج الإمام وغيرها. وقد جعل البرج الكبير لمماليكه الجدد الجراكسة، وفصلهم عن الفرق المملوكية المعروفة لدى المؤرخين باسم الترك.

وقد عني قلاوون عناية فائقة بمماليكه الجدد، ودأب على الجلوس في القلعة ليشهد تدريباتهم، وألبسهم لباساً جديداً، وأبطل لباس العسكر القديم. وعندما جاء الأشرف خليل أنشأ منهم فرقة عسكرية خاصة عُرفت بالأشرفية، وقارب عددها الـ 5000 فارس يأتمرون به مباشرة، وهي التي تولت تصفية جميع الأمراء الذين حاولوا اغتياله[1].

أما أعداد أفراد الجيش المملوكي، فلقد قدّم لنا ابن شاهين الظاهري إحصائية عن ذلك تعطي صورة عن أعداد الجيش في فترة من الفترات، ذلك أن هذه الأعداد كانت عرضة للزيادة أو النقصان تبعاً للظروف، وهذه إحصائيته:

ـ عدد الجنود والضباط في كل مصر 24000 فارس.

أما في الشام فكانوا:

ـ أجناد الحلقة ومماليك النائب والأمراء بدمشق 15000 فارس.

ـ في حلب 8000 فارس.

ـ في طرابلس 5000 فارس.

ـ في صفد 2000 فارس.

---

(1) المقريزي: الخطط القاهرة (تح أيمن السيد)، م3، ص648. القلقشندي: صبح الأعشى، ج11، ص86. القلقشندي: ضوء الصبح المسفر، ص233. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، م7، ص279.

ـ في غزة 1000 فارس.

مجموع أجناد الحلقة في مصر والشام 73000 فارس.

مجموع أجناد النواب في مصر والشام 60000 فارس [1].

وأُعطي إحصائية أخرى تدلل على ارتفاع أعداد هذا الجيش من فترة إلى أخرى، إذ أدت معركة عين جالوت إلى ازدياد حجم الجيش المملوكي، وتعددت تشكيلاته القتالية، فأصبح في عهد الظاهر بيبرس ثلاثة جيوش: أحدها في مصر، والثاني في دمشق، والثالث في حلب، وبلغ عدده (40000) مقاتل، وبلغ في عهد الملك الناصر محمد (150000) مقاتل، ثم تطور هذا الجيش فأصبح يضم قوات مركزية في مصر وقوات احتياطية، ودخل في قوامه جيوش القبائل العربية والتركمان و الأكراد، ووصل العدد إلى (357000) مقاتل[2].

وأما تعليم المملوك وتربيته فإنها تبدأ منذ شرائه، فقد كان تاجر المماليك أول أستاذ للمملوك، بعد أن يجلبه من خارج الدولة، ولذا فهو أول من ينتسب إليه المملوك، ثم ينتقل بعد ذلك من أستاذ إلى آخر وفقاً للأحوال، فتربطه بأستاذه روابط وثيقة، ويظل وفياً ومخلصاً له حتى آخر حياته.

ويُفهم من حديث للمقريزي أن أول رعاية واهتمام وتربية للمماليك كانت على يد الصالح نجم الدين أيوب الذي أكثر من شرائهم وجعلهم أمراء دولته وخاصته وبطانته، وأسكنهم قلعة الروضة، ولم تكن هذه العناية إلا ردّ جميل لهم لوقوفهم معه

---

(1) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ط 1894م، ص103 - 105.

(2) وتر: معركة عين جالوت، ص 403، 410، وفيه تفاصيل ذلك.

وثباتهم حين ألقاه أقاربه في سجن الكرك، فبقي هؤلاء المماليك حوله حين تفرق الناس عنه، وكانت عدتهم حينئذ دون الألف مملوك.

وقد أثّر الرق تأثيراً كبيراً في شخصية المملوك وفي الطريق الذي يسلكه في حياته، إذ يتحول في أثناء استرقاقه إلى الإسلام، وينتقل من مرحلة الصبا إلى سن البلوغ، ومن دور الكتابية إلى الجندية، فتسهم هذه الأعوام التي قضاها في تكوين شخصيته وصفاته في المجتمع المملوكي.

و كان تعليم المملوك يبدأ منذ شرائه، حيث كان السلطان يرسلهم إلى الطباق برسم الكتابة كل في طبقة بحسب جنسه[1].

وتقع هذه الطباق في قلعة الجبل، وممن تعرض لذكرها ابن شاهين والقلقشندي، ففي معرض حديثه عن قلعة الجبل، يقول ابن شاهين: «أما طباق المماليك الشريفية السلطانية فهي اثنتا عشرة طبقة، كل طبقة منها قدر حارة، تشتمل على عدة مساكن، حتى إنه يمكن السكن في كل طبقة لألف مملوك»، ويذكر القلقشندي في أثناء حديثه عن قلعة الجبل: «خارج هذه القصور طباق واسعة للمماليك السلطانية، ودور عظام لخواص الأمراء من مقدمي الألوف ... وبها بيوت ومساكن لكثير من الناس»[2]، فيكون ابن شاهين قد انفرد بتحديد عدد الطباق في القرن التاسع الهجري = الخامس عشر الميلادي.

إذ يشير الدكتور السيد الباز العريني إلى أن ابن شاهين قد انفرد دون غيره من المؤرخين بتحديد عدد الطباق في القرن التاسع الهجري = الخامس عشر الميلادي، ثم يذكر أن المصادر المملوكية المعاصرة أوردت أسماء ثماني عشرة طبقة، وهذا يرجح أن

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص213، 236. العريني: المماليك، ص207، 208، 218.
(2) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص36، 37. القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص426.

هذه الطباق لم تكن كلها في وقت واحد، بل أصابها التغيير والتعديل، ثم يعدد لنا هذه الطباق، وهي: طبقة الرفرف، طبقة الطازية، طبقة الزمام، طبقة الأشرفية، طبقة الحوش، طبقة الغور، طبقة المقدم، طبقة الصندلية، طبقة الخازندار، طبقة الميدان، طبقة المستجدة، طبقة القاعة، طبقة قراجا، طبقة الأربعين، طبقة الطواشي مرجان الخازندار، طبقة فيروز الخازندار، طبقة الخروب، طبقة البرانية. فيتبين أن عدداً كبيراً من الأطباق حمل أسماء طواشية أو أسماء وظائف تولاها أشخاص معينون على شؤون هذه الأطباق[1].

ويكاد يكون المقريزي الوحيد الذي تكلم عن التربية والتعليم العسكري للمماليك في هذه الطباق، وبقراءة ما كتبه في ذلك نستطيع أن نستنتج أن تربية المملوك العسكرية وتعليمه قد اشتملت على ثلاث مراحل:

ـ **المرحلة الأولى**: وهي مرحلة التعليم والتربية العقائدية الدينية، وفيها يتعلم المملوك القرآن الكريم والفقه والخط، ويتأدب بآداب الشريعة الإسلامية، ويلازم الصلوات وذكر الله تعالى.

ـ **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة التعليم العسكري، وتبدأ من سن البلوغ، حيث يُعين لكل طائفة معلم ومدرب يعلمان المماليك فنون الحرب من رمي السهام واللعب بالرمح ورمي النشاب وركوب الخيل وما شابه كل ذلك.

ـ **المرحلة الثالثة**: وهي مرحلة التتويج، وفيها يصل المملوك إلى مرتبة الأمراء بشرط أن يكون قد تجاوز المرحلتين الأوليتين بنجاح وإتقان.

---

(1) انظر العريني: المماليك، ص86 ـ 88.

وتتصف نوعية التربية في جميع هذه المراحل بالشدة والقسوة، فكان كل خطأ يقابله عقوبة شديدة، فالمملوك مراقب في كل حركاته وسكناته، ولم يسمح لمماليك الطباق بالنزول للمدينة ولا حتى بالزواج، وهذا مفهوم حديث المقريزي: «ثم لما كانت أيام الظاهر برقوق راعى الحال في ذلك بعض الشيء، إلى أن زالت دولته في عام إحدى وتسعين وسبعمائة، فلما عاد إلى المملكة رخص للمماليك في سكنى القاهرة وفي التزوج، فنزلوا من الطباق من القلعة، ونكحوا نساء أهل المدينة، وأخلدوا في البطالة، ونسوا تلك العوايد، ثم تلاشت الأحوال في أيام الناصر فرج بن برقوق... واستقر رأي الناصر على أن تسليم المماليك للفقيه يتلفهم، بل يتركون وشؤونهم»[1].

وقد شابهت الطباق المملوكية الأكاديميات العسكرية في عصرنا في كثير من أحوالها، وكان التعليم يجري في الطباق في أمكنة التجمع التي ينام فيها الطالب ويأكل ويشرب، وكانت جميع حاجياته متوافرة كي يتفرغ للدراسة، فإذا حضر المدرب الشيخ انتظموا في حلقات على الأرض، ويجلس المدرب على سدة أو على منبر بحيث يرى جميع الطلاب، وكانت الدروس تجري بانتظام، وهناك استراحات بين الدروس وبعد الطعام، وتجري مراجعة الدروس ومناقشتها في كل أسبوع أو شهر، ويعطى الطالب يوم عطلة أسبوعية في كل جمعة، فتشكل الطباق بذلك منشأة عسكرية فيها كل ما يحتاجه الطالب من أمور التدريب الإداري والقتالي، كما توجد فيها المستودعات والمكتبات والإسطبلات والخيول ومصانع الأسلحة، وتوجد فيها المساجد لإقامة الشعائر الدينية والتأهيل العقائدي[2].

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص213، 214.

(2) وتر: معركة عين جالوت، ص254 ــ 256.

ومن أمكنة التدريب غير الطباق الميادين المتعددة المنتشرة في المملكة المملوكية، إذ كان الميدان واسعاً يحتوي على جميع أنواع الأسلحة، ويتدرب المقاتلون فيه، كما كانت البحار والأنهار أماكن للتدريب، إذ كانت تجري فيها تدريبات بحرية مختلفة، ولاسيما بعد اختراع سلاح جديد، أو صنع مركبة بحرية لاختبار قوتها ومدى فاعليتها في القتال، وكان الظاهر بيبرس يشرف على مثل هذه التدريبات في بعض الأحيان[1].

وكان يشرف على التدريب الديني والحربي جهاز يطلق عليه اسم «الطواشي»؛ مهمته ملاحظة سلوك المملوك وتعويده على المطالعة والدرس وتنظيم المجموعات التدريبية وتقسيمها إلى زمر تتناسب مع موضوع الدرس ومع السن والفئة، والفصل بين المنازعات وفض الخلافات التي كانت تنشأ بينهم، وفرض الانضباط، وتوزيع الطعام والكساء في الأوقات المحددة، وإيقاظهم لاستقبال العبادة والعمل في اليوم المقبل، وتعيين نوع اللعبة التي يودون التمرن عليها كالركوب على الخيل أو اللعب بالرمح وما شابه ذلك، وتنسيق العمل مع المدربين الدينيين والحربيين، وغير هذه المهمات[2].

وكانت عملية التدريب على الأسلحة أو عملية التدريب القتالية تتم على مراحل، ففي المرحلة الأولى يتدرب الجندي على ركوب الخيل، وفي المرحلة الثانية يوضع السرج على ظهر التمثال ثم يدرب الجنود على كيفية الركوب عليه، والمرحلة الثالثة وهي الرمي، وفي المرحلة الرابعة يتدربون على الرمي بالقوس على الأهداف الثابتة والمتحركة والمسافات الطويلة والقصيرة، تلي ذلك المرحلة الخامسة مرحلة

---

(1) المقريزي: السلوك، ط1، ج1، ق2، ص605. وتر: معركة عين جالوت، ص256.

(2) وتر: معركة عين جالوت، ص257.

التدريب على استخدام الرمح، ويبدأ التدريب على استخدام السيف في المرحلة السادسة(1).

وكانت فكرة التدريب البحري معروفة، ولم يهتم به قادة الجيش المملوكي إلا بعد معركة عين جالوت، إذا كانت البحرية المملوكية قبل هذه المعركة ضعيفة التدريب، وفي عهد الظاهر بيبرس اهتُم اهتماماً زائداً بالتدريب البحري، وكان يجري على شكل بيانات عملية في نهر النيل، ولاسيما القطع التي صنعت حديثاً للتأكد من كفاءتها، فكانت تجري تدريبات مختلفة عليها، وفي بعض التمارين كانت تغرق بعض المراكب، فيقوم السباحون بإنقاذ الغرقى، ومع ذلك فقد يموت غرقاً بعض الجنود أو القادة، ولا يُكتفى في أثناء التمارين البحرية بالعرض والاستعراض، وإنما وُجد مشروع تدريب بالرمي الحقيقي والمناورة كما لو كان ذلك في قتال حقيقي، إذ تستخدم جميع الأسلحة البحرية التي تحتويها السفن القتالية(2).

ثانياً ــ الأسلحة المملوكية:

تنوعت الأسلحة المملوكية، فأنتجت مصانع دولة المماليك كميات كبيرة من الأسلحة المختلفة الأنواع والاستعمالات، وكانت هذه الأسلحة تحفظ في (الزردخانة) ويشرف عليها (الزردكاش) وأمير السلاح والسلحدارية، ومن أهمها:

ــ السيف ومنه أنواع كثيرة مثل الطويل والقصير والعريض والدقيق.

---

(1) عدوان: العسكرية الإسلامية في العصر المملوكي، ص117ــ 124، وقارنه مع وتر: معركة عين جالوت، ص259ــ 268.

(2) وتر: معركة عين جالوت، ص268، 269، وقارنه مع عدوان: العسكرية الإسلامية في العصر المملوكي، ص124ــ 127.

ــ والرمح والخنجر والبلطة والفأس أو الطبر والدبّوس، والمقالع والأقواس والحراب وقوارير النفط المملوءة بالنفط وبذور القرطم (العصفر).

ــ والأسلحة الوقائية الشخصية كالخوذة والترس والدروع، والبيضة: وهي خوذة من الحديد أو الفولاذ تُبطّن بالمواد اللينة كالقطن وغيره لحماية الرأس.

ــ والأسلحة الثقيلة والفتاكة كبرج الحصار الذي يكوِّن سترة للرجال الذين يجرُّون المجانيق وما شاكله من أن يُرموا بالحجارة من منجنيق يقابله.

ــ والدبابة التي يستعان بها لنقب الأسوار، وهي آلة ساترة من آلات الحرب يدخل فيها المقاتلون ويتجهون إلى السور لنقبه.

ــ والعرادة وهي آلة أصغر من المنجنيق تقذف على مسافات طويلة ويرمى بها النفط المشتعل على الأعداء.

ــ والكبش وهي آلة من خشب ملبس بصفائح من حديد ولها من تحتها عجلات تتحرك من داخلها فتضرب الحائط فينهدم.

ــ والزراقون: وهم رماة النفط، والزراقة هي الأنبوبة التي يزرق بها النفط.

ــ وكالمجانيق أو المنجنيقات الصغيرة والكبيرة، ويقذف بها على الأعداء من مسافات طويلة الأبعاد. وهذه المنجنيقات هي السلاح المدمّر في جيش المماليك، وكانت تُصنع في دمشق من أشجار لبنان على درجة عالية من الدقة والقوة والردع، وكانت تُجر جرّاً إلى المدن الساحلية السهلة، أو تحمل أجزاؤها على الجمال إلى الأماكن الوعرة والجبلية، وهناك يُعاد تركيبها بواقع منجنيق واحد في بضع ساعات فقط. وكان لهذه المنجنيقات أنواع مختلفة لكل منها قوة تدميرية محسوبة وعدد من العجلات، ولكل منها أيضاً مزايا فنية وقتالية، وقد قال ستيفن رنسيمان (مؤرخ

الحروب الصليبية) أثناء حصار حصن المرقب سنة 684 هـ = 1285م: «كان مع السلطان أعداد وأنواع من المنجنيقات لم يُسمع بمثلها». ومن هذه الأنواع: المنجنيق المنصوري، وكان له دور حاسم في تحرير عكا وتدمير استحكاماتها الحصينة، وكان يجر على مئة عجلة، وعشرات الثيران.

وتحدث ابن عبد الظاهر ــ وكان شاهد عيان عند محاصرة قلعة صهيون سنة 686 هـ = 1287م ــ عن القدرة الفائقة لمنجنيقات المماليك، فقال موثقاً: «في تاسع صفر سنة 686 هـ = 1287م، نُصب منجنيق من نوع إفرنجي اسمه (بقشتمر) وهو من المجانيق المصنوعة في دمشق، ورُمي به على قلعة صهيون فكسر منجنيقاً في صهيون، ثم أُدير فكسر منجنيقاً آخر، ثم أُدير فكسر منجنيقاً آخر من منجنيقات صهيون المنصوبة داخلها، وهي منجنيقات كبيرة من طراز إفرنجي».

بل تتوضح القدرة التدميرية لمنجنيقات المماليك من خلال الخبر التالي الذي رواه ابن عبد الظاهر أيضاً أثناء حصار المماليك لحصن المرقب سنة 684 هـ = 1285م، يقول: «إن المجانيق حُملت من كل جهة، ومن بينها منجنيق عظيم كان رُسم بعمله في دمشق بمباشرة الأمير الإسفهسلار عز الدين الأفرم أمير جاندار، يرمي بحجر زنته 120 رطلاً بالدمشقي»، والرطل الدمشقي يساوي ما يقرب من اثنين ونصف من الكيلو غرامات، فيكون وزن الحجر الذي يقذفه المنجنيق 300 كغ تقريباً !.

ــ ومن الأسلحة الجماعية: القلاع المتحركة، وهي أبراج من الخشب الملبّس بالجلود غير القابلة للاحتراق، تُحمل عليها مجانيق صغيرة وسريعة الحركة، ويساعدها عدد من السلالم الطويلة.

ــ ومن الأسلحة التي استخدموها النار الإغريقية، وهي مزيج من النفط

والزيت والكبريت المجمد بنوع من الصمغ القابل للاشتعال، وكان هذا المزيج يوجد في أنابيب من النحاس لها فم طويل يوقد منها وفي مؤخرها قوس يدفعها بقوة الضغط إلى الأمام، وكانت تلك الأنابيب النحاسية توضع بكميات كبيرة في أسطوانة هائلة مستديرة، فإذا قُذفت على العدو حرقته.

ــ ومكاحل البارود والمدافع، وهناك دلائل تاريخية على استخدام المماليك للمدافع، فقد استخدمها يلبغا الناصري عام 768هــ = 1366م ضد أعدائه، إذ استخدم مدفعاً مصنوعاً من النحاس والحديد، وقد ذكر ابن فضل الله العمري والقلقشندي أن مكاحل البارود كانت من الأسلحة المستخدمة في الجيش المملوكي. ومن الأسلحة المملوكية الغازات السامة، وكانوا يسمونها الدخاخين، وهي من أبرز المبتكرات الصناعية العسكرية في عصرهم، وذُكر أنه إذا شمها أحد مات، ولم تتحدث المصادر عن استخدام هذا السلاح في الحروب، وربما يعود ذلك إلى أنها أسلحة فتاكة ضارة بالإنسان والحيوان، ويُحتمل أنهم حرّموا استخدامها إلا في حالات الضرورة القصوى.

ــ ومنها المياه المهلكة، وهي مياه إذا أصابت عين إنسان فإنها تُسبب له العمى الدائم، ويضاف إلى هذه الأسلحة سلاح الهندسة العسكرية، وهو الجهاز الذي يتألف من المهندسين والنجارين والحجّارين والعمال الأخصائيين، ومن مهماته شق الطرق الجديدة أمام تقدم الجيش وصيانتها، وبناء القناطر وحفر الممرات وفتح التحويلات ومد الجسور فوق الأنهار والوديان، وإصلاح القلاع المخربة والمتصدعة وإنشاء الترع

والسدود، وإنشاء مستودعات الشؤون الإدارية المختلفة ولا سيما مستودعات الأسلحة والذخيرة، وغير ذلك من المهمات[1].

ثالثاً ــ البحرية المملوكية:

لقّب المؤرخ بيبرس المنصوري دولة المماليك بدولة البرّين والبحرين، إشارة إلى أنها تحكم برّي مصر والشام وتشرف على مياه البحرين المتوسط والأحمر، ولم يأت هذا اللقب إلا من شدة اهتمام المماليك بالأسطول والسلاح البحري، وتحقيقهم للإنجازات والانتصارات العسكرية البحرية، وهذا ما لمّح إليه ابن شاهين الظاهري[2].

ويخبرنا المقريزي عن شدة اهتمام الظاهر بيبرس بأمر الأسطول، حتى منع الناس من التصرف بأخشاب الغابات، وأنه كان يذهب بنفسه لتفقد العمل في دور الصناعة في جزيرة الروضة[3]. ولم يقل اهتمام باقي سلاطين المماليك بالأسطول عن الظاهر بيبرس؛ كالسلطان المنصور قلاوون والسلطان الأشرف خليل والسلطان الناصر محمد بن قلاوون والسلطان الأشرف شعبان والسلطان برقوق، إلى أن جاء عصر السلطان الأشرف برسباي الذي عُد العصر الذهبي للأسطول المملوكي في

---

(1) انظر العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص303 ــ 307. القلقشندي: صبح الأعشى، ج2، ص 148 ــ 154، ج4، ص11، ج5، ص 430. الزردكاش: الأنيق في المناجيق، ص17، 29. أبو الفداء: المختصر، م 4، ص 25. ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص77، 149. وتر: معركة عين جالوت، ص211. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ص668. عدوان: العسكرية الإسلامية في العصر المملوكي، ص66.

(2) المنصوري: زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، ج9، ص66. الظاهري: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، ص 66، 67.

(3) المقريزي: الخطط ، ط 1997م، ج3 ، ص 18.

المتوسط. وممن اهتم بالأسطول والبحرية أيضاً السلطان الظاهر جقمق والأشرف قانصوه الغوري[1].

وانعكس الاهتمام بالبحرية بديوان الأسطول الذي كان له ميزانية مستقلة عن ميزانية الجيش، وخُصص أحد بنودها لبناء السفن والاهتمام بالموانئ، وارتبطت صناعة السفن بضرورة توفر أخشابها والأدوات اللازمة لصناعتها مثل الحديد والقار والحبال والسلاسل والمسامير، ولذلك أقامت دولة المماليك علاقات تجارية مع مختلف الدول الآسيوية والأوربية المنتجة لهذه المعدات، فقد كانت مصر تستورد أخشابها من الشام وجبالها ومن البندقية ومن العثمانيين[2].

وقد شيدت دولة المماليك أنواعاً كثيرة من السفن الحربية، التي كانت تشحن بالسلاح وآلات الحرب [3]. وسأذكر أمثلة عنها فقط، ومن ذلك:

القرقور: وكان صاحبها يسمى بلغة الفرنج قبطان، ويسمى بالعربية رئيس المراكب، وكان بعضها مكوناً من ثلاثة طوابق، وحمولتها تقارب ما يحمل مئتين من الإبل. و القياسية: وهي سفينة مصممة للإبحار في المياه قليلة العمق كشواطئ البحار، وتكون عادة عريضة المساحة وقليلة الارتفاع وبطيئة السير. وحمالة: وهو مركب مخصص لحمل الغلال وآلات الحرب والحصار من الأخشاب والدبابات وأبراج

---

(1) انظر ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ، ج7، ص 276. ج8 ، ص 4 – 9. ج11، ص 25، 26. اليافعي: مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، ج4، ص 177. المقريزي: الخطط، ط 1997م، ج3، ص20. الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج1، ص35، 36. القرماني: أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، ج2، ص 307. ابن إياس: بدائع الزهور، ج3 ، ص 1044.

(2) انظر ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص339-346. ابن إياس: بدائع الزهور، ج4، ص163-196. ابن طولون: مفاكهة الخلان، ق1، ص337، 338. سرور: دولة بني قلاوون، ص317.

(3) المقريزي: الخطط، ط 1997م، ج3، ص5.

الزحف ومعدات الأسطول الأخرى. وبطسة: واشتهر هذا النوع من السفن أيام الحروب الصليبية، حيث كان يستعمل في حمل المجانيق والمقاتلة والسلاح والذخيرة، وكانت تتسع لسبعمئة من المقاتلين تقريباً. والطريدة أو طرادة: وهي سفن كانت مخصصة لحمل الخيل وتتسع الواحدة لأربعين فرساً. والحراقة: ومهمتها قذف العدو بالنار الإغريقية وأنابيب النفط. ومرمة: وهي سفينة مصفحة من الحديد، وتبلغ مساحتها خمسمئة ذراع[1].

رابعاً ـــ العلوم العسكرية[2]:

شهد العصر المملوكي خطرين من أشرس الأخطار التي مرت على الأمة العربية الإسلامية عبر التاريخ: المغول والصليبيون، وظهر في ذلك العصر قادة عسكريون استطاعوا أن يدحروا هذين الخطرين، لذا كان لا بد من ظهور مفكرين عسكريين ومخططين للمعارك كانوا على الأغلب قادة وأمراء في المعارك، أو جنوداً في الجيش المملوكي على أقل تقدير، فخطّوا مؤلفات تضمنت خبراتهم العسكرية، أو الفنون العسكرية المتطورة.

فممن كتب في الفن العسكري بكتوت الرمّاح الخازنداري الظاهري (ت711 هـــ = 1311م)، وألّف في ذلك كتاب «علم الفروسية»[1]، ومنهم

---

(1) النويري السكندراني: الإلمام بالإعلام، ج1، ص377، 378- 531. المقريزي: السلوك، ج1، ق1، ص77، ج2، ق1، ص33. المقريزي: الخطط، ط 1997م، ج3، ص14، 18. ابن إياس: بدائع الزهور، ج4، ص152. صالح بن يحيى: تاريخ بيروت، ص220 – 222، 34. النويري: نهاية الأرب، ج29، ص323. عبادة: سفن الأسطول الإسلامي، ص6. ماهر: البحرية في مصر الإسلامية، ص351، 352، 362- 364. العدوي: الأساطيل العربية في البحر المتوسط، ص153 وما بعد.

(2) انظر النهار: الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص368 ـــ 371.

لاجين بن عبد الله الذهبي (ت 738 هـ = 1337م)، وصنّف في العلوم العسكرية كتاب «تحفة المجاهدين في العمل بالميادين»، وتحدث فيه عن التقنية العسكرية في المعركة[2].

ومنهم موسى بن محمد بن يحيى اليوسفي (ت 759 هـ = 1357م) وهو من أصحاب الخبرات العسكرية، حيث كان أحد مقدمي الحلقة بالقاهرة، وله من التصانيف: «كشف الكروب في معرفة الحروب»، وتحدث فيه عن الحروب وآلاتها، و«مختصر في سياسة الحروب»[3].

وكان محمد بن منكلي (كان حياً عام 778 هـ = 1376م) عالماً بشؤون الحرب، وتولى نقابة الجيوش في عهد السلطان الأشرف شعبان، ولذلك أكثر من المؤلفات العسكرية، ومنها: «التدبيرات السلطانية في سياسة الصنائع الحربية» و«الأدلة الرسمية في التعابي الحربية»، و«الأحكام الملوكية وضوابط الناموسية في القتال في البحر»، و«الرسالة المرضية في صناعة الجندية»، و«الحيل في الحروب وفتح المدائن وحفظ الدروب»[4].

وكذلك قدّم محمد بن لاجين بن عبد الله الحسامي الرمّاح (ت 780هـ = 1378م) آثاراً عديدة في العلوم العسكرية، وذلك لمعرفته بفنون الفروسية، وهي:

---

(1) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص 22.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص 357. بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص 561.

(3) الصفدي: أعيان العصر، ج5، ص 487، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5، ص 152. زكي: تراث القاهرة العلمي والفني، ص 82.

(4) ابن منكلي: الحيل في الحروب وفتح المدائن وحفظ الدروب، ص 17 وما بعد. كحالة: معجم المؤلفين، ج3، ص 735. زكي: تراث القاهرة العلمي والفني، ص 82، 83.

«بغية القاصدين في العمل بالميادين»، و«كتاب الرماح»، و«الفروسية برسم الجهاد وما أعده الله للمجاهدين من العباد»[1].

وكان لأصحاب الموسوعات المنتشرة في ذلك العصر اهتمام كبير بالفنون الحربية، فخصصوا أجزاء منها للحديث عنها، ونعطي مثالاً واحداً عنهم وهو النويري أحمد بن عبد الوهاب (ت 733 هـ = 1332م)، الذي خصص الباب العاشر من الجزء السادس من موسوعته «نهاية الأرب» للحديث عن العلوم العسكرية، وذكر فيه أحوال قادة الجيوش وشروطهم وأوصافهم ووصاياهم، والخديعة والمكيدة في الحروب، والجهاد وفضله، وما قيل في الحروب والوقائع وأسمائها، وما قيل في السلاح وأوصافه من السيوف والرماح والأقواس والأسهم والتروس والدروع [2].

خامساً ـــ أثر النظم العسكرية السلجوقية على نظم دولة المماليك:

أُشير بداية إلى قضية غفل عنها كثير من الباحثين، وهي أثر النظم العسكرية السلجوقية في الدول اللاحقة كالدولة الزنكية والأيوبية والمملوكية، إذ أحدث السلاجقة تأثيراً واضحاً في الدول التي حلّت محلهم أو جاءت بعدهم في مختلف الجوانب العسكرية، فيذكر القلقشندي أن الدولة المملوكية تأثرت بنظم السلاجقة فيما أخذته عن الأيوبيين الذين نقلوه بدورهم عن السلاجقة عن طريق أتابكتهم [3].

---

(1) الرمّاح: الفروسية برسم الجهاد وما أعد الله للمجاهدين من العباد، الكتاب. بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص 563. كحالة: معجم المؤلفين، ج3، ص 609.

(2) النويري: نهاية الأرب، ج6، ص 151 ـــ 247.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص 3، 4.

وكان وراء تلك الانتصارات التي حققها السلاجقة والمماليك جيش عقائدي عظيم، جيش مدرب ومنظم، فالمؤسسة العسكرية كانت القوة الضاربة للدولتين، وقد اشتملت على أسس إدارة عسكرية متشابهة؛ كالتنشئة العسكرية للأبناء، والجهاد في سبيل الله، والعلاقة بين الجند وقادتهم، والتدرج في الرتب العسكرية، والاعتماد على أجناس مختلفة، والتقسيم العشري، والإعداد المعنوي للجيش. ونظم الإدارة العسكرية؛ التي تشمل المناصب القيادية، كالأمير الحاجب الكبير، وصفات قائد الجيش ورواتب الجند، والقائد العام وأمير الحرس والمقدم والعميد والأتابك، وقاضي العسكر. وديوان عرض الجيش؛ كتنظيم سجلات أسماء الجند، وعرض الجيش، وتحديد المهام الموكلة إلى الجند والإشراف على النواحي التموينية، والنواحي المالية، والإشراف على التسليح وعلى زي الجند، وثكناتهم، وعن أقسام جيش القوة النظامية، وعن عناصر الجيش من الأتراك والعرب والأكراد والديلم والأرمن والمغول. وفرق الجيش؛ كالفرسان والنشابة والنفاطيون والمنجنيقيون. وعن التعليم والتدريب العسكري، وحجم الجيش ونظام العيون والجواسيس، والإسناد العسكري بالجند، والمهندسين، وحمل الأثقال والتموين والإسناد الطبي. وعن الخيل ودورها في القتال، والموارد المالية، والأسلحة الهجومية وأسلحة الوقاية والدفاع عن النفس، وأسلحة العرض والزينة، ونظام حماية المدن ووسائل الحصار وصناعة الأسلحة، وغير ذلك من التفاصيل المهمة[1].

(1) النهار: النظم العسكرية عند السلاجقة وأثرها على الدول اللاحقة، (المؤتمر الدولي الأول لدولة السلاجقة)، تركيا، قيصري، 2010م.

سادساً ــ فساد الجيش المملوكي:

أصاب جيش المماليك الفساد فيما بعد، وخاصة في عصر الدولة الثانية الجركسية، واستمر الانحدار حتى هُزم هذا الجيش أمام الجيوش العثمانية، وسأُلخص على وجه السرعة أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك.

وأولها؛ فساد نظام الجيش والطباق، إذ فُقد شرط السن في استجلاب المماليك، حيث جرت العادة أن يستقدم المماليك الصغار الذين يدخلون الطباق فيتم تعليمهم بالتدريج، ثم تدريبهم وتأهيلهم عسكرياً ليصار إلى فرزهم للخدمة، فصار يجري شراء المماليك كبار السن، ففقدت الحلقة أهميتها التدريبية والتزام أعضائها الأدبي تجاه بعضهم البعض، ثم صار يجري استجلاب أقرباء المماليك.

ومن أسباب فساد الجيش وإضعافه اعتماد السلطان برقوق على نوع واحد من المماليك ضمن خطته في القضاء على المماليك الأتراك ليحل محلهم المماليك الجركس، مما أجّج العنصرية بينهم وبين العناصر الأخرى من المماليك.

وزاد في فساد الجيش الترخيص لهم بسكنى القاهرة، وترك معسكراتهم في القلعة، مما أفسدهم وأساء للسكان[1].

---

(1) المقريزي: السلوك، ج2، ص317. المقريزي: الخطط، ج2، ص229. أحمد: البذل والبرطلة، ص132. طقوش: تاريخ المماليك، ص 76 – 79. ضومط: الدولة المملوكية، ص 77.

سابعاً ــ البارود المتفجر والأسلحة النارية والمدفعية في عصر المماليك:

لما كان مسحوق البارود يتألف من نترات البوتاس والكبريت والفحم، كان لا بد للمؤرخين أن يبحثوا ــ لمعرفة التاريخ الحقيقي لمسحوق البارود والمدافع ــ عن تاريخ نترات البوتاس، ونظراً لأن العرب والمسلمين أصبحوا يطلقون على نترات البوتاس اسم البارود في العصرين الأيوبي والمملوكي أي حوالي القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي، فقد افترض بعض المؤرخين خطأ أن معرفتهم لنترات البوتاس بدأت في هذا القرن فقط.

فلقد استخدم الجيش العربي الإسلامي النيران ضد الصليبيين قبل القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي، ولذلك دار جدل كبير بين مؤرخي النيران الحربية حول احتواء هذه النيران على نترات البوتاس، فقام بعضهم بتحليل المواد المتبقية في القذائف اليدوية الفخارية التي عثر عليها في الفسطاط والإسكندرية وبلاد الشام، ووجدوا أنها كانت تحتوي على نترات البوتاس.

وأهم كتاب عدّ المؤرخون تاريخ تأليفه (669 ــ679هــ = 1270-1280م) بداية لمعرفة المسلمين لمسحوق البارود؛ هو كتاب نجم الدين حسن الرماح (ت696هــ = 1295م): «الفروسية والمناصب الحربية»، وورد في صفحة العنوان: «قال الأستاذ نجم الدين حسن الرماح ناقلاً عن آبائه وأجداده في علم معركة رأس الميدان، وما اتصل لأحد هذا العلم ولا غيره من العلوم»[1].

(1) انظر الرماح: الفروسية والمناصب الحربية، ص 6. وانظر عن الرماح وإبداعاته النهار: دور علماء الحضارة العربية والإسلامية في تأسيس العلوم الحديثة (الأصول الكيميائية والفلكية)، ص81 – 96.

فيدل هذا النص دلالة واضحة غير مبهمة أن الرماح لم يبتدع كل ما ورد في كتابه، بل أخذه عن أبيه وأجداده الخبراء في هذه الصناعة وعن زملائهم فيها، وتبين مادة كتابه أنه دوّن خبرة أعمال متراكمة عبر عشرات السنين، وإذا ما اعتمدنا جده الأول فقط (وليس أجداده كما يقول) فإن ذلك يعود بنا إلى أواخر القرن السادس الهجري = الثاني عشر الميلادي، أو مطلع القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي.

أي أن كلمة البارود أصبحت متداولة في ذلك الوقت للدلالة على النترات، حيث أصبحت تستخدم في تركيب مسحوق البارود، وهنا القول الفصل فقد عدّ المؤرخون الحسن الرماح أول من وصف في التاريخ في كتابه المذكور تنقية نترات البوتاس من الشوائب وهي العملية الجوهرية في صناعة البارود والتي بدونها لا ينفجر، كما أنه أورد العديد من وصفات مسحوق البارود ذات النسب الصحيحة للمسحوق المتفجر.

وتكمن أهمية التوصل إلى تنقية النترات ومعرفة النسبة الصحيحة للمزيج في أنه الخطوة الهامة التي لا يمكن بدونها التوصل إلى صنع المدافع ذات القوة الانفجارية الدافعة للقذائف. ومع أن الصينيين قد عرفوا مسحوق البارود في القرن الخامس الهجري = الحادي عشر الميلادي، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى النسبة الصحيحة لتحقيق الانفجار، كما أنهم لم يتوصلوا إلى تنقية نترات البوتاس كي تصبح صالحة للحصول على المسحوق المتفجر، وقد وردت أول وصفات صينية يحتوي قسم منها على تراكيب متفجرة في كتاب (uo Lung Ching) في عام 815 هـ = 1412م،

أي بعد أكثر من قرن ونصف من اكتشاف واستخدام المسلمين للمسحوق المتفجر[1].

ونجد في كتاب الرماح فتحاً تاريخياً آخر، إذ نجد فيه وصفاً ورسماً توضيحياً لما نفترض أنه طوربيد، وقد سمّاه حسن الرماح «البيضة التي تحرك نفسها وتحترق» [2]، وبالتالي عدّ المؤرخون حسن الرماح أول من صنع الرعّادات (الطوربيدات) المزودة بمحركات صاروخية، حيث استطاع استخدام البارود القاذف كمادة دافعة للصواريخ فكان ينطلق كقذائف نارية قاصفة كالرعد[3].

وقد اعتمد المؤرخون على نص واضح لحسن الرماح يتضمن تحويل البارود إلى قوة نارية قاذفة، ومخطوط هذا النص محفوظ في دار الكتب الوطنية في باريس، وقد احتفظ لنا به المؤرخ المنصف غوستاف لوبون، وهو: «وصف الذخيرة التي تُدك في المدفع وبيان نسبتها: تؤخذ عشرة دراهم من البارود، ودرهمان من الفحم، ودرهم ونصف من الكبريت، وتسحق جيداً حتى تصبح كالغبار، ويملأ منها ثلث المدفع فقط

---

(1) الرماح: الفروسية والمناصب الحربية: المقدمة، ص21، 37. وذلك في كل ما تحدثنا به عن البارود، حيث أورد محقق هذا الكتاب دراسة رائعة وجديدة عن اختراع البارود، واعتمد البحث على عدد من المصادر الأجنبية الهامة أذكر منها:

- Partington: Ahistory Of Greek Fire .
- Mercier: le Feu Gregeois.
- Berthelot: La Chimie Au Moyen Age.
- Needham: Science And Civilization In Chine.

وانظر مظهر: أثر العرب في الحضارة الأوربية، ص 343-351.

(2) مظهر: أثر العرب في الحضارة الأوربية، ص 348.

(3) أباظة: موسوعة الأوائل والمبدعين، ج5، ص 826 ــ 828. حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، ج3، ص 203.

خشية تصدعه، ويصنع الخرّاط من ذلك مدفعاً من خشب تناسب جسامته فوهته، وتدك الذخيرة فيه بشدة، ويضاف إليها إما بندق وإما نبل، ثم تشعل ويكون قياس المدفع مناسباً لثقبه، فإذا كان عميقاً أكثر من اتساع الفوهة كان ناقصاً»[1].

ويقول خوان فيرنيت مؤكداً على هذه الحقيقة: «بيّن العربي السوري الحسن الرماح، بوضوح، في مصنفه: كتاب الفروسية والمناصب الحربية، أن ملح البارود عنصر أساس لا غنى عنه إطلاقاً لصنع البارود، ويعطي قواعد واضحة لتحضيره، ويصف رعادة (طوربيد) ذاتية الحركة تدفعها صواريخ يسميها (سهام الصين)»[2].

وإذا ما تحدثنا عن الرواية الغربية حول اختراع البارود المتفجر الذي يدك بالمدافع فسنجد أنه حتى القرن الثالث عشر الهجري = التاسع عشر الميلادي سادت روايتان، ففي الأولى منهما كان الباحثون الغربيون مؤمنين أن هذا الاختراع يعود للصينيين، ولكن هؤلاء (ومنهم: مسيو رينو، ومسيو فافية، والغزيري، وأندره، وفيارو) عندما عادوا إلى مذكرة نُشرت عام 1267هـــ = 1850م، واطلعوا على ما جاء في بعض المخطوطات التي عثر عليها حديثاً، رجعوا عن رأيهم معلنين أن المسلمين هم أصحاب هذا الاختراع العظيم الذي قلب نظام الحرب رأساً على عقب[3].

---

(1) لوبون: حضارة العرب، ص481. زكي: تراث القاهرة العلمي والفني في العصر الإسلامي، ص80،81.

(2) فيرنيت: فضل الأندلس على ثقافة الغرب، ص328، 329.

(3) لوبون: حضارة العرب، ص478، 479، وانظر مظهر: أثر العرب في الحضارة الأوربية، ص344.

وقالت الرواية الغربية الثانية أن اكتشاف مسحوق البارود المتفجر يعود لكل من العالمين الغربيين: ماركوس غريكوس، وروجر بيكون، أما غريكوس فينسب له كتاب بعنوان (النيران لحريق الأعداء)، وقد كان هذا الكتاب مثار اهتمام مؤرخي التكنولوجيا الغربيين كافة، إلى أن ترجح فيما بعد أن وصفات مسحوق البارود الأربعة فيه (من بين خمس وثلاثين وصفة مختلفة) قد أُضيفت للكتاب في عام 679هـ = 1280م، وربما في عام 700هـ = 1300م. وأما روجر بيكون فيظن بعض الباحثين الغربيين وعلى رأسهم (هايم) أنه مكتشف مسحوق البارود، فقد احتوى أحد كتب بيكون على كتابة مرموزة، وظن هايم أن هذه الرموز تحتوي على معادلة المسحوق، وأنها تتضمن طريقة لتنقية النترات، وادعى هايم أنه توصل إلى فك الرموز وإلى معادلة مسحوق البارود، وظن أن معادلة باكون تحتوي على (7) أجزاء نترات وخمس أجزاء كبريت، وخمس أجزاء فحم نباتي، وبذلك تكون النسب المئوية 41,17 % نترات، و29,41 % كبريت، و29,41 % فحم، وهذا التركيب يعطي مسحوقاً ضعيفاً غير متفجر، ومع ضعف هذا التركيب فقد شكك كثير من الباحثين الجادين أمثال (بارتنغتون) و(نيدهام) في صحة تفسير هايم للرموز، وخاصة في معرفة بيكون لطريقة تنقية النترات، وعندما لخص نيدهام تراكيب مسحوق البارود العربية والأوربية أسقط معادلة بيكون كلية من حسابه[1].

(1) الرماح: كتاب الفروسية والمناصب الحربية، المقدمة، ص 38، 39، بالاعتماد على:

- Neadhom : Science And Civlization In China.

-Partington : Ahistory Of Greek Fire.

ويحسم العالم الغربي جاك ريسلر قضية أول من اخترع مسحوق البارود المتفجر بقوله: «بارود المدفع مخترع عربي رسم نموذجه أحد مخترعي العرب في القرن السادس الهجري = الثاني عشر الميلادي»[1].

أما فيما يتعلق بالمدفعية، فلقد أصبحت الأدلة واضحة على أن العرب المسلمين هم أول من استخدم المدافع في الحروب، وليس الأوربيين بحسب ما يعتقده الكثيرون ومنهم الأوربيون ومؤرخوهم، وقد توفرت الأدلة على ذلك من خلال المخطوطات العربية والإسلامية، ومن خلال أدلة وثائقية، ونملك ـــ إلى جانب كل الأدلة السابقة ـــ في هذا الموضوع حقيقتين واضحتين، الأولى تقول: إن المسلمين استخدموا المدافع للتصدي للحملة الصليبية السابعة التي قادها لويس التاسع ملك فرنسا. والحقيقة الثانية تقول: إن المسلمين استعملوا المدافع في تصديهم للمغول في معركة عين جالوت الشهيرة، وقد غابت هاتان الحقيقتان عن أذهان معظم من كتب عن المدافع وتاريخ استخدامها.

فبالنسبة للحقيقة الأولى يورد قلة من الباحثين نصاً تاريخياً غاية في الأهمية، وغاية في الوضوح، يدلل على أن العرب المسلمين استخدموا المدافع ضد الحملة الصليبية السابعة حملة لويس التاسع ملك فرنسا عام 647 هـــ = 1249م، وهذا النص كتبه (اللورد جوانفيل) فارس ومؤرخ الحملة الصليبية السابعة، وبما أنه كان أحد الأعضاء الذين شاركوا في هذه الحملة، فيعد شاهد عيان على ما حدث فيها، وقد أورد النص التالي: «في ذات ليلة كنا نحرس الأبراج حيث أحضر المسلمون آلة لم يستعملوها من قبل يقذفوننا منها بشيء ملأ قلوبنا بالدهشة والرعب ... نار مستقيمة كأنها أسطوانة كبيرة وذيلها خلفها مثل الحراب الطويلة، ودويها يشبه

---

(1) ريسلر: الحضارة العربية، ص 191.

الرعد، وكأنها جارح يشق الهواء، لها نور ساطع من جراء انتشار اللهب الذي يحدث هذا الضوء، حتى أنك ترى كل ما في المعسكر كما لو كان في وضح النهار، وقد رمى علينا المسلمون هذه النار في تلك الليلة ثلاث مرات من الآلات الكبيرة، وأربع مرات من القسي العريضة، وكان ملكنا القديس لويس كلما سمعهم يقذفون النار الإغريقية ينهض من فراشه ويبسط يديه إلى منقذنا ويقول باكياً: أيها السيد العظيم احفظ لي رجالي».

ويستطرد جوانفيل في وصف القذيفة النارية: «إنها أشبه ببرميل مشتعل من حامض النبيذ في ذيله عود نار طول عود المزراق العظيم الاشتعال، وأحدثت هذه القذيفة بالذات دوياً مثل دوي الرعد، وتراءت كأنها طائر في الهواء، وأضاءت جوانب المعسكر حتى غدا الليل فيه كالنهار»، ويورد جوانيفيل أيضاً «بأنها كانت أفظع ما رأت عيني على الإطلاق، وعندما شاهد زميلي الفاضل سير والتر هذا السيل المنهمر من النيران صاح قائلاً: أيها السادة لقد ضعنا جميعاً ولا مفر لنا».

وبتحليل هذا النص بالغ الأهمية، يتضح جلياً أن الآلة التي استُخدمت كانت المدفع وليس النار الإغريقية، للأدلة التالية:

ـــ ذكر النص «آلة لم يستعملها المسلمون من قبل» والنار الإغريقية معروفة لدى المسلمين قبل العصر المملوكي بكثير، ناهيك عن أن النار الإغريقية لا تحدث صوتاً شبيهاً بالرعد، وهذه القذائف التي أطلقها المسلمون في المنصورة بمصر كانت مصحوبة بصوت شبيه بقصف الرعد، مما جعل الملك وفرسانه الشجعان يركعون على الأرض مبتهلين إلى الله في رعب قاتل أن ينقذهم من هذا السلاح الذي لم يشهدوا مثله من قبل.

ـــ تشبيه الكاتب لنوعية تأثير السلاح في الضرب، حيث قال: «نار مستقيمة

وكأنها اسطوانات كبيرة وذيولها من خلفها مثل الحراب الطويلة، ودويها يشبه الرعد وكأنها جارح يشق الهواء، ولها نور ساطع جداً من جراء عظيم انتشار اللهب الذي يحدث الضوء ...»، وكل هذا لا ينتج إلا من تأثير دانات المدفعية.

ـــ ومما يدل ويؤكد على أنه المدفع أو المكحل وأنه ليس باروداً مجهزاً للضرب عنه من القسي العريضة (السهام)، أن جوانفيل قال: «وقد رمى علينا المسلمون هذه النار في تلك الليلة ثلاث مرات من الآلات الكبيرة»، ويقصد هنا من هذه الآلة الجديدة وهي المدفع وليس المنجنيق، أو السهام النارية، وقد أطلق عليها النار الإغريقية لعدم معرفته بهذه الآلة الجديدة، فوجد أن هذا الاسم أقرب رمزاً لما تحدثه هذه الآلة الجديدة من آثار.

ـــ إن وصف جوانفيل للقذيفة لا يمكن أن ينطبق على وصف النار الإغريقية، لأنه وصف القذيفة وصفاً فرقها عن بقية القذائف بإحداثها دوياً هائلاً، ثم وصفه لها بأنها أشبه ببرميل مشتعل، وما يحدثه هذا البرميل من انفجار شديد نتيجة للاشتعال، وهذا لا يحدث إلا نتيجة للانفجار وأنه من دانات المدفعية[1].

وقد سبق أن أثبتنا أن المسلمين هم الذين اخترعوا البارود المتفجر الذي يستخدم حتماً في المدافع، وذلك على يد حسن الرماح الذي توفي في أواخر القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي، وهذا يدلل بشكل أكبر على استخدام المدفعية في تلك الفترة.

---

(1) انظر عدوان: العسكرية الإسلامية في العصر المملوكي، ص 66-69. ومظهر: أثر العرب في الحضارة الأوربية، ص 346-347. و نسيم: العدوان الصليبي على مصر، ج 2، ص 53. و هونكه: شمس العرب تسطع على الغرب، ص 49،50 بالاعتماد على:

- Lord De Joiville: Chronicles Of The Crusades .

وتعتمد الحقيقة الثانية بشأن استخدام العرب المسلمين للمدافع قبل الأوربيين على أكثر من أربعة مخطوطات عربية إسلامية، ورد فيها ذكر المدافع الخفيفة المحمولة التي استخدمت في المعارك ضد المغول، ومن هذه واحدة في سانت بطرسبرغ وهي أشهرها، واثنتان في المكتبة الوطنية في باريس، وواحدة في استانبول[1]. وفيما بعد وبفترة ليست بالبعيدة أورد كل من ابن فضل الله العمري (ت 749هـ = 1348م) والقلقشندي (ت 821هـ = 1418م) ذكر مكاحل البارود، أي المدافع، عند ذكرهما لآلات الحصار، وذكرا منها «مكاحل البارود في قوارير النفط»[2].

أما الرواية الأوربية عن استخدام المدفع لأول مرة، فهي أولاً: تتخبط بين آراء عديدة، وثانياً: لا تستند لمصداقية علمية، وثالثاً: لا تتبع آخر ما توصلت إليه البحوث، ومن تلك الآراء أن الأوربيين عدّوا المعركة الأولى التي استخدم فيها المدفع معركة كريسي عام747هـ = 1346م. ونلحظ رأياً آخر يقول إن المدفع بدأ استعماله في أوربا لأول مرة عام 725هـ = 1346م في أثناء حصار مدينة فلورنس، وآخر أن إدوارد الثالث ملك إنكلترا استخدمه في حربه ضد فرنسا عام 747 هـ = 1346م[3].

---

(1) الرماح: الفروسية والمناصب الحربية، المقدمة، ص 43-45، بالاعتماد على دراسات غربية ونسخ المخطوطات المذكورة أعلاه.

(2) العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص 303-307. القلقشندي: صبح الأعشى، ج2، ص 152، 153.

(3) شبارو: تاريخ المشرق العربي الإسلامي، ص 349. الموسوعة العربية العالمية.



الفصل الخامس

الإنجازات العسكرية

في عصر المماليك

أولاً ــ الحروب مع الصليبيين وإنهاء وجودهم:

وسأتّبع الترتيب الزمني في تحليل معارك المماليك معهم، وهي كالتالي.

1 ــ الحملة الصليبية السابعة:

كانت محاولات الصليبيين تتجه للسيطرة على مصر واسترجاع ممتلكاتهم التي فقدوها في الشام على يد صلاح الدين الأيوبي[1]، بل كانت فلسطين هدفاً رئيسياً للحملات الصليبية المتتابعة، وخاصة بعد أن استعاد صلاح الدين بيت المقدس، فصارت غاية الحملات الأولى الرد على انتصارات صلاح الدين بالسيطرة على بيت المقدس.

ولقد فهم الصليبيون أن السيطرة على بيت المقدس لا تتم إلا عن طريق السيطرة على مصر، وقد أبان ذلك المؤرخ ابن واصل، فقال في أحداث سنة 615هـ = 1218م: «فاجتمعوا للمشورة، فأشار عقلاؤهم ــ أي الصليبيون ــ بقصد الديار المصرية أولاً، وقالوا: إن الملك الناصر صلاح الدين إنما استولى على الممالك وأخرج القدس والساحل من أيدي الفرنج بملكه ديار مصر، وتقويته برجالها، فالمصلحة أن نقصد أولاً مصر ونملكها، وحينئذ فلا يبقى لنا مانع عن أخذ

(1) سيمينوفا: صلاح الدين والمماليك في مصر، ص 34.

القدس وغيره من البلاد»[1]. ويُظهر المؤرخ الغربي أنتوني بردج هذه الحقيقة بقوله: «كانت مصر ... قلعة المسلمين، فإذا تم الاستيلاء عليها فإن جميع مناطق فلسطين الجنوبية بما فيها القدس ستسقط في أيدي المسيحيين دون قتال»[2]. ولذلك حاولوا السيطرة على مصر من خلال الحملة الصليبية السادسة، وكان ذلك جسراً لسيطرتهم على بيت المقدس الذي تنازل عنه الكامل الأيوبي سنة 626 هـ = 1228م.

على كل حال؛ في عام 647 هـ= 1249م، وصلت إلى مصر الحملة الصليبية السابعة بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا، وكان من أهم أسبابها:

ـ إنزال المسلمين ضربات قاسية بالصليبيين، فصارت باقي معاقلهم مهددة بالخطر والضياع.

ـ إرسال صليبيّ الشرق الرسل إلى أوربا يستنجدون بهم، وينذرونهم بضياع ممتلكاتهم.

ـ مساندة البابا أنوسنت الثالث مشروع لويس التاسع في غزو الأراضي المقدسة.

ـ أراد لويس التاسع أن يحد من التعاون والتبادل التجاري بين الإمارات الإيطالية والمسلمين، متهماً هذه الإمارات بتناسي الأهداف الصليبية التي من أجلها قدموا إلى الأراضي المقدسة[3].

---

(1) مفرج الكروب: ابن واصل، ج3، ص258.

(2) أنتوني بردج: تاريخ الحروب الصليبية، ص246.

(3) انظر طقوش: تاريخ المماليك، ص29، 30. الحجي: بعض الأبعاد الاقتصادية لسلطنة المماليك، ص24.

وفي عام 647 هـ = 1249م، وصلت إلى دمياط الحملة الصليبية السابعة واستطاعت الاستيلاء عليها، مما أحزن الصالح أيوب كثيراً حتى إنه أقدم على شنق ما يزيد على خمسين أميراً ممن تركوا مواقعهم الدفاعية وهربوا في أثناء الحملة، فأخاف هذا التصرف مماليكه ففكروا بقتله لولا أن نهاهم عن ذلك أحد الأمراء لأن الصالح أيوب كان مريضاً، فانتظروا وفاته التي حلت عام 647 هـ= 1249م، فكانت وفاته في هذه الظروف الحرجة خسارة كبيرة، وفي ظل هذه الأوضاع ظهرت زوجته شجر الدر، واستطاعت أن تضبط الأمور وأن تخفي نبأ وفاته، وأرسلت في طلب ابنه تورانشاه، وفي مدة غيابه قامت بإدارة أمور البلاد. أما الصليبيون فإنهم توجهوا من دمياط ووصلوا إلى المنصورة وهناك اصطدموا بجيش المماليك البحرية عام 648هـ=1250م، ووقع قتال شديد انتهى بهزيمة الصليبيين، وأسر قائدهم لويس التاسع(1). وتسبب هذا الانتصار في رفع مكانة المماليك في نفوس الناس فالتفوا حولهم وتناصروا بهم.

2 ـ أعمال الظاهر بيبرس ضد الصليبيين:

شهدت الإمارات الصليبية منذ النصف الثاني من القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي ضعفاً داخلياً نتيجة الخلافات الحادة التي نشأت داخل مجتمعهم بين مختلف فئاته، فشغلتهم هذه الخلافات عن الالتفات نحو المسلمين، ولما توطدت دعائم دولة المماليك نتيجة للإجراءات التي اتخذها بيبرس رأى ضرورة متابعة سياسة صلاح الدين الأيوبي وخلفائه في طرد الصليبيين(2).

(1) ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص 244-248. المقريزي: السلوك، ط1، ج1، ق2، ص 333-350. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج6، ص322، 323.

(2) طقوش: تاريخ المماليك، ص 118، 119.

فبعد أن تمكن السلطان الظاهر بيبرس من العمل على ترسيخ أركان حكمه والقضاء على منافسيه في الحكم، تفرّغ للعمل على مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد الدولة المملوكية، وأبرزها خطر الصليبيين الذين يسيطرون على عدد من المناطق الساحلية في بلاد الشام، والتي تشكل شوكة في خاصرة الدولة المملوكية، لذلك قرر تحريرها، ففي عام 663هـ = 1265م فتح قيسارية، ثم دمرها مع قلعتها، وبعد أيام وصل إلى حيفا، وقد فرّ منها معظم الصليبيين فدخلها ودمرها، ثم هاجم قلعة عثليث، وبعدها زحف باتجاه أرسوف التي استسلمت له[1].

ومن بين تلك المناطق التي حررها بيبرس قلعة صفد التي سلمها الملك الأيوبي الصالح إسماعيل مع الشقيف والعديد من مناطق الجليل للصليبيين سنة 638هـ =1240م. فأرسل بيبرس سنة 664هـ = 1266م مجموعة من المقاتلين بقيادة الأمير علاء الدين أيديكين لحصار صفد، وقام بتفريق العساكر في المنطقة الواقعة بين طرابلس وعثليث، بينما بقي أمام مدينة عكا محاصراً لها، ثم توجه إلى صفد وتولى بنفسه عملية الحصار، وما لبث أن أمر بجلب المنجنيقات من دمشق، ثم أمر جميع القوات الموزعة لقتال القلاع الصليبية بالقدوم للمشاركة في حصار صفد، فبدأت عملية التحرير، ورُميت القلعة بالمنجنيقات، وأحدث النقّابون ثقوباً عديدة في القلعة، واشتدّ القتال واستمر أشهراً، ولما تحولت كفة القتال لصالح المسلمين قام الصليبيون بالاتصال بالسلطان الظاهر بيبرس، وطلبوا الصلح، فاشترط عليهم شروطاً مقابل ذلك، وكان بين المقاتلين في القلعة عدد من المسيحيين المحليين السريان، فقام بيبرس بإعطاء الأمان لهم، فأخذوا يفرون من القلعة، وتحالف مع جماعة منهم على أن يفتحوا له الأبواب.

---

(1) ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص 232 – 239. المنصوري: التحفة الملوكية، ص 53، 54.

وأدى هذا إلى اشتداد الخلاف بين الصليبيين والسريان، فراسل الصليبيون المماليك طالبين الأمان، فمنحهم إياه بيبرس، مقابل تسليم القلعة حسب الشروط التي تم الاتفاق عليها في بداية المراسلات، وبدأت عملية إجلاء الصليبيين، الذين أخرجوا معهم الأسلحة والفضيات، وأخفوها في الأمتعة، وأخذوا جماعة من الأسرى المسلمين على أنهم نصارى. فعُدّ ذلك نقضاً لشروط التسليم، فأمر بيبرس بضرب رقابهم على تل قريب من صفد، كان الصليبيون يقتلون فيه أسرى المسلمين، وبعد ذلك قام السلطان بضبط الأوضاع في صفد ونقل الأسلحة إلى قلعتها[1].

ثم توجه بيبرس نحو تحرير حصني هونين وتبنين القريبين من صفد، وكان له ذلك سنة 665هـ = 1267م، فألحقهما بنيابة صفد، ثم حرر يافا سنة 666هـ = 1268م، ثم قصد بيبرس في السنة نفسها أنطاكية وفاوض المحاصَرين فيها، فلم تؤت هذه المفاوضات ثمارها، وعند ذلك اقتحمها الجيش المملوكي وتمكن من السيطرة عليها غانماً منها غنائم وافرة. ويُعدّ سقوط أنطاكية كارثة حقيقية للصليبيين في بلاد الشام لأنها بحكم موقعها الجغرافي كانت تشكل لهم سنداً قوياً منذ بداية الحروب الصليبية، يضاف إلى هذا أنها أول إمارة صليبية أُسست في الشرق مع الرها، وقد عاشت مئة وواحداً وسبعين عاماً، لذلك عُدّ تدميرها نكسة كبيرة للصليبيين، فضلاً عن أن انهيارها عجّل في انهيار الصليبيين في شمال بلاد الشام[2].

---

(1) ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص254 – 262. المقريزي، السلوك، ج1، ق2، ص544 – 547. العثماني: تاريخ صفد، ص 79. المنصوري: التحفة المملوكية، ص75. اليونيني: ذيل مرآة الزمان، ج2، ص338. ص150. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ص551.

(2) ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص 307 – 309. المنصوري: التحفة الملوكية، ص 62، 63. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ص 559. طقوش: تاريخ المماليك، ص 126.

ثم اتجه بيبرس في السنة نفسها إلى الشقيف، وأمر نائب الشام بالتوجه إليها معه أيضاً، فقاما بفرض الحصار عليها، واشتد الحصار على المتواجدين في القلعة، واستطاع بيبرس بحنكته أن يثير الخلافات بين الصليبيين ضد بعضهم البعض، فقرروا تسليم الشقيف مقابل حصولهم على الأمان، وبذلك نجح في تحرير هذه القلعة المهمة(1).

ثم توجه بيبرس نحو قلعة القرين سنة 669هـ=1271م ــ التي كانت تشكل منطلقاً للإغارة على نيابة صفد ــ وفرض الحصار عليها، ورماها بالمنجنيقات، إلى أن سقطت، فأخاف سقوطها حاكم صور الصليبي، فقام بمراسلة السلطان الظاهر بيبرس طالباً الصلح، ومتنازلاً عن عشرة بلدان من صور(2).

وفي عام 669هـ = 1271م أيضاً ظهر الظاهر بيبرس أمام صافيتا، فاستسلمت له، ثم توجه مباشرة نحو قلعة الحصن، وحاصرها ثلاثة أسابيع، ثم دخلها وخضعت له، وبعد حصار دام أسبوعين سقط حصن عكار بيد المماليك، وبذلك أضحى بيبرس على مشارف إمارة طرابلس التي كان ينوي استعادتها، ولم يكن يمنعه عنها سوى وصول حملة صليبية إنكليزية بقيادة ولي عهد إنكلترا إدوارد، وفي الوقت نفسه التمس بوهيموند السادس القائم على إمارة طرابلس عقد هدنة مع المماليك فوافق بيبرس على ذلك، كما أن ولي عهد إنكلترا إدوارد طلب أيضاً توقيع هدنة مع

---

(1) المقريزي: السلوك، ج1، ق2، ص 550- 565. اليونيني: ذيل مرآة الزمان، ج2، ص376. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ص556.

(2) ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص 386، المقريزي، السلوك، ج1،ق2، ص593-595.

الظاهر بيبرس، فوافقه عليها، وبعد هذه الهدنة توقف القتال بين الطرفين حتى وفاة الظاهر بيبرس[1].

3 ـ أعمال قلاوون وسلالته.

– تحرير المرقب 684هـ = 1285م:

أقدم قلاوون سنة 682 هـ = 1283م ـ كتمهيد لفتح المرقب ـ على تحرير المناطق التالية: فتح قلعة قطيبا، وفتح حصن الكختا، وفتح مدينة أياس[2].

وكانت قلعة المرقب للإسبتارية، وحكمها راجع إلى مقدّمهم في عكا فرير كليام جوان دو مونفرت، وكانت تشكل رأس حربة للصليبيين، ولم يطمع أحد من الملوك السابقين بفتحها. وكان الظاهر بيبرس قد هادنهم سنة 666هـ = 1268م لمدة عشر سنين، وكان الفرنجة الذين بحصن المرقب قد بلغهم هجوم التتار على الحدود الشمالية لدولة المماليك، وانسحاب قواتهم من حلب، فتجرؤوا وآذوا المسلمين، فتوجه المنصور قلاوون لتأديبهم وتهديد من خلفهم من الفرنجة في عكا وطرابلس وأوربا.

---

(1) ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص 375- 383، المنصوري: التحفة الملوكية، ص 70 - 72. طقوش: تاريخ المماليك، ص 127- 129.

(2) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، م7، ص272. ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص27 ـ 32. المنصوري: التحفة الملوكية، ص108. المقريزي: السلوك، ط2، م1، ص714 ـ 716. ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص432 وما بعد.

لقد هيّأ قلاوون للمعركة جيشاً قوياً ومجهزاً بكل آلات القتال، ولما بدأ القتال ظلت المنجنيقات المملوكية ترمي سور المرقب الحصين على مدى شهر كامل، ثم نجح المهندسون بإحداث فجوة تحت (برج الأمل) في نهاية الزاوية الشمالية للقلعة، ووضعوا بها الأخشاب سريعة الاشتعال، فأخذ البرج يهوي، ولم يسع رجال الحامية إلا الاستسلام.

وبعد أن استولى قلاوون على حصن المرقب، تفرّغ لحصن مرقيّة في سواحل حمص الذي كان تابعاً لفرسان المعبد الداويّة، فاستطاع هدمه سنة 684هـ = 1285م[1].

ـ تحرير اللاذقية سنة 686 هـ = 1287م:

تم سنة 680 هـ = 1281م الاتفاق بين السلطان قلاوون ومتملك طرابلس بيموند بن بيموند على هدنة وشروط؛ منها ما يخص اللاذقية تحديداً، فتم الاتفاق أن تُجبى رسوم وضرائب اللاذقية عن طريق الميناء والبرج، وتُوزع مناصفة بين الطرفين. و كانت اللاذقية آخر ما تبقى من إمارة أنطاكية الصليبية.

وحدث فيما بعد أن اشتكى تجار حلب للسلطان المنصور قلاوون بأنهم لا يرتاحون لإرسال بضائعهم إلى الميناء الصليبي في اللاذقية، ثم وقع زلزال في اللاذقية ألحق ضرراً بأسوارها، فوجد السلطان أن الفرصة قد تهيّأت لتحريرها، عندها أعلن صاحب طرابلس أن هذه المدينة مشمولة بالهدنة لأنها تابعة لأنطاكية، وليس

(1) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج1، ص96. ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، ج8، ص17. ابن علي: الفضل المأثور، ص140. ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص77 ــ 90. المقريزي: السلوك، م1، ص729. أبو الفداء: المختصر، م6، ص27. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبيّة، م3، ص668.

لطرابلس. ويبدو أن قلاوون لم يعترف بذلك إذ أرسل الأمير طرنطاي لاحتلالها، فسقطت بيده من دون عناء[1].

ـ تحرير طرابلس سنة 688 هـ = 1289م:

كان تحرير طرابلس من آخر الأعمال العسكرية الحاسمة التي قام بها السلطان المنصور قلاوون، وكان قد احتلها الصليبيون سنة 502هـ = 1108م بعد حصار دام عدة سنوات. وقد أجمع المؤرخون المسلمون على أن سبب مهاجمة السلطان لطرابلس، رغم وجود المعاهدة أو الهدنة، كان بسبب غدر أهلها بالتجار والمسلمين ومخالفتهم شروط الهدنة.

وكان بيموند السادس أمير طرابلس منذ سنة 659هـ = 1260م وراء استدعاء المغول إلى الشام والاتفاق معهم على التنكيل بالمسلمين، وصار المماليك يتحيّنون الفرصة المناسبة لتأديبه، فما كان من بارتلميو صاحب جبيل ورئيس كومون طرابلس إلا أن استنجد بالسلطان قلاوون ضد خصومه الصليبيين، فجاءت الأساطيل الصليبية لنجدة طرابلس ولكنها وصلت متأخرة، إذ هيّأ السلطان المملوكي المنصور قلاوون جيشه سنة 688هـ = 1289م، وباشر بحصارها ناصباً عليها 19 منجنيقاً، وكان عدد الحجّارين والزرّاقين الذين يقذفون النيران 1500 نفر، واقتصر الحصار على جهة الشرق فقط، لأن البحر كان يحيط بها من باقي الجهات.

وبعد أن دمرت المنجنيقات عدة أبراج هرب البنادقة بعد أن شحنوا سفنهم بأغلى ما عندهم، و أقلعوا خارج الميناء، ثم تبعهم الجنويون، الأمر الذي أثار الذعر

(1) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج1، ص108. ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك ، م7 ، ص 205. ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص 152. العمري: مسالك الأبصار (تح أيمن فؤاد السيد)، م27 ، ص 448. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية ، م3 ، ص681.

في صفوف الصليبيين. ثم أمر قلاوون بشّن الهجوم العام، ودخل المماليك المدينة، فاندفع الصليبيون نحو السفن وهربوا، فتحررت طرابلس بعد 185 سنة من الاحتلال الصليبي[1].

ـــ تحرير مدينة عكا آخر المعاقل الصليبية في بلاد الشام:

يعدُّ تحرير عكا من المواقع الفاصلة في التاريخ العربي الإسلامي، ويقاس بأهمية معركة حطين سنة 583هـــ = 1187م أو معركة المنصورة سنة 648هـــ = 1250م، فتحريرها أدى إلى تحرير الساحل الشامي بأكمله من الصليبيين.

وقد سقطت هذه المدينة بيد الصليبيين سنة 497 هـــ = 1104م، ثم أصبحت ميناء مملكة بيت المقدس الرئيسي، وتوالت عليها أعمال البناء والتحصين على مدى أكثر من ثمانين عاماً، ثم حررها الناصر صلاح الدين سنة 583 هـــ = 1187م عقب معركة حطين، ثم استولى عليها الصليبيون سنة 587هـــ = 1187م بعد حصار وقتال شديدين داما قرابة ثلاث سنوات. فصارت قلعة حصينة وقاعدة رئيسية للصليبيين؛ إذ كان خط أوربا ـــ قبرص ـــ عكا هو شريان الأمل والحياة للصليبيين في الشام، ولذلك فإن انهيار عكا كان يعني انهيار القاعدة العسكرية الشامية بالنسبة للصليبيين.

(1) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج1، ص122. المقريزي: السلوك، م1، ص746، 747. المنصوري: مختار الأخبار، ص87. العمري: مسالك الأبصار (تح أيمن السيد)، م27، ص450. النويري: نهاية الأرب، م31، ص46. ابن سباط: صدق الأخبار، ج1،491. أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، م6، ص30. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، م3، ص683 - 686.

وقد عقد الطرفان المملوكي والصليبي هدنتين؛ الأولى سنة 670هـ =1272م، والثانية سنة680هـ =1281م[1]. إلا أن هذه الهدنة نُقضت في سنة 689هـ =1290م؛ بوصول حملة صليبية إلى عكا، فكان ذلك من أهم أسباب توجه المماليك نحو تحريرها، فلقد وصلت حملة صليبية من إيطالية، قام فيها الصليبيون بذبح كل من كان داخل مدينة عكا من التجار المسلمين الذين قصدوها في ظل الأمان المعطى لهم بعد عقد الصلح بين السلطان المنصور قلاوون والصليبيين، فلما رأى السلطان قلاوون ملابس ضحايا المسلمين مضرجة بالدماء، استشاط غضباً، وكان قد عزم على الحج، فقدّم الجهاد عليه، وأعد لذلك عدته، فأرسل الصليبيون يعتذرون إليه، وقالوا إن الأمر كان عربدة وسكراً بين مسلمين ونصارى، ومن جهتنا فقد شنقنا النصارى، فردّ عليهم قلاوون: «صدقتم، أنتم شنقتم، ولكن شنقتم المسلمين، ونحن واصلون بمشيئة الله تعالى إليكم، فجهّزوا الضيافة»، فرفض الاعتذار، وأعلن الحرب على الصليبيين، ولم يكد يفرغ من الاستعدادات الحربية ويغادر القاهرة لحربهم حتى أدركه أجله سنة 689هـ=1290م بعد أن أمضى زهاء ثلاثين عاماً في محاربة الصليبيين والمغول أميراً وسلطاناً.

وعندما استلم السلطان الأشرف خليل بن قلاوون المهمة بدأ يستعد لفتح عكا، فأنفذت حكومة عكا من جديد سفارة إلى الملك الأشرف للتعزية بوفاة والده ومحاولة تجديد الصفاء القديم، وكانت برئاسة فيليب ماينبيق ــ وكان يحسن العربية ــ، لكن الأشرف رفض مقابلة الوفد، بل أدخلهم السجن.

---

(1) أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، مج2، ص31، 32. المنصوري: مختار الأخبار، ص91، 92. العثماني: تاريخ صفد، ص131.

وقد حملت استعداداته سكان مدينة عكا الصليبيين إلى توجيه استغاثات عاجلة إلى أوربا الغربية، فوصل إليها عدد من الفرسان الإنكليز وغيرهم. وكان عدد الجيش المملوكي كما قدّره المؤرخون 60 ألفاً من الفرسان و160 ألفاً من المشاة، وفاق عدد المتطوعة هذا العدد، وكان يتقدمهم 92 منجنيقاً تم تجهيزها في دمشق.

وأخذت المنجنيقات الإسلامية تقذف عكا ليل نهار، واستمر الحصار والرمي حتى هُدمت أعالي الأبراج، وتمكنت القوات المملوكية من إحداث عدة نقوب في الأسوار، وفي يوم الجمعة 17 جمادى الأولى 690 هـ = 18 أيّار سنة 1291م أمر الملك الأشرف بالهجوم العام على عكا، فتزلزلت المدينة ومن فيها، ثم اقتحمها الجنود وهم يكبرون ويهللون، فهرب الفرنج، وفُتحت المدينة بعد حصار دام أربعة وأربعين يوماً.

بعد ذلك قامت القوات المملوكية بفتح المراكز القليلة الباقية بأيدي الصليبيين مثل صور وصيدا وعثليث وأنطرطوس وجبيل وبيروت[1].

ـ النشاط الصليبي بعد تحرير المماليك عكا:

إن الصليبيين لم ييأسوا من العودة إلى الشرق، وهذا واضح في مشاريعهم وطموحاتهم التالية، وأهمها مساعي البابوية؛ إذ أخفق الصليبيون في الحفاظ على

---

(1) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج1، ص137. ابن علي: الفضل المأثور، ص173. العيني: عقد الجمان، ج1، ص31. الدواداري: كنز الدرر، م3، ص 301. المقريزي: السلوك، ج1، ص528. ابن الوردي: تتمة المختصر، ج2، ص235. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص255 – 276. ج2، ص235. المنصوري: التحفة الملوكية، ص126، 127. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ص694، 807. زابوروف: الصليبيون في الشرق، ص 326. طقوش: تاريخ المماليك، ص 208. عاشور: أضواء جديدة على الحروب الصليبية، ص47، 48.

أسلافهم والدفاع عن مدينة عكا، ولذلك كان على أوربا أن تبحث عن أسباب إخفاقها في مواجهة العرب المسلمين، حينها نشط عدد كبير من بابوات وملوك وأمراء ودعاة أوربا للتضييق على السلطنة المملوكية، فاتبعوا في ذلك عدة طرق، منها:

ــ ضرورة ضرب مصالح النشاط التجاري لدولة المماليك بفرض حصار اقتصادي عليها.

ــ التحالف مع المغول للاشتراك معاً في الهجوم على بلاد الشام ومصر للقضاء على دولة المماليك.

ــ بعث مشاريع صليبية جديدة، إلى درجة أن سُمي القرن الثامن الهجري = الرابع عشر الميلادي وخصوصاً النصف الأول منه بعصر التبشير والدعوة لإحياء الحروب الصليبية، وهذا سرد لنماذج سريعة من هذه المشاريع:

– تحريضات ثاديوس النابوليتاني: الذي دعا في إلى حرب صليبية جديدة، من خلال كتابة الحوادث التي تثير مشاعر الكاثوليك ضد العرب والمسلمين.

– مشروع فادنزيو: تضمن مشروعه الذي رفعه إلى البابا فرض حصار بحري على مصر بأسطول مكون من مئة سفينة حربية.

– خطوات مارينو سانودو: تحدث عن ثلاث خطوات كان يراها مناسبة للقيام بحملة صليبية ناجحة ضد المماليك[1].

(1) انظر المنصوري: مختار الأخبار، ص91، 92. ابن قاضي شهبه: تاريخ ابن قاضي شهبه، ج2،ص351. عطية: العلاقات بين الشرق والغرب، ص83، 84. عاشور: الحركة الصليبية، ج2،

- في سنة 707 هـــ = 1307م كان في آفنيون (مركز البابا الجديد) مقدم الداوية ومقدم الإسبتارية، فطلب منهما البابا تقديم خطط عملية للقيام بحملة صليبية جديدة، فاقترحا احتلال الساحل الشامي وفرض حصار اقتصادي على دولة المماليك، وقد ردّ السلطان الناصر بإرسال حملة بحرية نحو ملطية في شمال بلاد الشام سنة 715 هـــ = 1315م بقيادة نائب دمشق المشهور الأمير تنكز الناصري الذي استطاع فتحها[1].

ومشاريع أخرى كثيرة غير التي ذكرناها.

4ـــ تحرير الساحل الشامي:

ـــ تحرير صور: عندما توجّه الملك الأشرف خليل إلى تحرير عكا، جهّز جماعة من الجند ووجههم نحو صور، فلما فُتحت عكا وعلم أهل صور بذلك، هربوا وأخلوا صور، فسيطر عليها المماليك سنة 690هـــ = 1291م[2].

ـــ تحرير صيدا: لما قرر المماليك تخليصها من الصليبيين، توجه الأميران علم الدين سنجر الشجاعي نائب دمشق ومعه زين الدين كتبغا لحصارها، إلى أن حرروها سنة 690هـــ = 1291م[1].

ص119، 1194. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ق2، ص720 - 739. المنصوري: مختار الأخبار، ص91، 92. مصطفى: العصر المملوكي، ص38 -43. نعينع: الحروب الصليبية المتأخرة، ص87 - 89.

(1) رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، م3، ص 725 - 728.

(2) المقريزي: السلوك، م1، ص 761 – 765. ابن الجزري: تاريخ ابن الجزري، م1، ص 45. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج8، ص 7. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ص 710.

ــ تحرير حيفا: احتلها الصليبيون ثلاث مرات، إلى أن جاء الأشرف خليل وحررها نهائياً سنة 690هــ = 1291م[2].

ــ تحرير بيروت: احتلها الصليبيون مرتين، وكان أهل بيروت في هدنة مع المسلمين، لكنهم فيما بعد آووا من هرب من الفرنج من عكا وغيرها، فخالفوا شروط الهدنة، كما طُلب منهم أن يضموا مراكبهم إلى مراكب المسلمين أثناء حصار عكا، فرفضوا، ففُرض عليهم حصار بحري، ثم أخُرجوا منها سنة 690 هــ = 1291م، وحرر المماليك القلعة[3].

ــ تحرير عثليث: احتلها الصليبيون مرتين، وفي سنة 690هــ = 1291م ــ وهي سنة الانهيار العام للصليبيين ــ هرب سكانها، فهدم المسلمون الحصن وحرروها[4].

ــ تحرير جبيل: احتلها الصليبيون مرتين، فلما سقطت عكا أمر السلطان الأشرف خليل بتهديم قلعة جبيل وأسوارها، ثم جاء الأمير علم الدين الشجاعي فسوّاها بالأرض في شعبان سنة 690هــ = 1291م.

---

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج10، ص430. ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، ج8، ص 121. ابن الجزري: تاريخ ابن الجزري، م1، ص53. البرزالي: المقتفي، ج2، ص 244.

(2) المقريزي: السلوك، م1، ص527. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، م3، ص312.

(3) اليونيني: ذيل مرآة الزمان، م5، ص30. ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، م8، ص 121. ابن الجزري: تاريخ ابن الجزري، م1، ص 54.

(4) المقريزي: السلوك، م1، ص528، ص765. ابن الجزري: تاريخ ابن الجزري، ج1، ص 54. اليونيني: ذيل مرآة الزمان، م5، ص30. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، م2، ص262، م3، ص171. المنصوري: التحفة الملوكية، ص 55.

ــ تحرير طرطوس: احتلها الصليبيون مرتين، ثم هاجمها الأمير المملوكي بلبان الطباخي في عهد الأشرف خليل سنة 690 هــ = 1291م، فهرب أهلها إلى جزيرة أرواد، ودخلت الجيوش المملوكية المدينة[1].

ــ تحرير أرواد: وهي آخر معقل للصليبيين في الشام، و قاعدتهم التي يحاولون منها العودة إلى احتلالها، كما اجتمع بها كثير من الفرنج وبنوا فيها سوراً وتحصنوا، وكانوا يقطعون الطريق على المسلمين، فقرر المماليك تحريرها وجهّزوا حملة لذلك، وعُين الأمير جمال الدين آقوش العلائي قائداً عاماً للحملة، التي قاتلت حتى استطاعت فتح الجزيرة في المحرم من سنة 702هــ = 1303م، ووصل الخبر إلى دمشق، فدقت البشائر فيها ثلاثة أيام[2].

5ــ الحملة الصليبية على الإسكندرية:

بعد أن تولى بطرس لوزينيان عرش قبرص سنة 760هــ= 1358م، قام بخطوة جريئة تمثلت برحلته إلى الغرب سنة 763هــ=1362م سعياً لإشعال حرب صليبية ضد المماليك. وقد اختار هذا الملك وجهة حملته الصليبية مدينة الإسكندرية مع أن هدفه كان بيت المقدس، ونستطيع أن نستنتج غاياته من ذلك بمايلي:

ــ إنّ الملك بطرس كان يتوق إلى استعادة ميراثه العائلي في مملكة بيت المقدس.

(1) ابن الجزري: تاريخ ابن الجزري، م1، ص55. اليونيني: ذيل مرآة الزمان، م5، ص 31. ابن الجزري: تاريخ ابن الجزري، م1، ص 55.

(2) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج1، ص 253. أبو الفداء: المختصر، م7، ص 57. المقريزي: السلوك، م1، ص 928. المنصوري: زبدة الفكرة، م9، ص 366. العمري: مسالك الأبصار (تح أيمن السيد)، م 27، ص 491.

ـــ كان يدرك أن المماليك أو الأتراك لو سيطروا على البحار فيعني ذلك وقوع جزيرة قبرص تحت رحمتهم.

ـــ موقع الإسكندرية الفريد في الطرف الشمالي للساحل الإفريقي، وهو موقع هيأ لها الاتصال السهل بين قارات العالم القديم الثلاث، وأضفى عليها مكانة خاصة من الناحية التجارية.

ـــ اعتقاد الصليبيين أنه من العسير من الناحية العملية غزو بلاد الشام ما لم يكن ثمة قاعدة لهم على الساحل.

ـــ ما كانت تعانيه مصر من ضعف تمثل بعدم الاستقرار السياسي بسبب صغر سن السلطان شعبان، وضآلة حامية المدينة، وفيضان النيل وما نتج عنه من غمر الدلتا بالمياه، وانتشار وباء الطاعون.

على كل حال؛ جهّز الملك بطرس جيشه عدة وعدداً، ثم أصدر أوامره بالتوجه نحو الإسكندرية، وبعد عدة محطات استغرقت خمسة أيام لاحت سفن الأسطول الصليبي لأنظار أهالي الإسكندرية، فظنوها سفناً تجارية، ثم أدركوا حقيقتها، فقاموا بتعزيز أسوار مدينتهم وأبراجها، ثم بدأ الملك بطرس أولاً بهجوم بحري، واستطاع اقتحام المدينة بوحشية بالغة رغم المقاومة الشديدة، وقتل جنوده ما يزيد عن العشرين ألفاً، وعاثوا فساداً في المدينة. عندها وصل جيش القاهرة بقيادة الأمير قطلوبغا المنصوري، فانضم إليه يلبغا الخاصكي، فما كان من الصليبيين إلا أن فروا بأسطولهم هاربين نحو جزيرتهم[1].

(1) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج3، ص288، 289. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج11، ص20-30. المقريزي: السلوك، ج3، ص104- 107. أبو الفداء: المختصر، ج4، ص174. ابن

6ـ فتح المماليك لقبرص:

بعد أن كثرت هجمات القبارصة على موانئ السلطنة المملوكية في مصر وبلاد الشام، قرر السلطان الأشرف برسباي غزوهم في عقر دارهم ليضع حداً لتلك الاعتداءات المتكررة التي ظن القبارصة من خلالها أن دولة المماليك ضعيفة، وليؤمّن تجارة مصر في المتوسط.

وكان فتح قبرص على ثلاث مراحل: حملة استكشافية ناجحة، ثم حملة ثانية نجحت ثم انسحبت، ثم حملة ثالثة حققت النصر والفتح المبين.

فوجّه السلطان الأشرف برسباي سنة 827هـ= 1424م حملته الأولى لغزو جزيرة قبرص، وكانت حملة استكشافية صغيرة، وصلت إلى الشاطئ القبرصي جنوبي ميناء ليماسول، واتجهت الحملة بعد ذلك إلى ميناء ليماسول، وبعد قتال أصبحت ليماسول مشرعة الأبواب أمام المسلمين فدخلوها وسيطروا عليها، ثم أقلعت سفن المماليك من السواحل القبرصية فوصلت إلى مصر بعد شهرين من العام نفسه محملة بالغنائم والأسرى، ومحققة أهدافاً عديدة من أهمها: معرفة مدى ضعف القبارصة وضعف إمكاناتهم العسكرية والمادية، وأن القيادة القبرصية كانت داعمة ومؤيدة

كثير: الاجتهاد في طلب الجهاد، ص8. النويري السكندراني: الإلمام، ج2، ص136، 137. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ق2، ص743، 744. عاشور: الحروب الصليبية، ج2، ص1224، 1225.سالم: تاريخ الإسكندرية، ص317-322. شيبوب: معارك الإسكندرية، ص94.

لأعمال القراصنة على السواحل العربية الإسلامية[1]. وهذه الحملة شجعت على القيام بالحملة الثانية.

لذلك ما إن عادت الحملة الأولى منتصرة حتى أمر السلطان الأشرف برسباي ببناء سفن جديدة لتشكيل حملة ثانية في سنة 828 هـ= 1425م، وبعد أن تم تجهيز السفن وشحنها بالمؤن والأسلحة، غادرت الحملة الشواطئ المصرية باتجاه سواحل بلاد الشام، فاتجهت أولاً إلى بيروت حيث انضمت إليها السفن التي تم بناؤها هناك، ثم اتجهت نحو طرابلس، ثم قررت الإبحار إلى قبرص، وعليها الآلاف من جنود البر والبحر ورماة النفط، وبعد أربعة أيام وصلت الحملة إلى ميناء قرباص على الساحل الشمالي الشرقي لجزيرة قبرص، ثم تحركت من هناك جنوباً إلى ميناء فاماجوستا (الماغوصة)، حيث خيّمت هناك.

ثم أقلعت السفن المملوكية جنوباً إلى ناحية الملاحة (لارناكا)، فاعترضها أسطول قبرصي، فدارت معركة بحرية عنيفة انتهت بهزيمة القبارصة وفرارهم في عرض البحر تحت وطأة قذائف السفن المملوكية. ثم نزلت قوات المسلمين إلى بر الملاحة لمقاتلة الجيش الذي أرسله الملك جانوس بقيادة أخيه إلى هناك، فانتصروا عليه وقتلوا وأسروا عدداً كبيراً من أفراده، كما نهبوا الملاحة والقرى المجاورة حتى ضاقت مراكبهم عن حمل الأسرى، وامتلأت أيديهم بالغنائم، وبعد ذلك توجه جيش المماليك إلى ليماسول جنوباً، وأنزلوا ما يقارب من مئة وخمسين من المقاتلين استطاعوا أن يستولوا على حصن المدينة، على الرغم من قوته ومناعته، ورفعوا على

(1) المقريزي: السلوك، ط2، ج4، ق2، ص668. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج14، ص105، 106. ابن يحيى: تاريخ بيروت، ص242. السيوطي: غزوات قبرص ورودس، ص2. عاشور: قبرص والحروب الصليبية، ص91، 92.

قصرها الراية السلطانية، ثم فضّل وقرر الجميع العودة إلى مصر بعد هذه الانتصارات التي أحرزوها والغنائم الثقيلة التي حملتها السفن(1).

وعلى الرغم من نتائج حملة الأشرف برسباي الثانية على جزيرة قبرص، وتحقيقها قدراً كبيراً من الانتصارات، فإن ذلك لم يثنه عن التوجه لحملة ثالثة (829 هـ= 1426م)، ويبدو أن ذلك يعود للأسباب التالية:

ـ لم تحقق الحملة الثانية الاستيلاء على قبرص.

ـ لم تقض على الوكر الذي اتخذه القراصنة مركزاً لهم لمهاجمة البلاد العربية الإسلامية.

ـ تحريض مدينة جنوة لبرسباي ضد ملك قبرص جانوس لوزينيان بسبب عدائهم له.

ـ استنجاد بعض الشعوب الإسلامية من الأتراك على شاطئ آسيا الصغرى بدولة المماليك لحمايتهم من عدوان القبارصة.

ـ وصول أنباء تفيد أن ملك قبرص جدّ في عمارة قوته البحرية، واستنجد بملوك غرب أوربا، و عزم الجميع على المسير إلى شواطئ السلطنة المملوكية(2).

---

(1) ابن يحيى: تاريخ بيروت، ص242 – 247. المقريزي: السلوك، ج4، ق2، ص694، 695. حسن سعيد: البحرية في عصر سلاطين المماليك، ص259، 260. الصيرفي: نزهة النفوس والأبدان، ج3، ص78، 79. عاشور: قبرص والحروب الصليبية، ص101.

(2) السيوطي: غزوات قبرص ورودس، ص5. الظاهري: زبدة كشف الممالك، ص142. عاشور: قبرص والحروب الصليبية، ص104.

وهنا أعلن برسباي الجهاد العام في جميع أنحاء بلاده، واستجاب لندائه أعداد غفيرة من الناس من مصر وبلاد الشام، وكان خروج الحملة الثالثة من الشواطئ المصرية إلى قبرص مباشرة دون المرور بموانئ الشام.

أقلعت المراكب الإسلامية من الإسكندرية، ثم تابعت سيرها باتجاه قبرص إلى أن وصلتها، فرست السفن عند ليفادن على شاطئ أفذيمة على بعد بضعة أميال من ليماسول، فنزلت القوات البرية إلى البر وضرب الجند خيامهم في أرض الجزيرة، وبقيت القوات البحرية في السفن على أهبة الاستعداد لمواجهة أي هجوم بحري مفاجئ.

وأسرعت القوات البرية بمهاجمة مدينة ليماسول، واستمرت المعركة ست ليالي متتالية تمكن المماليك بعدها من فتح قلعة ليماسول، وشرعوا في هدمها وتخريبها. ثم بدؤوا بالاستعداد للزحف براً لمنازلة ملك قبرص بعد أن سمعوا من البنادقة أن الملك جانوس استعد في خمسة آلاف فارس وسبعة آلاف راجل، وكان جانوس قد قصد خيروكيتا الواقعة في الشمال الشرقي من ليماسول وعسكر في سهل متسع استعداداً للقاء المماليك[1].

فعزم المماليك على الزحف إلى داخل الجزيرة للاستيلاء على عاصمتها نيقوسيا، واستقر الرأي بينهم أن ينقسموا في زحفهم إلى قسمين، قسم بري بقيادة الأمير تغري بردي المحمودي، وقسم بحري بقيادة الأمير إينال الجكمي، على أن تسير

---

(1) المقريزي: السلوك، ج4، ق2، ص 722، 723. صالح بن يحيى: تاريخ بيروت، ص 250. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج14، ص122. الصيرفي: نزهة النفوس، ج3، ص 84 - 87. حسن سعيد: البحرية في عصر سلاطين المماليك، ص264.

القوات البرية بمحاذاة القوات البحرية كي لا تتعرض السفن لهجوم الأسطول القبرصي في غياب الجيش، وأن يكون اجتماع القسمين بميناء الملاحة.

ولا شك أن هذه الخطة التي ضمنت دوام القرب والاتصال بين الجيش والأسطول كانت ناجعة، وأثناء مسير القوات البرية المملوكية نحو الملاحة، ظهر لهم الملك جانوس على رأس قواته عند خيروكيتا الواقعة فيما بين ليماسول والملاحة. وفي هذا المكان دارت بين الفريقين موقعة حاسمة انتهت بهزيمة القبارصة وأسر ملكهم جانوس مع أعداد كبيرة من أفراد قواته، و قُتل أخوه في ميدان المعركة، وقيل إن جملة من قُتل من الصليبيين في ذلك اليوم بلغ ستة آلاف.

وبعد مسح المنطقة عسكرياً توجّه الأمير تغري بردي على رأس قواته البرية إلى العاصمة نيقوسيا، فيما استمر الأمير إينال الجكمي على رأس السفن في الملاحة لحفظ جانب البحر. ثم دارت معركة بحرية بين الطرفين وانتهت بانتصار المسلمين وأسرهم لإحدى السفن القبرصية، بينما فرّت باقي سفنهم إلى عرض البحر بعد أن قُتل من بحارتها ما يزيد على مائة وسبعين.

ولم يجد المماليك بعد ذلك صعوبة في دخول مدينة نيقوسيا عاصمة قبرص، حيث طلب أهلها الأمان، فأمّنهم الأمير تغري بردي، ثم فتحوا المدينة، فدخلها وأمر أن يُنادى في أنحاء البلاد بالأمان[1]، ودخل تغري بردي القصر الملكي فوجد به من

(1) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص143، 144. الصيرفي: نزهة النفوس، ج3، ص91، 92.

الأمتعة ما لا يحصى، وأذّن المسلمون لصلاة الجمعة على صوامع الكنائس، فأقاموا بها الصلاة[1].

لقد كانت نتائج فتح قبرص عظيمة للغاية، إذ أدت إلى تدمير القوة البحرية القبرصية، ووضعت حداً لأعمال القرصنة والاعتداءات على سواحل دولة المماليك، وأكدت تلك الحملات على قدرة الأسطول والسلاح المملوكي على خوض أشد المعارك وأعتاها عند الحاجة.

وصارت دولة المماليك سيدة الموقف في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وطورت النشاط التجاري المملوكي بعد القضاء على قراصنة قبرص، ووسعت العلاقات البحرية مع المناطق الإسلامية والإمبراطورية البيزنطية والدول والممالك الأوربية، خاصة الإيطالية منها[2].

7ـ محاولة المماليك فتح رودس:

كان للدولة المملوكية أسبابها الواقعية التي دفعتها للتوجه عسكرياً نحو جزيرة رودس، ويمكن تلخيص هذه الأسباب بمايلي:

---

(1) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج14، ص127. المقريزي: السلوك، ج4، ق2، ص722. الصيرفي: نزهة النفوس، ج3، ص91. حسن سعيد: البحرية في عصر سلاطين المماليك، ص264. عاشور: قبرس والحروب الصليبية، ص 114، 115.

(2) عاشور: قبرس والحروب الصليبية، ص121. سعاد ماهر: البحرية في مصر الإسلامية، ص123. طقوش: تاريخ المماليك، ص515 – 521. زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، ص 187-253.

ـ تعد رودس من الجزر الهامة في شرق البحر المتوسط حيث تمتاز بموقعها الاستراتيجي الممتاز خاصة وأنها تتوسط قارات العالم الثلاث.

ـ لم يبقَ من فلول الصليبيين في الشرق الأدنى ـ بعد فتح جزيرة قبرص في عهد السلطان المملوكي الأشرف برسباي وإخضاع آل لوزينيان ـ سوى دولة الفرسان الإسبتارية في جزيرة رودس.

ـ توجه قبرص ورودس نحو التعاون السياسي والتضامن الحربي المشترك ضد المسلمين والمماليك في مصر وبلاد الشام وآسيا الصغرى.

ـ بعد أن عقد الإسبتارية معاهدة مع الدولة المملوكية، لم يلتزموا بما أخذوه على أنفسهم تجاه هذه الدولة، فما لبثوا أن عادوا إلى القرصنة والاعتداء وإرسال الجواسيس إلى سواحل مصر وبلاد الشام لمعرفة نوايا السلطنة المملوكية ضد جزيرة رودس، وأقاموا الحصون والأسوار والأبراج لحماية جزيرتهم.

ـ تشجيع السلطان العثماني مراد الثاني (824-855هـ =1421-1451م) السلطان المملوكي الظاهر جقمق على غزو جزيرة رودس ليصرف الفرسان الإسبتارية إلى الدفاع عن جزيرتهم بدلاً من الانضمام إلى الحلف الصليبي الذي أخذت بعض الدول المسيحية تعمل على تأليفه لمقاومة الفتوح العثمانية التي كانت قد بدأت في بلاد البلقان وأوربا الشرقية لنشر تعاليم الإسلام[1].

---

(1) عاشور: الحركة الصليبية، ج 2، ص 1235. حسن سعيد: البحرية في عصر سلاطين المماليك، ص268، 269. ماهر: البحرية في مصر الإسلامية، ص120 - 122.

إزاء ذلك كله كان لابد للسلطان الظاهر جقمق أن يقوم بعمل كبير وحاسم ضد فرسان الإسبتارية، فبدأ يعد العدة لغزو جزيرة رودس، حيث أرسل إليها ثلاث حملات على التوالي، وهي كما سيأتي.

فبعد أن أتم الأسطول الإسلامي المملوكي استعداداته الحربية أبحر من ساحل بولاق سنة 844هـ=1440م إلى مدينة دمياط، ثم اتجه إلى جزيرة قبرص للتموين، ثم تابع إبحاره باتجاه ميناء العلايا على الساحل الجنوبي لآسيا الصغرى حيث انضمت إليه سفينتان مشحونتان بالمقاتلين.

ثم وصلت الحملة إلى جزيرة رودس، ورست السفن بالقرب من الرأس الرملية بأقصى الشمال من الجزيرة، حيث لمس المماليك الاستعدادات الكبيرة للفرسان الإسبتارية لمواجهتهم، وقبل أن يبدأ الأسطول المملوكي باقتحام جزيرة رودس وجّه قائد الحملة رسالة من السلطان الظاهر جقمق إلى حاكم الجزيرة، ولكن ملك رودس لم يوافق على محتوى الرسالة، ورد عليها بهجوم مفاجئ على الأسطول المملوكي، فاضطرت السفن المملوكية إلى التراجع في وسط الليل، ووقعت في صبيحة اليوم التالي معركة بحرية بين الفريقين على مقربة من ساحل آسيا الصغرى، ولم تكن نتيجتها حاسمة، فتراجعت الحملة بعد أن استطاعت الخلاص من قتال الروادسة، دون أن تتمكن من اقتحام جزيرة رودس من أي جهة[1].

ثم كانت الحملة الثانية، وكانت أسبابها كالتالي:

---

(1) المقريزي: السلوك، ج4 ق3، ص1210. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج15، ص104. ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، ج9، ص127. زيادة: المحاولات الحربية للاستيلاء على جزيرة رودس، ص113.

ـــ فشل الحملة المملوكية الأولى التي أرسلها السلطان الظاهر جقمق.

ـــ إغارة أهل رودس على ساحل بيروت، وسلبهم لمركب مشحون بالبضائع، و أسرهم لعدد من المسلمين.

ـــ وصول الأخبار إلى القاهرة بأن صاحب جزيرة رودس قد استنجد ببعض ملوك الفرنج وأخذ يستعد للحرب[1].

وهنا قام السلطان جقمق بإرسال حملة استطلاعية إلى رودس سنة 846هـــ = 1443م قوامها خمس سفن لتأتيه بالأخبار الدقيقة عن مدى استعداد أهلها للدفاع عنها وما اتخذوه من وسائل التحصين، فقام الروادسة بإنفاذ وفد إلى السلطان المملوكي لطلب الهدنة، إلا أن السلطان خاف أن يكون ذلك مجرد خداع يهدف إلى إفشال غزو الجزيرة، فشرع سنة 847هـــ= 1443م بإرسال حملته الثانية، وأبحر الأسطول من ساحل بولاق تحت قيادة الأمير إينال العلائي الناصري والأمير تمرباي.

وقد أدى التكتم الشديد من قبل المماليك على هذه الحملة إلى إفزاع أهالي ليماسول عند وصولها إلى شواطئهم، لذا فقد أسرعوا مع حاكمها إلى الهرب بما استطاعوا حمله من المتاع، فظنت القوات المملوكية أن هناك خيانة مدبرة من أهل ليماسول، وأن القبارصة خرجوا على الطاعة ونقضوا العهد، إلا أن ملك قبرص حنا الثاني تدارك الموقف عندما أنفذ الرسل إلى المماليك، وأبلغتهم بأن المؤن المطلوبة تنتظر الحملة في بلدة بافوس، وتقدم الرسل إلى القائد إينال العلائي بالاعتذار عن هروب أهل ليماسول.

---

(1) المقريزي: السلوك، ج4 ق3، ص1227. زيادة: المحاولات الحربية للاستيلاء على جزيرة رودس، ص199.

وبعد أن أمضت الحملة المملوكية مدة زمنية قصيرة في جزيرة قبرص، سارت من ميناء بافوس واتجهت إلى أنطاليا الواقعة على الساحل الجنوبي لآسيا الصغرى، وهي من الموانئ التركية الإسلامية الصديقة للمماليك، ثم أبحرت الحملة صوب جزيرة رودس ووصلت إلى قشتيل الروج (بجوار ساحل آسيا الصغرى الجنوبي) التابعة للإسبتارية في رودس، فرست هناك على مرأى من الحامية الإسبتارية، ثم نزل المماليك إلى البر وضربوا الحصار على حصن قشتيل الروج، وبعد قتال عنيف مع الصليبيين نجحوا في اقتحام الحصن، وتوّجوا نصرهم بدخول المدينة.

وعلى الرغم من هذا الانتصار الأولي الذي حققه المماليك فإنهم لم يواصلوا حملتهم على رودس بسبب حلول فصل الشتاء، فقرر الأمير إينال تمضية الشتاء بثغر ماكرى بشاطئ آسيا الصغرى، وهو الذي يرجح أن تكون تبعيته وقتذاك للدولة العثمانية أو لغيرها من أصدقاء الدولة المملوكية بشرق البحر المتوسط، لكن الزوابع والأعاصير التي اشتدت في تلك المنطقة دفعت الحملة إلى العدول عن تلك الخطة، وقررت الذهاب إلى جزيرة قبرص، ثم اضطرتها الرياح الغربية إلى العدول عن ذلك أيضاً، عندها توغلت في جزائر الفرنج، فعصفت بها الرياح والأمطار، فاجتمعت الآراء على العودة إلى الديار المصرية دون أن يواصل المماليك حملتهم على جزيرة رودس خوفاً من هيجان البحر وعدم موافقة الرياح، وبالفعل عاد الأسطول إلى مصر، بعد رحلة دامت ما يقارب خمسة أشهر[1].

(1) انظر ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج15، ص110. السخاوي: التبر المسبوك في ذيل السلوك، ص40، 61 – 64. السيوطي: غزوات قبرص رودس، ص15. سالم وعبادي: تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام، ص337. ماهر: البحرية في مصر الإسلامية، ص125.

وعلى الرغم من فشل الحملتين السابقتين اللتين أرسلهما السلطان الظاهر جقمق على جزيرة رودس فإنه قام بتجهيز حملة ثالثة، وبعد أن اكتملت تجهيزاتها، أقلعت من ساحل بولاق سنة 848هـ= 1444م إلى الإسكندرية ودمياط، ثم أقلعت من هذين الميناءين واتجهت إلى طرابلس، وانضمت إليها بعض القوات الشامية التي كانت تنتظرها هناك، وأبحرت بعد ذلك مباشرة إلى جزيرة رودس دون أن تمر بقبرص وآسيا الصغرى خلافاً لما جرت عليه العادة في سير الحملتين السابقتين، ولما وصلت الحملة إلى رودس، دُهشت من استعدادات أهلها للقتال، فقد حصّنوا أبراجهم بالآلات والسلاح والمقاتلة بحيث صارت في غاية من الحصانة، فأقام المماليك آلات الحصار على وجه السرعة ونصبوا المجانيق والمكاحل على أبراجها، ثم نشب القتال بين الطرفين، واستمر عدة أيام، مما أدى إلى مقتل عدد كبير من رجال الطرفين تحت وابل القذائف المتبادلة بينهما.

وأثناء ذلك وصلت إلى أهل رودس نجدة بحرية من غرب أوربا، فقاموا بهجوم مفاجئ على الأسطول المملوكي بعدد كبير من المراكب، فبرز إليهم القائد المملوكي يلخجا الناصري ومن معه، وقاتلوهم قتالاً عظيماً في معركة بحرية عنيفة استطاع من خلالها يلخجا أن يرد الروادسة وحلفاءهم مدحورين مهزومين.

وفي الوقت نفسه كانت المعارك البرية بين المماليك والروادسة تدور رحاها على أرض الجزيرة بشكل عنيف، ومع ذلك فإن مدينة رودس لا يزداد أمرها إلا قوة ومنعة لعظم استعداد أهلها للقتال، إلى أن استطاع الجيش المملوكي إحداث ثغرة كبيرة على أحد أسوارها، وعند ذلك قرر فرسان الإسبتارية الهجوم لئلا تنفذ إليهم جيوش المسلمين المحاصرة لهم وتقاتلهم في عقر دارهم، وخرجت الإسبتارية من وراء الأسوار إلى خارج مدينتهم، ودارت معركة حامية ثبت فيها الطرفان، إلى أن رجحت كفة الروادسة في القتال، وتغلبوا على المماليك الذين اضطروا إلى

رفع الحصار عن مدينة رودس.

وعندما وصلت أخبار الصعوبات التي واجهت الحملة المملوكية في رودس إلى السلطان الظاهر جقمق، سارع إلى إرسال النجدة والمدد لمساعدتها، إلا أن هذه النجدة لم تلبث أن قفلت راجعة إثر رجوع الحملة إلى الموانئ المملوكية بعد الواقعة المذكورة.

والآن وعلى الرغم من فشل الحملات على رودس؛ فإنها حققت نتائج عظيمة، إذ رسمت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب عبر البحر المتوسط، وأدت لإجبار الصليبيين على عقد الصلح وذلك بعد أن تم غزوهم في عقر دارهم[1].

وآخراً؛ رغم أن الحروب الصليبية المعلنة قد انتهت، ولكن حلّت محلها فيما بعد حروب صليبية غير معلنة هي أخطر وأضر من الأولى.

---

(1) انظر ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج15، ص118 – 120. المقريزي: السلوك، ج4، ق3، ص1210 وما بعد. السيوطي: غزوات قبرص ورودس، ص16. السخاوي: التبر المسبوك، ص87 – 89. ماهر: البحرية في مصر الإسلامية، ص125، 126. طقوش: تاريخ المماليك، ص521 – 526. عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص179. سالم وعبادي: تاريخ البحرية في مصر والشام، ص338.

ثانياً ــ الحروب مع المغول.

ــ التعريف بالمغول وحكامهم:

قبل أن نباشر في الدخول إلى معارك المماليك مع المغول، لا بد أن نتعرف على تاريخ هؤلاء الذي شغل الدنيا، ولا بد أن نعرف كيف قامت هذه الدولة ومن هم أبرز حكامها؛ كي نفهم حروبهم مع المماليك، ولذلك ارتأيت أن أضع ملخصاً عن دولة المغول (599-807هــ = 1203-1405م).

فقد برز اسم المغول لأول مرة في أواخر القرن السادس الهجري ومطلع السابع = الثاني عشر الميلادي ومطلع الثالث عشر عَلماً على إمبراطورية واسعة، وأسرة حاكمة تتزعمها (وقبل ذلك يلف تاريخهم الغموض)، ثم استُعمل فيما بعد اسماً لأمة، وكانوا يعرفون من قبل باسم التتر، وكانوا في الأصل من سكان الغابات، ويقطنون أطراف غابات سيبيريا ومنغوليا الخارجية على شواطئ بحيرة بايكال، ولم يكونوا من سكان السهوب الرحل على الرغم من أنهم أول ما عُرفوا في التاريخ عُرفوا بتحركهم السريع على ظهور الخيل، ثم تحركوا نحو الصين وروسيا نتيجة تكاثرهم السكاني، وقد قاد هذه الحركة التوسعية زعيم مغولي ديناميكي هو جنكيزخان.

وهذه لمحة عن أبرز ملوكهم:

ــ جنكيز خان بن يسوجاي (فترة حكمه 599 – 624هــ = 1203 – 1227م) (ت 624هــ = 1227م): لم يظهر المغول بشكل حقيقي جلي وواضح إلا بظهور جنكيز خان الذي أسس على مدى عشرين عاماً أوسع إمبراطورية شهدها العالم.

ــ مانجو خان بن تولوي بن جنكيز خان (فترة حكمه 646 – 655هــ =

1248 – 1257م) (ت 655هـ = 1257م): قسّم المملكة على إخوته وأقاربه من آل جنكيز خان، فكانت إيران من حصة أخيه هولاكو، وعين أخاه كوبيلاي خان حاكماً عاماً على بلاد الصين.

ــ كوبيلاي خان بن تولوي بن جنكيز خان (فترة حكمه 655 – 693هـ = 1257 – 1294م) (ت بعد 693هـ = 1294م): كان شديد الاهتمام بشؤون بلاد الصين، ولذلك اتخذ بكين حاضرة لملكه بدلاً من قره قورم، ثم وزع جيوشه في بلاد الروس وآسيا وتركستان، وفي عهده استقل هولاكو ببلاد فارس والشام وآسيا الصغرى، وسقطت بيده مدينة بغداد.

ــ هولاكو بن تولوي بن جنكيز خان (فترة حكمه 650 – 663هـ = 1252 – 1265م) (ت 663 هـ = 1265م): ومنذ توليه قيادة المغول شغل فترة قيادته بالحروب الطويلة، فاستولى على عدد من الممالك مثل بلاد خراسان وفارس وأذربيجان والعراق والشام والجزيرة وديار بكر وغيرها.

ــ أبغا بن هولاكو: (فترة حكمه 664 – 681هـ = 1266 – 1283م) (ت 681هـ = 1283م): حاول أن يؤلف جبهة مشتركة ضد المماليك فيها الأرمن والكرج والصليبيين والسلاجقة والبيزنطيين، ولكن حنكة الظاهر بيبرس أفشلت عليه كل شيء.

ــ أحمد بن هولاكو: (فترة حكمه 681 – 683هـ = 1283 – 1284م) (ت683هـ = 1284م): وكان اسمه تكودار، وقد نُصِّر وسُمي نقولا، غير أنه كان يميل إلى الإسلام، فلم يكد يتولى العرش حتى أعلن إسلامه واتخذ لنفسه اسم أحمد، وأرسل إلى القاهرة يطلب الصداقة مع سلطان المماليك قلاوون ويخبره بإسلامه، فهنّأه قلاوون ورضي بالصلح، ثم وجّه أحمد اهتمامه لأن يحمل التتار على

اعتناق الإسلام، ولكن الساخطين عليه لإسلامه التفوا حول أرغون بن أبغا حاكم خراسان الذي قام يطالب بملك أبيه، واتفقوا فيما بينهم على خلع أحمد وتوليته، وتم لهم ذلك، وقتلوا أحمد.

ــ أرغون بن أبغا: (فترة حكمه 683 – 690هـــ = 1284 – 1291م) (ت 690هـــ = 1291م): حاول أن يقيم تحالفاً أوربياً صليبياً ضد المماليك.

ــ غازان بن أرغون بن أبغا بن هولاكو (فترة حكمه 695 – 703هـــ = 1296 – 1304م) (ت 703 هـــ = 1304م): سار على سياسة من سبقه من قادة المغول في بسط نفوذهم على بلاد الشام، ولذلك قضى فترة طويلة في محاربة سلاطين المماليك، أعلن غازان اعتناقه الدين الإسلامي سنة 694 هـــ = 1295م، وتسمى باسم محمود، وأعلن معه الإسلام الآلاف من أمرائه وجنوده.

ــ أحمد بن أويس (فترة حكمه 781 – 795هـــ = 1379 – 1393م) (ت بعد 795هـــ= 1393م): وحدث أن ظهر في زمانه تيمورلنك، وبدأ غزواته وتغلب على خراسان، ثم تقدم نحو العراق واستولى على بغداد، فهرب أحمد بن أويس إلى سلطان مصر المملوكي وطلب نجدته، ولكن لم ينجح.

ــ تيمورلنك بن طرغاي (فترة حكمه 771 – 807هـــ = 1369 – 1405م) (ت 807هـــ = 1405م): وكانت أهم حروبه مع العثمانيين ومع

المماليك، فهزم العثمانيين وأسر سلطانهم بايزيد، وهزم المماليك واكتسح مدن حلب وحماه ودمشق، وتوفي وهو في طريقه لغزو الصين[1].

وفيما يلي أستعرض أبرز معارك المماليك مع المغول.

1ــ عين جالوت:

بعد استيلاء المغول على بغداد عام 656هــ = 1258م، قصد هولاكو الشام، فوصل إلى حلب ودخلها ودمّرها، ثم توجه إلى حماة ومن هناك قصد دمشق واستولى عليها وعلى سائر الشام، وتابع الجيش المغولي زحفـــه نحو الغرب وأخذ يعد العدة للهجوم على بيت المقدس تمهيداً للهجوم على مصر، فوجّه هولاكو عام 658هــ=1260م إنذاراً إلى المظفر قطز، كلـــه تهديد ووعيد وإنذار بالويل لسلطان مصر المملوكي، إن هو لم يخضع ويعترف بسلطان المغول ويستسلم له، فما كان من قطز إلا أن عقد اجتماعاً عاجلاً مع أمراء دولته بحثوا فيه هذا الموقف الخطير، فأجمع الحاضرون على قتل الرسل والسير لمواجهة المغول، فأمر قطز باعتقال رسل المغول وضرب رؤوسهم، وفي تلك الأثناء غادر هولاكو بلاد الشام متوجهاً إلى عاصمته بعد أن سمع بقيام صراع على السلطة هناك من جهة، ولخوفه على أملاكه في إيران من جهة أخرى، موكلاً قيادة الجيش للقائد كتبغا[2].

---

(1) قد اجتهدت بتلخيص تاريخ المغول أعلاه من المصادر والمراجع التالية: الجويني: تاريخ قاهر العالم. المدائني: حملات الغزو المغولي للشرق. الهمذاني: جامع التواريخ. عبد الرحيم: انتشار الإسلام بين المغول. السيد الباز العريني: المغول. شبولير: المغول في التاريخ. الصياد: المغول في التاريخ.

(2) القلقشندي: مآثر الإنافة، ج2، ص103، 104. المنصوري: التحفة الملوكية، ص43، المقريزي: السلوك، ج1، ق2، ص427–429. طقوش: تاريخ المماليك في مصر والشام، ص74.

وبعدها وضع قطز ــ الذي اشتهر بالبراعة السياسية ــ خطة عسكرية محكمة تتضمن مايلي:

ــ تدعيم الجبهة الداخلية وتعبئة الرأي العام استعداداً لخوض المعركة.

ــ المباشرة بالاستعدادات العسكرية.

ــ استقطاب الأمراء الأيوبيين والمماليك بهدف توحيد الصف العربي الإسلامي في بلاد الشام ومصر تحت قيادة واحدة.

ــ إرسال قوة استطلاعية بقيادة الظاهر بيبرس لدراسة الموقف على الأرض، وقد اصطدمت هذه القوة مع الحامية المغولية الموجودة في غزة، وطاردت أفرادها حتى نهر العاصي.

ــ عسكر قطز بعد ذلك في منطقة الحدائق الواقعة خارج عكا عدة أيام.

ــ ثم هادن قطز مع الصليبيين، الذين استاؤوا من المغول لمهاجمتهم مدينة صيدا ونهبها، فعرضوا على قطز أن يمدوه بقوات من عندهم، ولكنه شكرهم وطلب منهم أن يكونوا لا له ولا عليه، وهددهم إذا اعتدوا على مؤخرة جيش المسلمين أن يعود إليهم ويقاتلهم قبل أن يقاتل المغول.

ــ ثم توجه قطز نحو عين جالوت البلدة اللطيفة التي تقع بين بيسان ونابلس من أعمال فلسطين، فوصلها في يوم الجمعة 25 رمضان من عام 658هـ=1260م، واشتبك الجيشان المملوكي والمغولي، وبعد قتال شديد مرير انجلت المعركة عن نصر رائع للمماليك، وقُهر المغول، وقُتل قائد جيشهم كتبغا.

ــ وبعد انتصار المماليك في عين جالوت توجه قطز مباشرة نحو دمشق

ودخلها، ثم سيطر على سائر بلاد الشام من الفرات إلى حدود مصر.

ــ ثم استناب نوابه على كل من دمشق وحلب وحماة والمعرة والسلمية والساحل وغزة، موسعاً بذلك الأراضي والبلاد التي يسيطر عليها المماليك ومحققاً وحدة بلاد الشام ومصر من جديد[1].

وكان لهذه المعركة نتائج هامة للغاية، أبرزها أنها ثبتت حكم دولة المماليك في مصر والشام، وكنا قد تحدثنا عن ذلك ضمن عوامل قيام دولة المماليك، **وهذه أبرز نتائج هذه المعركة:**

ــ كانت معركة عين جالوت من المعارك الحاسمة في التاريخ العربي والإسلامي لما ترتب عليها من نتائج مهمة أبرزها اعتراف الأيوبيين بالحكم المملوكي، وقد تحدثنا عن ذلك ضمن عوامل قيام دولة المماليك.

ــ أعادت الوحدة بين مصر وبلاد الشام بعد تمزيقها من قبل ورثة صلاح الدين الأيوبي الذين أضاعوا أمجاده.

ــ أدت هذه المعركة إلى ظهور دولة المماليك قوية أمام باقي قوى العالم آنذاك، فأصبحت دولة يحسب لها حساب، ويهابها القريب والبعيد. وأظهرت هذه المعركة المماليك القوةَ الأساسيةَ في الشرق.

---

(1) المنصوري: كنز الدرر، ج8، ص 43 – 48. أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، مج2، ج6، ص 112 وما بعد، ابن كثير: البداية والنهاية، ط 1994م،، ج13، ص 182 وما بعد. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص 67 – 72. المقريزي: السلوك، ج1، ق2، ص427 – 433. أبو شامة: الذيل على الروضتين، ص 208. طقوش: تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، ص 77.

ــ لقي المغول ــ لأول مرة في تاريخهم في الشرق ــ هزيمة حاسمة، وبذلك قضى المماليك على الخرافة التي تقول إن المغول لا يغلبون.

ــ أنقذت هذه المعركة العرب والإسلام والمسلمين وأوربا من أعظم خطر، لأن المغول كانوا ماضين في زحفهم.

ــ أدى انتصار المماليك إلى احتفاظ مصر بحضارتها ومدنيتها على عكس ما حدث لبغداد من الدمار والخراب.

ــ أصبحت مصر والشام ملجأ العلماء والأدباء، وتحدثنا عن ذلك ضمن عوامل قيام دولة المماليك.

ــ أدت هذه المعركة إلى رفع معنويات الجيش المملوكي إلى أقصى حد، فلم يكن هذا الجيش قبل معركة عين جالوت شيئاً يذكر، فهو لم يخض معركة مهمة كهذه المعركة من قبل، ولم يكن قد زج في قتال لاختبار جاهزيته وقدرته الحربية، ففي معركة المنصورة اشترك بصورة غير موحدة مع الأيوبيين، في حين برزت عبقرية قادته وكفاءتهم الحربية في هذه المعركة أمام جيش روّع العالم ووُصف بأنه لا يقهر، فكانت هذه المعركة سبباً في تشجيع الجيش المملوكي ودفعه على فتح بقية الجهات الأخرى والتصدي للصليبيين وغيرهم من القوى الخارجية والسيطرة الكاملة على الساحل وعلى الأراضي الشامية والمصرية.

ــ وأدت تلك الطموحات والمعنويات إلى ازدياد حجم الجيش المملوكي بعد هذه المعركة، وتعددت تشكيلاته القتالية، فأصبح في عهد الظاهر بيبرس ثلاثة جيوش: أحدها في مصر، والثاني في دمشق، والثالث في حلب، وبلغ عدده (40000) مقاتل، وبلغ في عهد الملك الناصر محمد (150000) مقاتل، ثم تطور

هذا الجيش فأصبح يضم قوات مركزية في مصر وقوات احتياطية، ودخل في قوامه جيوش القبائل العربية والتركمان والأكراد، ووصل العدد إلى (357000) مقاتل. هذا من حيث العدد، أما من حيث العدة، فقد طرأ تطور كبير على نوعية الأسلحة واختصاصات الجنود، فبنيت الجسور والترع، وتطور سلاح النفط والنيران وتنوعت المواد الحارقة، وتنوعت الأسلحة الكيميائية من قنابل دفاعية وهجومية، وتطور سلاح المدفعية تطوراً ملحوظاً، وكذلك السلاح البحري، وغير ذلك من الأسلحة والأنظمة التي طرأت على الجيش المملوكي، مما تحدثنا عنه بالتفصيل في بحث الجيش المملوكي.

ـــ وأخيراً تعد معركة عين جالوت معركة فاصلة؛ لأنها فتحت تاريخاً جديداً لدولة المماليك، ومهدت لسلسلة من الغزوات ضد الصليبيين والمغول والأرمن والغرب الأوربي[1].

2ـــ الظاهر بيبرس والمغول:

انقسم المغول إلى قسمين؛ مغول فارس بزعامة هولاكو، ومغول القفجاق أو القبيلة الذهبية، ونبدأ مع مغول القفجاق، وهم الذين انتشر الإسلام بينهم، وخاصة في عهد بركة خان الذي اعتنق الدين الإسلامي، فما كان من الظاهر بيبرس إلا أن استغل ذلك، وأقام علاقات طيبة مع بركة خان، وحرّضه على قتال قائد مغول فارس هولاكو، وأثمرت هذه العلاقة الطيبة عن عقد معاهدة بين الطرفين، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، إذ سرعان ما انضم الإمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن إلى هذا

---

(1) وتر: معركة عين جالوت، ص385 – 410. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ص358. طقوش: تاريخ المماليك، ص80، 81.

التحالف، ثم انضم إليه أيضاً سلطان السلاجقة عز الدين كيكاوس. فأمّن بيبرس بذلك ظهره من جهة مغول فارس، وتفرغ لقتال الصليبيين[1].

أما مغول فارس، فكانت سياستهم عدائية اتجاه المماليك، وارتبطت بسياسة الصليبيين والأرمن، فبدأت تحركاتهم العدائية، فهاجموا (في عهد آباقاخان) مدينة الرحبة سنة 665هـ = 1266م، ثم أغاروا على الساجور، ثم تحالفوا مع الصليبيين ضد المماليك، وأتبعوا ذلك بغزو عينتاب وحارم، ولكن بيبرس استطاع دحر هذه الهجمات وانتصر على مغول فارس عند الرها وحران.

وفي عام 671هـ = 1272م هاجم جيش مغولي سلجوقي مشترك البيرة، وحاصروها حصاراً شديداً، ولما علم بيبرس بذلك خرج إلى حمص، ثم توجه نحو البيرة، ويبدو أنها استعصت على المغول ففكوا الحصار عنها وقفلوا راجعين، لكن مؤخرة جيشهم اصطدمت مع القوات المملوكية وتعرضت للدمار والأسر، واستطاع بيبرس دخول قلعة البيرة، ثم غادرها إلى مصر.

ومن أبرز المعارك التي انتصر فيها بيبرس على مغول فارس معركة البستان (شرقي قيصرية في آسيا الصغرى)، إذ كان يطمع بضم بلاد الروم، وفي عام 674هـ = 1275م توافر لبيبرس عوامل جعلته يتوجه نحو تحقيق ذلك، فالسلاجقة كانوا في حالة ضعف، وكذلك الأرمن، وقد خضعت أنطاكية للمماليك، في حين انكمش الصليبيون في إمارات متباعدة.

---

(1) المقريزي: السلوك، ط2، ج1، ص394، 395، 465. النويري: نهاية الأرب، ج30، ص87. ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص172. عاشور: الظاهر بيبرس، ص88- 92.

لذلك أراد بيبرس أن يستغل هذه الظروف المواتية، فخرج من القاهرة على رأس جيش كبير سنة 675هـ = 1277م متوجهاً إلى دمشق ثم إلى حلب، ثم عبر ومرّ بعدة مدن، وانتصر على طليعة مغولية وأسر كثيراً من أفرادها، عندها وصلت أنباء تحركات بيبرس في بلاد الروم إلى مسامع آباقا، فأصدر أوامره إلى القوات المغولية والسلجوقية بالتحرك إلى البستان للتصدي لها، ووقعت المعركة بين الطرفين سنة 675هـ = 1277م، وكانت معركة حامية الوطيس، إلى أن انجلت عن نصر للمماليك وهزيمة ساحقة للمغول وحلفائهم، ثم دخل بيبرس قيصرية وجلس على عرش السلاجقة(1).

3ـ قلاوون وسلالته والمغول:

ظلت العلاقة جيدة بين المماليك ومغول القفجاق في عهد المنصور قلاوون، وتبادل الطرفان الرسل والهدايا(2). والتحول الجديد هنا؛ هو تحول مغول فارس إلى مهادنة المماليك، وقد حدث ذلك بعد تحولهم إلى الإسلام، وخاصة في عهد الإيلخان أحمد تكودار، الذي أرسل وفداً إلى المنصور قلاوون راسماً من خلاله سياسة تعاونية جديدة بين الدولتين، لكن المغول لم يبتهجوا لهذا التعاون، فتآمروا على أحمد وخلعوه من العرش، وولوا عليهم الأمير أرغون، وكان ذلك سنة 683هـ = 1284م، وأقدم أرغون على اضطهاد المسلمين، وحرمهم من الوظائف، فأدى ذلك إلى حالة من الغضب والاستياء من جانب دولة المماليك، التي لم تكن تستطع وقتذاك

(1) المقريزي: السلوك، ط2، ج1، ص574- 627. ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص408- 468. ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، ص34- 183. طقوش: تاريخ المماليك، ص136- 145. عاشور: الظاهر بيبرس، ص100- 101.

(2) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص46.

الاصطدام مع المغول لانشغالها بالخلافات الداخلية، وانهماكها بتحرير الشام من الصليبيين[1].

وهذه أهم معارك قلاوون وسلالته ضد المغول.

أ ــ معركة حمص:

وكان من أسباب هذه المعركة أن المغول تحججوا باعتداء الأمراء الموالين لدولة المماليك عليهم، وكان من أسبابها أيضاً خيانة الأمير سنقر الأشقر، الذي كاتب أبغا محرضاً إياه على القدوم إلى الشام واحتلالها، فأرسل آباقا خان قوة استطلاعية سنة 679 هــ = 1280م استطاعت أن تحتل عينتاب وبغراس ودربساك وحلب، وارتكبوا فيها أعمالهم الوحشية المعتادة، فبادر السلطان قلاوون إلى التحرك من القاهرة متوجهاً إلى الشام، ثم دخل دمشق في المحرم من سنة 680هــ = 1281م، ومنها كاتب الأمراء والحلفاء لإرسال العساكر والاستعداد للمعركة. وظهرت حنكته العسكرية لما حالف الصليبيين في عكا وطرابلس لفصلهم عن مغول فارس وتحييدهم.

وكان الرأي أن تكون المعركة في مرج الزنبقية قرب دمشق، ثم عُدّل لأن معظم القوات العسكرية كانت قريبة من حمص، ولذلك قرّر السلطان التوجه شمالاً نحو حمص التي أصبحت مركزاً عاماً لتجمع الجيوش العربية الإسلامية والعربان والمتطوعين. و خرج إليها بجيوشه من دمشق، وعندما وصلها راسل منها سنقر الأشقر واستطاع أن يستتيبه ويستميله إليه.

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج8، ص66 وما بعد. النويري: نهاية الأرب، ج31، ص89 وما بعد. طقوس: تاريخ المماليك، ص195- 209.

وبعد أن جهّز قلاوون جيشه للقتال، ورتّبه ووضع الخطط، بدأت المعركة في رجب من سنة 680 هـــ = 1281م، وبعد قتال شديد انجلت المعركة عن نصر للمماليك، وهرب المغول المنهزمين نحو سلمية وحلب والفرات.

تعد معركة حمص إحدى المعارك الكبرى في تاريخ الشرق الأدنى ومصيره، إذ لو انعكست نتيجة المعركة لوقعت مصر في أيدي المغول[1].

وفي عهد الأشرف خليل ظل المغول ينفذون سياسة التحالف مع القوى المحلية والأوربية ضد المماليك، فالتفت السلطان الأشرف خليل لهم، وجهّز جيشاً استطاع من خلال فتح قلعة الروم سنة 691هـــ = 1292م، وغيّر اسمها إلى قلعة المسلمين[2].

ب ـــ معركة مجمع المروج:

حدثت هذه المعركة سنة 699هـــ = 1299م، إذ تواترت الأخبار من حلب في السنة التي قبلها بعزم غازان على دخول الشام، فتجهّز السلطان الناصر محمد بن قلاوون لقتاله، وخرج من مصر متوجهاً إلى دمشق، وتعرض لمؤامرة في الطريق تهدف إلى التخلص منه، فاستطاع القضاء عليها، ثم غادر دمشق متوجهاً إلى حمص، فأعلمه كشّافته أن التتار قد نزلوا في سلميّة، فتحرك باتجاههم والتقاهم عند مجمع

---

(1) العمري: مسالك الأبصار، م 27، ص 431، 432. ابن علي: الفضل المأثور، ص67 ـــ 71. المنصوري: زبدة الفكرة، م9، ص196 ـــ 201. المنصوري: مختار الأخبار، ص72. الجزري: تاريخ ابن الجزري، م3، ص305. المقريزي: السلوك، ط2، م1، ص 690 ـــ 698. ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، م7، ص195 – 225. طقوش: تاريخ المماليك، ص 190- 193.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج8، ص66 وما بعد. النويري: نهاية الأرب، ج31، ص89 وما بعد. طقوش: تاريخ المماليك، ص195- 209.

المروج (المعروف بوادي الخازندار بين حمص وحماة) شرقي حمص، وكانت أعدادهم قرابة 100000 فارس، بينما كان عدد جيش الناصر 25000 فارس.

وبدأت أحداث المعركة ما بين كر وفر وهزيمة ونصر، إلى أن انتصر فيها المغول، وصادر غازان الخزينة السلطانية بكاملها في حمص فتقوى بها هو وأصحابه. ثم انسحب المنهزمون إلى دمشق، فدخلها غازان، وانطلق المغول في أحياء دمشق وغوطتها يقتلون ويهدمون ويحرقون ويغتصبون، بينما ظلت قلعة دمشق صامدة. ثم وصل المغول إلى الأغوار وبيسان ونهبوها، وهتكوا الأعراض، ثم أغاروا على بيت المقدس والخليل و غزّة وأذلوا أهلها، وقتلوا من الرجال من قتلوا[1].

ج ــ معركة شقحب:

كان غازان يطمع بتحقيق نصر حاسم على المماليك، وهذا ما لم يتحقق له في معركة مجمع المروج، لذلك قرر خوض معركة أخرى، مستغلاً الأوضاع السائدة المتمثلة بالهلع والقلق والخوف من المغول، فهرب كثير من أهل الشام إلى مصر والحجاز واليمن. فتحرك في سنة 700 هـ = 1300م قطلو شاه (أو قتلغ شاه) قائد المغول نحو الشام، ثم وصلت الأخبار بأن غازان نفسه قد عبر الفرات وعسكر في موقع صفين، ثم تقدم نحو حلب وعاث في الشمال فساداً، ودخل المعرّة وشيزر وأنطاكية وغيرها وأسر عدداً كبيراً من المسلمين، وخلال هذه الأخبار المأساوية؛

---

(1) العمري: مسالك الأبصار (تح أحمد السيد)، م 27، ص 484. البرزالي: المقتفي، م3، ص 30. أبو الفداء: المختصر، م7، ص 52. المنصوري: مختار الأخبار، ص 111. المنصوري: زبدة الفكرة، م9، ص 331. المقريزي: السلوك، م1، ص882 - 889. المقريزي: خطط القاهرة، م3، ص 464. طقوش: تاريخ المماليك، ص 238- 243.

تعرض جيش غازان لعواصف ثلجية قاسية أودت بمعظم جنوده وخيوله، فعبر الفرات إلى بلاده قافلاً.

وفي سنة 702 هـ = 1303م، تحرك غازان من تبريز بجيشه الذي كان يناهز التسعين ألفاً، ووصل إلى الرحبة على الفرات، ومن هناك أرسل خطابات تهديد لأمراء الشام، ثم توجه إلى حلب، ثم عاد فجأة إلى بلاده وعهد إلى قطلو شاه بقيادة الحملة، وأقام في العراق يتابع الأخبار، وكان جيش المماليك مجتمعاً في حماة عند نائبها الملك العادل كتبغا، فعمد قطلو شاه إلى إرسال 4000 من جنوده خلف خطوط المماليك، فاحتلوا قرية القريتين، ثم تواجه الجيشان عند موقع الكوم، وبعد معركة حاسمة انتصر المماليك وأبادوا معظم الجيش المغولي. فعادت المعنويات إلى الجيش المملوكي وإلى أهل الشام، واستبشر الجميع بالخلاص من المغول[1].

ووضع حكام الشام خطة فيما بينهم، تتلخص بالاجتماع في دمشق ومواجهة التتار في ضواحيها، وبالفعل اجتمعوا في مرج الصُفّر جنوب دمشق ينتظرون السلطان، الذي غادر القاهرة متوجهاً إليهم، ودخل الأمير بيبرس الجاشنكير من مصر إلى الشام، وثبّت الناس ومنعهم من مغادرة المدينة. وعاش الناس في دمشق في قلق عظيم إذ استيقظوا فلم يجدوا أثراً للجيش، ووجدوا طلائع المغول في نواحي عدرا، وحاول العلماء تهدئتهم، وعبر المغول من أطراف المدينة نحو الجنوب واجتمعوا في شقحب بالقرب من مرج الصُفّر جنوبي دمشق.

فالتقى الأمراء بالسلطان الناصر محمد عند عقبة شحورا ـــ بين دمشق والكسوة ـــ واتفقوا على لقاء المغول عند شقحب تحت جبل غباغب من أرض مرج

(1) المقريزي: السلوك، م1، ص909. العمري: مسالك الأبصار (تح أيمن السيد)، م27، ص492. بدر: مغول إيران، ص95.

الصُفّر، فوقف السلطان في القلب ومعه بيبرس الجاشنكير وسلار، ووقف حسام الدين لاجين في الميمنة، والأمير سيف الدين قبجق بالعربان وعساكر حماة في الجناح الأيمن من الميمنة، أما الميسرة فوقف فيها الأمير بدر الدين بكتاش الفخري وقراسنقر وغيرهما.

وبدأت المعركة عندما هجمت جحافل المغول كالسيل، وكانت خطتهم تقضي توجيه ضربة قاضية إلى الميمنة تؤدي لانهيار القلب ومعه الميسرة كما حصل في مجمع المروج، لكن الذي حصل أن الميمنة ثبتت ثباتاً عظيماً وقاتلت قتالاً شديداً. ثم حدث أن انهزم جنود الميمنة لما قُتل قادتهم، فتبعهم المغول وهرب الناس وظن الجميع أن المغول انتصروا، فاعتصم قطلو شاه بالجبل ظاناً أنه انتصر، فتفاجأ بمنظر الجيش المملوكي الإسلامي وكتائبه الثابتة وأعلامه الخفّاقة، فجرى اللقاء الثاني بين الطرفين، وقاتل المماليك بضراوة، فتقهقر المغول إلى الجبل فأدركهم العطش، فخرج لهم المماليك فاندفعوا نحو النهر فسقطوا في مستنقع الوحل، وقُتل معظمهم ولاذ من بقي بالفرار. ثم نزل السلطان الناصر بالقصر الأبلق، فخرجت دمشق لاستقباله عن بكرة أبيها، ولم يتخلف أحد حتى الصبيان والنسوان، وكانت فرحة لا يُمكن وصفها، ثم سافر إلى القاهرة، وهناك خرج الناس إلى لقائه، وأقيمت الزينات في أنحاء مصر.

وأهم ما في معركة شقحب أنها آذنت بأفول نجم غازان، الذي توفي كمداً وهو في ريعان الشباب، إذ لم يكن قد تجاوز الثالثة والثلاثين من عمره[1].

---

(1) المنصوري: مختار الأخبار، ص 123. العمري: مسالك الأبصار، م27، ص 492. أبو الفداء: المختصر، م7، ص58. المقريزي: السلوك، م1، ص930 ـــ 934. المنصوري: زبدة الفكرة، م9، ص375 ـــ 378. بدر: مغول إيران، ص 118. طقوش: تاريخ المماليك، ص 249- 252.

4ـــ المماليك وتيمورلنك:

كانت نشأة تيمورلنك مشبوهة، فقد بدأ حياته كقاطع طريق يسرق الأغنام، فأُصيب بسهم في فخذه أثناء إحدى السرقات، وأصابه الجرح بالعرج، فأُضيف إلى اسمه تيمور كلمة (لنك) ومعناها الأعرج، فصار يُسمى بتيمورلنك، ومن خلال لصوصيته تعرف على الأمراء والقادة العسكريين، واستطاع جمع قوة عسكرية تأتمر بأمره، وبدأ يشتهر منذ عام 761هـــ = 1360م، ثم استطاع في سنوات قليلة أن يؤسس دولة واسعة الأرجاء، فغزا فارس والعراق وأذربيجان والخزر وأرمينيا وبلاد الكرج، ثم أخضع بلاد الفولغا ووصل إلى موسكو، وسيطر على الهند وبلاد الأفغان، وكان ذلك بين عامي 782- 801هـــ = 1381 – 1398م[1].

وما يهمنا أن تيمورلنك أصبح بهذه الغزوات متاخماً لدولة المماليك الجركسية، فوصلت غزواته إلى مسامع السلطان الظاهر برقوق، الذي عقد مجلساً حربياً بعد سيطرة تيمورلنك على الرها وملطية وآمد وسيواس، وقرر إرسال حملة استطلاعية إلى حلب سنة 789هـــ = 1387م.

وبما أن دولة المماليك شكلت ثقلاً سياسياً وعسكرياً ودبلوماسياً في المنطقة، فإن ذلك أدى إلى اعتراف الإمارات المحيطة بها بالطاعة لها، ولذلك بدأت الرسائل تصل إلى السلطان المملوكي من ماردين وتبريز وغيرهما، ثم أرسل السلطان العثماني بايزيد الأول مبعوثاً إلى برقوق يعرض عليه التحالف لصد الخطر التيموري، ويعلمه أن الإمارات التركمانية المحيطة بدولة المماليك من الشمال أعلنوا طاعتهم له.

---

(1) ابن عربشاه: عجائب المقدور في نوائب تيمور، 1986م، ص66- 91. طقوش: تاريخ المماليك، ص379- 381.

ويظهر من تحركات برقوق أنه لم يبد في ذلك الوقت أي جدية في مقاومة تيمورلنك، مع عدم إهماله لمراقبة تحركاته، وبات يرسل حملات استطلاعية دورية من أجل ذلك. وقد حاول تيمورلنك استقطاب السلطان المملوكي، فأرسل إليه عدة سفارات فحواها الدخول في مفاوضات تُنظم العلاقات بين الطرفين، فعد برقوق ذلك خداعاً وروغاناً، فأقدم على قتل الرسل، فقرر تيمورلنك مهاجمة أعداءه منفردين خشية أن تتوحد جهودهم مع المماليك والعثمانيين، فاستولى سنة 796هـ = 1394م على ماردين، ثم اقتحم أرمينيا وأذربيجان وشمالي البحر الأسود.

وحين وصلت أنباء هذه التحركات إلى برقوق، سارع إلى تجهيز جيش كبير قاده بنفسه، وعقد لذلك مجلساً حربياً أصدر تعليمات بتجنيد كل شيء من أجل هذا الجيش، ثم توجه إلى دمشق ودخلها، وطلب من نواب الشام أن يتوجهوا إلى مناطق الحدود ويحصنوها، عندها، وبدلاً من أن يتوجه تيمورلنك إلى بلاد الشام توجه نحو الشمال، مبدياً عدم رغبته في مواجهة المماليك في معركة مكشوفة، لعلمه بتحالفهم مع العثمانيين وتشكيلهم قوة كبيرة، فتوجه بدلاً من ذلك نحو الهند[1].

وبعد وفاة برقوق وتسلم ابنه فرج ابتهج تيمورلنك، وغيّر من استراتيجيته، فغادر الهند وتوجه إلى بغداد واستولى عليها سنة 802هـ = 1399م، ثم تمكن من دخول سيواس وملطية، وبعد ذلك أرسل رسالة استعلائية إلى السلطان فرج طالباً منه أن يطلق سراح قائد جيشه أطلمش، ولكن نائب حلب لما وصلت إليه الرسل أمر بسجنهم بناء على تعليمات السلطان فرج، فأثار ذلك غضب تيمورلنك، فزحف

---

(1) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق2، ص369- 490. ابن عربشاه: عجائب المقدور، 116-152. ابن الفرات. تاريخ ابن الفرات، ج9، ص343 وما بعد. طقوش: تاريخ المماليك، ص381-389.

باتجاه بلاد الشام، واستسلمت له البهسنا من أعمال حلب وكذلك عينتاب، وبدأ يُراسل نواب الشام ليدخلوا في طاعته.

ويجب أن نشير هنا إلى أن السلطان فرج لم يكن يمتلك أي حنكة سياسية أو فهم لواقع تطور الأحداث، فلم يقدم على إعداد قوات كافية تتصدى لتيمورلنك، وإنما اكتفى بحشد قوات نيابات الشام في حلب، مع عدم تنظيمها عسكرياً كما ينبغي، ثم اكتفى بإرسال حملة استطلاعية إلى بلاد الشام للوقوف على أخبار تيمورلنك، وقد أحس نواب الشام بعظم خطر زحف تيمورلنك، فكتبوا بذلك إلى السلطان فرج، ومع ذلك لم يستجب لهم بالخروج إلى حربه، فاعتمدوا على قواهم الذاتية.

فبدأ تيمورلنك يسيطر على القرى التي في ظاهر حلب سنة 803هـ = 1400م، ثم حاصر المدينة حصاراً شديداً، واستمات أهلها بالدفاع عنها، ثم خرج جيش النواب خارج المدينة ودخلوا في معركة شديدة مع جيش تيمورلنك، الذي استطاع في النهاية دخول حلب واستباحها شهراً كاملاً[1]. ثم استطاع تيمورلنك ـــ بواسطة ابنه ميرانشاه ـــ أن يسيطر على حماة وحمص وبعلبك واستباحها جميعاً.

كانت نية تيمورلنك هي التوجه نحو دمشق، والتي وصلها الفارون من المدن الأخرى، كما انتقل سكان الضواحي إلى داخلها للاحتماء بأسوارها، وأُصيب الجميع بالخوف والذعر وخاصة أن تيمورلنك بدأ يرسل رسائل التهديد إلى حكام دمشق وأهلها، فقرر البعض الفرار والهروب باتجاه الجنوب والجبال، وهرب البعض الآخر إلى بيت المقدس وإلى مصر. ولكن المخلصين ظلوا في المدينة للدفاع عنها،

---

(1) ابن عربشاه: عجائب المقدور، ص170- 207. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة (المؤسسة المصرية) ج12، ص215- 221. طقوش: تاريخ المماليك، ص417- 423.

وحصّنوها، وأطلق القضاة فتوى بوجوب قتال تيمورلنك، ومع ذلك تأخر السلطان فرج في الخروج إلى دمشق وأظهر تخاذلاً عجيباً، بل إنه حين وصل بجيشه إلى غزة أقام فيها أربعة أيام بدلاً من أن يتوجه مسرعاً باتجاه دمشق، وأخيراً وصلها.

أما تيمورلنك، فإنه واصل تقدمه من سهل البقاع، ووصل إلى قطنة، ثم تقدم نحو داريا وأقام معسكره فيها مطوقاً دمشق من الجنوب، وأثناء تقدمه كانت تحدث اشتباكات جانبية، وكان تيمورلنك يراسل السلطان فرج عارضاً عليه الصلح خداعاً، ثم سيطر على غوطة دمشق محكماً بذلك الحصار على المدينة.

ويبدو أن ما يهم السلطان فرج هو كرسي الحكم وليس المدينة أو الرعية، فما إن سمع بإشاعة مفادها أن الأمراء يريدون خلعه في مصر وتولية الأمير لاجين الجركسي بدلاً عنه حتى عاد مسرعاً إلى القاهرة تاركاً دمشق تقع تحت رحمة تيمورلنك، ومع ذلك قاتل أهلها قتالاً شديداً دفع تيمورلنك إلى التراجع والتظاهر بقبول الصلح، وبعد أخذ ورد قبل أهل دمشق عرض تيمورلنك، الذي بادر إلى منحهم الأمان، ودخل دمشق سنة 803هـ = 1401م، فيم استمرت قلعتها بالمقاومة شهراً كاملاً، ولم ينفذ تيمورلنك ما وعد به أهل دمشق، فأهلك كثيراً منهم، ودكّ معالم حضارتها، وسمح لجنوده بنهبها وقتل وأسر أهلها، ثم أضرموا النار بالمدينة فأكلتها خلال ثلاثة أيام، وأضحت أطلالاً بالية. ثم انسحب منها عائداً إلى سمرقند بعد أن أقام فيها قرابة ثمانين يوماً[1].

---

(1) ابن عربشاه: عجائب المقدور، ص243- 294. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج12، ص224- 245. ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق2، ص295 وما بعد. طقوش: تاريخ المماليك، ص423- 431.

ثالثاً_ الحروب مع الأرمن:

هاجر الأرمن من بلاد أرمينيا الواقعة بين فارس والعراق والروم، وذلك بعد التوسعات السلجوقية في مواطنهم، فمنحتهم الإمبراطورية البيزنطية ضياعاً واسعة في كبادوكيا، ثم راحوا يبحثون عن موطن جديد بعد استمرار التمدد السلجوقي، فاتجهوا إلى أراضي قيليقيا متمركزين في الجهات المحيطة بملطية والرها وأنطاكية، ثم تحولوا فيما بعد إلى قوة كبيرة، واستطاعوا تشكيل مملكة أرمينية سنة 595هـ = 1198م عُرفت باسم (مملكة أرمينيا الصغرى)، وكانت بزعامة ليون الثاني، وقد خضعت بداية للسلاجقة، فلما زالوا ثم ضعفت الإمبراطورية البيزنطية، استغل الأرمن هذه التغيرات فاستقلوا بمملكتهم.

وكانت سياسة الأرمن مع المماليك بشكل عام سلبية، إذ تحالفوا مع أعدائهم مغول فارس ضدهم، وكانوا يقفون مع الصليبيين، ثم فرضوا حصاراً اقتصادياً على دولة المماليك وأغلقوا في وجهها الطرق التجارية المؤدية إلى بلاد الشام[1].

وبسبب سياسة الأرمن المعادية لدولة المماليك؛ قرر الظاهر بيبرس مهاجمتهم، وحاول زعيمهم هيثوم الأول التفاوض مع بيبرس دون جدوى، ثم ذهب يستنجد بالمغول، فاستغل بيبرس غيابه وهاجم قيليقيا، وانساب جيشه فيها سنة 664هـ = 1266م وغنم منها غنائم ضخمة، فلما عاد هيثوم الأول وشاهد ما شاهد، رضخ إلى عقد اتفاقية مع بيبرس تنازل له فيها عن بعض القلاع، ثم اعتزل عن الحكم وخلفه ابنه ليون.

---

(1) طقوش: تاريخ المماليك، ص129– 132. لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ص334، 335.

ثم انشغل بيبرس بحروبه عن هذه المملكة، وفي عام 673هـ = 1275م هاجمها ثانية هجوماً خاطفاً وفتح المصيصة وغنم منها غنائم ضخمة[1].

ثم كان تحرير قلعة الروم؛ وهي غاية في الحصانة، وتقع على الضفة اليمنى للفرات في وسط بلاد المسلمين، وفيها مقام بطرك الأرمن خليفة المسيح عندهم ويسمونه: كتاغيكوس. وكان الملك الأشرف خليل يدرك تحالف الأرمن مع الصليبيين والمغول معاً، وكان يخطط لاجتياح العراق وتدمير من يحتلها من المغول، ولذلك قرر توجيه ضربة قاضية للأرمن من خلال فتح قلعة الروم التي صارت فيما بعد قلعة المسلمين.

وكان المماليك قد تركوا فتح هذه القلعة كما تركوا البيع وأماكن العبادة النصرانية، لكن أهل القلعة كما ذكر الأمير علم الدين الشجاعي، أصبحوا: «يُخادعون الجار، و يوادعون التتار بالنفس والمال، ويدلونهم على عورات المسلمين، وهم يظنون أنهم آمنون بقلعتهم»، و فوق ذلك، فإن الأرمن كانوا يشاركون في كل الجيوش الصليبية والمغولية التي كانت تهاجم المماليك، ولم يكن بينهم وبين الصليبيين أدنى فرق، فتحرك السلطان الأشرف خليل من القاهرة سنة 691 هـ = 1292م ووصل دمشق، ثم وصل إلى حماة، وهناك التقى جيش حماة بقيادة الملك المظفر وسافر الجميع إلى حلب فدخلوها، وبقي السلطان فيها أسبوعاً تفقد خلاله الجيش الإسلامي والاستعدادات العسكرية، ثم غادر حلب باتجاه قلعة الروم التي وصلها سنة 691هـ = 1292م، ونصب عليها المنجنيقات، وبعد حصار محكم، ومعارك دامية، استسلمت القلعة بعد 33 يوماً من الحصار.

---

(1) ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص269- 271. ابن العبري: تاريخ الزمان، ط 1986م، ص324- 327. طقوش: تاريخ المماليك، ص133- 136.

وفي العام التالي 692 هـ = 1293م حضرت رسل الأرمن من لدن صاحب سيس (عاصمتهم الجديدة)، و تم الاتفاق على أن يُسلموا السلطان ثلاث قلاع هي بهنسا و مرعش وتل حمدون(1).

أما السلطان حسام الدين لاجين؛ فكان يتربص الفرصة المناسبة لتوجيه ضربة قاضية للمغول، فلما استقرت أمور دولة المماليك الداخلية، أتته هذه الفرصة حين علم بانشغال غازان إيلخان المغول في فارس وحليف أرمينية بمحاربة خصومه في الشرق، فقرر توجيه ضربة للأرمن حلفاء المغول والصليبيين. وقد تم ذلك في جمادى الأولى سنة 697 هـ = 1298م عندما وجه السلطانُ الأميرَ بدر الدين بكتاش ومعه ثلاثة أمراء و 10000 فارس إلى عاصمة الأرمن سيس لتحريرها، وانضم إليهم عسكر صفد وحمص وبلاد الساحل وطرابلس وحماة، فأرسل صاحب سيس إلى السلطان يسأله العفو، فلم يُجبهُ لاجين إلى ذلك.

ثم توجهت هذه الجموع إلى حلب وانضم إليها الأمير علم الدين سنجر الدواداري من القاهرة، وخرجوا من حلب، وفي رمضان 697 هـ = 1298م تم تحرير قلعة مرعش وتل حمدون، وفي ذي القعدة حُررت قلعة حمّوص، ثم توجه الملك المظفر صاحب حماة والأمير سنجر الدواداري والأمير آق سنقر في بقية الجيش إلى نهر جيحان، ودخلوا بلاد سيس، وضربوا الحصار على قلعة نجيمة مدة 41 يوماً حتى سقطت في الشهر نفسه، وسقط معها أحد عشر حصناً للأرمن، فما كان من صاحب سيس الأرمني إلا أن أرسل مجدداً يسأل العفو، فقبل المماليك الاتفاق معه

---

(1) اليونيني: ذيل مرآة الزمان، م5، ص 44-47. المقريزي: السلوك، م1، ص 777. الدواداري: كنز الدرر، م3، ص 323. البرزالي: المقتفي ، م2 ، ص 278. أبو الفداء: المختصر ، م 7 ، ص 35. المنصوري: زبدة الفكرة ،م9، ص 288. ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك ، م 8 ، ص 136.

على أن يتنازل عن البلاد والحصون الواقعة إلى الجنوب من نهر جيحان، وحصون أخرى غيرها، فرضخ لذلك، ثم التزم بدفع 500000 درهم سنوياً للسلطان، ثم عيّن المماليك الأمير سيف الدين أسندمر حاكماً عاماً على بلاد الأرمن، وصارت عاصمته تل حمدون.

وفيما بعد، عندما أقدم زعيم المغول محمود غازان على غزو بلاد الشام سنة 699هـ = 1299م، تنكّر الأرمن للاتفاقية المذكورة، فاضطر المماليك إلى الانسحاب من المدن الأرمينية التي كانت في حوزتهم، فاستولى الأرمن عليها، ولم يكتفوا بهذا الغدر، بل ارتكبوا غدراً آخر حين انضموا ـ بقيادة ملكهم هيثوم بن ليفون ـ إلى غازان في غزوه لدمشق، حيث دخلوها وأحرقوا وقتلوا وأسروا.

وبعد هزيمة المغول في معركة شقحب سنة 702 هـ = 1303م عاد ملك الأرمن إلى دفع الجزية المفروضة عليه. وفي سنة 705 هـ = 1306م تأخر هيثوم ملك أرمينية في دفع الجزية، فأرسل إليه الناصر عدة حملات عسكرية، فوعد هيثوم الناصر على إثرها بأنه سيؤدي الجزية بانتظام[1].

(1) المقريزي: السلوك ،م 1، ص 838 ــ 841. البرزالي: المقتفي، م2 ، ص 553 – 557. ابن الجزري: تاريخ ابن الجزري ،م 2 ، ص 390. المنصوري: مختار الأخبار، ص 106. أبو الفداء: المختصر ،م 7، ص 43 ــ 45. العمري: مسالك الأبصار (تح أيمن السيد) ، م 27، ص 484. النويري: نهاية الأرب، ج 30،ص 24. المنصوري: زبدة الفكرة، م9، ص 383.

رابعاً ــ العلاقات والمعارك مع النوبيين وشمالي أفريقيا والإمارات التركمانية:

النوبة مملكة مسيحية عاصمتها مدينة دنقلة التي تقع في أعالي النيل، وكانت تدين بالطاعة لسلطان مصر، وصارت تتسبب بالمشاكل للمماليك في عهد الظاهر بيبرس، الذي زاد فيه اعتداء النوبيين على حدود مصر، وقام ملكهم داود بالهجوم على جنوبي مصر عام 671هـ = 1272م، وهاجم ميناء عيذاب على البحر الأحمر بهدف تهديد تجارة المماليك وقطع طريق الحج، فأعد بيبرس حملتين عسكريتين، استطاعت الثانية أن تخترق مملكة النوبة، مما اضطر ملكها داود إلى الهرب، فنصّب المماليك بدلاً عنه الملك شكندة، الذي تعهد بالطاعة للمماليك.

وقد حاول خلفاء شكندة أن ينقضوا العهد مع المماليك، فقام برك بالانتفاضة على الحكم المملوكي، ولكنه فشل، ثم ظهر سنة 685هـ = 1286م الملك سيمامون، وكان يريد التخلص من التبعية للمماليك، فقرر الامتناع عن دفع الجزية لهم، فجهّز قلاوون حملتين خلال السنتين 686 – 688هـ = 1287 – 1289م، واستطاع فيهما إخضاع بلاد النوبة[1].

وظل ملوك النوبة بعد ذلك يعبرون عن ولائهم للمماليك، ويحتكمون إلى السلطان كلما نشب نزاع بينهم، باستثناء الملك كرنبس الذي قلب ظهر المجن للمماليك، فأرسل له الناصر محمد بن قلاوون حملة لتأديبه، وفكّر بتحويل هذه المملكة إلى الإسلام، عندما أرسل أحد الأمراء النوبيين ــ وكان مسلماً ــ وهو عبد الله بن شنبو، وطلب تعيينه ملكاً على النوبة، وبالفعل تُوّج ملكاً عام 717هـ = 1317م، فكان أول مسلم على مملكة النوبة، وتتالى الملوك المسلمون على عرش

---

(1) النويري: نهاية الأرب، ج30، ص344، ج31، ص39- 46. القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص266، ج13، ص293. طقوش: تاريخ المماليك، ص113- 116، 177- 179.

هذه المملكة، وتوالى دخول النوبيين في الإسلام، فلم تعد تشكل هذه المملكة خطراً على المماليك، باستثناء ما حدث عام 785هـ = 1383م ــ بعد أن استولى بنو كنز على السلطة في النوبة ــ حين هاجموا أسوان ونهبوها[1].

ونأتي إلى علاقة المماليك مع دول شمالي أفريقيا، الذين اتبعوا سياسة التقارب مع دولة المماليك عادّينها زعيمة للعالم الإسلامي، فحدث عام 711هـ = 1311م أن زار الأمير أبو يحيى زكريا الحفصي القاهرة مستنجداً بالناصر محمد بن قلاوون بأن يعيده إلى عرشه المسلوب، فجهّز الناصر حملة عسكرية استطاعت أن تسيطر على طرابلس، ثم تابعت الزحف نحو تونس وسيطرت عليها، ورفُعت الخطبة هناك باسم الناصر محمد، وظلت علاقات المماليك طيبة مع هذه البلدان.

أما المغرب الأقصى، فاقتصرت علاقاته مع المماليك على تبادل الرسل والهدايا نظراً لبعد المسافة بين البلدين، والتي لم تمنع من قيام تبادلات تجارية بين الطرفين[2].

ونأتي إلى علاقة دولة المماليك مع الإمارات التركمانية، إذ كانت تعيش على الأطراف الشمالية للسلطنة المملوكية، في أعالي بلاد الشام والفرات وشرقي آسيا الصغرى، جماعات من شعوب مختلفة مثل الأرمن والكرج والأكراد والتركمان، وقد ربطتهم علاقات متقلبة بدولة المماليك، تراوحت بين التبعية والخضوع والثورة وفق الظروف الخاصة والعامة التي أحاطت بالمنطقة وشعوبها منذ منتصف القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي.

وقد أقام التركمان لأنفسهم إمارات على أطراف آسيا الصغرى وبلاد ما بين النهرين، اشتهرت منها إمارات ذو القدر ورمضان وقرمان والأق قوينلو (الخروف

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص267. طقوش: تاريخ المماليك، ص279- 281، 406.
(2) طقوش: تاريخ المماليك، ص267- 270. 401- 404.

الأبيض) والقراقوينلو (الخروف الأسود)، وكان من المفترض أن تكون هذه الإمارات ـــ بحكم موقعها ـــ على ولاء مع المماليك، ولكن ذلك لم يكن يحدث دائماً، وكثيراً ما استغلت الظروف السياسية للخروج على حكمهم، بل ومهاجمة أراضيهم، وكانت تستغل العوامل التالية:

ـــ انشغال المماليك بالقضاء على انتفاضات بلاد الشام.

ـــ تراجع ضغط تيمورلنك عن منطقة غربي آسيا.

ـــ انهماك السلطان العثماني بالحروب.

وقد قام السلطان المؤيد شيخ بحملتين ضد هذه الإمارات، وكانت حروبه في مناطق الحدود الشمالية غير حاسمة، إذ جدّد التركمان تحركاتهم المعادية للسلطنة المملوكية في عهد خلفائه. وفي النصف الثاني من القرن التاسع الهجري = الخامس عشر الميلادي، أخذ التنافس المملوكي ـــ العثماني شكل مساندة قوة أو أخرى من القوى التركمانية الواقعة على حدود الدولتين، وحدث قتال عدة مرات بين المماليك والإمارات التركمانية، ثم هدأت العلاقات إلى أن قضى العثمانيون على الدولة المملوكية[1].

(1) طقوش: تاريخ المماليك، ص445- 452، 507 – 514. القرماني: أخبار الدول، تح محمد أمين، ص293، 336 وما بعد.

خامساً ــ العلاقات المملوكية العثمانية:

حرص العثمانيون على توثيق العلاقات الأخوية الإسلامية مع المراكز الإسلامية الأخرى، وخاصة دولة المماليك التي كانت تعد أقوى زعامة إسلامية آنذاك، فقام السلطان مراد بن أورخان بإرسال وفد خاص إلى مصر يبشره فيها بتحرير أدرنة من البيزنطيين عام 763هــ =1362م. وحين استُشهد السلطان مراد ابن أورخان بضربة غادرة من جندي صليبي أثناء تفقده لجرحى معركة قوصوه (791هــ =1389م)، كان لخبر استشهاده رنة حزن عميق في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وكان السلطان المملوكي برقوق من أوائل الذين أرسلوا وفداً للتعزية باستشهاده. وحين اقتحم تيمورلنك بغداد عاصمة الخلافة العباسية التي كانت آنذاك اسماً على غير مسمى، لم يكتف العثمانيون بإعلان تضامنهم مع الخليفة العباسي، بل اتخذوا موقفاً علنياً إلى جانبه، فاحتضنوا الأمير أحمد جلاي، أمير بغداد الذي التجأ إليهم، وأمدوه بالمعونة العسكرية والمادية للتصدي لتيمورلنك، واستعادة مركز الخلافة الإسلامية العباسية ببغداد منه، وأصبحت الدولة العثمانية حامية الخلافة العباسية بعد أن التجأ إليها الخليفة العباسي المتوكل على الله الأول فراراً من تيمورلنك، وقد مارس السلطان برقوق دوراً كبيراً في إقناع الخليفة العباسي بإسباغ لقب (سلطان الروم) على بايزيد، فاشتد حنق أوربا وتيمورلنك، إذ عدّوا هذا التكريم لبايزيد بمثابة اعتراف رسمي من أكبر سلطة دينية إسلامية في ذلك الوقت متمثلة في الخليفة العباسي، بسلطة بايزيد على الأجزاء الأوربية التي استولى عليها من البيزنطيين.

وحين فتح العثمانيون القسطنطينية، أرسل محمد الفاتح وفداً إلى مصر ينقل هذه البشرى إلى سلطان المماليك إينال شاه، وقد نقل ابن إياس في بدائع الزهور هذا المشهد لنا بقوله: «لما وصل وفد الفاتح، زفت البشائر بالقلعة، ونودي في القاهرة

بالزينة، ثم إنّ السلطان أرسل رسولاً إلى ابن عثمان لتهنئته بالفتح». كما نقل ذلك ابن تغري بردي؛ وذكر أنّ وفد السلطان العثماني وصل إلى القاهرة في 23شوال سنة 856هـــ =1453م، ومعه الهدايا، فسُرّ السلطان والناس قاطبة بهذا الفتح العظيم، ودُقّت البشائر لذلك، وزُيّنت القاهرة بسبب ذلك أياماً، وعمل السلطان الخدمة (الضيافة) بالحوش السلطاني في قلعة الجبل(1).

ومن ناحية أخرى؛ كان تحت النفوذ المملوكي في منتصف القرن الثامن الهجري = الرابع عشر الميلادي إمارة صغيرة تعرف بإمارة ذي القادر أو القدر كما تقدم، وكانت هذه الإمارة محور الأساس في العلاقات العثمانية المملوكية؛ فمحمد الفاتح تزوج منهم كما تزوج بايزيد الثاني إحدى أميرات هذه الولاية وهي التي أنجبت له السلطان سليم الأول، وقام المماليك بتعيين وال على الإمارة، وقام العثمانيون بتعيين والٍ لها بالمقابل، فتقاتل الطرفان وتغلب المماليك وقتلوا الوالي المعيّن من قبل العثمانيين، فتأثر العثمانيون، وكانت هذه الأحداث من بين الأسباب التي أدت إلى إثارة العلاقات بين المماليك والدولة العثمانية، وإن كان ذلك قليل الأهمية أمام غيره من الأحداث التي شملت المنطقة كلها.

ويوقع الكثير من الباحثين باللائمة في سوء هذه العلاقات على المماليك، ويذكرون من ذلك مسألة طرق مياه الحجاز، فالآبار والأحواض والبرك الواقعة على طريق الحج والتي يستقي منها الحجاج قد تعرضت للدمار والخراب، وأرسل محمد الفاتح سفيراً إلى السلطان المملوكي يقترح عليه تعمير وإصلاح ما خرب من هذه الأماكن ورصد أوقاف لها، إلا أن المماليك عدوا هذا الاقتراح بمثابة الإساءة إليهم وتدخلاً في شؤونهم الداخلية.

---

(1) انظر أبو غنيمة: جوانب مضيئة، ص97 – 99.

وبعد ظهور الخطر البرتغالي العاتي، وتوغل البرتغاليين في بلاد المسلمين حتى وصلوا إلى جدة على البحر الأحمر، تبين أن المماليك ليسوا في وضع يمكنهم من التصدي لهم ومقاومة سفنهم وأسلحتهم النارية، ولاسيما بعد أن دمّر البرتغاليون أسطولهم الذي أنشؤوه في البحر الأحمر بجهد جهيد سنة 915هـ = 1509م في معركة ديو البحرية، وإزاء هذا الوضع البائس استنجد السلطان المملوكي قانصوه الغوري بالسلطان العثماني طالباً منه المساعدة، وبالفعل لبّى السلطان بايزيد نداء المماليك وأرسل لهم مساعدات عسكرية مكوّنة من عشرات السفن والمدافع. وفي سنة 917هـ = 1511م أرسل العثمانيون مساعدات أخرى إلى المماليك ضمت 400 مدفع و 40 قنطار بارود، وبيّنت وثائق طوب قابي باستانبول أن العثمانيين أرسلوا أيضاً عدداً من البحّارة إلى السويس سنة 918هـ = 1512م لإنشاء السفن، وفضلاً عن هذا كانت مصر تعتمد على العثمانيين في الحصول على المواد الداخلة في صناعة السفن.

إذاً، أدرك العثمانيون خطر البرتغاليين، ولم يتهاونوا في مساعدة المماليك وحثهم على التصدي له، وخاصة أن الباحث التركي خليل إيناجيك أشار إلى أنّ العرب كانوا قلقين من الخطر البرتغالي الذي هدّد آنذاك عدن ومكة والمدينة، وهدف إلى «إخراج عظام الرسول ﷺ من قبره»[1].

ونأتي إلى إشكالية مملوكية عثمانية أخرى؛ هي إشكالية سبب توجه سليم الأول إلى بلاد الشام ومصر؛ فلقد كانت علاقة المماليك بالعثمانيين جيدة، وحصلت أولى الصلات بين الدولتين في عهد الظاهر برقوق من جهة والسلطانين العثمانيين مراد الأول وبايزيد من جهة أخرى كما قدّمنا قبل أسطر، ثم حصلت بينهما روابط

(1) انظر فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ص57ـ 59.

متينة في عهد السلطان محمد الفاتح والأشرف إينال المملوكي، ولكن سرعان ما تعكر صفو العلاقات المملوكية العثمانية في عهد السلطان بايزيد الثاني، إذ حصل بينه وبين السلطان المملوكي قايتباي نوع من الخصومة بسبب أبناء إمارة ذي القدر كما مر.

وبعد سقوط الأندلس عام 897هـ = 1491م؛ هاجر بعض المسلمين إلى شمالي أفريقيا ولجأ بعضهم إلى أعمال الفداء في البحر المتوسط انتقاماً من النصارى، ولاحق الصليبيون المسلمين حتى سواحل بلاد المغرب وهددوا الفدائيين، فوقع المسلمون تحت التهديد الذي أقنعهم أنهم لن يتخلصوا من هذا العدو إلا بمجيء العثمانيين إلى بلادهم، وبخاصة أن سمعة هؤلاء قد ارتفعت لدى المسلمين جمعاء بسبب فتوحاتهم الواسعة، كما أن استيلاء البرتغاليين على عدن وعُمان عام 921هـ = 1515م كان حافزاً قوياً للتحرك العثماني نحو المنطقة وإلحاقها بهم حتى يستطيعوا إنقاذها من براثن الاستعمار البرتغالي، وخاصة أن هذا الاستعمار كان له دوره في إخراج المسلمين من الأندلس، إضافة إلى علاقة طيبة توطدت بين الصفويين حكام العراق وإيران والبرتغاليين المستعمرين.

هنا امتنع المماليك عن السماح لسير العثمانيين ضمن أملاكهم للوصول إلى البرتغاليين لمنازلتهم خوفاً على حكمهم ومصالحهم وخوفاً من جيرانهم، الذين قد يعدون السماح لدخول العثمانيين أراضي المماليك اعتداء عليهم وتطويقاً لهم، الأمر الذي حدا بالعثمانيين إلى شن الحرب عليهم.

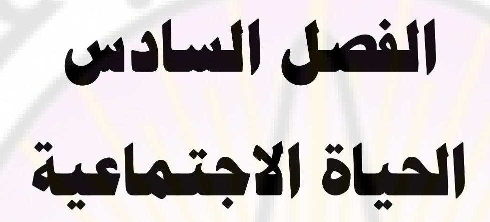
أما الشعب في هذه المنطقة؛ فكان يخشى البرتغاليين الذين فعلوا الأفاعيل بإخوانهم في الأندلس، فصار يتمنى مجيء العثمانيين للوقوف في وجه أعداء الإسلام. ثم إن تصريحات العثمانيين الدائمة بأنهم خُدّام الإسلام وحماته قد جعل عدداً من

الأمراء وسراة القوم في حكومة المماليك يرحلون إلى البر الأناضولي ويتصلون بالسلطان سليم ويدعونه للقيام بالعبء الملقى على عاتقه في قتال أعداء الإسلام، وأنهم بجانبه إذا ما فعل ذلك[1].

ثم كانت آخر معركتين بين المماليك والعثمانيين (مرج دابق والريدانية)، وسوف أتحدث عن تفاصيلهما في نهاية هذا الكتاب فهناك موقعهما الطبيعي.



(1) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ص58 – 60. وانظر فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ص61.



الفصل السادس

الحياة الاجتماعية



ــ مجتمع مصر والشام في عصر المماليك:

قبل أن ندخل إلى الوقائع الاجتماعية وتفصيلاتها، يجب أن ننبه على أن الحالة العامة لمجتمع ذلك العصر كانت طبيعية، ونستطيع أن نرصد إيجابيات كثيرة من ذلك، وتكفي نظرة إلى بحوث أهل الذمة والمرأة والقضاء والمساجد والمدارس والإنجازات الفكرية في العلوم النظرية والتطبيقية وغير ذلك مما ورد في هذا الكتاب، لتؤكد على الحالة الصحية لمجتمع مصر والشام في عصر المماليك، وأما ما سيرد من مظالم ومن انتشار للفساد، فإنه لا يكاد يخلو منه مجتمع، قديماً وحديثاً، وإنما تطلبت الأمانة العلمية وتحري المصداقية أن نذكره.

أولاً ــ الفئات الاجتماعية[1]:

تألف المجتمع في عصر دولة المماليك من عدة فئات، وتباينت الآراء بين المؤرخين والباحثين في تصنيف هذه الفئات الاجتماعية، فكان لكل تفسيره الخاص وأسبابه التي تقف وراء ذلك، ونستطيع القول مبدئياً إن المجتمع آنذاك انقسم إلى فئات ثمان، وهي: المماليك، والمعممون، والتجار، وطوائف السكان، وأرباب المهن في المدن، وأهل الذمة، والفلاحون، والأعراب، والأقليات الأجنبية[2].

ولحسن حظنا فإننا نمتلك مؤرخَين عملاقين أقدما على استخلاص فئات مجتمعهما وتصنيفها، كل حسب تحليلاته الواقعية، والأهم من ذلك أن كل واحد منهما عاش في قرن، وهذا ما أتحفنا بمقارنة عن التطورات التي طرأت على الفئات

---

(1) انظر النهار: العصر المفترى عليه ــ عصر المماليك البحرية ــ، ص55 ــ 59.

(2) انظر عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص 16.

الاجتماعية بين القرنين الثامن والتاسع الهجريين = الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين.

وأبدأ مع المؤرخ الأول ابن فضل الله العمري (ت 749هـ = 1349م) الذي يمثل نهايات القرن السابع والنصف الأول من القرن الثامن الهجريين = الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، وقد قسّم المجتمع إلى خمس فئات وفق معايير وظيفية، أي على أساس الوظائف الإدارية التي كان يتولاها أصحاب تلك الفئات، فكانت تقسيماته كالتالي:

الفئة الأولى: (ذوو السيوف)؛ وتشمل كبار موظفي الدولة أي المماليك أنفسهم، وهم الفئة الأساسية في المجتمع، وكان هؤلاء يتولون الوظائف الكبرى والمهمة في الدولة، كالولاية ونقابة الجيوش وإمرة سلاح والدوادارية والحجوبية.

الفئة الثانية: (ذوو الأقلام)؛ وهم أصحاب الوظائف الكبيرة في الدولة أيضاً، كالوزارة، وكتابة السر، ونظر الجيش، ونظر الأموال، ونظر الخزانة.

الفئة الثالثة: (ذوو العلم)؛ أي العلماء الذين اختصوا بوظائف القضاء، والخطابة، والحسبة، ووكالة بيت المال.

الفئة الرابعة: وتألفت من التجار.

الفئة الخامسة: وتألفت من عامة الناس[1].

---

(1) العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ص 114.

أما المؤرخ الثاني فهو المقريزي، ويمثل نهايات القرن الثامن والقرن التاسع الهجريين = الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، وقد قسّم المجتمع في ذلك العصر إلى سبع فئات وفق معايير التطورات الاقتصادية للبلاد، وهذه الفئات السبع هي:

ــ أهل الدولة.

ــ مياسير التجار، وأولو النعم والترف.

ــ أصحاب الحالة المتوسطة من التجار وغيرهم.

ــ أصحاب الفلاحة والحرث.

ــ الفقهاء وطلاب العلم وأجناد الحلقة.

ــ أصحاب الصنائع وأرباب المهن ومعهم الأجراء وغيرهم.

ــ أهل الخصاصة والمسكنة الذين لا يملكون شيئاً[1].

ويظهر في هذا التقسيم تأثر المقريزي الشديد بما أصاب البلاد وقتذاك من انهيار إداري واقتصادي، و قد بيّن هو نفسه أسباب ذلك، وهي: انتشار الرشوة بين طلاب الوظائف، وارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وإيجارها، واضطراب النقد ورواج الفلوس[2].

---

(1) المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 64- 67.

(2) المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 38-41.

وأخيراً نقف على رأي مهم لأحد المستشرقين وهو (إيرا لابدوس)، والذي كان له رأيه الخاص عن الفئات الاجتماعية في عصر المماليك، إذ أقدم على دمجها واختصارها، فجعل المجتمع فئتين بينهما فئة أخرى، فكان تقسيمه كالتالي:

الفئة الأولى: فئة الخاصة؛ وتشمل نخبة المماليك من السلطان وحاشيته والأمراء وذوي المراتب العالية والموظفين.

الفئة الثانية: فئة العامة؛ وتتألف من الموظفين والجنود الذين لم يكن لهم إلا أهمية ثانوية في جهاز الدولة، بالإضافة إلى الجماهير المحكومة من العمال والمزارعين.

الفئة التي بين هاتين الفئتين: فئة الأعيان، وتشمل الزعماء الأكثر بروزاً من الذين يتزعمون جماعات وفئات من الشعب، فيصبح لدينا وفقاً لذلك التصنيفات التالية: أعيان المماليك، وأعيان العلماء، وأعيان التجار، وأعيان الناس، أي العلماء القياديين والزعماء الدينيين والأساتذة والمعلمين والقضاة والشيوخ والوعاظ[1].

ووُجدت في ذلك العصر فئة كبيرة من الأقليات الأجنبية من المسيحيين الغربيين، والمسيحيين الوافدين من جورجيا والحبشة وأرمينيا، واختار هؤلاء الإقامة في المدن التجارية والثغور كالإسكندرية ودمياط، وكان لكل جالية منهم قنصل يشرف على شؤونهم ومصالحهم[2].

وشاع في ذلك العصر أيضاً ما عُرف بالفتيان أو الفتوة، وهم الحرفيون والصنّاع والباعة والسوقة والمعدمون وأشباه المعدمين والعاطلون، وهي الفئات التي شكلت عصب الحركات الشعبية في العصرين المملوكي والعثماني، ولم يؤثر أن

(1) لابدوس: مدن إسلامية في عهد المماليك، ص 134- 139.

(2) عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص 63-66.

يسمى أصحاب الحركات الشعبية في مصر بالأحداث أو الفتيان أو الصبيان، وإنما تزعمها من أطلق عليهم المؤرخون اسم (الحرافيش والزعار والعياق) الذين ازدهر نشاطهم منذ أواخر العصر الأيوبي، وإبان العصرين المملوكي والعثماني، وقد وُصف هؤلاء بأنهم من الرعاع أو الأوباش أو الغوغاء أو الحثالة أو السفلة أو الدهماء، وأنهم ليسوا إلا متلصصة أو نهّابة أو حرامية أو أهل الفساد، إلى غير ذلك من أسماء ونعوت وصفات[1].

وكما أشار الدكتور عاشور أعلاه؛ فإن من بين الفئات الاجتماعية الأعراب، فقد ساد في العصر المملوكي الكثير من الثورات والفتن السياسية الداخلية، وكان من أبرز هذه الثورات ثورات العربان المنتشرين في أنحاء مختلفة من البلاد، حيث كانت تراودهم فكرة إنشاء سلطنة عربية بعد أن ملّوا من الخضوع لسلطة المماليك، فكانت معظم حركاتهم تظهر في فترات الاضطراب في الدولة عند قيام سلطان جديد، أو في أثناء حكم سلطان صغير السن[2].

وبعد استعراض فئات المجتمع في عصر المماليك، لا بد أن نتبين أحوال بعض هذه الفئات كالعوام والتجار، وما كانوا يتعرضون له بين الحين والآخر، ثم العلماء والفئة الحاكمة وما تملكه من ثروات.

وأُشير بداية إلى أن العلماء كانوا يتميزون بمميزات خاصة، وأن أحوال فئة التجار كانت تتراوح بين الحين والآخر، بينما عانت فئة العامة من عمال وصناع وباعة وغيرهم من الظلم والضيق والعسر في حالات متعددة.

---

(1) انظر النجار: حكايات الشطّار والعيارين في التراث العربي، ص 179. أمين: الصعلكة والفتوة في الإسلام، ص 9، 53-59.

(2) عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص 324، 325.

ونبدأ مع فئة العوام الذين كانوا يتعرضون في أحيان معينة لصور من أعمال الظلم والتعسف والجور، فكان البعض يسخرهم في الأعمال، وكانوا يدفعون ثمن ارتفاع الأسعار، ومواجهة المجاعات والأوبئة والأزمات الاقتصادية. وهذه أمثلة ذكرها المقريزي وابن تغري بردي توضح ذلك، إذ فُرضت أعمال تسخير العوام لصالح مختلف المشاريع، كبناء المدارس، والجسور، وإقامة المشاريع الخاصة بالسلطان، ونحو ذلك، فعند عمارة المدرسة الأقبغاوية مثلاً «بُلي الناس في عمارتها ببلايا كثيرة؛ منها أن الصنّاع كان قد قرر عليهم أقبغا أن يعملوا بهذه المدرسة يوماً في الأسبوع بغير أجرة، فكانوا يتناوبون في العمل سخرة».

ومن الأمثلة على التسخير في أعمال السلطان ومشاريعه الخاصة، ما حدث عام 738هـ=1337م، عندما جلب السلطان الناصر محمد بن قلاوون من الصعيد ألفي رأس من الضأن، وجلب من الوجه البحري مثلها، وشرع في بناء حوش لها وللأبقار التي عنده، فوقع اختياره على موقع في قلعة الجبل، وجعل لكل أمير مئة رجل ومئة دابة لنقل التراب، و«رسم لوالي القاهرة بتسخير العامة ... وكان الوقت صيفاً حاراً، فهلك الكثير منهم في العمل لعجزهم عما كُلفوه، ومع ذلك كله والولاة تُسخر من تظفر به من العامة وتسوقه إلى العمل، فيترل به من البلاء ما لا قبل له به، ولا عهد له بمثله».

واستُخدم الناس سُخرة أيضاً في بناء الجسور، ففي عام 716هـ=1316م، انقطع جسر من الجسور فنقص ماء النيل في تلك المنطقة، فجُمع لإصلاح هذا الجسر خلق كثير «غرق منهم نحو ثلاثين رجلاً في ساعة واحدة، انطبق عليهم الجسر، ثم

جُمع من مصر رجال كثر، وكُتّفوا وأُنزلوا في مركب وعدهم سبعون رجلاً، فانقلبت بهم المركب فغرقوا بأجمعهم»[1].

ومن المؤكد أن قضية تسخير العوام لا تنطبق على جميع الأمراء والسلاطين؛ فالظاهر بيبرس مثلاً عندما أمر ببناء مدرسته الظاهرية، طلب «أن لا يُستعمل فيها أحد بغير أُجرة، ولا يُنقص من أُجرته شيئاً»، ولم يكتف بذلك بل زاد على ذلك أنه عند الانتهاء من بنائها جمع الجميع ومُدت لهم الأطعمة ثم وُزعت الخلع[2].

أما فئة التجار؛ فقد تعرضت للمصادرات التي تمثلت بالحصول على أموال التجار أو الأثرياء أو الاستفادة منها قدر الإمكان، وتكليف هؤلاء بالإنفاق على المشاريع أو شراء صفقات تجارية معينة لصالح الدولة، واستغل المماليك بذلك صلاحياتهم بوصفهم حكاماً ومسؤولين، وكان ذلك عاملاً من عوامل ثراء الخزانة السلطانية. ومن أوضح الصور عن تلك المصادرات وأبشعها حادثة عام 737هـ= 1336م، عندما اشتكى المماليك للسلطان أمر كسوتهم، فطلب السلطان من موظفيه مصادرة بضائع التجار ولاسيما الألبسة، فنزل موظفوه باكر النهار والناس في بيوتهم، ففتحوا سائر الدكاكين وأخذوا كسوة المماليك، وعرجوا على بقية الدكاكين وصادروها «فانقلبت المدينة بأجمعها وقامت على ساق، وتجار كثر تركوا دكاكينهم مغلقة، فما أصبح أحد ووجد دكانه إلا وأقفالها على الأرض، ونهبت

---

(1) المقريزي: السلوك (تح زيادة)، ج2، ق1، ص165، ج2، ق2، ص434، 435، 488. المقريزي: الخطط (دار صادر)، ج2، ص384. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج9، ص94، 95.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص 379.

الرسل وحفدة الظلمة شيء كثير، ولم يبق إلا باك أو شاك، أو صائح أو نائح، كل واحد على قدر مصيبته»(1).

وفي عام 686هـ= 1287م، بُدئ باستدعاء تجار دمشق الأثرياء واحداً بعد واحد لمصادرة أملاكهم. ومن المصائب والبلايا التي صُبّت على التجار والأثرياء تكليفهم بشراء صفقات تجارية لصالح الدولة، ففي عام 733هـ= 1332م، كُتبت أسماء أرباب الأموال من التجار ثم طرح عليهم قماش جُلب من الإسكندرية بثلاثة أمثال قيمته، وعوقب من عارض شراءه، ثم حمل إلى السلطان من ذلك أموال عظيمة، وفي العام نفسه طُلب تجار القاهرة ومصر الفسطاط وطرحت عليهم أصناف من الخشب والجوخ والقماش بثلاثة أمثال قيمتها.

وكان التجار أيضاً يكلفون بمظاهر التزيين في الاحتفالات والمناسبات، فزاد ذلك عليهم عبئاً إلى أعبائهم السابقة، ففي عام 731هـ= 1330م، وبمناسبة تأمير أحمد بن السلطان الناصر محمد، ألزم «والي القاهرة جميع أرباب الحوانيت بالقاهرة أن يوقدوا الشموع والقناديل، ويزينوا القاهرة، فزينوا الأسواق وأشعلوا الشموع والقناديل»(2).

ووُجد من أمراء المماليك من كان يتقرب إلى سلطانه بتحصيل أموال التجار ومصادرتها، جاعلاً من ذلك وسيلة لتحقيق مآربه في الدولة، وقال المؤرخ اليوسفي عن أحد الموظفين الذين أكثروا من المصادرات: «وما قصد به التقرب لخاطر

---

(1) اليوسفي: نزهة الناظر، ص 356 – 358.

(2) ابن كثير: البداية والنهاية، 1994م، ج13، ص319. اليوسفي: نزهة الناظر، ص126، 343، 351، 353، 371، 372، المقريزي: السلوك، ط1، ج2، ق2، ص335، 358 – 361، 370، 412.

السلطان وميله مع غرضه، وأن يبلغ مقاصده إذا بلّغ السلطان مقصده من أخذ أموال الناس وظلم التجار ونهب الأموال من حيث وجدت».

و ذكر ابن كثير أن الأمير الشجاعي كان يتقرب إلى السلطان بتحصيل الأموال، و يشرح لنا المقريزي أنه بلغ من انتقام الناس منه بسبب مصادراته الكثيرة لهم، أنه لما قُتل عام 693هـ= 1293م، رفعوا رأسه على رمح و«طيف به القاهرة ومصر، ولم يدعوا زقاقاً حتى طافوا بالرأس فيه ... ومن الناس من كان يضرب الرأس بالمداسات، ومنهم من يصفعه ويسبه، وصاروا يقولون: هذا رأس الملعون الشجاعي، وسُرّ كثير من الناس لموته، فإنه أكثر من المصادرات ونوّع الظلم والعسف أنواعاً»[1].

وفي حالات كثيرة اعتمد الحكم المملوكي على فئة التجار للحفاظ على السلطة، إذ كانت تمثل قوة اقتصادية كبيرة لها دورها في السيطرة على الشعب بالسيطرة على قوته وتحكمها بالأسعار، سواء لخدمة أغراضها في جمع الثروة، أو خدمة للسلطان والأمراء الذين كانوا شركاء كبار في هذه اللعبة الاقتصادية السياسية، وقد بلغت ثروات التجار آفاقاً لم يضاهها سوى السلاطين وكبار الأمراء، وامتلكوا العقارات والمزارع والقصور، ونقل أحد الزوار الأوربيين الذين زاروا القاهرة ويدعى (ثنيود) في نهاية عصر المماليك أن مائتي تاجر كان عندهم ثروة تقدر بمليون دينار ذهبي، وأن ألفي تاجر كانت ثروة الواحد منهم وسطياً مئة ألف سيراف.

---

(1) اليوسفي: نزهة الناظر، ص 177. ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 319. المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ص 802.

ذهبي وهو يتجاوز ثروات الأمراء. و قد تحولت تلك الثروات التي امتلكها التجار إلى قوة اجتماعية ذات دور سياسي فعال[1].

ومن جهة ثانية؛ ساهم بعض التجار بنصيب جيد في بناء المدارس، فأنشأ رئيس التجار برهان الدين إبراهيم بن عمر بن علي المحلي (ت 806هـ = 1403م) مدرسة المحلي في ظاهر مدينة القاهرة[2]، وعمّر كبير التجار ناصر الدين محمد بن مسلم (ت 776هـ = 1374م) المدرسة المسلمية في مدينة مصر[3].

أما علماء الدين (المعممون)؛ فقد اعتمد المماليك للبقاء بالسلطة على أرباب الوظائف الدينية؛ إذ كان العلماء الصفوة الإدارية والاجتماعية والدينية، لأن الشريعة الإسلامية لم تكن مختصة بالعبادة بل نظمت كل شؤون الحياة بمختلف مظاهرها الحياتية، من الشؤون الدينية والعائلية والتجارية والتعليمية والإدارية والسياسية. وحتى تصبح تصرفات السلطة المملوكية شرعية اعتمدوا على الفقهاء والعلماء لإصدار الفتاوى والتفويضات لإصباغ تلك الشرعية. فكما نظم العلماء القضايا الدينية والمدنية نظموا الأعمال السياسية والتجارية والإدارية، وكان للمحتسب ــ وهو من أرباب المهن الدينية ــ التأثير الكبير في الشؤون الحياتية والاقتصادية، وكان دوره في الرقابة والتفتيش ذا فعالية عالية.

وكان العلماء يشكلون فئة متداخلة مع الفئات الأخرى، مما جعلهم يشغلون دوراً حاسماً في الحياة في العصر المملوكي، وكثيراً ما اختلطوا مع الأمراء عن طريق

---

(1) لابدوس: مدن إسلامية في عهد المماليك، ص 198، 199.

(2) السخاوي: الضوء اللامع، ج1، ص112، 113. ابن حجر: إنباء الغمر، ج5، ص155، 156.

(3) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5، ص26. المقريزي: الخطط، ج2، ص401.

الزواج والعلاقات الأسرية، وكان اتصالهم بالتجار وثيقاً بل وعمل بعضهم بالتجارة، فمن بين عينة تمت دراستها تقارب الستمئة تاجر، كان فيهم مئتان وخمس وعشرون عالماً دينياً. ثم إن كثيراً من أبناء هؤلاء العلماء وصلوا إلى مراكز وظيفية إدارية كبرى[1].

ونأتي إلى الفئة الحاكمة؛ وهي التي كان أفرادها يمتلكون ثروات ضخمة، وهذا ما تفسره التركات الهائلة التي خلّفوها، و الروايات حول ذلك كثيرة، فقد استفاض المؤرخون في وصفها، فأخبروا عن امتلاك الأمير سيف الدين ســلار (ت 710هـــ = 1310م) للقناطير المقنطرة من الذهب والفضة، واللآلئ والجواهر، ومن ذلك (19) رطلاً زمرداً، ورطلان ياقوت، وستة صناديق فيها الجواهر والألماس، و(1150) حبة ذهب، و(15000) دينار ذهب، وغير ذلك كثير[2]. والأمير سيف الدين بكتمر الساقي (ت 733هـــ=1332م): «خلّف من الأموال والجواهر والأصناف والأمتعة والقماش ما يزيد على الحد» و«يستحي العاقل من ذكره»[3]. ووُجد عند الأمير سيف تنكز (ت 740هـــ=1339م) «من الذهب والقماش ما لا يسمع مثله»، ومن ذلك (360000) دينار ذهب، ومن الفضة ألف ألف، وخمسمئة ألف درهم، وثلاثة صناديق من الياقوت واللؤلؤ والمعادن، وغير ذلك من الأموال والألبسة والمعادن[4].

---

(1) لابدوس: مدن إسلامية في عهد المماليك، ص 181 - 189.

(2) الكتبي: فوات الوفيات، ج2، ص87، 88. الصفدي: أعيان العصر وأعوان النصر، ج2، ص489. ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص437.

(3) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج10، ص194. الصفدي: أعيان العصر، ج1، ص710.

(4) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص478. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج9، ص117-122.

ثانياً ــ الأعياد الدينية والوطنية:

ونبدأ بأعياد المسلمين، وأولها الاحتفال بقدوم شهر رمضان المبارك، فقد كان المسلمون يستقبلونه بإيقاد الأنوار والمشاعل والفوانيس والشموع في الطرقات، وكانت الأسواق تزدان في ليالي هذا الشهر، وتظل مفتوحة طوال الليل، ولاسيما سوق الحلويين وسوق الشماعين اللذان كانا يمتلآن بأصناف الحلوى وأنواع الشموع. والعيد الثاني هو عيد الفطر، ويبدأ الاحتفال به في ليلته، فيجهز الناس الملابس الجديدة، وينطلقون في الصباح لأداء صلاة العيد مهللين مكبرين، وبعدها تبدأ التهنئة، وكانوا يجهزون حلوى العيد في أواخر أيام رمضان استعداداً لهذه المناسبة، وفي هذه الأيام يخرج الناس لزيارة القبور كما يجتمعون في أماكن التتره. والعيد الثالث هو عيد الأضحى المبارك، وكانت تُجهز له الأضاحي منذ الليل، وفي الصباح ينطلقون لأداء صلاة العيد، ومن ثم زيارة القبور، ثم الاحتفال بهذه المناسبة.

ويضاف إلى هذه الأعياد الثلاثة أعياد أخرى منها الاحتفال بعيد رأس السنة الهجرية في أول شهر محرم من كل عام، والاحتفال بيوم عاشوراء في العاشر من محرم، وفي هذا اليوم يذبح الدجاج ويطبخ القمح، وفي ليلة الإسراء والمعراج يجتمع الناس في أكبر المساجد في مدينتهم، وتوضع المشروبات وينصتون إلى تلاوة القرآن الكريم. ويضاف إلى هذه الاحتفالات والأعياد أيضاً الاحتفال بعيد المولد النبوي في مطلع شهر ربيع الأول ويستمر حتى الثاني عشر منه، وكان سلاطين المماليك يشاركون في هذا الاحتفال.

وأما أعياد اليهود فهي خمسة أعياد رئيسية، أولها عيد رأس السنة، وفيه يقدمون الأضاحي في ذكرى افتداء سيدنا إسماعيل، والعيد الثاني هو عيد صومماريا أو

الكيبور، وهو يوم الغفران حسب معتقدهم، وعقوبة القتل تقع في حق من لا يصومه. والعيد الثالث هو عيد المظلة، وهو ذكرى الغمام الذي أظلهم الله به في التيه، فكانوا يجلسون تحت سقف الأشجار الدائمة الخضرة، والعيد الرابع هو عيد الفطير، ويسمى أيضاً بعيد الفصح، والعيد الخامس هو عيد الأسابيع أو العنصرة أو الخطاب، وفيه يحتفلون بذكرى الوصايا العشر التي أنزلها الله على سيدنا موسى عليه السلام.

وللمسيحيين أعيادهم الخاصة بهم أيضاً، ومن أعيادهم الأساسية عيد البشارة، وهو ذكرى البشارة التي جاء بها جبريل عليه السلام إلى مريم العذراء بمولد المسيح عليه السلام، ومن أعيادهم أيضاً عيد الزيتونة، وهو ذكرى دخول المسيح إلى القدس ثم الهيكل، وعيدهم الثالث هو عيد الفصح ويحتفلون فيه بذكرى قيام المسيح من قبره حسب معتقدهم، وعيدهم الرابع هو خمسين الأربعين؛ وهو ذكرى صعود المسيح إلى السماء بعد أربعين يوماً من قيامه حسب معتقدهم، والعيد الخامس هو عيد الخميس أو عيد العنصرة، ويعتقد المسيحيون أنه اليوم الذي حلت فيه روح القدس في حواريي السيد المسيح، والعيد السادس هو عيد الميلاد، والسابع هو عيد الغطاس في ذكرى تعميد المسيح على يد يوحنا المعمدان[1].

أما الاحتفالات الوطنية في عصر المماليك فنستطيع أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول: ويرتبط بشخص السلطان، كالاحتفال بتولية سلطان جديد، أو شفاء سلطان من مرض، أو عودته من سفر أو حرب.

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج2، ص454 – 465. المقريزي: الخطط، ج2، ص96 – 99. ابن الحاج: المدخل، مج2، ص59، 60. عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص195 – 212.

والقسم الثاني: يرتبط بالنيل والاحتفال بوفائه، إذ كان فيضان النيل محط اهتمام المجتمع المصري، لأنه أساس الحياة المصرية، فكانوا يهتمون بقياس مقدار الزيادة التي يسببها فيضان النهر يوماً بعد يوم، فإذا توقفت الزيادة عند حد لا يهدد الناس ويزول خطره أو عندما يزيد ويتوقف عند الحد الطبيعي يقوم الناس للاحتفال بذلك، وارتبط به عيد الشهيد: وهو على شكل مهرجان كبير على ضفاف النيل، ويتعلق باعتقاد أقباط مصر أن النيل لا يزيد ماؤه إلا بعد غسل إصبع أحد القديسين الشهداء.

والقسم الثالث: يرتبط بأعياد كانت في أصلها خاصة بأهل الذمة، ولم يلبث أن شاركهم بها المسلمون، وتحولت من أعياد دينية خاصة بالذميين، إلى أعياد وطنية يشترك في إحيائها الجميع، ومنها عيد النيروز (عيد رأس السنة القبطية)، أو عيد الربيع الذي يبدأ عادة بعد زيادة مياه النيل، وقد عُدّ هذا العيد عطلة رسمية، فتغلق الأسواق وتعطل المدارس، ومن صور الاحتفال به أن الناس كانوا يرشون بعضهم بعضاً بالماء[1].

ثالثاً ـــ الأمراض الاجتماعية والمجاعات والأوبئة والأزمات الاقتصادية[2]:

ابتُلي المجتمع في عصر المماليك بأمراض اجتماعية انتشرت بين مختلف فئاته، منها الرشوة التي عمت بين الحكام والمحكومين، يقول المقريزي: «فلما كانت سلطنة العادل كتبغا ... وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس وطمعوا في أخذ الأموال والبراطيل والحمايات». ويروي أيضاً أنه في عام 749هـــ=1348م قصد

(1) المقريزي: الخطط، ج1، ص 183، 725 ج3، ص588 (طبعة الفرقان). النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 175. زيتون: تاريخ المماليك، ص152 – 160.

(2) انظر النهار: العصر المفترى عليه ـــ عصر المماليك البحرية ـــ، ص59 ـــ 71.

عدة من أطراف الناس باب الوزير للسعي في الوظائف بمال، فلم يرد أحداً وكثر طعن الأمراء فيه بسبب ذلك. ويروي أن الأمير أرغون العلائي بعث رجلاً إلى أحد الموظفين ومعه حيّاصة[1] من ذهب وأمره أن يقول عنه: «أنت ما بقيت تعطي شيئاً إلا ببرطيل، وهذه الحيّاصة برطيلك، خذها واقض شغل هذا الرجل»[2].

وما ورد أعلاه لا يعني أن الدولة كانت تتساهل في مواجهته، بل كانت تتخذ إجراءات لتحد من انتشاره، كما حدث في عام 712هـ=1312م عندما أصدر السلطان كتاباً أن لا يُولى أحد بمال ولا رشوة، «فإن ذلك يفضي إلى ولاية من لا يستحق الولاية، وإلى ولاية غير الأهل»[3].

ومن الأمراض التي انتشرت في مجتمع ذلك العصر تعاطي الخمرة والحشيشة (المخدرات)، وتدل بعض الأخبار على انتشارها، ومنها ما ذكره ابن كثير عن إحدى الجماعات التي كانت تتعاطى الحشيشة لما قال: «وكان اللائق أن يؤمروا بترك أكل الحشيشة الخسيسة، وإقامة الحد عليهم بأكلها وسكرها كما أفتى بذلك الفقهاء»[4].

وقد كانت الدولة تتصدى لمتعاطي الحشيشة والخمرة بإصدار المراسيم المحرمة لها، ومن تلك المراسيم المرسوم الذي أصدره الظاهر بيبرس عام 667هـ=1268م، ورسم فيه بإراقة الخمور وإزالتها من البلاد. ثم أصدر بيبرس مرسوماً آخر عام 669هـ=1270م، أمر فيه «بإراقة الخمور من سائر بلاده، وهدد من يعصرها أو

---

(1) الحياصة هي السير أو الحزام، انظر ابن منظور: لسان العرب، مج7، ص 20، مادة (حيص).

(2) المقريزي: إغاثة الأمة، ص61. المقريزي: السلوك، ج2، ق3، ص 663، 769.

(3) ابن كثير: البداية والنهاية، ط 1994م، ج14، ص 53.

(4) ابن كثير: البداية والنهاية، ط 1994م، ج14، ص 277.

يعتصرها بالقتل»، وفي عام 709هـ=1309م، أمر بإبطال الخمر في سواحل البلاد وإراقتها[1].

ولم تقف ملاحقة متعاطي الخمر عند إصدار المراسيم، بل لاحقتهم أيضاً حملات التفتيش، ففي أحداث عام 767هـ= 1365 م «أمر نائب السلطنة بكبس بساتين أهل الذمة، فوجد فيها من الخمر المعتصر ومن الخوابي والحباب فأريقت عن آخرها»، وفي عام 779هـ = 1377م قبض على أمراء كانوا سكارى في أحد البيوت، فقُيدوا وأُرسلوا إلى سجن الإسكندرية. وكذلك صدرت المراسيم بحق متعاطي الحشيشة، ففي عام 665هـ= 1266م، أمر السلطان الظاهر بيبرس «بإبطال ضمان الحشيش وإحراقها»، وفي عام 724هـ = 1323م، أريقت الخمور وأُحرقت الحشيشة[2].

ولم تكن الرشوة والخمرة والحشيشة الأمراض الاجتماعية الوحيدة المنتشرة، بل انتشرت بين بعض فئات مجتمع ذلك العصر أمراض أخرى كثيرة، كالزنا، والشذوذ الجنسي، والسحر والتنجيم، والمعتقدات الباطلة مثل الاعتقاد بقدرة المشايخ والأولياء، والتطيّر والتشاؤم، والحسد والتعاويذ، وأيام السعد والنحس[3].

---

(1) المقريزي: السلوك، ج1، ق2، ص 578، ج2، ق1، ص 52. ابن كثير: البداية والنهاية، ط 2003م، ج13، ص 263. ج14، ص 269.

(2) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص 326. ج1، ق2، ص202. ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص115، 320.

(3) عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص247 –269. النباهين: نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك في مصر، ص140.

ومن جانب آخر؛ عصفت بمجتمع دولة المماليك مجاعات وأوبئة وأزمات فادحة الخطورة، ففي مصر كان قصور نهر النيل يعني حدوث أزمة اقتصادية، وهذا ما حدث عام 662هـ = 1263م، إذ تسبب قصور النيل بمجاعة وباختفاء المواد الغذائية من الأسواق. وهذا ما حدث في عامي 694هـ = 1294م، و695هـ = 1295م إذ حدثت مجاعة خطيرة سببها أيضاً هبوط ماء النيل، فوصل الأمر من شدتها وفداحتها إلى أن أكل الناس القطط والكلاب والحمير والبغال، حتى أن الكلب السمين صار يباع بخمسة دراهم والقط بثلاثة دراهم على ما ذكر ابن إياس[1].

وكان الطاعون من الكوارث التي أصابت مصر والشام، وأخطره طاعون عام 749هـ= 1349م الذي سمّته المصادر الوباء العظيم، والفناء الكبير، وسُمي بطاعون الأنساب، لأنه قلما مات به شخص إلا وتبعه أحد من أولاده أو أقربائه وذوي رحمه، وكان الشخص إذا تفل الدم كان ذلك إيذاناً بموته، فيودع أصحابه ويغلق حانوته ويحفر قبره ويعد كفنه ويهيئ تابوته حتى يموت، وتوفي في يوم واحد بهذا الطاعون بالديار المصرية نحو عشرة آلاف شخص، وبلغ عدد الموتى في حلب نحو مئة شخص في اليوم، وفي دمشق أكثر من ألف شخص في اليوم، واستمر هذا الطاعون قرابة العام، وأفنى ثلثي الناس تقريباً. ولم يشمل مصر وبلاد الشام فقط، بل عمّ أقاليم الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، ولم يقتصر على جنس بني آدم بل تعدى ذلك إلى حيتان البحر وطير السماء ووحش البر[2].

---

(1) المقريزي: السلوك، ج1، ق2، ص506، 507. ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص389-391. ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج1، ص184.

(2) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج3، ص 111. السيوطي: مارواه الواعون في أخبار الطاعون، ص210 - 213. المقريزي: السلوك، ج2، ق3، ص773.

ويصف لنا العثماني (ت780هـ = 1378م) والصفدي (ت764هـ= 1363م) آثار هذا الطاعون على نيابة صفد، فيذكر العثماني: «كان يموت بصفد مع صغرها كل يوم جماعة فوق المائة، حتى كنت أمر من الجامع الكبير إلى القلعة فلا أجد أحداً ... وعم الطاعون البر والبحر والبقر...»[1]. ويقول الصفدي: «أخنى عليها الذي أخنى على لُبدِ، فما ترك بها أحداً من الأهل و المعارف»[2].

وكان الغلاء من أخطر الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت مجتمع ذلك العصر، وسنتحدث عنه في بحث الحياة الاقتصادية.

رابعاً ــ مراكز الرعاية الصحية:

وهي كثيرة في عصر المماليك، ولذلك سأعطي أمثلة عنها وعن انتشارها جغرافياً، وبداية لا بد أن أُشير إلى أن هذه المراكز أو المستشفيات قد مارست نشاطاً تعليمياً، فشابهت المشافي الجامعية في عصرنا، فكانت تُعقد فيها دروس الطب، بل كانت تصدر مراسيم تعيين المدرسين فيها من السلطان مباشرة، لذلك كنتُ متحيّراً في الموضع الذي أضع فيه هذه الفقرة بين المؤسسات العلمية أم المراكز الصحية، فاعتمدتها هنا لأن أصل تشييدها هو الرعاية الصحية.

وأبدأ ببلاد الشام، فمن مراكز الطب في دمشق البيمارستان النوري: قام بعمارته السلطان نور الدين الشهيد أيام الدولة الزنكية خلال الحروب الصليبية سنة 549 هـ = 1154م، وبقي هذا المستشفى على عمله حتى عام 1317هـ=

---

(1) العثماني: تاريخ صفد، ص139- 140.

(2) الصفدي: ألحان السواجع بين البادئ والمُراجع، ج1، ص113.

1899م، حين بُني مستشفى الغرباء بدمشق[1]. والمستشفى القيمري: بُني في الصالحية بجوار جامع محيي الدين بن عربي، أنشأه أبو الحسن بن أبي الفوارس القيمري (ت 653هـ = 1255م)[2].

أما في حلب؛ فقد اشتهر البيمارستان النوري: وهو أقدم الأبنية الإسلامية فيها. والبيمارستان الأرغوني الكاملي، تم تشييده سنة 755 هـ = 1354م من قبل الأمير سيف الدين أرغون الكاملي الذي تولى نيابة حلب سنة 754 هـ= 1353م[3].

واشتهر في حماة البيمارستان النوري: أنشأه نور الدين محمود زنكي سنة 550هـ = 1164م إلى جوار جامعه، وكان له دور كبير من الناحية الاجتماعية[4].

---

(1) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص44، 45. عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص256. السعيد: المستشفيات الإسلامية، ص241 ــ 246. عبد الحق ومعاذ: مشاهد دمشق الأثرية، ص 38.

(2) العلموي: مختصر تنبيه الطالب، ص136، 137. النعيمي: الدارس، ج2، ص100 – 106. كرد علي: خطط الشام، ج6، ص158، 159. عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص244. السعيد: المستشفيات الإسلامية، ص270. زيادة: دمشق في عصر المماليك، ص123، 124.

(3) حجار: معالم حلب الأثرية، ص45 ــ 162. حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك، ج2، ص 192 ــ 196، 239، 240. عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 224 ــ 226، ص260 ــ 264. السعيد: المستشفيات الإسلامية، ص 247ــ 249، ص 287 ــ 290.

(4) القلقشندي: صبح الأعشى، ج14، ص184. ابن واصل: مفرج الكروب، ج1 ص283. عيسى: البيمارستانات في الإسلام، ص103، 248، 249. شحادة: البيمارستان النوري بحماة، مجلة الحوليات الأثرية السورية، مج 17، ص79 وما بعد. السعيد: المستشفيات الإسلامية، ص286. سجلات المحكمة الشرعية بحماة، السجل رقم 8، ص224.

و بُني في حمص بيمارستان كبير أنشأه الملك المجاهد[1]. وبنى نائب الشام تنكز بيمارستاناً في مدينة صفد عرف باسمه، وكان الطب يُدرس فيه[2].

ومن البيمارستانات في فلسطين: بيمارستان عكا الذي شيّده سنة 583هـ= 1187م صلاح الدين الأيوبي بعد فتحه لبيت المقدس، وبيمارستان الكرك الذي أنشأه الأمير علم الدين سنجر الجاولي (ت745 هـ= 1345 م)، وبيمارستان غزة الذي أنشأه أيضاً الأمير علم الدين سنجر الجاولي، وبيمارستان نابلس وبيمارستان الرملة اللذان بناهما محمد بن فضل الله القبطي فخر الدين ناظر الجيش، وبيمارستان بيت المقدس، وشيّده صلاح الدين سنة 583 هـ= 1187م بعد فتحه لبيت المقدس[3].

ونأتي إلى مصر؛ ففي العصر الأيوبي ارتبط بناء البيمارستان باسم صلاح الدين الأيوبي، الذي شيّد ثلاثة بيمارستانات، الأول عام 577هـ = 1181م وعُرف بالبيمارستان العتيق، والثاني بناه بالإسكندرية وحدّثنا عنه ابن جبير عند زيارته لتلك المدينة، ومن ثم أمر صلاح الدين بفتح بيمارستان مصر القديم[4].

وبُني في العصر المملوكي البيمارستان المنصوري الذي يُعد من أشهر بيمارستانات العالم الإسلامي، بنى هذا البيمارستان السلطان المنصور قلاوون الألفي،

---

(1) ابن جبير: رحلة ابن جبير، ص200. الحائك: مملكة حمص في العصر الأيوبي، ص261، 262، 288.

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص423. المقريزي: دُرر العقود الفريدة، مج 2، ص 348. عيسى: البيمارستانات في الإسلام، ص 234.

(3) عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص247 ــ 260. السعيد: المستشفيات الإسلامية، ص247ــ 291.

(4) المقريزي: الخطط، ج2، ص406. ابن جبير: رحلة ابن جبير، ص15.

وذلك في القاهرة بين القصرين، فابتدأ بتشييده في ربيع الأول عام 682هـ = 1283م، وجُعل هذا البيمارستان لتقديم الرعاية الصحية لمختلف فئات الشعب، فلم تُقيد خدماته بفئات معينة، بل أفاد منه الرجال والنساء والأغنياء والفقراء، والكبير والصغير، والجندي والأمير والوزير، وأهل القاهرة ومصر وضواحيها، والمقيمون والوافدون، واستُقبل فيه المرضى أياً كانت أمراضهم.

وتؤكد هذه الرعاية وثيقة أصدرها الملك المنصور قلاوون عام 684هـ = 1285م بتقليد مدرس في هذا البيمارستان، فذكر فيها: «وأبحنا التداوي فيه لكل شريف ومشروف، ومأمور وأمير، وساوينا في الانتفاع به بين كل صغير وكبير، وعلمنا أن لا نظير لنا في ملكنا، ولا نظير له في إبقائه، فلم نجعل لوقفه وشرطه من نظير». ولم تحدد مدة الإقامة في هذا البيمارستان، ولم تقتصر الرعاية الصحية فيه على المترددين والمقيمين، وإنما شملت أيضاً الفقراء في بيوتهم، فقدمت لهم الرعاية المناسبة، وصُرف لهم ولغيرهم ما يحتاجونه من الأدوية والأغذية والأشربة[1].

وانقسم أطباء البيمارستان إلى ثلاث فئات: ــ الطبائعيون: وهم أطباء الأمراض الباطنية. ــ الجرائحيون: وهم من يقومون بالعمليات الجراحية. ــ الكحالون: وهم المختصون بمعالجة أمراض العيون[2].

---

(1) النويري: نهاية الأرب، ج31، ص106، 107. القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص418، المقريزي: الخطط، ج2، ص406، 407. ابن بطوطة: الرحلة، ج1، ص203. ابن أبي حجلة: سكردان السلطان، ص54. ابن حبيب: تذكرة النبيه، ملحق فيه وثيقة وقف السلطان قلاوون على مصالح البيمارستان، ص297، 302، 303. ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، ج8، ص26.

(2) النويري: نهاية الأرب، ج31، ص107، 108. ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج1، ملحق ص302 – 306. المقريزي: الخطط، ج2، ص406.

وأما أهم صفة لهذا البيمارستان فهي أنه كان جامعة لتدريس الطب، فأشبه بذلك كبار المستشفيات في عصرنا من حيث إلحاق كليات الطب بها، فتوافرت فيه الدراسة العملية للطب، وممارسته على يد الأساتذة، فجعل فيه شيخٌ للاشتغال بالطب، وخُصص فيه مكانٌ يجلس عليه رئيس الأطباء لإلقاء محاضراته في الطب، وكان السلطان المملوكي يصدر بنفسه مراسيم تعيين المدرسين في البيمارستان[1].

ولا بد أن ننبه أخيراً على أنه كانت تلحق بكل بيمارستان صيدلية تسمى شرابخاناه، وكان لكل صيدلية رئيس متسلم لحواصلها، وله مكانة عالية، ولديه غلمان برسم الخدمة يطلق على كل واحد منهم شراب دار. وكان يتم فيها تحضير الأدوية والمعاجين والمراهم، ويكون ذلك تحت إشراف طبيب عام بالعقاقير، فهو يقدر ما وصفه الطبيب المعالج من كل نوع ويعهد به إلى الذين يعملون تحت إشرافه، وما يحتاج منها إلى طبخ فيعد في مطبخ ملحق بالصيدلية. ووُجد في البيمارستان الإستادار؛ وهو المسؤول عن إعداد الطعام والشراب داخل البيمارستان، وعليه التقيد بتعليمات الطبيب لمعرفة قوانين طبخ الطعام للمرضى ومعرفة كيفية صرفه وتناوله من قبل المريض، ومالا يصرف إلا بأمر الطبيب، وما لا يسلم إليه إلا المحتاج إليه[2].

---

(1) انظر عن هذه المراسيم ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج1، ملحق ص ص307. النويري: نهاية الأرب، ج31، ص108. ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، ج8، ص23 - 27. القلقشندي: صبح الأعشى، ج11، ص249.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص546، ج4، ص9. ج11، ص167–168. النويري: نهاية الأرب، ج31، ص107–108. الديوه جي: الموجز في الطب، ص65.

خامساً ــ أحوال المرأة في عصر المماليك:

بشكل عام كان حال المرأة جيداً في عصر المماليك، فها هو معاصر لدولة المماليك يصف دُور نساء السلطان وغيرهن من المقربين، يقول ابن شاهين: «ولهن أبهة عظيمة في ذاهن، ولو أردنا وصف لبوس كل منهن وتجمل بيوهن لاحتجنا إلى عدة مجلدات»، ويذكر أنه عُثر عند إحدى الأميرات لما توفيت على ستمئة ألف دينار، وعند أخرى قاعة كبرى فيها مواعين من ذهب وفضة، وأَسرة مفضضة، وسرير مذهّب ومرصع بالجواهر، ومنارة من ذهب عليها جوهرة تضيء بالليل[1].

وتدل وثائق الحرم القدسي الشريف أن المرأة نالت مكانتها المناسبة في مجتمع بيت المقدس في عصر المماليك، فلم تُنكر حقوقها، فقد نُعتت في عقد نكاحها ــ حسب ما جاء في إحدى الوثائق ــ بـــ «الست المصونة والدرة المكنونة، ذات الحجاب المنيع والستر الرفيع صاحبة النسب العالي المصون الست...»[2]. وكانت المرأة في ذلك الوقت تُلقب بألقاب تدل على تلك المكانة الرفيعة التي حازها في عصرها، إذ يذكر الفقيه ابن الحاج أن المرأة أُطلق عليها في عصر المماليك ألقاباً «من باب الفخر والتزكية والثناء والتعظيم»، ومن هذه الألقاب: ست الخلق، ست العيال، ست الناس، ست الأجناس، ست القضاة، ست التجار، ست العلماء، ست العرب، ست الكل، ست الستات، ست الحكام، ست الضحى، أم الحُسن، أم البركات، أم الخيرات، عظمة الدين، الزهراء، تاج النساء، اللطيفة، الجميلة، ست

---

(1) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص 121.

(2) العسلي: وثائق مقدسية، ج3، ص56.

الأهل، ست النظر، المصونة، الست المصونة، نور الله، سعود، ست اليُمن، الحاجّة الجليلة[1].

وعندما نقرأ وثائق الإرث وحصر الممتلكات نجد أن معظمها ورّثت النساء من أمهات وبنات وزوجات وأخوات، ومن المظاهر التي توضح مكانة المرأة توصية بعض الرجال بأن ترث نساؤه كامل إرثه وإن لم تكن تستحقه بأكمله، هذا من باب تقديره وخوفه على مستقبلها، وفي بعض الحالات كان يقوم بعض الرجال الميسوري الحال بتجهيز العروس بجهاز قد لا يقدر عليه عامة المجتمع [2].

ومن ناحية ثانية؛ شاركت المرأة في عصر المماليك في الحياة السياسية بشكل فعّال، وشجر الدر أكبر مثال على ذلك، فهي التي عدّها بعض المؤرخين أولى سلاطين المماليك، وقال عنها آخر: «وساست الرعية أحسن سياسة»، وكانت الخطباء تخطب باسمها على منابر مصر وأعمالها، وتقول بعد الدعاء للخليفة: «واحفظ اللهم الجهة الصالحة ملكة المسلمين عصمة الدنيا والدين، ذات الحجاب الجليل، والسر الجميل، والدة المرحوم خليل»[3].

وعندما حدثت فتنة بين المماليك عام 693هـ = 1293م تدخلت أم السلطان الناصر محمد لإخمادها، فأرسلت في طلب الأمير كتبغا، وتحدثت معه من أعلى السور، وقالت: «إيش آخر هذه الفتنة، إن كان قصدك خلع ابني فافعل،

---

(1) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 238.

(2) المحمد: الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف، (إشراف د. عمار النهار) ص162 - 175.

(3) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص286، وانظر المقريزي: السلوك، ج1، ق2، ص361، 362.

وأرسله في مكان تقصده»، فقال لها كتبغا: «أعوذ بالله السميع العليم، والله لو بقي من أولاد أستاذنا بنت عمياء ما خرّجنا الملك عنها»[1].

هذا من ناحية نظرة الآخرين للمرأة، أما من الناحية الذاتية فقد كانت المرأة آنذاك تهتم بنفسها وزينتها، فكانت تعمل على تزيين الحواجب وحفها، واستخدمت النقش والوشم على جسمها، كما استخدمت العطر والخلخال، إلى غير ذلك من الزينة التي يبدو أنها استخدمتها لتبرز نفسها أمام الرجال فتخرج إلى الطريق «كأنها عروس ... وتمشي وسط الطريق وتزاحم الرجال، ولهنّ صنعة في مشيتهن حتى أن الرجال ليرجعون إلى الحيطان حتى يوسعوا لهن في الطريق ... وغيرهم يخالطونهن ويزاحمونهن قصداً» على ما ذكر الفقيه ابن الحاج ناقداً هذه الحال.

وشاركت المرأة في الحياة العامة شأنها شأن الرجل، فأخذت موقعها الصحيح في مجتمعها، وشاركت فيه بفعالية عالية، فكانت تخرج للأسواق لشراء مستلزماتها، حتى إنه لتجد في بعض الأيام المخصوصة في بعض الأسواق النساء أكثر من الرجال، فمن يمر بالسوق من الرجال لا يقدر على المشي فيه إلا بمشقة لزحمة النساء[2].

وكانت المرأة تذهب إلى الحمامات العامة أيضاً، وكان يجتمع في الحمام النساء المسلمات والمسيحيات واليهوديات، فكانت الواحدة منهن تستصحب معها أفخر ثيابها وأنفس حليها لتلبسه حين فراغها من الغسل حتى يراها غيرها فتقع بذلك المفاخرة والمباهاة[3]. ويخبرنا ابن بطوطة عن خروج النساء مع أولادهن إلى المقابر في

---

(1) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص 382، المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ص801.

(2) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 274، 245، ج2، ص 54، 167، 168، ج4، ص 107.

(3) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 157، المقريزي: الخطط، ج2، ص 79-85.

أيام الجمع، وفي ليلة النصف من شعبان، على الرغم من أن فقهاء ذلك العصر ـــ ومنهم ابن الحاج ـــ قد ذموا هذا الخروج[1].

ومنح مجتمع عصر المماليك المرأة حرية كبيرة في مختلف مجالات الحياة العملية المهنية، وساهمت المرأة في هذه المجالات مساهمة فعالة، وشغلت فيها أدواراً جيدة، إذ كان محيطها الاجتماعي قد توضح من خلال المهن والأعمال التي كانت تمارسها، فعلى ما جاء في الوثائق فإن المرأة مارست المهن التالية: مشط الخيوط وغزلها، وبيع الثياب والأنسجة، والسقاية داخل الحرم الشريف، والطب الشرعي، والنظر على الوقف، وقراءة القرآن الكريم وإنشاد الأناشيد الدينية في الموالد وغيرها من المناسبات، والقبالة، وعملت بحرفة (الفرحيات)، فقد كان هناك نساء متخصصات لمناسبات الأفراح للقيام بالغناء والرقص والضرب على الدف والمزهر، والمساهمة في الأعمال الخيرية ومثال ذلك المدرسة العثمانية التي تقع بجوار سور بيت المقدس، أوقفتها امرأة من أكابر الروم (تركية) اسمها أصفهان شاه خاتون ولُقبت بخانم، وكان ذلك عام 840 هـــ= 1436م [2].

ومن ناحية ثانية؛ كثرت أعداد الجواري في المجتمع المملوكي عامة، والمجتمع القاهري خاصة في عصر سلاطين المماليك، وكان منهن مغنيات شهيرات، وكان لبعضهن أثر واضح في فنون القول المختلفة التي رددتها الألسن على مر الأيام والأعوام، فلقد اشتهر كثير من المغنيات فـــي ذلك العصر، وحظين بمكانة عالية عند السلاطين والأمراء.

---

(1) ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة، ج1، ص 205. ابن الحاج: المدخل، ج2، ص 17.

(2) المحمد: الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف، (إشراف د. عمار النهار) ص185 – 193.

ومنهن الكركية مغنية الظاهر بيبرس، وكانت تجيد مختلف الأصوات، وأبدعت بالغناء[1]، ومنهن دنيا بنت الأقباعي (ت 779 هـ = 1377م) المغنية الدمشقية، ولاشتهارها بحسن الغناء طلبها السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون وأكرمها، ثم وفدت إلى الملك الأشرف شعبان[2].

واللافت أن المرأة شاركت مجتمعها آنذاك في بناء المدارس؛ فقد أنشأت الست الجليلة خوند تتر الحجازية بنت السلطان الناصر بن قلاوون وزوجة الأمير بكتمر الحجازي المدرسة الحجازية نسبة إلى زوجها الأمير، وشيدت الست الجليلة بركة (ت 774هـ = 1372م) أم السلطان الملك الأشرف شعبان بن حسين عام 771هـ =1369م مدرسة السلطان، وفيها دفن الملك الأشرف بعد مقتله[3].

ولو قارنا حال المرأة في عصر المماليك مع أحوال المرأة في أوربا في العصور الوسطى التي عاصرت دولة المماليك، فسنجد أن دورها في المشاركة في أمور مجتمعها ثانوي، فلقد فرض النظام الإقطاعي عليها أن تكون دائماً تحت وصاية الرجل، أبوها أول الأمر، ثم زوجها بعد ذلك، أما الكنيسة فقد عدت المرأة شريكة آدم التي حرضته على المعصية والخطيئة، وهي لذلك لا تستحق إلا كل احتقار وامتهان[4].

---

(1) العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، نشرة سزكين، ج10، ص 416، 417. وراجع موضوع الجواري في عصر المماليك مفصلاً لدى محمود: الجواري في مجتمع القاهرة المملوكية، ص 48 وما بعد.

(2) ابن حجر: إنباء الغمر، ج1، ص 252.

(3) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص7، المقريزي: الخطط، ج2، ص382، 383، 399، 400، 425 – 428. ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص114، 115. العاملي: الدر المنثور، ص184، كحالة: أعلام النساء، ج2، ص57.

(4) عاشور: أوربا العصور الوسطى، ج2، ص86، 87.

والآن نأتي إلى دور المرأة من الناحية العلمية، لنكتشف كيف أنها كانت متعلمة وعالمة ومؤثرة، فشاركت في مجالس الوعظ التي كانت تقام في ذلك العصر، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن حجر العسقلاني عن ضيفة بنت محمد بن بشارة ابن ذبيان الكلابي (ت 763هـ = 1361م) التي كانت تجلس لوعظ النساء، وما ذكره المقريزي عن رباط البغدادية الذي شُيد عام 684هـ = 1285م حين قال: «وما برح إلى وقتنا يعرف سكانه من النساء بالخير، وله دائماً شيخة تعظ النساء وتذكرهن وتفقههن»[1].

وينقل لنا ابن الحاج خبراً يعطي صورة تظهر تعلم النساء على الرجال، حين ذكر عالماً كان يقيم درساً في أحد المساجد؛ قال: «يجتمع إليه الناس لسماع الكتب فيه، ثم تأتي النساء أيضاً لسماعها، فيقعد الرجال بمكان والنساء بمقابلتهم». ويروي السخاوي أيضاً أنه كان للعالم أحمد بن سليمان القاهري (ت 819هـ = 1416م) مجالس في الفقه والترغيب في طلب العلم وذكر الحلال والحرام، وأنه أنشأ جامعاً بالمقس، وصار يعظ ويعلم الناس فيه، ولاسيما النساء[2].

وظهرت نسوة أتقنّ مختلف أنواع العلوم، ومن هؤلاء الشيخة العابدة المسندة فاطمة بنت إبراهيم بن محمود بن جوهر (ت 711هـ = 1311م) التي درست صحيحي البخاري ومسلم على العلماء، ثم روته عدة مرات، وبلغ من مكانتها العلمية أن قصدها كبار العلماء، وممن تلقى العلم عنها العلامة قاضي القضاة تقي الدين السبكي[3].

---

(1) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص313. المقريزي: الخطط، ج2، ص427، 428.
(2) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص219. السخاوي: الضوء اللامع، ج2، ص111، 112.
(3) الذهبي والحسيني: من ذيول العبر، ص60. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص301.

ولم تقف المرأة عند طلب العلم فحسب، وإنما مارست مهنة التعليم، بمعارفها التي تعلمتها، فحازت بذلك ثقة علماء عصرها وتقديرهم، ودليلي على ذلك قيامي بإحصاء عدد النساء ممن تلقى عنهن الحافظ الذهبي العلم، وذلك من مجلدات كتابه «معجم شيوخ الذهبي» الذي بيّن فيه تراجم شيوخه، فزاد عدد النساء اللاتي تلقى عليهن العلم على المئة [1]. ومن أمثلة النساء العالمات الشيخة المفتية الفقيهة العالمة ـــ كما نعتها علماء عصرها ـــ فاطمة بنت عباس أم زينب البغدادية (ت 714هـــ = 1314م)، وكانت تتقن الفقه وغوامضه الدقيقة ومسائله العويصة، فقد بحثت مع العلماء في مسائله جنباً إلى جنب، ووعظت وعلمت في دمشق، ثم انتقلت إلى القاهرة، وكانت تصعد المنبر فتعظ النساء وتؤثر فيهن، وقال عنها صلاح الدين الصفدي: «وزخرت علوم بحورها وماجت، فلو عاينتها لقربت من الشيخ تقي الدين في تفضيلها» [2].

وبالنسبة لنشاط المرأة الشامية والمقدسية بشكل خاص في ميدان العلم، فلا يخفى علينا الازدهار العلمي والحضاري الذي عاشه الشام وبيت المقدس في عصر المماليك، وكان للمرأة نصيب في المشاركة بهذه النهضة العلمية، وأثبتت النساء الشاميات والمقدسيات وجودهن على المستوى العلمي، وظهر منهن عالمات وحافظات ومدرسات، نلن من شتى صنوف العلم، ومنهن: أسماء بنت محمد القلقشندي المقدسية (ت 866 هـــ= 1461م) المحدثة التي أخذت عن علماء عصرها وحدّثت، ودُفنت ببيت المقدس. وزينب بنت أحمد بن عمر المقدسية (ت

---

(1) انظر في تراجمهن الذهبي: معجم شيوخ الذهبي، ص149ـــ152،165، 176ـــ 178، 180ـــ190، 196ـــ 208، 226ـــ 236، 241،240، 245، 246، 413ـــ 417، 424 ـــ433، 624، 629، 630، 635، 636، 638.

(2) الصفدي: أعيان العصر، ج4، ص28، 29. المناوي: الكواكب الدرية، ج3، ص48.

722 هـ= 1322 م)، التي ارتحل إليها الطلبة، وحدّثت بمصر والمدينة المنورة وبيت المقدس. و أسماء بنت خليل بن العلائي (ت 795هـ= 1392م)، وقد سمعت من والدها، وحدّثت الكثير من مسموعاتها. وآمنة بنت العلامة تقي الدين إسماعيل القلقشندي (ت809 هـ= 1406م)، سمعت عن والدها وجدها لأمها، وحدثت ببيت المقدس[1].

ولو أردنا أن نُظهر صورة المرأة الفكرية في المجتمعات التي عاصرت دولة المماليك أو سبقتها بقليل؛ فسنجد أن الألمان كانوا يقولون: «إن خزانة الملابس هي مكتبة المرأة». وكان الفرنسيون يعتقدون أن المرأة يجب أن تكون بين أربعة جدران[2]. وأما المرأة المحسوبة على الطبقات العائلية المتوسطة لدى المغول فإنها لم تحظ بقدر وافر من التعليم، في حين هاجرت نساء الطبقات الفقيرة إلى الجهل والأمية[3]. وكانت أوضاع المرأة في العصر الفاطمي مهملة؛ وكان من المألوف ألا تتلقى البنات التعليم في المدارس، لأن ذلك كان مقصوراً على الذكور[4].

سادساً ــ دور أهل الذمة ونشاطهم في عصر المماليك:

بداية نشير إلى أن بعض مصادر ذلك العصر ــ ككتب ابن الأخوة وابن قيم الجوزية ــ نصّت على أن أهل الذمة من يهود ومسيحيين قد تمتعوا بكل ما تمتع به

---

(1) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص384، ج2، ص210. السخاوي: الضوء اللامع، ج7، ص12، ج12، ص3. المحمد: الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف، ص190- 193.

(2) الأبراشي: التربية الإسلامية وفلاسفتها، ص136.

(3) ميسرا: المرأة في عصر المغول، ص189، 190.

(4) عبد الكريم أحمد: المرأة في مصر في العصر الفاطمي، ص74.

المسلمون من حقوق وامتيازات[1]. وتدل المراسيم الصادرة عن سلاطين المماليك على ذلك؛ فقد أصدر السلطان الملك المظفر سيف الدين ططر سنة 824هـ= 1421م، مرسوماً يوصي به بالسريان ويطالب بالإحسان إليهم، وأصدر السلطان برسباي سنة 825هـ= 1422م مرسوماً يوصي فيه ببطريرك السريان في بيت المقدس والبلاد الشامية، ويمنح السريان إعفاءات مالية، وأصدر السلطان قايتباي مرسوماً سنة 884 هـ = 1479م، يسمح فيه للسريان بالاستمرار في عاداتهم القديمة المتعلقة بزيارة الأماكن المقدسة، ثم أصدر مرسوماً ثانياً سنة 886هـ= 1481م، يمنع فيه الاعتداء على دير السيد للسريان. وفي سنة 919 هـ = 1513م أصدر السلطان قانصوه الغوري مرسوماً أمر فيه معاملة النصارى معاملة حسنة، وألغى ما كان يؤخذ منهم من رسوم عند دخولهم كنيسة القيامة أو عند دخولهم فلسطين عن طريق يافا أو غزة، و نقش هذا المرسوم على بلاطة وألصقها على باب كنيسة القيامة [2].

وتجاوزت قضية الإنصاف المراسيم السلطانية، ففي سنة 705 هـ = 1306م وصل إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون وفد من الكرج ــ الذين طالما حاربوه وانضموا إلى التتار ــ وسألوه أن يعيد إليهم كنيسة لهم في بيت المقدس تدعى الكنيسة المصلّبة، كان قد أخذها المسلمون وجعلوها مسجداً، فعرض السلطان الأمر على القضاة، فأفتوا بإعادة الكنيسة إلى أصحابها فأُعيدت إليهم[3].

---

(1) انظر ابن الأخوة: معالم القربة في أحكام الحسبة، ص38- 45. ابن قيم: أحكام أهل الذمة.

(2) المحمد: الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف، ص144.

(3) رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، م3، ص 725 - 728.

وقد حُفظت حقوق اليهود في بيت المقدس، فإذا مات أحدهم تُقام له إجراءات مشابهة لتلك التي تُقام عند موت أحد المسلمين، ومن ذلك عملية حصر الإرث والممتلكات وتسجيلها لتورّث على حسب القوانين الإسلامية، وتتم هذه العملية بحضور ممثلين عن بيت المال والقاضي والشهود، فعلى سبيل المثال تضمنت الوثيقة رقم 197 المؤرخة في 29 صفر 795 هـ = 14 كانون الثاني 1393م، حصر ممتلكات رجل يهودي هو إسحاق بن شمويل الذي كان يسكن بدار القرموني في حارة اليهود، وحددت الوثيقة ورثته وهم (زوجته سمحا وابنته يهودا الإفرنجية وأمه دوسا بنت سلتين الإفرنجية)[1].

ومن صور التسامح والحفاظ على حقوق الذميين ما أنبأت به الوثائق، ومن ذلك ما ورد في الوثيقة رقم 335 سنة 795هـ= 1392 م، وفيها أن شيخ المغاربة تولى بنفسه حماية حقوق أحد اليهود في بيت المقدس[2]. ومن الصور التي قدمتها وثائق الحرم القدسي التي تدل على وجود علاقات تجارية وأعمال متنوعة بين أتباع مختلف الديانات أنه في سنة 783 هـ = 1381م قام عطار مسلم بإقراض بعض اليهود مالاً في سوق الصلاحية في بيت المقدس. ودلت وثيقة تعود إلى سنة 743 هـ = 1343م على أن حي النصارى في بيت المقدس سكنه مسلمون إلى جانب المسيحيين، بل تدل وثيقة أخرى على حالات تزاوج بين الطرفين، وهي وثيقة تعود إلى سنة 794 هـ = 1392م[3]. كما أشارت بعض مصادر ذلك العصر ـــ

(1) العسلي: وثائق مقدسية، ج2، ص42.

(2) صالحية: من وثائق الحرم، ص90.

(3) المحمد: الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف، ص136 – 142.

ككتاب الفقيه ابن الحاج ــ إلى أن المسلمين كانوا يشاركون أهل الذمة في أعيادهم، وكانوا يتبادلون معهم الهدايا، ويرسلون إليهم ما يحتاجونه لمواسمهم الدينية[1].

ومن جهة أخرى؛ تدل الأخبار التي وردت في مصادر العصر المملوكي على أن الآخر من مسيحيين ويهود قد شاركوا في نشاط المجتمع وتأثروا بأحداثه، وخاصة في المناسبات والأحداث الهامة، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث عام 658 هـــ= 1260م، حين أعاد الظاهر بيبرس إحياء الخلافة العباسية، فخرج في هذا الاحتفال جميع طوائف المجتمع للقاء الخليفة أبي القاسم أحمد، ومن بينهم اليهود وهم يحملون التوراة، والمسيحيون وهم يحملون الإنجيل. وفي عام 749 هـــ = 1348م، جفّت مياه النيل فارتفعت أسعار المياه، ورأوا أن يبنوا جسراً على النيل، فتقرر جمع النفقات من الطوائف كافة، ومنها اليهود والمسيحيون ولم يُعف أحد من ذلك. وفي عام 775 هـــ= 1373م، انحسر قطر السماء واختفى الخبز من الأسواق، فخرج الجميع إلى الصحراء لإقامة صلاة الاستسقاء، وكان من بين هذه الجموع اليهود وهم يحملون التوراة، والمسيحيون وهم يحملون الإنجيل.

وفضلاً عن كل ذلك، فإن أهل الذمة قد تولوا المناصب الجليلة في الدولة المملوكية؛ ومن ذلك الوزارة التي تولاها عدد لا بأس به منهم، ونظر الخاص كذلك، ونظر الدولة، ونظر الشام، ونظر الجيش، وكشف الجهات بالديار المصرية.

كما كان لهم أعمالهم وحرفهم التي يقتاتون منها، حيث وُجدت مطابخ للسكر يملكها اليهود ويعملون بها[2]. وفي رحلته إلى بيت المقدس يذكر الرحالة

---

(1) ابن الحاج: المدخل، مج2، ص 46، 47.

(2) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص99. المقريزي: الخطط، دار صادر، ج2، ص168. ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق2، ص124. المقريزي: السلوك، ج2، ق2، ص135. العمري:

فابري أن اليهود قد مارسوا مهنة المرشدين والأدلاء والمترجمين للحجاج المسيحيين[1].

ومن الناحية العلمية والتعليمية؛ كان لليهود كنائسهم الخاصة بطوائفهم، ككنيسة القرائين التي اختصت بطائفة اليهود القرائين، وكنيسة اليهود الربانيين، وكنيسة دموه التي كانت أعظم معبد لليهود في أرض مصر لاعتقادهم أنه المكان الذي كان يأوي إليه سيدنا موسى عليه السلام حين كان يبلغ رسالات الله عز وجل إلى فرعون، وكنيسة المصاصة وكنيسة الجودرية، وغيرها من معابد اليهود.

وكان لهذه المعابد شأن مهم في حياة الطوائف اليهودية، ففيها كانوا يقيمون صلواتهم، وفيها كانوا يتعلمون التوراة، وبها أُلحقت المدارس الخاصة بتعليم أطفالهم[2].

وكان لليهود مشاركة فعالة ودور فكريٌ مهم في مجالات عدة؛ ولاسيما في مجال الطب، وتقدم لنا المصادر المملوكية دليلاً على ذلك حين تذكر أن «أكثر ما يتعيش به اليهود والنصارى في كتابة الخراج والطب». وقد أشار ابن الأخوة إلى أن بعض الأماكن كادت تخلو من الأطباء المسلمين، ولم يكن فيها إلا أطباء من أهل الذمة. وثمة أدلة على أن اليهود كانوا ينالون حقهم في تقلّد المناصب العلمية في دولة

مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح: دوريتيا كرافولسكي، ص138. اليوسفي: نزهة الناظر، ص86. ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ق1، ص41–44. شيخ الربوة: نخبة الدهر في عجائب البر و البحر، ص 280. العثماني: تاريخ صفد، ص122.

(1) فابري: رحلته، من خلال الموسوعة الشامية، ج42، ص916 – 921.

(2) انظر المقريزي: الخطط، ج2، ص464، 471، 472، ابن دقماق: الانتصار، ق1، ص108. الوقاد: اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجينيزا، ص336 – 239.

المماليك، ومنها تولي أحمد بن المغربي منصب رئيس الأطباء، وكذلك كان السيد الدمياطي من أطباء السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وتولى الطبيب اليهودي مهذب الدين أبو الحسن بن الموفق بن النجم بن المهذب مهمة تدريس الطب بالبيمارستان المنصوري [1].

وكانت للمسيحيين أديرهم وكنائسهم الخاصة بهم أيضاً، وفيها كانوا يتعبدون، ويتعلمون شؤون دينهم؛ منها دير شعران ودير بطرس وبولس ودير القصير ودير مرحنا ودير الطير. ومن كنائسهم كنيسة مريم وكنيسة بربارة وكنسية الزهري وكنيسة ميكائيل وكنيسة أنطونيوس وكنيسة شنودة. وتركزت مراكز الثقافة عند المسيحيين في دور العبادة، فكانت الأديرة دُوراً واسعة للعلم والأدب، وشملت هذه الدور الكتاتيب أو المكاتب التي يتلقى فيها الطفل المسيحي العلوم الأولية، وتشمل مبادئ الديانة المسيحية وبعض القصص الديني، فضلاً عن مبادئ اللغة العربية وبعض العلوم التي برعوا فيها مثل علم الحساب[2].

وقد لُقّب علماء أهل الذمة من يهود ومسيحيين بألقاب تدل على مكانتهم ودرجتهم في ذلك المجتمع آنذاك، وغالباً ما صُدِّرت هذا الألقاب بلقب الشيخ، ومنها: الشيخ الشمسي، والشيخ الصفي، والشيخ الموفق. فإذا أسلم أحدهم أُسقطت

---

(1) المقريزي: الخطط، ج1، ص367، ابن سعيد المغربي: النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حلى المغرب، ص28. ابن الأخوة: معالم القربة، ص254. ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص216، القلقشندي: صبح الأعشى، ج11، ص249ــ 251.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص501، 503، 511 ــ 517. ابن دقماق: الانتصار، ق1، ص107، 108. ابن الحاج: المدخل، ج1، ص326ــ 330.

الألف واللام من أول «لقبه» وألحقت بكلمة «دين»؛ فيقال في الشيخ الشمسي: «شمس الدين»، وفي الصفي «صفي الدين»، وما أشبه ذلك[1].

وأخيراً هذه نماذج من علماء اليهود والمسيحيين؛ إذ أنتج عصر المماليك الكثير من العلماء والمفكرين وفي كل العلوم والمعارف والاختصاصات، فازدهرت الحركة العلمية وارتقت حتى قاربت نهضة العصور العربية الإسلامية الأولى، وكان ممن ساهم في هذه النهضة المتميزة؛ اليهود والمسيحيون، فقدموا العديد من العلماء المميزين والمبدعين الذين أخلصوا للعلم والمعرفة، فكان منهم النماذج التالية:

ـ ابن العميد: جرجس بن أبي اليسر بن أبي المكارم (ت 672هـ = 1273م)، الذي ولد عام 602هـ = 1205م، وخدم سلاطين المماليك إلى أن تغيروا عليه، وحبسوه مدة ثم أطلقوا سراحه، وله كتاب «المجموع المبارك» وهو تاريخ عام في قسمين؛ تحدث في القسم الأول عن التاريخ من بداية الخلق إلى عصر الرسول ﷺ، وفي القسم الثاني من عصر الرسول ﷺ إلى عام 658هـ = 1259م، وقد نُقل إلى اللاتينية وترجم إلى الإنكليزية[2].

ـ ابن القف الكركي: أبو الفرج بن يعقوب بن اسحق بن القف الكركي المسيحي (ت 685هـ =1286م)، ولد عام 630 هـ= 1233م في مدينة الكرك بالأردن، وتعلم الطب أولاً في صرخد في حوران، ثم انتقل إلى دمشق وأكمل دراسته فيها، وترك لنا من آثاره في الطب الكتب التالية: «الشافي» في أربعة مجلدات،

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص460. أحمد محمد: مظاهر الحضارة في مصر العليا، ص318، 319. قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، عصر سلاطين المماليك، ص90، 91.
(2) حاجي خلفية: كشف الظنون، ج5، ص462، ضيف: عصر الدول والإمارات (مصر)، ص154.

و«شرح كتاب من كتب القانون لابن سينا» في ستة مجلدات، و«شرح الفصول لأبقراط» في مجلدين، و«جامع الغرض» و«العمدة في صناعة الجراحة»[1].

ــ داود العطار: عالم من علماء القرن السابع الهجري = الرابع عشر الميلادي، وهو داود بن أبي نصر المعروف بالكوهين العطار الإسرائيلي، إلا أن الإشارات إليه نادرة، وقد عرفناه من خلال مؤلفه المسمى «منهاج الدكان ودستور الأعيان في أعمال وتراكيب الأدوية النافعة للأبدان»، وقال عنه حاجي خليفة: «الكوهين الإسرائيلي، داود بن أبي نصر بن حفاظ، أبو المنا الطبيب المصري المعروف بالكوهين العطار الإسرائيلي، له «منهاج الدكان ودستور الأعيان في تراكيب الأدوية النافعة للأبدان»، فرغ منه عام 658هـــ = 1259م» [2].

ــ مهذب الدين أبو سعيد محمد أبي حليقة: (من علماء القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي) ولد عام 620 هـــ = 123، وأتقن الصناعة الطبية، وخدم بيبرس بها، وله فيها «كتاب في الطب»[3].

ــ إبراهيم بن أبي الوحش بن أبي حليقة: (ت 708هـــ = 1308م) عُيّن رئيساً للأطباء بمصر والشام، ثم أسلم بعد أن كان نصرانياً، ولازم الظاهر بيبرس

---

(1) ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص 767، 768، اليونيني: ذيل مرآة الزمان، ج4، ص 312، 314. النهار: دور علماء الحضارة العربية والإسلامية في تأسيس العلوم الحديثة (الأصول الطبية)، ص176 – 182.

(2) حاجي خليفة: كشف الظنون، مج5، ص 360.

(3) ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص 598، 599.

لمرضٍ ألمّ به واستطاع علاجه، فأثابه بيبرس على ذلك، ومن إبداعاته في العلاج تركيبه لشراب الورد الطري، ولم يعهد ذلك قبله على مرور الأيام[1].

ـــ العالم أحمد بن المغربي الإشبيلي اليهودي: (ت 718هـــ = 1318م)، وقد برع في علوم عديدة، وكان إماماً بالفلسفة، وتولى رئاسة الأطباء عند المماليك، ودخل في الإسلام عام 690هـــ = 1291م[2].

ـــ نفيس بن داود بن عانان التبريزي: (ت 752هـــ = 1351م)، وعُرف بالتقدم في علم الطب وعلم الجواهر، وعندما أعلن إسلامه سُمي بعبد السلام[3].

ـــ بولس البوشي: وُلد في بوش من صعيد مصر الأوسط، ونشأ فيها بداية القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي، وتلقى علومه في أحد أديرة الفيوم، ثم نبغ في الدراسات القبطية، وأظهر نشاطاً في مختلف نواحي المعارف المسيحية، وألّف عدة كتب في علوم اللاهوت النظري والأدبي والفصاحة الدينية وأصول الجدل وتفسير الكتاب، حتى صار من أشهر من عالج العقائد والقضايا في الأدب المسيحي.

وننهي هذا البحث بصور من بعض معاناة أهل الذمة؛ فلم تكن حال أهل الذمة واحدة في ذلك العصر، بل كانت طريقة معاملتهم متقلبة بين اللين والشدة، وتورد مصادر ذلك العصر كثيراً من الصور التي تؤكد هذا، ومنها تلك المراسيم التي كانت تصدر بحق هؤلاء، ومن هذه المراسيم ذلك المرسوم الذي صدر في رجب من عام 700هـــ= 1300م وفرض قيوداً على أهل الذمة، ومما جاء فيه: «اقتضت

---

(1) الصفدي: أعيان العصر، ج1، ص134، 135، الصقاعي: تالي كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان. ص46، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص77.

(2) المقريزي: السلوك، ج2، ق1، ص187، 188.

(3) ابن حجر: الدر الكامنة، ج5، ص169.

المباحث الشريفة بين العلماء أن يُميّز النصارى بلبس العمائم الزرق ... واليهود يلبسون العمائم الصفر ... ولا يركبون الخيول ولا يحملون سلاحاً ... ولا يرفعون أصواتهم على أصوات المسلمين ... ولا يضربون النواقيس». وكان أثر هذا المرسوم سلبياً في حالة الأمن العام في مصر، فقد امتدت أيدي العامة إلى كنائس اليهود والمسيحيين وهدموها. وصدر عام 755هـ= 1354م مرسوم آخر يشبه في كثير من نقاطه مرسوم عام 700 هـ= 1300م. وفي عام 721 هـ= 1321م هدم العامة بعض الكنائس بمصر، ولم ينكر أمراء المماليك عليهم ذلك، بل يشير الخبر إلى حدوث تنسيق وتآمر بين العامة والمماليك على ذلك[1].

وذكر المقريزي خبراً عن كثرة دخول المسيحيين في الإسلام، ويرجع ذلك إلى رغبتهم في التخلص من الفقر والمعاملة السيئة من العامة لهم؛ يقول في أحداث عام 755 هـ= 1354م: «وكثرت الأخبار من الوجه القبلي والوجه البحري عن دخول النصارى في الإسلام ومواظبتهم في المساجد وحفظ القرآن حتى إن منهم من ثبتت عدالته وجلس مع الشهود ... فلما عظم البلاء على النصارى وقلت أرزاقهم رأوا أن يدخلوا في الإسلام، ففشا الإسلام في عامة النصارى بأرض مصر، حتى إنه أسلم في مدينة قليوب خاصة في يوم واحد أربعمئة وخمسون نفراً ... وحمل كثير من الناس فعلهم هذا كله على أنه من جملة مكرهم لكثرة ما شنّع العامة في أمرهم»[2].

ومن جهة ثانية كان أهل الذمة يقومون أحياناً بأعمال سلبية تسيء إلى أحوالهم، ومن ذلك افتعال الحرائق، ففي عام 663هـ=1264م «كثر الحريق

---

(1) النويري: نهاية الأرب، ج31، ص417، 418. المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ص912. ج2، ق1، ص216 – 218، ق3، ص922، 923.

(2) المقريزي: السلوك، ج2، ق3، ص927.

بالقاهرة ومصر ... وأُشيع أن ذلك من النصارى، ونزل بالناس من الحريق في كل مكان شدة عظيمة». وفي عام 793هـ= 1391م توجه مجموعة من الرهبان الفرنسيسكان إلى المسجد الأقصى وصمموا على مقابلة القاضي، ولما دخلوا إلى حضرته قاموا بشتم النبي صلى الله عليه وسلم وسبّه. وفي عام 795هـ=1393م وأثناء مناظرة بين رهبان فرنسيسكان وعلماء مسلمين، أخذ الرهبان يدينون الرسول ﷺ بأشد الألفاظ فظاظة[1]. وفي عام 880هـ = 1475م، قام شخص مسيحي بسب علي رضي الله عنه والسيدة فاطمة زوجته بنت الرسول ﷺ [2].

ويدخل ضمن ما نتحدث عنه دور الرهبان الفرنسيسكان الذين كانوا من الفرنج الصليبيين المقيمين في بيت المقدس، ويجمعهم مع إخوانهم في الغرب الأوربي هدف سياسي واحد، وما لبث نشاطهم أن امتد إلى فلسطين كلها، ثم ما لبث أن اتخذ صفة سياسية، أدت إلى حذر السلطات الإسلامية منهم بوصفهم من الفرنج الصليبيين المعادين لها. وكان من أعمالهم السياسية؛ القيام بدور تجسسي لصالح الغرب، فعلى سبيل المثال قام رئيس هذه الطائفة عام 847هـ= 1443م، بإبلاغ البابا نبأ فشل السفارة الكاثولكية للحبشة والقبض على أعضائها، وكان الفرنسيسكان هم اللذين نقلوا إلى الإسبتارية في رودس أنباء استعدادات السلطان جقمق للهجوم على الجزيرة عام 841 هـ= 1440م، مما جعل السلطان ينتقم منهم.

وهكذا نجد أن هؤلاء الرهبان قد تطور بهم الأمر وخرجوا عن حدود رسالتهم الدينية وأصبحوا دعاة وخداماً للفكرة الصليبية، فكانوا يقومون بتيسير الاتصال بين

(1) أرمسترونج: القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ص512، 513.

(2) مجير الدين: الأنس الجليل، ج2، ص317.

البابوات وملوك الفرنج وملوك الحبشة، وذلك عن طريق الرهبان الأحباش المقيمين معهم ببيت المقدس، كما كان منهم الرسل والسفراء لدى ملوك الحبشة للاتفاق على تنفيذ المشروعات الصليبية، وهكذا طغت عليهم الصبغة السياسية، واضطرت السلطات المملوكية من جانبها عندما كانت تحيق بهم الأخطار إلى أن تنظر إليهم من هذه الزاوية، فأصبحوا في نظرهم يمثلون من الناحية السياسية البابوية وأمم الفرنج، وأصبح لهم وضع متميز عن وضع بقية طوائف الرهبان الأخرى المقيمة معهم ببيت المقدس[1].

(1) العارف: المفصل في تاريخ القدس، ص245. دراج: وثائق دير صهيون، ص22 – 38، 140. دراج: المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري، ص51 - 54.





الفصل السابع

الحياة الدينية



أولاً ـــ القضاء في عصر المماليك:

تعمدت أن أُخصص مبحثاً مستقلاً عن القضاء عامة وقاضي القضاة خاصة في عصر المماليك لحدوث تطور جديد في منصب قاضي القضاة، وهو تعدده وتوزيعه على المذاهب السنية الأربعة المعروفة، وها هي تفاصيل ذلك.

1 ـــ تعدد منصب قاضي القضاة:

منذ أن أصبحت مصر مركزاً للخلافة الفاطمية أُحدث فيها منصب قاضي القضاة، ومقره القاهرة، بعد أن كان القضاء تابعاً لقاضي القضاة في بغداد، أي أن مصر استقلت قضائياً في عهد الفاطميين، واستمر ذلك طوال عصر الدولة الفاطمية وحتى أوائل دولة المماليك، حيث بقي للدولة قاض واحد، وكان على المذهب الشافعي فقط، وحتى عندما عُين قاض ثان معه جُعل لقب قاضي القضاة لواحد فقط.

ولكن الظاهر بيبرس أحدث تطوراً جديداً في النظام القضائي حين عيّن ولأول مرة أربعة قضاة في منصب قاضي القضاة، وقام بتحريم أي مذهب عدا المذاهب الأربعة عند أهل السنة، وقد استقل كل واحد منهم عن الآخر، وسُمّوا الحكام الأربعة، كل منهم بحكم مذهبه: الشافعي، والحنفي، والمالكي، والحنبلي[1]. ويعود السبب في هذا التصرف:

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص35، 36، ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج1، ص93، 94. شبارو: السلاطين في المشرق العربي، ص148.

ــ إن بيبرس لم يشأ أن ينفرد قاضي قضاة الشافعية وهو تاج الدين بن بنت الأعز (ت 665هــ = 1267م) بوظيفة القضاء في مصر كلها [1].

ــ توقف هذا القاضي على المكاتيب التي كانت تأتيه مخالفة لمذهبه، فشقّ ذلك على السلطان والأمراء والناس، فاتفق رأيهم على أن يجعلوا من كل مذهب قاضياً ليقتضي كل منهم بمذهبه [2].

وبهذا العمل أصبح بيبرس أول سلطان بمصر يعين أربعة قضاة يمثلون مذاهب السنة الأربعة [3]. ومن الممكن تفسير عمل بيبرس هذا ــ حسب متابعاتي ــ في عدة أمور:

الأمر الأول: كان الناس في مجتمع عصر المماليك موزعين ــ في الإتباع ــ على المذاهب الأربعة، ويؤيد ذلك انتشار المدارس التي درّست فقه هذه المذاهب، وقد وفقني الله عز وجل إلى دراسة توزع مدارس الفقه في مصر في عصر المماليك، فكانت نتيجة دراستي كالتالي:

أوسع المدارس انتشاراً في الديار المصرية هي المدارس الفقهية، التي اختصت بتدريس فقه السنة، واختلفت اختصاصاتها في ذلك، فمنها ما درّس فقه المذاهب الأربعة، ومنها ما درّس فقه مذهبين، وأخرى درّست فقه مذهب واحد. وكان توزعها كالتالي: مدارس فقه المذهب الشافعي، مدارس فقه المذهب الحنفي، مدارس فقه المذهب المالكي، مدارس فقه المذهبين الشافعي والمالكي، مدارس فقه المذهبين

(1) شبارو: قاضي القضاة في الإسلام، ص42، 43.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج1، ص477. طقوش: تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، ص152.

(3) حتي: تاريخ العرب، ط8، ص767.

الشافعي والحنفي، مدارس فقه المذهبين الحنفي والمالكي، مدارس فقه المذاهب الأربعة[1].

ولا شك أن انتشار مدارس المذاهب الفقهية بهذا الشكل لن يسمح بتفرد الشافعية فقط بمنصب قاضي القضاة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يمكن لقاضي قضاة الشافعية أن يتابع ــ وحده ــ قضايا أصحاب المذاهب الأخرى، الذين من الممكن أيضاً أن لا يقبلوا بحكمه، بسبب تعصبهم لمذاهبهم. وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى قلاقل وإلى ثورة على الحكم، ولا بد أن بيبرس قد أدرك ذلك، ففعل ما فعل من سن تعدد قاضي القضاة.

الأمر الثاني: لا بد أن بيبرس أدرك أن من أفضل الأعمال التي من الممكن أن تضفي شرعية على حكم المماليك هو تلبية هذه الحاجة العاطفية والنفسية والدينية لدى أصحاب المذاهب الأخرى. ويرتبط بهذه القضية موضوع تزايد السكان وتزايد قضاياهم ومشاكلهم، والتي لا بد أن تُلبى، وهذا يحتاج إلى تعدد قاضي القضاة.

الأمر الثالث: من التفاسير التي أظنها صحيحة في هذا المضمار؛ قضية التنافس بين أصحاب المذاهب الفقهية في بناء المدارس التي تُدرّس فقههم، ويقاس على ذلك تنافسهم في دعم مذهبهم، ولا أفضل من طريقة لدعمه من إنشاء قاض للقضاة له. وقد التقطت هذا التنافس من مصادر عصر المماليك، فوجدت أن من أسباب بناء المساجد والمدارس في ذلك العصر ذلك التنافس بين أصحاب المذاهب الفقهية، كلٌ منهم يريد بناء مدرسة تؤيد مذهبه الفقهي:

---

(1) النهار: العصر المفترى عليه (عصر المماليك البحرية)، ص146 - 152. وهذه الدراسة الإحصائية قمت بها اعتماداً على مصادر عصر المماليك، وخاصة خطط المقريزي، والروضة البهية لابن عبد الظاهر، وغيرهما.

ـــ فمثلاً في عام 767هـــ = 1365م قام الأمير يلبغا بتجديد درس «بجامع ابن طولون فيه سبعة مدرّسين للحنفية، وجعل لكل فقيه منهم في الشهر أربعين درهماً وإردب قمح، وذُكر أن جماعة من غير الحنفية انتقلوا إلى مذهب أبي حنيفة ليترلوا في هذا الدرس»[1].

ـــ وبعد أن أسس الأمير صرغتمش مدرسته وقفها على الفقهاء الحنفية، وقد اشتهر عنه التعصب للمذهب الحنفي[2].

ـــ وكذلك جعل الأمير حسام الدين طرنطاي المنصوري مدرسته الحسامية برسم الفقهاء الشافعية.

ـــ ووقف الأمير سيف الدين بكتمر البوبكري الناصري مدرسته البوبكرية على الفقهاء الشافعية.

ـــ وخصص الأمير الوزير علاء الدين مغلطاي الجمالي مدرسته الجمالية للحنفية[3].

---

(1) ابن كثير: البداية والنهاية، ط 1994م، ج14، ص254.
(2) انظر المقريزي: الخطط، ج2، ص404. الصفدي: أعيان العصر، ج2، ص558.
(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص386، 391، 392.

2 ــ مهام قاضي القضاة:

تعددت الأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتق قاضي القضاة في عصر المماليك، فتشعبت التزاماته كثيراً، وكي تتضح الصورة، يمكننا تقسيم مهامه إلى ثلاثة أنواع: مهام قضائية، النظر في المظالم، مهام غير قضائية.

أ ــ مهام قضائية:

وأهمها تعيين القضاة وعزلهم، إذ كان تعيينهم يأتي بأمر من قبل السلطان بالقاهرة، ولا سيما قضاة المدن الكبرى في مصر والشام، أما بالنسبة للقرى والبلدات التابعة لقاضي القضاة؛ فكان يحق له أن يعين فيها قضاة وعلى مذهبه فقط، وقد اعتمد هذا النظام كل من القاضي الحنفي والمالكي والحنبلي منذ سنة 663هــ= 1265م، وصار ذلك معروفاً كما كان الحال على المذهب الشافعي[1].

ومن مهام قاضي القضاة محاكمة الوزراء والأشخاص الذين يهددون الخلافة والدين، حيث كان يشارك في محاكمة الأطراف التالية: الوزراء إذا كانت التهمة تتعلق بتدبير مؤامرة ضد الدولة، والأشخاص الذين يدّعون الألوهية أو النبوة، والأشخاص الذين يتعرضون للنبي والصحابة بالسب والشتم، وكل من يهدف إلى إفساد العقيدة الإسلامية[2].

ومن مهامه وظيفة الحسبة، فلقد كان القضاء والحسبة يسندان في بعض الأحيان إلى رجل واحد، مع ما بين هذين العملين من التباين، فعمل القاضي مبني

---

(1) ابن كثير: البداية والنهاية، 2008م، ج9، ص91.

(2) ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، وأورد أمثلة كثيرة عن ذلك كما في الصفحات: ص183، 184، 314، 357، 359، 400. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، 1992م، ج9، ص172.

على التحقيق والأناة في الحكم، أما عمل المحتسب فمبني على الشدة والسرعة في الفصل. وأشهر من تولى الحسبة والقضاء معاً في دولة المماليك، تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز قاضي قضاة الشافعية في مصر المتقدم ذكره[1].

ومن مهامه أحياناً الإفتاء؛ إذ كان قاضي القضاة يفتي في الأمور التي تهم المصلحة العامة، وأورد ابن كثير مثالاً عن فتوى لقاضي القضاة [2].

ويدخل ضمن مهام القضاة ما كان يصطلح على تسميته بقضاء العسكر، ويكون منفصلاً عن القضاء المدني، لذلك اختص قاض بأمور العسكر ومحاكماتهم، ووظيفة قاضي العسكر وظيفة جليلة تعود لزمن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب، وموضوعها أن صاحبها يحضر بدار العدل مع القضاة الأربعة، ويسافر مع السلطان إذا سافر، وكان قضاة العسكر من ثلاثة مذاهب فقهية هي: الشافعي، والحنفي، والمالكي، وليس للحنابلة قاض للعسكر[3].

ب ــ قاضي القضاة ومحكمة النظر في المظالم:

كذلك كان يضاف إلى مهام قاضي القضاة النظر في المظالم، رغم أن الناظر في المظالم ينظر في كل حكم يعجز عنه القاضي والمحتسب، وهو بذلك أقوى منهما يداً.

---

(1) ابن كثير: البداية والنهاية، 2008م، ج9، ص95. ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص325. حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج3، ص366. حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص 304.

(2) ابن كثير: البداية والنهاية، 2008م، ج9، ص332.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى (ذخائر)، ج4، ص36. ابن كنان: حدائق الياسمين، ص143. الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف، ج2، ص866، 867.

وقد أتى المقريزي على وصف شامل لجلوس السلطان للفصل في المظالم بدار العدل، ومنه نتبين كيف كانت تعقد محكمة المظالم برئاسة السلطان، وكيف كان يجلس أعضاء المحكمة على حسب أقدارهم ومكانتهم، كما يتضح أيضاً مدى اختصاصات هذه المحكمة وطريقة فصلها فيما يعرض عليها من الظلامات، والأهم من ذلك دور القضاة وقضاة القضاة في ذلك [1].

وظلت دار العدل مقراً لمحكمة المظالم التي كانت تعقد برئاسة السلطان، حتى جاء السلطان قلاوون سنة 679هـ = 1280م وبنى «الإيوان» واتخذه مقراً لهذه المحكمة. وبقي كذلك طوال عهد ابنه خليل الذي أدخل عليه بعض الإصلاحات، واستمر الحال على ذلك حتى هدمه السلطان الناصر محمد سنة 727هـ = 1326م وأعاد بناءه، وزاد في مساحته وأنشأ به قبة عظيمة وأقام به عُمداً جلها من بلاد الصعيد، ونصب في صدره سرير الملك الذي صنعه من العاج والأبنوس، وقرر أن يجلس فيه يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع على نحو ما كانت عليه الحال في عهد السلطان بيبرس [2].

وفي عهد السلطان الناصر محمد أيضاً تغير ترتيب جلوس قضاة المذاهب الأربعة في محكمة المظالم عمّا كانت عليه في عهد السلطان بيبرس، وكذلك تغير ترتيب الجلوس في عهد السلاطين من أبناء السلطان الناصر محمد وأحفاده [3].

---

(1) المقريزي: الخطط، 1998م، ج3، 364، 365. وانظر سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، م1، ق1، ص51، 52.

(2) المقريزي: الخطط، ط 1998م، ج3، ص364.

(3) انظر القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص45. المقريزي: الخطط، ط 1998م، ج3، ص365.

ج ـــ مهام غير قضائية:

فبالإضافة إلى المهام القضائية، عمل القضاة وقاضي القضاة بمهام أخرى لا تتعلق بالقضاء، ومنها: مرافقة موكب الحج، والتدريس والخطابة والنظر في الجوامع، ودار الضرب ووكالة بيت المال، والجهاد في سبيل الله [1].

هذه هي المهام التي كان يمارسها قاضي القضاة في عصر المماليك، وهي مهام مهمة وحساسة في كثير من الأحيان، وتدل على أن قضاة القضاة كانوا مشغولين في جل أوقاتهم، يتنقلون من وظيفة ومهمة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر. و لم يقتصروا على خدمة المجتمع بالقضاء فقط، بل إن جلهم مارس التدريس والخطابة في المدارس والمساجد، إلى جانب وظائف أخرى مدنية. وهذا يدل على أن من كان يصل إلى هذا المنصب الحساس كان يجب أن يكون من العلماء الحاذقين وأصحاب الخبرات الكثيرة.

وكانت مكانة القضاة وقضاة القضاة لدى السلاطين متقدمة، وكان ينالون منهم الاحترام والتقدير. ومما دل على سمو أخلاقهم؛ رفض بعضهم أخذ الأجرة على القضاء، ورفض بعضهم تولي منصب القضاء، وعزل بعضهم لنفسه عن القضاء.

ورأينا أن البصمة الأكبر في تطور نظم القضاء عبر التاريخ الإسلامي جاءت من الظاهر بيبرس الذي قام بتوزيع منصب قاضي القضاة على المذاهب الأربعة السنية

---

(1) انظر ابن كثير: البداية والنهاية، 2008م، ج9، ص95، 99،174، 408. المقريزي: السلوك، ج3، ص98، 159. النويري: نهاية الأرب، ج30، ص144. ابن العماد: شذرات الذهب، ج5، ص291.

المشهورة. والنقطة الأهم؛ هي تحقق مقولة (التعددية القضائية) و(التفاعلات بين المؤسسات)، فلا أوضح من التعددية القضائية من التحول الذي حدث في عصر المماليك، إذ تم الانتقال من تفرد أصحاب المذهب الشافعي بمنصب قاضي القضاة إلى تعدد هذا المنصب لدى أصحاب المذاهب الأخرى، فأصبحنا أمام أربعة مناصب لأربعة مذاهب؛ وهذا الأمر مثّل تعددية قضائية وتعددية فكرية، بل قل: حرية فكرية، تتمثل بأربع مدارس فقهية فكرية تخصصية.

أما التفاعلات بين المؤسسات، فلقد رأينا في هذا البحث كيف أن صاحب منصب قاضي القضاة كان يتفاعل مع جهات قضائية وأخرى غير قضائية؛ فلقد تفاعل وتعاون مع السلطان، ومع مؤسسة الحسبة، ومع مؤسسة الإفتاء، ومع محكمة النظر في المظالم. و تفاعل وتعاون مع مؤسسات غير قضائية؛ كمؤسسة الحج، ومؤسسات التعليم كالمدارس والجوامع، ومؤسسة سك العملة، والمؤسسة المالية لما تولى وكالة بيت المال.

والصورة الأوضح للتفاعل بين المؤسسات؛ هي تلك المتمثلة بمحكمة النظر بالمظالم، ففيها كان ينشط التعاون والتفاعل بين مختلف المؤسسات، كالمؤسسة المالية المتمثلة بوجود وكيل بيت المال، والمؤسسة الإدارية الدواوينية المتمثلة بوجود كُتّاب وموقعي الدست وكاتب السر، والمؤسسة العسكرية المتمثلة بوجود السلاحدارية والخاصكية.

3 ـــ نماذج من عدالة ونزاهة قضاة عصر المماليك:

كان لقضاة عصر المماليك مواقف جريئة ومشرّفة، خاصة في وجه الأمراء والسلاطين، وذلك يعطينا صورة عن نفاذ قولهم وقوة هيبتهم، وبالمقابل وُجد قضاة متساهلين بقضايا الشرع، وكانوا يسقطون أمام أبسط الامتحانات، وهذه أمثلة

مختصرة عن ذلك.

وأبدأ بمواقف لعبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي الشافعي (ت660هـ = 1262م) الذي اتصل بعدد من سلاطين عصره، وعظمت مهابته في نفوسهم، ولم يرتفعوا في نظره إلا بمقدار حرصهم على مصالح المسلمين ومحافظتهم على الدين، مع شدّة منه في معاملتهم، وقسوة في إسداء النصيحة إليهم.

وممّن اتصل بهم: سلطان دمشق الملك الصالح إسماعيل، وكان هذا السلطان قد استعان بالفرنج الصليبيين على منازعيه في الملك من بني أيوب، فاتفق معهم على أن يعاونوه على عدوه، ويسلّم إليهم لقاء هذا مدينة صيدا وقلعة الشقيف وبلادهما وغيرها من حصون المسلمين، وسهّل لهم دخول دمشق لابتياع السلاح[1]. فشقّ هذا التفريط على الشيخ عز الدين، فأهمل الدعاء لهذا السلطان على المنبر، فغضب السلطان واعتقل الشيخ زمناً، ثم أطلق سراحه [2]. فعوّل عز الدين على الرحيل من دمشق إلى القاهرة، فأرسل له ملك دمشق رسولاً يراوده على العودة، فأدركه وهو ببيت المقدس، فقال له الرسول: «بينك وبين أن تعود إلى مناصبك وما كنت عليه وزيادة، أن تنكسر للسلطان وتقبّل يده لا غير»، فقال له الشيخ: «يا مسكين، ما أرضاه يقبّل يدي فضلاً عن أن أُقبّل يده! يا قوم أنتم في واد وأنا في واد، والحمد لله الذي عافاني مما ابتلاكم».

وممّن اتصل بالعز السلطان الظاهر بيبرس، وكان يهابه ويجلّه ويخشاه ويستشيره في أموره، ولم يبايع خليفة من الخليفتين اللذين بايعهما من بني العباس قبل أن يبايعه الشيخ عز الدين. ومن مواقفه الثابتة مع بيبرس أنه حينما أراد أن يأخذ البيعة لنفسه

---

(1) السيوطي: حسن المحاضرة ، ج2، ص152.

(2) الكتبي: فوات الوفيات،ج1 ، ص683. أبو الفداء: تاريخ أبي الفداء، ج2، ص273.

بالسلطنة، جمع الناس من الأمراء والقضاة والعلية، حتى كادت البيعة تنعقد له لولا أن امتنع الشيخ عز الدين عن مبايعته، لأنه لم يثبت لديه عتق بيبرس وحريته، وقال له: «يا ركن الدين! أنا أعرفك مملوك البندقدار». فاستحضر بيبرس شهوداً بخروجه من ملك البندقدار، وأنه صار حراً، عندها بايعه العز. و لما توفي العز، ومرّت جنازته تحت قلعة الجبل، وشاهد الملك الظاهر كثرة الخلق فيها، قال لبعض خواصه: «اليوم استقرّ أمري في الملك، لأن هذا الشيخ لو كان يقول للناس: اخرجوا عليه، لانتزع الملك مني»[1].

ومن مواقفه الشهيرة قضية بيع الأمراء؛ فلقد أشهرَ بعض كبار الأمراء ــ وكان في جملتهم نائب السلطنة ــ في مزاد علني، إذ ثبت له أنهم لم يُعتقوا، وبالتالي هم من حقّ بيت مال المسلمين، وجهر بذلك بين الأمراء وأعلن أن حكم الرق لا يزال مصاحباً لهم، وينبغي ــ إن أرادوا العتق ــ أن يُشهر بيعهم ويحصّل ثمنهم ويُضم إلى بيت المال.

ثم أفتى أن تصرفاتهم من بيع وشراء وعقود نكاح ونحو ذلك، لا تنعقد، فأفسدت هذه الفتوى على الأمراء حياتهم عندما توقف الناس عن التعامل معهم، فاستشاط أحد النواب غضباً؛ وقال: «كيف ينادي علينا هذا الشيخ ويبيعنا ونحن ملوك الأرض، والله لأضربنّه بسيفي هذا»، ثم أسرع إلى دار العز، وشرر الغضب يتطاير من عينيه، وطرق الباب، فنزل الشيخ للقاء الأمير، وابنه يرتعد خوفاً على أبيه، وأبوه يقول له: «يا ولدي: أبوك أقل من أن يُقتل في سبيل الله». فثبت العز على موقفه ولم يتراجع، وطلب أن يباع الأمراء ويُضم ثمنهم إلى بيت المال، فكان له ما

(1) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص210 - 215.

أراد، وأُشهروا في مزاد علني، ووقف الشيخ فيه وغالى في ثمنهم، وأضاف الثمن إلى بيت المال[1].

ومن القضاة النزيهين تاج الدين عبد الوهاب بن القاضي الأعز أبو قاسم خلف ابن رشيد الدين وهو المشهور بابن بنت الأعز (ت 665هـ=1267م). ومن مواقفه أنه قدم رسول أمير المدينة المنورة ليتسلم من قاضي القضاة ما يخص فقراءها من ريع الوقف، فلم يعرف ابن بنت الأعز هذا الرسول، فردّه دون أن يعطيه شيئاً. فشكا الرسول ذلك إلى السلطان، فسأل السلطان القاضي عن سبب امتناعه، فقال: يا مولانا هذا المال أنا متسلمه، وهذا الرجل لا أعرفه، ولا يمكنني أن أسلمه لمن لا أعرفه، ولا يتسلمه إلا من أعرف أنه موثوق بدينه وأمانته، فإن كان السلطان يتسلمه مني أحضرته إليه، فقال السلطان: تنزعه من عنقك وتجعله في عنقي!؟ قال: نعم، قال السلطان: لا تدفعه إلا لمن تختاره[2].

وكل ما ذكرناه لا يعني أن جميع قضاة عصر المماليك كانوا على صفة واحدة، إذ وُجد من بينهم من تساهل بالشرع، ورضخ إلى غير العدل، وقد استنكر تاج الدين السبكي ذلك قائلاً: «فمنهم من يسهّل أمر الشرع، ويتناهى إلى أن يفتي ببعض ما لا يعتقده من المذاهب، ويرخص لبعض الأمراء ما لا يرخص فيه لعموم الخلق»، وعاب على بعضهم الآخر طلبهم العلو في الدنيا بالتردد على أبواب السلاطين والأمراء وحب المناصب والجاه وطلب منصب القضاء[3].

(1) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص217. السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص153.
(2) سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ق1، ج1، ص93.
(3) السبكي: معيد النعم، ص57-60،80. وانظر عن ذلك بالتفصيل السيوطي: ما رواه الأساطين في عدم المجيء للسلاطين، ص84 ــ87، وغيرها من الصفحات.

وروى الإمام السيوطي أبياتاً شعرية معبرة عن ذلك، منها:

أرى أناساً بأدنى الدين قد قنعـــوا ولا أراهم رضوا في العيش بالدون

فاستغنِ بالله عن دنيا الملوك كما اســـ ـــتغنى الملوك بدنياهم عن الدين[1]

وقد استغل بعض أبناء العلماء المشهورين مناصب آبائهم ومكانتهم الرفيعة في المجتمع ليتعاملوا كغيرهم بالرشوة، فهذا علي بن محمد بن وهب بن مطيع القشيري، ابن العلّامة تقي الدين بن دقيق العيد «كان يُعاب عليه أخذ المال ممن يسعى في الوظائف عند أبيه». وتسبب ابن العلّامة محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني (ت739هـــ=1338م) بعزله عن قضاء القاهرة لإسرافه بأخذ الرشوة من القضاة وشرهه بالمال[2].

ثانياً ــ التصوف في عصر المماليك[3]:

يقول أحد الباحثين: «الحياة الفكرية والعقلية للعصر المملوكي إفراز لتأثير التصوف، حيث دارت الحركة العلمية بين شرح وتلخيص ونظم للمتون وإعادة شرح التلخيص والمتن دون ابتكار أو تجديد، وحيث فرض التصوف نفسه عِلماً بين

---

(1) السيوطي: ما رواه الأساطين في عدم المجيء للسلاطين، ص 89، 90.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص 187، 188. ج4، ص 122. المقريزي: السلوك، ج2، ق2، ص 439. وانظر عن تفاصيل القضاء في عصر المماليك: النهار: نظرة في قضاء عصر المماليك، مؤتمر الأنظمة القضائية في تاريخ العالم الإسلامي الوسيط والحديث، بيروت، المعهد الفرنسي لدراسات الشرق الأدنى.

(3) انظر النهار: العصر المفترى عليه ــ عصر المماليك البحرية ـــ، ص84 ــ 88، 154 ــ 169.

المناهج، وحيث دارت الحياة العلمية في المؤسسات الصوفية، وحيث تصوّف العلماء وتقهقر مستواهم الفكري»[1].

إن هذا القول على الرغم من ابتعاده عن حقيقة الحياة الفكرية في عصر المماليك كما سأُبيّن في الفصول التالية، إلا أنه يعطي صورة واضحة عن مدى انتشار التصوف في ذلك العصر، وكيف دارت نشاطاته في أماكن كثيرة.

ومن حسن حظنا ما قام به عالم الصعيد جعفر بن ثعلب الأدفوي (ت748هـ= 1347م) من وضع كتاب خاص عن متصوفة عصره، وهو «الموفي بمعرفة التصوف والصوفي»، وهو كتاب مهم ومفيد جداً عرّفنا من خلاله التصوف الحقيقي والتصوف غير الحقيقي من خلال ما شاهد وعاصر من أحوال متصوفي عصره وأعمالهم وتصرفاتهم. لقد قدم لنا الأدفوي خلاصة دراسته عن التصوف والمتصوفة، فخلص إلى تقسيم المنتسبين إلى التصوف في عصر المماليك ثلاثة أقسام:

القسم الأول: جماعة اتبعوا ما جاء في الشرع، ووقفوا مع ما قاله علماء السنة من أهل الأصل وأرباب الفرع. القسم الثاني: جماعة حصل لهم غلوٌ في طرائق ابتدعوها وعقائد اخترعوها وألفاظ مزخرفة جمعوها. القسم الثالث: جماعة غلب عليهم الجهل، فتركوا النظر في المعارف والعلوم، واحتفلوا بالرقص والسماع والشهوات[2].

ولذلك اختلط بتصوف ذلك العصر وجوه من التطرف والفساد لا أساس لها في الشريعة الإسلامية، وليست منها في شيء، وذلك نتيجة لاختراع بعض الناس

---

(1) منصور: العقائد الدينية في مصر المملوكية بين الإسلام والتصوف، ص39.

(2) الأدفوي: الموفي بمعرفة التصوف والصوفي، ص70، 71.

للأساطير والمعجزات والشعوذات والكرامات ونسبها إلى المتصوفة[1]، ولذلك دافع الإمام تاج الدين السبكي عن المتصوفة الملتزمين قائلاً: «حيّاهم الله وبيّاهم، وجمعنا في الجنة نحن وإياهم، وقد تشعبت الأقوال فيهم تشعباً ناشئاً عن الجهل بحقيقتهم، لكثرة المتلبسين بها»[2].

ومن ناحية أخرى؛ فرض التصوف نفسه في العصر المملوكي عِلماً بين العلوم، فلم يكن مقتصراً على الممارسات والطقوس، بل ظهرت مصنفات تناولته بوصفه علماً مستقلاً، توجه بعضها إلى تهذيب النفوس، واتجه بعضها الآخر إلى البحث عن طريق النجاة في الآخرة وترسيخ العقيدة الإسلامية في القلوب وبث معاني التوحيد فيها.

وإن أردنا اختيار عَلَمٍ نبدأ به حديثنا عن التصوف والمتصوفة، فلن نجد أفضل من النموذج الواضح للتصوف الحقيقي ابن عطاء الله الإسكندري الشاذلي أحمد بن محمد بن عبد الكريم (ت 709هـ= 1309م)، فقد كان جامعاً لأنواع العلوم من تفسير وحديث ونحو وأصول وفقه، وصحب الشيخ المعروف أبا العباس المرسي أحمد ابن عمر (ت 606هـ= 1209م)، فورث عنه ما ورث من معارف عظيمة جعلت منه حكيماً من حكماء عصره والعصور التالية، وتعكس مؤلفات ابن عطاء الله تلك الموهبة الرائعة والخامة العلمية النادرة، وأعظمها ما عُرف بـ «الحكم العطائية» وهي من أعظم ما صُنِّف في التصوف والعقيدة والتوحيد، حتى قال أحد الفقهاء «كادت حكم ابن عطاء الله السكندري أن تكون وحياً، ولو كانت الصلاة تجوز

(1) لمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر منصور: العقائد الدينية في مصر المملوكية.

(2) السبكي: معيد النعم، ص 93.

بغير القرآن لجازت بكلام الحكم». ولذلك كثر شُرّاحها ومُدّاحها، فكان منهم على سبيل المثال: ابن عباد وابن عجيبة.

ومن هذه الحكم قول ابن عطاء الله: «من علامة الاعتماد على العمل نقصان الرجاء عند وجود الزلل» و«أرح نفسك من التدبير، فما قام به غيرك عنك لا تقوم به أنت لنفسك» و«من لم يُقبل على الله بملاحظات الإحسان قُيِّد إليه بسلاسل الامتحان» و«أنت حر مما أنت عنه آيس، وعبد لما أنت فيه طامع» و«حظ النفس في المعصية ظاهر جلي، وحظها في الطاعات باطن خفي، ومداواة ما يخفى صعب علاجه»[1].

ومن كتب ابن عطاء الله الأخرى «التنوير في إسقاط التدبير» الذي عالج فيه نقاطاً ثلاثاً، الأولى أن سقوط التدبير هو حقيقة، والثانية أن على العبد أن يجتهد لتخلية قلبه من الاعتماد على التدبير والأسباب ليتحقق من صدقه في توحيده، وبيّن في الثالثة الممدوح والمذموم من التدبير. وله «تاج العروس الحاوي لتهذيب النفوس» وتكلم فيه على تهذيب النفس في التوبة ومحاسبتها وبيان ذل المعصية وعز الطاعة، وتناول الكبائر والصغائر وموضوعات أخرى. وله «مفتاح الفلاح ومصباح الأرواح» وهو من الكتب المهمة التي تخدم الإسلام والمسلمين، تكلم فيه كثيراً عن كلمة (لا إله إلا الله) وفضلها وتفسيرها[2].

---

(1) انظر ابن عطاء الله: الحكم العطائية، ص 7. ابن عجيبة: إيقاظ الهمم في شرح الحكم، ص 4. ابن عباد: شرح الحكم العطائية، ج1، ص 2.

(2) انظر ابن عطاء الله: التنوير في إسقاط التدبير، ص 10 وما بعد. ابن عطاء الله: مفتاح الفلاح ومصباح الأرواح، الكتاب. ابن عطاء الله: تاج العروس الحاوي لتهذيب النفوس، الكتاب.

ومن المتصوفة محمد بن علي بن عبد الرحمن بن السراج الدمشقي (ت747هـ، وعند بروكلمان حوالي 714هـ = 1314م)، ويذكر له بروكلمان كتاب «تفاح الأرواح و مفتاح الأرواح»، وهو قصص لشرح القلوب وتشويق الأرواح إلى ذكر علام الغيوب[1].

والمتصوف محمد بن عبد الدائم بن محمد بن سلامة الشاذلي المعروف بابن بنت الميلق (ت797هـ= 1394م) الذي سار في طريق التصوف، وفاق أهل زمانه، فالتفت إليه جماعة من الأمراء والعامة، وولي القضاء، كثرت تصانيفه ومنها: «حادي القلوب إلى لقاء المحبوب» و«شرح الصدور على فهم ما يعبر عن قول الله: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾[2]» ، و«الأنوار اللائحة في أسرار الفاتحة» و«جواب من استفهم عن اسم الله الأعظم» و«موارد ذوي الاختصاص إلى مقاصد سورة الإخلاص»[3].

وهناك متصوفة كثر ـــ غير ما ذكرنا ـــ مارسوا التصوف وألّفوا فيه[4]، وهذا يعني انتشار ما يعرف بالطرق الصوفية، فلقد تأسست في عصر المماليك طرق صوفية لا تزال مشهورة إلى اليوم، وهذه أبرزها:

---

(1) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4، ص186. بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص489.

(2) سورة الشورى الآية (49).

(3) ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، ج2، ص 321، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4، ص 114، 115. حاجي خليفة: كشف الظنون، ج6، ص 493، 494.

(4) وقد ترجم الإمام السيوطي للعشرات من علماء التصوف في العصر المملوكي في كتابه (حسن المحاضرة) مج1، ص 426- 435.

الطريقة الصوفية المولوية (الجلالية): أول شيوخها جلال الدين الرومي (672 هـ = 1273م)، وهو محمد بن محمد بن الحسين، ويلقب بالبلخي نسبة إلى مسقط رأسه، وبالقونوي نسبة إلى الأرض التي سكنها (قونية)، والرومي نسبة إلى بلاد الروم، وقونية كانت إحدى مدنها. رحل إلى نيسابور وبغداد ومكة ودمشق وأذربيجان، وكان متقناً لعدة علوم، وشاعراً مجيداً ينظم بالفارسية والتركية والعربية. انصرف عن الحياة العامة إلى التصوف، متأثراً باتصاله بالصوفي شمس الدين التبريزي، وعُرف أتباعه بالمولوية نسبة إلى كلمة (مولانا)، كما عُرفوا بالدراويش الراقصين لاستخدامهم الموسيقا التوقيعية في أذكارهم.

أشهر ما ألّف جلال الدين كتابه (المثنوي)، وهو ملحمة صوفية شعرية كبيرة تتكون من آلاف الأبيات باللغة الفارسية، ولها مقدمة باللغة العربية، كما تتضمن بعض أبيات باللغة العربية، وتشتمل على مجموعة من القصص والتأملات والحكم والمواعظ بإطار من الرموز والمبهمات التي يتميز بها الشعر الصوفي، وتقع في ستة أجزاء[1].

الطريقة الأحمدية أو البدوية: وهي الطريقة التي ينتسب إليها أتباع السيد أحمد ابن علي بن إبراهيم الحسيني الشهير بالبدوي (ت 675هـ= 1276م) الذي عاش في مدينة طنطا في دلتا مصر، وعظم شأنه، وانتسب إليه جمهور كبير؛ منهم السلطان الظاهر بيبرس، وظلوا يحتفلون بمولده ثلاث مرات في العام[2].

(1) جلال الدين الرومي: المثنوي، الكتاب. أباظة وغيره: موسوعة الأوائل والمبدعين، مج5، ص825، 826. كحالة: معجم المؤلفين، ج1، ص500.

(2) السيوطي حسن المحاضرة، ج1، ص 428. المناوي: الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، ج2، ص62-66، أباظة وآخرون: موسوعة الأوائل والمبدعين، مج5، ص827، 828.

الطريقة الدسوقية: هي طريقة صوفية أنشأها الشيخ إبراهيم بن أبي المجد بن قريش بن محمد (ت 676 هـ= 1277م)، وهو من أهل دسوق بالوجه البحري بمصر، وتتفق هذه الطريقة في نظرياتها ومبادئها مع الطريقة الأحمدية البدوية [1].

الطريقة الشاذلية: أول شيوخها علي بن عبد الله بن عبد الجبار بن يوسف بن هرمز الشاذلي المغربي (ت 656 هـ = 1258م) الذي ولد في ريف المغرب، ثم سكن شاذلة قرب تونس فنُسب إليها، ثم رحل إلى بلاد المشرق، فحج ثم دخل العراق، ثم سكن الإسكندرية[2].

وأمام هذا الانتشار للتصوف ولعلماء التصوف والمؤلفات الصوفية وللطرق الصوفية؛ من الطبيعي أن تنتشر أيضاً الأماكن الخاصة بهم؛ فكان في مصر والشام أماكن لخلوة الصوفية، ينقطعون فيها للعبادة والتصوف، ويسكن فيها الزهاد، ولكن هذه الأماكن لم تؤد هذا الدور فقط، بل رافقه تمثيل لدور المسجد ودور المدرسة، فأصبح بيت الصوفية مكاناً للعبادة وموضعاً لتدريس العلوم، وعُرفت هذه الأماكن بالخوانق والزوايا والربط، وقد تحدثنا عنها وعدّدنا كثيراً منها في بحث المدارس والمساجد، وإنما نرصد هنا النشاط الديني الصوفي داخل هذه الأمكنة.

فلقد كانت الحياة الدينية داخل الخوانق شديدة التأثر بالتصوف، وكان الاهتمام كبيراً بدراسة القرآن الكريم ومعرفة معانيه، وكان أساس ذلك التلاوة، حيث كان شيخ الخانقاه يجلس في صدر المكان، وأمامه المصحف الشريف، والصوفية

---

(1) المناوي: الكواكب الدرية، ج2، ص5- 15، ابن العماد: شذرات الذهب، مج7، ص611، 612، أباظة: موسوعة الأوائل والمبدعين، مج5، ص828.

(2) السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص 426، 427، المناوي: الكواكب الدرية، ج2، ص 126 – 136. أباظة: موسوعة الأوائل والمبدعين، ج5، ص 807، 808.

جلوس حوله على هيئة حلقة، فيبدأ الشيخ القراءة ويتبعه الصوفية، ثم تُختم التلاوة بشيء من الاستغفار والتسبيح والأذكار والتهجد، كما جُعل من شروط الالتحاق بالخانقاه حضور الصلوات الخمس، وهذا يعني أنها كانت تقام ضمن الخانقاه، فهذه الخانقاه البندقدارية جعلها بانيها مسجداً لله تعالى وخانقاه، ورتّب فيها صوفية وقرّاء[1]، فتكون الخانقاه بذلك قد شابهت المسجد، ولذلك أيضاً نستطيع أن نطلق عليها تسمية: الخانقاه المسجد.

وانفردت الخوانق بنظام داخلي متميز ومتماسك، فكانت فيها الوظائف التالية: ـــ شيخ الخانقاه: وهو الرئيس الأعلى في الخانقاه، ومدير شؤونها. ـــ الخطيب: لإقامة خطبة الجمعة. ـــ الإمام: يؤم المصلين وهي مهمة اعتيادية. ـــ المؤذن: كان يُختار من الصوفية. ـــ المدرسون. ـــ خازن الكتب. ـــ القرّاء. ـــ كاتب الغيبة: وظيفته تسجيل اسم من يتغيب من الصوفية. ـــ الأطباء. ـــ الوقاد: و يُعهد إليه بإضاءة قناديل الخانقاه. ـــ البوّاب: مهمته منع من لا عمل له من دخول الخانقاه. ـــ الفرّاش: وظيفته الحرص على النظافة والطهارة. ـــ سواق الساقية: مهمته سقي رواد الخانقاه. ـــ المبخر: يطوف بالبخور في الخانقاه. ـــ الطباخ: يطهو الطعام للمتصوفة. ـــ الخادم: مهمته خدمة من في الخانقاه، وتوفير أوقاتهم للعبادة[2].

أما الزوايا؛ فقد انتشرت في جهات العالم الإسلامي في مكة والشام ومراكش والسودان والمغرب وفي آسيا الصغرى، ويظهر أن كثرتها كانت تتعلق بكثرة الطرائق

---

(1) انظر ابن بطوطة: الرحلة، ج1، ص204، المقريزي: الخطط، ج2، ص420. عبد الله: معاهد تزكية النفس في مصر، ص274.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص422، 451. السبكي: معيد النعم، ص96 – 98. ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، ج8، ص29ـــ 32. عبد الله: معاهد تزكية النفس في مصر، ص278 – 280.

والمشايخ والمعتقدين. وتشير الوثائق إلى زوايا قامت بدور المسجد كزاوية الخدام[1]، وهذا كله يدلل على النشاط الديني والفكري الواسعين للزاوية واللذين امتزجا مع الطابع الاجتماعي والأخلاقي، حتى إننا نستطيع أن نصف الزاوية بالمؤسسة الدينية والتعليمية والاجتماعية والأخلاقية.

وقد انتشرت الرُبط في العالم الإسلامي من المحيط الأطلسي إلى صحارى آسيا الوسطى تبعاً لكثرة الفتوح في القرون الإسلامية الأولى، وانتشار العرب في مشارق الأرض ومغاربها. وتشير الوثائق المملوكية ـــ ولاسيما تلك المتعلقة منها بالثغور المصرية ـــ إلى مهمة المقيمين في الربط من الناحية العسكرية، حيث كانوا فريقين من المقاتلين يخضعون للأنظمة العسكرية، الفريق الأول مهمته الدفاع عن موضعه فلا يتركه، والفريق الثاني مهمته دفاعية هجومية، أي أنه يتقدم نحو العدو ويوقف تقدمه[2]. ومع مرور الأيام خضع الرباط لقوانين التطور، فتعددت الوظائف والمهمات التي يؤديها، فأصبح مسكناً للصوفية، ومدرسة يتعلمون فيها، ومسجداً يؤدون فيه واجباتهم الدينية، فأُديت فيه الصلوات الخمس، وأقيمت فيه خطب الجمع والأعياد، فرباط الأفرم مثلاً الذي شيّده الأمير عز الدين أيبك الأفرم (ت 695هـــ = 1295م) رُتّب فيه صوفية وشيخ وإمام، ونُصب فيه منبر لخطب الجمع والأعياد، وكان الشيء نفسه في رباط الصاحب محيي الدين، والرباط الصاحبي الفخري الخليلي[3].

---

(1) عبد الله: معاهد تزكية النفس في مصر، ص53، 56. كرد علي: خطط الشام، 1983م، ج6، ص136.

(2) عبد الله: معاهد تزكية النفس في مصر، ص44، 45.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص430. ابن دقماق: الانتصار، ق1، ص101.

وقد ترك ابن بطوطة وصفاً للنشاط الداخلي في الخانقاه في العصر المملوكي، يعد وثيقة غاية في الأهمية، لما في ذلك من معلومات ثمينة ووافية من شاهد عيان يتحدث عن تنافس الأمراء في بناء الخوانق، ويذكر الوظائف والعادات المتبعة فيها، وعمارها بالأنشطة الدينية والعلمية والاجتماعية[1].

ثالثاً ــ الأوقاف في عصر المماليك:

لقد ازدهرت الأوقاف في عصر المماليك بشكل لافت للنظر، إذ رافق قيام هذه الدولة تطورات عديدة انعكست آثارها على نظام الوقف، الذي أخذ شكلاً غير الذي كان عليه من قبل، لنجد إلى حد ما أنّ كل شخص يملك أرضاً أو عقاراً أو مالاً كان يتطلع لوقفه لسبب أو لآخر، إما وقفاً ذرياً أو وقفاً خيرياً[2].

وأبدأ بالتعريف، فالوقف في اللغة يعني الحبس والمنع، وهو مصدر الفعل وقف يقف، فيقال وقف الأرض على المساكين وقفاً: أي حبسها، والحبس يعني المنع، والحبيس من الخيل: الموقوف في سبيل الله، وتحبيس الشيء؛ أن يُبقي أصله، ويجعل ثمره في سبيل الله، والتحبيس يدل هنا على التأبيد، والتأبيد يعني التخليد[3].

أما الوقف في الاصطلاح، فقد اختلف الفقهاء في تعريفه تبعاً لاختلاف مذاهبهم من عدة نواح، إلا أنها تتفق في المضمون، والاختلاف عائد إلى زيادة شرط أو قيد في تعريف دون آخر، وأهم هذه التعاريف: حبس العين على ملك الواقف

(1) انظر ابن بطوطة: الرحلة، ج1، ص204، 205.

(2) انظر أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص70.

(3) ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص390 (مادة أبد)، ج9، ص359 (مادة وقف). الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ج1، ص738 (مادة حبس).

والتصرف بالمنفعة، أو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته، وتصرف منافعه إلى أبد تقرباً إلى الله تعالى[1].

والوقف نوعان؛ الوقف الذري (الأهلي): أي أن يوقف الشخص أملاكه على ذريته وأهله، فإن لم يوجدوا يعود ريعها للفقراء أو دور العبادة وبعض المؤسسات الخدمية، وبذلك تتحول من وقف ذري إلى وقف خيري. والوقف الخيري: وهو الوقف الذي يجعله صاحبه على جهات الخير والبر المتنوعة، وهي التي تتحول إلى ملك لله تعالى، وينتفع بها عامة المسلمين[2].

وكان لمؤسسة الأوقاف في عصر المماليك أثرٌ عظيم في استمرار الحياة العلمية وانتعاشها وسيرها في الطريق الصحيح، ولعل السر الأكبر الكامن وراء النهضة الفكرية يعود إليها حيث كانت تقدم المورد الأول لكل المؤسسات والفعاليات العلمية؛ فلقد تألفت مؤسسة الأوقاف في عصر المماليك من ثلاثة أنواع؛ النوع الأول منها: يُعرف بالأحباس[3]، ويترأسها دوادار السلطان، وتتألف من ديوان فيه عدة كتّاب ومدبر، ويشتمل هذا النوع على أراض من أعمال مصر خصصت للقيام بمصالح المساجد والزوايا ونحوها من جهات البر.

---

(1) ابن عابدين: حاشية رد المختار، ج4، 337. الشربيني: المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ج2، ص376.

(2) إبراهيم: أحكام الميراث والوصية والوقف في الفقه الإسلامي، ص226، 227.

(3) مفرد الأحباس: حبس؛ وهو الوقف على ما ذكر القلقشندي: صبح الأعشى، ط 1987م، ج11، ص248.

ويُعرف النوع الثاني بالأوقاف الحكمية بمصر والقاهرة، ويترأسها قاضي القضاة الشافعي، ويقال لمن يتولى هذا النوع ناظر الأوقاف، ويشتمل على الأوقاف المحبوسة على الحرمين، وعلى الصدقات والأسرى وأنواع القرب.

ويعرف النوع الثالث بالأوقاف الأهلية، ولها ناظر خاص؛ وهو من أولاد الواقف، أو من ولاة السلطان، أو القاضي. ويشتمل هذا النوع على أراضٍ من أعمال مصر والشام وبلاد أخرى مقررة، وهي موقوفة لصالح الخوانق والمدارس والجوامع والترب. ولهذه الأوقاف ناظر خاص، في الغالب يكون هو الواقف نفسه في أيام حياته، ومن بعده الأرشد فالأرشد من أولاده، أو لمن يوصي له بذلك[1].

وبناء على ذلك نستطيع القول ــ إلى حد معين ــ أن عصر المماليك أوجد تنظيماً جديداً للأوقاف، اختلف بمقتضاه لأول مرة مدلول لفظ الأحباس عن مدلول لفظ الأوقاف في مصطلح الدواوين.

وقد خُصص النوعان الأول والثالث من الأوقاف لبناء المؤسسات العلمية والدينية، ولذلك نالت هذه الأماكن حصة الأسد من الأوقاف. ومن ناحية ثانية كان للأوقاف عامة أثرها الاقتصادي المؤثر في شتى مجالات حياة الدولة، فمن عائداتها أُنفق على المؤسسات التعليمية ودور الثقافة والمشافي والمصحات[2].

ولأهمية الوقف، ولكي يؤتي فوائده المرجوة عُين له موظف سُمي «ناظر الوقف»؛ وهو المسؤول عن المباشرة في توظيف الوقف بحسب الجهة المخصص لها.

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص295، 296. القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص39. أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص108، 113.

(2) Degiulhem:Le WaQf dans Lespace IslamiQue, p29

وانظر بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص371.

وينقل لنا القلقشندي (ت 821هـ = 1418م) نسخة توقيع لناظر أوقاف مصر والقاهرة، ونتبين من خلالها وظيفة الناظر وأهمية الوقف على المؤسسات التعليمية[1]. وترتبط بهذه الوظيفة وظيفة أخرى هي وظيفة نظر الأحباس؛ وهي: «وظيفة عالية المقدار، وموضوعها أن صاحبها يتحدث في رزق الجوامع والمساجد والأربطة والزوايا والمدارس من الأرضين المفردة لذلك ... وما هو من ذلك على سبيل البر والصدقة لأناس معينين»، وتتبع هذه الوظيفة لديوان الأحباس أو ديوان الأوقاف وهو يشبه وزارة الأوقاف في عصرنا[2].

وقد ازدهر الوقف في عصر المماليك، وكان لهذا الازدهار عوامل عديدة، منها العامل الاقتصادي؛ فلقد كان اقتصاد دولة المماليك متيناً ومزدهراً، لاهتمام السلاطين بالزراعة والصناعة، وكذلك التجارة التي احتلت المكان الأول في الحياة الاقتصادية، ونتج عن هذا الازدهار الاقتصادي ثراء الدولة، وامتلاك المماليك لثروات طائلة، فكان إذا توفي أحد السلاطين أو الأمراء خلّف وراءه تركات هائلة، فانعكس ثراء الدولة على الأعمال العمرانية، واستطاعت أن تنفق من ذلك على بناء المؤسسات الدينية والعلمية والمدنية، وأن توقف الأوقاف عليها لضمان استمراريتها، كما عملت الدولة على الإنفاق بسخاء على هذه المؤسسات، مما جعلها تؤدي الدور المطلوب منها وأن تصل إلى الهدف المقصود[3].

ويظهر كذلك دور العامل الديني الهام جلياً في ازدهار الأوقاف، فقد اعتنق المماليك الدين الإسلامي، وهذا ما أشعر عدداً منهم بأنهم مسؤولين أمام الله ثم أمام

---

(1) انظر القلقشندي: صبح الأعشى، ج11، ص253ـ 255.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص37 - 39. ج11، ص 248.

(3) عن اقتصاد دولة المماليك المزدهر انظر ناصر: الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي.

الشعب عن الدفاع عن البلاد وإقامة بنيانها، ومن ذلك تشييدهم للمساجد والمدارس ووقف الأوقاف عليها، وقد عبّر الشعراء عن هذه الصورة في مواضع عديدة[1].

وذُكر مثلاً عن الأمير علاء الدين طيبرس أنه بعد أن استكمل بناء مدرسته الطيبرسية «أحضر إليه مباشروه حساب مصروفها، فلما قُدِّم إليه استدعى بطشت فيه ماء وغسل أوراق الحساب بأسرها من غير أن يقف على شيء منها، وقال: شيء خرجنا عنه لله تعالى لا نحاسب عليه»[2].

وكان لتجربة الوقف أثر كبير في النهضة العلمية، إذ تؤكد المصادر التاريخية العلاقة التي لا تنفصم بين المساجد والمدارس والأوقاف؛ فلقد كان للأوقاف الفضل الأول في احتفاظ المساجد الكبرى بشهرتها العلمية من ناحية، واستمرارها مراكز للحركة العلمية من ناحية ثانية[3]. فمن الملاحظ أنه لم يبنَ مسجد إلا وقد قُرر له وقفه الذي سيُصرف منه عليه، وعلى القائمين ببنائه والعمل به من الأئمة والخدام والمؤذنين والمدرسين ونحو ذلك، وقد فصّل في هذه القضية مؤرخون كثر، إذ تحدثوا عن المساجد في كل من مصر والشام وارتباطها الرئيسي بالأوقاف، أمثال ابن الجيعان وابن شداد والنويري والمقريزي[4].

---

(1) انظر المقريزي: الخطط، ج2، ص375.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص383.

(3) محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ص260.

(4) انظر ابن الجيعان: التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، ص4، 6، 8، 46، 49، 116، 120، 122، 138، 159، 167، 173، 182، ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، ص346، النويري: نهاية الأرب، ج31، ص322، المقريزي: الخطط، ج2، ص252، 255، 256، 268، 278، 298، 300، 312.

ومن الشواهد التي توضح أهمية الوقف وأثره الإيجابي في استمرار الحياة العلمية في المسجد، ما حدث في شهور (عام 687هـ = 1288م) مع قاضي القضاة حين اشتكى للسلطان المنصور قلاوون سوء أحوال جامع عمرو بن العاص والجامع الأزهر، وعلل ذلك بأن «الأحباس على أسوأ الأحوال». كما تدين الحركة العلمية في زوايا جامع عمرو بن العاص في استمرارها إلى الأوقاف؛ حيث كان لكل زاوية وقف يُصرف منه على مشاغلها [1]. في حين أدى انقطاع الوقف إلى توقف أنشطة بعض المدارس وإغلاقها، يقول المقريزي (ت 845هـ = 1441م) عن المدرسة الجمالية: «وقد تلاشى أمر هذه المدرسة لسوء ولاة أمرها وتخريبهم أوقافها، وتعطل منها حضور الدرس»[2]. ومن أجل ذلك كله أدرك مشيّدو المدارس أهمية الوقف، ودوره في استمرار عمل المدرسة، فصاروا يرتبونه ويحضرونه قبل البدء بإنشائها، فقد قيل إن المدرسة الظاهرية «لم يُشرع في بنائها حتى رُتّب أمور أوقافها»[3].

وكان للوقف أثر كبير في ازدهار المكتبات، إذ تعددت أنواع المكتبات الموقوفة في عصر المماليك، فوُجدت المكتبات الملحقة بالمساجد، والمكتبات الملحقة بالمدارس، والمكتبات الشخصية الخاصة، وهذا ما سنتحدث عنه في فصل لاحق.

والآن ما هي ثمرة نجاح تجربة الوقف في عصر المماليك؟ أُجيب: إنه ليس أدل على نتائج ازدهار الوقف من شهادات عمالقة ذلك العصر من العلماء الذين اشتُهروا حتى اليوم على كل لسان؛ فالقلقشندي يذكر: «كثرت عمارة الجوامع بالقاهرة في الدولة التركية، خصوصاً في الأيام الناصرية ـــ يقصد الناصر محمد بن قلاوون ـــ

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص252 - 256.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص392.

(3) ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص90، النويري: نهاية الأرب، ج30، ص93.

وما بعدها، فعمّر بها من الجوامع ما لا يكاد يحصى كثرة»، ويقول في موضع آخر: «وأما مساجد الصلوات الخمس فأكثر من أن تحصى وأعز من أن تستقصى»[1]. ويقول المقريزي: «وقد بلغت عدة المساجد التي تقام بها الجمعة مئة وثلاثين مسجداً»[2]. ويقول خليل بن شاهين الظاهري (ت 873 هـ = 1468م): «إنّ بمصر والقاهرة داخل السور وخارجه ألف خطبة ونيف»[3]. وعند حديثه عن الناصر محمد بن قلاوون، يذكر يوسف بن تغري بردي (ت 874هـ = 1469م): «عُمِّرت في أيامه بالديار المصرية عدة جوامع تقام فيها الخطب زيادة على ثلاثين جامعاً»[4].

وتحدث ابن أيبك الدواداري (ت 732هـ = 1331م) عن الجوامع التي أُنشئت في عهد الناصر محمد بن قلاوون في مصر والقاهرة جامعاً جامعاً، فبلغ عددها (27) جامعاً، وذلك فضلاً عن الجوامع في سائر الأعمال المصرية قبليها وبحريها[5]. ولا أدل على كثرة مساجد مصر مما يعرضه ابن دقماق (ت 809هـ = 1406م) عندما عدّد وسمى المساجد المنتشرة في جميع أرجاء مصر، سواء في

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص413، 417.
(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص245.
(3) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص31.
(4) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج9، ص144، 145.
(5) الدواداري: كنز الدرر وجامع الغرر، ج9 (وهذا الجزء بعنوان: الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر)، ص388ـ 390.

الأسواق أو في الدروب والأزقة، فلا يكاد يخلو أي منها من خمسة أو أربعة مساجد على الأقل، ويصل العدد في بعضها إلى عشرين مسجداً[1].

أما الشام فكادت أن تكون أراضيها كلها وقف، لذلك أُوقفت فيها مدارس ومساجد كثيرة، وستأتي تفاصيل ذلك في فصل لاحق.

(1) انظر ابن دقماق: الانتصار، ق1، ص79ــ 92. وانظر عن تفاصيل الوقف في عصر المماليك: النهار: الأوقاف الإسلامية وأثرها على النهضة العلمية في عصر المماليك، الشارقة، مؤتمر أثر الوقف الإسلامي على النهضة العلمية.



الفصل الثامن

الحياة الاقتصادية

(الزراعة والصناعة)



أولاً ـــ الزراعة.

1 ـــ الإصلاحات الزراعية:

اهتم سلاطين المماليك بالزراعة كثيراً لأنهم أدركوا أهميتها، فنالت عناية كبيرة حيث اهتموا بنهر النيل، وأقاموا إصلاحات عديدة كعملية الروك وبناء الجسور وشق الترع؛ لما لها من فائدة في تطوير الزراعة. أما الجسور فقد انقسمت إلى قسمين: جسور سلطانية، وجسور بلدية. فالسلطانية: هي الجسور الجامعة للبلاد، وهي والتي تعمّر في كل عام، والبلدية: هي الجسور الخاصة ببلد دون بلد، والفرق بينهما أن الجسور السلطانية جارية مجرى سور المدينة التي يجب على السلطان الاهتمام بعمارته والعناية به، والبلدية جارية مجرى الدور والمساكن داخل السور، فكل صاحب دار فيها ينظر مصلحته فيها ويلتزم تدبير أمرها، كما عبّر عن ذلك القلقشندي[1].

وقد كثرت أعداد الجسور المشيدة في مصر، لما لها من أثر كبير في خدمة النشاط الزراعي، ومن هذه الجسور: الجسر الأعظم، والجسر بأرض الطبالة، وجسر الأفرم، والجسر من بولاق إلى منية الشيرج، وجسر الخليلي، وقد أخبر المقريزي عن كثير من هذه الجسور، ومن ذلك عندما أراد الملك الناصر محمد بن قلاوون بناء جسر وسط نهر النيل «أمر وكتب في عام 738 هـــ = 1337م بطلب المهندسين من دمشق وحلب والبلاد الفراتية، وجمع المهندسين من أعمال مصر كلها قبليها وبحريها، وكذلك فعل عند بنائه لجسر فيما بين الجيزة والروضة»[2]، وغير ذلك من الجسور التي تدل كثرتها على كثرة مهندسي الجسور، وما يدعو للأسف أن المصادر لم تذكر أسماء هؤلاء المهندسين.

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 515، 516.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص 165-171.

أما الروك؛ فهو إعادة حصر الأراضي الزراعية وقياسها وإثباتها في سجلات الديوان، وتقدير أحوالها ومساحتها وخصوبتها وعبرة أراضيها لحساب الخراج عليها، وقام بهذه العملية على ما ذكر المقريزي قيّاسون ومستوفون ومعهم الكتّاب، ولا بد أن يكون هؤلاء من المهندسين لأن عملية مسح الأراضي الزراعية تتطلب أصحاب خبرة ومعرفة بعلم المساحة، هذا العلم الذي يبينه ابن خلدون بأنه فن يُحتاج إليه في مسح الأرض، ومعناه استخراج مقدار الأرض المعلومة بنسبة شبر أو ذراع أو غيرهما، ونسبة أرض إلى أرض إذا قيست بمثل ذلك، ويحتاج إلى ذلك في توظيف الخراج على المزارع والبساتين، وفي قسمة الأراضي بين الشركاء أو الورثة وأمثال ذلك(1). وقد بدأ الروك لاجين ثم الناصر محمد بن قلاوون على ما سيأتي بعد أسطر.

ومن الإصلاحات أعمال الري، ومن ذلك ما قام به المنصور قلاوون حين فتح قناة الطيرية، إذ قام في سنة 682هـ = 1283م بحفر الخليج المعروف بالطيرية (وهو ترعة تخرج من النيل عند قرية الطيرية)، فجاء طوله 6500 قصبة أي حوالي 23400 متر، و عرضه ثلاث قصبات وعمقه أربع قصبات، فحصل بسببه نفع عظيم ورُويت الأراضي التي لم تكن تُروى من قبل، ثم كان لهذه الترعة فوائد جمة للفلاحين في مصر استمرت زمناً طويلاً(2).

2 ـــ الأراضي الزراعية:

وهنا سأتحدث عن الأراضي الزراعية في مصر والشام من حيث تقسيمها أولاً، ثم من حيث أنواعها بحسب المزروع فيها أو جودتها.

---

(1) المقريزي: الخطط، ج1، ص 87 ــ 89، المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ص 841ــ 844. ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص 396 ــ 397. ابن خلدون: المقدمة، ص 640.

(2) المقريزي: السلوك (تح أيمن السيد)، م1، ص712.

أ ـــ تقسيمات الأراضي الزراعية في مصر:

كانت أراضي مصر مقسمة إلى سبعة أقسام رئيسية: قسم خاص بالسلطان، وقسم أُقطع للأمراء والأجناد، وقسم خاص بالأوقاف الإسلامية وجهات البر وذريّة الواقفين، وقسم يقال له: الأحباس، وهو أراض أعطيت لرجال ملكاً شخصياً أو مقابل قيامهم بخدمة زاوية أو مسجد، وقسم صار ملكاً يباع ويشترى ويوهب، وقسم للمراعي، والأراضي القاحلة التي لا تزرع أو كانت عامرة ثم أهملت ففسدت وصارت غامرة.

وكانت الأراضي من القسم الأول والثاني مقسمة إلى 24 قيراطاً: أربعة منها للسلطان، وعشرة قراريط للأمراء، وعشرة قراريط لأجناد الحلقة [1]. فكانت بذلك أرض مصر أراضي إقطاعية، وكان الأمراء يأخذون كثيراً من إقطاعات الأجناد فلا يصل إلى الأجناد منها شيء، والقيراط: مقياس وهمي يساوي 1=24 من المساحة الكلية[2].

وبذلك تركزت معظم أراضي مصر في يد المقطعين، والباقي في يد الأوقاف، وانخفضت ملكية الفلاحين الصغار، وأدى ذلك إلى تعدد أساليب استغلالها وتعيين المقطعين ومتولي الأوقاف وكلاء على ذلك لتنظيم العلاقة ما بين صاحب الأرض والفلاح، أو استغلالها مباشرة، وكانت الإجارة أكثر وسائل التعامل الزراعي شيوعاً في العصر المملوكي، كما شاع التعامل على أساس دفع الأرض للفلاح مقابل

---

(1) المقريزي: الخطط (تح أيمن السيد)، م1، ص261. منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، ص175، 176.

(2) المقريزي: الخطط، ج1، ص88. ناصر: الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، ص114.

حصول كل طرف على جزء معين من الإنتاج وفقاً للاتفاق بين الفلاح وصاحب الأرض، وأطلق على هذا النظام مصطلحات عدة: كالمزارعة، والمحاقلة، والمشاطرة، والمقاسمة[1].

وقد كثرت شكايات الفلاحين في تلك الأيام لاضطراب أحوالهم، وهذا ما دعا السلطان حسام الدين لاجين إلى إعادة حصر الأراضي الزراعية وقياسها وإثباها في سجلات الديوان، وتقدير خصوبتها لحساب الخراج عليها، وسُميت هذه العملية بعملية الروك، وقد بدأه لاجين في 8 رجب من عام 696هـ = 1297م، وانتهى به نهاية عام 697هـ = 1297م، فقسّم أراضي مصر إلى أربعة وعشرين قيراطاً، جعل منها أحد عشر قيراطاً للأمراء والأجناد، وأربعة قراريط للسلطان، وخُصصت التسعة الباقية لتكوين عسكر جديد في جيشه.

وتعرضت أراضي مصر للتغيير والتبديل ثانية، مما حدا بالناصر محمد بن قلاوون إلى إعادة حصر الأراضي الزراعية وقياسها وإثباها وتقسيمها من جديد، وفي عام 715هـ=1315م أرسل أمراءه إلى سائر الأقاليم لقياس الأراضي، وندب معهم كتّاباً ومستوفين وقيّاسين، فساروا إلى حيث أمرهم، فكان كل واحد منهم إذا نزل إلى الأرض المخصصة لعمله استدعى مشايخ البلاد ودلالها وعُدولها وقضاها ومعهم سجلاها، وعرف مزروعها وبورها وغلتها وأصنافها وما فيها من تراتيب أخرى، ثم قاس كل أمير ناحيته وحرر ذلك. فاستغرقت عملية الروك الناصري خمسة وسبعين يوماً، وكُتب خلالها أحوال جميع الضياع ومساحتها وما يتحصل من كل

(1) ناصر: الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، ص 161- 164.

قرية من عين وغلة وصنف، وسُلمت إلى ناظر الجيش، ثم عُملت الأوراق الخاصة بالسلطان، وأوراق إقطاعات الأمراء، ثم ألغى الناصر عدة ضرائب[1].

ب ـ تقسيمات الأراضي الزراعية في بلاد الشام:

ـ أراضي الخراج: وهي التي بقيت بأيدي أهلها المسيحيين منذ الفتح، ويدفعون عنها العشر، وهذه النسبة تزيد أو تنقص بحسب الأحوال.

ـ أراضي الملك: وهي الأراضي العائدة إلى المسلمين، وهي ملك شخصي يباع ويورث، ويدفعون عنه رسوماً تختلف باختلاف موقعها وما يزرع فيها وطريقة سقيها وما إلى ذلك.

ـ الإقطاعات: وهي التي أقطعها السلاطين والأمراء لقادتهم، وهذه الأراضي يستغلها صاحب الإقطاع ويقدم وقت الحروب عدداً من المقاتلين المسلمين ينفق عليهم من حسابه، وهذه تعرف بالأراضي السلطانية.

ـ أراضي الوقف: وهذه كانت تشكل نسبة عالية من أراضي الشام لكثرة انتشار الأوقاف للإنفاق على المساجد والمدارس وغيرها، وكانت هذه الأراضي تدفع الرسوم للدولة[2].

ج ـ أنواع الأراضي الزراعية بحسب المزروع فيها أو جودتها:

---

(1) المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ص 841-844، المقريزي: الخطط، ج1، ص 87 - 89.

(2) منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، (بإشراف د. عمار النهار) ص177.

تعرّض القلقشندي في موسوعته صبح الأعشى (وكذلك المقريزي في خططه) لذكر أنواع الأراضي الزراعية في عصر المماليك، وكل أرض حسب الزراعة فيها أو عدمها، مع التباين في قيمتها، والتي تحدد ما يُزرع فيها، وهذه الأنواع هي كالتالي:

النوع الأول ــ الباق: وهو (أثر القرط والقطاني والمقاثئ). وهو خير الأرضين وأغلاها قيمة وأوفاها سعراً وقطيعة، لأنها تصلح لزراعة القمح والكتان. النوع الثاني ــ ريّ الشراقي: وهو يتبع الباق في الجودة، ويلحق به في القطيعة، لأن الأرض قد ظمئت في السنة الماضية واشتدت حاجتها إلى الماء. فلما رويت حصل لها من الري بمقدار ما حصل لها من الظمأ، وكانت أيضاً مستريحة فزرعها ينجب.

النوع الثالث ــ البروبية: وهو أثر القمح والشعير، وهو دون الباق لأن الأرض تضعف بزراعة هذين الصنفين، فمتى زرع أحدهما على الآخر لم تنجب كنجابة الباق، وسعرها دون سعره، ويجب أن تزرع قرطاً وقطاني ومقاثئ لتستريح الأرض وتصير باقاً في السنة الآتية. النوع الرابع ــ البقماهة: وهو أثر الكتان، ومتى زُرع فيه القمح لم ينجب، وجاء رقيق الحب أسود اللون.

النوع الخامس ــ الشتونية: وهو أثر ما روي وبار في السنة الماضية. النوع السادس ــ شق شمس: وهو عبارة عما روي وبار فحُرث وعُطل، وهو يجري مجرى الباق وري الشراقي، ويجيء ناجب الزرع. النوع السابع ــ البرش النقاء: وهو عبارة عن كل أرض خلت من أثر ما زرع فيها للسنة الماضية، لا شاغل لها عن قبول ما نوعه من أصناف المزدرعات.

النوع الثامن ــ الوسخ المزدرع: وهو عبارة عن كل أرض لم يستحكم وسخها، ولم يقدر المزارعون على استكمال إزالته منها فحرثوها وزرعوها وطلع زرعها مختلطاً بوسخها. النوع التاسع ــ الوسخ الغالب: وهو عبارة عن كل أرض

حصل فيها من النبات الذي شغلها عن قبول الزراعة ما غلب المزارعين عليها، ومنعهم بكثرته عن الزراعة فيها، وهي تباع مراعي للبهائم. النوع العاشر ــ الخرس: وهو عبارة عن فساد الأرض بما استحكم فيها من موانع قبول الزرع، وهو أشد من الوسخ الغالب في التنقية والإصلاح، وهي مرعى الدواب.

النوع الحادي عشر ــ الشراقي: وهو عبارة عما لم يصل إليه الماء لقصور النهر وعلق الأرض، أو سد طريق الماء عنه. النوع الثاني عشر ــ المستبحر: وهو عبارة عن أرض واطئة إذا حصل الماء فيها لا يجد مصرفاً له عنها فيمضى زمن المزارعة قبل زواله بالنضوب. النوع الثالث عشر ــ السباخ: وهو أرض غلب عليها الملح فملحت حتى لم ينتفع بها في زراعة الحبوب، وهي أردى الأرضين، وربما زرع فيما لم يستحكم منها الهليون والباذنجان، وربما قطع منها ما يسبخ به الكتان، ويزرع فيها القصب الفارسي فيُنجب[1].

3 ــ المحاصيل الزراعية والثروة المائية.

أ ــ الزراعة والثروة المائية في بلاد الشام[2]:

لقد تحدثت مصادر مملوكية عديدة عن الزراعة والثروة المائية، وهنا سأعقد بحثاً تعليمياً وتدريبياً للطلبة، أستعرض فيه وأُحلل مصادر مملوكية أولية مخطوطة

(1) القلقشندي: صبح الأعشى (ذخائر)، ج3، ص450 – 452. المقريزي: الخطط (تح أيمن فؤاد سيد)، ج1، ص270 – 272.

(2) انظر تفاصيل ذلك: النهار: الزراعة والثروة المائية في بلاد الشام من خلال مصادر عصر المماليك، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام (الزراعة في بلاد الشام منذ أواخر العهد البيزنطي إلى نهاية العهد العثماني)، عمّان، 2012م.

ومطبوعة تحدثت عن الزراعة والثروة المائية في عصر المماليك، وفي بلاد الشام خاصة، وغايتي من ذلك تحقيق المهارات التالية:

ــ الاطلاع على بحث تطبيقي عملي.

ــ اطلاع الطالب أو القارئ على مصادر متخصصة والتعرف عليها.

ــ التعرف على مصادر مملوكية أصيلة تخصصت بالزراعة.

ــ تعلم كيفية استخلاص المادة العلمية من المصادر المخطوطة والمطبوعة.

ــ التعرف على مناهج المؤرخين من خلال هذه المؤلفات.

وقبل أن أُباشر في ذلك أُشير إلى قول الرحالة اليهودي بنيامين التطيلي: «إنني لم أجد مثل فاكهة دمشق وأشجارها في العالم»[1]. وبناء على هذا القول نحن أحق من غيرنا بدراسة تراثنا، الذي وصل إلى العالمية، ونحن مسؤولون عن وضع خطط تعيد للشام خضارها وأنهارها وبساتينها وينابيعها، فمن سيقرأ الأسطر القادمة سيُصاب بالدهشة، ثم سيشعر بالأسى والألم حين يقارن حاضرنا بماضينا. وسأبدأ بدراسة المؤلفات المخطوطة، ثم المؤلفات المطبوعة.

ــ مخطوط: الفلاحة المنتخبة، لطيبغا الجركلمشي التمارتمري (القرن الثامن الهجري) [2].

---

(1) التطيلي: رحلة بنيامين، ص270.

(2) طيبغا (الجركلمشي): الفلاحة المنتخبة، ولم أقف على أي ترجمة له في جميع المصادر المتوفرة بين يدي.

المخطوط مهم جداً، إذ فيه تفاصيل كثيرة عن الخبرة الزراعية بتشعباتها المتعددة، وفيه عن زراعات بلاد الشام الشيء الكثير أيضاً، كما سيأتي في دراسته. وهو مأخوذ من دار الكتب المصرية، زراعة 38.

أما منهجه فكان بتقسيمه إلى «مقدمة وأبواب»، وقد ضمّن المقدمة عدة فصول: فصل عن الأرض المختارة للزراعة وشروطها وصفاتها، وفصل عن الأرض المتعرضة للشمس، وفصل عن الأراضي الفاسدة، وفصل عن احتباس الأمطار.

أما الأبواب؛ فكانت كما يلي:

1- باب الماء: وذكر أهميته بالنسبة للأراضي، وأفضل المياه لها. ومن خلال هذا الباب تحدث عن الرياح وأنواعها وفوائدها ومضارها[1].

2- باب أوقات الغرس والزراعة على الشهور الشمسية، وفيما يخص الشام، تحدث هنا طيبغا كمايلي: أوقات الزراعة فيها، ووقت التقاط الزيتون، ورش الأشجار بالماء البارد، ونضوج الدراق والسفرجل. وزمن قطع الخشب كي لا يُسوس. ومواسم نضج الأترج والرمان والبلح والليمون والتفاح والسفرجل والكثمرى. وسقوط ورق الأشجار في أول أربعانيات الشام. وذكر وقت زراعة قصب السكر.[2].

3- باب شجر الزيتون، وتحدث عن كيفية غرس هذه الشجرة، وسقيها وكل ما يتعلق بذلك، ثم تحدث عن منافع الزيتون[3]. 4- باب شجر النخيل، وتحدث عن

(1) طيبغا: الفلاحة المنتخبة، ص1 - 12.

(2) طيبغا: الفلاحة المنتخبة، ص13 - 21.

(3) طيبغا: الفلاحة المنتخبة، ص27- 42.

أنواعه، وكيفية زرعه، وتلقيحه، وعلاجه. 5- باب شجر الرمان، وذكر فيه كيفية زرعه وتزبيله، وأوقات ذلك، ومنافعه. 6- باب شجر التفاح، وذكر كيفية زرعه وتزبيله، وفوائده. 7- باب شجر السفرجل، وتحدث عن كيفية غرسه، ثم عن فوائده[1].

وهكذا ما تبقى من ذلك، ونكتفي بذكر الأبواب، وهي كالتالي: 8- باب شجر الكمثرى، 9- باب شجر المشمش، 10- باب شجر الخوخ، 11- باب شجر اللوز، 12- باب شجر التين، باب شجر الجميز. 13- باب شجر التوت، وتحدث فيه عن التوت الشامي ومنافعه، 14- باب شجر الجوز، 15- باب شجر الأُترج، 16- باب شجرة الحَسْبَتَا وهي الليمون، 17- باب شجر النارنج، 18- باب شجرة الغبيرا. 19- باب شجر الآس، وهنا يستشهد بكلام ابن النفيس عن فوائد هذه الشجرة، 20- باب شجر الخروع، 21- باب شجر الغار، 22- باب شجر العناب، 23- باب شجرة السبستان، 24- باب شجر الخروب الشامي، 25- باب شجرة السدر المباركة.

26- باب شجر الميس، وذكر أنه يُزرع في حرم القدس الشريف ودمشق، 27- باب شجر السرو، 28- باب شجر الأثل، 29- باب شجر أمير باريس[2]. 30- باب شجر الأجاص، ويذكر طيبغا: «أفضله الشامي»، 31- باب شجر البرقوق، 32- باب الخيار الشنبر، 33- باب شجر السنط، 34- باب شجر

---

(1) طيبغا: الفلاحة المنتخبة، ص42- 57.

(2) طيبغا: الفلاحة المنتخبة، ص57- 75.

السنديان، 35- باب البنفسج، 36- باب الورد[1]، 37- باب النوفر، 38- باب النرجس.

39-باب الياسمين،، 40- باب الريحان، 41- باب السوسن، 42- باب الخطمى، 43- باب الأقحوان، 44- باب النعنع[2]، 45- باب الهندباء، 46- باب الرجلة وهي البقلة، 47- باب الخسن، 48- باب السداب، 49- باب الرشاد، 50- باب الشبت، 51- باب الكرفس، 52- باب الفجل[3].

53- باب الطرخون، ويقول طيبغا عنه: «وهو كثير بدمشق»، 54- باب البصل، 55- باب الثوم، 56- باب الإسفاناج، 57- باب القرع. 58- باب الهليون، ويذكر طيبغا عنه: «وهو نبات شامي، لا يجود نباته في أرض مثل ما يجود بالشام»، 59- باب الكرنب، 60- باب الباذنجان، 61- باب البامية، 62- باب الخيار والقثاء، 63- باب البطيخ، 64- باب الكرم، 65- باب قصب السكر، 66- باب الرازيانج[4].

وبعد أن انتهى طيبغا من استعراض هذه الأبواب وهذه المحاصيل الزراعية، وكيفية زرعها وسقيها وتزبيلها وجنيها ....، وبعد أن بيّن فوائدها، انتقل إلى أبواب أخرى تتعلق بعلم الزراعة، وبدأ بـــ: 67- باب تركيب الشجر أي تطعيم بعضها

---

(1) طيبغا: الفلاحة المنتخبة، ص75- 82.

(2) طيبغا: الفلاحة المنتخبة، ص83- 90.

(3) طيبغا: الفلاحة المنتخبة، ص90- 100.

(4) طيبغا: الفلاحة المنتخبة، ص100- 115.

ببعض، وبيّن الطريقة في ذلك، وما هي الأشجار التي تقبل التطعيم، وفوائد كل ذلك[1].

ثم انتقل بنا إلى باب آخر هو: 68- باب التعفين، وهو كما عرّفه: «استحالة النبات إلى الحيوان والحيوان إلى النبات».

وختم الكتاب بالباب الأخير الذي أسماه: 69- الخواص المنتخبة المجربة، ويتحدث فيه عن طبخ النبات بعضه مع بعض ومع غيره، لينتج من ذلك وصفات طبية تعالج فيها الأمراض، وقدّم عن ذلك أمثلة كثيرة.

وختم مخطوطه بذكر (الوصايا العشر) التي تتعلق بحفظ الصحة وتجنب الأمراض، وذكر بعد ذلك: «والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم»[2].

ــ مخطوط؛ ضرب الحوطة على جميع الغوطة، لابن طولون الصالحي:

مؤلفه هو: محمد بن علي بن محمد بن طولون الصالحي (ت 953 هـــ= 1546م)[3]. وهذا المخطوط مأخوذ عن النسخة الفوتوغرافية المحفوظة بمكتبة المجمع العلمي العربي بدمشق، وهي منقولة عن مكتبة جامعة ليدن [Bibliotheque de runiversite de Leyde. M S. arabe; 1862 Catal. Cadicum arabicorum ll p. 10 n814]، وقدّمه لي من مكتبته الأستاذ رياض شحادي، جزاه الله خيراً.

---

(1) طيبغا: الفلاحة المنتخبة، ص115- 124.

(2) طيبغا: الفلاحة المنتخبة، ص124- 140.

(3) انظر في ترجمته الغزي: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ج2، ص52 – 54. ابن العماد: شذرات الذهب، ج10، ص428، 429. خير الدين الزركلي: الأعلام، ج6، ص291.

ويبدأ ابن طولون مخطوطته بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، سبحان العظيم العليم المحيط علمه بكل قاص ودان، الباسط حلمه على كل خاطئ وجان ... والأشجار تقول سبحان من يسمع جريان الماء في أغصاني، والزهر يقول سبحان من فتق كمي وغيّر ألواني، والفواكه تقول سبحان من أينع بين طعمي: هذا حامض وهذا حلو ومن ماء واحد سقاني» [1]. ثم ذكر: «فهذا تعليق سميته: بضرب الحوطة على جميع الغوطة، على حسب الإمكان وبالله المستعان».

ثم ينقل لنا قولاً عن دمشق ذكره ابن شداد في كتابه الأعلاق الخطيرة؛ يقول: «أما صفتها فإنها من أحسن بلاد الشام مكاناً، وأعدلها هواء، وأطيبها نشراً، وأكثرها مياهاً، وأغزرها فواكه، وأوفرها مالاً، وأكثرها جنداً، ولها ناحية تعرف بالغوطة، طولها مرحلتان في عرض مرحلة، وتشتمل هذه الغوطة على خمسة آلاف بستان وثلاثمئة وخمسة وأربعين بستاناً، وعلى خمسمئة وخمسين كرماً، وهي من شرقي دمشق وشماليها بها ضياع كالمدن؛ مثل المزة وداريا وحرستا ودمر وبلاس وبيت لاها وعقربا، وبها كلها جوامع» [2]. ثم ينقل لنا آيات وأحاديث عن فضل الغوطة.

ثم انتقل إلى الموضوع الذي يهمنا، وهو ذكر قرى الغوطة وزراعاتها وسقيها، يقول: «وهاك أسماء ما وقعت عليه منها مرتباً لها على حروف الهجاء».

وهنا سأختار بعض ما ذكره لا كله، لأني أُقدم هنا أمثلة لا تفاصيل، فمما ذكره مايلي:

« الإفتريس: وهي قرية بقرب جسرين وهي متوسطة، وشربها من نهر داعية.

(1) ابن طولون: ضرب الحوطة على جميع الغوطة، ص1.

(2) ابن طولون: ضرب الحوطة على جميع الغوطة، ص2.

أرزة:... [1] وشربها من نهر ثورا.

بيت الآلهة: هي حارة من دمشق شرقيها ... وعليها بساتين وأراض كثيرة.

برزة: وهي قرية شرقي الصالحية ... وماؤها من أحسن مياه دمشق، يأتي من وادي الجرن، وإليها ينسب نوع من التين الشتوي، هو أجود جنس منه، ونوع من السفرجل هو من أجود أنواعه.

تل الذهب: وكانت قرية، وهي الآن مزرعة ملاصقة لبيت نايم وأهلها يزرعونها[2].

جسرين: وهي قرية تحت سقبا... وشربها من نهر داعية.

حزّة: وهي بلدة صغيرة تحت زملكا، لها مسجد، وشربها من عين الرشيدية.

حرستا الزيتون: وهي قرية كبيرة جامعة ... وشربها من نهر يزيد وثورا، وإليها يُنسب التفاح النبطي.

داريا: بلدة كبيرة جيدة عذبة ... وإليها يُنسب البطيخ الجيد.

دقاينة: وهي قرية صغيرة تحت أرزونا ... وعليها كروم، وشربها من نهر ثورا.

دومة: وهي قرية كبيرة جامعة شرقي حرستا، وهي من أمهات القرى ... وشربها من نهر ثورا[3].

---

(1) ابن طولون: ضرب الحوطة على جميع الغوطة، ص2.
(2) ابن طولون: ضرب الحوطة على جميع الغوطة، ص3.
(3) ابن طولون: ضرب الحوطة على جميع الغوطة، ص4.

زملكا: وهي من أمهات الغوطة، وشربها من نهر ثورا.

زبدين: وهي قرية في آخر الغوطة من إقطاع النيابة، ويُزرع فيها البطيخ كثيراً.

سقبا: وهي بلدة كبيرة جامعة ... ومنها يستحسن بزر الخيار، وشربها من نهر داعية[1].

عين ترما: وهي قرية جامعة شرقي دمشق ... وشربها من نهر ثورا، وأما الوادي فشرب بعضه من نهر داعية وبعضه من بردى.

عربيل: ويقال لها عربين، وهي قرية جامعة وشربها من نهر ثورا، وإليها ينسب العنب البلدي واللوز.

عذرا: وهي قرية شرقي دوما ... وشربها من نهر ثورا، وإليها يُنسب البطيخ.

القابون التحتاني: وهي بلدة كبيرة ... وشربها من نهر يزيد، وإليها يُنسب الخيار الجيد.

كفرسوسية: وهي بلدة تحت المزة ... وبها معصرة للزيت لأن بها زيتون كثير[2].

كفر بطها: ويقال لها كفربطنا ... وشربها من نهر داعية.

---

(1) ابن طولون: ضرب الحوطة على جميع الغوطة، ص5.

(2) ابن طولون: ضرب الحوطة على جميع الغوطة، ص6.

النيرب: من قرى الغوطة، وهي قرية من محاسن قرى دمشق من إقليم بيت لهيا، كثيرة المياه والبساتين.

يعقوبا: وهي قرية صغيرة ... وشربها من نهر ثورا[1].

– كتاب؛ نزهة الأنام في محاسن الشام، لابن البدري:

مؤلفه هو: تقي الدين، أبو التقى، أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن عبد الله الوفائي، ويعرف بابن البدري، ويعرف بأبي البقاء (ت 894هـ = 1488م) [2].

بدأ كتابه بمقدمة كلها إشارات رقيقة إلى الأشجار والنباتات والفواكه الشامية[3]. ثم تحدث عن أنهار وعيون دمشق مشيراً بذلك إلى الثروة المائية، فبدأ بذكر النهر الأشهر (بردى)، يقول: «ويمر بردى على قرية الزبداني كالبحر إلى أن يلتقي على قرية الفيجة الفيحاء بمياه ينبوعها». و أشار إلى غنى دمشق بعيون المياه، لما قال: «ويقال من ظاهر (باب السلام) إلى ظاهر (باب توما) ثلاثمئة وستون عيناً تجري إلى القبلة. قلت: ورأيت غالبها وارتويت من عذبها».

ثم وصل الكلام بالأنهر السبعة، يقول: «وتنقسم هذه الأنهار السبعة: منها (يزيد) و(ثورا) بذيل الجبل الشرقي. ويشق نهر (بردى) ببطن الوادي ونهر (بانياس) ونهر (القنوات) ونهر (القناية) ونهر (الداراني) بذيل الجبل الغربي. وآخر ما يتصفى من

---

(1) ابن طولون: ضرب الحوطة على جميع الغوطة، ص7.

(2) انظر في ترجمته السخاوي: الضوء اللامع، ج11، ص41، 42. الزركلي: الأعلام، ج2، ص66. بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص548، 549.

(3) ابن البدري الدمشقي: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص4، 5.

هذه الأنهار ويفضل منها هو نهر (بردى)، ويترل في (المقسم) على نحو من عشرين درجة كالشادروان؛ فرؤيته تُذهب الهم وتُزيل الحزن»[1].

وانتقل بعد ذلك للحديث عن محاسن الشام المتعلقة بالنباتات والأشجار والورود والفواكه والبساتين، وسأسترسل بذكر ذلك كما وردت في هذا الكتاب.

فمن محاسن الشام «الحواكير»، وهي كالحدائق في سفح جبل قاسيون. وسيذكر ابن البدري بعد عدة صفحات أن ما تحدث عنه هو خاص بالحواكير، فما سيأتي الحديث عنه متعلق بها، وهو كالتالي:

من محاسن الشام «الورد»، وهو جنس تحته ستة أنواع بدمشق خلا الأسود ... جيده «الجوري»[2]. وسمى ابن البدري قرية الزبداني بـــ «قلعة الورد»، يستخرجون بها ماورد القاهرة المحروسة ومكة المشرفة وغيرهما من البلاد. وكذلك فاكهتها هي المنقولة إلى القاهرة المحروسة وغيرها.

ومن محاسن الشام الورد النسريني والنرجس والبنفسج والمنثور والزنبق، «وهو من خصوصياتها». والأذريون، وهو صنف من الأقحوان، والآس وشقائق النعمان والنيلوفر[3].

وبعد هذا الحديث من ابن البدري عن هذه المحاسن الشامية؛ يذكر أمراً مهماً يتعلق بسقيا كل ذلك، فيقول: «وجميع هذه المحاسن بالحواكير، غير أن الماء لا يصل إليها إلا بجهد كبير لعلوها عن (نهر يزيد)، فاصطنعوا لها الدولاب».

---

(1) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص91 - 93.

(2) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص102 - 105.

(3) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص118– 173.

ثم يعود بنا إلى ذكر محاسن أخرى عن الشام، ويبدأ بذكر: المشمش، وهو بدمشق واحد وعشرون صنفاً عدّدها لنا، ثم تحدث عن القراصيا وهي سبعة أصناف، ثم الكمثري وأصنافها، ثم التفاح وأصنافه، وأصناف الدراقن والأجاص والرمان، ويذكر ابن البدري هنا أن في «قرية كفرسوسة معصرة زيت وأشجار زيتون»[1].

ثم يتحدث عن أرض المزاز والشويكة، ويقول: «وهي من محاسن الشام وإليها ينسب الرمان الشويكي». ومن محاسن الشام كما يذكر ابن البدري: قرية (داريّا)؛ وإليها ينسب البطيخ الداراني. ثم يعدد لنا أنواع البطيخ الأخضر بدمشق، وهي: داراني، ومرجي نسبة إلى المرج، ودومي نسبة لقرية دوما، وحبشي، وقبلي، وعواميدي وهو المسمى بالنموس.

وكذلك قرية (يَلْدا)، وهنا يشرح ابن البدري المزروعات حسب الجغرافية الزراعية، يقول: «وهي من القبلة إلى شرقي قرية (عربيل) وما بينهما من القرى: الجميع برسم زراعة كروم العنب وعرائشه»، ثم يعدد صنوف العنب بدمشق[2]. ثم يقول: «وبين هذه الكروم المذكورة قطع أراض جميعها أصول (لوز) ليس لها نظير في أيام تنويرها وهي من محاسن الشام»، ثم يعدد أصناف اللوز بدمشق[3].

ويذكر من محاسن الشام أيضاً: (مرج الشيخ رسلان)؛ وهو يشتمل على أنهار وأشجار ونواعير لها مع النسيم رشاش، وغالب تلك الأراضي تُزرع بالخشخاش. و(الوادي التحتاني): وهو شرقي (مرج الشيخ رسلان)؛ و يشتمل على غياض

---

(1) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص185 – 212.

(2) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص214 – 224.

(3) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص235، 245.

ورياض، ويذكر أن الرياض هي رياض السفرجل؛ وهو أصناف بدمشق: برزي، قصبي، سلمى، صيني، رقي، عباسي، تفاحي، أبو فروة.

وذكر ابن البدري أن بين (الوادي التحتاني) و(البحرة): «ثلاثمئة وستين قرية تزرع الغلة والحبوبات وفي الغالب الشعير». ثم ذكر أن هذه البحرة: «إليها ينصب ما يفضل من مياه أنهار دمشق، ومنها صيدها من السماء والماء من الطيور والأسماك صيفاً وشتاءً»[1].

ثم انتقل بنا إلى قرية (ضمير)؛ وإليها يُنسب البطيخ الضميري الأصفر، ومن أصنافه: السمرقندي، والسلطاني، والشمام. وبيّن هنا أن البطيخ المخطط الأصفر هو المسمى في الشام بالشمام، وفي مصر يسمونه اللفاح.

وتحدث عن (برزة)، وهي من متنزهات دمشق. وقال: «وإليها ينسب التين البرزي». ومن أنواعه في الشام كما ذكر ابن البدري: مزي، برزي، ماسوني، رومي، بعلبكي، كعب الغزال، غريب، طيفور، شتوي، جبلي، حفيراني، ملكي، عسيلي، مكتب، مجهول، ورق الطير[2].

ثم حدّثنا عن القابون، وقال عنها: «ومن محاسن الشام (القابون) وهي حسنة الماء والهواء ... وإلى هذا القابون يُنسب الخيار»[3].

ومن الأراضي الزراعية التي ذكرها ابن البدري في الشام: أراضي المزارع، وقال عنها: «وهي خضرة مع الفلاة وكثرة المياه». ثم ذكر لنا ما يُزرع فيها خاصة،

---

(1) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص248 – 255.

(2) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص256 – 261.

(3) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص264، 265.

وعدد من ذلك: الهليون، و الطرخون، والكرنب. ومن خصوصياتها الباذنجان الأحمر الرفيع والأبيض القليل البزر الرقيق القشر. والزعتر. والفجل. والسذاب. والنعناع. والرشاد. والبقلة الحمقاء. والاسفاناخ. والكرفس. والسلق الأحمر والأبيض. والهندباء. والبصل. والثوم. والكسفرة. والكراويا. والكمون. والقرع. والكمأة وهي من خواصها. واللوبياء. والأرز. والباقلاء. والذرة. والدخن. والعدس. والسمسم. والترمس. والحمص. والحلبة. والخس[1].

وبعد شرحه لما يُزرع في المزارع، تحدث ابن البدري عن مكان زراعي آخر في الشام، وهو: (السهم) وهو متصل بأرض الصالحية. وذكر عنه: «وهو درب ما بين دور وقصور، وفاكهة وزهور، ومياه تجري بهدير كالبحور». وتحدث عن أرض (بضار وبهران)، وقال عنهما: «وهما معدن التوت». ثم تحدث عن (الصالحية)، وفيها «نهران يجريان (ثورا) و(يزيد)، وكم عليهما من غرفة وقصر مشيد».

وهنا تحدث عن قصة عالم (من عصر المماليك)، جاء من القاهرة إلى دمشق، ونزل عند أمير في منطقة (الجسر الأبيض) من الصالحية، فأجلسه على جانب النهر، فرأى هناك ما يمر من الفواكه على وجه الماء، وصار يتناول ويأكل ما استطاب، ويضع قدامه منه ما أعجبه، ثم التفت إلى الأمير وقال له: أنت يغنيك هذا النهر عن شراء الفاكهة بفيض فضله العميم.

وذكر ابن البدري هنا أيضاً: أن بعض الفقراء كان يضع (مكتله) على رأسه ويسرح في طرق بساتين الصالحية، فيعود وقد امتلأ مكتله مما يسقط من الثمار من غير أن يتناول بيده شيئاً. وذكر: «وفي البساتين من يزرع أشجاراً للفقراء يعرفونها بالتكرار، وغالب ما يزرع من ذلك على الطرقات ليقرب تناولها». وقال: «وغالب

(1) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص275 – 310.

أهل الصالحية يهادون سكان المدينة بالبلح والأترج والكباد، لنمو حسنه عندهم ونضارته التي هي في ازدياد»[1].

ثم تحدث ابن البدري عن (جبل قاسيون)، والذي تقع الصالحية في سفحه وتحت ذراه. وذكر ما ينبت به من عند الله تعالى (أي من غير زراعة): من الأزهار والأشجار ما لا ينبت في غيره، وسقياه من الأمطار. وذكر لنا من أزهاره: القرنفل وهو شديد العطرية، والخزام وهو مشهور بالعطرية، و السماق، و الزعرور[2].

ثم تحدث عن قرية (منين)، وقال عنها: «خضرة نضرة، وهي شمالي جبل قاسيون». وإليها يُنسب: الجوز المنيني لرقة قشره وبياض قلبه، وذكر من أنواعه في الشام: مغاربي، وفرك، ومنيني، وجبلي، وبستاني.

وأخبرنا أن الثلج في منين يقيم من العام إلى القابل، ومنها يحمل ثلج السلطان إلى القاهرة على مدى العام. وذكر أن الريباس ينبت في هذا الثلج، وكذلك (أمير باريس)، وذكر من أنواعه: الأندلسي والرومي والشامي، وبيّن أن أحسنه الشامي عند باعة العطر بمصر والشام، وأنه يُجلب من جبل بيروت وجبل بعلبك.

ويختم ابن البدري حديثه عن الأشجار والنباتات والفواكه والبساتين في الشام بذكر ما لا ينبت إلا في الأراضي الحارة، وذكر من ذلك: القلقاس، وأنه يطلع بأرض قرية الغور من أعمال دمشق ولا ينبت في غيرها من أرض الشام. وذكر من ذلك أيضاً: الموز، والقصب، وقصب السكر[3].

(1) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص317 – 323.
(2) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص339 – 342.
(3) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص345 – 355.

ويشير إلى ملاحظة مهمة وجديرة بالانتباه، يقول: «وغالب ما عددناه وأوردناه من محاسن الشام؛ انفردت به دون غيرها، ويُحمل منها لغالب البلاد، لكثرة خيرها» [1].

ومما قاله في خاتمة مطافه: «وأما فضائل الشام فكثيرة، ومحاسنها غزيرة، وبركاتها مشهورة، وأخبار خيراتها مأثورة، ولهذا أطلقنا عنان القلم في غيضاتها وروضاتها وقطوفها الدانية للمتفكر في متنزهاتها، وهيمنا إلى الدور في تسلسل أنهارها، ونبّهنا الأحداق في حدائق أزهارها ...»[2].

– كتاب؛ صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي:

مؤلفه هو: شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي (ت 821هـ = 1418م)[3].

ونبدأ مع الجزء الرابع من هذه الموسوعة، فقد بدأ فيه بالحديث عن الثروة المائية في بلاد الشام، وقد وضع العنوان التالي: «في ذكر الأنهار العظام بالشام ... وهي ستة أنهار» [4]؛ الأول ـــ نهر الفرات: وهو أعظمها. الثاني ـــ نهر حماة: ويسمى العاصي لأن غالب الأنهر تسقي الأرض بغير دواليب ولا نواعير بل تركب البلاد بأنفسها، ونهر حماة لا يسقي إلا بنواعير تنزع الماء منه، ويسمى أيضاً النهر

---

(1) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص366.

(2) ابن البدري: نزهة الأنام في محاسن الشام، ص384.

(3) انظر ترجمته في ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، ج6، ص330ـــ331. المقريزي: درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، ق2، ص75، 76. ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج1، ص351، 352. السخاوي: الضوء اللامع، ج2، ص8.

(4) ذكر القلقشندي هنا أنها أربعة أنهار، ثم ذكر ستة أنهار، لذلك أثبتنا أعلاه الصواب.

المقلوب. ويصب في العاصي عدة أنهر، منها: نهر منبعه من تحت أفامية، ونهر في شمال أفامية، والنهر الأسود، ونهر يغرا، وعفرين. الثالث ــ نهر الأردن. الرابع ــ نهر العوجاء. الخامس ــ نهر جيحان. السادس ــ نهر سيحان[1].

وتحدث القلقشندي عن أمر مهم ــ بعد عشرين صفحة تقريباً من حديثه عن الأنهار ــ وهو مصدر سقاية أراضي الشام، يقول: «ومسقى دمشق وبساتينها من نهر يسمى بردى ... أصل مخرجه من عينين: البعيدة منها دون قرية تسمى الزبداني، ودونها عين بقرية تسمى الفيجة، بذيل جبل يخرج الماء من صدع في نهاية سفله قد عقد على مخرج الماء منه عقد رومي البناء، ثم ترفده منابع في مجرى النهر، ثم يقسم النهر على سبعة أنهر؛ أربعة غربية: وهي نهر داريا، ونهر المزة، ونهر القنوات، ونهر بانياس. واثنان شرقية: وهما نهر يزيد، ونهر ثورا، ونهر بردى ممتد بينهما.

فأما نهر بانياس ونهر القنوات، فهما نهرا المدينة حاكمان عليها ومسلطان على ديارها، يدخل نهر بانياس القلعة، ثم ينقسم قسمين: قسم للجامع وقسم للقلعة، ثم ينقسم كل قسم منهما على أقسام كثيرة، ويتفرق في المدينة بأصابع مقدرة معلومة، وكذلك ينقسم نهر القنوات في المدينة، ولا مدخل له في القلعة ولا الجامع، ويجري في قنى مدفونة في الأرض إلى أن يصل إلى مستحقاتها بالدور والأماكن على حسب التقسيم، ثم تنصب فضلات الماء والبرك ومجاري الميضآت إلى قنى معقودة تحت الأرض، ثم تجتمع وتتنهر وتخرج إلى ظاهر المدينة لسقي البساتين.

وأما نهر يزيد، فإنه يجري في ذيل الصالحية المتقدم ذكرها ويشق في بعض عمارتها. وأما بقية الأنهار، فإنها تتصرف إلى البساتين والغيطان لسقيها، وعليها

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص75.

القصور والبنيان خصوصاً ثورا فإنه نيل دمشق، عليه جل مبانيها وبه أكثر تنزهات أهلها، من يخاله يراه زمردة خضراء، لالتفاف الأشجار عليه من الجانبين»[1].

ووضع القلقشندي العنوان التالي: «في ذكر زروعه ـــ أي الشام ـــ وفواكهه ورياحينه»، ثم ذكر: «أما زروعه فغالبها على المطر ... ومنها ما هو على سقي الأنهار وهو قليل». وذكر من ذلك: البر والشعير والذرة والأرز والباقلا والبسلة والجلبان، واللوبياء والحلبة، والسمسم والقرطم، ولا يوجد فيه الكتان والبرسيم، وبه من أنواع البطيخ والقثاء ما يستطاب ويستحسن، وكذلك غيرها من المزدرعات كالقلقاس والملوخيا والباذنجان واللفت والجزر والهليون والقنبيط والرجلة والبقلة اليمانية، وغير ذلك من أنواع الخضروات المأكولة، وقصب السكر في أغواره.

وذكر من فواكه الشام: التين والعنب والرمان والقراصيا والبرقوق والمشمس والخوخ ـــ وهو المسمى بالدراقن ـــ والتوت والفرصاد، ويكثر بها التفاح والكمثرى والسفرجل مع كونها أكثر أنواعاً وأبهج منظراً، ويزيد عليه فواكه أخر لا توجد بمصر، وربما وجد بعضها في مصر على الندور الذي لا يعتد به كالجوز والبندق والإجاص والعناب والزعرور، والزيتون فيه الغاية في الكثرة، ومنه يعتصر الزيت وينقل إلى أكثر البلدان وغير ذلك، وبأغوارها أنواع المحمضات كالأترج والليمون والكباد والنارنج ولكنه لا يبلغ في ذلك حد مصر، وكذلك الموز ... وفيه فواكه تأتي في الخريف وتبقى إلى الربيع كالسفرجل والتفاح والعنب.

وأما رياحينه، ففيه ... الآس والورد والنرجس والبنفسج والياسمين والنسرين، ويزيد على مصر في ذلك خصوصاً الورد حتى إنه يستقطر منه ماء الورد وينقل منه إلى سائر البلدان[1].

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص95، 96.

وتحدث القلقشندي عن غوطة دمشق وربوتها؛ ودل كلامه على غناهما بالثروة المائية، يقول: «وغوطتها أحد مستنزهات الدنيا العجيبة المفضلة على سائر مستنزهات الأرض، وكذلك الربوة وهي كهف في فم واديها الغربي، عنده تنقسم مياهها، يقال إن به مهد عيسى عليه السلام. وبها الجوامع والمدارس، والخوانق والربط والزوايا، والأسواق المرتبة، والديار الجليلة المذهبة السقف المفروشة بالرخام المنوع ذات البرك والماء الجاري، وربما جرى الماء في الدار الواحدة في أماكن منها والماء محكم عليها من جميع نواحيها بإتقان محكم».

ثم قال أيضاً: «وعناية أهلها بالمباني كثيرة، ولهم في بساتينهم منها ما تفوق به وتحسن بأوضاعه، وإن كانت حلب أجل بناء لعنايتهم بالحجر، فدمشق أزين وأكثر رونقاً لتحكم الماء على مدينتها وتسليطه على جميع نواحيها».

ثم تحدث عن صالحية دمشق، فقال: «وبإزاء المدينة في سفح جبل قاسيون مدينة الصالحية؛ وهي مدينة في سفح الجبل بإزاء المدينة في طول مدى يُشرف على دمشق وغوطتها، ذات بيوت ومدارس وربط وأسواق وبيوت جليلة، وبأعاليها مع ذيل الجبل مقابر دمشق العامة، ولكل من دمشق والصالحية البساتين الأنيقة بتسلسل جداولها وتغنّي دوحاتها، وبتمايل أغصانها وتغرد أطيارها، وفي بساتين النزهة بها العمائر الضخمة، والجواسق العلية، والبرك العميقة، والبحيرات الممتدة، تتقابل بها الأواوين والمجالس، وتحف بها الغراس والنصوب المطرزة بالسرو الملتف، والحور الممشوق القد والرياحين المتأرجة الطيب، والفواكه الجنية، والثمرات الشهية، والأشياء البديعة، التي تغني شهرتها عن الوصف، ويقوم الإيجاز فيا مقام الإطناب»[2].

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص86 - 87.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص92 - 95.

ثم تحدث القلقشندي عن المناطق الأخرى في بلاد الشام، ومحاصيلها الزراعية، وثرواتها المائية، ومن ذلك حديثه عن (عمل غزة)، وقال عنها: «وبساحلها البساتين الكثيرة، وأجلُّ فاكهتها العنب والتين، وبها بعض النخيل»[1]. وبموضع متقدم تحدث القلقشندي عن قرية بكوزا من قرى صفد، وقال إن فيها «عنباً، داخل العنبة عنبة أخرى، وبقرية عد شيب من قراها بلوط يؤخذ الواحد منه من الشجرة» [2].

وقال عن (عمل بيسان): «ذات بساتين وأشجار وأنهار وأعين، كثيرة الخصب واسعة الرزق، ولها عين تشق المدينة». وقال عن (عمل بعلبك): «ويستدير بالمدينة والقلعة جميعاً سور عظيم البناء ... ويحف بذلك غوطة عظيمة أنيقة ذات بساتين مشتبكة الأشجار بها الثمار الفائقة، والفواكه المختلفة، وبظاهرها عين ماء متسعة الدائر ماؤها في غاية الصفاء بين مروج وبساتين»[3].

وقال عن (عمل مصياف): «وبها البساتين والأشجار». وقال عن (عمل سلمية): «وهي بلدة على طرف البادية نزهة خصبة كثيرة المياه والشجر». وقال عن (عمل تدمر): «وبها نخيل وزيتون».

ثم تحدث القلقشندي عن مدينة حلب، فقال: «من قواعد البلاد الشامية حلب»، وقال عنها: «ولها نهران: أحدهما يعرف بنهر قويق وهو نهرها القديم. والثاني يعرف نهر الساجُور، وهو نهر مستحدث، ساقه إليها السلطان الملك الناصر (محمد بن قلاوون) في سلطنته وحكمه عليها ... وبها الفواكه الكثيرة وأكثرها مجلوب إليها من نواحيها لقلة البساتين بها».

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص98.
(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص75.
(3) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص103 – 110.

ثم تحدث عن أعمال حلب، ومن ذلك: (عمل قلعة المسلمين) المسماة في القديم بقلعة الروم، وقال عنها: «ولها ربض وبساتين، ويمر بها نهر يعرف بمرزبان يصب في الفرات»[1]. وقال عن (عمل عينتاب): «وهي مدينة حسنة، واسعة الأرجاء، كثيرة المياه والبساتين، ذات أسواق جليلة مقصودة للتجار والمسافرين». وقال عن (عمل الراوندان): «وهي قلعة من جند قنسرين ذات أعين وبساتين وفواكه».

وقال عن (عمل الدربساك): «وهي قلعة حصينة ذات أعين وبساتين، وبها مسجد جامع، ولها من شرقيها مروج متسعة، حسنة المنظر، كثيرة العشب، يمر بها النهر الأسود». وقال عن (عمل بغراس): «وهي ذات أعين وبساتين وأشجار». وقال عن عمل (بكاس): «وبهما بساتين وأشجار وفواكه كثيرة». وقال عن (عمل شيزر): «وهي مدينة ذات أشجار وبساتين وفواكه كثيرة وأكثرها الرمان».

وقال عن (عمل قلعة حارم): «ذات بساتين وأشجار، وبها نهر صغير». وقال عن (عمل منبج): «وهي كثيرة الفني السارحة والبساتين، وغالب شجرها التوت». وقال عن (عمل دركوش): «وأكثر زرع أرضها العنب. أخبرني بعض أهل تلك البلاد أن حبة العنب بها ربما بلغت في الوزن عشرة دراهم»[2].

ثم انتقل القلقشندي ليحدثنا عن مدينة حماة، فقال: «ومن قواعد المملكة الشامية حماة». وقال عنها: «وبها نواعير مركبة على العاصي، تدور بجريان الماء، وترفع الماء إلى الدور السلطانية ودور الأمراء والأكابر والبساتين؛ وفي بساتينها الغراس الفائق والثمار الغريبة».

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص113 - 119.
(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص121 - 128.

ثم تحدث عن مدينة طرابلس، فقال: «من قواعد المملكة الشامية أطرابلس»[1]. وقال عنها: «وغوطتها محيطة بها، وتحيط بغوطتها مزدرعاتها؛ وهي بديعة المشترف؛ ولها نهر يحكم على ديارها وطباقها يتخرق الماء في مواضع من أعالي بيوتها التي لا يرقى إليها إلا بالدرج العلية؛ وحولها جبال شاهقة، صحيحة الهواء، خفيفة الماء، ذات أشجار وكروم ومروج ومواش»[2].

وتحدث القلقشندي في الجزء الثاني من موسوعته عن مراحل زراعة المحاصيل أو جنيها، وكل مايتعلق بذلك ــ حسب الشهور دون أن نذكرها ــ؛ إذ ذكر استخراج الدهن من البلسان، وزراعة الهليون، وقطف الرمان، وزراعة القمح والشعير والفول، واستخراج دهن الأس والنيلوفر، وحصاد الرز، وغرس العنب، وزراعة الخشخاش، وقطف الباذنجان، وتسميد الشجر والكروم وتقليمها، وتنظيف الحقول من الحشائش، وزراعة الورد والكمون والعدس والقطن، وعن تكامل نبت النرجس، وزراعة السمسم، ونفض بزر الكتان، وحصاد القمح والشعير، وانتهاء موسم البقول، وزراعة البطيخ والمشمش والخوخ، وزراعة الرز والسمسم، وجمع الخشخاش والعصفر، ونضج البلح والجوز والصنوبر والتين والكمثرى والعنب والفستق. وتحدث عن التقاط الزيتون والقطن[3].

ب ــ الزراعة في مصر:

ازدهرت الزراعة في مصر، وازداد محصولها في ذلك العصر، على الرغم من كل الأنظمة والظروف التي كانت سائدة، ويعود ذلك إلى الأسباب البشرية؛ من اهتمام

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص139 - 142.
(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص143.
(3) القلقشندي: صبح الأعشى، ج2، ص373 -381.

السلاطين باستصلاح الأراضي الزراعية، وشق الترع، وإقامة الجسور، مروراً بالروكين الحسامي والناصري، فضلاً عن الأسباب الطبيعية التي متّع الله مصر بها؛ ومنها: وفرة المياه، وذلك بفضل نهر النيل، وبما يجلبه في طريقه من أحمال التراب الصالح للزراعة، وأكمل هذه المحاسن الهواء الذي يهب عليها من البحرين المتوسط والأحمر[1].

كما أدى تباين أنماط المناخ السائد في مصر إلى تنوع المحاصيل الزراعية بين المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية، وأهم هذه المحاصيل وأكثرها شيوعاً الغلال (القمح والفول والشعير)؛ لكونها المادة الغذائية الأولى لسكان المدن، وانتشرت زراعتها في كل أنحاء مصر[2].

وشكّلت الأشجار المثمرة والفواكه جانباً مهماً في الاقتصاد الزراعي لكونها تزرع في جميع أنحاء مصر، مع غلبة أصناف معينة في كل وجه تبعاً للتباين الكبير في درجات الحرارة والرطوبة من الجنوب إلى الشمال، فنرى الأشجار والفواكه التالية: النخيل والكرمة والتفاح والموز والرمان والتين والخوخ والمشمش والكمثرى والتوت والحمضيات والبطيخ والشمّام والزيتون. وزُرعت في ذلك العصر أيضاً الخضروات والنباتات الصيفية والبهارات، فنجد: الكرنب والقرنبيط والباذنجان والبامية والملوخية والجرجير والخيار البلدي والفقوس والفجل واللفت والخس والثوم والبصل، والبهارات كالزعفران والكمون والكزبرة وحبة البركة[3].

---

(1) العمري: مسالك الأبصار (تح دوريتا) ص 82.

(2) ناصر: الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، ص 228.

(3) ناصر: الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، ص 262-266.

و من تلك المزروعات المحاصيل الصناعية، ويحتل قصب السكر الأهمية الكبرى بينها لجدواه الاقتصادية العالمية، وقد أسهم توفر المناخ الملائم والمياه وخصب الأراضي في انتشار زراعته في معظم أنحاء مصر، واشتهرت مصر منذ القدم بصناعة الملابس الكتانية، ولذلك أكثر الفلاحون من زراعة الكتان، وكثر عدد المشتغلين بالحياكة من الرجال والنساء في المدن والأرياف بالقرب من المناطق الزراعية[1]. ويضاف إلى ذلك النباتات الطبية التي استخدمت في تركيب الأدوية.

وهناك اختلاف طبيعي بين شطري السلطنة المملوكية مصر وبلاد الشام من ناحية المصادر الطبيعية، ففي بلاد الشام تعتمد الزراعة على الأمطار، أما الأنهار والسواقي فتكون الحاجة إليها في فصل الصيف فقط، وكانت كمية الأمطار التي تهطل كافية حينها لسقي المزروعات وتوفير إنتاج زراعي جيد، خلا بعض سنين القحط التي لا تؤخذ كقاعدة، وليس في بلاد الشام أنهاراً عظيمة كالنيل، إذ إن أكبر أنهارها هو نهر الأردن بروافده المختلفة ولكنه يبقى أصغر بكثير من النيل، لذلك فإن مشاريع الجسور عليه ليست بحجم مشاريع مصر المماثلة[2].

إذاً معظم مزروعات مصر كانت تعتمد على مياه نهر النيل، والقليل منها كان يعتمد على المطر، ومنها ما كان يزرع على مياه بقية الأنهار كالفيوم، وتتفاوت أسعار المحاصيل الزراعية، إلا أن معدل سعرها الوسطي في غالب الأوقات كان كما يلي: إردب[3] القمح بخمسة عشر درهماً، والشعير بعشرة، وأسعار بقية الحبوب كانت تتراوح ما بين العشرة والخمسة عشر درهماً، وأما سعر الأرز فكان أكثر من

---

(1) ناصر: الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، ص 257، 258.

(2) انظر المقريزي: الخطط، ج1، ص، 103.

(3) الإردب: مكيال ضخم لأهل مصر، وقيل يضم أربعة عشر صاعاً، انظر ابن منظور: لسان العرب، ص 416، مادة (ردب).

ذلك، وكان رطل اللحم بنصف درهم أو أزيد، ويختلف سعر الدجاج باختلاف أحواله فالجيد بدرهمين، ومنها ما هو بثلاثة دراهم وقد يزيد، ومنها ما هو بدرهم واحد[1].

وأُشير أخيراً أن الصليبيين قد نقلوا إلى بلادهم عدداً كبيراً من الزراعات المصرية والشامية، مثل قصب السكر والليمون والبطيخ، والمشمش الذي كان يعرف في فرنسا باسم: ثمر دمشق، والكمثرى والخوخ والذرة الشامية والسمسم و الخرنوب والأرز وغيرها [2].

وكانت تحدث أحياناً أشياء تصيب الإنتاج الزراعي أو الحيواني بالخلل؛ مثل السيول الجارفة، كما حدث في بعلبك التي خرّبت هذه السيول كرومها ومزارعها ومساكنها[3]. ومثل حادثة عامي 694 هـ - 695 هـ = 1295م - 1296م، حين هبط النيل فجأة، فأجدبت الأرض وتزايد الغلاء والقحط[4]. ومثل حادثة عام 697 هـ = 1298م حين ظهرت الفئران بالديار المصرية بأعداد هائلة، فكانت تستهلك الزروع كاملة وتقضي عليها. ومثل فناء سنة 700 هـ = 1301م الذي أتى على معظم الأبقار بالديار المصرية، ولم يبق منها إلا اليسير[5].

وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية فقد أنشأت الدولة مجموعة من الإسطبلات، ويرجع ارتفاع عدد الخيول لدى السلاطين والأمراء إلى الاهتمام الشديد من الفئة

---

(1) العمري: مسالك الأبصار (تح دوريتيا)، ص 82-84.

(2) جميعان: المؤثرات الثقافية الشرقية على الحضارة الغربية، ص176.

(3) المقريزي: السلوك، ط2، م 1، ص 783 - 785.

(4) المقريزي: السلوك، م1، ص810.

(5) المنصوري: مختار الأخبار، ص 106، 115. المقريزي: السلوك، م1، ص 914.

العسكرية الحاكمة بتربية الخيول، كما تحتل تربية الأغنام أهمية كبيرة لدى الفلاحين، وتميزت بلاد الصعيد بضخامة إنتاجها، وأصبحت جزءاً مهماً من ثروات السلاطين والأمراء منذ عهد الناصر محمد بن قلاوون الذي أنشأ لها مجموعة من الحظائر، وتستخدم الأبقار في الأعمال الزراعية المختلفة وفي الألبان وفي جر آلات الحصار عند مسير الجيوش[1].

4 ــ نظام المثالثات والمناصفات وأحوال الفلاحين:

إن سبب نشأة نظام المثالثات والمناصفات أن الصليبيين عندما كانوا يحتلّون إحدى المدن ويكون المسلمون مسيطرين على مدينة أخرى قريبة منها تنشأ خلافات بين الرعاة والفلاحين لدى كل طائفة بسبب اتصال الأراضي وصعوبة تقسيمها، لذلك ارتأى الصليبيون والمسلمون تقسيم غلال الأراضي المحيطة بالمدن التي سيطروا عليها بنسب مختلفة. فكانت المثالثات وهي تقسيم الغلة أثلاثاً، يأخذ هذا الفريق ثلثاً والآخر ثلثاً والثالث ثلثاً، أو يأخذ أحدهم الثلث والآخر الثلثين.

ومن أمثلة ذلك أن الصليبيين عندما احتلوا طرابلس اتفقوا مع حكام دمشق على أن تكون لهم ثلث غلّة البقاع، وقُسمت أراضي جبل عوف في حوران أثلاثاً بين الأتابك طغتكين وبلدوين الأول والفلاحين. كما قسمت الأراضي المحيطة بمدينة بانياس في الجولان قسمين بين المسلمين والصليبيين.

وقد اضطر المسلمون والصليبيون إلى الرضوخ لهذا الوضع الجديد لضمان تنقّل الفلاحين في أراضيهم وزراعتها وحصاد غلاتها، ولذلك كان الفلاحون من الفريقين يتنقلون بحرية تامة بين المدن والسهول بدون عوائق. وقد استمر هذا الحال حتى

---

(1) ناصر: الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، ص 267-272.

حُررت الشام من الصليبيين. وكان يباشر الإشراف على جمع الغلات من هذه القرى نواب السلطان ونواب الصليبيين بحيث لا يستأثر بها طرف دون طرف [1].

أما إذا تحولنا إلى الفلاح، فسنكتشف أنه عاش في أحوال وظروف لا يحسد عليها، و لم أر أن الفلاح قد أُنصف بزمن من الأزمان، فكان مربوطاً إلى الأرض يفني حياته في خدمتها، دون أن يتمتع بنصيب يذكر من خيراتها، فتعرض الفلاحون للكثير من التعسف من جانب بعض أمراء المماليك من جهة، ومن جانب الأعراب الذين طغوا من جهة أخرى فخرّبوا معظم القرى، كما أن الفلاح لم يعرف من وسائل الزراعة وأدواتها غير الوسائل والأدوات القديمة[2].

وانطلقت سياسة الدولة الزراعية من مبدأ زراعة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية، و لم يكن الهدف من ذلك تحقيق مصلحة الفلاح وتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الأحوال، بل تحقيق أكبر قدر ممكن من الضرائب، وعلينا ألا ننسى في الوقت نفسه أن قسماً من تلك الضرائب صُرف في مشاريع الري، والمسح السنوي للأراضي المزروعة، وتقديم القروض للفلاحين، وشق الترع والقنوات، وتوظيف المهندسين لمراقبة شبكات الري وإصلاحها[3].

ومن جهة ثانية؛ كانت الأرض في الدولة المملوكية كالتالي: فإما أن تكون ملكاً للفلاح وله الحق في التصرف فيها كما يشاء، وهذا يؤدي لجعلها أكثر عرضة لتسلط الموظفين عليها وعلى حاصلاتها. أو تكون إقطاعاً، وهنا يتقاسم خيرات

---

(1) انظر منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، 180 – 182. ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص27، 106.

(2) عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، ص 312.

(3) ناصر: الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، ص 200-202.

الأرض الأمير المُقطع وجنوده والفلاح بنسب معينة. أو تكون ملكاً للدولة ملكية كاملة. أو تكون الدولة قد منحت حق الانتفاع بريعها لشخص من الأشخاص أو لجهة من الجهات(1).

إلا أن تزايد تسلط الموظفين وأحياناً جفاف الأرض جعلت الفلاحين يترحون عن أراضيهم إلى المدن، وهذا أدى إلى فساد ريع الأراضي وقلة المحصول، فينتج عن ذلك أيضاً ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وزاد ظهور الأوبئة والأمراض الأمر تعقيداً، خصوصاً الطاعون الذي ذهب بمعظم الفلاحين، فقلّت اليد العاملة(2).

ثانياً ــ الصناعة:

تقدمت الصناعة في عصر المماليك وازدهرت كثيراً، ويعود ذلك إلى توفر المواد الأولية التي أنتجتها الزراعة، وإلى غنى الدولة وعظم ثرواتها التي انعكست إيجاباً على الصناعة، ويضاف إلى ذلك الحالة المعنوية التي يشعر بها الصانع إذا علم أنه سيجني ثمن أتعابه في النهاية، وإلى المستهلك الذي ازدادت ثروته وفاضت عن مطالبه الأساسية، فبدأ يفكر في اقتناء الكماليات، وقد أثّر هذا في ارتقاء الصناعة والصنّاع، فارتقت الصناعة رقياً كبيراً حتى غدت مصنوعات ذلك العصر تكوّن في مجموعها إنتاجاً فنياً رائعاً تزدان به متاحف العالم اليوم(3).

---

(1) أبو غازي: تطور الحياة الزراعية زمن المماليك الشراكسة، ص7.

(2) ضومط: الدولة المملوكية ص 133 ــ 152.

(3) زيتون: تاريخ المماليك، ص 184. عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، ص 312.

ووجد في مدن ذلك العصر طوائف كبيرة من العمال والصنّاع وأصحاب المهن، وخضع الجميع لنظام النقابات السائد بين أفراد كل حرفة[1]. فأنتج عصر المماليك صناعات كثيرة وشهيرة، وهذه أهمها.

1 ـــ الصناعات النسيجية:

بنوعيها نسيج الكتان ونسيج الحرير، على أن صناعة نسيج الكتان قد اضمحلت في عصري الأيوبيين والمماليك، وزادت العناية بنسيج الحرير وتطريزه وبتزيين المنسوجات بالزخارف المطبوعة، وكان ما يُعمل منه ينقل إلى سائر بلاد العالم.

وكانت لبعض المدن المصرية شهرة في نوع أو أكثر من الأقمشة، مثل الثياب الشطويّة نسبة لمدينة شطا، والقماش الدبيقي نسبة لمدينة دبيق، وكذلك الحرير الدبيقي، وكانت الثياب المقصبة تصنع في تنيس، وهي ثياب ملونة كانت لها شهرة عالمية، تصنع منها عمائم الرجال وألبسة النساء، وهناك القصب الأبيض من دمياط، وقماش أبو قلمون الذي يتغير لونه باختلاف الضوء.

واشتهرت الفسطاط بنوع رفيع من المنسوجات الحريرية تدعى (فوستين) نسبة إليها، وكان يصنع في دمياط نوع من القماش اسمه (شرب) كان على درجة عالية من الإتقان، ومهر أهل دمياط أيضاً بعمل الفرش القلمونية المطرزة والملونة، وامتازت بلدة القيس بعمل المنسوجات الصوفية التي ليس لها نظير في مصر إلا في مدينة طحا. كما اشتهرت أسيوط بصناعة الفرش القرمزية والبهنسا بصناعة الستائر المنسوبة إليها. وفي دار الآثار العربية بالقاهرة نماذج من هذه المصنوعات.

---

(1) عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص 41، 43.

ومهرت مصر بصناعة الخيام والفساطيط ولا تزال، وهي تصنع من الدبيقي والخسرواني والبهنساوي، وعليها صور الوحوش والطيور، ومنها الخيام الساذجة المنقوشة بالذهب والفضة والحرير. كما كان لصناعة السروج شأن عظيم لشدة الحاجة إليها في العالم كله، وكانت تصنع بمهارة تامة في سوق الصاغة وسوق المرحّلين؛ وهو مماثل لسوق السروجية بدمشق. وكانت هذه السروج على أنواع بحسب حال من يشتريها، فالسروج السوداء كانت للقضاة والعلماء، والسروج الملونة كانت للعامة والأجناد، والسروج الساذجة غير الملونة كانت للصوفيّة والزّهاد.

ومن الصناعات التي اشتهر بها بيت المقدس المنسوجات القطنية والحريرية، فكثيراً ما نقرأ عن مهن متصلة بذلك (كالنسّاج والقطّان والغزّال). وكان في طرابلس 4000 عامل يعملون في صناعة الحرير. واشتهرت مدينة صور بصناعة الثياب، ومدينة صفد بصناعة الثياب أيضاً التي يقال لها الصفدية، وانتشرت في صفد صناعة الحُصر المصنوعة من نباتات البابير والحلفاء والبردي، ونسيج الحرير والصوف[1].

وبرعت الشام بالصناعات القطنية، ولذلك كانت تصدّرها إلى مصر وتستورد منها الكتان، وزادت أصناف الصناعات النسيجية في دمشق وحلب وطرابلس على مئة صنف، منها عشرة أصناف في صناعة النسيج القطني، وأربعون صنفاً للحرير

---

(1) العمري: مسالك الأبصار، ص 84. ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص23. الحنبلي: الأنس الجليل، ج2، ص52. العثماني: تاريخ صفد، ص117، 118. حسن: فنون الإسلام، ج3، ص 365. سرور: دولة بني قلاوون، ص 295 ــ 300. زيتون: العلاقات الاقتصادية، ص 171. السيد علي: القدس في عصر المماليك، ص199. كرد علي: خطط الشام، ج3، ص200. العسكري: قصة مدينة صفد، ص 34. منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، 192، 193.

الذي كانت دمشق تشتهر بصناعته وإنتاجه، كما تعددت أنواع المنسوجات في حلب في ذلك العصر سواء المنسوجات الحريرية أم الصوفية أم القطنية، إضافة إلى البسط والحصر والسجاد والخيم، كما وظهرت صناعة الثياب القطنية في سرمين وحلب ودمشق وبعلبك [1].

2 ــ الصناعات الزجاجية:

ازدهرت صناعة الزجاج، وبلغت صناعات التحف الزجاجية الإسلامية أوج عزها في مصر والشام بين القرنين السادس والتاسع للهجرة = الثاني عشر والخامس عشر للميلاد، وكانت مراكز صناعتهما في الفسطاط والفيوم والأشمونين والإسكندرية ودمشق وصور وغيرها.

وتقدمت صناعة الزجاج الملّون المستخدم في الشبابيك، واشتهر منها رسم الطيور والحيوانات القريبة من الطبيعة فضلاً عن الرسوم النباتية. وقد اشتهرت مدينة حلب بصناعة الزجاج المموه بالمينا والذهب، والمينا مادة نصف شفافة، تذاب وتستخدم في زخرفة الأواني الزجاجية والأدوات المعدنية.

وقد لقيت صناعة المشكاوات الزجاجية (وهي عاء زجاجي مزخرف وملوّن توضع فيه المصابيح التي تتغذى بالزيت) نجاحاً كبيراً لإقبال الناس عليها لإنارة مساجدهم ودورهم وقصورهم، وكان لها مراكز صناعية مهمة في مصر والشام وبيت المقدس، ومن أهم مراكزها في مصر: الفسطاط والفيوم والأشمونين والإسكندرية.

---

(1) العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص 237، عاشور: العصر المماليكي، ص 236.

ومن الصناعات الزجاجية الأخرى صناعة المكعبات الزجاجية ذات السطح المذهب التي كانت تُصدّر إلى القسطنطينية لصنع الفسيفساء، وصناعة البلّور الصخري الذي يُستخرج من مناطق البحر الأحمر، وصناعة الخزف الصيني والفارسي، وكانت مصر من المراكز الصناعية الهامة التي كانت تصنع الخزف الملون في العالم الإسلامي، والذي يشمل الفناجين والزبادي والقدور والصحون والمواعين[1].

3 ـ الصناعات المعدنية:

كان الإقبال على صناعة التحف المعدنية عظيماً جداً، فوصلنا منها أبواب وكراسي وصناديق وأوانٍ وغير ذلك مما استعملت فيه مختلف الأساليب الفنية في صناعة المعادن من حفر وتصفيح وتخريم وتطعيم، وانفردت مصر عن أقطار ذلك العصر باستخراج معدن الزمرد على ما ذكر العمري، وكان يستخرج من جبل يقع شرقي النيل، وجد فيه في صدر مغارة طويلة في حجر أبيض، وكان هذا الحجر على ثلاثة أنواع؛ الأول: يقال له طلق فاخوري، والثاني: يقال له طلق فضي، والثالث: يقال له حجر حروري، فيُضرب في هذه الحجارة حتى يخرج الزمرد.

وتقدمت أيضاً صناعة التكفيت؛ وهي تطعيم الأواني النحاسية بالذهب والفضة وما شابههما من معادن ثمينة، ووجد لهذه الصنعة سوق في القاهرة سُمي بسوق الكفتيين، قال عنه المقريزي: «يشتمل على عدة حوانيت لعمل الكفت، وهو ما تطعم به أواني النحاس من الذهب والفضة، وكان لهذا الصنف من الأعمال بديار

(1) عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، ص 313. حسن: فنون الإسلام، ص 321، 419، 599. سرور: دولة بني قلاوون، ص 309 ــ 314. عباس: تاريخ بلاد الشام في عصر المماليك، ص129.

مصر رواج عظيم وللناس في النحاس المكفت رغبة عظيمة، أدركنا من ذلك شيئاً لا يبلغ وصفه لكثرته، فلا تكاد تخلو دار في القاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت».

واستعمل المصريون النحاس لصنع الثريات، وفي المتحف المصري واحدة من هذه الثريات تضم 255 قنديلاً، وعليها كتابة محفورة تبين أن صانعها أنجزها في 14 يوماً فقط، مما يدل على مدى التقدم الصناعي في دولة المماليك، كما كان يصنع من النحاس الأدوات المترلية وأبواب القصور والمساجد التي غُطيت بصفائح من النحاس الأصفر.

وعرفت مدينة بيت المقدس صناعة المشغولات الفضية والمشغولات الذهبية وهي التي يذكرها ابن شاهين بقوله: «يعمل فيها الفضة ميناء تجلب منها إلى سائر البلاد»، وما يدعم هذا القول وجود سوق الصاغة في المدينة، وللمقادسة شهرة في صناعة التحف والأثريات وأدوات الزينة، حيث كانت تلاقي إقبالاً من الحجاج، وكثيراً ما يرد في الوثائق اسم (السقطيون) وهم تجار التحف والأثريات، و(الخرضواتيون) وهم تجار حاجات صغيرة متنوعة [1].

4 ـــ الصناعات الغذائية:

ومنها الصناعات الحيوانية والنباتية، فأخبرنا ابن فضل الله العمري عن معامل لحضانة الدجاج وتسريع إنتاج البيض، وإنتاج الفراريج، وسمّاها معامل التنانير (أي التفريخ الصناعي في عصرنا). فضلاً عن صناعة الألبان والأجبان والعسل.

(1) العمري: مسالك الأبصار، ص 78، 79. المقريزي: الخطط، ج2، ص 105. ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص23. ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، ص 132-136. حسن: فنون الإسلام، ص 551. سرور: دولة بني قلاوون، ص 301، 302.

وكثرت واشتهرت صناعة السكر في عصر المماليك، وكان يكرر بشكل فائق ويصدّر إلى كثير من البلدان وعلى اختلاف أنواعه، فكانت مصر والشام من المراكز المهمة لصناعة السكر منذ القديم، وأتى المقريزي على ذكر معاصر كثيرة للسكر في عصر المماليك، حيث كان يوجد في سمهود من مصر سبعة عشر مركزاً لعصر القصب، كانت تنتج كميات كبيرة من السكر، استُخدمت في صناعة الحلويات بمختلف أنواعها حيث كانت تباع في سوق الحلاويين، ووُجدت في دمشق وصور مطابخ للسكر بقيت حتى أواخر العصر العثماني، وكان معظم استهلاك أوربا من السكر من إنتاج مصر والشام.

وكانوا في ذلك العصر يصنعون من السكر نماذج لحيوانات مختلفة، وكانوا يسمونها (العلاليق). وكان لهذه الصناعة إدارة خاصة بها تدعى (السكر السلطاني)، تقوم بالإشراف على مصانع السكر في بلاد الشام.

وقد اشتهرت دمشق بعدد من الصناعات، منها: صناعة قمر الدين من المشمش، وصناعة تجفيف التين والعنب والمشمش، وصناعة المربيات من الفواكه المختلفة، وصناعة الألبان والأجبان والسمن والزبدة، وصناعة النشا من القمح، ومعاصر الزيتون والعنب والسمسم.

وكان يأتي في مقدمة الصناعات في بيت المقدس إنتاج زيت الزيتون، ومن ثم صناعة الصابون الذي كان يُصدّر إلى المدن المجاورة مثل يافا، وكان يُصدّر منها إلى مصر والبلدان المختلفة، وقد استوعبت عدداً كبيراً من الأيدي العاملة في بيت المقدس، وكانت العائدات من صناعة الصابون وعصر الزيوت مربحة.

واشتهرت نيابة صفد بعدد من الصناعات الغذائية، منها طحن الحبوب، حيث وجدت في النيابة العديد من الطواحين المتخصصة بذلك خاصة في ولايتي الشاغور

وصور. ومنها صناعة عصر زيت الزيتون، بسبب توفر أشجار الزيتون في مناطق النيابة. ومنها صناعة العسل، ومن المناطق التي اشتهرت بإنتاج العسل في نيابة صفد منطقة جبل عامل وبخاصة الشقيف ومنطقة جبل الكرمل[1].

5 ـ صناعات أخرى:

ومنها الصناعة الخشبية والنجارة، التي ازدهرت كثيراً في مصر خاصة؛ فأبدع النجارون وبرعوا في الحفر على الخشب وإنتاج التحف الدقيقة ولا سيما المنابر والأبواب والكراسي والخزانات والدكك، والدكة أثاث يشبه السرير، يصنع من خشب مطعم بالعاج والأبنوس، وكانت العروس من بنات الوزراء والأمراء وأعيان الكُتّاب وأماثل التجار تُجهز في جهازها أكثر من عشر دكك. ومهروا في زخرفة الخشب وتطعيم الحشوات بخيوط أو أشرطة رفيعة، كما استخدموا العاج في التطعيم والترصيع ولاسيما في حشوات المنابر وقطع الأثاث. وقد وُجد في صفد سوق متخصص بهذه الصناعة، حتى أن النائب مقبل الدوادار (825-837هـ=1422-1433م) عمل على تحويل البيوت الموجودة في هذا السوق إلى دكاكين لمحترفي مهنة النجارة. وعرفت بيت المقدس صناعة السلال من سعف النخيل.

---

(1) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص23. الحنبلي: الأنس الجليل، ج2، ص52. المقريزي: السلوك، ط1، ج1، ق2، ص512. المقريزي: الخطط، ج2، ص99. العمري: مسالك الأبصار، ص84، 85، 93. العثماني: تاريخ صفد، ص118- 123. القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص183 وما بعد. زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ص173. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، م2، ص610. منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، ص193، 194. السيد علي: القدس في عصر المماليك، ص199.

واحتلت الصناعات الحربية مكاناً في النشاط الصناعي، فعرفت القاهرة سوقاً عُرف بسوق السلاح، كما عُرف من الصناعات الحربية صناعة السفن، وحازت على عناية الظاهر بيبرس الذي أقام دوراً لصناعتها في الإسكندرية ودمياط والروضة، وأشرف على العمل فيها بنفسه.

وعرفت الشام صناعة الجلود والدباغة، واستُخدمت في صناعة الأحذية والسروج والمقاعد. وجدير بالذكر أن مصر والشام اشتركتا في صناعات معينة؛ وهي صناعات مشهورة تكاد تختص بهما فقط، وهذه الصناعات هي: صناعة القماش والزركش المصبوغ، وصناعة تكفيت المعدن، وصناعة الأسلحة والرماح[1].

ونشير أيضاً إلى بعض مهن اليهود في ذلك العصر، ففي عام 734هـ=1333م هاجر إلى بيت المقدس رجل يهودي اسمه إسحق بن تشلو، وبعث برسالة إلى والده وأصدقائه يصف فيها حال اليهود قائلاً: «كثيرون من أفراد الطائفة يعملون بالصناعة كالدباغة والخياطة وصنع الأحذية وغير ذلك، وغيرهم يعملون في التجارة ولهم حوانيت أنيقة»[2]. وتشير الوثائق أيضاً إلى ممارسة اليهود أعمالاً متنوعة في بيت المقدس، كالقصابة والصرافة؛ وهي المهنة التي اشتُهروا بها عبر التاريخ[3].

---

(1) المقريزي: الخطط (دار صادر)، ج2، ص 97، 105، 194. المقريزي: السلوك، ج1، ق2، ص512. العثماني: تاريخ صفد، ص 234. حسن: فنون الإسلام، ص 467، 504.. السيد علي: القدس في عصر المماليك، ص199. عباس: تاريخ بلاد الشام في عصر المماليك، ص129.

(2) المحمد: الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم، ص139.

(3) العسلي: وثائق مقدسية، ج2، ص42، 66.

الفصل التاسع

الحياة الاقتصادية

(التجارة)



اعتمدت دولة المماليك على موارد مالية كبيرة، نتجت عن اقتصاد سليم، اعتمد على صناعة قوية وزراعة متنوعة وتجارة عالمية، سواء بتصدير المنتجات المحلية أو التجارة والترانزيت بين آسيا وأوربا وأفريقيا، إضافة لموارد ضريبية ومحلية كبيرة[1]. وهنا تقول المؤرخة الأمريكية (إيسن أتيول): «لقد أسس المماليك دولة تمتعت بنظام جعلها تتمتع بالقوة والاستقرار مع كل الظروف الصعبة، وكان أهم الأسس التي سببت هذا النجاح الثراء الواسع للدولة المتحصل من مختلف الضرائب المفروضة على التجارة العابرة لبلاد الشام ومصر وعلى الأراضي الزراعية والخدمات البلدية والمنتجات الزراعية وغيرها»[2].

أولاً ــ التجارة الداخلية:

انتعشت التجارة الداخلية في مصر والشام في ظل دولة المماليك، وتدل المصادر على كثرة الأسواق المنتشرة في البلاد المصرية في ذلك العصر، فقد ضجّت بالناس وازدحمت فيها البضائع، وهذا يعطينا صورة واضحة عن النشاط اليومي لدى المصريين، وبعض النشاطات التي كانوا يمارسونها أو الأعمال التي يقومون بها، وقد انتشرت هذه الأسواق في جميع المدن المصرية، واستفاض المؤرخون في استعراضها وتبيين وظائفها ومحتوياتها، فكان لكل مدينة أسواقها الخاصة بها، فيقول العمري في أثناء حديثه عن قلعة الجبل: «الأسواق في جهاتها»، ويشير إبراهيم بن محمد بن دقماق إلى الأسواق العامرة والمزدهرة في إخميم الواقعة في مدن الوجه القبلي، ومثلها مدينة أسنا، وبطبيعة الحال القاهرة التي انتشرت فيها معظم الأسواق[3].

---

(1) سبانو: نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي، ص426.

(2) Atule: Art of The Mamluks. p 12.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص94– 106. ابن دقماق: الانتصار، ق2، ص25– 34.

ويشهد على كل ذلك الرحالة محمد بن عبد الله بن بطوطة الذي زار الديار المصرية ووصف لنا ما شاهد فيها مؤكداً على الانتشار الواسع للأسواق في جميع أرجاء بلادها، يقول: «والأسواق متصلة من مدينة الإسكندرية إلى مصر، ومن مصر إلى مدينة أسوان من الصعيد»[1].

وإذا ما تعمقنا أكثر في المصادر فإننا نجد أن الأسواق المصرية آنذاك شهدت نوعاً من التخصص في النوعية، فنجد مثلاً سوق الحلويين الذي تخصص في بيع أنواع الحلويات، وسوق الدجاجين الذي تخصص في بيع أنواع الطيور من دجاج وإوز وأنواع العصافير والببغاوات والشحارير، وسوق باب الفتوح الذي كان يقصده الناس من جميع الأقطار لشراء أنواع اللحوم من الضأن والبقر والماعز ولشراء أصناف الخضروات، وسوق الشماعين الذي تخصص في بيع الشموع، وسوق الجوخيين الذي خصص لبيع الجوخ والمقاعد والستائر، وسوق الخلعيين، وبيعت فيه الألبسة، وسوق الصنادقيين، وبيعت فيه الصناديق والخُزن والأسرة، وسوق الكُتبيين المخصص لبيع الكتب، وسوق المحايريين الذي تباع به المحاير التي يسافر بها الناس إلى الحجاز وبيت المقدس، وسوق حارة برجوان الذي تباع فيه اللحوم بأنواعها والزيوت والأجبان والألبان والطبخ الجاهز والشواء والمخللات والخضر والأمتعة والمكسّرات، وسوق الأبارين الذي تباع فيه أبر الخياطة وغيرها، وسوق الحوائصيين الذي تباع فيه المناطق التي يتمنطق بها الجنود حول أوساطهم، وسوق الشرابشيين، نسبة إلى الشربوش، وهو لباس رأس مثلث بدون عمامة، كما كان يتواجد في هذا السوق عدد كبير من التجار يشترون الخلع والتشاريف ويبيعونها للديوان الخاص السلطاني للأمراء، وسوق

---

(1) ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة، مج1، ص 201.

الطواقيين الذي يبيع الطواقي التي يلبسها الصبيان[1]، وغير ذلك من الأسواق المنتشرة في كل بقاع مصر والدالة على انتعاش التجارة الداخلية.

أما أسواق دمشق؛ فكانت المنطقة المحيطة بالجامع الأموي وقلعة دمشق هي المنطقة المزدهرة بالتجارة والأسواق والخانات والقياسر، ولا يزال الحال على ذلك حتى اليوم. وقد بنى السلطان نور الدين الشهيد عدداً من الأسواق حول الجامع الأموي، مثل سوق تحت المأذنة جنوب الجامع، وسوق البريد، وسوق دار الخيل عند باب الجامع الجنوبي، ووسّع سوق الخوّاصين (الخياطين اليوم).

وكان لكل سوق شيخ يكون صلة الوصل بين التجار والحكام، كما كان هناك المحتسب الذي يُشرف على جميع الأسواق لمراقبة الأسعار والمكاييل والموازين ومعرفة المطفّفين والغشّاشين. وكانت بعض هذه الأسواق تكاد تكون حكراً على أهل الذمة، مثل سوق الصبّاغين وسوق الصرافة.

وقد ذكر ابن شداد وغيره مجموعة من الأسواق زادت على مئة سوق داخل دمشق وخارجها من أشهرها: سوق البزوريين، وسوق الجواري والعبيد، وسوق الخواصين، وهم صانعو السلال في مكان سوق الخياطين اليوم، وسوق السروجية، وسوق النحاسين، وسوق السقطيين، وهم باعة الملابس المستعملة، وسوق الصاغة، وسوق الصرف، ومعظم أصحابه من اليهود، وسوق المسكية، وسوق الورّاقين [2].

وتدل وثائق الحرم القدسي الشريف دلالة واضحة على أن حياة سكان بيت المقدس كانت نشطة، وتتوضح هذه الصورة أكثر عندما نتحدث عن التجارة

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص 99 - 104.

(2) أبو شامة: كتاب الروضتين، م1، ص66 ــ 75. القلقشندي: صبح الأعشى، م10، ص214. منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، ص205 - 208.

والأسواق التجارية والصناعية والخانات، فكان بيت المقدس حافلاً بالأسواق العامة والأسواق التخصصية والخانات، على الرغم من أنها كانت لا تقع على أي من الطرق التجارية العالمية الرئيسية، وأغناها عن ذلك مكانتها الدينية وقصد الحجاج والزوار لها من الشرق والغرب، ومن هذه الأسواق النشطة: سوق (عرصة الغلال) التي كانت تقع قرب باب الخليل، وهي ساحة أو ميدان واسع كان الفلاحون والقرويون يجلبون إليها غلاتهم لبيعها للتجار والأهالي المقدسيين، وكانت تتم فيها مقايضة منتوجات الفلاحين من حبوب وفواكه وخضروات وألبان وأجبان وزيت وتين مجفف وجوز ولوز بسلع مختلفة.

وأهم أسواق بيت المقدس: سوق العطارين، سوق الخضر، سوق الصاغة، سوق القماش، سوق القطانين، سوق القشاش، سوق الزيت، سوق المبيضين، سوق خان الفحم، سوق الطباخين، سوق الملابس، سوق اللحوم، سوق الدجاج، سوق السمك، سوق الحمير، سوق البيمارستان الصلاحي، سوق الخلع، سوق باب السلسلة، سوق الصلاحية، سوق القطن، سويقة حارة اليهود، سويقة باب حطة، خان السمك.

ويوجد إلى جانب الأسواق ما عرف باسم القيساريات، وهي عمائر تجارية مسقوفة غالباً، ذات دكاكين خاصة ببضاعة معينة أو عدة أنواع من البضائع، وكانت أبواب هذه العمائر تقفل ليلاً ويُعيّن لها حراس. ووجد العديد من الخانات داخل وخارج بيت القدس، وقد نشطت هذه الخانات في عصر المماليك، حتى بات عددها وحجمها معياراً للنشاط الاقتصادي للمدينة أو المنطقة التي أُقيمت فيها[1].

---

(1) الحنبلي: الأنس الجليل، ج2، ص50-53. روثلين: ذيل روثلين، ج58، ص1791 - 1796. غوانمة: تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، ص83. العسلي: وثائق مقدسية، ج1،

ويتبين لنا من الوثائق أن المقادسة كانوا يستخدمون أشياء مستوردة من أماكن بعيدة، فمن خراسان وتركيا والشوبك استوردوا البسط، ومن اليمن وحوران السجاجيد، ومن اليمن ومكة وطرابلس النطوع الجلدية، ومن الإسكندرية الحرير، ومن البندقية القمصان[1].

وكانت التجارة الداخلية تنشط أيضاً في بيت المقدس والرملة وبيت لحم والخليل في مواسم الحج وزيارة الأماكن المقدسة، فتحتشد أعداد كبيرة من المسلمين والنصارى واليهود، وتقام لهم أسواق خاصة يتبادلون فيها المنافع التجارية[2].

وكان التبادل التجاري بين المدن الشامية رائجاً ومربحاً، فكان السمك والزيت والخضار والفواكه والأقمشة يتم تبادلها بين دمشق وحلب وحمص وحماة والرملة وبيروت وطرابلس وعكا وصور ويافا[3]. وكانت التجارة بين الشام ومصر نشيطة للغاية، وكان يربط دمشق بالقاهرة طريق دولي يبدأ بباب الجابية ويمتد على خمس عشرة مركزاً ثمانية منها ضمن حدود الشام وسبعة في مصر، وقد استفادت عدة مدن من وقوعها على هذه الطريق كغزة وأيلة. وكانت دمشق تصدر إلى القاهرة الزيت والصابون والشموع والفواكه والأغنام والخيل والحديد والخشب والذهب والقرطاس واللحوم والحبوب والجوز واللوز والنسيج الحريري والعنب والثلج، بينما كانت

ص276. العسلي: من آثارنا في بيت المقدس، ص39. المحمد: الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف، ص83 – 86.

(1) العسلي: وثائق مقدسية، ج2، ص37، 38، 137، 138. صالحية: من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية، ص34، 105. المحمد: الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف، ص87.

(2) غوانمة: تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، ص 138– 142.

(3) عباس: تاريخ بلاد الشام في العصر المملوكي، ص 131، 132.

الشام تستورد من القاهرة السكر والبطيخ والكتان الملون والأرز والحصر والأبقار والقلقاس والسمك.

وكان التبادل يتم عبر الطريق البحري من مرفأي صيدا وبيروت، وفي الطريق البري عبر محطات الجمارك في قطية على الحدود الشامية المصرية التي كان دخلها من الجمارك يومياً ألف دينار، وقامت في القاهرة الأسواق الخاصة بالشوام، وما لبث أن انتقل الصناع والتجار الشاميين لمصر [1].

وقد ضبط هذه الأعمال في الأسواق المحتسبون الذين تولوا الإشراف عليها، وراقبوا الباعة والتجار لمنع الغش في كل أصناف السوق[2]. كما حرصت الدولة المملوكية على تلافي حدوث الحرائق في الأسواق التجارية حتى لا تتعرض أرواح التجار وأموالهم للدمار والتلف، وعهدوا إلى صاحب العسس بالإشراف عليها، فكان يجلس بعد صلاة العشاء كل ليلة ومعه عدد كبير من عمال الإطفاء، وعند نشوب أي حريق يبادرون على الفور إلى إخماد نيرانه[3].

ولا بد أن نشير إلى أن الحالة التجارية لم تكن تسير وفق خط بياني متسق دائماً، وإنما كانت تتخللها مشكلات عديدة، وكان الغلاء من أخطر الأزمات التي اجتاحت مجتمع ذلك العصر، وكان له أسباب عديدة، يأتي في مقدمتها المجاعات والأوبئة، والتي تسببت في ارتفاع الأسعار، ومنها شُح ماء السماء، ثم هبوط منسوب

---

(1) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص 117، 118. المقريزي: الخطط، ج3، ص 314، (طبعة الفرقان). سبانو: نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي، ص426.

(2) انظر عن ذلك ابن الأخوة: معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 113-140.

(3) سرور: دولة بني قلاوون، ص326. عاشور: العصر المماليكي، ص310.

نهر النيل الشريان الأساسي في البلاد، فترتفع الأسعار، ويضاف إلى هذه الأسباب تزييف الناس للفلوس من جهة، وسياسة الدولة الاقتصادية السلبية من جهة ثانية.

وهذه بعض توضيحات ذلك؛ ففي عام 694هـ= 1294م، استسقى الناس بدمشق لتوقف نزول الغيث فخرجوا مشاةً، وتزايد الغلاء بديار مصر، وقصر مد النيل، ووقع الغلاء أيضاً في عهد الأشرف شعبان، و تسبب به قصور النيل في عام 776هـ= 1374م، فانحط الماء وارتفع السعر فبلغ ثمن كل إردب من القمح مئة وخمسين درهماً، وعزّت الأقوات وقلّ وجودها، فمات الكثير من الناس جوعاً حتى امتلأت بهم الطرقات[1]. ومن أسباب حدوث الغلاء تزييف النقد، و نتج عنه إغلاق الأسواق وتردي أحوال الناس، ففي عهد سلطنة العادل كتبغا تعطلت أعمال الناس لخفة الفلوس المزيفة، فنودي في عام 695هـ= 1295م، أن توزن بالميزان، وفي عام 720هـ= 1320م «توقف حال الناس بسبب الفلوس وما كثر فيها من الزغل، وكانت المعاملة فيها عدداً عن كل درهم فضة عدة ثمانية وأربعين فلساً من ضرب السلطان، فعملها الزغيلة وخففوا وزنها حتى صار الفلس زنته سدس درهم ... وزادت الأسعار كلها حتى غلقت الباعة الحوانيت، عندها نودي أن تكون الفلوس بالميزان». وحدث مثل ذلك في عام 724هـ=1323م[2].

ومن أسباب الغلاء ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة، والمرتبطة بطبيعة النظام الإقطاعي ذي الطابع العسكري، فأصحاب الإقطاعات من أمراء وجند لم يعيروا اهتماماً كبيراً لاستصلاح أراضيهم وجعلها أكثر مردوداً بسبب اضطراب توزيع هذه الإقطاعات، حيث كان يعاد توزيعها في كل عام لسبب أو

---

(1) المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ص 808، 809. المقريزي: إغاثة الأمة، ص 34.

(2) المقريزي: إغاثة الأمة، ص62، 63. المقريزي: السلوك، ج2، ق1، ص 205، 206، 353.

لآخر، كما أن الإجراءات التي كانت تتخذها السلطة ـــ كطرح كميات كبيرة من البضائع على التجار أو العامة بأسعار مضاعفة، فضلاً عن المداهمات والمصادرات ـــ أدت إلى الغلاء وارتفاع الأسعار. ومن أسباب تزايد الغلاء أيضاً التدابير التي كانت تتخذها الدولة للحد من الغلاء؛ كتحديد سعر بيع القمح والخبز، وإلزام الأمراء والتجار بالتسعيرة السلطانية، أو ضبط محتويات مخازن القمح العائدة إليهم ومراقبة عملية تصريفها، وقلما كان هؤلاء التجار يتقيدون بالسعر المعلن، فغالباً ما كان تحديد الأسعار يؤدي إلى مزيد من الغلاء بسبب إخفاء المواد التموينية، وراج ما نسميه اليوم بالسوق السوداء، مما كان يضطر السلطان إلى فتح مخازنه للتأثير في حركة الأسعار، كما يلجأ إلى الاستعانة بغلال بلاد الشام[1].

ثانياً ـــ التجارة الخارجية:

وهي التي شكّلت سر ثراء دولة المماليك، بل ومنحتها الشهرة العالمية، فتسابقت دول العالم آنذاك إلى عقد الاتفاقيات التجارية معها، وفيما يلي تفاصيل ذلك.

1 ـــ عناية الدولة بالتجارة الخارجية:

وأبدأ بقضية غاية في الأهمية، تتعلق بإشراف سلاطين المماليك على التجارة الخارجية بشكل مباشر، فإذا كان (رئيس الدولة) أي السلطان نفسه يُصدر المراسيم التي تشجع على التجارة، فهذا يدل على سياسة الدولة البعيدة المدى في تنمية الاقتصاد، فها هو قلاوون يُصدر مرسوماً سنة 687هـ = 1288م، يُخاطب فيه

(1) انظر اليوسفي: نزهة الناظر، المقدمة، ص 81، 82، وص 157، 288، 296 –298، 338، 351،، 352، 357، 358.

أهل السند والهند والصين واليمن مغرياً إياهم على التجارة ببلاده، وضامناً لهم الأرباح، فمما قاله في هذا المرسوم: «إن بلادنا هي شامة الله في أرضه، فهي بلاد فسيحة رخيّة سخيّة، والمقيم فيها في ربيع دائم، وأمان شامل كامل ... ولقد عُمّرت وأُمّنت بسيف الإسلام، وجميع التجار لا يخشون فيها من يجور عليهم، فمن وقف على مرسومنا هذا من التجار المقيمين باليمن والهند والسند والصين وغيرها، فليأخذ الأهبة في الترحال إليها ليجد الفعال أكثر من المقال، وسيجد في بلادنا بلدةً طيبة ربها غفور، فيعيش في سلامة النفس والمال والسعادة، ومن أحضر معه بضائع من بمار وأصناف يحضرها تجّار الكارم (التوابل) فلا يخاف عليها، ومن أحضر من المماليك والجواري، فله في قيمتهم ما يُريد، لأنّ رغبتنا مصروفة إلى تكثير الجنود، لأن للإسلام بهم اليوم أمسّ الحاجة، فكأنه يقاتل في سبيل الله، فليقدُم التجار علينا وليهاجروا إلى بلادنا ويغنموا أسباب الربح، والله حسبنا ونعم الوكيل»[1].

ثم إن هذا السلطان يوجّه رعيته توجيهات إيجابية اتجاه التجار، حيث يلفت السلطان قلاوون نظر ولاة الثغور (أي مدن الساحل والحدود) إلى ضرورة: «تطييب قلوب التجّار، واستمالة خواطرهم، حتى يعودوا إلى بلادهم حامدين شاكرين، ليستجلبوا خواطر من وراءهم من التجار في تلك البلاد»[2].

ومن مظاهر اعتناء الدولة الشديد بالتجارة الخارجية؛ تشييد الخانات والفنادق والقياسر، وهي الأمكنة المعدة للإقامة، حيث يترل فيها التجار وبضائعهم وحيواناتهم، وتختلف القيسارية عن الفندق بأنه لا يقيم فيها التجار بل يعرضون بضائعهم، حيث يأتي المشترون لشرائها في أماكن محددة، أما الفندق فهو للبيع

---

(1) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، م8، ص66، 67.

(2) ابن علي: الفضل المأثور، ص87.

والخزن والإقامة، وأما الخان فهو الفندق بلغة أهل الشام، وفي دمشق يستخدمون اسم (وكالة) بدل القيسارية.

وكان الفندق مؤلفاً من عدة طبقات محاطة بسور متين، وتطل الطبقات على ساحة داخلية تستخدم لتخزين السلع وبيعها في مستودعاها، بينما كانت الطبقات لإقامة التجار. وكان في كل فندق حمام وفرن، وتحيط به حدائق واسعة.

وكان يشرف على الفندق موظف يطلق عليه اسم الفندقي، ويتم اختياره من ذوي الجاه والمترلة. ويطلق عليها أسماء بحسب ما يباع فيها: مثل خان الجبن وخان الزيت وخان الصابون ووكالة البلح وخان البطيخ، أو قد تحمل اسم بانيها مثل خان الخليلي وفندق طرنطاي وفندق جهاركس وفندق مسرور.

وهناك خانات مخصصة لإقامة الفقراء والمنقطعين، وخانات مخصصة لإيواء الأنعام فقط، وأخرى مخصصة لخزن البضائع بدون نزلاء، وهناك الخانات على طريق المسافرين والتجار، وقد تحوّل بعضها إلى مدن، مثل خان يونس قرب غزة الذي بناه يونس الدوادار، وخان دنون جنوب دمشق، وخان القطيفة، وخان شيخون، وخان تدمر.

ومن أهم خانات دمشق وفنادقها وقيسارياها: خان البطيخ، وخان الدكة، وقيسارية السلطان، وخان سوق السلاح، والقيسارية الفخرية، وخان قصر حجّاج، وقيسارية الوزير، وفندق البيع، وفندق الخشب، وفندق درب اللبان. ومن أهم خانات القاهرة وفنادقها: فندق مسرور، وفندق بلال المغيثي، وفندق الصالح، ووكالة قوصون، وفندق طرنطاي، وقيسارية جهاركس، وقيسارية سنقر الأشقر، وقيسارية بيبرس الجاشنكير.

وكان للجاليات الإيطالية فنادق أو خانات في القاهرة والإسكندرية وطرابلس وبيروت واللاذقية ودمشق، كما كان يشرف عليها في الشام قناصل في دمشق وبيروت والرملة وبيت المقدس، وكان يتم استبدال هؤلاء القناصل كل سنة أو سنتين أو ريثما يأتي من يحل محلهم، ويكون القنصل مشرفاً على تصرفات رعاياه وحماية ممتلكاتهم، ويحق لكل قنصل مقابلة السلطان عشر مرات في السنة لعرض مشاكل جاليته، كما كان يشرف على وصول السفن التجارية الفرنجية إلى الموانئ المصرية والشامية ومغادرتها، ويساعد القنصل مجلس مؤلف من اثني عشر تاجراً.

وكانت هذه الفنادق تقفل ليلاً وفي أوقات الصلاة يوم الجمعة، كما كان الإيطاليون يمارسون عباداتهم فيها ويحتسون الخمر ويربّون الخنازير. وكانت خانات الفرنجة أو فنادقهم في مصر والشام تخضع لنظام دقيق ومراقبة دائمة خوفاً من تحركاتهم في المدينة وقت انشغال الناس بالصلاة أو في جوف الليل. ومن أشهر فنادقهم في مصر والشام: فنادق البنادقة وفنادق البيازنة وفنادق الجنوية[1].

ولقد حرص حكام دولة المماليك على تشجيع حركة التجارة الخارجية مع الدول الأوربية وخاصة الجمهوريات الإيطالية كالبندقية وجنوة وبيزا، و عقدوا معهم معاهدات تجارية منحتهم تسهيلات تجارية على الموانئ المصرية والتعهد برعايتهم وحماية أموالهم[2]. والظاهرة اللافتة للنظر هي استعداد كل من العرب المسلمين من جهة والغرب من جهة أخرى لمتابعة التبادل التجاري رغم كل ما نشب بينهما من

---

(1) المقريزي: الخطط (تح أيمن السيد)، م3، ص288–310. زيتون: العلاقات الاقتصادية، ص243 – 246. زيتون: تاريخ المماليك، ص196، 197. العلبي: خطط دمشق، ص469 وما بعد.

(2) نسيم: دراسات في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، ص104، 105. عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص300.

قتال، فلقد فرّق المماليك بين قتالهم للفرنج والإتجار معهم، فظل التبادل التجاري قائماً بين مصر وأوربا، الأمر الذي أشعر البابوية بالخطر وخاصة بعد تحرير عكا، فشرعت تثير الدول الأوربية للقيام بحرب صليبية جديدة، وخير مثال على ذلك جهود البابا نقولا الرابع وخلفائه من البابوات في تأجيج هذه الحروب الصليبية الجديدة[1].

وقد تمثلت سياسة دولة المماليك بالمحافظة على ثروتها التجارية في اتجاهين؛ الأول: تأمين طرق التجارة الآتية من الشرق ببسط نفوذها على الدول المجاورة أو إقامة علاقات دبلوماسية معها، والثاني: تشجيع حركة التجارة مع الدول الأوربية بإبرام المعاهدات والاتفاقيات التجارية ومنح التسهيلات لها لضمان سير التجارة دون عوائق.

وتنفيذاً للاتجاه الأول، فقد تدخل المماليك في سياسة بلاد النوبة الممتدة على شاطئ جنوبي أسوان حتى دنقلة في السودان، وأصبح الخطباء هناك يدعون على المنابر للخليفة العباسي بالقاهرة وسلطان مصر[2].

2 ــ أسباب ازدهار التجارة الخارجية لدولة المماليك:

اكتسبت تجارة مصر والشام في عصر المماليك أهمية كبرى، وكان ازدهار التجارة الخارجية يعني ازدهار التجارة الداخلية، وهذه أهم أسباب الازدهار:

---

(1) اليافعي: مرآة الجنان وعبرة اليقظان، ج4، ص157، 158. نعينع: الحروب الصليبية المتأخرة، ص59، 60.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص278. نعينع: الحروب الصليبية المتأخرة، ص48-54.

أ ــ كان لدولة المماليك سواحل واسعة تمتد من الإسكندرية حتى طرابلس الغرب والبحر الأحمر، وعلى سواحل المتوسط الشامية، ولذلك كانت معظم دول أوربا ــ ماعدا الباباوات ــ تتسابق لإبرام اتفاقيات تجارية مع المماليك، وقد تعاظم هذا الدور بعد تصفية القواعد الصليبية في الشام وبروز دولة المماليك كقوة عظمى في العالم[1].

ب ــ الموقع الجغرافي الممتاز لدولة المماليك بين دول العالم، الذي أكسبها الغنى والمكانة السياسية والتجارية المهمة بين القرنين السابع والعاشر الهجريين = الثالث عشر والسادس عشر الميلاديين، فقد سيطر المماليك على مصبات البضائع المتنقلة بين الشرق والغرب، وعلى سواحل مصر وبلاد الشام، وكانوا همزة الوصل بين طرفي العالم[2].

ج ــ كانت الإسكندرية تشكل سوقاً واسعة لتصريف منتجات الغرب (وكذلك مدن الشام الساحلية والداخلية التي كانت تكتظ ببضائع الشرق والغرب والمنتجات المحلية)، وعندما تم ردم بعض أجزاء دمياط في عهد الظاهر بيبرس خوفاً من قدوم حملة صليبية عن طريقها بعد فشل حملة لويس التاسع على مصر، أخذت السفن الأوربية تقصد الإسكندرية بدلاً من دمياط، فصارت الإسكندرية من أكبر المراكز التجارية وكبرى موانئ المماليك المتوسطية وقبلة التجارة العالمية والمعبر الرئيسي لتجارة الشرق في طريقها إلى الغرب[3].

---

(1) منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، ص196.

(2) مصطفى: الدليل، ج2، ص 445، حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص 311.

(3) المقريزي: الخطط، ط 1997م، ج1، ص623. عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص299. منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، ص197.

د ـــ قطع طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب منذ القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي بسبب حركة التتار التوسعية، حيث نتج عنها انعدام الأمن والسلام في تلك الطرق، ولم يبق من طرق التجارة العالمية طريقاً آمناً بين الشرق والغرب سوى طريق البحر الأحمر ومصر، مما جعل مصر تقوم بدور الوسيط بين الشرق والغرب، فأدرك المماليك ما يمكن أن تعود عليهم التجارة الخارجية من ثروة، فاهتموا بتنشيطها وإنشاء المؤسسات اللازمة للتجارة والتجار، كالفنادق والخانات والوكالات والأسواق وغيرها[1].

هـــ ـــ حرص المماليك على إقامة علاقات ودية مع قوى البحر الأحمر والتجار الأوربيين وغيرهم من المترددين إلى البلاد من جهة أخرى. وركزوا على تنشيط التجارة في البحر الأحمر بمختلف الطرق، فتوددوا إلى القوى الإسلامية الواقعة في حوضه وحكامها، فأرسل مثلاً السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى الملك يوسف الأول بن عمر ملك اليمن يسالمه ويعاهده على التحالف والمودة[2].

و ـــ تأمين الطرق التجارية والإحسان إلى التجار، فلقد ضربت الدولة بيد من حديد على العابثين والمعتدين على قوافل التجارة بين النيل والبحر الأحمر، وخاصة قبائل الأعراب الذين سكنوا تلك الجهات والذين اعتادوا حياة السلب والنهب. وكان السلاطين يرسلون نوابهم إلى حدود الدولة ويوصونهم بأن يحسنوا معاملة

(1) انظر عن هذه المؤسسات، المقريزي: الخطط، ج2، ص 91-106.

(2) المقريزي: السلوك، ج2، ص190. عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، ص313، 314.

التجار وأن يتوخوا العدل في جباية الأموال التي يجب أن تقتصر على ما هو محدد من الضرائب، وتقديم كل التسهيلات للتجار القادمين إلى مصر أو الشام[1].

ز ـــ أصبح تجار مصر والشام وسطاء في تجارة المماليك الرائجة، واستخدموا في ذلك رؤوس الأموال الكبيرة، واتخذوا لهم وكلاء في عدن والخليج العربي والهند والشرق الأقصى، ورحل بعضهم ليعيش في هذه المراكز ليباشر النشاط التجاري الهائل الذي كانت دولة المماليك تحميه وتربح منه ثروة كبيرة[2].

ح ـــ مرور التجارة الهندية آنذاك من مصر وما كان له من أثر كبير في رواج تجارتها في عصر المماليك وزيادة ثروتها، كما كانت مصدر رزق وفير لمصر والمصريين، وهذه الثروة الضخمة التي تدفقت على خزائن المماليك تفسر لنا حياة البذخ والترف والنعيم عند المماليك.

ط ـــ كان الناصر محمد بن قلاوون خاصة يشجع التجارة ويروج لها داخل البلاد وخارجها، فعقد المحالفات الودية والتجارية مع إمبراطور القسطنطينية وملوك إسبانيا وأمراء جنوة وسلاجقة آسيا الصغرى، وكان من نتائج ذلك انتشار التجارة بين مصر وتلك الأقاليم[3].

ي ـــ الدور الكبير الذي مارسته مدن مصر والشام في مختلف أنماط النشاط الاقتصادي.

---

(1) عاشور: العصر المماليكي، ص300.

(2) شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي، ج5، ص 267.

(3) حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص 318.

ك ـــ قوة النظام النقدي واستقراره طيلة فترة حكم سلاطين المماليك البحرية خاصة.

ل ـــ ظهور دولة المماليك في ظل أحوال اقتصادية ساعدتها على الوصول إلى المستوى التجاري الدولي، فنشط السلاطين في إغراء تجار الشرق على جلب بضائعهم إلى موانئ مصر والشام وثغورهما، وتشجيع تجار أوربا على التردد إلى الأسواق المملوكية لشراء محاصيل الشرق، حتى زادت أعداد رواد الأسواق المملوكية، ونتيجة لذلك حرصت الممالك الأوربية والمدن الإيطالية على أن تتضمن اتفاقياتها الاقتصادية مع سلطنة المماليك هدف تحقيق الامتيازات الخاصة للتجار من رعاياها في الأقاليم المملوكية في مصر والشام، وبناء على ذلك اعتاد التجار الأوربيون التردد على الأسواق المملوكية لشراء حاصلات الشرق، وحصلوا على تسهيلات في كثير من الأمور حتى تضاعفت أعداد القادمين منهم إلى المدن والثغور المملوكية[1].

م ـــ عقد سلاطين المماليك معاهدات تجارية مع الدول الأوربية (وستأتي تفاصيلها بعد أسطر)؛ مثل المعاهدة مع شارل صاحب أنجو، وألفونس أمير إشبيلية، وجيمس ملك أرغونة، وكذلك منذ عهد قلاوون وخلفائه تمت المعاهدات مع جنوة والبندقية التي حظيت بعدة امتيازات سهّلت لها طرق التجارة مع المماليك.

وقد استمر الحال كذلك حتى سقوط عكا إذ شرعت البابوية في انتقامها بحرب اقتصادية، فمنعت تصدير ما يمكن أن يستخدم في المعدات الحربية مثل الحديد والخشب والمواد الغذائية مثل الحبوب والزيتون لمصر. وشارك القراصنة الأوربيون والقبارصة في هذا الحصار بقيامهم بالقرصنة ضد التجارة المملوكية في البحر المتوسط. وقد أثّرت تلك الظروف في سوق دولة المماليك، وأدت إلى رفع أسعار

(1) الحجي: بعض الأبعاد الاقتصادية لسلطنة المماليك، ص 25، 26.

المواد الغذائية التي تؤدي عادة إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، والإخلال بالحالة النقدية صرفاً وإبدالاً[1].

ن ــ ازدهرت تجارة مدينة حلب بسبب انتقال الثقل العسكري المملوكي من دمشق إليها بعد انتهاء الحروب، وقيام حلب بواجب الدفاع عن الحدود، فأخذ الثقل التجاري ينتقل إليها، وأخذت حركة البناء تزداد فيها، وعلى عكس ذلك بدأت دمشق تتباطأ نتيجة ذلك ونتيجة وقوعها في قلب عواصف النزاعات الداخلية على السلطة خصوصاً بعد موت الناصر محمد بن قلاوون [2].

ص ــ المعاهدات والاتفاقيات التجارية الخارجية لدولة المماليك؛ وهي كثيرة، كانت خلاصاتها تسيير وتيسير تجارة المماليك مع البلدان التجارية العالمية آنذاك، وسأُقدم نماذج عنها، وهي كالتالي:

الاتفاق مع بيزنطة سنة 680هـ = 1281م، وقّعه المنصور قلاوون، ومن بنوده: ــ حرية التجارة لتجار البلدين دون مضايقات، وعلى التجار المذكورين أن يدفعوا ما عليهم من رسوم في التعرض لهم. ــ تسهيل تجارة أهل الذمة المقيمين على أراضي دولة المماليك. ــ كل من يتعرض لظلم من كلا الجانبين يُنصف، وتُعاد له حقوقه كاملة، ولا تفرض على أحد أي غرامات من أي نوع[3].

الاتفاق مع إمارة طرابلس سنة 680 هـ = 1281م، ومن بنوده: ــ تقاسم الغلات مناصفة في بعض المناطق. ــ تبادل التجارة بين الطرفين، على أن تكون

(1) فهمي محمد: القيم النقدية في الوثائق المملوكية، عصر المماليك البحرية، ص17 ــ 19. الذهبي الكاملي: كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، ص38.
(2) لابدوس: مدن إسلامية في عهد المماليك، ص48 ــ 50.
(3) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، م7، ص 230.

المعاملة بالمثل، أي إذا أراد السلطان المملوكي إعفاء تجار طرابلس في بلاده أُعفي تجارهُ منها في طرابلس، والعكس صحيح. ــ تبادل تصدير البضائع بين الطرفين[1].

الاتفاق مع إمارة عكا سنة 682 هــ = 1282 م، ومن أهم بنوده: ــ تأمين التجار من الطرفين على أنفسهم وأموالهم حتى يصلوا إلى بلادهم. ــ لا تُفرض على تجار الطرفين أي رسوم جديدة، بينما تؤخذ منهم الرسوم المعتادة بدون زيادة. ــ إذا توفي أحد التجار من بلاد الطرفين، تحفظ أمواله إلى أن تسلّم إلى أهله. ــ إذا تعرضت سفن الطرفين في البحر أو الموانئ لأي أذى، يحتفظ بها وبما معها حتى يتم تسليم ذلك إلى أصحابها. ــ يتعاون الطرفان في القضاء على اللصوص والقراصنة. ــ من كان من فلاحي بلاد الإسلام يعود إلى بلاد المسلمين، مُسلماً كان أم نصرانياً، وكذلك من كان من فلاحي بلاد الفرنج يعود إلى بلاد الفرنج مسلماً كان أم نصرانياً، ومن لم يعد يُطرد من الجهتين[2].

المعاهدة مع صاحب سيس سنة 684 هــ = 1285م، ومن أهم بنودها: ــ يتردد التجار بين الجانبين بأموالهم وبضائعهم صادرين وواردين، ويُخفرون إلى حدود بلادهم ولا يُؤذون بسبب من الأسباب. ــ يدفع الملك هيوم بن ليفوم كل سنة للسلطان المنصور 500000 درهم فضة، نصفها 250000 درهم طوال مدة الهدنة وهي عشر سنين من تاريخه. ــ يُطلق الملك هيوم من اعتقله من تجار المسلمين مع بضائعهم ومماليكهم وجواريهم وخيلهم وبغالهم، وبالمقابل يطلق السلطان المنصور من في سجونه من تجار الأرمن. ــ لا تُجدّد الرسوم على التجار من الجانبين، ولا

---

(1) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص 210، 211. ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، م7، ص 205.

(2) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، م7، ص267. ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص34 – 43.

يتعرضون لأي مظالم. ــ يُفسح المجال لمن أراد دخول بلاد السلطان المملوكي من التجار من البلاد المجاورة لها. ــ إذا مات أحد من تجار المسلمين في بلاد الملك هيوم تُسلّم أمواله لنوّاب السلطان، وكذلك يفعل السلطان بتجار الأرمن في بلاده. ــ إذا فُسخت المعاهدة لأي سبب، يمنح تجار كل طرف مهلة أربعين يوماً للعودة إلى بلادهم بأموالهم وبضائعهم دون أن يتعرض أحد لهم بأي شكل من الأشكال[1].

المعاهدة مع البندقية سنة 702 هـ = 1302م: وقبل أن نتحدث عن بنود هذه المعاهدة، نشير إلى أن العلاقات قد ساءت جداً بين المماليك والبنادقة بعد تحرير السلطان الأشرف خليل عكا، إذ فقدت البندقية بسبب ذلك أحياءها وامتيازاتها التجارية، وأدى ذلك إلى إقدام كل طرف على أسر تجار الطرف الآخر، وزاد الطين بلة مرسوم البابا نقولا الرابع الذي هدد فيه بفرض الحرمان الكنسي على كل من يتاجر مع أي بلد إسلامي وخاصة دولة المماليك، وأمام هذا الواقع المعقد، فضّل البنادقة مصلحتهم على مراسيم البابا، وقرروا التفاهم مع السلطان الأشرف، فوقّعوا معاهدة أدت إلى إطلاق سراح الأسرى، وكان من أهم بنودها: ــ حماية التجار البنادقة ومتاجرهم وأموالهم. ــ إذا كان النزاع فيما بين الإيطاليين يُنظر أمام مجلس الجالية برئاسة قنصلها، وتتم المحاكمة وفق قوانين بلادهم، وإذا ادّعى المسلم على الإيطالي، تنظر القضية أمام القنصل الإيطالي، وإذا ادّعى الإيطالي على المسلم تنظر القضية أمام المحاكم الشرعية الإسلامية. ــ تعهد البندقية باستمرار تصدير الحديد والأخشاب والإنتاج الحربي، شريطة أن يسمح السلطان بتصدير سلع مصرية معينة

(1) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص95 ــ 102.

إلى البندقية، بدون رسوم تصدير. ــ تعيين قنصل دائم للبندقية في الإسكندرية. ــ تعهد السلطان بحماية الحجاج البنادقة وحراستهم[1].

3 ــ التبادل التجاري والصادرات والواردات:

كانت منتجات الشرق ترد إلى مصر من الصين والهند واليمن عبر البحر الأحمر مروراً بعدن ووصولاً إلى ميناء عيذاب، حيث تُفرغ المراكب حمولتها من البضائع وتحملها على الجمال إلى مدينة قوص، ومن هناك تنقل على مراكب نيلية إلى القاهرة وبعضها ينقل عبر فرع رشيد إلى الإسكندرية. وكانت عيذاب ميناءً جميلاً وهو المفضل عند أصحاب السفن التجارية، كما كانت الفسطاط من الموانئ الداخلية المهمة لتجارة البحر المتوسط والأحمر، حتى صارت مجمعاً لتجارة الصين والهند واليمن وأوربا. كذلك نشطت التجارة الخارجية عبر خط يتجه إلى بغداد وبلاد فارس في الشرق، وإلى الأناضول وموانئ البحر الأسود في الشمال، واتجهت القوافل أيضاً نحو أرمينيا.

أما تجارة أوربا مع مصر فكانت عبر الإسكندرية أو دمياط حيث تُنقل البضائع مباشرة إلى القاهرة، وكانت الإسكندرية من أكبر الموانئ التجارية في عهد قلاوون وأسرته[1].

(1) زيتون: العلاقات الاقتصادية، ص176 ــ 198.

و كانت طرق التجارة الداخلية مع الدولية في بلاد الشام تمر من خمسة خطوط رئيسية هي:

خط أنطاكية – حلب – الرقة – الموصل – بغداد – البصرة.

خط حلب – حماة – حمص – دمشق.

خط دمشق – فلسطين – العريش – القاهرة.

خط دمشق – الأردن – الحجاز – اليمن.

خط دمشق – عكا ودمشق – بيروت.

أما في مصر فكانت الخطوط التالية:

خط القاهرة – دمشق.

خط القاهرة – السويس – جدة – اليمن.

خط القاهرة – قوص – عيذاب – جدة – اليمن.

خط القاهرة – برقة – المغرب.

خط القاهرة – النوبة – أفريقيا[2].

---

(1) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص 117، 118. المقريزي: الخطط، ج3، ص 314، (طبعة الفرقان). سبانو: نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي، ص426. سرور: دولة بني قلاوون، ص 335.

(2) منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، 198. جميعان: المؤثرات الثقافية الشرقية على الحضارة الغربية، ص 165.

أما أهم مناطق مرور القوافل التجارية في نيابة صفد، فهي جنين التي عدت في العصر المملوكي مستقراً واستراحة للمسافرين مابين بلاد الشام ومصر، كما اشتهرت كلاً من طبرية وتبنين كممر للقوافل التجارية منذ القدم، واتصف طريق طبرية بالسهولة، أما تبنين فقد امتازت بقصر الطريق ولكنها اتصفت بوعورته.

كما احتوت نيابة صفد على طريق يقصده الحجاج الأوربيون الذاهبون إلى بيت المقدس، وربما سلكه أيضاً التجار الأوربيون؛ وهذا الطريق يبدأ من مدينة عكا ثم يتجه إلى قرية شفا عمرو، فقرية صفورية، ثم يتجه جنوباً نحو الناصرة، ثم يخترق الطريق سهل مرج بني عامر مروراً بالعفولة وجنين ونابلس والبيره، فبيت المقدس[1].

وهناك العديد من الأمثلة على فعالية حركة التجارة الخارجية في بيت المقدس، ففي الوثائق إشارات وأدلة على وجود تجار أجانب فيه وخصوصاً تجار القماش، وهناك إشارات إلى تجار الحرير والقطن، وكان وجود هؤلاء أمراً غير مستغرب نظراً لوجود سوق القطانين الكبير الملاصق للحرم[2].

وكانت البضائع المستوردة تصل إلى بيت المقدس من ثلاثة وعشرين مكاناً، ويبدو أن علاقة بيت المقدس مع المدن التجارية الإيطالية ــ التي كانت تملك اقتصاد أوربا آنذاك ــ كانت جيدة، ففي سنة 818هـ = 1415م أقيمت قنصلية للبنادقة في بيت المقدس لرعاية شؤون رعاياها، وفي سنة 835هـ =1431م أقيمت فيه قنصلية أخرى للجنوية، ناهيك عن السفارات.

---

(1) العثماني: تاريخ صفد، ص121. ابن جبير: رحلة ابن جبير، ص240.حطيط: قضايا من تاريخ المماليك السياسي والحضاري، ص109.

(2) الحنبلي: الأنس الجليل، ج2، ص50، 53. المحمد: الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف، ص87.

وحصل أهل بيت المقدس على أرباح جيدة من خدمة الحجاج والزوار الذين يحتاجون الطعام والسكن والأدلاء والنقل والهدايا التذكارية، والذين كانوا يدفعون رسوماً وضرائب أثناء إقامتهم، فقد كان يزور بيت المقدس سنوياً حوالي عشرون ألف حاج مسلم فضلاً عن الحجاج من الديانات الأخرى، ويكشف استخدام العملات الإيطالية التي ورد ذكرها في الوثائق على حجم التبادل الذي كان قائماً مع الإيطاليين من تجار وحجاج، ومن أهم الدلالات التي تشير إلى حياة اقتصادية ميسرة في بيت المقدس ما تم لمسه في وثائق الحرم القدسي الشريف، وهو أن التعامل بالدرهم (العملة السهلة) كان سائداً وشائعاً أكثر بكثير من التعامل بالدينار (العملة الصعبة)[1].

وكانت لدولة المماليك تجارات مع أفريقيا والشرق، فلقد كانت العلاقات التجارية بين مصر وبلاد التكرور (مالي و غانا وإقليم كوكو وإقليم التكرور) في أفريقيا مزدهرة، على الرغم من بعد المسافة وخطورة الطريق. وكان ملوك التكرور يسافرون إلى الأراضي المقدسة في الحجاز عبر القاهرة لأداء فريضة الحج، وكانوا يحملون معهم بضائع ثمينة دفعت التجار المصريين إلى قصد بلادهم والاتجار معها.

أما سيلان، فقد كانت علاقتها لا تتعدى حكام اليمن، وفي عهد ملكهم (أبو نكبه) تطورت العلاقات مع مصر، وقد أرسل سفارة كبيرة إلى السلطان المنصور قلاوون سنة 682هـ = 1283م عن طريق الخليج العربي حتى لا يعلم بها المظفر يوسف ملك اليمن، وكان مع هذه السفارة كتاب من ملك سيلان المذكور ذكر فيه أنه تخلّى عن صحبة ملك اليمن وأنه متعلق بمحبة السلطان وراغب في إقامة علاقة

---

(1) العسلي: وثائق مقدسية، ج1، ص248، 241، 245، 252، ج2، ص42. المحمد: الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف، ص87، 88.

تجارية معه، وقال إن بلاده غنية بالمحصولات والمنسوجات والأحجار الكريمة، وإن دولة المماليك ستجد فيها حاجاتها من كل منتجات الهند والصين، والتمس من السلطان أن يعيّن مندوباً عنه في عدن ويبعث له برسول من لدنه. وقد أكرم المنصور هؤلاء الرسل وأجزل لهم العطايا[1].

ونأتي إلى الصادرات والواردات، فقد نقل التجار الأوربيون وغيرهم من مصر والشام المنسوجات القطنية والكتانية، التي كان لها شهرة واسعة في أوربا، ومثلها المنسوجات الصوفية والحريرية، إذ كانت أوربا أكبر سوق للحرير الدمشقي والحرير الأبيض المصنوع في صور، وكان قطن نيابة صفد يجذب التجار الأوربيين.

ونقلوا الأقمشة والبلسم والزمرد والزجاج وقصب السكر المُصنّع، والتوابل والفلفل والعطور والبخور والحرير والشب والنطرون والبيلسان والزمرد والتمور واللؤلؤ والعطور والقند والسكر وزيت الزيتون والتوابل، وأصناف العطارة والنباتات العطرية والطبية والصناعات الزجاجية والمعدنية، والفواكه المجففة، والأترنج التي كانت «تحمل إلى البلدان، وتهدى إلى ملوك الزمان» على حد تعبير المؤرخ العثماني. وغير ذلك من البضائع الخفيفة الحمل الغالية الثمن.

وجلبوا معهم إلى مصر والشام المواد التالية: الخشب وهو السلعة الأساسية المستوردة إلى مصر والشام، وهي شديدة الأهمية للصناعة والعمران ولا سيما صناعة السفن، ولذلك كان البابوات يشدّدون على منع تصديرها لمصر والشام هي والحديد. والمعادن كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص، والبارود، وبعض المنسوجات الكتانية الأوربية مثل الجوخ البندقي.

---

(1) سرور: دولة بني قلاوون، ص337. المقريزي: السلوك، ط2، م1، ص713. المنصوري: زبدة الفكرة، م9، ص243. منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، ص219.

وكان هذا الجوخ مرغوباً في مصر لدى الأمراء والسلاطين لأنهم كانوا يتهادونه، ومما يلحق به الفراء والسّمّور الذي كان يستورد من روسيا عبر البحر الأسود. ومن المستوردات الرقيق وهو من أهم المستوردات إلى مصر، وكان يأتي به الإيطاليون من أواسط أوربا ومنطقة البحر الأسود، كما كان يأتي عن طريق الإمبراطورية البيزنطية، وقد نشطت هذه التجارة كثيراً في عهد السلطان قلاوون وأولاده [1].

4 ـــ الرسوم التجارية:

كان التجار يدفعون في الموانئ المصرية والشامية رسوماً حُددت بدقة بموجب اتفاقيات تجارية رسمية، كانت تطبق على جميع التجار من الأوربيين والمسلمين على حد سواء.

وكان يتم تسجيل حمولة كل سفينة بعد تفريغها في الميناء، ويفرض على كل تاجر وصل بالسفينة رسم قدره 2 % من قيمة البضائع، وهذا الرسم هو رسم دخول على الأفراد ولا علاقة له بالبضائع، ثم يؤخذ الخمس على البضائع، وقد ترفع الرسوم إلى 35 % من قيمة البضائع بحسب الأحوال.

وبموجب المعاهدات التجارية المبرمة، كانت الرسوم كالآتي: 16 % على البضائع، و10 % على الذهب والفضة، و12 % على الزيوت والحبوب ، و10 % على المنسوجات والأخشاب.

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، م3، ص310. المقريزي: الخطط (تح أيمن السيد)، م1، ص74. العثماني: تاريخ صفد، ص121وما بعد. زيتون: تاريخ المماليك، ص194، 195. زيتون: العلاقات الاقتصادية، ص171، 232. الحجي: بعض الأبعاد الاقتصادية لسلطنة المماليك، ص26.

وعندما كانت تصل أي سفينة إلى ميناء عكا مثلاً، كانت تُضرب الأجراس لإعلام الناس بوصولها، ثم تنطلق القوارب الصغيرة إلى السفينة، حيث تجري أربع عمليات هي الإنزال والتفريغ والتسجيل والتخزين ثم البيع. وكان على كل عملية من هذه العمليات رسوم محددة تختلف من وقت لآخر، مثل: ضريبة الرسو، وضريبة الميناء، وضريبة السوق، وضريبة الإقلاع، وهذه الرسوم تتراوح بين 4 - 11 % من قيمة البضائع المتوجهة إلى مصر والشام، أي أنها ضرائب (ترانزيت) [1].

ثالثاً ــ موارد ونفقات الدولة:

أُنشئ في عصر المماليك ديوان النظر فكان من مهماته تحقيق التوازن بين موارد الدولة ومصارفها، وذلك بصيانة المال وحفظه والتصرف فيه حسبما تقتضيه مصلحة البلاد العامة[2].

وقد تعددت طرائق جمع المماليك للمال من موارد خراجية وموارد هلالية حسب تقسيم المقريزي الذي يقول عن الهلالية إنها: «عدة أبواب كلها أحدثها ولاة السوء شيئاً بعد شيء»[3]. أما القلقشندي فقسمها إلى موارد شرعية (دورية) وغير شرعية (غير دورية)، ويظهر أن تقسيمه هذا ــ حسب اعتقادي ــ مرتكز على الشريعة الإسلامية، فالموارد الشرعية هي ما نص عليه الشرع الحنيف كما سنرى، بينما لم ينص القرآن الكريم أو السنة المطهرة عل الموارد غير الشرعية. وجهات الموارد الشرعية هي:

---

(1) زيتون: العلاقات الاقتصادية، ص180- 181، 235. رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، م2، ص 479. منصور: تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، ص210، 211.

(2) حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص311.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص 103.

ــ الخراج أو ضريبة الأرض، وهو الضريبة السنوية التي تجبى على الأرض المزروعة، وقد أورد القلقشندي تفصيلات وافية عن الرسوم الخراجية ومقدار ما يفرض على كل فدان بحسب نوع الزراعة.

ــ المعادن الثمينة، وهي ثلاثة معادن أساسية: الزمرد والشب والنطرون، أما الذهب فيبدو أن مناجمه قد نضبت في عصر المماليك لأن المصادر سكتت عن ذكره، بل ذكرت أن الدولة كانت تستورده من البندقية.

ــ الجوالي أي الجزية المقررة على أهل الذمة، وهي مقابل الزكاة عند المسلمين، ولهذه الضريبة ديوان وموظفون، ويقوم رجال الدين عندهم بمساعدة الديوان لمعرفتهم التامة بأحوال قومهم. ويعفى منها الأحبار والرهبان والنساء والأولاد والعجزة والفقراء والمنقطعون للعبادة، حتى إن من يدفعها لا يتجاوزون ربع العدد الكلي لليهود والنصارى.

ــ العشور، وتؤخذ على بضائع غير المسلمين التي يقدمون بها إلى أراضي مصر والشام، وهي العشر من قيمة البضائع.

ــ التركات التي لا وارث لها وتسمى بالمواريث الحشرية، والمبدأ الشرعي هنا أن بيت المال يرث من لا وارث له، فكان ــ في عصر المماليك ــ يعد يومياً جريدة (قائمة) بأسماء الذين توفوا، فإن لم يظهر لهم وريث آلت تركاتهم إلى الدولة، وذلك عن طريق ديوان المواريث الحشرية.

ــ الزكاة، التي يبدو أنها كانت تشكل دخلاً كبيراً للدولة، خاصة عندما اتسعت رقعتها وكثر رعاياها وأتباعها، ومن تلك الصور التي تدلل على ذلك ما رواه المقريزي: «في جمادى الآخرة عام 664 هـ = 1265م سار الأمير آقوش

السفيري ومعه أربعون ديواناً لاستخراج زكاة عرب بلاد المغرب، فوصل إليهم وأخذ منهم الزكاة التي فرضها الله».

ـــ ما يُتحصل من دور الضرب، وهي تضرب الدنانير الذهبية والدراهم الفضيّة والفلوس النحاسية[1].

والموارد غير الشرعية هي: المكوس وهي الرسوم الجمركية التي كانت تُحصّل عن البضائع الواردة إلى الإسكندرية وغيرها من الموانئ المصرية، والمكوس الأخرى التي فُرضت على الملاهي والأسواق وغير ذلك، وكانت تُؤخذ من تجار الكارم رسوم التوابل في البحر الأحمر من جهة الحجاز واليمن وما إليهما.

وقد فصّل المقريزي بذكر أنواع المكوس التي كانت مفروضة على التجار، وهي أكثر من 70 نوعاً من الرسوم. وفُرضت في دمشق المكوس على ما تنتج غوطتها من الحبوب والتبن، وعلى مصانع الورق والمدابغ ومعامل الصابون، وعلى الطواحين والدور والحمامات والحوانيت والأفران والفنادق[2].

وتتسم هذه الموارد غير الشرعية بالاضطراب؛ لأنها لا تخضع لقاعدة محددة، بل كانت تخضع للأوضاع الاقتصادية والسياسية للسلطنة وجشع بعض السلاطين

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص519 – 533. المقريزي: السلوك، ط1، ج1، ق2، ص544.

(2)القلقشندي:صبح الأعشى، ج3، ص536-539.المقريزي: الخطط، سيد، م1، ص281، 288.

ورغبتهم في تقدير كميتها وكيفية جمعها، ويمكن تقسيمها إلى مكوس دائمة تجمعها السلطنة في كل عام، ومكوس مؤقتة تجمعها السلطنة في ظروف معينة[1].

وقد قام بعض السلاطين بإلغاء العديد من الموارد غير الشرعية للتخفيف على السكان، مثل ما قام به السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة 715هـ = 1315م، حيث أمر «بإبطال جملة عظيمة من الأموال المنسوبة إلى المكوس»[2].

ويضاف إلى موارد الدولة تلك الأرباح والعائدات التجارية الهائلة التي كانت تُحصلها الدولة من التجارة الداخلية والخارجية، وتلك المصادرات التي وقعت على عاتق أثرياء التجار، وكل ذلك جعل الدولة على جانب كبير من الثراء.

وكانت الأموال التي تجمع من تلك الموارد تصرف كنفقات في وجوه عدة؛ منها: أرزاق الموظفين والولاة والوزراء والقضاة ونظّار الدواوين والكتّاب والجند ونواب الأقاليم، ومنها العطايا والمنح التي توزع على الأدباء والعلماء، وينفق منها على ما تتطلبه البلاد من وجوه الإصلاح، من إصلاح للأنهار وحفر للترع لتحسين الزراعة، وبناء المساجد والمدارس والقصور والقلاع، والنفقة على المسجونين والأسرى.

وكان من أثر هذه الثروة أن وجه المماليك عنايتهم إلى الجيش، فعملوا على تدريبه وتزويده بالمعدات الحربية على اختلافها، وعنوا عناية خاصة بصناعة السفن

---

(1) ناصر: الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، ص309، 310.

(2) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج2، ص69.

الحربية، بالإضافة إلى الأموال التي كانت تصرف في بلاط السلاطين والاحتفالات وفي شراء الخيول وغير ذلك[1].



(1) حسن: تاريخ المماليك البحرية، ص314 وما بعد.

الفصل العاشر

المؤسسات الفكرية والنشاط العلمي



لو أردنا دليلاً على مدى الهوة العميقة التي كانت تفصل الشرق عن الغرب في عصر المماليك والعصور الوسطى، لكفانا أن نعرف أن نسبة 95 % على الأقل من سكان الغرب في القرون الوسطى كانوا لا يستطيعون القراءة والكتابة، لدرجة أنه في عام 691هـ = 1291م لم يكن في دير القديس جالينو من الكهنة والرهبان من يستطيع حل الخط. وبينما كان هذا كله يحدث في الغرب، كانت آلاف مؤلفة من المدارس في القرى والمدن العربية الإسلامية تستقبل ملايين البنين والبنات، يجلسون على سجادهم الصغير، ويكتبون بحبر يميل إلى السواد فوق ألواحهم الخشبية، ويقرؤون مقاطع من القرآن حتى يجيدوها، ويجوّدون ذلك معاً بلحن جميل عن ظهر قلب. ويحدثنا أحد أساتذة تلك المدارس عن رحلة رسمية قام بها في أحد البلدان العربية الإسلامية فيقول: «لم أذهب إلى مدينة أو قرية إلا وجدت فيها طالباً من طلابي يتبوأ مركزاً هاماً».

وها هو غوستاف لوبون يقول: «إن الجدية التي أبداها المسلمون في طلب العلوم مدهشة حقاً، إنهم كانوا إذا افتتحوا مدينة واستولوا عليها كان أول ما يقدمون عليه أن يبنوا فيه مسجداً ومدرسة». وأضاف يقول: «إن خدمة المسلمين لم تكن أن تقدموا بالعلم من خلال التحقيق والتنقيب والدراسة والاكتشاف، أو إنهم

نفخوا فيه بروح حديثة جديدة، بل إنهم بتأسيسهم للمدارس وتأليفهم وتصنيفهم وكتابتهم للكتب، فأشاعوها ونشروها في العالم ... إنهم كانوا لعدة قرون أساتذة أوربا، وبواسطتهم فقط شاعت العلوم والفنون»[1].

والأسطر القادمة تعبر عن ذلك، إذ سأعرض لمساجد ومدارس مصر والشام، وسأرصد النشاطات العلمية فيهما.

أولاً ــ مساجد الديار المصرية ومدارسها[2]:

1ــ المساجد:

عندما قامت دولة المماليك أحدثت مساجد كثيرة، دلت على ذلك أقوال مؤرخي العصر المملوكي الكثيرة، وهي كالتالي:

ــ فالقلقشندي يذكر: «كثرت عمارة الجوامع بالقاهرة في الدولة التركية، خصوصاً في الأيام الناصرية ــ يقصد الناصر محمد بن قلاوون ــ وما بعدها، فعمّر بها من الجوامع ما لا يكاد يحصى كثرة»، ويقول في موضع آخر: «وأما مساجد الصلوات الخمس فأكثر من أن تحصى وأعز من أن تستقصى»[3].

---

(1) انظر النهار: شمس الحضارة العربية الإسلامية، ص184 - 193.

(2) انظر تفاصيل ذلك: النهار: العصر المفترى عليه ــ عصر المماليك البحرية ــ، ص118 - 190. النهار: الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص110ــ 144. وانظر عن أهم مراحل تطور العلم والتعليم ومؤسساته في حضارة العرب والمسلمين؛ النهار: تاريخ الحضارة، ص183 وما بعد.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص413، 417.

ـ ويقول المقريزي: (ت845هـ = 1441م): «وقد بلغت عدة المساجد التي تقام بها الجمعة مئة وثلاثين مسجداً»[1]. ويقول خليل بن شاهين الظاهري (ت873هـ = 1468م) «إنّ بمصر والقاهرة داخل السور وخارجه ألف خطبة ونيف»[2]. وعند حديثه عن الناصر محمد بن قلاوون، يذكر يوسف بن تغري بردي (ت 874هـ = 1469م): «عُمِّرت في أيامه بالديار المصرية عدة جوامع تقام فيها الخطب زيادة على ثلاثين جامعاً»[3].

ـ وتحدث ابن أيبك الدواداري (ت 732هـ = 1331م) عن الجوامع التي أُنشئت في عهد الناصر محمد بن قلاوون في مصر والقاهرة جامعاً جامعاً، فبلغ عددها (27) جامعاً، وذلك فضلاً عن الجوامع في سائر الأعمال المصرية قبليها وبحريها[4].

ـ ولا أدل على كثرة مساجد مصر مما يعرضه ابن دقماق (ت 809هـ = 1406م) عندما عدّد وسمّى المساجد المنتشرة في جميع أرجاء مصر، سواء في الأسواق أو في الدروب والأزقة، فلا يكاد يخلو أي منها من خمسة أو أربعة مساجد على الأقل، ويصل العدد في بعضها إلى عشرين مسجداً[5].

ولقد نشط سلاطين دولة المماليك في بناء المساجد وهندستها وتزيينها ورصد الأوقاف لها، فالظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري أنشأ في موضع خارج القاهرة

---

(1) المقريزي: الخطط (دار صادر)، ج2، ص245.

(2) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص31.

(3) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج9، ص144، 145.

(4) الدواداري: كنز الدرر وجامع الغرر، ج9، ص388ـ 390.

(5) انظر ابن دقماق: الانتصار، ق1، ص79ـ 92.

جامعاً سُمي باسمه: جامع الظاهر، وكان مهتماً جداً بهذا البناء، فسيّر بداية جماعة من المهندسين للكشف عن مكان لائق، فاختاروا ميدان قراقوش، ثم كتب بإحضار عمد الرخام من سائر البلاد، والجمال والجواميس والأبقار والدواب من سائر الولايات، وأمر بجلب الآلات والحديد والأخشاب من أجل الأبواب والسقوف وغيرها.

ثم توجه سنة 666هـ = 1267م إلى بلاد الشام، فترل يافا وتسلمها من الفرنج بأمان، ثم هدمها وقسّم أبراجها على الأمراء، ونقل كثيراً من أخشابها ورخامها إلى القاهرة، واستخدمه في بناء جامعه، وكان قد ابتدئ به في ربيع الآخر عام 665هـ = 1266م، وكملت عمارته في شوال من عام 667هـ = 1268م(1). وكان الظاهر بيبرس قد أنهى في عام 662هـ = 1263م بناء مسجد بجوار المشهد الحسيني بالقاهرة(2).

وكان السلطان الناصر محمد بن قلاوون أكثر سلاطين المماليك عناية بالمساجد، وقد وضّحت أقوال المؤرخين التي استعرضْتُها ذلك، وذلك ما جعل المقريزي يقول عنه: «كان محباً للعمارة وبلغ مصروف العمارة في كل يوم من أيامه سبعة آلاف درهم فضة»، وأشار ابن دقماق إلى كرم الناصر بقوله: «أما نفقات العمائر فكان شيئاً خارجاً عن الحد»(3).

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص299، 300. وانظر كذلك النويري: نهاية الأرب، ج30، ص133، 134.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص413، ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص286.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص306. ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص364.

ومن أعماله تشييده لجامع القلعة على قلعة الجبل، وسُمي هذا الجامع باسمه أيضاً، وكان مكانه جامع قديم وبجواره عدة أبنية، فهدم الجميع وعمّر جامعه على أحسن شكل، وأنشأ معه قبة ومقصورة، وكان ذلك عام 718هـ = 1318م، ويصف المقريزي هذا الجامع بأنه «أحسن عمارة، وعمل فيه من الرخام الفاخر الملون شيئاً كثيراً، وعمّر فيه قبة جليلة، وجعل عليه مقصورة من حديد بديعة الصنعة، وفي صدر الجامع مقصورة من حديد أيضاً برسم صلاة السلطان»[1]. وفي عام 714هـ = 1364م بنى الناصر محمد جامعاً عند المشهد النفيسي، وحضر أول خطبة جمعة فيه أمير المؤمنين المستكفي بالله أبو الربيع سليمان وولده[2].

وشيّد السلطان حسن بن السلطان الناصر محمد بن قلاوون جامعاً يعد من أشهر جوامع مصر بل والعالم وأعظمها، ويشكل أنموذجاً صادقاً لجوامع عصر المماليك، لما فيه من عظمة البناء ووضوح الهدف، ابتدأ بعمارته في موضع تحت قلعة الجبل، رصد له في كل يوم عشرين ألف درهم[3]. واستمرت العمارة جارية بهذه المدرسة مدة حياة السلطان حسن بن الناصر محمد، منذ سنة 757هـ = 1356م وحتى 762هـ = 1361م، وكان يصرف عليها بسخاء شديد، وقد قال في ذلك: «لولا أن يقال إن ملك مصر عجز عن إتمام بناء بناه لتركت بناء هذا الجامع من كثرة ما صُرف عليه»[4].

---

(1) المقريزي: السلوك، ج2، ق1، ص184، المقريزي: الخطط، ج2، ص325، ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص352.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص306.

(3) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج3، ص209. المقريزي: الخطط، ج2، ص316، ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج5، ص130.

(4) عبد الوهاب: جامع السلطان حسن وما حوله، ص9 – 12.

وفي عام 696هـ = 1296م أمر السلطان حسام الدين لاجين بتجديد عمارة الجامع الطولوني، وندب لذلك الأمير علم الدين سنجر الدواداري، وأقرّ لذلك عشرة آلاف دينار من خالص ماله[1].

وكان لأمراء دولة المماليك نشاط واسع في بناء المساجد، فبلغ مثلاً عدد الجوامع المبنية من قبل أمراء الناصر محمد بن قلاوون وكتّابه قرابة ثلاثين جامعاً[2]. فالأمير سيف الدين قوصون (ت 742هـ = 1341م) أحد المماليك السلطانية، وصاحب الشأن في سلطنة مصر، بنى عام 730هـ = 1329م جامع قوصون خارج باب زويلة، وبنى الأمير عز الدين أيدمر الخطيري (ت 737هـ = 1336م) أحد أمراء الناصر ابن قلاوون جامع الخطيري بناحية بولاق، وأكثر الخطيري من الاهتمام بجامعه هذا، فبالغ في عمارته وتأنق في رخامه حتى جاء من أجمل جوامع مصر كما وُصف[3].

وأما الأمير ألطنبغا المارداني (ت 744هـ = 1343م) أحد أمراء محمد بن قلاوون ووالي حماة ثم حلب، فقد شيّد جامع المارداني خارج باب زويلة في مكان كان مقابر لأهل القاهرة، والأمير آقسنقر الناصري (ت 744هـ = 1343م) أحد مماليك المنصور قلاوون ونائب صفد وغزة، بنى جامع آقسنقر قرب قلعة الجبل، بناه

---

(1) النويري: نهاية الأرب، ج31، ص321، 322.

(2) السيوطي: حسن المحاضرة، مج2، ص212.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص312، 307. الصفدي: الوافي بالوفيات، ج10، ص17، 18، الصفدي: أعيان العصر، ج1، ص661، ج4، ص137، 138.

من الحجر والرخام، وكان يشرف بنفسه عليه، ويحمل التراب مع العمال[1]. وفي عام 746هـ = 1345م شيّد الأمير بهاء الدين أصلم (ت 747هـ = 1346م) أحد مماليك المنصور قلاوون جامع أصلم، وأنشا الأمير سيف الدين منجك اليوسفي (ت 776هـ = 1374م) جامع منجك تحت قلعة الجبل[2].

ولم يقف النشاط العمراني عند السلاطين والأمراء، فكان لرعايا دولة المماليك في ذلك مشاركة محمودة؛ فالعالم الصاحب تاج الدين محمد بن محمد بن سليم بن حنا (ت 707هـ = 1307م) نائب الوزارة، بنى عام 672هـ = 1273م جامع دير الطين، وشيّد جامع ابن الظاهر بالقرافة الصغرى العالمُ فتح الدين محمد بن عبد الله بن عبد الظاهر (ت 691هـ = 12391م)، كاتب الإنشاء وصاحب المناصب العالية في عصر المنصور قلاوون[3]، وشيّد القاضي فخر الدين محمد بن فضل الله (ت732هـ = 1331م) الجامع الجديد الناصري على شاطئ النيل من ساحل مصر، ومساجد أخرى كثيرة، وبنى جامع الأسيوطي بطرف جزيرة الفيل

---

(1) الصفدي: أعيان العصر، ج1، ص605، 606، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج9، ص364، ج11، ص313، 314. المقريزي: الخطط، ج2، ص308، 309. ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج1، ص496، 497.

(2) ابن حجر: إنباء الغمر، ج1، ص148، المقريزي: الخطط، ج2، ص309، 320ـــ 323، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج11، ص108.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص298، 299، 324، 429، ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج1، ص156، 284، ابن دقماق: الجوهر الثمين، ق1، ص78.

بناحية بولاق القاضي شمس الدين محمد بن إبراهيم بن عمر السيوطي (ت 749هـ = 1348م) ناظر بيت المال[1].

وأنشأ رئيس الأطباء في ديار مصر صلاح الدين يوسف المغربي جامع ابن المغربي على الخليج الناصري، وبنى الدلاّل نجم الدين بن غازي عام 741هـ = 1340م جامع ابن غازي، وشيّد أحد جنود الجيش ويُعرف ببركة جامع بركة، وأنشأ جوهر السحرتي اللالا أحد خُدّام الناصر بن قلاوون جامع الطواشي عام 701هـ = 1301م[2].

ونأتي إلى الحياة العلمية في المساجد؛ فقد أقيمت مجالس العلم في مساجد العصر المملوكي، ودُرِّست فيها العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية وغيرها، وبذلك ظلّ المسجد يؤدي الدور الفكري إلى جانب دوره الديني. فلقد حفلت مساجد مصر بالفعاليات العلمية، ودُرِّس فيها مختلف أنواع العلوم، كإقراء القرآن الكريم، والتفسير، والحديث، وفقه المذاهب الأربعة، والنحو، والطب، والتصوف، وغير ذلك من العلوم، وذلك أضاف إلى المسجد دوراً رائداً في الحياة الفكرية، فكان من أقوى المؤسسات تأثيراً في حياة الناس و فكرهم آنذاك.

فكان المسجد في عصر المماليك أشبه بمدرسة يتلقى فيه طلبة العلم مختلف أنواع العلوم، وخير مثال على ذلك الجامع العتيق، الذي يقال له أيضاً جامع عمرو ابن العاص، كان فيه في كل بقعة حلقة علم، وينقل المقريزي عن غيره من العلماء أنه

(1) المقريزي: الخطط، ج2، 304، 315. الصفدي: الوافي بالوفيات، ج4، ص335، 336، الصفدي: أعيان العصر، ج5، ص54، 55.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص313، 325، 326، 328، ابن حجر: إنباء الغمر، ج1، ص149.

كان في هذا المسجد قبل وباء عام 749هـ = 1348م بضعاً وأربعين حلقة لإقراء العلم لا تكاد تبرح منه[1]، وفيه ثماني زوايا دُرِّست فيها العلوم، وهي: ـــ زاوية الإمام الشافعي ـــ الزاوية المجدية ـــ الزاوية الصاحبية التاجية ـــ الزاوية الكمالية ـــ الزاوية التاجية ـــ الزاوية المعينية ـــ الزاوية العلائية ـــ الزاوية الزينية[2].

وقُررت في جامع الحاكم أربعة دروس لإقراء الفقه على مذاهب الأئمة الأربعة، ودرسٌ لإقراء الحديث النبوي، ودرسٌ للنحو، ودرسٌ لتعليم القراءات السبع، ولكل درس مدرّس وعدد كثير من الطلبة، ورُتّبت فيه أيضاً متصدرون لتلقين القرآن الكريم، وعدد من القرّاء يتناوبون على قراءة القرآن، ومعلمٌ يُقرئ أيتام المسلمين كتاب الله عز وجل[3]. ورُتّبت في جامع ابن طولون دروس لإلقاء الفقه على المذاهب الأربعة، ودرس لتفسير القرآن العظيم، ودرس للحديث الشريف، ودرس لتعليم الطب، وفي عام 767هـ = 1365م أُدخل فيه سبعة من المدرسين المختصين بتدريس المذهب الحنفي[4].

وأما جامع السلطان حسن، فقد طغت عليه صفة المدرسة أكثر من المسجد، دللت على ذلك أقوال المؤرخين، إذ يسميه القلقشندي بالمدرسة، ويلقبها بالمدرسة العظمى، ويصفه المقريزي بالجامع المدرسة، فيقول عنه: «هذا الجامع يُعرف بمدرسة

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص256.

(2) ابن دقماق: الانتصار، ق1، ص100، 101، المقريزي: الخطط، ج2، ص255، 256.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص278.

(4) النويري: نهاية الأرب، ج31، ص322، المقريزي: الخطط، ج2، ص269.

السلطان حسن» و«في هذا الجامع عجائب من البنيان ... ومنها المدارس الأربع التي بدور قاعة الجامع»[1].

2ـ المدارس (الجامعات):

صار في مصر في عصر المماليك عدد كبير من المدارس يثير الدهشة والإعجاب، فلقد أحصيتُ عند المقريزي خمساً وخمسين مدرسة شُيدت في مصر في عصر دولة المماليك، وقدّم بحثاً مطولاً عنها[2]، وشهد ابن بطوطة على هذه الكثرة حين زار مصر، بقوله: «وأما المدارس بمصر فلا يحيط أحد بحصرها لكثرتها»[3].

فمن مدارس السلاطين؛ المدرسة المعزية التي بناها المعز أيبك التركماني عام 654هـ = 1256م، تلاه الظاهر بيبرس الذي بدأ بتشييد مدرسته الظاهرية في القاهرة عام 660هـ = 1261م، وفرغ منها عام 662هـ =1263م، فاشتملت على أربعة أواوين في كل إيوان درس[4]. وأنشأ السلطان المنصور قلاوون الألفي المدرسة المنصورية في القاهرة، وعمّر أيضاً عام 682هـ = 1283م مدرسة تربة أم الصالح بالقرب من المشهد النفيسي من أجل زوجته أم ابنه الملك الصالح علاء الدين علي[5]. واشترك في بناء المدرسة الناصرية سلطانان مملوكيان، فقد بدأ بعمارتها

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، 415. المقريزي: الخطط، ج2، ص316.

(2) انظر المقريزي: الخطط، ج2، ص369ـ 403.

(3) ابن بطوطة: الرحلة، ج1، ص203.

(4) ابن دقماق: الانتصار، ق1، ص92، 93، القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص391. ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص90، ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، ص344.

(5) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص55، 56، الكتبي: فوات الوفيات، ج3، ص204، القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص415. المقريزي: الخطط، ج2، ص394.

السلطان زين الدين كتبغا المنصوري، ثم خُلع عن منصبه قبل أن يكملها، فأتم بناءها الناصر محمد بن قلاوون بين عامي 698ــ 703هــ = 1298ــ 1303م[1].

واهتم أمراء المماليك ببناء المدارس اهتماماً فاق اهتمام السلاطين، فقد أقام المدرسة الطيبرسية في القاهرة بجوار الجامع الأزهر الأمير علاء الدين طيبرس بن عبد الله الوزيري (ت 719هــ = 1319م) نقيب الجيوش، وعند وفاته دُفن فيها. وأنشأ الأمير علاء الدين أقبغا عبد الواحد (ت 744هــ = 1343م) استادار الملك الناصر محمد بن قلاوون المدرسة الأقبغاوية بجوار الجامع الأزهر [2]. وشيّد الأمير حسام الدين طرنطاي المنصوري (ت 689هــ = 1290م) نائب سلطنة مصر المدرسة الحسامية في القاهرة، وبنى نائب سلطنة مصر أيضاً الأمير شمس الدين قراسنقر المنصوري (ت 728هــ = 1327م) المدرسة القراسنقرية فيما بين باب العيد وباب النصر، وبنى الأمير علاء الدين مغلطاوي الجمالي (ت 730هــ = 1329م) المدرسة الجمالية، وشيّد الأمير سيف الدين صرغتمش الناصري (ت 759هــ = 1357م) المدرسة الصرغتمشية خارج القاهرة، وعنها قال المقريزي: «جاءت من أبدع المباني وأجلها وأحسنها قالباً وأبهجها منظراً»[3].

وكانت لرعايا دولة المماليك مشاركة في تشييد المدارس، وبذلوا أموالهم لتأسيس مدارس لطلاب العلم، منهم العلماء الذين نقف لهم على عدة مشاركات، منها بناء العالم شمس الدين شاكر بن غزيل المعروف بابن البقري (ت 776هــ =

---

(1) المقريزي: الخطط،ج2، ص382، وانظر ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص365.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص331، 419، ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج2، ص481. المقريزي: الخطط، ج2، ص383، 384.

(3) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص285، 286. الصفدي: أعيان العصر، ج5، ص431، 432، المقريزي: الخطط، ج2، ص386 – 393، 403، 404.

1374م) للمدرسة البقرية تجاه الجامع الحاكمي، وبناء الإمام الشيخ مجد الدين عبد العزيز بن الحسين (ت 680هـ = 1281م) للمدرسة المجدية الخليلية في مدينة مصر الفسطاط[1]. وشارك الأطباء كذلك في هذا النشاط، فبنى رئيس أطباء الديار المصرية مهذب الدين بن علم الدين بن أبي الوحش عام 684هـ = 1285م المدرسة المهذبية خارج القاهرة، وشرع رئيس الأطباء صلاح الدين يوسف المغربي ـــ الذي تقدم أنه بنى جامعاً ـــ في بناء مدرسة تجاه جامعه المطل على الخليج الناصري، لكنه توفي قبل إكمالها، فدُفن في قبة تجاه جامعه[2].

وساهم التجار بنصيب جيد في هذا المجال، فأنشأ رئيس التجار برهان الدين إبراهيم بن عمر بن علي المحلي (ت 806هـ = 1403م) مدرسة المحلي في ظاهر مدينة القاهرة، وعمّر كبير التجار ناصر الدين محمد بن مسلم (ت 776هـ = 1374م) المدرسة المسلمية في مدينة مصر[3].

وكما مثّل المسجد دوراً من أدوار المدرسة، مثّلت المدرسة دور المسجد في كثير من الأحيان، فكانت تُقام الخطب والصلوات في عدد منها، ففي عام 730هـ = 1329م اجتمع أحد الأمراء مع القضاة والفقهاء «بسبب عمل منبر بالمدرسة الصالحية بين القصرين من القاهرة لإقامة الجمعة بها، فأفتوه بجواز ذلك ... وأقيمت الخطبة في يوم الجمعة ... فكان يوماً مشهوداً». وأقيم في المدرسة الحجازية منبرٌ

---

(1) ابن دقماق: الانتصار،ق1، ص96، المقريزي: الخطط، ج2، ص391، 400.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص369، 391، 397.

(3) السخاوي: الضوء اللامع، ج1، ص112، 113، ابن حجر: إنباء الغمر، ج1، ص146، ج5، ص155، 156، المقريزي: الخطط، ج2، ص368، 369، 401.

لخطبة يوم الجمعة، وعُين فيها إمامٌ يؤم الناس في الصلوات الخمس. ورُتب في المدرسة الناصرية إمامٌ أيضاً للغرض نفسه[1].

وظهرت في عصر المماليك مدارس تخصصية، فكانت كل مدرسة تُدرّس علماً مستقلاً، مثل مدارس الفقه، التي اختصت بتدريس فقه المذاهب الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية، فمثّلت ما يشابه في وقتنا هذا الجامعات المختصة، فمن المدارس التي درّست فقه المذاهب الأربعة مجتمعة المدرسة الصالحية، وهي أول مدرسة في الديار المصرية تختص بتدريس المذاهب الأربعة. ومن أبرز هذه المدارس أيضاً مدرستان: المدرسة والقبة المنصورية، والمدرسة الناصرية، فالمدرسة والقبة المنصورية قد رُتب فيهما إلى جانب دروس فقه المذاهب الأربعة درسٌ للطب، وآخر للحديث النبوي، وثالث للتفسير، وأما المدرسة الناصرية فقُرر فيها درس فقه المالكية بالإيوان الكبير القبلي، ودرس فقه الحنابلة بالإيوان الغربي، ودرس فقه الحنفية بالإيوان الشرقي، ودرس فقه الشافعية بالإيوان البحري. ومن هذه المدارس أيضاً مدرسة السلطان حسن بن محمد بن قلاوون وجامعه، ومدرسة الأمير سيف الدين شيخو، وخانقاه شيخو[2].

واختصت مدارس أخرى كثيرة بتدريس الفقه الشافعي والفقه الحنفي معاً في مدرسة واحدة، ومن تلك المدارس المدرسة الظاهرية، درّس فيها فقهاء الشافعية

---

(1) الصفدي: أعيان، ج3، ص120. المقريزي: السلوك، ج1، ق1، ص317، ق3، ملحق رقم 17، ص1046، المقريزي: الخطط، ج2، ص382.

(2) ابن عبد الظاهر: الروضة البهية، ص85. المقريزي: الخطط، ج2، ص374، 380، 382، 421، 535. المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ملحق رقم (9)، ص1001، ج1، ق3، ص1040. السيوطي: حسن المحاضرة، مج2، ص228 – 230. ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج3، ص205، 209. ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج5، ص130.

فقههم في الإيوان القبلي منها، وفقهاء الحنفية في الإيوان البحري، بالإضافة إلى درس الحديث النبوي في الإيوان الشرقي، ودرس القراءات في الإيوان الغربي. ودُرِّس هذان المذهبان في المدرسة الفارقانية، وفي مدرسة الجاي، والمدرسة الأقبغاوية، والمدرسة القطبية، ومدرسة أم السلطان[1].

ووُجد مدارس ليست بالكثيرة اختصت بتدريس فقه المذهبين الشافعي والمالكي معاً في موضع واحد، فكان منها المدرسة المسلمية التي دُرِّس فيها هذان المذهبان بناءً على شرط الواقف، والمدرسة الفاضلية، وقد جُعل فيها إلى جانب تدريس هذين الفقهين قاعة للإقراء، والمدرسة الحجازية [2]. ولم أقف في المصادر إلا على مدرسة واحدة اختصت بتدريس فقه المذهبين الحنفي والمالكي، وهي المدرسة المنكوتمرية [3].

واختصت مدارس كثيرة بتدريس الفقه الشافعي لوحده، تتفوق بعددها على المدارس الفقهية الأخرى، فدُرِّس هذا المذهب في المدرسة الفائزية، والمدرسة القطبية، والمدرسة الشريفية، والمدرسة الناصرية، والمدرسة الطيبرسية، والمدرسة الحسامية، والمدرسة البقرية، والمدرسة الملكية، والمدرسة السابقية، والمدرسة المجدية الخليلية[4].

---

(1) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج9، ص311. ابن تغري: النجوم الزاهرة، ج2، ص496. المقريزي: الخطط، ج2، ص368-400. ابن حجر: إنباء الغمر، ج1، ص73، 74. ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، ص344.

(2) ابن عبد الظاهر: الروضة البهية الزاهرة، ص88. المقريزي: الخطط، ج2، ص363، 365، 366، 382، 401. ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج1، ص364.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص386، 387، الصفدي: أعيان العصر، ج5، ص456.

(4) المقريزي: الخطط، ج2، ص365-400. أبو شامة: الروضتين، ج2، ص180، 181. ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص285، 286، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص145.

كما كثرت المدارس المختصة بتدريس الفقه الحنفي أسوة بمدارس الشافعية، فدُرِّس هذا الفقه في المدرسة السيوفية، والمدرسة الأزكشية، والمدرسة الجمالية، والمدرسة البوبكرية، والمدرسة المهمندارية، والمدرسة الصرغتمشية(1).

وكانت مدارس فقه المذهب المالكي قليلة مقارنة بمدارس الفقهين الشافعي والحنفي، وكان منها المدرسة القمحية، ومدرسة العادل، ومدرسة ابن رشيق، والمدرسة الصاحبية(2). ولم أجد بعد البحث في المصادر أي مدرسة في مصر تختص بتدريس فقه المذهب الحنبلي وحده، كما لم يُدرس مشتركاً مع مدرسة فقهية أخرى، إلاّ في المدارس المختصة بتدريس المذاهب الأربعة.

واختصت مدارس بتدريس الحديث النبوي الشريف؛ فأول دار للحديث بُنيت على وجه الأرض بناها الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي بدمشق، ثم كانت دار الحديث الكاملية التي شيّدها الملك الكامل ناصر الدين بن الملك العادل أبي بكر محمد بن أيوب في القاهرة ثاني دار عُملت للحديث، وذلك عام 622هـ = 1225م(3).

وتعددت بعد ذلك مدارس الحديث، فكانت المدرسة الخروبية، وجُعل في المدرسة الظاهرية درسٌ لعلم الحديث إلى جانب دروس الفقه والقراءات، وكذلك

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص365 - 404. ابن عبد الظاهر: الروضة البهية الزاهرة، ص87، 88. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج2، ص436. ابن أبي حجلة: سكردان السلطان، ص55. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص306.

(2) أبو شامة: الروضتين في أخبار الدولتين، ج2، ص181، ابن دقماق: الانتصار، ق1، ص95، 96. المقريزي: الخطط، ج2، ص364، 365، 371.

(3) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص81، الذهبي: تاريخ الإسلام، ح و 631ـ640هـ، ص237، المقريزي: الخطط، ج2، ص375، السيوطي: حسن المحاضرة، مج2، ص27.

رُتّبت في المدرسة المنصورية دروسٌ للحديث النبوي إلى جانب دروس الفقه والتفسير والطب، ودُرّس الحديث النبوي في المدرسة الصرغتمشية إلى جانب الفقه الحنفي. واختصت مدارس بتدريس التفسير والقراءات والنحو؛ فدُرّس التفسير بالمدرسة المنصورية، والقبة المنصورية، وجامع ابن طولون، والجامع الأزهر. ودُرِّس علم القراءات في المدرسة الظاهرية، والمدرسة السابقية، وجامع الحاكم. ودُرِّس علم النحو في المدرسة الصاحبية وجامع الحاكم[1].

3 ــ مدارس الصوفية:

وهي الخوانق والرُبط والزوايا، فالخانقاه كلمة فارسية تتألف من لفظين: خانة بمعنى دار، وكاه وهي لاحقة تفيد المكانية، فتأتي بمعنى البيت، وجُعلت لخلوة الصوفية فيها لعبادة الله تعالى، وظهرت في الإسلام في القرن الهجري الخامس تقريباً = الحادي عشر الميلادي[2].

وقد انتشر بناء الخوانق كثيراً في عصر المماليك، وقد بنى معظمها الأمراء، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالأمير علاء الدين أيدكين البندقداري (ت 684هـ = 1285م) بنى عام 683هـ = 1284م الخانقاه البندقدارية تجاه المدرسة الفارقانية، وبنى الأمير علم الدين سنجر الجاولي (ت 745هـ = 1344م) عام 723هـ = 1323م الخانقاه الجاولية فيما بين القاهرة ومصر. وفي عام 725هـ = 1324م بنى الأمير شهاب الدين أحمد بن آقوس المهمندار الخانقاه المهمندارية خارج باب

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص268، 379، 276 - 280، 393، 394، 403 - 407. ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، ص344. السيوطي: حسن المحاضرة، مج2، ص229 - 231.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص414. عبد الله: معاهد تزكية النفس في مصر، ص5، وهو كتاب مهم تناول دراسة لوثائق وقف وتحقيقها تعود إلى عصور، ومنها العصر المملوكي.

زويلة، وبنى الأمير بكتمر الساقي (ت 733هـ = 1332م) عام 726هـ = 1325م خانقاه بكتمر عند سفح الجبل قرب القرافة، وكذلك بنى الأمير سيف الدين شيخو العمري عام 756هـ = 1355م الخانقاه الشيخونية تجاه جامعه[1].

ومن السلاطين السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذي شيّد خانقاه سرياقوس عام 723هـ = 1323م، وأكمل بناءها عام 725هـ = 1324م، وبنى السلطان المظفر بيبرس الجاشنكير خانقاه بيبرس بالقاهرة، وكان ذلك قبل أن يتولى منصب السلطنة، أي عندما كان أميراً عام 706هـ = 1306م[2].

وقامت هذا الخوانق وغيرها بدور علمي ونشاط فكري مشهود له، فكانت العبادة ودروس العلم تقامان فيها جنباً إلى جنب، فجُعل في خانقاه شيخو مثلاً دروسٌ أربعة لفقه المذاهب الأربعة، ودرس للحديث النبوي الشريف، ودرس لإقراء القرآن الكريم، وعُين لكل درس من هذه الدروس مدرس وطلبة، واشترط على الطلبة حضور الدروس وحضور وظيفة التصوف[3]، وقد قال أحمد ابن أبي حجلة في خانقاه شيخو: «سلك فيها بجمع الأئمة الأربعة أحسن المذاهب، فأزاح بتعاليلهم العلل، ومزج الفقهاء بالصوفية فجمع بين العلم والعمل»[4].

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص418 – 423. ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج2، ص236، ج3، ص205. ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج3، ص390ـــ 397. الصفدي: الوافي بالوفيات، ج15، ص482، 483. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص309.

(2) ابن دقماق: الجوهر الثمين، ص365، المقريزي: الخطط، ج2، ص416، 422، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4، ص264. الصفدي: أعيان العصر، ج2، ص74.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص421، السيوطي: حسن المحاضرة، مج2، ص230.

(4) ابن أبي حجلة: سكردان السلطان، ص58.

ودُرِّس في الخانقاه الأقبغاوية الفقه الشافعي والفقه الحنفي، ودُرِّس في الخانقاه الجمالية الفقه الحنفي، وأما الخانقاه المهمندارية فجعلها بانيها مدرسة وخانقاه في وقت واحد، ودُرِّس فيها الفقه الحنفي أيضاً، واشتملت بعض الخوانق على كُتّاب لتعليم أطفال المسلمين الأيتام قراءة القرآن الكريم والخط[1].

أما الزوايا؛ فيُستدل من المدلول اللغوي للزاوية على أنها موضع للانزواء[2]، وقد ظهرت في البداية على شكل تجمعات دينية في المساجد، يتحلق فيها الطلاب أو مريدو العلم حول شيخ من الشيوخ، فهذا الجامع العتيق في مصر كانت فيه عدة زوايا، ووضع لها ابن دقماق عنواناً واضحاً، هو «الزوايا بالجامع العتيق بمصر الفسطاط»[3].

وبمطالعة المصادر التي تحدثت عن الزوايا في عصر المماليك، نجد أنها ثلاثة أنواع: زوايا أنشأها سلاطين المماليك وأمراؤهم، وزوايا فردية، وزوايا جماعية.

ففي النوع الأول؛ اهتم سلاطين المماليك بالعلماء وكرّموهم، ومن وجوه تكريمهم بناء الزوايا من أجلهم، من ذلك ما قام به الظاهر بيبرس عندما شيّد عدداً من الزوايا من أجل الشيخ خضر بن أبي بكر بن موسى المهران العدوي (ت 676هـ = 1277م) فشيّد له زاوية في حماة وزاوية في حمص وأخرى في بعلبك، وعدة زوايا في جبل المزة بدمشق، ثم أنشأ له زاوية سُميت باسمه هي زاوية الشيخ خضر خارج القاهرة وأنزله فيها، ولأجل سكن الشيخ تقي الدين رجب بن أشيرك

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص384، 392، 399، 418، 421.

(2) انزوى القوم بعضهم إلى بعض إذا تدانوا وتضاموا، انظر ابن منظور: لسان العرب، مج14، مادة (زوى).

(3) ابن دقماق: الانتصار، ق1، ص100، وانظر المقريزي: الخطط، ج2، ص255، 256.

العجمي (ت 714هـ = 1314م) شيخ طائفة العجم في الديار المصرية، بنى السلطان الناصر محمد بن قلاوون زاوية تقي الدين[1].

وارتبطت الزوايا الفردية بأسماء شخصيات عُرفت بالتدين والزهد والفضيلة والعلم، فاقترنت كل زاوية باسم شيخ من الشيوخ، فُعرفت زاوية ابن منظور خارج القاهرة مثلاً بالشيخ جمال الدين محمد بن أحمد بن منظور (ت 696هـ = 1296م) الإمام الزاهد وصاحب المعارف الكثيرة ولاسيما معرفته بعلم الحديث، ونُسبت زاوية الظاهري بظاهر القاهرة إلى الشيخ أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهري (ت 696هـ = 1296م) الإمام الحافظ، وارتبط اسم زاوية نصر خارج باب النصر في القاهرة بالشيخ الناسك نصر بن سليمان (ت 719هـ = 1319م) المعروف بالفقه وتردد الأعيان إليه[2].

وتعددت الزوايا الجماعية وتنوعت، فمنها ما خُصص للطوائف الدينية، ومنها ما خُصص لسكن الفقراء، فالزاوية القلندرية في ظاهر القاهرة خُصصت لنزول طائفة القلندرية، التي تنتمي إلى الشيخ حسن الجوالقي القلندري، أحد فقراء العجم (ت 722هـ = 1322م)، والزاوية اليونسية خارج القاهرة، كانت تنزلها طائفة اليونسية المنسوبة إلى يونس، ويونس هذا ليس شخصاً واحداً، فهناك يونس بن عبد الرحمن القمي، ويونس السموي، ويونس بن يونس[3].

---

(1) ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، ص273، ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص230. الصفدي: أعيان العصر، ج2، ص365، ج2، ص432، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص199.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص431 – 433. الصفدي: الوافي بالوفيات، ج8، ص36، 37. ابن الجزري: غاية النهاية، ج2، ص335. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5، ص165.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص432 – 435، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص135، 279.

وقامت الزاوية بدور فكري فعّال، فدرِّست فيها أنواع كثيرة من العلوم، من ذلك زاوية الجعبري، حيث كان شيخها «يجلس للوعظ فتجتمع إليه الناس، ويذكرهم ويروي الحديث ويشارك في علم الطب وغيره من العلوم»، ووُصف شيخها إبراهيم بن معضاد بأنه «محط الرجال، وملجأ أرباب القال والحال، ينثر على الناس جواهره الفاخرة، ويعظهم»، أما شيخ زاوية الأبناسي فقد «برع في الفقه، واشتهر بسلامة الباطن، وعُرف بالخير والصلاح، وكتب على الفتوى ... وتصدى لأشغال الطلبة عدة سنين» و«أقام فيها يحسن إلى الطلبة، ويجمعهم على التفقه، ويُرتب لهم ما يأكلون، ويسعى لهم في الرزق، وخصوصاً الواردين من الضواحي، فصار أكثر الطلبة في القاهرة من تلامذته»[1].

أما الرُبط فمفردها رباط، والرباط والمرابطة تعني ملازمة ثغر العدو، ويفهم من هذا أن الرباط هو الموضع الذي يرابط فيه الجند بخيلهم وعتادهم للدفاع عن البلاد، واقترن ذلك بالجهاد والذود عن البلاد، فالثغور هي موضع المخافة من العدو الذي يُخشى تسربه منها إلى البلاد[2].

وقد أشار المقريزي إلى أن الرباط أصبح «بيت الصوفية ومنزلهم» وأنه «دار يسكنها أهل طريق الله»، فظهر ما يمكن أن نسميه بالربط السكنية، التي أُلحقت على الأغلب بالخوانق لسكن صوفيتها، ومن الأمثلة عليها رباط الناصر محمد بخانقاه سرياقوس الذي أُعد لسكن صوفية الخانقاه، ورباط الأشرف برسباي الذي جُعل لسكن صوفية خانقاه الأشرف، والرباط الذي بناه بيبرس الجاشنكير قرب خانقاه

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص434، 435. ابن الجزري: غاية النهاية، ج2، ص335. المناوي: الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، ج2، ص16. ابن قاضي شهبة: تاريخ ابن قاضي شهبة، مج2، ص337.

(2) ابن منظور: لسان العرب، مج7،، ص302، مادة ربط. عبد الله: معاهد تزكية النفس، ص50.

بيبرس، وجُعل أغلب الظن لسكن صوفية الخانقاه، كما اشترط واقف رباط الصاحب أن يسكنه عشرة من الفقراء، وبُني جانب جامع الأفرم رباط لإقامة الفقراء[1].

وقد تأثر الرباط على ما يبدو بانتشار التعليم وإقامة المدارس النظامية الكثيرة في مصر، فأخذ الصفة التعليمية التي باتت إحدى أهدافه الرئيسية، فمثلاً رباط الآثار الذي عمّره الصاحب تاج الدين محمد بن الصاحب فخر الدين محمد (ت 707هـ = 1307م) ــ عُرف بهذا الاسم لاحتوائه على قطعتين من الخشب والحديد يقال إنهما من آثار رسول الله ﷺ ــ قُرر فيه درس للفقهاء الشافعية، ووُجدت فيه خزانة كتب[2]. ومثل رباط البغدادية الذي بنته الست الجليلة تذكار باي خاتون بنت الملك الظاهر بيبرس عام 684هـ = 1285م للشيخة الصالحة زينب بنت أبي البركات المعروفة ببنت البغدادية، وكانت تُنزل فيه النساء الخيرات، وجُعل فيه أيضاً شيخة معلمة تعظ النساء وتفقههن[3].

4ــ المساجد والمدارس في باقي أنحاء مصر:

لم تقتصر النهضة العلمية في عصر المماليك على القاهرة وما حولها، بل شملت مناطق مصر الأخرى، فمن المراكز العلمية التي أُسست في الإسكندرية جامع أبي العباس المرسي (ت 685هـ = 1286م)، ومسجد ياقوت العرشي (ت 707هـ = 1307م)، ومسجد تاج الدين بن عطاء الله الإسكندري (ت 709هـ =

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص298، 416، 427. عبد الله: معاهد تزكية النفس، ص48.

(2) ابن دقماق: الجوهر الثمين، ق1، ص102، 103، المقريزي: الخطط، ج2، ص429.

(3) العاملي: الدر المنثور في طبقات ربات الخدور، ص184. كحالة: معجم أعلام النساء، ج2، ص57.

1309م)، وجامع العطارين، وكان معهد علم وينبوع ثقافة، ومدرسة أحمد السلفي (ت 576هـ = 1180م) التي قال عنها ابن خلكان (ت 681هـ 1182م): «ولم أر بالإسكندرية مدرسة للشافعية سواها»، والمدرسة الحافظية، ومدرسة ابن الأنجب، ومدرسة بني حديد. وثمة مدرسة في الإسكندرية لعتيق بن محمد بن سليمان المخزومي الدماميني (ت 731هـ = 1330م) الذي تعلم في قوص ثم تحول إلى الإسكندرية واستوطنها[1].

وكانت دمياط مركزاً من مراكز العلم في ذلك العصر أيضاً، وإن لم تبلغ مرتبة الإسكندرية، حيث كان الراغب في الثقافة العالية يجد بغيته في القاهرة والإسكندرية. وقد غدت في القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي ملجأ المهاجرين من أهل العراق؛ حيث كانوا يجتمعون ويترافقون ويخرجون من دمشق إلى مصر، وكان أكثرهم يترل إلى البحر، ويجيء من جهة دمياط ويدخلون مصر.

وظلت مكانة دمياط العلمية تنمو شيئاً فشيئاً، وقصدها العلماء والصوفية من كل حدب وصوب؛ ومن هؤلاء الشيخ فاتح بن عثمان الأسمر التكروري (ت695هـ=1295م) الذي قدم من مراكش نحو عام 678هـ=1279م، فأقام فيها مدة ثم نزح عنها، ثم عاد إليها ثانية، وأقام بجامعها القديم، ورممه واعتنى به،

---

(1) مبارك: الخطط التوفيقية لمدينة الإسكندرية، ص69، 70. ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج3، ص417. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص316، ج3، ص48. بدوي: الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، ص20، 55.

ومنذ ذلك الحين عُرف ذلك الجامع بجامع «الفتح»، وهو تحريف للفظ «فاتح» الاسم الأول للشيخ التكروري[1].

وكانت مدينة بلبيس في إقليم الشرقية مدينة علمية، ومركزاً للدراسة والعلوم منذ عصر الفاطميين واستمرت كذلك حتى عصري الأيوبيين والمماليك، وكانت تستقبل أبناء إقليم الشرقية القادمين إليها من القرى المجاورة، فكثرت مدارسها كثرة ملحوظة، وانتشرت في قراها الكتاتيب ومكاتب الأطفال[2].

أما صعيد مصر (الوجه القبلي) فقد اشتهرت فيه عاصمتان من عواصم الثقافة التي كانت تجتذب العلماء وتخرج الأفاضل؛ وهما مدينتا «قوص» و«أسيوط»، وكانت قوص أوسع شهرة وأعمر بدور العلم؛ لأنها مستقر نائب السلطنة بالصعيد. وازدهرت أسيوط بالعلم، وكان فيها نائب حكم يعينه قاضي القضاة، واشتهرت فيها المدرسة الفائزية التي درّس فيها الكثير من علماء عصر المماليك[3].

واشتهرت مدن أخرى؛ مثل مدينة أدفو التي اشتهرت بأنها مدينة الفقه والعلم، وعُرفت أسنا بأنها مدينة الترف والشعر، وتميزت مدينة قنا بالزهد والتصوف، وتخرّج في أسوان عدد كبير من أهل العلم بشهادة الأدفوي الذي قال: «وقد خرج من أسوان خلائق كثيرة لا يحصون من أهل العلم والرواية والأدب»[4]. وفي قوص كانت المدرسة النجيبية، والمدرسة المعزية، والمدرسة السراجية، والمدرسة الغربية. وفي

---

(1) بدوي: الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية، ص21. الشيال: مجمل تاريخ دمياط، ص43، 44. محمد: مساجد مصر، ص246.

(2) النباهين: نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك في مصر، ص287.

(3) سلام: الأدب في العصر المملوكي، ص116، 117.

(4) الأدفوي: الطالع السعيد، ص29. محمد: مساجد مصر، ص251.

أسوان المدرسة السيفية، والمدرسة النجمية، والمدرسة البانياسية. وفي أسنا المدرسة العزية، والمدرسة الغربية، والمدرسة الأفرمية، والمدرسة المجدية[1].

وذكر أبو عثمان النابلسي الصفدي الشافعي (من علماء القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي) إنه كان في الفيوم من الجوامع والمساجد ثمانون، خمسة وأربعون جامعاً، وخمسة وثلاثون مسجداً. ثم يعدد هذه الجوامع والمساجد واحداً واحداً[2].

ثانياً ــ مساجد بلاد الشام ومدارسها:

من أجمل ما تبقّى في بلاد الشام من آثار ــ وخاصة دمشق ــ هي تلك المساجد والمدارس، التي تحكي قصة المماليك فيها، وتشهد على إنجازاتهم العلمية، وهي بحاجة إلى عناية عاجلة منّا جميعاً، إذ بدأ بعضها يندثر، ومنها أقدم مدرسة فقهية، والتي أُزيلت عن بكرة أبيها، ولماذا؟ فقط لفتح شارع مكانها! وأترك لكم التعليق.

1ــ مساجد دمشق ومدارسها:

كما أن المقريزي في خططه قد أرّخ للنهضة العلمية في عصر المماليك في القاهرة وما حولها، فإن النعيمي (ت 927 هــ = 1520م) قد أرّخ للنهضة العلمية في دمشق وما حولها من خلال كتابين رائعين، الأول هو«الدارس في تاريخ المدارس»، والثاني هو«تنبيه الطالب والدارس في أحول دور القرآن والحديث

(1) الأدفوي: الطالع السعيد، ص49، 128،210، 332، 359، 436، 443، 455، 459، 489، 659. ابن دقماق: الانتصار، ق2، ص25، 27، 28، 30، 31.

(2) النابلسي الصفدي: تاريخ الفيوم وبلاده، ص21، 22.

والمدارس»، هذان الكتابان يصوران الحياة العلمية والثقافية في دمشق من القرن الخامس وحتى العاشر الهجريين = الحادي عشر والسادس عشر الميلاديين، وأشار أستاذنا الدكتور صلاح الدين المنجد إلى الأهمية القصوى لكتاب الدارس بقوله: «ما أعرف بعد كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر كتاباً أجل منه».

وقد ازدهرت دمشق في هذه الفترة بمئات المدارس الكبيرة المختلفة، التي أُسست لتلقي الثقافة الإسلامية الدينية، وما يتصل بها من علوم العربية، فكان فيها مدارس للقرآن والحديث، وللمذاهب الفقهية الأربعة وللطب. وتحدث ابن شداد (ت684 هـ = 1285م) في كتابه الأعلاق الخطيرة عن وجود (90) مدرسة للمذاهب الأربعة في دمشق[1].

وقد أسس هذه المدارس ملوك دمشق وسلاطينها وأمراؤها وولاتها وأزواجهم وأخواتهم من الأميرات والخواتين، ونساؤها العالمات، وعلماؤها وقضاتها وتجارها. وقد وقف أولئك جميعاً على هذه المدارس المتعددة أوقافاً وافرة من الأموال والقرى والضياع والبساتين والحوانيت والخانات والقاعات، حتى أصبحت دمشق وأرباضها أوقافاً لهذه المدارس المبثوثة في كل حي من أحيائها، فكانت هذه الأوقاف تدر المال عليها وتُرغّب الطلاب في التعلم بها.

ولعل دمشق قد تفردت في ذلك الزمن بعدد المدارس الذي زاد على مئة وخمسين مدرسة، وفاق بذلك مدارس بغداد والقاهرة وبيت المقدس وجميع مدن العالم الإسلامي، ونظرة إلى كتابي النعيمي «الدارس في تاريخ المدارس» و«تنبيه الطالب» تبين أننا لا نبالغ فيما نقول، وكما يقول أستاذي الدكتور المنجد فإن

---

(1) ابن شداد: الأعلاق الخطيرة، 1965م، ج1، ص27. غوانمة: تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، ص250.

دمشق تفردت بمجد آخر من بين بغداد والقاهرة وبيت المقدس، فقد كانت أسبق هذه المدن الثلاث إلى تأسيس مدارس خاصة بالعلوم، أي الأمكنة التي تتخذ لتلقي علم واحد على أيدي شيوخ موقوفين عليه، متميزة بذلك عن حلقات المساجد[1].

والآن نبدأ بالمساجد، فلقد عرفت دمشق المساجد منذ أن بنى الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك الجامع الأموي، ومنذ ذلك الوقت أخذت أعداد المساجد بالتزايد حتى بلغ عددها في عصر المماليك 397 مسجداً، باستثناء ما بُني في قراها[2]. ومن هذه المساجد: الجامع الكريمي: بناه القاضي كريم الدين عبد الكريم بن المعلم سنة 718هـ = 1318م. وجامع الملاح: بناه الصاحب شمس الدين غبريال ناظر الدواوين (ت 701هـ = 1306م). جامع خليخان: بناه نجم الدين بن خليخان سنة 736هـ = 1335م. جامع يلبغا: أنشأه الأمير سيف الدين يلبغا، وكان قبل ذلك تلاً يُشنق عليه المجرمون، حتى شنق به رجل صالح، فكان آخر من شنق هناك، فشُرع في بنائه سنة 747هـ = 1347م. وجامع تنكز: بناه ملك الأمراء سيف الدين تنكز سنة 717هـ = 1317م، وتعد منارته أقدم منارة مملوكية في دمشق. وجامع الأفرم: بناه الأمير جمال الدين الأفرم نائب السلطان سنة 706هـ = 1306م. وجامع النيرب: بناه أمير الدين محمد بن أحمد بن أبي العيش سنة 734هـ = 1333م [3].

---

(1) انظر النعيمي: كتاب تنبيه الطالب والدارس في أحول دور القرآن والحديث والمدارس، ص 6-8، مقدمة الكتاب، وانظر الكتاب. وانظر كتاب النعيمي: الدارس في تاريخ المدارس.

(2) انظر العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص160.

(3) العلموي: مختصر تنبيه الطالب، 225 – 232. النعيمي: الدارس، ج2، ص321 – 338. العلبي: خطط دمشق، ص316.

ومن أشهر مدارس دمشق؛ الجامع الأموي، الذي قدّم خدمات كثيرة للمدينة من النواحي الدينية والاجتماعية والثقافية، وكان له دوره في التعليم، وشمل ذلك مايلي:

ـــ ضمّ ضمن بنائه الكثير من المدارس الذي تشترك معه في البناء وتنفصل في أوقافها الخاصة، وهي تشغل مناطق محددة من بنائه ومن فنائه، ومن هذه المدارس: دار الحديث القوصية، ودار الحديث الحمصية، ودار الحديث العروية، والزاوية المالكية، والمدرسة الرواحية، والمدرسة الغزالية، والمدرسة التاجية، والمدرسة السيفية، والمدرسة العزية الحنفية.

ـــ ضم حلقات التدريس في مختلف فنون العلم، فدرّس فيه المحدثون والوعاظ والقرّاء.

ـــ كان مقر استقبال العلماء الوافدين إلى دمشق، و هم الذين مارسوا التعليم فيه بعد اجتيازهم الامتحان الدمشقي المعروف، حيث يحضر الناس الدرس الأول للعالم الزائر ويُكثرون من الأسئلة المشكلة ليعرفوا مدى علمه، بغض النظر عن شهرته ومسموعياته[1].

وعرفت دمشق المدارس التخصصية، ومنها دور القرآن؛ فكانت أولها دار القرآن الرشائية في أواخر القرن الرابع الهجري وبداية القرن الخامس = العاشر والحادي عشر الميلاديين. وفي القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي أُنشئت

---

(1) العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص 165 ـــ 171.

مدرسة ثانية هي المدرسة الوجيهية، ومعها مدرسة أخرى أُنشئت في القرن نفسه للقرآن والفقه هي المدرسة العمرية[1].

ثم تتالى تأسيس دور القرآن، فكانت دار القرآن الجزرية: أنشأها الحافظ الإمام محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت 833 هـ = 1429م). ودار القرآن الخيضرية: بناها محمد بن عبد الله بن خيضر الخيضري (ت 894هـ = 1488م). ودار القرآن الدلامية: بناها أحمد بن المجلس الخواجكي زين الدين دلامة (ت853هـ = 1449م).

ودار القرآن الرشائية: بناها رشأ بن نظيف الدمشقي (ت 444هـ = 1052م). ودار القرآن السنجارية: بناها علي بن إسماعيل السنجاري (ت735هـ = 1334م). ودار القرآن الوجيهية: بناها وجيه الدين محمد بن عثمان التنوخي (ت 701هـ = 1301م)[2].

وأما دور الحديث فكانت كالتالي: دار الحديث الأشرفية: بناها الملك الأشرف موسى بن العادل سنة 628هـ = 1230م. ودار الحديث البهائية: كانت دار بهاء الدين أبي محمد القاسم، فوقفها آخر عمره دار حديث. ودار الحديث الدوادارية: كانت رواقاً للأمير علم الدين سنجر الدوادار، فوقفه دار حديث ومدرسة. ودار الحديث السكرية: وممن ولي مشيختها الحافظ الذهبي. ودار الحديث النورية: عمّرها نور الدين محمود بن زنكي (ت 569 هـ = 1173م). ودار الحديث النفيسية:

---

(1) النعيمي: كتاب تنبيه الطالب، ص 8-9 المقدمة.

(2) النعيمي: كتاب تنبيه الطالب، ص1-26. العلموي: مختصر تنبيه الطالب، ص5 - 8. النعيمي: الدارس، ج1، ص1 -11.

بناها النفيس إسماعيل بن محمد بن عبد الواحد الحراني الدمشقي (ت 696هـ = 1296م)[1].

أما مدارس الشافعية؛ فمنها المدرسة الأسعردية: بناها إبراهيم بن مبارك شاه الأسعردي (ت 826هـ = 1422م). والمدرسة الأسدية: لأسد الدين شيركوه. والمدرسة البادرائية: للشيخ نجم البادرائي، بناها سنة 654 هـ = 1256م، وهو أول من درّس فيها، ثم توفي بعد بنائها بسنة عام 655هـ = 1257م. والمدرسة التقوية: لتقي الدين عمر بن شاهنشاه بن أيوب بناها سنة 574هـ = 1178م. والمدرسة الدماغية: لعائشة جدة فارس الدين بن الدماغ وزوجة شجاع الدين بن الدماغ، بنتها سنة 638هـ = 1240م. والمدرسة الظاهرية الجوانية: للظاهر بيبرس. والمدرسة النجيبية: بناها النجيبي جمال الدين أقوش ت 677هـ = 1278م. [2]

أما مدارس الحنفية؛ فمنها المدرسة البدرية: التي بناها بدر الدين لالا بن الداية أحد أمراء نور الدين محمود بن زنكي. والمدرسة الجقمقية: لسنجر الهلالي وولده شمس الدين، ثم انتزعها منهما الملك الناصر حسن سنة 761هـ = 1359م وأعاد عمارتها. والمدرسة الركنية البرانية: بناها الأمير ركن الدين منكورس الفلكي سنة نيف وعشرين وستمئة. والمدرسة الريحانية: للخواجا ريحان الطواشي خادم نور الدين. والمدرسة النورية الكبرى: بناها نور الدين محمود[3].

---

(1) النعيمي: الدارس، ج1، ص31 - 84. العلموي: مختصر تنبيه الطالب، ص10-20.

(2) العلموي: مختصر تنبيه الطالب، ص 27 – 75. النعيمي: الدارس، ج1، ص113 – 358.

(3) العلموي: مختصر تنبيه الطالب، 79 – 112.النعيمي: الدارس، ج1، ص365 – 466.

ومن مدارس المالكية؛ المدرسة الشرابيشية: لشهاب الدين بن نور الدولة بن محاسن الشرابيشي (ت 734هـ = 1333م). والمدرسة الصمصامية. والمدرسة الصلاحية: لصلاح الدين الأيوبي. والزاوية المالكية: غرب الجامع الأموي [1].

ومن مدارس الحنابلة؛ المدرسة الجوزية: لمحيي الدين بن جمال الدين الجوزي البكري (ت 656هـ = 1258م). والمدرسة الصاحبية: لربيعة خاتون بنت نجم الدين أيوب (ت 643هـ = 1245م). والمدرسة الصدرية: لصدر الدين أبي الفتح أسعد بن عثمان (ت 657هـ = 1259م). والمدرسة العالمة: واقفتها الشيخة العالمة أمة اللطيف بنت الناصح الحنبلي (ت 653هـ = 1255م)[2].

ومن مدارس الصوفية؛ الخانقاه الشهابية: للأمير أيدكين بن عبد الله علاء الدين الشهابي (ت 677هـ = 1278م). والخانقاه الكججانية: لإبراهيم الكججاني أنشأها سنة 761هـ = 1259م. والخانقاه اليونسية: بناها الأمير يونس دوادار الظاهر برقوق سنة 784هـ = 1382م. والخانقاه المجاهدية: بناها مجاهد الدين إبراهيم (ت 656هـ = 1258م). والخانقاه الناصرية الجوانية: لصلاح الدين[3].

و رباط أبي البيان أو البياني: لأبي البيان بن محمد المعروف بابن الحوراني (ت551هـ = 1160م). والرباط التكريتي: لوجيه الدين محمد بن علي بن طالب

---

(1) العلموي: مختصر تنبيه الطالب، 118، 119. النعيمي: الدارس، ج2، ص3- 8.

(2) العلموي: مختصر تنبيه الطالب، ص122 – 131. النعيمي: الدارس، ج2، ص23 – 87.

(3) العلموي: مختصر تنبيه الطالب، 146 –154. النعيمي: الدارس، ج2، ص121 – 139.

التكريتي (ت 670هـ = 1271م). ورباط صفية القلعية: لبنت قاضي القضاة عبد الله بن عطاء الحنفي. ورباط طومان: وطومان من أمراء بني سلجوق [1].

والزاوية الحريرية بالمزة: للشيخ أحمد الأعقف الحريري التنوخي (ت 723هـ = 1323م). والزاوية الدينورية: للشيخ أبي بكر الدينوري (ت661هـ = 1262م). والزاوية السيوفية: لنجم الدين عيسى ابن شاه أرمن الرومي السيوفي (ت720هـ = 1320م). والزاوية الطالبية الرفاعية: للشيخ طالب الرفاعي (ت683هـ = 1284م). والزاوية العمادية: لأحمد بن العماد المقدسي (ت688هـ = 1289م)[2].

2ـ المدارس في أنحاء بلاد الشام:

لقد شيّد سلاطين المماليك من المدارس «ما ملأ الأخطاط وشحنها» كما عبّر القلقشندي[3]، وأحصى مجير الدين الحنبلي ما زاد عن أربعين مدرسة في بيت المقدس[4]، في حين أحصى بعض المؤرخين عدد المدارس التي بنيت في بيت المقدس في عصر المماليك فبلغت زهاء خمسين مدرسة من معاهد ومدارس إضافة إلى المدارس التي ورثها بيت المقدس من العصر الأيوبي، حيث جذبت هذه المدارس العلماء من فلسطين والشام ومصر والمغرب والهند وتركيا وأواسط آسيا، ومن دراسة إحصائية

---

(1) العلموي: مختصر تنبيه الطالب، ص160، 161. النعيمي: الدارس، ج2، ص150، 151.
(2) العلموي: مختصر تنبيه الطالب، ص167 – 172. النعيمي: الدارس، ج2، ص154 – 160.
(3) القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص416.
(4) الحنبلي: الأنس الجليل، ج2، ص33 – 48.

ثانية لثمانين عالماً في بيت المقدس منذ الفتح الصلاحي له حتى عام 900 هـــ = 1494م تبين أنهم قدموا من 22 قطراً وما تراوح بين 60 و 70 مدينة [1].

إذاً بلغت الحياة الفكرية في بيت المقدس في عصر المماليك أزهى أدوارها، فاستقطبت العلماء والفقهاء من المشرق والمغرب على حد سواء، وأصبحت المدينة المقدسة من مراكز الإشعاع الفكري خصوصاً بعد سقوط بغداد بيد المغول، فهاجر علماء العراق إلى الشام ومصر[2]. كما شهد بيت المقدس في ذلك العصر قفزة هائلة في بناء المدارس والأربطة والخوانق والزوايا، فاهتم سلاطين المماليك والأمراء بإقامة المنشآت العلمية والدينية والخيرية الاجتماعية لتوفير أسباب الحياة الطيبة لرواده، فجعلوا منه نيابة مستقلة، وجعلوا فيه نائباً برتبة كبيرة، وأقاموا عشرات الأبنية ووقفوا عليها الأوقاف الهائلة، فأصبح بيت المقدس وقتها قبلة لعلماء وأدباء المغرب والمشرق.

وكان بيت المقدس من اهتمامات السلطان بيبرس، حيث جدّد مسجد الصخرة وغيره، ثم تم بناء مدارس عديدة، من أهمها: المدرسة الأباصيرية، التي أوقفها الأمير علاء الدين آيدوغدي (ت 666 هـــ = 1267 م)، ودُفن فيها. والمدرسة السلامية، ووقفها الخواجا مجد الدين أبو الفدا إسماعيل السلامي سنة 700 هـــ = 1300 م. والمدرسة الوجيهية، وقفها الشيخ وجيه الدين محمد عثمان بن أسعد الحنبلي (ت 701 هـــ = 1301 م). والمدرسة الجالقية، التي أنشأها الأمير ركن الدين بيبرس الجاليق الصالحي سنة 707 هـــ=1307 م. والمدرسة الجاولية، التي

(1) العسلي: المدارس ومعاهد العلم والعلماء في فلسطين، ص 511، 512. المحمد: الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف، ص93.
(2) غوانمة: تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، ص239.

وقفها الأمير علم الدين سنجر الجاولي نائب غزة وبيت المقدس في 715 هـ = 1315م. والمدرسة التنكزية، التي أنشأها الأمير تنكز الملكي الناصري سنة 729 هـ = 1329 م. والمدرسة الأمينية، وأنشأها الصاحب أمين الدين عبد الله سنة 730 هـ = 1329 م. والمدرسة الأرغونية، وأنشأها الأمير أرغون الكاملي سنة 758 هـ = 1357م وأتمها الأمير ركن الدين بيبرس بعد سنة. والمدرسة الطشتمرية، وبناها الأمير طشتمر العلائي سنة 784 هـ = 1382 م. والمدرسة المزهرية، ووقفها الزيني أبو بكر بن مزهر الأنصاري سنة 885 هـ = 1480م. والمدرسة الزمينية، وأنشأها محمد الزمرد خان، باسم الملك الظاهر خشقدم سنة 875 هـ = 1470م ودعيت السلطانية، ولكن عندما مات الملك الظاهر نسبت إلى الأشرف قايتباي، ولكنه أمر بهدمها حين رآها وأعاد بنائها سنة 887 هـ = 1482م، وكانت من أجمل المدارس ولعلها آخر المدارس المملوكية.

ومن أهم مدارس الصوفية: الخانقاة الفخرية، ووقفها القاضي فخر الدين أبو عبد الله محمد بن فضل الله في سنة 732 هـ = 1331م، والخانقاه الصلاحية، والزاوية المهمازية، والزاوية الظاهرية، وزاوية البسطامية، والزاوية الأدهمية، ورباط قلاوون، ويسمى أيضاً الرباط المنصوري، أنشأه السلطان سيف الدين قلاوون سنة 681 هـ = 1282م، وأوقفه على الفقراء. ورباط الكرد، أنشأه المقر السيفي كرد سنة 693 هـ = 1293م [1].

(1) العمري: مسالك الأبصار، تح أحمد زكي، ج1، ص 146 – 163. غوانمة: تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، ص240، 241، 251، 252، 256، 289، 290، 297. عارف العارف: المفصل في تاريخ القدس، ص241 – 254. عارف العارف: تاريخ القدس من أقدم الأزمنة إلى اليوم، ص 76 ـ 100.

وأُنشئ في حلب الكثير من المدارس، ومن أبرزها: المدرسة المقدمية: وتعرف بمدرسة خان التتن، وهي أقدم مدرسة في حلب. والمدرسة النورية: وتعرف أيضاً باسم النفري نسبة إلى حمام يقع إلى جانبها، وهي مدرسة شافعية وحنفية، أنشأها السلطان نور الدين الشهيد سنة 544هـ = 1150م، وأقام لها أوقافاً كثيرة. والمدرسة العصرونية: وتعود لزمن نور الدين الشهيد، واستقدم ابن عصرون للتدريس فيها، وافتتحت عام 550 هـ = 1155م. والمدرسة الدقاقية: أنشأها مهذب الدين أبو الحسن علي بن فضل الله بن الدقاق سنة 662 هـ = 1263م. والمدرسة الطرنطائية: وتنسب للأمير سيف الدين طرنطاي بن عبد الله وهو من أمراء دمشق (ت 792 هـ = 1390م). والمدرسة الصاحبية: أنشأها أحمد بن يعقوب بن الصاحب عام 765 هـ = 1364م وتسمى أيضاً جامع الفستق. والمدرسة اليشبكية: أسسها الأمير يشبك بن عبد الله اليوسفي المؤيدي عام 820 هـ = 1397م ودُفن فيها بعد مقتله [1].

وبُني في حماة مساجد كثيرة أهمها: الجامع الكبير، ويعرف بجامع السوق الأعلى أو جامع أبي عبيدة بن الجراح الذي فتح حماة صلحاً وحوّل كنيستها إلى جامع، ومن أهم المعالم المملوكية فيه المنبر الخشبي المصنوع من قبل زين الدين كتبغا نائب حماة سنة 701 هـ =1301م، وهو آية في الروعة والجمال من حيث حفره وتطعيمه بالصدف الدقيق الناصع المجزأ إلى أشكال هندسية دقيقة جداً [2]. والجامع النوري: بناه نور الدين زنكي كما هو ظاهر من الكتابة التي تعلو واجهته الغربية والشمالية

---

(1) حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك، ج2، ص191 – 196، 239، 240. حجار: معالم حلب الأثرية، ص45 ــ 162.

(2) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج2، ص148. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5، ص249، 478. سجلات المحكمة الشرعية بحماة، دار الوثائق، السجل رقم 5 ص366.

المؤرخة 558 هـ = 1162م[1]. وجامع الحيّات: وبناه الملك المؤيد إسماعيل بن علي (أبو الفداء)، وهو يحتوي على كل ما تبقى من التراث الأيوبي. وجامع السلطان: بناه السلطان بدر الدين حسن شقيق أبي الفداء (ت 726 هـ = 1325م). وجامع الحسنين: وهو جامع قديم تهدم في الزلزلة الكبرى التي حدثت سنة 552 هـ = 1157م، وقام نور الدين محمود زنكي بعمارة ما تهدم منه. والجامع العزي: بناه محمد بن حمزة العزي سنة 623 هـ = 1226م كما هو مكتوب على حجر فيه، لكن الصابوني ذكر أنه بني سنة 723 هـ = 1323م.

ومن أهم مدارس حماة: المدرسة الحنفية، والمدرسة النورية الشافعية (العصرونية)، والمدرسة الفريجية، والمدرسة الخاتونية، والمدرسة الشيخية، ومدرسة دار القرآن، والمدرسة النجمية، والمدرسة الطواشية، والمدرسة المظفرية. ومن أهم مدارس الصوفية في حماة خانقاه نور الدين، والزاوية الحورانية، وزاوية الخضر، والزاوية القادرية الكيلانية، والزاوية البيانية، والزاوية الشيخية [2].

---

(1) الصابوني: تاريخ حماة، ص108. شحادة: الجامع النوري، مجلة الحوليات الأثرية السورية، مج15، ص88. الكيلاني: محافظة حماة، ص53.

(2) الكتبي: فوات الوفيات، ج1، ص406. ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج2 ص361. كرد علي: خطط الشام، ج6، ص124، 125. شحادة: من مآثر نور الدين زنكي في حماة، مجلة الحوليات الأثرية السورية، مج20، ص85، 88-99. الصابوني: تاريخ حماة، ص98، 107 - 113. موسى: محافظة حماة، ص 116. عقدة: خانات حماة، مجلة الحوليات الأثرية السورية، مجلد 31، ص193 - 199. سجلات المحكمة الشرعية بحماة، دار الوثائق، السجل رقم 10 ص191، أحداث سنة 944هـ. السجل رقم 5 ص325، 395، 480. أحداث سنة 958هـ. السجل رقم11، ص117، أحداث سنة 989 هـ. السجل رقم 10، ص685، أحداث سنة 969هـ. سجل رقم 13، ص93، أحداث سنة 968 هـ. سجل رقم 32 ص260، أحداث سنة

وبُنيت في حمص المدرسة النورية التي أسسها نور الدين الشهيد، وهي أولى المدارس الإسلامية فيها. وبُنيت في اللاذقية المدرسة الإينالية، وقد تم تشييدها سنة 825 هـــ = 1421م من قبل نائب طرابلس الأمير سيف الدين إينال بن عبد الله النوروزي من مماليك نوروز الحافظي (ت 829 هـــ = 1425 م). وبُنيت المدرسة النورية بظاهر مدينة بعلبك.

أما طرابلس، فقد قال عبد الغني النابلسي (ت 1143 هـــ = 1731م) ـــ أي بعد أكثر من مائة عام من حكم المماليك ـــ متذكراً مدارس عصر المماليك فيها: «واعلم أيضاً أن ببلدة أطرابلس المحميّة مدارس وزوايا ومساجد لا تعدّ ولا تحصى ... وسمعنا أنّه كان بها ثلاثمئة وستون مدرسة، ولكن الآن أكثرها متهدم وغالبها مهجور. والجوامع التي تقام فيها الآن الجمعة اثنا عشر جامعاً» [1].

ومن أهم مساجد نيابة صفد الجامع الظاهري الذي يعرف أيضاً بالجامع الأحمر: أسسه سنة 664هـــ=1266م السلطان الظاهر بيبرس، وكان مركزاً للنهضة العلمية. وجامع قلعة صفد: بناه السلطان الظاهر بيبرس سنة 664هـــ = 1266م. وجامع الجوكندار: بُني من قبل النائب سيف الدين بلبان الجوكندار

1025هـــ. سجل رقم 34 ص 230، أحداث سنة 1037هـــ. سجل رقم 35، ص245، أحداث سنة 1026هـــ.

(1) ابن جبير: رحلة ابن جبير، ص200. الحائك: مملكة حمص في العصر الأيوبي، ص261، 262، 288. بيطار: اللاذقية عبر العصور، ج2، ص 256. سبانو: نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي، ص420.

702هـ =1302م. والجامع الشهابي وجامع قرية عين الزيتون: شيدهما النائب ابن صبح (753 -759هـ = 1352-1359م)[1].

ومن أهم المدارس التي وُجدت في نيابة صفد: مدرسة أرقطاي أو السيفية: شيدها نائب السلطنة بصفد الأمير أرقطاي. ومدرسة قلعة صفد: بناها نائب القلعة الأمير صلاح الدين القرمشي ابن الخشّاب بعد سنة 755 هـ = 1354م. ومدرسة قرية ميس: بناها الشيخ علي بن عبد العالي الميسي (ت 933هـ = 1526م) في قرية ميس بجبل عامل، و كانت تستوعب 400 طالب [2].

ومن أهم الزوايا التي وُجدت في نيابة صفد زاوية الشيخ قليبك العجمي في قرية عين الزيتون، أقامها نائب صفد شمس الدين سنقر شاه (703- 704هـ = 1303-1304م). وزاوية الشيخ عمّار العكبري: تقع في قرية عكبرا بالقرب من صفد، شيدها صاحب قرية عكبرا. وزاوية الشيخ يوسف بن شمخ الحمراوي: تقع في قرية الحمرا جنوبي صفد. وزاوية الشيخ سليمان السعودي (ت 749هـ=1348م): في مدينة صفد. وزاوية حسام الدين بن عبد الله الصفدي (ت816هـ=1413م)، بمدينة صفد. وزاوية الشيخ شمس الدّين ــ ويعتقد بأنه شيخ الربوة ــ، وتقع في حي الأكراد بمدينة صفد. والخانقاه الصلاحية: في قرية

---

(1) ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، ص 353. النويري، نهاية الأرب،1990، ج30، ص289. المقريزي، السلوك، ج1، ق2، ص548. العثماني: تاريخ صفد، ص132، 143، 192، 202، 207، 208. الموسوعة الفلسطينية، مؤسسة الموسوعة الفلسطينية، قسم2، مج2، ص16. السخاوي: الضوء اللامع، ج4، ص 338.

(2) العثماني: تاريخ صفد، ص16،150، 163. الأمين: خطط جبل عامل، ص363. آل صفا: تاريخ جبل عامل، ص235.

حطين، شيدها السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة 583هـ = 1187م على أثر معركة حطين[1].

وأشار غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري إلى وجود مدارس عديدة في غزة، أهمها: المدرسة الشافعية التي أنشأها الأمير علم الدين سنجر الجاولي الشافعي نائب غزة. ومدرسة الكجكي: من إنشاء الأمير شاهين بن عبد الله الكجكي عام 821 هـ = 1418م. والمدرسة البردبكية: بناها الأمير بردبك الدوادار عام 859هـ = 1455م. ومدرسة الأشرف قايتباي من إنشاء السلطان قايتباي[2].

ثالثاً ــ أماكن تعليمية أخرى مختلفة[3]:

وُجد في عصر المماليك أماكن تعليمية أخرى غير المساجد والمدارس والخوانق والربط والزوايا، وهي كالتالي.

1ــ مكاتب التعليم:

ويطلق عليها تسميات متعددة كالمكاتب والكتاتيب، ومفردها مكتب وكُتّاب، وهي أماكن تعليم الصبيان القراءة والكتابة والقرآن الكريم والمبادئ

---

(1) العثماني: تاريخ صفد، ص132، 158-160، 171. الصفدي، أعيان العصر، ج4، ص475، ج5، ص497. ابن حجر، إنباء الغمر، ج7، ص131. الموسوعة الفلسطينية، مج2، ص383، 318.

(2) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص 42. عطا الله: نيابة غزة، ص245، 246.

(3) انظر النهار: الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص163 ــ 172.

العلمية الأولية، وهو تعليم ظهر تنظيمه في الإسلام على يد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (13 ــ 23هـ = 634ــ 644م)[1].

وكانت هذه المكاتب في العصر المملوكي على نوعين: مكاتب الأيتام، والمكاتب الخاصة، أما مكاتب الأيتام فتُسمى أيضاً مكاتب الأسبلة، وسبب هاتين التسميتين أن هذه المكاتب كانت تُعلم الأيتام، وكانت تقام بالقرب من سبل المياه الموقوفة، ومن الأمثلة عنها المكتب الذي أقيم بجانب جامع آق سنقر، و كان بجانبه حانوتٌ لسقي الناس الماء، والمكتب الذي أقيم بالقرب من المدرسة البوبكرية، ووُجد إلى جانبه حوض ماء للسقاية [2].

وقد بنى السلاطين والأمراء ورعايا الدولة هذه المكاتب بجانب المساجد والمدارس، ومن ذلك مكتب الأيتام الذي أنشأه السلطان حسن بن محمد بن قلاوون بجانب جامعه[3]. ومكتب الأيتام الذي شيّده السلطان بيبرس البندقداري بجانب مدرسته، والمكتب الذي أنشأه الأمير شمس الدين قراسنقر المنصوري بجوار مدرسته، وشيّدت الست خوند تتر الحجازية بنت السلطان محمد بن قلاوون مكتباً للسبيل بجانب مدرستها[4].

ونشأ النوع الثاني من المكاتب ــ المكاتب الخاصة ــ بعد أن وُجد بعض المؤدبين القدرة على فتح مكتب خاص به لتعليم الصبيان، وهذا ما يفهم من كلام الفقيه ابن الحاج عن المؤدبين: «وينبغي له أن يتجنب ما يفعله بعض عوام المؤدبين

---

(1) انظر البلاذري: فتوح البلدان، ص142، الكتاني: التراتيب الإدارية، ج2، ص293، 294.

(2) انظر المقريزي: الخطط، ج2، ص309، 391.

(3) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج3، ص210، المقريزي: الخطط، ج2، ص316.

(4) المقريزي: الخطط، ج2، ص379، 382، 388.

من أنه إذا قلّ عنده الصبيان، أو فتح مكتباً وليس به أحد، فإنه يكتب أوراقاً ويعلقها على باب المكتب ليكثر مجيء الصبيان إليه».

وسُمي المسؤول عن التعليم في هذه المكاتب بالمؤدب وبالمعلم، ودُرّس فيها: آداب الدين وآداب القرآن الكريم، وقراءة القرآن، والخط والحساب، وهذه معارف أولية تتناسب مع سن الطفل، حيث اشتُرط في عمره عند الإتيان به إلى الكتّاب أن يكون سبع سنين، وهو السن الذي يُكلف به بالصلاة والآداب الشرعية وفقاً للسنة النبوية[1].

2ـ منازل العلماء:

عمرت بيوت العلماء بدروس العلم، فعُقدت فيها المجالس العلمية، فيكون العلماء قد شغلوا جلّ أوقاتهم بالأنشطة التعليمية، متنقلين بين المسجد والمدرسة والمنزل، وقد كثرت منازل العلماء العلمية في عصر المماليك، وتردد إليها طلبة العلم صغارهم وكبارهم، ومن تلك المنازل:

ـ منزل قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت 733هـ = 1332م) الذي عمي في آخر حياته عام 727هـ = 1326م، فصُرف عن القضاء، فتفرّغ للتدريس في منزله قريباً من سبع سنين يعلم الطلبة[2].

(1) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص321، 315، 316. ابن الأخوة: معالم القربة في أحكام الحسبة، ص170.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص368.

ــ ويروي صلاح الدين الصفدي عن تعلمه بمنزل ابن جماعة، فيقول: «وسمعت عليه مع جماعة بمنزله المجاور للجامع الناصري، وأجاز لي في سنة ثمان وعشرين وسبعمئة»[1].

ــ ويقدم ابن الجزري محمد بن محمد (ت 833هـ = 1429م) فكرة عن تلقيه العلم بمنزل أحد علماء مصر عام 769هـ = 1367م وعام 771هـ = 1369م، فيقول: «ثم إني رحلت إليه في سنة تسع وستين فسألته القراءة فامتنع علي، فلما رأى أهليتي أذن لي أن آتي إليه في الليل، فكنت آتي إليه نصف الليل وبعده، فقرأت عليه ختمة جمعاً بالقراءات السبع ... ثم رحلت إليه الرحلة الثانية سنة إحدى وسبعين، فقرأت عليه ... فكنت آتيه ليلاً، فوالله ما أعلمني جئت إليه في وقت من الأوقات في الليل إلا وخرج إلي فجلس على صفة تجاه داره فقرأت عليه»[2].

3ــ القباب والمشاهد:

أقيمت إلى جوار الكثير من المدارس قبة جُعل تحتها في أغلب الأحيان قبر أحد سلاطين دولة المماليك، والمهم في هذه القباب أنها شهدت نوعاً من النشاط العلمي الشعبي، ويأتي في مقدمتها القبة المنصورية الملحقة بالمدرسة المنصورية، وفيها دُفن الملك المنصور قلاوون، وابنه الناصر محمد، والملك الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون، وقُررت فيها دروس للفقه على المذاهب الأربعة، ودرس للحديث النبوي

---

(1) الصفدي: أعيان العصر، ج4، ص209.

(2) ابن الجزري: غاية النهاية، مج2، ص164.

في رواقها، وكان فيها قرّاء يتناوبون القراءة في النوافذ المطلة على الطريق ليلاً ونهاراً، وإمام يصلي بالناس الصلوات الخمس، وجُعل فيها خزانة كتب تضم (عدة أحمال) من الكتب في أنواع العلوم[1]. ومن تلك القباب القبة الصالحية بجوار المدرسة الصالحية، التي شيّدتها شجر الدر من أجل مولاها الصالح نجم الدين أيوب، ورُتب فيها عدة قرّاء، وكذلك قبة المدرسة الأقبغاوية، وقبة المدرسة الناصرية، وقبة المدرسة البقرية، وقبة مدرسة ابن المغربي[2].

أما المشاهد فهي جمع مشهد، وهو اسم مكان من الشهادة، وأطلق هذا اللفظ بداية على الأبنية التي شُيدت على قبور أهل البيت، وأول ما أطلق على مشهد سيدنا الحسين بن علي ﷺ حين دُفن في المكان الذي استشهد فيه، ثم أُطلق على بقية قبور الأئمة، ثم قبور أئمة المذاهب والمشاهير كمشهد الإمام أبي حنيفة ومشهد الرفاعي[3]. وقد شهدت مشاهد عصر المماليك نشاطاً علمياً شعبياً، ويأتي في مقدمتها المشهد الحسيني الذي كان حافلاً بالنشاط التعليمي، ودرّس فيه الكثير من علماء مصر، كصدر الدين محمد بن عمر بن مكي (ت 716هـ = 1316م) الجامع للعلوم الشرعية والعقلية واللغوية[4]، والشهاب أحمد بن محمد بن قيس (ت 749هـ = 1348م) شيخ الشافعية بالديار المصرية[5]. ولم تقتصر أهمية المشهد الحسيني على الناحية العلمية، بل تجاوزتها إلى الناحية الدينية، حتى إن كسوة الكعبة

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص380، المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ملحق رقم 17، ص1040، 1043.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص374، 375، 382، 384، 391.

(3) دهمان: معجم المصطلحات التاريخية في العصر المملوكي، ص139.

(4) الصفدي: أعيان العصر، ج5، ص5.

(5) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص316.

المشرفة كانت تنسج فيه في عصر المماليك[1]. ومن المشاهد التي شهدت نشاطاً علمياً المشهد النفيسي، فقد درّس فيه عالم الرياضيات محيي الدين سليمان بن جعفر الأسنوي (ت 756هـ = 1355م). ومشهد الإمام الشافعي، ودرّس فيه عالم العربية ابن اللبان الدمشقي المصري محمد بن أحمد بن عبد المؤمن (ت749هـ = 748م) [2].

4ـ وسائل التثقيف الشعبي العام:

عرف عصر المماليك وسائل تعليمية أخرى أخذت شكل التثقيف العام، وشكل الوعظ والإرشاد، ويدعى من يقوم بهذه الأعمال القاص وقارئ الكرسي والواعظ والمنشد؛ فالقاص هو من يجلس في الطرقات ويذكر للناس الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة وأخبار السلف، ويُشترط عليه أن لا يذكر إلا ما يفهمه العامة من الناس. ويشترك قارئ الكرسي مع القاص في أمور ويختلف عنه في أمور أخرى، فهما يتشابهان بالجلوس لتعليم العامة وقراءة الفقه والتفسير وما شابه ذلك، ويفترقان في أن القاص يقرأ من صدره وحفظه، ويكون ذلك إما واقفاً أو جالساً، ويكون جلوسه ووقوفه بالطرقات، بينما يجلس قارئ الكرسي على كرسي في جامع أو في مدرسة أو في خانقاه، ولا يقرأ درسه إلا من كتاب. أما الواعظ، فتشبه مهمته مهمة الخطيب، من حيث تذكيره الناس بأوامر الله عز وجل ونواهيه، وهو ينبئهم بأخبار السلف الصالح وما كانوا عليه. وتكمن مهمة المنشد في ذكر الأشعار

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص58.
(2) الأسنوي: طبقات الشافعية، ج1، ص89، ج2، ص194. المقريزي: الخطط، ج2، ص440.

المشتملة على مدائح النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى ذكر الله تعالى وآلائه وعظمته وخشيته، وذكر الموت وما بعده[1].

إن هذه الوسائل تظهر لوناً جديداً من ألوان النشاط العلمي، وتظهر حرص علماء العصر على إيصال علومهم للناس، حتى لو تطلب ذلك الخروج إلى الطرقات، فوصلوا بذلك إلى من لم يأت إلى المدرسة أو الجامع أو المترل.

رابعاً ــ المكتبات:

أقبل العرب والمسلمون على اقتناء الكتب إقبالاً منقطع النظير، يشبه إلى حد كبير شغف الناس في عصرنا هذا باقتناء السيارات والثلاجات وأجهزة التلفزيون، فأصبحت الكتب هي مطلب كل من يستطيع تحمل نفقات الحصول عليها، وأقبل الناس على اقتنائها بلهفة متزايدة لم يعرف لها التاريخ من قبل مثيلاً. فكان المجتمع ــ حتى الفئة الفقيرة منه ــ متعطشاً لقراءة الكتب، وكان العمال يقنعون بطعام قليل ولباس حقير ليتمكنوا من شراء الكتب حتى بآخر قطعة من نقودهم. وكما يقاس ثراء الناس اليوم بمدى ما يملكون من عربات فاخرة مثلاً، قدّر الناس في عصور الحضارة العربية الإسلامية الثراء بمدى ما يُقتنى من كتب أو مخطوطات[2].

ولذلك؛ تعددت أنواع المكتبات في عصر المماليك، فوُجدت المكتبات الملحقة بالمساجد، والمكتبات الملحقة بالمدارس، والمكتبات الشخصية الخاصة، وكان لسوق الكتب دوره العلمي الكبير، واشتملت هذه المكتبات على عدد كبير من الكتب في شتى أنواع العلوم والمعارف، ووضعت تحت تصرف طلبة العلم كوقف يطلعون على

---

(1) السبكي: معيد النعم، ص86، 89، 90.

(2) انظر النهار: حضارة العرب والمسلمين في كتابات علماء الغرب المنصفين، ص88.

ما فيها وينهلون منها، وارتبطت بنظام خاص تعلق بقائمة الوقف يحفظها ويصونها وينظم الاطلاع على محتوياتها وتداولها.

فأُلحقت المكتبات بالكثير من المساجد، فألحقت مكتبة بالجامع الخطيري، وأخرى بجامع قوص، وثالثة بجامع الحاكمي[1]. واقترنت المكتبة بالمدرسة في عصر المماليك؛ لذلك يندر أن نجد مدرسة ليس فيها مكتبة موقوفة عليها، فقد كان في المدارس مكتبات تحتوي مادة علمية يطلع عليها الطلاب، ويستكملون بها تعلمهم، وكان في المدرسة الفاضلية «جملة عظيمة من الكتب في سائر العلوم يُقال إنها كانت مئة ألف مجلد»[2]. ورُتب بالمدرسة والقبة المنصورية خزانة كتب تحوي الكثير من أنواع العلوم والفنون[3]، وألحقت مكتبات أخرى بكل من المدرسة الناصرية، والمدرسة الحجازية، والمدرسة الصاحبية البهائية، والمدرسة الظاهرية، والمدرسة الطيبرسية، والمدرسة المنكوتمرية، وغير هذه المدارس[4].

وكان يشرف على المكتبة موظف خاص يُسمى «خازن الكتب»، وحدد تاج الدين السبكي مهمته تبعاً لشروط الواقف بقوله: «وحق عليه الاحتفاظ بها، وترميم شعثها، وحبكها عند احتياجها للحبك، والضنة بها على من ليس من أهلها، وبذلها للمحتاج إليها، وأن يقدم في العارية الفقراء الذين يصعب عليهم تحصيل الكتب على

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص312. الأدفوي: الطالع السعيد، ص581. الصفدي: أعيان العصر وأعوان النصر، ج2، ص74.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص366.

(3) النويري: نهاية الأرب، ج31، ص111.

(4) انظر المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ملحق 17، ص1046. المقريزي: الخطط، ج2، ص371، 379، 382، 383، 387، 392، 394، 399.

الأغنياء، وكثيراً ما يشترط الواقف ألا يخرج الكتاب إلا برهن يحرز قيمته ... فليس للخازن أن يعير إلا برهن»[1].

وحدد الواقفون نظام الاطلاع والاستعارة بدقة تامة بغية الحفاظ على الكتب من الضياع؛ فمن الواقفين من منع الاطلاع على الكتب لمن عُرف بتفريطه بها. واشترط بعضهم الآخر كتابة اسم المستعير على أن يُمحى بعد الإعادة زيادة في الحرص. وحرّم بعض الواقفين خروج الكتب من المكتبة نهائياً [2]. و في حال سُمح بإخراج الكتاب من المدرسة، فكثيراً ما كان يشترط الواقف ألّا يتم ذلك إلا برهن. والأولى في الإعارة أن تكون للمحتاجين إلى الكتب والعارفين لقيمتها[3].

وحُدد موعد فتح المكتبة في الأوقات المتوافقة مع الدروس المخصصة. ونص بعض الواقفين على ضرورة عزل خازن الكتب إذا بدا منه أيّ تقصير[4].

وكثرت إلى جانب مكتبات المساجد والمدارس المكتبات الخاصة؛ وهي المكتبات الشخصية المنزلية المملوكة من قبل الأفراد، وقد ساهم هذا النوع من المكتبات في الحركة الفكرية، لغنى هذه المكتبات بالكتب الكثيرة التي جعلها أصحابها وقفاً أو ميراثاً للمدارس وللأصدقاء في أغلب الحالات، ويعد إنشاء المكتبات الخاصة هذه سمة من سمات الشخصية المرموقة اجتماعياً آنذاك.

---

(1) النويري: نهاية الأرب، ج31، ص111. السبكي: معيد النعم، ص87، 88.

(2) اشتُرط مثلاً في كتب المدرسة الناصرية أن لا تُخرج من المدرسة، انظر المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ملحق 17، ص1046.

(3) السبكي: معيد النعم، ص88. ابن جماعة: تذكرة السامع والمتكلم، ص167.

(4) محمد أمين: الأوقاف و الحياة الاجتماعية في مصر، ص257، 258.

ومن المكتبات المترلية الموقوفة تلك التي أقامها عدد من كبار علماء نيابة حماة والذين شكلوا بيوتاً علمية صارت مقصد طالبي العلم من جميع أرجاء الدولة؛ كآل البارزي، وآل قرناص، آل المُغيزل، وتعد مكتبة العالم الجليل أبي القاسم هبة الله البارزي من أعظم المكتبات الخاصة في ذلك العصر، حيث اجتمع عنده من الكتب ما لا يحصى كثرة، وما لم يجتمع لأهل عصره، وكان إذا سمع بتصنيف لأحد من أهل عصره جهّز الدراهم واستحثه واستنسخه وأضافه إلى مكتبته الكبيرة[1].

وعُرف من أمراء المماليك من تولّع بجمع الكتب، كالأمير أرغون الدوادار (ت731هـ = 1330م) نائب السلطنة المصرية، حيث «كانت له عناية عظيمة بالكتب، جمع منها جمعاً ما جمعه أحد من أبناء جنسه، وكان الناس قد علموا رغبته في الكتب فهرعوا إليه بها»[2]. وهذا الشيخ محمد المصري الكفركناوي (من علماء فلسطين في عصر المماليك): «استنسخ كتباً وأوقفها، وتنوع في الصدقات»[3]. وقد أوقف الطبيب المشهور ابن النفيس (ت 687هـ = 1288م) كتبه على البيمارستان المنصوري[4]. كما أوقف الفقيه النحوي يحيى بن عبد الوهاب بن عبد الرحيم الدمنهوري (ت 721هـ = 1321م) كتبه عند موته على جامع الظاهر بيبرس[5].

ـ سوق الكتب:

---

(1) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5، ص175.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، 374، وانظر الصفدي: أعيان العصر، ج1، ص452، 453.

(3) العثماني: تاريخ صفد، ص179، 180.

(4) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص306.

(5) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5، ص197.

أُنشئ في قاهرة مصر (عاصمة دولة المماليك) بعد عام 700هــ = 1300م سوق الكتبيين، وهو سوق بيع الكتب والاتجار بها، فامتلأ هذا السوق بوارديه من طلبة العلم والعلماء والتجار والنُسّاخ، فأصبح ملجأ أصحاب الفكر، وشهد وفود الكثير من عشاق الكتب، والباحثين عن نفائسها، وكان المؤرخ الشهير المقريزي (ت 845هــ=1441 م) من المحبين لهذا السوق ومن الواردين إليه، وعن ذلك يقول: «وما برح هذا السوق مجمعاً لأهل العلم يترددون إليه، وقد أنشدت قديماً لبعضهم:

مجالسة الســـوق مذمومة ومنها مجالـــس قد تحتســـب

فلا تقربنْ غير سوق الجياد وسوق السلاح وسوق الكتب

فهاتيك آلـــة أهل الـــوغى وهاتيك آلـــة أهل الأدب»[1]

فكانت حوانيت الورّاقين أحد مصادر كسب الرزق من جهة، ومصدراً من مصادر تلقي العلم من جهة أخرى، ففيها التقى العلماء وطالبو العلم، ودارت بينهم المناقشات والمحاورات والاستفسارات، فأضفى كل ذلك على السوق صفة فكرية ونشاطاً علمياً مستمراً.

ويعطينا الرحّالة ابن رشيد ــ في خبر عن أحد مشايخه ــ صورة جلية عن النشاط العلمي الدائر في سوق الكتب، حين ينقل قول أستاذه: «واجتمعنا يوماً بسوق الكتبيين عند محمد بن الأطرش الكتبي الدمشقي في جماعة، فقال لنا: والله ما تتفرقوا حتى ينشدني كل واحد منكم، قال: فأنشده شهاب الدين مسعود السنبلي ... قال: وأنشده وجيه الدين ضياء بن عبد الكريم المناوي لنفسه، وهو منسوب

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص102.

لمنية بني خصيب ... قال شيخنا: أنشدني وجيه الدين الأبيات المذكورة، قال شيخنا: وأنشدته أنا (يعني الشيخ أنه أنشد محمد بن الأطرش) »[1].

وتتكرر صور التقاء العلماء في سوق الكتب وتبادل الأشعار والأفكار فيما بينهم غير ما مرّة مدللة على اتساع النشاط الفكري الذي يخلقه ذلك السوق، ومن تلك الصور ما يبينه صلاح الدين الصفدي عن لقاءاته العديدة مع جعفر بن ثعلب الأدفوي (ت 748هـ=1347م)، فيقول: «ورأيته مرّات في سوق الكتب في القاهرة، وأنشدني من شعره»[2].

واتخذ بعض العلماء سوق الكتب مكتبة يقيم فيها، يقرأ وينسخ ما يناسبه من معلومات، وبذلك يكون سوق الكتبيين أشبه بمكتبة عامة يتردد إليها طلبة العلم، ونجد مثلاً أن الشيخ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله التركي الأصل المصري الزركشي (ت 794هـ = 1391م) «كان منقطعاً في منزله لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب، وإذا حضره لا يشتري شيئاً، وإنما يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره، ومعه ظهور أوراق يعلق فيها ما يعجبه، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه»[3].

وارتبطت بسوق الكتب مهن كثيرة دلت على الحرص على الكتاب، وعلى كل ما يتصل بشؤونه الفنية، وأهم هذه المهن: الوراقة وتجارة الكتب، فأما الوراقة فعرّفها ابن خلدون على أنها مهنة تتعلق بالورّاقين، وهم المشتغلون بالاستنساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتبية والدواوين[4]. حيث يقوم ناسخ الكتب

---

(1) ابن رشيد: ملء العيبة، ج3، ص134، 135.

(2) الصفدي: أعيان العصر، ج2، ص153.

(3) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4، ص17، 18.

(4) ابن خلدون: المقدمة، ص532.

مقام آلة الطباعة في عصرنا، فينسخ نسخاً من كتب عصره ويبيعها. وقد اشتهر بالعمل بهذه المهنة كثير من علماء عصر المماليك، ومنهم عمر بن حسن بن عمر بن حبيب (ت 726هـ = 1325م)، الذي امتهن هذه الصنعة ونسخ الكثير من الكتب. وامتهن هذه الصنعة أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت 733هـ = 1332م) فنسخ صحيح البخاري ثماني مرات، وكان يبيع كل نسخة بألف درهم، ونسخ تاريخه المشهور نهاية الأرب وباعه بألفي درهم، وكان يكتب كل يوم ثلاث كراريس[1].

وامتهن العلماء أيضاً تجارة الكتب، فكان منهم عالم النحو واللغة والقراءات عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز المعروف بابن المرحل (ت744هـ = 1343م) الذي عمل بالتدريس في جامع الحاكم، واشتغل أيضاً بتجارة الكتب. وعبد المؤمن بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عمر الكاتب (ت741هـ = 1340م) الذي وُلد في حلب، ثم قدم القاهرة وعمل بتجارة الكتب واغتنى منها، وذُكر عنه أنه كان يجلس في كل سوق تباع فيه المجلدات والدفاتر[2].

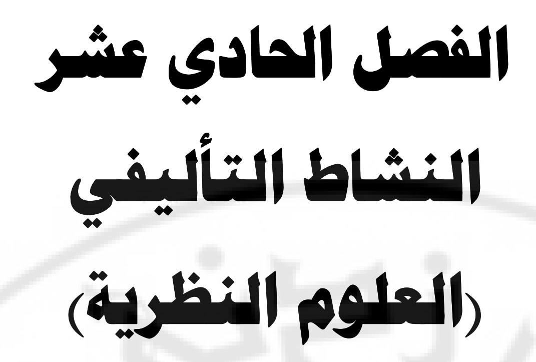
---

(1) الصفدي: أعيان العصر، ج1، ص281، 282، ج3، ص609. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص234.

(2) الصفدي: أعيان العصر، ج3، ص165، 182، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص20، 21، 33.






الفصل الحادي عشر
النشاط التأليفي
(العلوم النظرية)

أنتقل الآن لاستعراض أهم النتاجات العلمية في العلوم النظرية، وهي نتاجات تدل على اتساع النشاط التأليفي، وعلى الحركة العلمية النشطة في ذلك العصر، وتتضمن تلك النتاجات دراسات إبداعية جديدة لم تظهر قبل عصر المماليك، وهذا كله يدحض من وصف ذلك العصر بالتخلف أو أنه لا إبداع فيه وإنما تقليد، وأن لا دراسات جديدة فيه بل مختصرات وشروح.

وأبدأ بعلم يكاد لا يعرفه أحد، وهو علم لم نعره أي اهتمام، ولذلك نظن أنه

علم غربي، وقد تقصدت أن أبدأ به لهذه الأسباب، ولأهميته الفائقة.

أولاً ــ علم التعمية واستخراج المعمى:

إن علم التعمية واستخراج المعمى (الشيفرة والتشفير) قد وصل إلى ذروته في عصر المماليك، ولذلك لا بد من معرفة تفاصيل ذلك بعد أن غُيب هذا الإبداع عن علماء ذلك العصر. فلقد صار لهذا العلم أهمية بالغة وصلت إلى القمة في عصرنا الحالي، وقد توافرت أسباب لرعايته وتطويره لدى الدول المتقدمة، ولذلك حظي بمكانة مرموقة بين العلوم، وتنوعت تطبيقاته وشملت مجالات متعددة منها المجالات الدبلوماسية والعسكرية والأمنية والتجارية والاقتصادية.

وإن تعجب فاعجب من أمر الذين يعملون في هذا العلم كيف غاب عنهم أن أصله عربي إسلامي، وأن العرب والمسلمين هم آباؤه وواضعو أسسه، ويا لشدة العجب من أمر الغربيين ومن لف لفهم من الذين سارعوا يعلنون للعالم أجمع بأن العالم (ألبرتي) هو مؤسس علم التعمية واستخراج المعمى، وفقط من خلال 25 صفحة تقدم بها عن هذا العلم، أما المخطوطات العربية الإسلامية التي تحمل اسم مبدعي علم التعمية الحقيقيين فإنهم لم يكلفوا أنفسهم بالبحث عنها والنظر فيها، بل حكموا بفقدانها تارة، وبنفي وجود أصحابها تارةً أخرى، وكأنما عُمّيت أبصارهم عنها. وتقع المسؤولية اليوم على علمائنا وباحثينا ومفكرينا ودارسينا في تصحيح هذه المغالطات عن هذا العلم والعلوم الأخرى، وهي كثيرة، والتي يدعي الغرب وعلماؤه أنهم السباقون إلى وضعها أو اكتشافها. وهذه تفاصيل هذا العلم العربي الإسلامي النشأة.

1ــ التعريف والمفهوم:

التعمية لغة: الخفاء والالتباس، وقد وردت في القرآن الكريم في قوله عز وجل: ﴿قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعُميّت عليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون﴾ [1]. واصطلاحاً: تحويل نص واضح إلى آخر غير مفهوم باستعمال طريقة محددة يستطيع من يعرفها أن يفهم النص. واستخراجها عكس ذلك يجري فيه تحويل النص المعمّى إلى نص واضح لمن لا يعرف مسبقاً طريقة التعمية المستعملة[2].

وبمعنى آخر: هو علم دراسة الكتابة المعمّاة (السرية) حيث تستخدم طريقة سرية للكتابة من أجل تحويل نص صريح إلى نص معمى، وتدعى عملية تحويل النص الصريح إلى نص التعمية بعملية التعمية، بينما تدعى العملية العكسية الهادفة إلى تحويل النص المعمى إلى نص صريح بعملية الإظهار، ويتم التحكم بكلتا العمليتين (أي التعمية والإظهار) بواسطة مفاتيح التعمية[3].

ولقد استعمل العرب والمسلمون هذا المصطلح كناية عن عملية تحويل نص واضح إلى نص غير مفهوم باستعمال طريقة محددة، ودرج في أيامنا استعمال كلمة «التشفير» بدلاً من كلمة التعمية، والتشفير كلمة وافدة من اللغات اللاتينية (CIPHER) وهو مصطلح جاء من كلمة عربية هي (الصفر) وهو ما أثبتته كثير من المصادر، حيث أدخل العرب مفهوم الصفر في الحساب، وطوروا استعماله على نحو واسع، وهذا ما لم يعرفه الغرب الأوربي في العصور الوسطى لاستعمالهم الأرقام اللاتينية التي لا وجود للصفر في نظامها الرقمي، وحينما دخلت الأرقام العربية للعالم

---

(1) سورة هود، الآية: (28).

(2) مراياتي، ميرعلم، الطيان: علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، ج1، ص9.

(3) جمعة: مقارنة بين خوارزميات التعمية الحديثة، ص 1.

الغربي بدا مفهوم الصفر غاية في الإبهام والتعمية، فكان أن شاع مثلٌ في اللغة اللاتينية يستعمله المتكلم عندما يريد أن يقول: إنه يتكلم عن أمور مفهومة لا عن شيء مبهم معمّى كالصفر، ومن هنا جاءت فكرة الكلمة (صفر) أو (التشفير) في جميع اللغات الأوربية للدلالة على التعمية[1].

2 ـــ التاريخ العربي الإسلامي لعلم التعمية واستخراج المعمى:

يعود الفضل في معرفة هذا العلم وابتكاره للعرب المسلمين وحدهم، وإلى عالم من علماء العصر المملوكي بالتحديد هو ابن الدريهم، فهو إذاً علم عربي إسلامي أصيل نشأةً وتطوراً، وهو ليس كغيره من العلوم التي ترجم العرب المسلمون بعض أصولها، ثم أغنوها وطوروها كالرياضيات والفيزياء والفلسفة، وإنما هو علم عربي إسلامي المولد في إبداعه ووضع أسسه وإرساء قواعده وتطويره إلى أن بلغ مرحلة ناضجة، وغدا ما وضعوه فيه مرجعاً اقتبس منه المشتغلون بالتعمية من بعد، والمسلمون هم أول من كتب طرائق التعمية التي ما انفك العالم يستخدم بعضها حتى يومنا هذا، وهم أول من وضع المناهج الأساسية في علم استخراج المعمى، ودوّنوا فيها مصنفات مستقلة غاية في الأهمية منذ القرن الثالث الهجري = التاسع الميلادي، وجلّها باقٍ في خزائن المكتبات بالعالم ينتظر من ينفض عنها غبار القرون، فسبقوا بذلك الغربيين بنحو سبعة قرون، ومهّدوا لهم وتركوا بصمات واضحة في آثارهم تشهد بفضل العرب المسلمين وريادتهم[2].

فإليكم سلسلة المؤلفين والمفكرين المسلمين في علم التعمية واستخراج المعمى، وهي تبدأ بالقرن الثاني الهجري = الثامن الميلادي، القرن الذي أبدع فيه العرب

(1) مراياتي، ميرعلم، الطيان: علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، ج 1، ص28.

(2) انظر مراياتي، ميرعلم، الطيان: علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، ج 1، ص9.

المسلمون وضع قواعد هذا العلم وأسسه وتطوير طرائقه معتمدين على تطور العلوم عندهم كالرياضيات واللغة والترجمة، وكانت بداية هذه المحاولات على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ=786م)، وجابر بن حيان (ت 200هـ=815م)، وثوبان بن إبراهيم ذي النون المصري (ت 245هـ=859م)، وسهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت 248هـ = 862م)، ويعقوب بن إسحق الكندي (ت260هـ = 873م) الذي ألّف رسالة منهجية في التعمية هي «رسالة في استخراج المعمّى»، وعُد من خلالها مؤسس علم التعمية على الإطلاق، وأحمد بن علي بن وحشية (ت بعد 291هـ= 914م)، ومحمد بن أحمد بن كيسان (القرن الثالث الهجري = التاسع الميلادي).

وندخل القرن الرابع الهجري = العاشر الميلادي مع داود بن الهيثم بن إسحق التنوخي (ت 316هـ = 928م)، ومحمد بن سعيد البصير الموصلي (القرن الرابع الهجري = العاشر الميلادي)، ومحمد بن أحمد بن محمد بن طباطبا (ت322هـ=934م)، وإسحق بن إبراهيم بن وهب الكاتب (حوالي القرن الرابع الهجري= العاشر الميلادي) [1].

3 – علم التعمية واستخراج المعمى في العصرين الأيوبي والمملوكي:

بعد العلماء المتقدم ذكرهم تنقطع السلسلة في القرن الخامس الهجري = الحادي عشر الميلادي، حيث لم يعثر على عالم أو مؤلف في التعمية، ومع دخول القرن السادس الهجري = الثاني عشر الميلادي نجد السيوطي ينقل لنا في بغية الوعاة

---

(1) انظر مراياتي، ميرعلم، الطيان: علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، ج 1، ص48-54.

عن غيره عن عالم اسمه أحمد بن عبد العزيز الشنتمري (كان حياً عام 553هـ=1158م) أنه كان «متقدماً في العروض وفك المعمى» [1]. واستُخلص من إحدى رسائل التعمية لعلي بن عدلان الذي سنتحدث عنه بعد أسطر، وهي «المؤلف للملك الأشرف» ذكره عثمان بن عيسى التاج البلطي (ت 599هـ=1202م) ومعرفته بالتعمية[2]. ومع نهاية القرن السادس الهجري = الثاني عشر الميلادي نتوقف مع أسعد بن مهذب بن مماتي (ت 606هـ=1209م) وكتابه في علم التعمية «خصائص المعرفة في المعميات» ذكره ياقوت في معجم الأدباء[3]. وندخل القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي مع إبراهيم بن محمد بن دُنينير (ت 627هـ=1229م) ورسالته «مقاصد الفصول المترجمة عن حل الترجمة».

ونأتي بعد ذلك إلى عصر المماليك وإلى العالم علي بن عدلان (ت666هـ=1268م)، وقد ألّف: «المؤلف للملك الأشرف في حل التراجم» و«المُعلم» وأحال عليه من رسالته الماضية، وسنتحدث عنه لاحقاً بشيء من التفصيل. وتوصلنا السلسلة إلى أحد أشهر علماء التعمية في التاريخ العربي الإسلامي وهو علي بن محمد بن الدريهم (ت 762هـ- 1359م) ومؤلفاته في هذا الفن كثيرة سنتحدث عنها كذلك لاحقاً. ونجد علي بن محمد بن آيدمر الجلدكي (ت742هـ=1341م) يتحدث في كتابه «كنز الاختصاص ودرة الغواص في معرفة أسرار علم الخواص» عن «كشف المرغم وحل المبهم مما أُدغم بكل لسان وما أُبهم في كل زمان وما ستره الأولون بالأقلام وسائر الأعوان». وضمّن أحمد بن علي

(1) السيوطي: بغية الوعاة، ج1، ص325.

(2) انظر مراياتي، ميرعلم، الطيان: علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، القسم الخاص بتحقيق رسالة ابن عدلان، ج1، ص291،292.

(3) الحموي: معجم الأدباء، ج2، ص 309.

القلقشندي (ت 821هـ=1418م) موسوعته «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» فصلاً كاملاً للحديث عن تعمية الكتب، وهو الفصل الثامن: «في إخفاء ما في الكتب من السر»، وجل ما فيه منقول عن ابن الدريهم[1].

4 ـ ابن عدلان وابن الدريهم:

وهما اللذان تخمّر على أيديهما هذا العلم في عصر المماليك، ولذلك عدهم العلماء المؤسسين الحقيقيين له، وخاصة ابن الدريهم، لذلك أردت التفصيل بالحديث عنهما.

أ ـ ابن عدلان:

علي بن عدلان بن حماد بن علي الموصلي النحوي المترجم، ولد سنة 583هـ= 1187م، ثم تلقى العلم في بغداد على عدد من العلماء، وأقرأ وعلّم ما تعلم خاصة علوم اللغة العربية التي سمعها منه كثيرون، حيث تصدر للتعليم في جامع الصالح بالقاهرة، توفي سنة 666هـ=1268م في القاهرة، فيكون بهذا قد عاصر الدولتين الأيوبية والمملوكية.

وصفه ابن شاكر الكتبي (ت 764هـ = 1362م) بأنه كان: «علّامة في الأدب من أذكياء بني آدم، انفرد بحل المترجم والألغاز». ومصنفاته هي: «الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب»، و«عقلة المجتاز في حل الألغاز»، و «المعلم»، و«المؤلف للملك الأشرف»[2].

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج9، ص 228-250.

(2) انظر في ترجمته اليونيني: ذيل مرآة الزمان، ج2 ص 392. الكتبي: فوات الوفيات، ج3، ص43-46. السيوطي: بغية الوعاة، ج2، ص179. الأعلام: الزركلي، ج4، ص312.

والذي يعنينا من مؤلفات ابن عدلان رسالته: «المؤلف للملك الأشرف»، وهي التي قسّمها إلى فاتحة وعشرين قاعدة وخاتمة، حوت الفاتحة ثلاثة مواضيع هي: عدة المترجم، وذكر أمثلة في الترجمة بالتبديل البسيط، ودراسة في اقتران الحروف لبناء الكلمة العربية.

واحتوت القواعد على تسعة مواضيع هي: الطريقة التحليلية لحل المترجم (القواعد: 1،2، 3)، استخراج الفصل (القاعدة: 4)، استخراج (الـــ) وما حولها من حروف (القواعد:5، 6،7)، الكلمة المحتملة (القاعدة: 8)، استخدام حروف أوائل الكلمات وأواخرها (القاعدتان: 9،10)، استعمال المضاعف من الحروف أو من ثنائيات الحروف (القواعد: 11،13،14،15)، حل المدمج (القاعدة: 12)، حل المعمى من الشعر (القاعدتان: 16،17)، خلاصة وفوائد (القواعد: 8،19،20). وحوت الخاتمة موضوعاً واحداً هو: الدُربة (التدريب) والتمرن من خلال مثال عملي.

وبالتالي فإن هذه الرسالة تمثل دليلاً عملياً للباحث في علم التعمية واستخراجه، ودلت على أصالة ابن عدلان فيها النقاط التالية: ـــ عرض ابن عدلان هذه الرسالة على شكل دليل عملي، ـــ تقديمه فكرة (الضوابط) أو (المفتاح)، بأبيات من الشعر، ـــ أدخل لأول مرة بشكل صريح مفهوم المفتاح في طرائق التعمية، ـــ وضع قواعد وخطوات تحليل المعمى بشكل دقيق بحيث نستطيع أن نعدها خوارزمية متكاملة لتحليل المعمى، ـــ معالجته المستفيضة للفاصل (الفراغ الفاصل بين كلمتين) في حالاته الثلاث (متحداً، مختلفاً، مدمجاً: أي من فاصل)، ـــ ويكون ابن عدلان قد سبق بذلك العالم PORTA (971هـــ = 1563م) بثلاثة قرون، حيث أن الغربيين يعدون بورتا أول من كتب عن حل المُدمج، ـــ تقسيمه الحروف من حيث تواترها إلى كثيرة ومتوسطة وقليلة، ـــ استعماله أطوال الكلمات وأوائلها

وأواخرها، والتأكيد على استعمال الثنائية منها فالثلاثية فالرباعية، وما يخص كلاً منها، ــ العناية بطريقة الكلمة المحتملة، ــ الاستفادة من الحروف المضاعفة والمثلثة والثنائيات المضاعفة وتواترها، ــ جاء بمفهوم لتقسيم الحروف من حيث تواترها، ــ حدد بشكل دقيق المواصفات الشخصية لمن سيتعامل مع التعمية والتشفير[1].

ب ــ ابن الدريهم:

علي بن محمد بن عبد العزيز بن فتوح بن إبراهيم بن أبي بكر بن القاسم الثعلبي الشافعي الموصلي، وعُرف بابن الدريهم وهو لقب جده الأعلى، ولد في موصل العراق سنة 712هــ = 1312م، ونشأ على تعلم العلوم، فقرأ القرآن الكريم بالروايات، وتعلم قواعد اللغة العربية فحفظ مثلاً ألفية ابن مالك، ودرس كتابه التسهيل، وأخذ ذلك على عدد من العلماء أشهرهم أبو حيان الأندلسي الغرناطي، وتنوعت علومه ما بين فقه وتفسير وحديث وأصول وقراءات.

توفي والده وهو صغير فنشأ يتيماً، ولم تصل إليه ثروة أبيه التي تركها له، فاجتهد في طلب العلم، إلى أن كبر فتسلم مقداراً يسيراً من تركة أبيه وسافر بها متاجراً إلى الشام ثم إلى مصر، وحصل له من ذلك ثروة عظيمة ما لبثت أن ذهبت. تنقل ابن الدريهم كثيراً ما بين دمشق وحلب ومصر، ودرّس في دمشق في جامعها الأموي، ثم رحل إلى مصر عام 760هــ = 1359م، وفي هذه الفترة أرسله الناصر حسن بن محمد بن قلاوون رسولاً إلى الحبشة (وهو مكره على ما ذكر ابن حجر) فوصل قوص من صعيد مصر ومات بها في صفر سنة 762هــ =1361م.

---

(1) مراياتي، ميرعلم، الطيان: علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، تحقيق كتاب ابن عدلان في التعمية، ج1، ص139-155، ص261-307. يعقوب: تطور المفتاح في منظومة التعمية عند العرب، ص81-97.

والمهم في ترجمة ابن الدريهم إقرار العلماء والمؤرخين المعاصرين له وغير المعاصرين بريادته وبراعته في علم التعمية واستخراج المعمى والتلاعب بالحروف، دلّت على ذلك أقوالهم العديدة، والتي أختار منها أقوال معاصره خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ= 1363م) حيث يقول: «كان أعجوبة من أعاجيب الزمان في ذكائه، وغريبة من غرائب الدهر تشرق سماء الفضل بذكائه، دقيق الغوص على المعاني شديد التنقيب ... خصوصاً في الرياضي وما يتشعب منه، والكلام على أسرار الحروف وما يلائم طبعه أو ينافيه»، ويقول: «وأما الحساب والأوفاق وخواص الحروف وحل المترجم والألغاز فأمر بارع»، و«ولم أرَ أحدّ ذهناً منه في الكلام على الحروف وخواصها وما يتعلق بالأوفاق وأوضاعها»[1].

وذكر ابن حجر العسقلاني عنه: «كان ماهراً في الأحاجي والألغاز وحل المترجم والأوفاق والكلام على الحروف وخواصها، حتى كان يقال له ضمير عن شيء يكتبه السائل بخطه فيكتبه هو حروفاً منقطعة، ثم يكسر تلك الحروف فيخرج الجواب عن ذلك الضمير شعراً ليس منه حرف واحد خارجاً عن حروف الضمير»[2].

وترجم ابن الدريهم هذه المعارف عملياً في مصنفاته، فعلى الرغم من أنه لم يعش طويلاً ــ حيث لم تتجاوز حياته الخمسين عاماً ــ لكنه خلّف لنا ثروة طائلة من المؤلفات، خاصة تلك المختصة بعلم التعمية والتشفير، وهذه المؤلفات هي: إيضاح المبهم في حل المترجم. مختصر المبهم في حل المترجم. غاية الإعجاز في

(1) الصفدي: أعيان العصر، ج3، ص521-528. الصفدي: الوافي بالوفيات، ج22، ص67-69.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص182.

الأحاجي والألغاز. كتر الدرر في حروف أوائل السور. قصيدة في حل رموز الأقلام المكتوبة على البرابي. إقناع الحذاق في أنواع الأوفاق. إيقاظ المصيب في الشطرنج والمناصيب. بسط الفوائد في شرح حساب القواعد. بوادر الحلوم في نوادر العلوم. تصاريف الدهر في تعاريف الزجر. تنائي المناظر في المرائي والمناظر. سبر الصرف في سر الحرف. سلم الحراسة في علم الفراسة. شرح الأسعردية في الحساب. غاية المغنم في الاسم الأعظم. المناسبات العددية في الأسماء المحمدية. مناسبة الحساب في أسماء الأنبياء المذكورين في الكتاب. نظم لقواعد فن المترجم وضوابطه[1].

والأهم من بين هذه الكتب جميعها مصنفه «مفتاح الكنوز في إيضاح الرموز» وهو الكتاب الذي أكثر القلقشندي من النقل عنه في موسوعته (صبح الأعشى)، وأورد ذلك تحت عنوان «إخفاء ما في الكتب من السر» مشيراً به إلى كلام ابن الدريهم[2]. ويعد هذا الكتاب من أوسع ما عثر عليه من مخطوطات في علم التعمية وأكثرها تفصيلاً، ويدل على ممارسة ابن الدريهم ومعاناته لهذا العلم عملياً، خاصة وأنه عمل في خدمة بعض الملوك أمثال الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون كما مر سابقاً.

اشتمل كتاب ابن الدريهم (مفتاح الكنوز في إيضاح الرموز) على خمس قضايا جاءت بعد المقدمة تباعاً، وهي: القضية الأولى؛ ما لابد منه لمن يعاني علم حل الترجمة. القضية الثانية؛ ضروب التعمية. القضية الثالثة؛ مقدمة صرفية. القضية الرابعة؛ منهجية حل الترجمة. القضية الخامسة؛ مثالان عمليان في حل الترجمة.

---

(1) ومعظم هذه الكتب ذكرها الصفدي في أعيان العصر، ج3، ص521-528. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص181-183. الزركلي: الأعلام، ج5، ص6. مراياتي، ميرعلم، الطيان: علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، ج1، ص101-104.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج9، ص230-237.

وأكثر ما تبدّت أصالة ابن الدريهم فيه كانت في شرحه وتحليلاته لإمكانيات كل طريقة من طرق التعمية وضوابطها، فالجديد الذي أتى به هو في التعمية أكثر منه في استخراج المعمى، وفي باب التحليل أكثر منه في باب الطرق نفسها. وأثبتت الدراسات أيضاً أن هذه الرسالة هي أول رسالة شاملة في علم التعمية، ذُكرت فيها طرائق التعمية وأنواعها المختلفة دون تداخل، وبهذا فقد سبق ابن الدريهم علماء عصره والعصور التي سبقته، وإن كان الكندي هو أبا علم التعمية.

وجاء الكثير من الباحثين الذين أكملوا طريقه، إلا أن ابن الدريهم تميز منهم بتقديمه رسالة في التعمية متكاملة، حيث توسع في شرح ما لم يتعرض له الكندي، وألقى الضوء على الكثير من النقاط الغامضة[1]، وبالتالي يمكن عد كتابه مرجع شمولي يمكن العمل به في كل العصور.

ومما يجب ذكره أن عدداً من علماء الغرب ومنهم دافيد كهن، قد عدّ كتاب ابن الدريهم في حكم المفقود، ومنهم من شكك أصلاً بوجود شخصية تدعى ابن الدريهم، فهي عندهم شخصية وهمية أو خيالية، وأشار هؤلاء أن العرب لم تكن لهم أية مشاركة في هذا العلم[2]. ولكن بعد تكشّف الحقيقة؛ ما كان من دافيد كهن إلا أن نفى الأسبقية في علم التعمية والتي تعرفها أوربا ويعرفها العالم على أنها للعالم الإيطالي ألبرتي (871هـ=1466م) ونسبها إلى ابن الدريهم، يقول: «إن ابن

(1) مراياتي، ميرعلم، الطيان: علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، ج1، ص156-195، 309-365. يعقوب: تطور المفتاح، ص 98-141.

(2) انظر David Kahn : The Code Breakers, P : 92 -95.

الدريهم العربي هو أبو التعمية في العالم، وليس العالم الإيطالي ألبرتي»[1].

ثانياً ـــ العلوم الدينية:

والتأليف فيها شامل ومتشعب كثيراً، لذلك سأقتصر على أبرز العلماء والمؤلفات[2].

1ـــ الفقه وأصوله:

في الفقه الشافعي: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن (ت660هـــ = 1261م)[3]، له «الفتاوى الموصلية في الفقه الشافعي»، وهي أسئلة وردت إليه سنة 654هـــ = 1256م من خطيب الموصل الشيخ شمس الدين عبد الرحيم الطوسي، فأجاب عليها في هذا الكتاب[4]. وقد برع في الفقه حتى إنه أبدع باباً جديداً فيه هو (باب المقاصد) من خلال كتابه «القواعد الكبرى» المعروف بـــ «قواعد الأحكام في إصلاح الأنام»، حيث رجّع الفقه كله إلى اعتبار المصالح ودرء المفاسد[5]، وقال في مقدمته: «والشريعة كلها نصائح، إما بدرء مفاسد أو بجلب مصالح»، وهكذا فقد أبان ما في بعض الأحكام من مفاسد حثاً على اجتنابها، وما

---

(1) أباظة: موسوعة الأوائل والمبدعين، ج5، ص882، 883. جريدة تشرين السورية، تاريخ 3-4-1999م.

(2) انظر تفاصيل العلوم الدينية: النهار: العصر المفترى عليه ـــ عصر المماليك البحرية ـــ، ص297 ـــ 361.

(3) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص 209، وما بعد، الكتبي: فوات الوفيات، ج2، ص 35 وما بعد.

(4) تحقيق إيمان الطباع. رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ج3، ق1، ص131.

(5) انظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ص 6ـــ 9.

في بعضها من مصالح حثاً على إتيانها[1].

موسى بن علي بن وهب بن دقيق العيد الفقيه المولود بقوص من صعيد مصر عام 641هـ= 1243م، وتصدى فيها للإفتاء ونشر العلم وتوفي فيها عام 685هـ = 1286م، ترك كتاباً في الفقه الشافعي سماه «المغني»[2].

الزركشي محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الشافعي (ت 794هـ= 1391م)، من تصانيفه في الفقه «شرح جمع الجوامع» و«شرح المنهاج» و«البحر المحيط»، وكتابه «خبايا الزوايا» حيث رأى أن الكثير من المسائل الفقهية ذُكرت في غير أبوابها، فشمّر ساعد الجد وتتبع المسائل وأرجعها إلى أبوابها، ولم يُسمع أن أحداً أقبل على مثل هذا العمل قبله[3].

قاضي القضاة نور الدين أبو الثناء محمود بن أحمد، شرف الدين الأنصاري، الشافعي (ت 834 هـ =1430م)، من أهم مصنفاته في الفقه: «تكملة شرح منهاج النووي» لتاج الدين السبكي في ثلاثة عشر مجلداً، و«كتاب التحفة في المبهمات»، و«كتاب اليواقيت المضيئة في المواقيت الشرعية»[4].

وفي الفقه الحنفي: عثمان بن علي بن يحيى الزيلعي الحنفي (ت 743هـ=

---

(1) ابن عبد السلام: القواعد الكبرى، ص 14، وانظر الأسنوي: طبقات الشافعية، ج2، ص352.
(2) الأسنوي: طبقات الشافعية، ج2، ص 106، ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج2، ص59.
(3) ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج2، ص319ــ 320، ابن حجر: إنباء الغمر، ج3، ص138ــ 141، حاجي خليفة: كشف الظنون، ج6، ص175، وانظر الزركشي: خبايا الزوايا، المقدمة، ص24، وانظر الكتاب.
(4) الكتبي: فوات الوفيات، ج1، ص598. السخاوي: الضوء اللامع، ج10، ص129. ابن حجر: إنباء الغمر، ج8، ص249.

1342م)، صنف «شرح الجامع الكبير»، و«تبيين الحقائق» وشرح فيه كتاب «كنز الدقائق» في فروع الحنفية للشيخ الإمام عبد الله بن أحمد بن محمود المعروف بحافظ الدين النسفي (ت 710هـ= 1310م) [1].

إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الصمد الحنفي (ت 758هـ = 1356م)، وقال عنه معاصروه: شيخ الحنفية بالشام، له أرجوزة في «معرفة ما بين الأشاعرة والحنفية من الخلاف»، وله «أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل»، و«الفوائد الفقهية البدرية» و هي منظومة ألفية[2].

محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي (ت 786هـ= 1384م)، صنّف «شرح الهداية» و«شرح مختصر ابن الحاجب»، وهو كتاب في أصول الفقه موسوم بـ «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل» لمؤلفه جمال الدين بن عمر ابن الحاجب المالكي (ت 646هـ= 1248م). وأثبت بروكلمان للبابرتي المؤلفات التالية: ـ ثلاث عشرة رسالة في الفقه والفرائض والتفسير، ـ رسالة في اقتداء الحنفية بالشافعية، ـ شرح وصية الإمام الأعظم، ـ رسالة في تجريح تقليد الإمام الأعظم على غيره من الأئمة[3].

---

(1) ابن حجر: الدر الكامنة، ج3، ص61، اللكنوي: الفوائد البهية، ص194، 195. انظر ابن نجيم: البحر الرائق في شرح كنز الدقائق، ص9، 10.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص44،45. الصفدي: أعيان العصر، ج1، ص100 – 102.

(3) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5، ص18، ابن العماد: شذرات الذهب، مج8، ص540، 505 بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص312ـ 313. انظر ابن الحاجب: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، حاجي خليفة: كشف الظنون، مج2، ص 1625.

كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، المعروف بابن الهمام الحنفي (ت861هـ = 1457م)، وله «التحرير في أصول الفقه»، و«شرح الهداية»، و«زاد الفقير» [1].

وفي الفقه المالكي: عبد الله بن عبد الرحمن بن عمر الشارمساحي (ت669هـ= 1270م)، له من المؤلفات «الفوائد في الفقه»، و«شرح آداب النظر»، و«نظم الدرر» الذي اختصر فيه المدونة الكبرى في الفقه المالكي للإمام مالك بن أنس[2]. وعيسى بن مسعود بن منصور بن يحيى الزواوي (ت743هـ= 1343م) الذي انتهت إليه رئاسة المالكية في الديار المصرية والشامية، ومن مؤلفاته: «شرح المدونة»، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، و«الرد على ابن تيمية في مسألة الطلاق»، و«إكمال الإكمال» وهو شرح لصحيح مسلم في اثني عشر مجلداً، و«شرح جامع الأمهات» وهو كتاب في الفقه المالكي لجمال الدين عمر بن الحاجب المالكي[3].

---

(1) السخاوي: الضوء اللامع، ج8، ص127، السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص393.

(2) ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ص448، 449، السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص380. وانظر أنس: المدونة الكبرى.

(3) ابن فرحون: الديباج المذهب، ج2، ص 71ـ 72. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص 289ـ 291. حاجي خليفة: كشف الظنون، ج3، ص 351. و انظر ابن الحاجب: جامع الأمهات.

وأحمد بن محمد بن محمد بن رشيد الإسكندراني الزبيري (ت801هـ= 1398م) وقد تولى قضاء المالكية في القاهرة، وصنف «شرح مختصر ابن الحاجب»[1].

وفي الفقه الحنبلي: تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني (ت 728هـ = 1327م)، وكان إنتاجه غزيراً، فمن ذلك: «الفتاوى الكبرى» وهي موسوعة إسلامية وذخيرة علمية وثروة فقهية كبيرة، تقع في نحو خمس مجلدات، و«الفتاوى الحديثية»، و«فتاوى النساء»، و«تعارض العقل والنقل»، و«منهاج الاستقامة»، و«المائعات وملاقاتها النجاسات»، و«نواقض الوضوء»، و«الجمع بين الصلاتين في السفر»، و«فيما يختلف حكمه بالسفر والحضر»[2].

محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية (ت751هـ= 1350م)، من مصنفاته الفقهية «رفع اليدين في الصلاة»، و«حكم تارك الصلاة»، و«حكم إغمام هلال رمضان»، و«التحرير فيما يحل ويحرم من لباس الحرير»، و«بيان الدليل على استغناء المسابقة عن التحليل»، و«كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء». وجُمعت فتاوى النساء لابن قيم في كتاب «فتاوى رسول الله ﷺ للنساء»[3].

---

(1) ابن حجر: إنباء الغمر، ج4، ص46ـ 47. السخاوي: الضوء اللامع، ج2، ص192ـ 193. ابن العماد: شذرات الذهب، مج9، ص15ـ 16.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص154 وما بعد. ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج2، ص185 وما بعد.

(3) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج2، ص 271، 272. ابن العماد: شذرات الذهب، مج8، ص278ـ 291. ابن قيم الجوزية: فتاوى رسول الله ﷺ للنساء.

محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الصالحي (ت763هـ= 1362م)، وصنّف كتاب «الفروع» في فقه الإمام أحمد بن حنبل، وأقر له العلماء بأهميته الكبيرة، فقد قال عنه أحد أئمة الحنابلة: «من أعظم ما صُنف في فقه الإمام الرباني ... وأتمها تحريراً وأحسنها تحبيراً، وأكملها تحقيقاً، وأقربها إلى الصواب طريقاً، وأعدلها تصحيحاً، وأقومها ترجيحاً، وأغزرها علماً»، وله أيضاً «المصالح المرعية في فقه الحنبلية»[1].

2ـ علوم القرآن الكريم (التفسير والقراءات):

يُقصد بعلوم القرآن كل علم يخدم القرآن الجليل أو يستند إليه، ويضمّ ذلك علم التفسير، وعلم القراءات، وعلم الرسم العثماني، وعلم إعجاز القرآن، وعلم أسباب النزول، وعلم الناسخ والمنسوخ، وعلم إعراب القرآن، وعلم غريب القرآن، وعلوم الدين، وعلوم اللغة، إلى غير ذلك، ومنهم من توسع في ذلك فجعل منها علم الهيئة والهندسة والطب، ومنهم من أوصلها إلى مئات العلوم[2].

ومن أشهر أعلام التفسير في عصر المماليك: العز بن عبد السلام الذي قدّم كتابين مهمين أولهما «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز» الذي أفرده للحديث عن معرفة الحقيقة والمجاز في القرآن الكريم، فجاء من أفضل المؤلفات في هذا الباب. وثانيهما «الإمام في بيان أدلة الأحكام» وبيّن فيه أدلة الأحكام المتعلقة بالملائكة والمرسلين وسائر العالمين في القرآن الكريم[3].

---

(1) انظر ابن مفلح: الفروع، ج1، ص22. حاجي خليفة: كشف الظنون، ج6، ص162.

(2) الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، ج1، ص16.

(3) انظر ابن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز. حاجي خليفة: كشف الظنون، ج5، ص 580. ابن عبد السلام: الإمام في بيان أدلة الأحكام، ص75.

القرطبي محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت 671هـ= 1272م) نزيل القاهرة، الذي خلّف تفسيره المشهور «الجامع لأحكام القرآن»، وهو من أجلّ التفاسير وأعظمها نفعاً، جمع فيه «مذاهب السلف كلها، وما أكثر فوائده»، أسقط منه القصص والتواريخ بالجملة ليثبت عوضاً عنها الأحكام الشرعية المستنبطة من القرآن الكريم مع أدلتها، ووجه الاستدلال على منهج الفقهاء، وذكر فيه علوم القراءات، والإعراب، والناسخ والمنسوخ، وغريب القرآن، وردّ فيه على أصحاب الفرق الإسلامية، فجاء من أجل التفاسير[1].

ابن المنير أحمد بن محمد بن منصور (ت 683هـ= 1284م)، من مصنفاته «تفسير حديث الإسراء» و«المقتفى في آيات الإسراء»، أما أشهر مصنفاته فهو «البحر الكبير»، الموصوف بالتفسير النفيس[2]، وصنّف ابن المنير كذلك «التفسير العجيب في تفسير الغريب»[3].

أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أبو حيان الغرناطي (ت 745هـ= 1344م)، إمام المفسرين في وقته، وصاحب التصانيف الشهيرة التي سارت شرقاً وغرباً، ونالت من أهل عصره ومن أتى بعدهم كل تقدير وإجلال، وحظيت بعناية أهل العلم حتى أصبحت متداولة بشتى الأقطار، إذ أنتج تفسيراً عظيماً في مجلدات كثيرة سمّاه «البحر المحيط»، وتفسيراً آخر هو مختصر للبحر المحيط

---

(1) ابن العماد: شذرات الذهب، مج7، ص585. وانظر القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص9.
(2) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج8، ص 128. وما بعد، الكتبي: فوات الوفيات، ج1، ص 149، 150. ابن فرحون: الديباج المذهب، ج1، ص 243ـ 246.
(3) انظر ابن منير: التفسير العجيب في تفسير الغريب، المقدمة، ص 6ـ7، وانظر الكتاب.

سماه «النهر الماد من البحر المحيط»، وكتاباً في علوم القرآن سماه «تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب»[1].

ابن قيم الجوزية، الذي جُمع ما يمكن جمعه من جهوده في كتاب «التفسير القيم لابن القيم»[2]، وكتاب «الفوائد» الذي رصد فيه معاني كثيرة من القرآن والسنة، وقال عنه العلماء: «يمكنك أن تفتح أي صفحة من صفحاته فتجد ما يستحق رحلة لطلبه»، ومن أفضل ما فعله ابن قيم في هذا الكتاب ربطه القرآن والسنة بالواقع. ومن التفاسير التي وُجدت له «تفسير سورة الكافرين والمعوذتين»، و«تفسير المعوذتين»، وأنتج ابن قيم في علوم القرآن الأخرى كتابين، الأول في الأقسام التي هي بمعنى الحلف واليمين، وسمّاه «التبيان في أقسام القرآن» ففصّل في ذلك بأسلوبه العذب، وانفرد في تناول هذا الموضوع بين العلماء حتى ذلك الوقت، وهذا أمر لم يسبقه إليه أحد ممن قبله، وهذا في حد ذاته يعطي الكتاب أهمية فريدة. وفي الكتاب الثاني تناول ابن قيم جانباً مهماً في حياة العرب والمسلمين وعوام الناس، متخصصاً فيه بالأمثال المضروبة في القرآن الكريم، مع بيانها ودلالتها وتفسيرها وتحليلها وبيان حكمتها وما إلى ذلك، وسمّاه «الأمثال»[3].

أحمد بن يوسف بن محمد بن عبد الدائم والمعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ= 1355م)، من أهم مصنفاته تفسير للقرآن في عشرين مجلداً،

---

(1) الصفدي: نكت الهميان، ج5، ص 70ــ 76. الداودي: طبقات المفسرين، ج2، ص 286ــ 290.

(2) جمعة محمد أويس الندوي.

(3) انظر ابن قيم: الفوائد، المقدمة، ص3ــ4، وانظر الكتاب. ابن قيم: تفسير سورة الكافرين والمعوذتين. ابن قيم: تفسير المعوذتين. ابن قيم: الأمثال. ابن قيم: التبيان في أقسام القرآن، المقدمة، ص18ــ 19، وانظر الكتاب. وانظر حاجي خليفة: كشف الظنون، ج6، ص158.

و«أحكام القرآن»، و«الدر المصون» في أربعة أجزاء؛ واسمه الكامل «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» اختص فيه بخمسة علوم، وهي على ما ذكر «علم الإعراب، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم المعاني، وعلم البيان»[1].

محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ = 1391م)، الذي قدّم تفسيراً للقرآن العظيم وصل فيه إلى سورة مريم، وقدّم موسوعة في علوم القرآن أطلق عليها اسم «البرهان في علوم القرآن»[2].

عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري السيوطي (ت911هـ = 1506م)، أفضل من عمل في ميدان التفسير، وله فيه مصنفات كثيرة منها «الإتقان في علوم القرآن»، و «الدر المنثور في التفسير المأثور»، و«ترجمان القرآن في التفسير»، و«قطف الأزهار في كشف الأسرار»، و«التحبير في علوم التفسير»[3].

أما القراءات: فتُعرّف بأنها علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة، وتُعرّف كذلك بأنها اختلاف ألفاظ الوحي المترل على النبي ﷺ في كتابة الحروف، أو في كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما، وهكذا فهي مذهب يذهب إليه

---

(1) الداودي: طبقات المفسرين، ج1، ص 100، 101. وانظر السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص4ـ6، وما بعد. وانظر حاجي خليفة: كشف الظنون، ج1، ص122.
(2) ابن حجر: إنباء الغمر، ج3، ص139،140. الداودي: طبقات المفسرين، ج2، ص157، 158. الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج1، المقدمة، ص76ـ 82، وانظر الكتاب.
(3) السخاوي: الضوء اللامع، ج8، ص127. خليفة: كشف الظنون، مج1، ص8، 354، 733.

إمام من أئمة القرّاء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها[1].

إنّ الميزة الواضحة لهذا العلم في عصر المماليك هي ارتكاز جل الطلبة والعلماء على القصيدة الشاطبية في علم القراءات، معتمدين عليها في تعلمهم وتعليمهم. والمنظومة الشاطبية هي التي نظمها القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي (ت590هـ= 1193م) نسبة لمولده بشاطبة من بلاد الأندلس عام 538هـ= 1143م، الذي ارتحل في طلب العلم ولاسيما علوم القراءات التي أتقنها حتى صار رأساً فيها. وسمّى قصيدته الشاطبية بـ «حرز الأماني ووجه التهاني»، وقد لاقت من القبول والشهرة مالا نعلمه لغيرها في هذا الفن حتى صارت في جميع بلاد الإسلام[2].

فممن اشتهر بعنايته بهذا الفن علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى الهاشمي الضرير المصري (ت661هـ= 1262م)، وقد صاحب الشاطبي وتزوج ابنته، وقرأ عليه القراءات السبع، وعلّم وأقرأ الكثير من الطلبة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء في زمانه، فازدحم عليه القرّاء[3].

وعلي بن عثمان بن محمد بن أحمد المعروف بابن القاصح (ت801هـ= 1398م) الذي تقدم في القراءات، وقرأ عليه خلق، ومن تصانيفه «مصطلح الإشارات في القراءات الست الزائدة عن السبع»، و«القصيدة العلوية في القراءات»،

---

(1) ابن الجزري: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص3. الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، ج1، ص 405. الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج1، ص 465.

(2) انظر الذهبي: معرفة القرّاء الكبار، ج2، ص 573ـ 574. الشاطبي: حرز الأماني، ص 15.

(3) انظر الذهبي: معرفة القرّاء الكبار، ج2، ص 657ـ 659. ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج1، ص 544ـ 546.

وشرح الشاطبية بشرح سماه «سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي في شرح حرز الأماني العلوية في القراءات السبع المروية»[1].

أحمد بن عمر بن محمد ابن أبي الرضا الحموي (ت791 هـ = 1388م)، برع بالتفسر والقراءات. ومن مؤلفاته: «كتاب الناسخ والمنسوخ»، و«كتابٌ في فنون القراءات»، و«منظومة في غرائب القرآن»، و«كتاب القواعد والإرشاد في أصول القراءات»[2].

محمد بن محمد بن يوسف الجزري (ت 833هـ = 1429م) مقريء الممالك الإسلامية، ومن كتبه «النشر في القراءات العشر»، و«التمهيد في علم التجويد» [3].

وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، وله «شرح الشاطبية»، و«الألفية في القراءات العشر» [4].

3ـ الحديث الشريف وعلومه:

ومن أبرز العلماء فيه: النووي يحيى بن شرف (ت676هـ= 1277م)، العالم المشهور، وهو الذي ترك كتاباً هو من أشهر الكتب، وهو «رياض الصالحين»، وله كذلك «شرح صحيح مسلم»[1].

---

(1) ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج1، ص 555. السخاوي: الضوء اللامع، ج5، ص 260. وانظر ابن القاصح: سراج القارئ المبتدئ.

(2) ابن تغري بردي: المنهل الصافي ج2 ص40. البغدادي: هدية العارفين، ج1 ص116. ابن أبي الرضا: القواعد والإرشاد في أصول القراءات، ص 9.

(3) السخاوي: الضوء اللامع، ج9، ص255.

(4) السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص291.

محمد بن علي بن وهب بن دقيق العيد القشيري (ت702هـ= 1302م) مدرِّس الحديث في دار الحديث الكاملية، الذي خدم هذا العلم بتصانيف مشهورة، منها «الإلمام» و«الاقتراح». والاسم الكامل لكتابه الأول هو «الإلمام بأحاديث الأحكام»، تناول فيه أحاديث الأحكام المتعلقة بالطهارة والعبادات وهكذا، والكتاب الثاني «الاقتراح في بيان الاصطلاح» وتحدث فيه عن علم مصطلح الحديث. وله كتاب ثالث سماه «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» في عدة مجلدات، وهو شرح جميل ومفيد لكتاب «عمدة الأحكام» لواضعه الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت600هـ= 1203م)، أراد فيه أن يقرِّب السنن للناشئين، فجمع مختصراً في أحاديث الأحكام اقتصر فيه على أحاديث من أعلى أنواع الصحيح مما اتفق على إخراجه الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما[2].

يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت 742هـ = 1341م)، شبّ بالمزة قرب دمشق، سافر في طلب الحديث إلى أن عاد إلى دمشق، وصار شيخ مدرسي الحديث بالمدرسة الأشرفية. له «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، وهو في أسماء رواة الكتب الستة مع ذكر مروياتهم، وله «المنتقى من الأحاديث»[3].

---

(1) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج4، ص1470 ــ 1474. الأسنوي: طبقات الشافعية، ج2، ص266، 267.

(2) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج4، ص 1482. السيوطي: طبقات الحفاظ، ص 513. وانظر ابن دقيق العيد: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ج1، المقدمة، ص 7، 8، وانظر الكتاب. ابن دقيق العيد: الإلمام بأحاديث الأحكام. ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح.

(3) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج4،ص1498، 1508. الكتبي: فوات الوفيات، ج4، ص353،354.

الحافظ الذهبي محمد بن أحمد (ت 748هـ= 1348م) المحدث والمؤرخ، و«شيخ الجرح والتعديل ورجل الرجال في كل سبيل» ـــ كما وصفه السبكي ـــ، صنّف تصانيف كثيرة مشهورة ونافعة. وتُعد مصنفاته من أهم وأثمن ما أُلف في علوم الحديث، ولاسيما علم رجال الحديث، حيث عُدّ بسببها سيد النقاد في عصره، فكتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» من أهم الكتب في باب الجرح والتعديل، وقد فاق غيره ممن ألف فيه من حيث التوسع، وكتابه الآخر «المغني في الضعفاء» من أجلّ ما صُنِّف في هذا الفن، استوعب فيه ما جمعته أمهات كتب الضعفاء قبله، وزاد عليها زيادات وفوائد جليلة لا نجدها في غيره من المطولات حتى عند من ألّف بعده[1].

خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي (ت 761هـ = 1339م)، درّس الحديث في دمشق وغيرها، ودرّس في مدارسها ومنها الناصرية والأسدية، له «رفع الإشكال عن حديث صيام ستة من شوال»، و«التنبيهات المحملة على المواضع المشكلة»، وتناول فيها المواضيع الغامضة في كتب البخاري ومسلم ومالك، و«النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح»[2].

الزركشي محمد بن بهادر الذي اشتغل بعلم الحديث وخدمه بكتاب فريد هو «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة»، ويُسمى أيضاً «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»، وصدّره بمقدمة ذكر فيها أن تبيين الأحاديث المشتهرة على ألسنة العوام

---

(1) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج2، ص 163 وما بعد، الأسنوي: طبقات الشافعية، ج1، ص273، 274، وانظر الذهبي: المغني في الضعفاء، المقدمة، وانظر الكتاب. الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص179،182. السبكي: طبقات الشافعية، ج10، ص35 – 38.

وكثير من الفقهاء من الأمور المهمة جداً، ذلك لأن كثيراً منها مكذوب مختلَقٌ لا أصل له، وبعد النظر في تاريخ التأليف في هذا الفن يتبين لنا أن كتاب الزركشي المذكور يعد الكتاب الأول الذي وصل إلينا في هذا الفن، وما سبقه من بحوث ليست إلاّ نتفاً وإشارات عابرة في كتب لم يقصرها مؤلفوها على هذا الفن، وقد بلغت خطوة الزركشي في كتابه هذا درجة متقدمة في الجودة عند الإمام السخاوي (ت902هـ= 1496م) في كتابه «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»[1].

نور الدين أبو الثناء محمود بن أحمد، قاضي القضاة شرف الدين الأنصاري الحموي (ت 834 هـ =1430م)، ومن تصانيفه: «كتاب تهذيب المطالع في اللغة الواردة في الصحيحين والموطّأ»، و«كتاب تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب»، وتناول فيه أسماء رواة صحيحي البخاري ومسلم والموطّأ [2].

ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أحمد بن علي الكناني (ت852هـ = 1448م)، وله عدة كتب في رجال الحديث منها: «فوائد الاحتفال في بيان أحوال الرجال المذكورين في البخاري»، و«تهذيب تهذيب الكمال» ومختصره «تقريب التهذيب»، و«لسان الميزان»، و«تحرير الميزان»، و«تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»[3].

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه رجالاً وغريباً ومتناً وسنداً، واستنباطاً للأحكام منه، وكان نفسه يحفظ مئتي

---

(1) انظر الزركشي: اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، المقدمة، ص 26ــ 29، وانظر الكتاب ص 23 وما بعد، حاجي خليفة: كشف الظنون، ج6، ص 175.

(2) السخاوي: الضوء اللامع، ج10، ص129. بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص250.

(3) السخاوي: الذيل التام، ج2، ص622. السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص310.

ألف حديث، ومؤلفاته في فن الحديث كثيرة، منها «كشف المغطى في شرح الموطأ» و«التوشيح على الجامع الصحيح»[1].

ثالثاً ــ علوم اللغة العربية[2]:

وهي كثيرة ومتشعبة، لذلك سأقتصر على الأبرز من العلماء ومؤلفاتهم.

1ــ النحو والصرف:

وأشهر علماء عصر المماليك فيه: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي النحوي (ت 672هــ= 1273م)، من أشهر علماء العربية في تاريخ الإسلام، قال عنه ابن حجر في معرض حديثه عن أبي حيان الغرناطي: «وهو الذي جسر الناس على قراءة كتب ابن مالك، رغبّهم فيها وشرح لهم غامضها ... وكان يقول: وأُلزم أحداً أن لا يقرأ إلا كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك»[3].

ترك ابن مالك للغة العربية وأبنائها تراثاً ضخماً وثروة طائلة من المؤلفات المفيدة التي يأتي في مقدمتها كتاباه «ألفية ابن مالك» و«تسهيل الفوائد»، وهي أوفر الكتب حظاً وعناية من العلماء والمحققين، فقد ذكرت المراجع المختلفة أن الألفية شرحها أكثر من أربعين عالماً، كما تناولها بعض العلماء بالإعراب، وبعضهم بالاختصار، ووضع لها عدد منهم الحواشي، واتجه آخرون إلى تحويلها من نظم إلى كلام منثور، كما ذكرت هذه المراجع أن التسهيل قد شرحه أكثر من خمسة وعشرين عالماً، كما حوّله بعض العلماء إلى كلام منظوم.

---

(1) السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص291ــ292.

(2) انظر النهار: الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص279 ــ 310.

(3) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5، ص71.

ويعد ابن مالك أول من استخدم عبارة «نائب الفاعل»، وكان قبله يسمى: المفعول الذي لم يُسم فاعله، فتابعه النحويون على ذلك إلى يومنا. وأما كتابه «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» فلا يقل أهمية وشهرة عن الألفية، وهو الكتاب الذي ألزم أبو حيان الغرناطي طلابه أن يقرؤوا فيه كما مر، وتضمّن هذا الكتاب موضوعات النحو والصرف ومسائلهما في ثمانين باباً، تضمنت مئتين وأحد عشر فصلاً. وأعقب ابن مالك هذا الكتاب بشرح له عندما رأى أنه في حاجة إلى إيضاح وتيسير، فوضع «شرح التسهيل»، وذكر في مقدمته سبب وضعه.

وخدم ابن مالك الحديث الشريف عندما نبّه على الإعراب في أحاديث صحيح البخاري تنبيهاً مفصلاً وصحّح أعاريب العلماء فيها من خلال كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»[1].

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الغرناطي (ت745هـ= 1344م)، وقد نال شهرته من تفسير القرآن الكريم كما تقدم؛ مع إتقانه لعلوم اللغة العربية وإبداعه فيها حتى لُقِّب بشيخ النحاة، وتخرج به أكثر علماء العربية في مصر، واشتهرت تصانيفه في الشرق والغرب، واشتهر منها كتابان «التذييل والتكميل في شرح التسهيل» و«الارتشاف»، وقد قال الصفدي عنهما: «لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال».

وله من المؤلفات في العربية أيضاً «تذكرة النحاة» في عدة مجلدات، وهو من الكتب المهمة في علم النحو، وقد بلغ من إعجاب تلميذه الصفدي بهذا الكتاب أن

---

(1) انظر ابن مالك: تسهيل الفوائد، ص1، 65. ابن مالك: شرح التسهيل، ص3. ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

نسج على منواله كتاباً سماه «التذكرة الصفدية». ووضع أبو حيان كذلك كتاب «المبدع» في التصريف، وهو كتاب ملخص عن كتاب «الممتع في التصريف» لابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ= 1270م). ومن مؤلفاته «غاية الإحسان» في النحو، و«التجريد لأحكام كتاب سيبويه»[1].

عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام (ت 761هـ= 1359م)، الذي لُقِّب بشيخ النحاة أيضاً، وقد قال فيه ابن خلدون: «وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يُقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»[2].

وصنّف ابن هشام تصانيف كثيرة مفيدة ومشهورة، ويأتي في مقدمتها كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، فهو من بين كتبه خاصة أجلها قدراً وأبعدها أثراً، وبين كتب العربية عامة من أكثرها استيعاباً ونفعاً، ومن خلاله عُدّ ابن هشام صاحب أول كتاب في النحو بمنهج جديد، حيث اختط فيه منهجاً لم يُسبق إليه، حيث قسّمه إلى قسمين كبيرين؛ أفرد القسم الأول للحروف والأدوات، فوضّح وظائفها وطرائق استعمالها مع عرض الآراء المتصلة بها، وتحدث في القسم الثاني عن أحكام وخصائص متنوعة كأحكام الجار والمجرور، وخصائص الأبواب النحوية، وصور العبارات الغريبة.

ومن كتب ابن هشام المهمة «قطر الندى وبل الصدى» وهو متن نحوي شرحه هو، ولا يزال يُدرّس في بعض الجامعات والمدارس. و«الإعراب عن قواعد الأعراب» وهو من أجلّ كتبه وأحسنها تأليفاً وتبويباً، وأهم ما فيه معالجته لمشكلات الإعراب

---

(1) الصفدي: نكت الهميان، ص283. وانظر أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص4 وما بعد. أبو حيان: تذكرة النحاة، المقدمة والكتاب. أبو حيان: المبدع، ص46، 47.
(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص 416.

وتعابير المعربين ومصطلحاتهم، فهو كتاب جديد في أسلوبه، جديد في مادته وبحثه. وله «شذور الذهب» و«شرح شذور الذهب» [1].

عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت 769هـ= 1367م) الملقب برئيس العلماء، ونحوي الديار المصرية، تتلمذ في النحو على أبي حيان الغرناطي، ويدل على براعته ما شهد به أستاذه هذا، حين قال: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»، وأهم ما صنّف «شرح ألفية ابن مالك»، و«شرح كتاب تسهيل الفوائد» لابن مالك أيضاً[2].

أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت 684هـ= 1285م) الذي ألف كتاباً سمّاه «الاستغناء في الاستثناء»؛ وهو أول دراسة في استثناءات القرآن الكريم، وأول بحث مستقل في الاستثناء[3].

عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الأسنوي (ت 772هـ= 1370م) الذي قدّم في هذا الفن «شرح ألفية ابن مالك»، و«الكواكب الدرية في تنزيل الفروع الفقهية على القواعد النحوية»، واسمه المعتمد هو «الكوكب الدري فيما

---

(1) الصفدي: أعيان العصر، ج3، ص 5، 6، ابن رافع: الوفيات، ج2، ص 234، 235. انظر ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المقدمة، ص 6، وص 13ـ 16. ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب، ص 7، 35، وانظر الكتاب. ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص 13. ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص 40، وانظر ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك. أباظة: موسوعة الأوائل والمبدعين، ج5، ص 881.

(2) الأسنوي: طبقات الشافعية، ج2، ص 110، ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج2، ص 248، 249.

(3) انظر القرافي: الاستغناء في الاستثناء، المقدمة، ص5 وانظر الكتاب. وانظر ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج1، ص 232ـ 234.

يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية»، ويُبرز هذا الكتاب الدور الكبير لعلم العربية في الفروق بين المعاني من جهة الألفاظ، وهو أول كتاب يجمع بين دفتيه الفروع الفقهية مُترّلة على القواعد النحوية[1].

عبد الرحمن السيوطي، ومصنفاته كثيرة، منها «شرح ألفية ابن مالك» ويسمى «البهجة المضية في شرح الألفية»، وله «الفريدة في النحو والتصريف والخط»[2].

2ـ البلاغة:

ومن أشهر العلماء فيها:

محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد القزويني (ت 739هـــ= 1338م)، صنّف كتابين في البلاغة عُدّا من أشهر كتب هذا الفن، واعتمد عليهما كثيراً كل من جاء بعده، الأول هو «تلخيص المفتاح» وهو تلخيص لكتاب «مفتاح العلوم» للسكاكي يوسف بن أبي بكر (ت 626هـــ= 1228م)).

والثاني «الإيضاح». فلم يكتف القزويني بتوضيح وتلخيص المفتاح، بل جعل من كتابه الثاني «الإيضاح» شرحاً للكتاب الأول «تلخيص المفتاح»[3].

---

(1) ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج2، ص 250ــ 252. وانظر الأسنوي: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، المقدمة، ص 145، 146، وانظر الكتاب.

(2) السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص293.

(3) الصفدي: أعيان العصر، ج4، ص 492ــ 495، السيوطي: بغية الوعاة، ج1، ص156، 157. وانظر القزويني: الإيضاح، ج1، ص23.

خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت 764هـ= 1362م) الأديب البليغ، كتب في مجال البلاغة «الكشف والتنبيه على الوصف والتشبيه»، و«جنان الجناس»، و«فض الختام عن التورية والاستخدام»[1].

عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي (ت 772هـ= 1370م) الذي أفادنا بشرح جليل سماه «نهاية الراغب في شروح عروض ابن الحاجب» شرح فيه قصيدة عثمان بن الحاجب (ت 646هـ= 1248م) المسماة «المقصد الجليل في علم الخليل» في علم العروض، ويقصد به الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأضاف إلى كتاب ابن الحاجب ما ذكره عندما ذكر أنه يشتمل على نوعين آخرين مهمين أهملهما الشرّاح، أحدهما: إعراب ما قد يشكل من ألفاظ هذا النظم، والثاني: ضبط ما يخشى تصحيفه من الألفاظ الواقعة في الأبيات التي استشهد بها الناظم وتفسير معاني تلك الألفاظ[2].

أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي (ت773هـ= 1371م)، كانت له اليد الطولى في اللسان العربي والمعاني والبيان، ومن تصانيفه فيها كتابه «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح»[3]، وقد ترك هذا الكتاب

---

(1) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص176، 177، ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج2، ص242ـ 244.

(2) الأسنوي: نهاية الراغب في شروح عروض ابن الحاجب، ص66، 67.

(3) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج7، ص 246، 247. ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج1، ص408ـ 413.

تأثيراً كبيراً في التأليف البلاغي من بعده بما أثاره من قضايا عديدة في التراث البلاغي[1].

3ـ المعاجم (اللغة):

وأول معجم أُلِّف في عصر المماليك وضعه النحوي ابن مالك (ت 672هـ= 1273م)، وسمّاه «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» في عدة مجلدات، ويعني التثليث مجموعة من ثلاث مفردات، مركبة من الحروف نفسها، وهذه الحروف تتفق في ترتيبها، وفي تعاقب الحركة والسكون عليها، والتثليث يكون بتحريك حرف أو حرفين بالفتح في المفردة الأولى، والحرف نفسه أو الحرفين يحركان بالكسر في المفردة الثانية، وبالضم في المفردة الثالثة، مثل: (بثرَ، بثِر، بثُر، وينبَع، ينبِع، ينبُع)؛ فاحتوى معجم ابن مالك هذا على ما يزيد على (2300) كلمة من كلمات المثلث المتفق المعنى والمثلث المختلف المعنى، وهو عدد لم يجتمع في غيره من كتب المثلث[2].

أما المعجم الشهير «لسان العرب» فقد وضعه ابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت711هـ= 1311م)، وهو أول معجم متداول بين أيدي الخاصة والعامة من الناس حتى يومنا هذا، وهو في حد ذاته مكتبة علمية وأدبية، وقيل عنه إنّه أعظم كتاب أُلف في مفردات اللغة العربية وهو أكبر معجم لغوي ظهر في الأزمنة الماضية، وهو في الوقت نفسه كتاب لغة ونحو وصرف وفقه وآداب وشرح للحديث الشريف وتفسير للقرآن الكريم[3].

---

(1) السبكي: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج1، المقدمة، ص 4، وانظر الكتاب.

(2) انظر ابن مالك: إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ج1، ص6، 46.

(3) الصفدي: أعيان العصر، ج5، ص273، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5، ص 32. وانظر ابن منظور: لسان العرب، ج1، المقدمة، ص5، 6، وانظر الكتاب.

وأبدع خليل بن أيبك الصفدي كعادته معجماً ذا موضوع جديد، سماه «غوامض الصحاح» وهو مختار على معجم الصحاح للجوهري، ولا يقدِّم فيه جديداً من حيث مادته، ولكنه يقدم جديداً من حيث دراسة تاريخ المعجمات، حيث اتبع فيه أسلوباً لم يسبقه إليه أحد، فكلمة الغموض هنا لا تتجه إلى ما يُسمى بغريب اللغة، وإنما تتجه إلى غموض الاشتقاق وصعوبة رد الكلمة إلى أصلها، ولذلك كان يذكر بعض تلك الغوامض ولا يذكر معناها، لأن معناها من الوضوح بحيث لا يخفى على أحد، ولكن الصعوبة تكمن في رد الكلمة إلى أصلها[1].

و ألّف أحمد بن علي المقرئ الفيومي (ت بعد 770هـ= 1368م) معجمه «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير»، وخصصه للألفاظ الواردة في كتب الفقه[2]. ووضع الفيروز آبادي محمد بن يعقوب بن إبراهيم بن عمر (ت817هـ = 1414م) «القاموس المحيط» الذي اختصر فيه كتاباً في اللغة سماه «اللامع المُعلم العجاب بين المحكم والعباب» [3].

4ـ الأدب.

ـ الكتابة:

تنوع التأليف الأدبي في عصر المماليك بين كتب خاصة تقتصر على موضوع بعينه، وكتب جامعة متعددة الموضوعات تشبه كتب الأمالي والمحاضرات التي اشتهرت في العصور السابقة. وأما طريقة الكتابة، فإنها اعتمدت على الإغراق في

---

(1) انظر الصفدي: غوامض الصحاح، المقدمة، ص9، 30، 31، وانظر الكتاب.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص 334. وانظر الفيومي: المصباح المنير، ص6 وما بعد.

(3) السخاوي: الضوء اللامع، ج10، ص79 وما بعد. السيوطي: بغية الوعاة، ج1،ص258ـ260.

التورية والطباق ومراعاة النظير، وغير ذلك من أنواع البديع، لذلك كانت طويلة السجع، فأُعجب الكتّاب بهذه الطريقة فأخذوا يحاكونها ويجهدون جهدهم في بلوغ أوجها، وقد ظهر من النقاد في ذلك العصر من ذم هذه الطريقة كابن خلدون الذي نعى على كتّاب عصره شغفهم بالبديع وأخذ عليهم إبعادهم في التكلف[1].

وظهرت طائفة كبيرة من الكُتّاب الذين أبدعوا في كتاباتهم، وخطّوا مؤلفات أدبية قيمة، منهم الكاتب الناثر الناظم ــ كما وصفه علماء عصره ــ محيي الدين عبد الله بن عبد الظاهر (ت 692هــ = 1292م)، والملقب بشيخ أهل الترسل.

وهذه الموهبة هي التي أهلته ليتسلم رئاسة ديوان الإنشاء في عهود ثلاثة من سلاطين المماليك: الظاهر بيبرس، والملك المنصور قلاوون، والملك الأشرف خليل، وظهرت هذه الموهبة كثيراً في كتبه التاريخية التي سأتكلم عنها لاحقاً، كما ظهرت في أنواع الرسائل التي كان ينشئها في ديوان الإنشاء، ويذكر القلقشندي له كتاباً أدبياً سمّاه «تمائم الحمائم»[2].

ومن كُتّاب ذلك العصر محمود بن سليمان بن فهد بن محمود الحلبي (ت725هــ=1324م) المعروف بشهاب الدين محمود، ولد عام 644هــ = 1246م، كتب الإنشاء في دمشق أولاً، ثم انتقل إلى الديار المصرية عقب موت محيي الدين بن عبد الظاهر، وتولى ديوان الإنشاء فيها، ثم عاد إلى دمشق ليتولى كتابة السر فيها، وكان كابن عبد الظاهر بارعاً في النثر والنظم، والمشار إليه بها في البلاد الشامية والمصرية. ومن أهم أعماله «حسن التوسل في صناعة الترسل»، و«كتاب في

---

(1) انظر ابن خلدون: المقدمة، ص781، 782. خفاجي: قصة الأدب في مصر، ج2، ص 131.
(2) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، المقدمة، ص10 وما بعد. الكتبي: فوات الوفيات، ج2، ص179ــ191.

وصف الخيل»، و«رسالة في وصف البندق»، و«مقامة العشاق»، و«منازل الأحباب»[1].

وهناك العالم أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (ت749هـ = 1348م) الذي عمل في ديوان الإنشاء في دمشق ثم في مصر، كما عمل كاتباً للسر، وكان كاتباً فقهياً، وأجمع معاصروه على براعته وبلاغته في الكتابة؛ قال الصفدي عنه: «إمام أهل الآداب وأحد رجالات الزمان كتابة وترسلاً»، وقال عمر بن الوردي: «منزلته في الإنشاء معروفة، وفضيلته في النظم والنثر موصوفة». وقد أنشأ العمري كثيراً من الرسائل والمكاتبات والتواقيع، وصنّف كتاباً ثميناً في هذا المضمار وهو «التعريف بالمصطلح الشريف»، والمقصود بالمصطلح الشريف مصطلح الكتابة الديوانية والقوانين التي تراعى عند المكاتبات الصادرة عن ديوان الإنشاء، وأطلق على الكتب المتعلقة بهذا الموضوع اسم «الدساتير»، حتى إن القلقشندي أطلق على هذا الكتاب اسم «الدستور»[2].

ونصل إلى أديب الزمان خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت674هـ = 1362م)، وهو وإن كتب في تاريخ الرجال والتراجم والطبقات، إلا أنه كان من أصحاب الأدب؛ بل كان شاعراً وأديباً، ووُصف بأديب الزمان والشاعر المجيد، فكان بارعاً في الرسائل والنظم والنثر حتى ساد بهم جميعاً لما امتلك من قوة بلاغية

---

(1) الكتبي: فوات الوفيات، ج4، ص82 وما بعد، الصفدي: أعيان العصر، ج5، ص 372 وما بعد.

(2) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج8، ص 268 وما بعد. ابن الوردي: تتمة المختصر في أخبار البشر، ج2، ص 503، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج1، ص 185. العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، المقدمة، ص 9، وانظر الكتاب. القلقشندي: صبح الأعشى، ج1، ص 32. وانظر Huart ; ahistory of Arabic literature, p327.

كما مر في بحث البلاغة. وتدل مؤلفاته على ما نقول، وأولها كتابه «لوعة الشاكي ودمعة الباكي»؛ وهو من أروع ما كُتب في الأدب، ودار موضوعه حول العشق والغرام، وما يتركه على العاشق من الوله والهيام، وهو لا يتحدث عن ذلك حديثاً مباشراً، بل يعكسه للقارئ من خلال قصة يرويها[1]. ومن كتبه «كشف الحال في وصف الخال»؛ وتناول فيه وصف الخال (الشامة) بإيراد الأدب والشعر، ولم يكتف بذلك بل تعداه إلى حال الخال في اللغة والفلسفة والطب وعلم الجمال ليكون كتاباً شاملاً للمعاني، وهو كتاب انفرد ببحث هذا الموضوع، فلم يسبقه إليه أحد.

ومن كتب الصفدي الأدبية «تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون»؛ وهي الرسالة المعروفة بالجدية، وهي رسالة هزلية كتبها أحمد بن عبد الله بن غالب بن زيدون القرطبي (ت463هـ = 1070م على خلاف) على لسان ولّادة بنت المستكفي بالله التي هي إحدى الظريفات من نساء العرب. ومنها «نصرة الثائر على المثل السائر» وهو من كتب النقد الأدبي، ويحتل مكانة كبيرة بين قافلة كتب النقد التي تصلح مرآة لعصورها، وقد كتبه الصفدي لنقد ما أخذه على الأديب الكاتب محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير (ت 637هـ = 1239م) في كتابه «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر».

ومن الثابت ــ كما يذكر المختصون ــ أن كتاب «المثل السائر» هو آخر حلقات السلسلة في كتب النقد العربية قبل العصر الحديث، ويجف بعده التأليف في هذا الميدان إلى أن يأتي الصفدي بكتابه «نصرة الثائر»، فكان هذا الكتاب أكمل مصدر نستشف من خلاله مناهج النقد ومجمل مسائله وأحواله. ويشبه هذا الكتاب تقريباً كتاب الصفدي الآخر «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» حيث جمع فيه

---

(1) الصفدي: لوعة الشاكي و دمعة الباكي، المقدمة، ص14، و انظر الكتاب.

خلاصة الجهود التصويبية التي وردت في أبرز الكتب المؤلفة قبله في لحن العوام والتصحيف والتحريف[1].

ومن أهم الأدباء ابن حجة الحموي تقي الدين أبو بكر بن علي الحموي (ت837هـ = 1433م)، وله من المصنفات «ثمرات الأوراق»، و«خزانة الأدب»[2]. ومنهم محمد بن حسن بن علي (ت859هـ = 1455م) وهو الذي فاق أهل العصر في علوم الأدب، وألف كتباً منها «تأهيل الغريب»، و«حَلبة الكميت»[3].

ـ الشعر:

الشعر في عصر المماليك كثير جداً، وقد ولّد الشعراء عدداً من المعاني من أشعار القدماء من غير أن يخرج ذلك بهم إلى ابتكار، وانعكست على شعر ذلك العصر ملامح الحياة وأصداء أحداثها السياسية والاجتماعية والفكرية، وربما كان أول أثر يواجهه القارئ في هذا الشعر الإحساس بالضعف الموضوعي وقلة الابتكار، والإيغال في العامية بسبب الابتعاد عن حلقة الحكام والرؤساء، فعوض ذلك بين عامة

---

(1) انظر الصفدي: لوعة الشاكي و دمعة الباكي، المقدمة، ص14، و انظر الكتاب. الصفدي: كشف الحال في وصف الخال، المقدمة، ص 6، 11، وانظر الكتاب. الصفدي: تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون، ص 7 ـ 21. الصفدي: نصرة الثائر على المثل السائر، المقدمة، ص 25ـ 28، وانظر الكتاب. الصفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص 9 وما بعد. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص 82ـ 84، ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج5، ص 242 ـ 244.

(2) ابن حجة الحموي: ثمرات الأوراق، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية. ابن حجة الحموي: خزانة الأدب وغاية الإرب.

(3) السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص467، حاجي خليفة: كشف الظنون، مج1، ص336، ص687.

الشعب، ذلك أن الحكام كانوا أعاجم لا يفهمون الشعر، وإذا فهموه فهم لا يتذوقونه، ومن ثم لا يولونه اهتماماً أو رعاية كما كان يفعل ذلك خلفاء العرب وأمراؤهم، وربما كان سلاطين المماليك أميل إلى الشعر العامي لأنه يجري بلغة الكلام العادي فلا يجهدهم التعرف على معانيه، ولذلك قرّبوا شعراء العامية منهم.

ويُلاحظ في ذلك العصر قلة الشعراء المحترفين، وشيوع نظم الشعر بين كثير من طبقات المتعلمين، ولاسيما الكتّاب والقضاة والفقهاء، وإن لم يصل شعر كثير من العلماء إلى رتبة الشعر الجيد، كما يلاحظ استخدام الشعراء الألفاظ والمعاني الدينية المستمدة من القرآن ومن الحديث ومن القصص الدينية وحياة الزهّاد والصوفية.

وتوزعت اتجاهات شعر عصر المماليك في ثلاثة تيارات واضحة من حيث الصياغة والبناء الفني، وهي: الاتجاه التقليدي، أو شعر القصيد، وفيه حافظ الشعراء على الصياغة القديمة بكل مقوماتها وأصولها. والاتجاه البديعي الذي يلعب الشعراء فيه بضروب البديع المنوعة. والاتجاه الشعبي الذي يسلك سبيل الكلام الجاري، ويكون بلفظ عربي يختلط بعبارات عامية أو ألفاظ دارجة. وانتهج كثير من الشعراء سبيل الصناعة اللفظية، وأولعوا بأنواع البديع، فلم يتركوا نوعاً إلا وأبرزوه في أشعارهم، غير أنّ هذه النزعة لم تفسد الشعر إفسادها النثر، لأن تقيد الشعر بالوزن والقافية حال من دون تجاوز الحد في البديع وتفاقم خطره.

وكثرت موضوعات الشعر وتعددت، وكان منها المديح الذي نزل عما كان عليه في العصور الغابرة لقلة اهتمام الشعراء به، وقلة المحترفين له لضعف الجائزة، فاتجهت المدائح نحو الأصدقاء والزملاء والعلماء، ونحو مدح رسول الله ﷺ، ومنها الفخر الذي اقتصر على الفخر بالانتصارات العسكرية الكثيرة التي تحققت في ذلك العصر، ويتصل بهذا الموضوع ما عُرف بالرثاء، كرثاء المدن التي كانت تسقط تحت

يد الأعداء، وهناك أشعار تناولت مسرات الحياة ومتعها كالغزل والخمر والوصف، وموضوعات أخرى تغايرها كالهجاء والهزل[1].

وباستقراء المصادر والمراجع نجد أن أبرز شاعرين عاشا في العصر المملوكي هما: صفي الدين الحلي وابن نباته، ولا خلاف على أن صفي الدين الحلي عبد العزيز ابن سرايا (ت 750هـ = 1349م) زعيم الشعراء في عصره، فقد أجاد في القصائد الطوال والمقطوعات والموشحات والأزجال، وتناول كل الأغراض الشعرية، فجاء شعره عذباً ولفظه سهلاً، وتواترت فيه إلى جانب الرقة والسهولة جزالة ومتانة، فكانت البلاغة الشعرية عنده إفصاحاً وبياناً في قوالب محكمة من النسيج الشعري، ومن شعره:

أيا من خصّـــه الله بحسن الخلق والطلعة

ويا من هو بالملك أحق الناس بالشفعة

ألا فانظر إلى الأزها ر في أنوارها لمعة[2]

أمّا محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن نباتة (ت 768هـ = 1366م) فيرى النقاد أنه أشعر شعراء عصره، وُلد في مصر عام 686هـ = 1287م، وتأدب فيها، واشتغل بفنّي النظم والنثر، حتى صار شاعراً مرموقاً، وديوان شعره مطبوع، وأختار منه قوله:

ولي صديق أرجفته مدحتي وكان ظـــني أنه لا يرتجـــف

---

(1) فروخ: تاريخ الأدب العربي، ج3، ص 618، 619. سلام: الأدب في العصر المملوكي، ج2، ص105 – 118. خفاجي: قصة الأدب في مصر، ج2، ص178، 179.

(2) ديوان صفي الدين الحلي، ص13، 19، 278، 436. الزيات: تاريخ الأدب العربي، ص405.

فقل له يا بحر علم ونـــدى   أنا الذي لو جاء للبحر نشف[1]

وعُرف في ذلك العصر الشاعر البوصيري محمد بن سعيد بن حماد بن محسن البوصيري (ت695هــ = 1295م)، وقد برع في النظم، وشعره غاية في الحسن واللطافة وعذوبة الألفاظ، واشتُهر بقصيدته المسماة «البردة» التي استشفع بها عند الله عز وجل من فالج أصابه، ومطلع هذه القصيدة:

أمِن تذكر جيران بذي سلم   مزجت دمعاً جرى من مقلة بدم[2]

وقد نظم البوصيري أشعاراً في الأغراض الشعرية المختلفة؛ كالمدح والهجاء والدعابة، وتظهر في مدائحه آثار البيئة المصرية[3].

ومن الشعراء ابن حجة الحموي أبو بكر بن علي (ت837هــ1433م) صاحب البديعة المشهورة وشرحها، ومن أشهر قصائده تلك القصيدة التي عارض بها قصيدة الأديب جمال الدين بن نباتة:

يا ساهرَ اللحظَ حالي فيك مشهور   وكاسرَ الجفن قلبي منك مكســـور

أمرتَ لحظكَ أن يسطو على كبدي   يا صدقَ من قال إن السيف مأمور[4]

---

(1) الذهبي: معجم شيوخ الذهبي، ص577. الصفدي: الوافي بالوفيات، ج1، ص311 وما بعد. ديوان ابن نباته المصري، ص312، 334.

(2) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج3، ص105ـــ 112. ابن العماد: شذرات الذهب، مج7، ص753، 754.

(3) ديوان البوصيري، ص34ـــ 43، 96، 110.

(4) ابن حجر: إنباء الغمر، ج8، ص310ــــ311. السخاوي: الضوء اللامع، ج11،ص53.

ومنهم علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن مليك الحموي (ت 917هـ =1511م)، و ديوانه المسمى: «النفحات الأدبية من الزهرات الحموية». ومن شعره قوله:

إن يكن الخنجر ريحانكم وراحكم شرب دم الناس

فنحن في الحرب أولو قوة مع شدة السطوة والباس [1].

رابعاً ــ علم التاريخ[2]:

يقول المستشرق جيب: «يتركز الإنتاج الأكبر في عصر المماليك في مجال التأريخ ... إلا أن سورية ومصر تفردتا بسلسلة متتالية من علماء التاريخ المخلصين في القرنين الثامن والتاسع الهجريين = الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، حتى إنّ مجرد ذكر أسمائهم وأهم أعمالهم سيأخذ من وقتنا الكثير»[3].

ومن خلال متابعاتي المكثفة للفنون التاريخية في عصر المماليك، فإني لا أُبالغ إن وصمتُه بالعصر الذهبي لعلم التاريخ، وعصر المؤرخين العمالقة، ولا أبتعد عن الحقيقة أبداً إن أقررت أنه عصرُ أشهر المؤلفات التاريخية عبر العصور العربية الإسلامية، بل هو عصر الموسوعات الكبرى، والأسطر القادمة تدل على شيء من ذلك فقط.

---

(1) ابن العماد: شذرات الذهب، ج10، ص115. الخفاجي: ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، ج1، ص188. ابن مليك: ديوان النفحات الأدبية من الزهرات الحموية، ص240.

(2) انظر النهار: الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص310 ــ 326. النهار: العصر المفترى عليه ــ عصر المماليك البحرية ــ، ص403 ــ 424.

(3) Gibb: Arabic literature, p146.

1ـ التاريخ العام:

ومن أشهر من كتب فيه: يوسف بن قزا أوغلي التركي المعروف بسبط ابن الجوزي (ت654هـ = 1256م)، وله «معادن الإبريز»، ويقع هذا الكتاب في تسعة عشر مجلداً. وله «مرآة الزمان في تاريخ الأعيان»، ويقع في أربعين مجلداً [1].

يحيى بن شرف النووي (ت677هـ = 1278م)، وله «مرآة الزمان في تاريخ الأعيان»، وكتابه هذا عبارة عن كتاب مختصر، وهو من أول الخلق، ورتبه على فصول وأبواب[2].

أبو الفداء إسماعيل (ت 732 هـ = 1331م)، و له «مختصر تاريخ البشر»، ويقع في قسمين: تاريخ الجاهلية، وتاريخ الإسلام حتى سنة 729هـ=1329م[3].

بيبرس بن عبد الله المنصوري الدوادار (ت 725هـ = 1324م)، صنّف تاريخاً كبيراً سمّاه «زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة» في عدة مجلدات، تكلم فيه عن التاريخ الإسلامي العام حتى عام 724هـ = 1324م، وقال في مقدمته: «وكلِفت بوضعه وسميته: زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، وسقته بتوالي سني الملة المحمدية حتى أنتهي إلى بداية الدولة النيرة التركية القائمة الآن بالممالك الإسلامية»[4].

---

(1) حاجي خليفة: كشف الظنون، مج2، ص1723. ص1647.

(2) حاجي خليفة: كشف الظنون، مج2، ص1648.

(3) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص166، 167.

(4) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج3، ص477، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص165. المنصوري: زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، ص1.

أبو بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري (ت732هـ = 1331م)، كتب تاريخاً عاماً في عدة مجلدات بدأ به من الهجرة النبوية ووصل به حتى عصره، وسمّاه «كنز الدرر وجامع الغرر»[1].

الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب (ت 779هـ =1377م)، وله في هذا الفن كتاب «أخبار الدول وتذكار الأول» وهو الكتاب نفسه المسمى «جهينة الأخبار في ملوك الأمصار»[2].

إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت774هـ = 1372م)، وله الكتاب الشهير «البداية والنهاية» في التاريخ العام من قصة الخلق حتى السنوات الأخيرة من حياة المؤلف[3].

محمد بن عبد الرحيم بن علي بن الحسن المصري المعروف بابن الفرات (ت807هـ = 1404م)، كتب في التاريخ العام كتاباً كبيراً جداً في نحو عشرين مجلداً، وصل فيه إلى عام 803هـ = 1400م، واسم الكتاب «تاريخ الدول والملوك»[4].

إبراهيم بن محمد بن آيدمر بن دقماق (ت 809هـ = 1406م) المولود نحو عام 750هـ = 1349م، توجه بكليته نحو دراسة التاريخ، حتى وصفه السخاوي

---

(1) الدواداري: كنز الدرر وجامع الغرر، ج1، ص9.

(2) ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج1، المقدمة، ص18، وانظر الكتاب، وانظر الصفدي: الوافي بالوفيات، ج12، ص195، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص113.

(3) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص183، 184.

(4) ابن حجر: إنباء الغمر، ج5، ص267، 168، السخاوي: الضوء اللامع، ج8، ص51، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص186، 187، وانظر ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك.

بمؤرخ الديار المصرية في وقته، وألف تآليف كثيرة، منها كتابه «الجوهر الثمين» الذي جمع فيه أخبار الخلفاء والسلاطين مبتدئاً بسيرة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ومنتهياً بالسلطان الظاهر برقوق[1].

محب الدين محمد بن محمد المعروف بابن الشحنة الحلبي (ت815هـ = 1412م)، وله «روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر»[2]. وعبد الرحمن بن محمد البسطامي الأنطاكي (ت843هـ = 1439م)، وكتابه «نظم السلوك في تواريخ الخلفاء والملوك»، وهو كتاب مختصر من الهجرة إلى سنة 806هـ = 1403م[3].

أحمد بن علي المقريزي (ت845هـ = 1441م)، وكتابه: «الدرة المضيئة في تاريخ الدولة الإسلامية»، وهو من مقتل عثمان رضي الله عنه إلى أيام المستعصم آخر خلفاء بني العباس[4]. وبدر الدين محمد بن أحمد العيني (ت855هـ = 1451م)، وله «عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان»، وهو تاريخ مرتب على السنين في عشرين مجلداً[5].

عبد الرحمن السيوطي، وله «بدائع الزهور في وقائع الدهور»، وهو تاريخ منتقى من اثنين وثلاثين تاريخاً، حيث ذكر نوادر الوقائع من مبدأ الخلق إلى زمانه،

---

(1) السخاوي: الضوء اللامع، ج1، ص145، 146، ابن العماد: شذرات الذهب، مج9، ص120، 121. وانظر ابن دقماق: الجوهر الثمين، المقدمة، ص15، وانظر الكتاب.

(2) ابن الشحنة: روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، حاجي خليفة: كشف الظنون، مج1، ص920.

(3)حاجي خليفة: كشف الظنون، مج2، ص1963.

(4) المقريزي: الدرة المضيئة في تاريخ الدول الإسلامية، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.

(5) انظر العيني: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، السخاوي: الضوء اللامع، ج10، ص131.

وقدّم الأنبياء ثم الخلفاء ثم الملوك، لكنه لم يكمله. وله أيضاً «تاريخ الخلفاء»، وقد ترجم فيه للخلفاء من عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه إلى زمانه، وله أيضاً «تحفة الظرفاء بأسماء الخلفاء»[1].

2ـ تاريخ المدن والدول:

محمد بن عبد العزيز الإدريسي المصري (ت649هـ = 1251م)، وكتابه «المفيد في أخبار الصعيد»[2]. ومنصور بن سليمان الهمداني الإسكندراني (ت673هـ = 1274م)، وله «تاريخ الإسكندرية» في مجلدين[3]. وجعفر بن عبد العزيز الإدريسي الشريف الفاوي (ت 696هـ = 1296م)، ذكر الإمام السيوطي أنّ له تصنيفاً عن «تاريخ القاهرة»[4].

حسن بن أبي محمد عبد الله العباسي الهاشمي الصفدي (ت بعد عام 716هـ = 1316م)، الذي كتب في عام 716هـ = 1316م مصنفه الذي سمّاه «نزهة المالك والمملوك في مختصر سيرة من ولي مصر من الملوك»، يبحث فيه ويؤرخ لتاريخ مصر منذ عصر الفراعنة والأنبياء حتى عام 717هـ = 1317م[5].

---

(1) حاجي خليفة: كشف الظنون، مج1، ص229. السيوطي: تاريخ الخلفاء، مقدمة الكتاب.

(2) السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص453.

(3) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج4، ص 1467، السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص 304.

(4) السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص453. وانظر الأدفوي: الطالع السعيد، ص179 ـ 181، الكتبي: فوات الوفيات، ج1، ص296.

(5) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص133، كحالة: معجم المؤلفين، ج1، ص560. وانظر الصفدي: نزهة المالك والمملوك في مختصر من ولي مصر من الملوك، المقدمة، ص12، وانظر الكتاب.

وبيبرس بن عبد الله المنصوري (ت 725هـ = 1324م) الذي ألف كتابه «التحفة الملوكية»، وسجل فيه تاريخ دولة المماليك من اعتلائهم السلطة عام 648هـ = 1250م حتى عام 711هـ = 1311م[1].

محمد بن عبد الوهاب بن المتوج بن صالح الزبيري (ت 730هـ = 1329م)، ألف تاريخاً لمصر سمّاه «إيقاظ المتغفل وإتعاظ المتأمل»[2]. وعلم الدين أبو القاسم بن محمد البرزالي (ت 739هـ = 1338م)، وله «تاريخ مصر ودمشق» وهو تاريخهما حتى عام 738هـ = 1337م [3]. وللإمام الذهبي كتاب «مختصر تاريخ بغداد»[4].

محمد بن قاسم بن محمد النويري الإسكندراني (ت بعد عام 767هـ = 1365م) الذي صنّف تاريخاً للإسكندرية، بدأه بتاريخ فتحها، ثم ساق الأخبار حتى وصل إلى حادثة ملك الفرنج لها عام 767 هـ = 1365م، وسمّى كتابه هذا بحسب ما ذكر بروكلمان «الإلمام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في الواقعة الإسكندرانية في عام 767هـ= 1365م وعودها إلى حالتها المرضية»، وذكر أنه يقع في ثلاثة مجلدات[5].

---

(1) الصفدي: أعيان العصر، ج2، ص79، ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج3، ص 477، وانظر المنصوري: التحفة الملوكية، المقدمة، ص14، وانظر الكتاب.

(2) كحالة: معجم المؤلفين، ج3، ص474، وانظر ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4، ص155.

(3) رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ج3، ص111.

(4) رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ج3، ص112.

(5) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4، ص259. بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص134. كحالة: معجم المؤلفين، ج3، ص599.

إبراهيم بن محمد بن آيدمر بن دقماق، وله في هذا الفن كتاب تاريخي كبير مرتب على الأعوام، سمّاه «نزهة الأنام في تاريخ الإسلام»، أكثره عن مصر، ويقع في نحو (12) مجلداً، انتهى منه عام 779هـ = 1377م، وحُقق منه المخطوطات المتضمنة من عام 628هـ = 1230م حتى عام 659هـ = 1261م[1].

عمر بن أحمد بن هبة الله، كمال الدين بن العديم (ت 660هـ = 1261م)، كتب تاريخاً كبيراً عن مدينة حلب يعد المصدر الأول عنها سمّاه «بغية الطلب في تاريخ حلب»، واستخلص منه كتاباً آخر أطلق عليه اسم «زبدة الحلب من تاريخ حلب»[2]. وعز الدين محمد بن إبراهيم بن شداد (ت684هـ = 1285م)، وله «الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة»[3].

عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، أبو شامة المقدسي (ت665هـ = 1266م)، من مصنفاته «الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية» في عدة مجلدات، أرّخ فيه كما هو واضح من عنوانه لدولتي نور الدين محمود بن زنكي وصلاح الدين الأيوبي، واختصره بكتاب آخر أطلق عليه اسم «عيون الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية» في عدة مجلدات، وتضمن

---

(1) ابن حجر: إنباء الغمر، ج6، ص16، 17. السخاوي: الضوء اللامع، ج1، ص145، 146. وانظر ابن دقماق: نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، المقدمة، ص15، وانظر الكتاب.

(2) الحموي: معجم الأدباء، ج6، ص5 وما بعد، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج22، ص421، 422. ابن العديم: بغية الطلب في تاريخ حلب، وزبدة الحلب من تاريخ حلب، ج1، ص31.

(3) حاجي خليفة: كشف الظنون، مج1، ص739.

الفترة الممتدة من عام 521هـ = 1127م إلى نحو عام 590هـ = 1194م، أي الفترة نفسها التي تضمنها كتاب الروضتين تقريباً[1].

علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد المغربي الغرناطي (ت 685هـ = 1286م)، وكتب في هذا الفن «المشرق في حلى المشرق» و«المغرب في حلى المغرب»، وضم هذا الكتاب خمسة عشر سفراً، ستة منها لمصر، ومثلها للأندلس، وثلاثة لبلاد المغرب، وشارك ابن سعيد في كتابته ستة من أدباء الأندلس الذين تعهدوه بالتنقيح والتكميل واحداً بعد واحد على مدى مئة وخمسة عشر عاماً[2].

إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري المصري الصعيدي (ت 729هـ = 1328م)، ألّف كتاباً سمّاه «الإعلام بفضائل الشام»[3]. والأمير بدر الدين بكداش الفاخري (ت 745هـ = 1344م) القائد العام للجيش المملوكي، وكتابه «تاريخ سلاطين مصر والشام وحلب وبيت المقدس وأمرائها»[4].

أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (ت 749هـ = 1348م) الذي أرّخ في موسوعته «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» لعدة دول، منها الدولتين الأموية والعباسية، وأضاف إلى ذلك كتابه «ممالك عبّاد الصليب»، ووصف فيه ملوك فرنسا

---

(1) الكتبي: فوات الوفيات، ج2، ص 270. الأسنوي: طبقات الشافعية، ج2، ص 31. أبو شامة: الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، ج1، ص5 ــ 8 وما بعد. أبو شامة: عيون الروضتين في أخبار الدولتين، ج1، المقدمة، ص116، 117، وانظر الكتاب.

(2) الكتبي: فوات الوفيات، ج3، ص 103، السيوطي: بغية الوعاة، ج2، ص 209. انظر ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ج1، ص 9، 10.

(3) الذهبي والحسيني: من ذيول العبر، ص 160، 161، ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج2، ص 94ــ 96، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص543.

(4) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص 134.

وألمانيا وأهل جنوة والبنادقة في عصره، وتحدث عن أحوالهم السياسية والاجتماعية وعلاقاتهم مع المسلمين[1].

خليل بن أيبك الصفدي، وله «أمراء دمشق في الإسلام»، وذكر فيه «من وُلِّي دمشق المحروسة في الإسلام ودخلها من الخلفاء وغيرهم، مرتبين على حروف المعجم»[2]. ويوسف بن تغري بردي (ت874هـ = 1470م)، وله «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» وهو تاريخ كبير مرتب على السنين ابتدأ فيه من الفتح العمري إلى زمانه، وذكر من ولي مصر من السلاطين والنواب في كل سنة ذكراً مبسوطاً، وذكر من توفي من الأعيان والعلماء والملوك[3]. وعبد الوهاب بن عمر الحسيني الدمشقي (ت875هـ = 1470م)، وله «الروض المغرس في فضائل بيت المقدس»[4].

3ـ تراجم الأعلام:

كتب التراجم المؤلفة في هذا العصر هي من دون مبالغة أوسع وأكثر ما وصلنا من أي عصر من العصور، فقد بلغ المؤلف الواحد منها عشرات المجلدات، ولو أعطيتك أمثلة سريعة لزالت الدهشة عنك، انظر مثلاً الوافي بالوفيات لخليل الصفدي، أو سير أعلام النبلاء للذهبي، أو طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، أو

---

(1) العمري: مسالك الأبصار، نشرة سزكين، ج24، ص 92 وما بعد. العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، المقدمة، ص7، الزركلي: الأعلام، ج1، ص 268.

(2) انظر الصفدي: أمراء دمشق في الإسلام، ص 1.

(3) حاجي خليفة: كشف الظنون، مج2، ص1932.

(4) السخاوي: الضوء اللامع، ج5، ص106.

المنهل الصافي لابن تغري بردي، وهكذا غير هذه الكتب، التي أبدأ بذكر أشهرها من خلال مصنفيها.

أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان (ت 681هـ = 1282م)، واشتهر بكتابه «وفيات الأعيان» الذي ترجم فيه لمشاهير أعيان علماء العصور الإسلامية[1]. وأبو شامة المقدسي وكتابه «الذيل على الروضتين» في تراجم القرنين السادس والسابع الهجريين = الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين[2]. وللحافظ الذهبي: «تاريخ الإسلام»، جمع فيه الحوادث والوفيات من أول الإسلام وحتى سنة 700 هـ = 1300م مرتباً على السنين، واختصره في كتابه: «العبر في خبر من غبر»[3].

وأحمد بن القاسم بن خليفة الحكيم المعروف بابن أبي أصيبعة (ت 668هـ = 1269م)، ألّف كتاباً في تراجم الأطباء عبر العصور مع ذكر منجزاتهم، وسمّاه «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»[4]. والحافظ محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ = 1348م) الذي وضع كتابه «تذكرة الحفاظ» في عدة مجلدات في تراجم رجال الحديث النبوي أو ما يسمى بطبقات الحفاظ، وكتابه الآخر «معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار»[5].

(1) ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 250، الكتبي: فوات الوفيات، ج1، ص 110، 111.

(2) انظر أبو شامة: الذيل على الروضتين، الأسنوي: طبقات الشافعية، ج2، ص 31.

(3) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج2، ص 163 وما بعد، الأسنوي: طبقات الشافعية، ج1، ص 273، 274.

(4) انظر ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، الكتاب، وانظر حاجي خليفة: كشف الظنون، ج2، ص 1185.

(5) انظر الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج1، ص 25. الذهبي: معرفة القراء الكبار، ج1، ص23.

جعفر بن ثعلب بن جعفر بن علي الأدفوي (ت 748هـ = 1347م) مؤرخ الصعيد الأول، قدم في فن التراجم كتابين، يعد الأول منهما من أهم كتب التراجم التخصصية حيث جمع فيه أخبار علماء صعيد مصر في عصره في مختلف مناطقه، و لم يترجم للأحياء منهم إلا لحاجة أو غرض خاص، وسمّاه «الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد»، وبلغت فيه التراجم (594) ترجمة، وجاء كتابه الثاني «البدر السافر وتحفة المسافر» على أسلوب وفيات الأعيان لابن خلكان، واقتصر فيمن ترجم لهم على أعلام القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي[1].

وشارك ابن فضل الله العمري في هذا الفن من خلال مؤلفين هما «ذهبية العصر» و«مختصر قلائد العقيان»، وترجم في كليهما لمشاهير القرن الثامن الهجري = الرابع عشر الميلادي مع ذكر أخبارهم، وخصص من موسوعته مسالك الأبصار جزءاً كاملاً في تراجم رجال التصوف عبر مختلف العصور و حتى عصره[2]. و ترك أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن محمد القيسي (ت 749هـ = 1348م)، تصنيفاً في تراجم علماء النحو العربي، سمّاه «الجمع المتناه في أخبار النحاة»[3].

وخليل بن أيبك الصفدي، صاحب «الوافي بالوفيات»، وهو من أوفى كتب التراجم وأوسعها في المكتبة العربية الإسلامية، ويقع في ثلاثين مجلداً تقريباً. ولا يقل

---

(1) انظر الأدفوي: الطالع السعيد، المقدمة والكتاب، ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج2، ص172، 173.

(2) العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، المقدمة، ص 8، حاجي خليفة: كشف الظنون، مج5، ص110. العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأبصار، نشرة سزكين، ج8.

(3) الصفدي: أعيان العصر، ج1، ص 265، 266، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج7، ص 74، 75.

كتابه الآخر «أعيان العصر وأعوان النصر» أهمية عن الوافي، وترجم فيه للأعلام الذين أدركهم أو لقيهم في حياته أو أخذ عنهم، أو كانوا في زمنه في جميع أنحاء الخلافة الإسلامية، وهذا يعني أنه تناول سير الأعيان منذ عام 696هـ = 1296م، فضم هذا الكتاب أكثر من ألفي ترجمة. وأبدع الصفدي كتاباً جديداً في موضوعه لم يسبقه إليه أحد عندما ترجم لمشاهير علماء الأمة العميان في كتاب خاص بذلك فقط، سمّاه «نكت الهميان في نكت العميان»[1].

محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الكتبي (ت 764هـ= 1362م)، ذكر المؤرخون أنه جمع تاريخاً، والمقصود به كتابه «فوات الوفيات»، وهو الذي يذكر في مقدمته أنه جمعه ورتبه بعد أن اطلع على كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان، فوجد فيه نقصاً في تراجم بعض الفضلاء، فأضاف تراجم عديدة، وجعله في أربعة مجلدات[2].

عبد الوهاب بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الذي وضع عدة كتب أشهرها «طبقات الشافعية الكبرى» وترجم فيه لعلماء الشافعية حتى عصره، وتكاد تكون كل ترجمة فيه كتاباً مستقلاً[3]. وعبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر

---

(1) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج1، ص 5، 6. الصفدي: أعيان العصر، ج1، ص17، 38، 39 المقدمة. الصفدي: الوافي بالوفيات، ج1، ص 5، 6. الصفدي: أعيان العصر، ج1، المقدمة، ص 17، وص 38، 39. الصفدي: نكت الهميان في نكت العميان، ص 87.

(2) الكتبي: فوات الوفيات، ج1، ص4، 9،10، وانظر الذهبي والحسيني: من ذيول العبر، ص 369.

(3) انظر السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج1، المقدمة، ص 5، وانظر الكتاب، ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج2، ص 256ـــ 258.

الأسنوي (ت 772هـ = 1370م)، وكتب «طبقات الشافعية» ترجم فيه لمشاهير الشافعية في عدد من العصور[1].

إسماعيل بن كثير الدمشقي وكتابه «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقدم السنن»، وترجم فيه لرواة الحديث نقلاً عن كتب الحديث الستة مرتباً إياها على حروف المعجم[2]. ومحمد بن رافع بن هجرس السلامي (ت 774هـ = 1372م)، وأشهر مصنفاته كتاب «الوفيات»، وذيّل به على كتاب «المقتفى لتاريخ أبي شامة» لعلم الدين أبي القاسم بن محمد البرزالي (ت 739هـ = 1338م) والمعروف عند المؤرخين باسم «وفيات البرزالي»، جمع فيه (950) ترجمة ممن كانت وفياتهم بين عامي 737ـ 774هـ = 1336 ـ 1372م[3].

عبد القادر بن محمد القرشي (ت 775هـ = 1373م)، صنف أول كتاب في طبقات الحنفية على الإطلاق، وسمّاه «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» في عدة مجلدات، ورتبه على حروف المعجم مبتدئاً بترجمة أبي حنيفة النعمان مؤسس المذهب[4]. ووضع إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي المدني

---

(1) انظر الأسنوي: طبقات الشافعية، ج1، المقدمة، ص 16، وانظر الكتاب، ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج2، ص 250ـ 252.

(2)ابن العماد: شذرات الذهب، ج 8، ص397-399. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص399،400. رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ج3، ق1، ص101.

(3) انظر ابن رافع: الوفيات، ج1، المقدمة، ص 47، 97، وانظر الكتاب، ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج2، ص 275، 276.

(4) انظر القرشي: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج1، ص 5 وما بعد، أباظة: موسوعة الأوائل والمبدعين، ج5، ص 888.

(ت799هـ = 1396م)، كتاباً لخدمة مذهبه المالكي سمّاه «الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب»[1].

4ـ كتب السير:

وقد ازدهرت الكتابة في فن السير في عصر المماليك، فأقبل المؤرخون على الكتابة في سيرة رسول الله ﷺ، وفي السير الشخصية للسلاطين والعلماء والأئمة والمشهورين.

أ ـ في سيرة رسول الله ﷺ:

وقد نشط التأليف في سيرة رسول الله ﷺ في عصر المماليك بشكل لافت، فظهرت عشرات الكتب عن ذلك، ولا أستطيع إلا أن أعطي نماذج عنها هنا؛ فعبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي (ت660هـ = 1262م)، ألّف «بداية السُّول في تفضيل الرسول»[2]. ولحسن بن أحمد بن زفر الإربلي الدمشقي (ت726هـ = 1326م) كتاب «السيرة النبوية»[3]. وكتب الشيخ فتح الدين محمد ابن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله، المعروف بابن سيد الناس (ت 734هـ = 1333م) العديد من المؤلفات في سيرة رسول الله ﷺ، منها «السيرة الكبرى» و«السيرة الصغرى» و«بشرى اللبيب بذكرى الحبيب»؛ وهي منظومة

---

(1) انظر ابن فرحون: الديباج المذهب، وانظر ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص 49.

(2) السبكي: طبقات الشافعية، ج8، ص248،.

(3) الصفدي: أعيان العصر، ج2،ص188، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص111.

شعرية في مدح رسول الله ﷺ، و«عيون الأثر» في عدة مجلدات، و«نور العيون في تلخيص سيرة الأمين والمأمون نبينا محمد ﷺ»[1].

وابن قيم الجوزية (ت751هـ = 1350م)، وخدم هذا العلم الشريف بمؤلف مهم أسماه «زاد المعاد في هدي خير العباد» في عدة مجلدات [2]. ومغلطاي بن قليج ابن عبد الله البكجري الحنفي (ت762هـ = 1360م)، وكتابه «الزهر الباسم»[3].

عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت767هـ = 1365م)، وصنّف «السيرة الكبرى» و«السيرة الصغرى»، وذكر له بروكلمان مختصراً في سيرة رسول الله ﷺ، ومتناً في شمائل المصطفى[4]. ومحمد بن الحسن بن عبد الله الحسيني الدمشقي (ت776هـ = 1374م)، وكتابه: «شفاء السقام في سيرة الأنام»[5].

عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الرحمن بن حديدة المصري (توفي بعد عام 779هـ = 1377م)، الذي وضع كتاباً جديداً في اختصاصه لم يسبقه إليه أحد فيما علمت، خصصه للحديث عن كتب الرسول ﷺ ورسائله إلى ملوك الأرض

---

(1) الصفدي: الوافي بالوفيات: ج1، ص 289، 290، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص 272، 273.

(2) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج2، ص 271، 272. وانظر ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدي خير العباد، ج1، المقدمة، ص 6، وانظر الكتاب.

(3) الصفدي: أعيان العصر، ج5، ص 433ـ 435، ابن رافع: الوفيات، ج2، ص 243، 244.

(4) ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج8، ص 253، 254، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص 277.

(5) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5، ص160.

العرب والعجم، سمّاه «المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من العرب والعجم»[1]. ومحمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي (ت842هـ = 1438م)، وله «بواعث الفكرة في حوادث الهجرة»[2].

أحمد بن علي المقريزي (ت845هـ = 1446م)، وله «إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع»[3]. وأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني المصري (ت923هـ = 1517م)، وكتابه «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية»[4].

ب ــ السير الشخصية:

إسماعيل بن حامد القوصي الدمشقي (ت653هـ = 1255م)، وله: «بغية الراجي ومنية الأمل في محاسن دولة السلطان الملك الكامل»[5]. ويحيى بن شرف النووي (ت676هـ = 1277م)، وكتابه «مناقب الشافعي والبخاري»[6]. ومحب

---

(1) انظر ابن حديدة: المصباح المضيء في كتب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من العرب والعجم، حاجي خليفة: كشف الظنون، ج2، ص 1710، كحالة: معجم المؤلفين، ج2، ص 291.

(2) السخاوي: الضوء اللامع، ج8، ص103.

(3) المقريزي: إمتاع الأسماع.

(4) حاجي خليفة: كشف الظنون، مج2، ص1896.

(5) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج9، ص105.

(6) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج1، ص53.

ومحب الدين أحمد بن عبد الله الطبري (ت694هـــ = 1295م)، وكتابه «السمط الثمين في مناقب حضرة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها»[1].

محيي الدين عبد الله بن عبد الظاهر (ت 692هـــ = 1292م)، الذي كان له شأن في أثناء حكم الظاهر بيبرس والملك المنصور قلاوون والملك الأشرف خليل، وعمل عند جميع هؤلاء في ديوان الإنشاء، فوضع لكل سلطان منهم وعصره كتاباً خاصاً، فألّف عن الظاهر بيبرس «الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر»، وعن المنصور قلاوون «تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور»، وعن الأشرف خليل «الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الأشرفية»[2].

هبة الله بن عبد الله بن سيد الكل القفطي (ت 697هـــ = 1297م)، كتب مؤلفاً سمّاه «الأنباء المستطابة في مناقب الصحابة والقرابة»[3]. وأحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندري الشاذلي (709هـــ = 1309م)، وكتابه «لطائف المنن»، وهو في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي أحمد بن عمر الإسكندري (ت 606هـــ = 1209م)، ومناقب الشيخ أبي الحسن الشاذلي علي بن عبد الله بن

---

(1) حاجي خليفة: كشف الظنون، مج2، ص1843.

(2) الكتبي: فوات الوفيات، ج2، ص179، 191، ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج1، ص 164، ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، المقدمة، ص10 وما بعد، وانظر الكتاب، ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر.

(3) ابن سيد الكل: الأنباء المستطابة في مناقب الصحابة والقرابة، ص12 وما بعد.

عبد الجبار بن تميم (ت 656هـ = 1258م)[1]. وابن منظور (ت 711هـ = 1311م) وكتابه «أبو نواس»[2].

عيسى بن مسعود بن منصور بن يحيى الزواوي (ت 743هـ = 1342م)، وألف في سيرة صاحب مذهبه الإمام مالك كتاباً سمّاه «تاريخ ومناقب مالك» [3]. وعبد القادر بن محمد بن محمد القرشي (ت 775هـ = 1373م) الذي كتب عن سيرة صاحب مذهبه أبي حنيفة النعمان في كتاب أسماه «البستان في فضائل النعمان»[4].

الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب الذي كتب كتاباً عن السلطان المنصور قلاوون وأولاده الذين وصلوا إلى عرش السلطنة، وسماه «تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه»، بدأه بعام 678هـ = 1279م، وانتهى بعام 770هـ = 1368م[5]. ومحمد بن ناهض بن محمد الحلبي (ت841هـ = 1438م)، وله «سيرة المؤيد شيخ»[6]. ومحمد بن أحمد الرضي الغزي الدمشقي (ت864هـ = 1460م)، وله «سيرة الملك الناصر جقمق»[7].

---

(1) ابن العماد: شذرات الذهب، مج8، ص37. وانظر ابن عطاء الله: لطائف المنن، ص2، 3، 53.

(2) ابن منظور: أبو نواس.

(3) السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص382. الزواوي: تاريخ ومناقب مالك، ص 60.

(4) السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص390، 391، اللكنوي: الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص168، 169.

(5) انظر ابن حبيب: تذكرة النبيه، ثلاثة أجزاء.

(6) السخاوي: الضوء اللامع، ج10، ص67.

(7) السخاوي: الضوء اللامع، ج6، ص324.

محمد بن أبي بكر بن قاضي شهبة الدمشقي (ت874هـ = 1469م)، وكتابه «الدر الثمين في سيرة نور الدين محمود بن زنكي»، وله أيضاً «تاريخ الملك الأشرف قايتباي»[1]. وأحمد بن إبراهيم الحنبلي (ت876هـ = 1471م)، وكتابه «شفاء القلوب في مناقب بني أيوب»[2].

أحمد بن إبراهيم المعروف بسبط ابن العجمي (ت884هـ = 1479م)، وله «قرة العين في فضائل الشيخين والصهرين والسبطين»، والشيخان هما أبو بكر وعمر، والصهران عثمان وعلي، والسبطان الحسن والحسين ﷺ[3]. ومحمد بن داود ابن محمد البازلي الكردي الحموي (ت925هـ =1519م)، وكتبه: «السيرة الشيخية لابن حجة الحموي»، و«كتاب مختصر سير الملوك الأوائل والملوك ووسيلة العبد والمملوك»[4].

5ـ عبد الرحمن بن خلدون[5]:

---

(1) ابن قاضي شهبة: الدر الثمين في سيرة نور الدين، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، السخاوي: الضوء اللامع، ج7، ص155.

(2) الحنبلي: شفاء القلوب في مناقب بني أيوب.

(3) سبط ابن العجمي: كنوز الذهب في تاريخ حلب، ج1، ص34.

(4) الغزي: الكواكب السائرة، ج1، ص47. بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص39.

(5) قمت بصياغة بحث ابن خلدون وعبقرياته من خلال المصادر والمراجع التالية: ابن خلدون: مقدمة مقدمة ابن خلدون، (شحادة). الحصري: دراسات عن مقدمة ابن خلدون، ص171 ـ 259. ابن خلدون: المكتبة التجارية الكبرى، ص 116 وما بعد. طالب: ابن خلدون رائد الفكر الحديث، ص153 وما بعد. بول: ابن خلدون، فلسفته الاجتماعية، ص45 ـ 130. المحامي: ابن خلدون العبقري الذي ظلمه العرب وأنصفه الغربيون: ص25 ـ 109. العاني: ابن خلدون وبداية التفسير المادي للتاريخ، ص 5 ـ57. ابن خلدون بطل علم التاريخ: دار العودة، ص 87 ـ 95. العروي:

لا يمكن أن ننهي بحثنا في علم التاريخ دون أن نتحدث عن عملاق هذا العلم عبر العصور: ابن خلدون، وهو الذي وُلد وعاش وترعرع في عصر المماليك، فابحثوا في فكر هذا العلّامة، تفهموا كيف يسير التاريخ، وتفقهوا قوانين تسيير التاريخ؛ هذه الجمل الثلاث هي نتيجة قراءتي المستمرة لفكر هذا العبقري، الذي فهمه الآخرون عملياً، وفهمناه نحن نظرياً.

فابن خلدون هو الفيلسوف الذي جمع الفلسفة التاريخية والاجتماعية في كثير من وجوهها دون أن ينازعه من تقدمه أو تأخر عنه في الشرق وفي الغرب معاً. ولا يمكن أن تُجمع عبقرية ابن خلدون في كتاب، فكما يقول الدكتور عمر فروخ؛ إن العالم الاجتماعي ساطع الحصري كتب في هذا الموضوع جزأين في نحو خمسمئة وخمسين صفحة ولم ينته من كل شيء أراد ذكره، مع أنه ذكر الذي تناوله بغاية من الإيجاز.

أ ــ التعريف بابن خلدون:

هو ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خالد بن الخطاب.كنيته أبو زيد و لقبه ولي الدين، وشهرته ابن خلدون، واشتهر بابن خلدون نسبة إلى أول من دخل الأندلس من أجداده، وهو خالد بن عثمان الذي اشتهر فيما بعد باسم خلدون وفقاً للطريقة التي جرى عليها حينئذ أهل الأندلس، إذ كانوا يضيفون إلى الأعلام واواً ونوناً للدلالة على تعظيمهم لأصحابها.

ابن خلدون وميكافيلي، ص 9 ــ44. فروخ: عبقرية العرب في العلم و الفلسفة، ص190 ــ 212. أباظه و غيره: موسوعة الأوائل و المبدعين، ج 5، ص 904 ــ 906. ريسلر: الحضارة العربية، ص167. تراث الإنسانية: ج1، ص286 ــ 294.

وُلد ابن خلدون في تونس سنة 732هـ = 1332م، ومع نشأته تتلمذ على يد عدد كبير من مشاهير العلماء، وكان في نيته التفرغ للعلم، ولكن وفاة والده ومعظم من كان يأخذ عليهم العلم في الطاعون الجارف منتصف القرن الثامن الهجري = الرابع عشر الميلادي، ثم هجرة معظم العلماء الذين أفلتوا من هذا الوباء من تونس إلى المغرب الأقصى، كل ذلك غيّر مجرى حياته الذي رسمه لنفسه، فتوجه نحو تولي الوظائف العامة، وإنما كان يتحين الفرص ليعاود القراءة والاطلاع وتلقي العلم وتدريسه، فجمع في فترة جيدة من حياته بين أرقى مناصب الدولة وأرقى مناصب العلم، ومنذ عام 776هـ = 1374م تفرغ ابن خلدون للدراسة والتأليف إلى أن توفي بمصر سنة 808 هـ = 1406م [1].

ب ــ محتويات المقدمة:

تطلق الآن مقدمة ابن خلدون على المجلد الأول من سبعة مجلدات هي التي يتألف منها كتاب «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، ويشتمل هذا المجلد على ما يلي:

ــ خطبة الكتاب أو ديباجته أو افتتاحيته، وتقع في نحو سبع صفحات بحسب الطبعة، وقد عرض فيها ابن خلدون بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله،

(1) انظر في ترجمة ابن خلدون: السخاوي: الضوء اللامع: ج4، ص145 ــ 147. ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، ج 5، ص327 ــ 332. الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، 345 ــ 348. تراث الإنسانية: دار الرشاد الحديثة، ج1، ص286 ــ 294.

لبحوث المؤرخين من قبله، وذكر طوائفهم، ووجوه النقص في بحوثهم، وأشار إلى الأسباب التي دعته إلى تأليف الكتاب كله «كتاب العبر»، وبيّن طريقته وأقسامه، وختم هذه الافتتاحية بإهداء نسخة من الكتاب إلى سلطان تونس (في النسخة التونسية) وسلطان فارس (في النسخة الفارسية).

ـــ «المقدمة في فضل التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط والأوهام وذكر شيء من أسبابها»، وتقع هذه المقدمة في نحو ثلاثين صفحة، وعنوانها نفسه موضح لما تشتمل عليه.

ـــ «الكتاب الأول في طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها من البدو والحضر والتغلب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها، وما لذلك من العلل والأسباب»، ويقع في نحو ستمئة وخمسين صفحة، وهذا هو القسم الرئيسي مما نسميه الآن مقدمة ابن خلدون. ويشتمل على ما يأتي:

– تمهيد يقع في نحو سبع صفحات، تكلم فيه كذلك عن التاريخ وموضوعه وأسباب الخطأ في رواية حوادثه، والأسباب التي دعته إلى البحث الذي يتضمنه هذا الكتاب الأول من مؤلفه، وبيّن البحوث الستة الرئيسية التي يشتمل عليها هذا الكتاب وموضوع كل بحث.

– ستة بحوث رئيسية وهي؛ الفصل الأول: «في العمران البشري على الجملة»، ويشتمل على ستة فصول فرعية (سماها ابن خلدون مقدمات)، ويقع في نحو تسعين صفحة. الفصل الثاني: «في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل»، ويشتمل على تسعة وعشرين فصلاً فرعياً، ويقع في نحو أربعين صفحة. الفصل الثالث: «في الدول العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية»، ويشتمل على أربعة وثلاثين فصلاً فرعياً، ويقع في نحو مئتي صفحة. الفصل الرابع: «في البلدان والأمصار وسائر

العمران»، ويشتمل على اثنين وعشرين فصلاً فرعياً، ويقع في نحو أربعين صفحة.
الفصل الخامس: «في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال»، ويشتمل على ثلاثة وثلاثين فصلاً فرعياً، ويقع في نحو خمسين صفحة.
الفصل السادس: «في العلوم وأصنافها والتعليم وطرقه وسائر وجوهه وما يعرض في ذلك كله من الأحوال»، ويشتمل على واحد وستين فصلاً فرعياً، ويقع في نحو مئتين وعشرين صفحة.

ج ــ ابن خلدون وفلسفة التاريخ:

إن مقدمة ابن خلدون من نوع المؤلفات التي عرفت في أوربا باسم «فلسفة التاريخ» في القرن الثاني عشر الهجري = الثامن عشر الميلادي، وباسم «علم التاريخ» أو «المدخل إلى التاريخ» في القرن الثالث عشر الهجري = التاسع عشر الميلادي، وفي الواقع إنها تتضمن في الوقت نفسه آراء ومباحث ونظريات اجتماعية هامة، فيجب أن نعدها من هذه الوجهة من نوع المؤلفات المتعلقة بـــ «الفلسفة الاجتماعية» وبـــ «علم الاجتماع» أيضاً.

غير أنه يجب ألا يغرب عن البال بأنها تتألف في حقيقة الأمر من «المقدمة والكتاب الأول» من سفر تاريخي كبير، وترمي قبل كل شيء إلى «تمييز الحق من الباطل في الأخبار» عند تدوين التاريخ، وتسعى إلى إيجاد «معيار صحيح يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والخطأ فيما ينقلونه من الأخبار والوقائع» كما صرح بذلك ابن خلدون نفسه، حينما عقب على العبارة الآنفة الذكر بقوله «هذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا». ولهذا السبب يجب أن ينظر إلى مقدمة ابن خلدون ــ قبل كل شيء ــ كمؤَّلف في فلسفة التاريخ، فيجب أن نقارنها بأمثالها من المؤلفات التي حامت حول فلسفة التاريخ، قبل أن نقدم على مقارنتها بالكتب الباحثة عن

الفلسفة الاجتماعية، أو علم الاجتماع، فلقد جمع ساطع الحصري ـــ بعد جهد كبير واضح ـــ على التقريب أهم المؤلفات التي تتعلق بفلسفة التاريخ مباشرة، فوجدها قد كُتبت بعد ظهور مقدمة ابن خلدون، ومنها: ـــ الأمير (سنة 1520م = 927هـــ) لميكافيلي الإيطالي، ـــ الحكومة المدنية (سنة 1690م = 1102هـــ) لجان لوك الانكليزي، ـــ العلم الجديد (سنة 1725م = 1138هـــ) لجان باتيستا فيكو الإيطالي، ـــ روح القوانين (سنة 1748م = 1162هـــ) لمونتسكيو الفرنسي، ـــ طبائع الأمم وفلسفة التاريخ (سنة 1756م = 1170هـــ) لفولتير الفرنسي.

والآن أقول: إن تعيين منزلة مقدمة ابن خلدون في «تاريخ فلسفة التاريخ» يتطلب مقارنتها بالكتب والمؤلفات التي ذكرناها آنفاً، وإن دراسة لأحد كبار فلاسفة أوربا تلقي ضوءاً ساطعاً يعكس الحقيقة الواضحة بين مقدمة ابن خلدون والكتب المتقدمة الذكر، فقد ظهر كتاب شامل في فلسفة التاريخ لـــ (روبرت فلينت) الذي كان أستاذاً في جامعة أدنبرة بعنوان «فلسفة التاريخ في فرنسا وألمانيا»، ويظهر من مطالعة هذا الكتاب أنه اطلع على مقدمة ابن خلدون، بل إنه أشار إلى ذلك بإبداء إعجابه الكبير بهذا الفيلسوف، يقول مثلاً: «إذا نظرنا إلى ابن خلدون كمؤرخ فقط، وجدنا من يتفوق عليه حتى من بين الكتاب العرب أنفسهم، أما كواضع نظريات في التاريخ فإنه منقطع النظير في كل زمان ومكان، حتى ظهور فيكو بعده بأكثر من ثلاثمئة عام، ليس أفلاطون ولا أرسطو ولا القديس أوغسطين بأنداد له، أما البقية فلا يستحقون حتى الذكر بجانبه».

وقال: «من وجهة علم التاريخ أو فلسفة التاريخ، يتحلى الأدب العربي باسم ألمع الأسماء، فلا العالم الكلاسيكي في القرون القديمة، ولا العالم المسيحي في القرون الوسطى، يستطيع أن يقدم اسماً يضاهي في لمعانه ذلك الاسم ـــ ويقصد ابن خلدون ـــ». وقوله: «إنه يستحق الإعجاب بما أظهره من روح الابتكار والفراسة والعمق

والإحاطة». وقوله الحاسم: «غير أن كل من يقرأ مقدمته بإخلاص ونزاهة لا يستطيع إلا أن يعترف بأن حق ابن خلدون في ادعاء هذا الشرف ــ شرف التسمية باسم مؤسس علم التاريخ و فلسفة التاريخ ــ أقوى وأثبت من حق كل كاتب آخر سبق فيكو».

ويظهر في باقي صفحات الكتاب أن روبرت فلينت يعد ابن خلدون متفوقاً أكيداً على جميع من كتب في فلسفة التاريخ، ليس من قبله فحسب، بل خلال القرون الثلاثة التي تلت وفاته أيضاً. إن صدور مثل هذه الكلمات التقديرية من المؤلف المشار إليه بالرغم من نزعته الدينية الشديدة المعروفة عنه في أوربا، يدل دلالة واضحة على شدة إعجابه بمقدمة ابن خلدون عند اطلاعه عليها، بعد انكبابه على درس جميع المؤلفات التي تحوم حول فلسفة التاريخ منذ بدء التفكير في العالم القديم حتى عصره.

لقد كان ابن خلدون بحق أول مفكر استطاع أن يكتشف ميدان التاريخ الحقيقي وطبيعته، وأن ينظر إلى التاريخ كعلم خاص يبحث في الحقائق التي تقع في دائرته، لقد كان شغوفاً بالتاريخ مع معاناته للسياسة فجاءت تجربته غنية. وإن شهادة روبرت فلينت في هذا الصدد، تغنينا عن مقارنة مقدمة ابن خلدون بالمؤلفات التي كتبت ونشرت في هذا الفن. ومع ذلك، فإنني لا أجد حرجاً بتوجيه الضوء باتجاه بعض المقارنات الأخرى، فلو قارنا مقدمة ابن خلدون مثلاً مع كتاب (جواني باتيستا فيكو: ت1744م = 1157هـ) «العلم الجديد» فسيتبين لنا أن ابن خلدون قد أدرك قضية تعضل الحوادث الاجتماعية وتعقد الوقائع التاريخية حق الإدراك، فحاول أن يلم بجميع العوامل المؤثرة فيها، وبحث عنها بمقياس واسع جداً، شمل بناء المجتمع وطراز المعيشة أيضاً.

في حين إن أبحاث فيكو لم تخرج كثيراً عن نطاق الأدوار الثلاثة المروية منذ القرون الأولى، وأشكال الحكومات الثلاث المقررة في كتب السياسة منذ عهد اليونان، ولم يلتفت إلى بناء المجتمع، ولا إلى وسائط المعاش. ويتبين من تفاصيل أبحاث الطرفين أن ابن خلدون يتفوق على فيكو تفوقاً كبيراً من حيث شمول النظر، ونزعة العمق، وطريقة البحث والاستقراء، ويقترب من طرائق الأبحاث العلمية الحديثة بوجه عام، وطرائق الأبحاث التاريخية والاجتماعية بوجه خاص، اقتراباً واضحاً.

ومما يجدر بالملاحظة في هذا الصدد أننا قمنا بهذه المقارنات من غير أن ننبه على تواريخ كتابة الكتابين، أما إذا أخذنا فرق الزمن أيضاً بنظر الاعتبار فإننا نضطر إلى التسليم بأن رجحان كفة ابن خلدون في ميزان المفاضلة يصبح أكثر بروزاً وأشد بداهة. إذ من المعلوم أن مقدمة ابن خلدون كتبت سنة 779هـ = 1377م، في حين نُشرت (العلم الجديد) سنة 1725م = 1138هـ، وذلك يعني أن المقدمة أقدم من العلم الجديد بـ 348 سنة، ومما يجب ألا يغرب عن البال أن هذه القرون الثلاثة والنصف التي مرت بين كتابة الكتابين كانت من أخصب القرون في تقدم الفكر البشري، وأغناها في الانقلابات الفكرية والعلمية الأساسية، ذلك لأنه في هذه المدة حدثت حركة الانبعاث في أوربا، وتم اكتشاف أمريكا واختراع الطباعة، كما تم الطواف حول العالم، واختراع التلسكوب ...، فتوسعت بذلك آفاق المعارف الإنسانية توسعاً هائلاً، وفي خلال هذه المدة نشأ «ديكارت، وبيكن، وكبلر، ونيوتن»، فانقلبت طرائق التفكير والبحث انقلاباً كلياً، وتعددت طرق الأبحاث العلمية.

فمن أعظم الأمور المشرفة لابن خلدون أنه سار سيراً علمياً في تفكيره قبل حدوث الانقلابات الفكرية التي أشرنا إليها، في حين أن فيكو ظل بعيداً عن مسالك

التفكير العلمي مع أنه عاش وكتب بعد الانقلابات العظيمة التي ذكرناها آنفاً. وإن كان روبرت فلينت قد قال: «إن حق ابن خلدون في ادعاء شرف التسمية باسم مؤسس علم التاريخ أو فلسفة التاريخ، أثبت وأقوى من حق كل كاتب سبق فيكو»، فأقول: إن حق ابن خلدون في هذا المضمار أقوى وأثبت من حق فيكو نفسه أيضاً، وذلك ليس لأنه كان أقدم منه كثيراً فحسب بل لأنه كان أقرب إلى الروح العلمية الحديثة، على الرغم من هذه الأقدمية أيضاً.

ونأتي إلى ابن خلدون ومونتسكيو، فمونتسكيو من أشهر رجال الفكر والقلم الذين نبغوا في فرنسا في القرن الثامن عشر الميلادي = الثاني عشر الهجري، ولد في قصر يقع بالقرب من مدينة «بوردو» سنة 1689م = 1101هـ، ومات في باريس سنة 1755م = 1169هـ. ومن الضروري الإشارة إلى حكم العالم الحاضر على آراء مونتسكيو، فلقد حدد مونتسكيو مفهوم «الإقليم» بحدود ضيقة، لأنه حصره في شدة الحرارة والبرودة تقريباً، كما أنه بالغ مبالغة كبيرة جداً في تأثير ذلك في أحوال الأمم، وقد فاته أن الإنسان يقاوم تأثير الحرارة والبرودة، بـ «تكيف فسيولوجي طبيعي» من جهة «وتكيف اجتماعي اصطناعي» من جهة أخرى، فإن النوع الأول من التكيف يتم بردود الأفعال الحياتية بتقلص وانبساط الأوعية الدموية المحيطة، وبتزايد أو تناقص الإفرازات العرقية تبعاً لحالة الحرارة الخارجية، أما النوع الثاني من التكيف، فيحدث بتنويع وتنظيم الأغذية والملابس والمساكن حسب مقتضيات الحرارة. فقد أخطأ مونتسكيو خطأً عظيماً عندما سها عن ملاحظة الحقائق الراهنة، وتوسع كل هذا التوسع في تقدير مبلغ الحرارة في طبائع الأفراد والجماعات، وأوصل المغالاة في هذا المضمار إلى حد الادعاء بأن النظم الاجتماعية والسياسية والنزعات الدينية والمذهبية وكثيراً من الأمور الأخلاقية أيضاً تتبع الإقليم بوجه عام، ودرجة الحرارة والبرودة بوجه خاص.

إن جميع الأبحاث التي قام بها علماء التاريخ والاجتماع منذ عهد مونتسكيو إلى الآن اتجهت اتجاهاً يخالف المزاعم المذكورة بوجه عام، لأنها دلت دلالة قطعية على أن تفشي الجرائم، وإدمان المسكرات، وطغيان الشهوات ... من الأحوال الاجتماعية المعضلة التي تتبع عوامل كثيرة فتختلف لذلك اختلافاً كبيراً في الإقليم الواحد بين سكان المدن والأرياف، وفي المدينة الواحدة بين الطبقات الغنية والفقيرة، وفي الطبقة الواحدة بين معتنقي المذاهب والديانات، كما أنها تختلف في كل ذلك بين عهد وعهد، وبين قرن وقرن، فتعليل مثل هذه الأمور الاجتماعية المعضلة بتأثير الإقليم والحرارة مما لا يدل على فهم صحيح للحقائق الاجتماعية.

أما تأسس نظم الاجتماع والحكم، وانتشار الديانات والمذاهب، ونشوء نزعات السلم والحرب، فهي من الحادثات التي تتبع سلسلة طويلة ومتشابكة من الوقائع التاريخية، والعوامل الاقتصادية، والتطورات الفكرية والاجتماعية، وإن تعليل وتفسير مثل هذه الحوادث التاريخية والاجتماعية المعضلة، بالعوامل الطبيعية البسيطة مثل درجة الحرارة، والعرض الجغرافي، وخصوبة الأرض، مما لا يتفق مع حقائق العلم الحديث واتجاهاته أبداً.

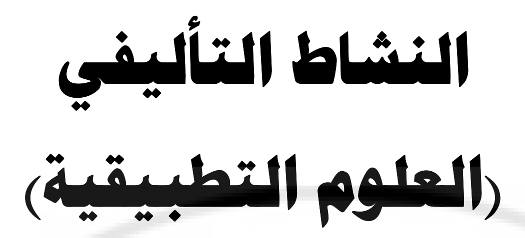
وإذا أمعنا النظر ورجعنا إلى مقدمة ابن خلدون على ضوء ما ذكرناه آنفاً، وجدنا أنها كانت أكثر فهماً للحقائق الاجتماعية، وأشد تمشياً مع مناحي الأبحاث العلمية، وإن ابن خلدون أيضاً أقرّ بتأثير الإقليم والطبيعة في أخلاق الإنسان وطبائعه، ولكنه لم يغال في هذا المضمار كما غالى مونتسكيو، فلم يقع في الأخطاء التي وقع فيها هذا المفكر المشهور. وإن مطالعة تلك الدراسة ـــ ومقارنة الآراء المذكورة فيها بالنظريات المسرودة آنفاً ـــ يظهر بوضوح أعظم: أن ابن خلدون كان أقرب إلى فهم «طبيعة الحياة الاجتماعية» وإلى إدراك «روح التاريخ وفلسفته» من مونتسكيو بدرجات، على الرغم من أنه قد عاش وفكر وكتب قبله بمدة طويلة

تقرب من أربعة قرون.

وبعد هذه اللمحة الأكثر من سريعة عن العلّامة ابن خلدون، أقول: متى ندرك أهمية تحليل فكره، ومتى نصل إلى مستوى دراسات الغرب عنه، فكل يوم يُكتشف شيء جديد من علمه الكامن في مقدمته، وآخرها أنه تكلم عن الخصخصة الاقتصادية قبل أي أحد.

ومن الغرابة التي لا يمكن أن تبرر بأي تبرير، أن أقسام التاريخ في الجامعات العربية لا تُخصص أي مساحة وقتية لدراسة ابن خلدون، ولا حتى ضمن مقرر من المقررات، بينما يحصل طلاب العلم في جامعات أوربا على درجة الدكتوراه في فكر ابن خلدون، ولا أجد تعليقاً على هذه المفارقة المؤلمة إلا أن أترك للقارئ أن يعلق هو!!!.

الفصل الثاني عشر



النشاط التأليفي

(العلوم التطبيقية)

أولاً ـــ العلوم الطبية:

يقول الطبيب ألبير زكي إسكندر: «إذا كان مؤرّخو الطب قد أطلقوا اسم (العصر الذهبي) على زمان أبي بكر محمد بن زكريا الرازي، حُق لنا بكل فخر واعتزاز أن نطلق على زمان ابن النفيس (العصر الماسي) للطب العربي»[1]. فإلى هذه الرتبة الشامخة وصل الطب في عصر المماليك، الذي أنتج أطباء عمالقة في مقدمتهم ابن النفيس، وهذه سيرهم.

---

(1) محاضرات مؤتمر الصوفي وابن النفيس، ص 62.

علاء الدين علي بن أبي الحزم القرشي، المعروف بابن النفيس (ت 687هـ = 1288م) الذي بدأ الاشتغال بالطب أولاً في دمشق، ثم انتقل إلى القاهرة واستقرّ فيها، وترأس البيمارستان المنصوري بها، وبات شيخ الطب في الديار المصرية، وقد قال عنه معاصروه ومن بعدهم إنه لم يأت بعد ابن سينا مثله، وقالوا أيضاً: وكان في العلاج أعظم من ابن سينا، ولقّبوه بابن سينا الثاني، سكن ابن النفيس المدرسة المنصورية بالقاهرة، وفيها صنّف تصانيفه المشهورة في الطب والفقه والعربية، ولشدة ذكائه كان يملي تصانيفه من حفظه لتبحره في العلوم، وفي أواخر أيامه أهدى مكتبته العامرة بشتى أنواع العلوم للبيمارستان المنصوري[1].

وتكمن قيمة معارف ابن النفيس في إبداعاته الطبية، واعتماده التجربة والطب السريري، فلم يقلد غيره أو ينقل دون نقد أو وعي أو تجربة أو تشريح، فاعتمد في دراسة الطب وتدريسه على تجاربه ومعرفة خواص أعضاء الجسم من واقع ما شاهده في أثناء التجربة، ولم يكن يتقبل كلام العلماء السابقين من اليونانيين والمسلمين إلا بعد بحث وتجربة، في وقت كان لا يجرؤ فيه أحد من العلماء على نقد جالينوس أو الرئيس ابن سينا، بل كان الجميع يأخذون آراء هذين العالمين الكبيرين على أنها ثوابت لا يمكن مناقشتها، ولا أن يتسرب الشك إليها، ولذلك توقف الطب عن التقدم بعدهما، إلى أن جاء ابن النفيس ووقف على أخطاء جالينوس بعد تجارب طويلة واستقصاء دقيق، فهاجمه وغض الطرف عن كثير من آرائه، وفضّل عليـــه أبقراط،

---

(1) العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، نشرة سزكين، ج9، ص349 ــ 353،. ابن الوردي: تتمة المختصر في أخبار البشر، ج2، ص334. النعيمي: الدارس في تاريخ المدارس، ج2، ص103. الأسنوي: طبقات الشافعية، ج2، ص284. السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص305، 306. وانظر النهار: العصر المفترى عليه – عصر المماليك البحرية، ص433 – 442.

فعُني بدراسة مؤلفاته وشرح كثير من كتبه، فأسدى ابن النفيس للإنسانية في علم الطب كثيراً من الجهود الموفقة والإنجازات العلمية العظيمة.

ومن إبداعات وأوائل ابن النفيس:

ــ اكتشاف الدورة الدموية الصغرى المعروفة بالدورة الدموية الرئوية، وخالف في ذلك آراء جالينوس ومن تبعه من الأطباء وخاصة ابن سينا، وقد عني بشرح هذا الاكتشاف العلمي الكبير في كتابه «شرح تشريح ابن سينا».

ــ كان الأطباء قبل ابن النفيس يرون أن قلب الإنسان له ثلاثة بطون، وأن فيه ــ كما يقول جالينوس ــ أقسام دقيقة يخرج الدم بوساطتها من تجويف القلب الأيمن إلى تجويف القلب الأيسر، فنقض ابن النفيس هذه النظرية، وأثبت أن قلب الإنسان ليس له إلا بطينان، وأنه لا توجد أية أقسام يخرج منها الدم من التجويف الأيمن إلى التجويف الأيسر.

ــ كان ابن النفيس أول من قال إن الدم يُنقّى في الرئتين، وقد سبق بذلك (سرفيتوس) بثلاثة قرون، وشرح ذلك في كتابه «شرح تشريح القانون».

ــ نقض ابن النفيس النظرية التي تقول إن عضلة القلب تتغذى من الدم الموجود في البطين الأيمن، وقال: إن القلب يتغذى من العروق المارة فيه.

ــ صنّف الأدوية بأسمائها ومصادرها وفعاليتها وكمياتها، ووصف الأمراض بالأعراض التي تصيبها، وحدد الأمراض المختلفة، ووصف الحميات ومضاعفاتها وعلاماتها، ووصف أنواع الجروح والإصابات وأنواع الأورام ووسائل علاجها.

ــ أبدع في تشريح الحنجرة وجهاز التنفس والشرايين ووظائفها[1].

ــ هو أول من شرح فكرة البعد الثالث (Third Dimension) أي عندما تنظر العينان معاً تريان البعد الثالث.

ــ وأول من عزا الكمنة ــ Hypspion ــ (أن يحس المريض بشيء من الرمل بعينه) إلى التهاب القزحية والجسم الهدبي (وهو المسؤول عن تروية العين و يقع بالقسم الأمامي للمقلة).

ــ وصف لأول مرة معالجة كسل العين (الغطش ــ Amblyspia) بتغطية العين السليمة بالتبرير العلمي.

ــ ذكر بكل ثقة أن الحَوَل الخلقي لا شفاء له إلا في زمن الطفولة.

ــ ذكر أنه إذا أصابت الرأس ضربة شديدة جحظت العين أولاً ثم غارت[2].

ولقد ادعى الطبيب الإسباني ميخائيل سارفيتوس والطبيب الانكليزي وليم هارفي اكتشافهما للدورة الدموية الصغرى، والسبق في تصحيح أخطاء جالينوس في انتقال الدم إلى القلب، ففي عام 1628م = 1038هـ ظهر كتاب هارفي الموسوم بـ «دراسة تشريحية تحليلية لحركة القلب والدم في الحيوان»، فصفّق العالم الغربي لهذا

---

(1) الدفاع: أعلام العرب والمسلمين في الطب، ص201 ــ 213، بول غاليونجي: ابن النفيس، ص100 ــ 104. عيسى: معجم الأطباء، ص292 ــ 296. مقدمة كتب ابن النفيس الموجز في الطب، والمهذب في الكحل المجرب. النهار: العصر المفترى عليه – عصر المماليك البحرية، ص433 – 438.

(2) ابن النفيس: المهذب في الكحل المجرب، ص13ــ19، وانظر الكتاب. ومحاضرات مؤتمر الصوفي وابن النفيس، 104 ــ 108.

الكتاب على أنه أماط اللثام عن الدورة الدموية، وتجاهلوا ابن النفيس ومؤلفاته مع تأكيد بول غاليونجي على أنهم كانوا يعرفونها، وقد استفاد هارفي كذلك من بحوث سارفيتوس المسماة «إعادة المسيحية». وفي عام 1924م = 1343هـ تقدم شاب عربي هو الدكتور محيي الدين الططاوي من مصر بأطروحة باللغة الألمانية إلى كلية الطب في جامعة فرايبورغ الألمانية، كشف من خلالها الحقيقة، وهاهي المستشرقة زيغريد هونكه تشرح وتروي ما حدث، تقول عن هذه الأطروحة: «أحدثت دهشاً وعجباً شديدين، وجرت حولها بحوث محمومة ومقارنات عديدة، فكانت النتيجة أن صادق الجميع على ما ورد في الأطروحة من نتائج علمية، والدهشة لا تزال تملأ النفوس على المختصين أنفسهم، وبادئ ذي بدء كان هناك بضعة أساتذة ألمان استمعوا إلى ما ادعاه الشاب العربي، فأخرجوا من مكتبة الدولة كل المخطوطات القديمة، وأشبعوها بحثاً وتنقيباً ومقارنة حتى وصلوا نهائياً إلى النتيجة الحتمية التي لم يكن منها مفر، وهي نتيجة تؤكد أن الدكتور الططاوي من مصر على حق بما جاء به، فإن أول من نفذ ببصره إلى أخطاء جالينوس ونقدها، ثم جاء بنظرية الدورة الدموية لم يكن سارفيتوس الإسباني، ولا هارفي الإنكليزي، بل كان رجلاً عربياً أصيلاً من القرن الثالث عشر الميلادي = السابع الهجري، وهو ابن النفيس الذي وصل إلى هذا الاكتشاف العظيم في تاريخ الإنسانية وتاريخ الطب، وقبل هارفي بأربعمئة عام وقبل سارفيتوس بثلاثمئة عام»[1].

ونصل إلى مؤلفات ابن النفيس، فلقد خلّف وراءه ثروة هائلة من المؤلفات الثمينة، وظلّت أوربا تعتمد عليها حتى وقت قريب، ومنها كتابه «الشامل»، وهو كتاب موسوعي في الطب، وتقول المصادر إنه يقع في (300) مجلد، بيّض منها ابن

---

(1) مؤتمر الصوفي وابن النفيس: 143 ــ 145.

النفيس ثمانين، وذكر ابن فضل الله العمري أن هذه المجلدات الثمانين كانت في البيمارستان المنصوري في القاهرة آنذاك[1].

من مؤلفاته أيضاً: «شرح تشريح القانون» و«تعليق كتاب الأدوية لأبقراط» و«شرح تشريح جالينوس» و«شرح تقديمات المعرفة» وهو تعليق على تكهنات جالينوس، و«شرح مسائل حنين بن اسحق» و«شرح القانون» و«شرح مفردات القانون» و«موجز القانون» و«المختار من الأغذية» و«تفاسير العلل وأسباب الأغذية» و«شرح الإرشادات لابن سينا»[2].

ومن علماء الطب في عصر المماليك: خليفة بن أبي المحاسن الحلبي، (يعتقد أنه توفى سنة 673هـ = 1274م)، الطبيب الكحال، الذي عاش في حلب، من آثاره «الكافي في الكحل»، وهو من أهم الكتب العربية الإسلامية في طب العيون. ومن إبداعاته استخدامه المغناطيس لاستخراج قطعة من المَهت انكسرت في عين المريض أثناء العمل الجراحي، ولم يكن أحد قد استخدم المغناطيس لمثل هذا قبله.

وكتابه هذا أول كتاب يضم رسماً توضيحياً لتشريح الدماغ وعلاقة العين به، والطريق الذي يسلكه البصر بين العينين والدماغ. وهو أول كتاب يضع رسوماً للأدوات الجراحية المستعملة في جداول أنيقة. وهو أول كتاب يضع جداول منظمة لأمراض الأجفان والعين وآلية الإبصار. وهو أول كتاب يفرد فصلاً خاصاً عن

---

(1) العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، نشرة سزكين، ج9، ص 349 ـ 353. السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج 8 ص 305، 306.

(2) النهار: العصر المفترى عليه – عصر المماليك البحرية، ص 439 وما بعد. النهار: دور علماء الحضارة العربية والإسلامية في تأسيس العلوم الحديثة (الأصول الطبية)، ص144 – 162.

المكاييل والأوزان والمقاييس المستعملة في الطب آنذاك. وأول كتاب يفرد فصلاً خاصاً عن الفصد، ويعد ما كتبه في ذلك أوفى مما كتبه ابن سينا في كتابه القانون[1].

وإبراهيم بن محمد بن طرخان الأنصاري، المعروف بابن السويدي (ت690هـ = 1291م)، كان شيخ الأطباء بالشام، قال عنه ابن أبي أصيبعة في تاريخه: «واشتغل بصناعة الطب حتى أتقنها إتقاناً لا مزيد عليه، ولم يصل أحد من أربابها إلى ما وصل إليه»، وله من الكتب «الباهر في الجواهر» و«التذكرة» في ثلاثة مجلدات[2].

ابن الأكفاني محمد بن إبراهيم بن ساعد السنجاري (ت 749هـ = 1348م)، كان من أئمة الطب في عصره، تميّز في العلاج، وعمل طبيباً بالبيمارستان المنصوري، ولشدة الثقة بطبه كان لا يدخل شيء مشترى للبيمارستان المنصوري إلا بعد عرضه عليه، وكان هو من يُركّب الترياق فيه كل عام، وهذا يدل على أنه عمل طبيباً وصيدلانياً في الوقت نفسه، وتشير تصانيفه إلى شيء من هذا، ومنها: «غنية اللبيب عند غيبة الطبيب» ويتناول فيه الأدوية المنزلية، و«نهاية القصد في صناعة الفصد»[3]. ويوازي كتابه «كشف الرين في أمراض العين» بأهميته وبإبداعاته أهمية كتاب ابن النفيس «المهذب في الكحل المجرب»، وتضمن هذا الكتاب أسبقيات رائعة في أمراض العيون تسجل لابن الأكفاني، ومنها أنه:

---

(1) خليفة بن أبي المحاسن: الكافي في الكحل، ص13ـ 16.

(2) ابن أبي أصيبعة: طبقات الأطباء، ص759 ـ 761. الكتبي: فوات الوفيات، مج1، ص48، 49.

(3) الصفدي: أعيان العصر، ج4، ص225ـ231. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص366ـ367، الشوكاني: البدر الطالع، ص598، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص569.

ــ أول مؤلف يذكر العقدة (رطوبة متحجرة غليظة تحت جلد الجفن الأعلى) بوصفه مرضاً من أمراض الجفن.

ــ أول من وصف الظفرة (زيادة عصبية تبدأ من أحد الماقين أو منهما) تشريحيّاً ونسيجيّاً، وذكر أنها مؤلفة من ظهارة وبطانة.

ــ أول مؤلف يذكر الوردينج (ورم يحدث في الجفن عن مادة دموية أو مخالطة للصفراء) ضمن أمراض الشبكية.

ــ أول مؤلف يذكر مرض الخفش (وهو ضعف البصر الناتج عن رقة الأهداب أو قلتها)[1].

يحيى بن محمد بن عبدان بن عبد الواحد اللبودي (ت 666هــ = 1267م)، وله «مختصر الكليات من كتاب القانون لابن سينا» و«مختصر كتاب الإشارات والتنبيهات لابن سينا» و«مختصر كتاب عيون الحكمة لابن سينا» و«تدقيق المباحث الطبية في تحقيق المسائل الخلافية»[2].

مهدي بن علي بن إبراهيم التميمي (ت815هــ = 1412م)، ومن آثاره كتاب «الرحمة في الطب والحكمة» [3]. وجمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن

(1) ابن الأكفاني: كشف الرين في أحوال العين، ص3، 29، 30، وانظر الكتاب. النهار: دور علماء الحضارة العربية والإسلامية في تأسيس العلوم الحديثة (الأصول الطبية)، ص182 – 185.

(2) حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، مج4، ص493ــ495، طوقان: تراث العرب العلمي، ص200، 201، حاجي خليفة: كشف الظنون، مج6، ص524.

(3) مهدي بن علي: الرحمة في الطب والحكمة، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية، حاجي خليفة: كشف الظنون، مج1،ص836.

عبد الهادي الشهير بابن المبرد (ت909هـ = 1503م)، وله «الإقناع في أدوية القلاع» و«الإتقان في أدوية اللثة واللسان» [1].

وكتب العلماء في ذلك العصر عن الطب الوارد عن الرسول ﷺ، ومنهم ابن قيم الجوزية، وكتابه «الطب النبوي»، وهو من الكتب القيمة لما تضمنه من فوائد وإرشادات ثمينة. والتيفاشي أحمد بن يوسف (ت 651 هـ =1253م)، وألّف كتاباً سمّاه «الشفا في الطب المسند عن السيد المصطفى»، وهو فيما ورد من الطب عن رسول الله ﷺ. والإمام الذهبي محمد بن أحمد (ت 748 هـ = 1347 م) الذي ضمّن كتابه «الطب النبوي» ما ورد عن الرسول ﷺ في الأمراض البدنية والأمراض النفسية[2].

ثانياً ـ علم الفلك:

وقد بلغ مرتبة سامية في عصر المماليك، ويتربع على عرش هذا العلم: علي بن إبراهيم بن محمد الدمشقي المشهور بابن الشاطر (ت 777 هـ = 1375م)، وهو الذي لفتت مخطوطاته الأنظار مؤخراً، وتشكّلت مجموعات علمية لدراستها، وخرجت بنتائج مبهرة. وتناول ابن الشاطر بالدراسة العديد من عمالقة العلم مؤخراً، وعلى رأسهم توبي هف، الذي أصدر كتاباً سماه: (فجر العلم الحديث)، ومن يقرأ العنوان يعتقد جازماً أن هف يتكلم عن العلوم الحديثة والعلماء المعاصرين، ولكن المفاجأة كانت بحديث هف ـ وتحت هذا العنوان ـ عن ابن الشاطر،

---

(1) ابن العماد: شذرات الذهب، مج10، ص62.

(2) ابن قيم الجوزية: الطب النبوي، الكتاب. الذهبي: الطب النبوي، ص3. ابن فرحون: الديباج المذهّب، ج1، ص448. التيفاشي: الشفا في الطب المسند عن السيد المصطفى، الكتاب.

ومقارنته بكوبرنيكوس (ت 950هـ = 1543م) الذي جاء بعده بعدة قرون، والنتيجة: الحكم على كوبرنيكوس أنه سرق العديد من إبداعات ابن الشاطر.

وبذلك كان لابن الشاطر إبداعات لم يستغن عنها العلماء حتى اللحظة، وسنحاول أن نفيه حقه هنا بذكر أهمها، على أمل أن تُحقق كتبه الكثيرة التي لا زالت مخطوطة ومحفوظة في الخزائن.

فلقد برع في علوم الفلك والحساب والهندسة كثيراً حتى لُقِّب بألقاب تدل على ذلك، فعُرف بأوحد زمانه، وفريد الزمان، والمطعم الفلكي، وأعجوبة الدهر[1]. وقدّم نماذج فلكية في أزياج جديدة (جداول فلكية رياضية) قائمة على التجارب والمشاهدة والاستنتاج الصحيح، ولكن كوبرنيكوس لم يتورع عن ادعاء هذه النماذج لنفسه[2].

أبدع آلة لضبط أوقات الصلاة وسمّاها «البسيط»، وكانت موضوعة في إحدى مآذن الجامع الأموي بدمشق، حيث كان يعمل مؤقتاً فيه. وأبدع إسطرلاباً قدّمه لأحد المشايخ، وهو محفوظ في مكتبة باريس الوطنية.

درس ابن الشاطر حركة الأجرام السماوية بكل دقة، وأثبت أن زاوية انحراف دائرة البروج تساوي (23 درجة و31 دقيقة)، علماً بأن القيمة المضبوطة التي توصل

(1) النعيمي: الدارس في تاريخ المدارس، ج2، ص298، 299. ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، ج1، ص172، 173. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج3، ص77.

(2) انظر مجلة الفيصل: العدد (24)، ص61.

إليها علماء القرن العشرين بوساطة الآلات الحاسبة هي (23 درجة و31 دقيقة و19,8 ثانية) [1].

نُسبت كثير من إنجازات ابن الشاطر إلى غيره، فادعى الفلكي البولوني كوبرنيكوس لنفسه السبق في نظريات هي في الأصل لابن الشاطر، وقد كُشف أمره عند العثور على مخطوطات عربية تثبت حقيقة الأمر، وفي ذلك يقول المستشرق (ديفيد كنج) في إحدى مقالاته: «لقد عثر في بولونيا موطن كوبرنيكوس على مخطوطات عربية عام 1973م = 1393هـ تثبت أن كوبرنيكوس كان يأخذ عنها ويدعي لنفسه ما يأخذ»، ثم يتابع كنج القول: «ولقد ثبت منذ عام 1950م = 1370 هـ أن نظريات كوبرنيكوس في الفلك هي أصلها مأخوذة عن ابن الشاطر الفلكي العربي المشهور، ادعاها كوبرنيكوس لنفسه».

ويقول توبي هف: «إن نماذج كوبرنيكوس الفلكية لخطوط الطول في كتابه (الشرح المختصر) مستمدة من نماذج ابن الشاطر» [2]. وبذلك يكون ابن الشاطر قد سبق كوبرنيكوس بقرون في وضع نظريته عن حركة الكواكب ودورانها حول الشمس، أو ما يسمى اليوم بالنظام الشمسي [3].

---

(1) انظر مجلة الفيصل: العدد (24)، ص62.

(2) توبي هف: فجر العلم الحديث، ص70. مجلة الفيصل: العدد (24)، ص 61، والعدد (267)، ص94، 95.

(3) حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، ج4، ص83، 84. وانظر عباس العزاوي: تاريخ علم الفلك في العراق، ص35، 36. طوقان: تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، ص221، و انظر: Kennedy; Ibn Alshater- p 14.

تمثل الساعة الشمسية التي وضعها في الجامع الأموي بدمشق (وكانت في مئذنة العروس حتى سنة 1290هـ = 1873م)، والساعة النحاسية الصغيرة المحفوظة في المكتبة الأحمدية بحلب القدرة الإبداعية الكبيرة عند ابن الشاطر، فهو صانع الساعة الشمسية الأفقية لمعرفة الساعات الزمانية التي تقسم كلا النهار والليل إلى اثني عشر قسماً في جميع الفصول، وتتكون هذه الساعة من ثلاثة أجزاء، تبين الساعة الرئيسية منها الساعات المعوجة أي غير المتساوية لكل أربع دقائق تماماً، أما الساعة الموجودة في الشمال وكذلك الساعة الموجودة في الجنوب فقد صُنعت لتبيين الساعات المتساوية[1].

قدّر ابن الشاطر اليابس بربع الأرض والمياه بثلاثة أرباعها؛ فقام بتقسيم الأرض إلى أربعة أرباع باستخدام دائرة الأفق القطبية وخط الاستواء وسطح معدل النهار. ويبدو أنه كان مطلعاً بشكل جيد على الانتشار الجغرافي لمناطق الاستقرار البشري في الجزء الشمالي، فقد بيّن أن معظم العمارة يقع بين ما يجاوز عشر درجات في العرض إلى حدود الخمسين (بين 10 – 50 درجة عرض)، وبيّن أقاليمها كما كان دارجاً في تلك الأوقات.

تمكّن ابن الشاطر لأول مرة من معرفة سبب ارتفاع درجة حرارة النصف الجنوبي أكثر من النصف الشمالي من خلال فهمه بدقة لوضع الأرض في حركتها ودورانها حول الشمس في مدارها، حيث يكون الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية خلال فترة الحضيض باتجاه الشمس فيتلقى كمية أكبر من الإشعاعات الشمسية.

---

(1) انظر الندوة العالمية التاسعة لتاريخ العلوم عند العرب: العطاء العلمي العربي في العصور الإسلامية ـــ التأثر والتأثير، معهد التراث بجامعة حلب، وكلية الآداب بجامعة دمشق واحتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية، 28 – 30 تشرين الأول 2008م، بحث الدكتور سامي شلهوب: الآلات الفلكية لابن الشاطر الفلكي الدمشقي من القرن الرابع عشر.

تمكّن ولأول مرة في التاريخ من دمج ثلاثة عناصر مع بعضها في قراءة الانتشار الجغرافي للسكان، حيث استخدم قبة السماء وخط الاستواء وانتشار العمران في علاقة جدلية.

استطاع ابن الشاطر حساب تبدل الزمن وطول النهار مع تبدل العروض الجغرافية، وتمكّن من فهم العلاقة بدقة كبيرة بين زاوية سقوط الأشعة على الأرض وبين كرويتها وتبدل طول النهار على تلك العروض، وفهم أن القطبين لا يوجد فيهما إلا نهار مدته ستة أشهر أو ليل مدته ستة أشهر(1).

لقد وردت إبداعاته المتقدمة ــ وغيرها مما لم نذكر ــ في كتبه الفلكية الكثيرة والتي تدل على تفوقه في هذا العلم، وجلّها ما يزال مخطوطاً، وتنتظر من يخرجها إلى النور، وأحصيت منها مايلي: «كشف المغيب في العمل بالربع المجيب» و«نزهة السامع في العمل بالربع الجامع» و«الربع التام لمواقيت الإسلام» و«رسالة في الربع التام» و«رسالة في الربع الهلالي» و«االروضات المزهرات في العمل بربع المقنطرات» و«رسالة في الإسطرلاب» و«مختصر العمل بالإسطرلاب» و«تحفة الأحباب في الضروري والأصل في علم الإسطرلاب» و«أرجوزة في الكواكب» و«رسالة تعليق الأرصاد» و«الزيج الجديد» و«زيج ابن الشاطر» و«الأشعة اللامعة في العمل بالجامعة» و«الربع الكامل» و«الزند الموري في العمل بالربع المجيب» و«جداول التعاديل للكواكب الخمسة السيارة» و«جدول ميل الشمس لكل عرض وجدول

---

(1) انظر الندوة العالمية التاسعة لتاريخ العلوم عند العرب: العطاء العلمي العربي في العصور الإسلامية ــ التأثر والتأثير، معهد التراث بجامعة حلب، وكلية الآداب بجامعة دمشق واحتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية، 28 – 30 تشرين الأول 2008م، بحث الدكتور إبراهيم أحمد سعيد: هل كان ابن الشاطر جغرافياً ؟.

طول البلاد وعرضها» و«ربع الأوتار» و«رسالة في العمل بالربع المجيب» و«نهاية السؤل بتصحيح الأصول»[1].

ومن علماء الفلك في عصر المماليك: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن البهنسي القرافي المصري (ت 684 هـ = 1285م)، وقد برع بصناعة الآلات الفلكية[2]. وزكريا بن يحيى المخزومي القرشي البلبيسي (كان حياً عام 740 هـ = 1339م) صاحب مخطوطة «غنية الطلاب في العمل بربع الإسطرلاب» و«رسالة في عمل ربع المقنطر» و«مختصر غنية الطلاب في العمل بربع الإسطرلاب»[3].

عبد الله بن خليل بن يوسف المارداني (ت 809 هـ = 1406م)، كان عارفاً بالحساب والميقات وعلم الهيئة، وانتهت إليه رئاسة علم الميقات في عصره، وصنّف في ذلك «رسالة في ربع الدستور وتعريف رسومه» و«العمل بربع الشجارية» وهي آلة رصد، و«غاية الانتفاع بالبخش الذي في قوس الارتفاع»، و«رسالة مختصرة في العمل بالربع المجيب»، و«رسالة في معرفة الربع المجيب»، وله «رسالة في العمل بربع الدائرة الموضوع عليه المقنطرات المطوية»[4].

---

(1) العزاوي: تاريخ علم الفلك في العراق، 35، 36. حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، ج4، ص82، 88. وانظر عن تفاصيل إبداعات ابن الشاطر: النهار: دور علماء الحضارة العربية والإسلامية في تأسيس العلوم الحديثة (الأصول الكيميائية والفلكية)، ص131 – 150.

(2) ابن فرحون: الديباج المذهب، ج1، ص 236، 237. حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، مج3، ص 29.

(3) حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، مج3، ص 251.

(4) ابن حجر: إنباء الغمر، ج6، ص 31، السخاوي: الضوء اللامع، ج5، ص 19. حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، مج4، ص 58ـ60. المارداني: رسالة في معرفة الربع المجيب، مخطوط،

ابن المجدي أحمد بن رجب بن طيبغا بن المجاهدي القاهري (ت850هـ ــ 1446م)، وله من المؤلفات «بهجة الألباب في عمل الإسطرلاب»، و«إرشاد الحائر في العمل بربع الدائر»، و«إرشاد السائل إلى أصول المسائل» في الفلك، وله «زاد المسافر في معرفة فصل الدوائر» [1].

شمس الدين محمد بن شمس الدين بن تقي الدين التيزيني، نسبة لقرية تيزين التابعة لنيابة حماة، كان يعمل مؤقتاً في الجامع الأموي بدمشق حوالي سنة 896 هـــ =1490م، من أهم مؤلفاته: «جدول الكواكب الثابتة»، و«حالة الشمس»، و«علم الوقت»، و«جداول الجيوب» [2].

ثالثاً ــ علم الرياضيات:

وسأبدأ بأبرز ثلاثة علماء، وأولهم: غياث الدين جمشيد بن مسعود بن محمود الكاشي أو الكاشاني (ت 832 هـــ = 1429م). ولهذا العالم من الإنجازات المؤثرة الكثير، وإليكم أبرزها.

مكتبة الأسد الوطنية بدمشق. المارداني: رسالة في العمل بربع الدائرة الموضوع عليه المقنطرات المطوية، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.

(1) السخاوي: الضوء اللامع، ج1، ص300 ــ302، السيوطي: نظم العقيان في أعيان الأعيان، ص42، ابن المجدي: زاد المسافر في معرفة رسم فصل الداير، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية، دمشق.

(2) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص538.

فقد بنى الكاشي مرصداً امتاز بدقة أرصاده وسماه: «مرصد سمرقند»، فكان علماء الفلك يأتون إليه من كل فج لانتهال العلم ونقله إلى بلادهم. واستطاع أن يقدّر بكل دقة الكسوفات التي حصلت في السنوات الثلاث بين عامي 809 و 811 هـــ = 1407 و 1409م.

ومع إيلاء الكثير من علماء المسلمين في الرياضيات عناية خاصة لدراسة الأعداد الطبيعية ووصولهم إلى قوانين متعددة في مجموع الأعداد الطبيعية المرفوعة إلى القوة الأولى والثانية والثالثة، زاد الكاشي على أساتذته بدراسة نظرية الأعداد، فبرهن قانوناً لمجموع الأعداد الطبيعية المرفوعة إلى القوة الرابعة، وأيّد ذلك المؤلف الغربي (كارادي) واعترف بأسبقية الكاشي في هذه النظرية، كما أكد الدكتور (ديفيد يوجين سميث) أن هذا القانون أدى دوراً جوهرياً في تطور علم الأعداد.

دقّق الكاشي جداول النجوم ولم يقف عند حد التدقيق، بل زاد على ذلك من البراهين الرياضية والأدلة الفلكية. وابتكر قانوناً لإيجاد مجموع الأعداد الطبيعية المرفوعة إلى القوة الرابعة، وهو: مجــ ب4 = (مجــ ب – 1 + مجــ ب) مجــ ب2 5.

أبدع آلة جديدة (طبق المناطق) للحصول على تقاويم الكواكب وعروضها وأبعادها عن الأرض والكسوف وما يتعلق بهما. ودرس الكاشي مدارات القمر وعطارد حتى وصل إلى نتيجة مرضية للغاية، فكان أول من اكتشف أن مدارات القمر وعطارد إهيليلجية (أي قطع ناقص أو شكل بيضي)، ولقد ارتكب العالم الألماني

المعروف (يوهان كبلر) (ت 1630م = 1040هـ) خطأً فادحاً بادعائه كذباً أنه أول من فكر بأن مدارات القمر وعطارد إهليليجية[1].

وضع قانون التسلسل في حل المعادلات، حيث استطاع أن يبتكر في كتابه «مفتاح الحساب» طريقة لاستخراج الجذر من أي دليل شئنا، وهو المعروف بتسلسل حل المعادلات، وفوق ذلك استخدم الكاشي العدد الكسري الذي ابتدعه قبل علماء أوربا بقرون، ونُسب هذه الإبداع للأسف ظلماً إلى إسحق نيوتن[2].

ابتكر الكسور العشرية أو الحساب العشري بعد الفاصلة، وكان لهذا الابتكار أثر كبير في تقدم الحساب وفي اختراع الآلة الحاسبة، وهذا يعني أن توسيع النظام العشري إلى كسور هو من إبداع الكاشي، لا كما يُنسب إلى سيمون ستيفن (ت1630م = 1040هـ) العالم الهولندي صاحب نظريات الأجسام الساكبة أو القوى المتوازنة، وعلم توازن السوائل وضغطها[3].

يقول ديفيد سميث: «إن الخلاف بين علماء الرياضيات كثير، ولكن اتفق أكثرهم على أن الكاشي هو الذي ابتكر الكسر العشري». ويقول الدكتور ديريك سترويك: «إن غياث الدين الكاشي هو صاحب فكرة الكسر العشري، ويظهر ذلك

---

(1) الدفاع: نوابغ علماء العرب والمسلمين في الرياضيات، ص206-209. طوقان: تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، ص402- 405. الزركلي: الأعلام، ج2، ص136. أبو خليل: موسوعة الأوائل والمبدعين، ج5، ص912.

(2) انظر كتاب مفتاح الحساب: جمشيد الكاشي، ص 38 ـــ 270. وانظر أباظة: موسوعة الأوائل والمبدعين، ج5، ص912.

(3) الدفاع: نوابغ علماء العرب والمسلمين في الرياضيات، ص206، 207. وبوزورث: تراث الإسلام، ج3، ص217.

في كتابه (مفتاح الحساب) الذي يحتوي لأول مرة على الكثير من المسائل التي تستعمل الكسور العشرية»[1].

جاء أول ذكر لعلامة الكسر العشري عند الكاشي في مؤلفه كتاب مفتاح الحساب، وقد ذكر النسبة بين محيط الدائرة وقطرها بالكسر العشري في كتابه الرسالة المحيطة، وقد أعطى قيمة 2ط لستة عشر رقماً عشرياً كما يلي:

2ط = 6,283185071795865

أي أن ط = 3,1415925358979325

ولم يسبقه أحد في الوصول إلى هذه النسبة الدقيقة.

توصل إلى تقدير قيمة النسبة التقريبية، فحصل على نسبة محيط الدائرة إلى قطرها بما قدره: 3,1415926535898732 وهي نسبة تعادل النتيجة التي توصل إليها علماء القرن العشرين باستعمال الآلة الحاسبة. أما فيبوناشي الذي جاء بعد الكاشي بحوالي قرن واحد، فقد توصل إلى القيمة التالية: 3,141818[2].

وثاني أبرز العلماء: ابن الهائم أحمد بن محمد بن عماد بن علي المصري المقدسي (ت815 هـــ = 1412م) الذي ولد في القاهرة عام 753هـــ = 1352م، ونشأ بها وتعلم، واختص بعلمي الفرائض والحساب حتى مهر بهما وفاق

---

(1) الدفاع: نوابغ علماء العرب والمسلمين في الرياضيات، ص207.

(2) الدفاع: نوابغ علماء العرب والمسلمين في الرياضيات، ص206. أباظة: موسوعة الأوائل والمبدعين، ج5، ص912. طوقان: تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، ص403. الموسوعة العربية العالمية. النهار: دور علماء الحضارة العربية والإسلامية في تأسيس العلوم الحديثة (الأصول الرياضية والفيزيائية)، ص46 – 52.

الأقران، وبعد ذلك انتقل إلى بيت المقدس ودرّس به وتوفي فيه[1]. وقد كثرت مؤلفاته في الفرائض والحساب، ومن أهمها: «الأرجوزة الكبرى الألفية» في علم الفرائض المسماة بالكافية، و«المعونة في صناعة الحساب الهوائي»، و«المنظومة اللامية في الجبر» وشرحها الكبير المسمى بـــ «الممتمع في شرح المقنع» ومختصرها المسمى «بالمشرع»، ومن مؤلفات ابن الهائم المخطوطة «المقنع في الجبر والمقابلة»، ومؤلفه الآخر «المعونة في علم الحساب»، و«اللمع في الحساب»[2].

ويضاف إلى هذه المؤلفات وضعه لقواعد مختصرة لضرب الأعداد، ومنها: أن كل عدد يُضرب بالعدد (15) يزاد عليه نصفه ثم يضرب بعشرة أي:

(10 (24+12) = 360، أو (24 + $\frac{24}{2}$ × 10) = 360) [3].

وثالث أبرز علماء الرياضيات أبو الحسن علي بن محمد بن علي القرشي السبطي المعروف بالقلصادي (ت 891 هـــ = 1496م)، وقد نبغ في الرياضيات التي قدّم فيها خدمة عظيمة للحضارة العربية الإسلامية والعالمية، إذ بقيت مؤلفاته في

---

(1) ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، مج2، ص 347، 348، ابن حجر: إنباء الغمر، ج7، ص81، السخاوي: الضوء اللامع، ج2، ص 156.

(2) ابن الهائم: المقنع في الجبر والمقابلة، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية بدمشق. ابن الهائم: المعونة في علم الحساب، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية بدمشق. ابن الهائم: اللمع في الحساب، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، رقم م ش م 5582.

(3) السخاوي: الضوء اللامع، ج2، ص 156ـــ 158، حاجي خليفة: كشف الظنون، مج5، ص120، 121 بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص 515ـــ 521، كحالة: العلوم البحتة، ص108، 109.

الحساب مستعملة حتى القرن العشرين في مدارس وجامعات أوربا وفي العالم أجمع، ويعد إسهامه في علم الجبر من أكبر العوامل التي طورت هذا الحقل حتى أصبح من المواضيع العلمية الضرورية في عصرنا الحاضر[1].

إذ يعد القلصادي من خلال كتابه: «كشف الأسرار عن علم الغبار» أول من استعمل الرموز والإشارات الجبرية بدل الكلمات التي تستعمل إلى يومنا الحاضر، إذ ورد في هذا الكتاب أول استعمال للرموز المختزلة والعلامات الدالة على العلاقات والمجاهيل، وجاء بها على النحو التالي:

لعلامة الجذر: الحرف الأول من كلمة جذر (جـــ).

وللمجهول: الحرف الأول من كلمة شيء (ش) يعني (س).

ولمربع المجهول: الحرف الأول من كلمة مربع (م) يعني ($س^2$).

ولمكعب المجهول: الحرف الأول من كلمة كعب (ك) يعني ($س^3$).

ولعلامة يساوي: (ل).

وقد أنكر علماء الغرب وأتباعهم هذه الأسبقية للقلصادي في ابتكار الرموز والإشارات الجبرية، ونسبوا هذا الاكتشاف عمداً أو جهلاً إلى العالم الفرنسي

---

(1) السخاوي: الضوء اللامع، ج5، ص330. الرفاعي: الإسلام في حضارته ونظمه، ص655. كحالة: العلوم البحتة في العصور الإسلامية، ص266، 267.

(فرانسوا فيته) الذي عاش فيما بين 1540و 1630م = 947 – 1040هـ، أي بعد القلصادي بما يقارب القرن والنصف من الزمان [1].

ومن علماء الرياضيات في عصر المماليك: الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (ت 743 هـ = 1342م)، و قد ترك لنا مؤلفاً في الرياضيات سمّاه «مقدمة في علم الحساب»، وهو رسالة مكونة من مقدمة وقاعدتين وخاتمة، تكلم فيها على حساب الصحاح وحساب القيمة وحساب النسبة، والضرب والقسمة والجذر والهندسة والتناسب[2]. وعبد الرحمن بن يوسف بن إبراهيم الأصفوني (ت 750 هـ = 1349م)، وكان له علمٌ بالرياضيات، فصنّف مصنفاً في الجبر والمقابلة، وأسماه «المسائل الجبرية في إيضاح المسائل الدورية في الجبر والمقابلة»[3]. وعبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم بن لاجين الرشيدي المصري (ت 803 هـ = 1400م)، وقال عنه السخاوي: «كان خيّراً ذا يد طولى في الفرائض والميقات»، وصنّف في ذلك «شرح القصيدة الجعبرية والياسمينية في الجبر والمقابلة»[4].

---

(1) انظر تفاصيل ذلك في كتاب علي بن محمد القلصادي: كشف الأسرار عن علم حروف الغبار، ص7 ـ 102. و انظر الرفاعي: الإسلام في حضارته ونظمه، ص655. كحالة: العلوم البحتة في الحضارة العربية الإسلامية، ص266، 267. أبو خليل: علماء الأندلس وإبداعاتهم المتميزة، ص71، 72. النهار: دور علماء الحضارة العربية والإسلامية في تأسيس العلوم الحديثة (الأصول الرياضية والفيزيائية)، 53 – 55.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص 156، 157. كحالة: العلوم البحتة، ص 106، 107.

(3) اليافعي: مرآة الجنان، ج4، ص 249، الأسنوي: طبقات الشافعية، ج1، ص 88. حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، مج3، ص 23.

(4) السخاوي: الضوء اللامع، ج4، ص119، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4، ص287. حاجي خليفة: كشف الظنون، مج2، ص1337.

رابعاً ـــ علوم الهندسة[1].

أ ـــ هندسة العمارة:

ظهر الإبداع الأهم في علم الهندسة في عصر المماليك في هندسة العمارة والبناء، وتمثّل ذلك بكثرة المباني الضخمة والرائعة، حيث تميز ذلك العصر بالنشاط العمراني الهائل، فقد ازدهرت هندسة العمارة ازدهاراً كبيراً حتى عُدّ عصر المماليك عصراً ذهبياً للعمارة الإسلامية، وخلّف عمائر تدلل على وصول مهندسي ذلك العصر إلى ذروة الإتقان، وهذا ما دعا الدكتور زكي حسن إلى القول: «لا ريب في أن عصر دولتي المماليك ... هو العصر الذهبي في تاريخ العمارة الإسلامية في مصر، فقد كان الإقبال عظيماً على تشييد العمائر من جوامع ومدارس وأضرحة وحمامات ووكالات وأسبلة، كما ظهر التنوع والإتقان والأناقة في شتى العناصر المعمارية من واجهات ومنارات وقباب وزخارف جصية ورخامية»[2].

وقد امتازت العمائر زمن السلاطين بجمالها ودقتها، فتجد العقود المختلفة مثل العقد النصف دائري والمدبب وحدوة الفرس والمفصص والعقد المدايني وهو عقد ذو ثلاثة فصوص، وكذلك الأعمدة ببدنة المثمن[3].

ونرصد روعة ذلك العصر العمرانية، وآثارها الحضارية والنفسية؛ من خلال الرحّالة الذين زاروا وشاهدوا مدن دولة المماليك، فهذا الرحالة الإيطالي سيغولي يصف بيت المقدس الذي زاره عام 786هـــ = 1384م قائلاً: «إن المدينة تتألف

---

(1) انظر النهار: الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص351 ـــ 360. النهار: العصر المفترى عليه ـــ عصر المماليك البحرية ـــ، ص471 ـــ 483.

(2) حسن: فنون الإسلام، ج3، ص71.

(3) إسماعيل: حقيقة المماليك، ص166، 167.

من بيوت جميلة جداً وقديمة، وإن فيها شوارع جميلة جداً لأصحاب الحرف، وهؤلاء يحافظون على دكاكينهم نظيفة جداً يطيب النظر إليها، والشوارع كلها أو في معظمها مسقوفة أو مقببة، وذات نوافذ تُنفذ الضوء بحيث تبقى الشوارع جافة حين تمطر السماء، وفي المدينة سوق عظيم للخبز ولكل أنواع اللحوم، أكثر بكثير مما عندنا»[1].

ويعبر الفرنسي جاستون فييت عن شدة دهشة الرحالة الأوربيين الذين زاروا القاهرة في عصر المماليك شارحاً: «يمكننا أن نتخيل بسهولة مدى الدهشة التي تتملك رحّالة العصور الوسطى من الأوربيين حين يقفون على قمة جبل المقطم، فقد ذكروا أنه كان منظراً من أجمل مناظر الدنيا، و قد زاد في روعته عدد لا يحصى من القباب والمآذن التي أضفت نوعاً من التغيير الجميل على المدينة التي تتشابه سقوفها المسطحة»[2].

وهذا المؤرخ المملوكي القلقشندي الذي عاش في كنف دولة المماليك، يقول: «ولم تزل القاهرة في كل وقت تتزايد عمارتها حتى صارت على ما هي عليه في زماننا من القصور العلية، والدور الضخمة، والمنازل الرحيبة، والأسواق الممتدة، والمناظر النزهة، والجوامع البهجة، والمدارس الرائعة، والخوانق الفاخرة، مما لم يشع بمثله في قطر من الأقطار، ولا عهد نظيره في مصر من الأمصار»[3].

---

(1) Sigoli: Visit To The Holy Places Of Egypt, Sinai, Palestine, And Syria in 1384, P. 180

(2) فييت: القاهرة مدينة الفن والتجارة، ص97.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص418، 419.

على كل حال، حين نطالع مصادر عصر المماليك نجد ذكراً لمصطلحين مهمين يتعلقان ببناء العمائر، الأول مهندس العمائر، والثاني شاد العمائر أو مشيد العمائر، ففي معرض حديثه عن ألقاب أرباب الوظائف من أهل الصناعات يذكر القلقشندي مهندس العمائر، ويعرّفه بأنه الذي يتولى ترتيب العمائر وتقديرها ويحكم على أرباب صناعاتها، ويشير في موضع آخر إلى أن مهندس العمائر لقب من ألقاب الحاشية السلطانية[1]، وفي معرض حديث ابن تغري بردي عن بناء مدرسة السلطان حسن يقول: «ولما شرع في عمارتها جعل عليها مشدين ومهندسين»[2]، ويُفهم من حديثه عن مشد العمائر أنه المشرف العام والمتصرف في البناء، ويذكر المقريزي عن شاد العمائر في المدرسة الأقبغاوية ما يلي: «وعليهم ــ أي العمال والصناع ــ مملوك من مماليكه ولّاه شدّ العمائر»[3].

وفي المصادر المملوكية أمثلة عمن تولى مهمة شاد العمائر، ومنهم الأمير أقبغا عبد الواحد سيف الدين الناصري (ت 744 هـ = 1343م)، والأمير ناصر الدين محمد بن عمر (ت 762 هـ = 1360م)[4].

وعلى الرغم من كثرة العمائر في العصر المملوكي ــ الأمر الذي يدل على كثرة المهندسين القائمين عليها ــ إلا أنه لم يصلنا منهم سوى بضعة أسماء، ولم أقف على تفسير لذلك، وأظن أن السبب في ذلك يرجع إلى شهرة من أمر ببناء هذه الأبنية حيث كانت تنسب إليه؛ فتطغى أسماء هؤلاء على أسماء المهندسين، ولذلك تعرف الآن العمائر الدينية والعلمية والمدنية بأسماء السلاطين والأمراء. وممن وصلنا

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص 438، ج6، ص 161.

(2) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج10، ص 239.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص 384.

(4) الصفدي: أعيان العصر، ج 1، ص 548، ج5، ص 38، 39.

ذكره من مهندسي ذلك العصر، المهندس إبراهيم بن غنائم بن سعيد، أحد مهندسي القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي، وكان متصلاً بالظاهر بيبرس البندقداري، وهو الذي شيّد له العديد من الأبنية وخاصة في دمشق، وعرف من خلال اسمه المحفور على العمائر التي بناها، ومنها القصر الأبلق بالقلعة، وضريح السلطان الظاهر بيبرس بدمشق؛ حيث لا يزال اسمه منقوشاً فوق بابه، ويُعرف اليوم بالمدرسة الظاهرية[1]، وقد لُقّب أولاد هذا المهندس بأبناء المهندس نسبة له، فكان منهم أحمد بن إبراهيم بن غنائم، وعُرف بابن المهندس (ت 747 هـ = 1346م)، ومحمد بن إبراهيم بن غنائم بن المهندس (ت 733 هـ = 1332م)[2].

ومن مهندسي ذلك العصر ابن السيوفي، وكان رئيس المهندسين في عصر الناصر محمد بن قلاوون، وهو الذي تولى بناء المدرسة الأقبغاوية، وجامع ألطنبغا المارداني، وهذا ما ذكره المقريزي في أثناء حديثه عن المدرسة الأقبغاوية، حين قال: «بناها ـ أي المئذنة ـ هي والمدرسة المعلم ابن السيوفي رئيس المهندسين في الأيام الناصرية، وهو الذي تولى بناء جامع المارداني خارج باب زويلة، وبنى مئذنته أيضاً»[3].

واشتهر من مهندسي ذلك العصر أحمد بن أحمد بن محمد بن علي الطولوني (ت 801 هـ = 1398م)، ولُقّب بكبير المهندسين وبالمعلّم، وكان من كبار الصنّاع في العمائر السلطانية، ومن كبار أعيان القاهرة، ووصلت شهرته في هندسة البناء إلى مكة المكرمة التي تردد إليها للإشراف على هندسة العمارة في الحرم

---

(1) باشا: أعلام المهندسين في الإسلام، ص 50، 51. زكي: تراث القاهرة العلمي والفني في العصر الإسلامي، ص 99.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ج3، ص 378.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص 384.

الشريف وغيره من المآثر فيها. وقال عنه المقريزي: «كان أبوه وجده مهندسين وإليهما تقدمة الحجّارين والبنّائين بديار مصر وعليهما المعول في العمائر السلطانية، وتقدم أبوه في أيام الظاهر برقوق» [1]. والمهندس يوسف بن علي الحصفكي الحلبي (ت934هـ = 1527م) الذي كانت له قدم راسخة في علم الهندسة والعمائر والمساجد[2].

ومن مهندسي العمائر الذين لم أقف على ذكر لهم في المصادر، وعُرفوا على الأرجح من خلال أسمائهم المنقوشة على عمائرهم: المهندس أبجيج الذي أشرف على بناء قاعة الدهيشة المطلّة على الحوش بقلعة الجبل، وقد عمّرها السلطان الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون عام 745 هـ = 1344م، والمهندس بكر بن قيسون، والمهندس أحمد بن علي المهندس بن الرسول، والمهندس إبراهيم بن عبد الله بن يوسف[3].

وإلى جانب المهندسين كان هناك طائفة من البنّائين والنجّارين والمرخّمين[4]، وتدل ألقابهم هذه على أن الجهد الحقيقي في الأبنية يقع في جله على عاتقهم، وأنّهم من المبدعين في هندسة البناء، يشهد على ذلك الجمال والإتقان المعماري الذي شهدناه في الأبنية المملوكية في حجارتها ورخامها وخشبها.

---

(1) المقريزي: درر العقود الفريدة، ج1، ص 235، 236، ابن حجر: إنباء الغمر، ج3، ص 37، السخاوي: الضوء اللامع، ج1، ص 221، 222.

(2) ابن الحنبلي: در الحبب في تاريخ أعيان حلب، ج2، ق2، ص594، 595.

(3) انظر زكي: تراث القاهرة العلمي والفني في العصر الإسلامي، ص 99.

(4) انظر المقريزي: الخطط، ج2، ص 384.

وبعد هذا الحديث عن مهندسي العمائر لا بد أن نشير إلى ميزات العمارة المملوكية؛ حيث تشمل سماتها العامة تنوعاً كبيراً في المساجد والمدارس والأضرحة والوكالات والمكاتب والحمامات، فاتسمت العمارة في مصر والشام بالفخامة مع البساطة في الشكل، والهيبة في المظهر. وفيما يتعلق بالمساجد فقد اعتنت مدرسة الطراز المملوكي بواجهاتها من حيث تتابع طبقات المداميك الأفقية من الأحجار الملوّنة، ولاسيما الصفراء والحمراء الداكنة، وعمل التجاويف أو الحنايا العمودية مما قد تفتح فيه النوافذ، ومما قد ينتهي في أعلاه بزخارف من العناصر المعمارية البارزة أو الداخلة أو المقرنصات أو شكل الصدفة التقليدية منذ العمارة الفاطمية، وتتجلى زخرفة الواجهة في عدم اتخاذ المدخل في وسطها، بل في بعض أركانها المتطرفة حتى لا تؤثر في وحدة اللوحة الزخرفية، كما تظهر العناية بالواجهة أيضاً في اتخاذ المئذنة من دون قاعدة ظاهرة، وكأنها فوق شرفات المسجد، كما في مئذنة قلاوون، ومئذنة جامع الناصر محمد.

وعُرف عن المآذن المملوكية تميزها بالرشاقة وجمال النسب بين قاعدتها المكعبة وبدنها المثمن وطبقتها العلوية الأسطوانية، إلى جانب ما دخلها من العناصر التي بعثت فيها الحيوية من الحنايا والدهاليز المقرنصة والحليات الهندسية، وإذا كانت العمارة المملوكية لم تهتم بارتفاع المآذن كثيراً إلا أنها اهتمت بعظمة القباب، وتميزت أيضاً بالتركيز على الزخرفة التي تتمثل في استخدام الوزرات في الجدران، وكذلك الرخام الملّون في كسوتها في الأرضيات، كما استخدمت الفسيفساء الرخامية والصدف في زخرفة المحاريب، وصنعت المنابر من الرخام والحجر الملّون في كثير من الأحيان[1].

---

(1) عبد الحميد: العمارة والفنون في دولة الإسلام، ص 464ـــ466.

ومن نماذج المساجد المملوكية جامع الظاهر بيبرس الذي بُني على شكل صحن يُحيط به أربعة إيوانات أكبرها إيوان القبلة، وعقوده بعضها محمول على أكتاف، وبعضها الآخر على عمد من الرخام، وبُنيت جهاته الأربع من الحجر، بينما بُنيت أبنيته الداخلية من الطوب، وله أبواب ثلاثة بارزة ومزينة بزخارف جميلة، ويقع في إيوان القبلة مجاز أوسط مفخم بقبة فوق المحراب، قاعدتها مربعة وطول ضلعها عشرون متراً (1).

و أما العمائر المدنية، فلم يبق منها إلا مداخل بعضها وأجزاء من بعضها الآخر، وأهمها جميعاً القصر الذي شيّده الأمير بشتاك عام 735 هـ = 1334م، ولم يبق منه غير جزء من الواجهة ثم المدخل والقاعة الكبرى وما يحف بها من حجرات، ومن منشآت الأمير بشتاك حمام بشارع سوق السلاح في القاهرة يرجع إلى نحو عام 740 هـ = 1339م، ولم يبق منه إلا مدخله المكسو بالرخام الملّون، ومن آثار القصور المملوكية أيضاً مدخل قصر الأمير قوصون خلف مدرسة السلطان حسن، ويرجع إلى القرن الثامن الهجري = الرابع عشر الميلادي(2).

ب ـ الهندسة الميكانيكية:

لقد ازدهرت الهندسة الميكانيكية كهندسة العمارة، فمن مهندسي عصر المماليك الميكانيكيين: قيصر بن أبي القاسم بن عبد الغني بن مسافر الأسفوني (ت649 هـ = 1241م)، الذي مهر بهذا العلم، ومن إنجازاته أنه نصب طاحوناً على نهر العاصي، وبنى له أبراجاً، وتحيّل فيها بحيل هندسية، ونقش عليه صورة أسد

(1) حسن: فنون الإسلام، ج3، ص71، البهنسي: الفن الإسلامي، ص185، الألفي: الفن الإسلامي، ص191، 192، كونل: الفن الإسلامي، ص105.

(2) حسن: فنون الإسلام، ج3، ص 80 ـ82، كونل: فنون الإسلام، ص 111 وما بعد.

بارز القسمات، وحجز المياه بحواجز كي يُعلم أصحاب الطواحين إلى كيفية تدوير طواحينهم في حالة فيضان النهر، فعندما تغمر مياه العاصي في وقت الفيضان صورة الأسد يجب إيقاف دوران الطواحين، وعندما تنحسر المياه عن صورة الأسد تكون الطواحين في حالة تستطيع فيها الدوران. ومن إنجازات الأسفوني أيضاً إنشاؤه لبعض القلاع والنواعير على نهر العاصي[1].

وبيلك بن عبد الله القبجاقي (كان حياً عام 658 هـ = 1259م) المهندس العارف بعلم الساعات، وقد عرفناه من خلال نسخة نسخها من كتاب «علم الساعات والعمل بها» لرضوان الساعاتي (ت نحو 617 هـ = 1220م) حيث ذكر في نهايتها: «هذا ما كان مكتوباً في النسخة التي كتبت هذه الرسالة منها وهو خط المصنّف، وكتبها بيلك بن عبد الله القبجاقي لنفسه بمدينة القاهرة المعزية بالديار المصرية في مستهل شهر جمادى الأولى من عام ثمان وخمسين وستمائة هجرية»، ثم ذكر تعليقاً على كتاب الساعاتي يُتبين منه معرفته بعلم الساعات، فقال: «قال بيلك القبجاقي: كان المصنّف لهذه الرسالة عالماً بها متقناً في عمل آلات الساعات سوى الصينية، إلا أنه كان قاصراً في العبارة قليل المعرفة واللغة الفصيحة، وإن فسح الله في الأجل لخّصتها وهذبتها في غاية التهذيب، وذكرت الطرق المختلفة في مخرج الماء والطريق الصحيح منها إن شاء الله تعالى»[2].

وأحمد بن إدريس بن عبد الرحمن البهنسي القرافي المصري (ت 684 هـ = 1285م)، وكان بارعاً في الهندسة الميكانيكية وصنع الساعات والتماثيل المتحركة

---

(1) الإدفوي: الطالع السعيد، ص 469ـ 471، المقريزي: السلوك، ج1، ق2، ص 382. حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، مج4، ص 178، 179ـ أباظة: موسوعة الأوائل والمبدعين، ج4، ص 791.

(2) الساعاتي: علم الساعات والعمل بها، ص290.

والآلات الفلكية، وابتكر البهنسي تماثيل متحركة في آلات فلكية على صورة شمعدان (منارة) يتغير فيه لون الشمعة في كل ساعة، وصوّر به تمثال أسد تتغير عيناه كل ساعة إلى لون، وتمثال رجل إصبعه في أذنه يظهر وقت طلوع الفجر مشيراً إلى الأذان، وورد كل ذلك في كتاب «التصوير عند العرب» نقلاً عن مخطوط للبهنسي قال فيه: «بلغني أن الملك الكامل وُضع له شمعدان، كلما مضى من الليل ساعة انفتح باب منها، وخرج منه شخص يقف في خدمة الملك، فإذا انقضت عشر ساعات طلع الشخص في أعلى الشمعدان، وقال: صبّح الله السلطان بالسعادة، فيعلم أن الفجر قد طلع. قال: وعملت أنا هذا الشمعدان، وزدت فيه أن الشمعة يتغير لونها في كل ساعة، وفيه أسد تتغير عيناه من السواد الشديد إلى البياض الشديد إلى الحمرة الشديدة، في كل ساعة لها لون، فإذا طلع الفجر طلع شخص على أعلى الشمعدان وإصبعه في أذنه يشير إلى الأذان، غير أني عجزت عن صنعة الكلام».

ونُقل عن البهنسي أيضاً خبر شجرة من فضة كانت عند سلطان تلمسان، عليها تماثيل لأصناف كثيرة من الطير تحاكي صفير سائر هذه الأصناف بصناعة هندسية، وقد ظُن أن ذلك كوراً من الأرض إذا نُفخ فيه وجرت الريح في المواضع المتصلة بأفواه تلك الطيور صاح كل طير بلغته وصارت لها أجنحة عظيمة [1].

ومن الميكانيكيين ابن الشاطر، فكما أتقن علمي الفلك والرياضيات أتقن الهندسة، وكان مبدعاً في علم الساعات، وذكر النعيمي (ت 927 هـ = 1250م) نقلاً عن صلاح الدين الصفدي في ترجمته لابن الشاطر ما يلي: «هو الإمام فريد الزمان المحقق المتقن، دخلت منزله في شهر رمضان عام 743 هـ =

(1) حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، مج3، ص 29، مقدمة كتاب الساعاتي: علم الساعات والعمل بها، ص 65. باشا: التصوير عند العرب، ص 79، 80.

1342م لرؤية الإسطرلاب الذي أبدع وضعه، فوجدته قد وضعه في قائم حائط في منزله ... وصورة الإسطرلاب المذكور قنطرة مقدار نصف أو ثلث ذراع تقريباً، يدور أبداً على الدوام في اليوم والليلة من غير رحى ولا ماء على حركات الفلك، لكنه قد رتبها على أوضاع مخصوصة تعلم منه الساعات المستوية والساعات الزمانية»[1]، ويرى المختصون أن ما يقصده الصفدي ليس الإسطرلاب الذي هو ميزان الشمس، لأن اختراعه كان قبل زمنه بمئات السنين، ولكنه يقصد الآلة المسماة في زماننا بالساعة.

وعلى كل حال فإن ابن الشاطر هو أول من أبدع ساعة ميكانيكية، فأخرجها من دائرة الماء إلى دائرة الميكانيك، ومن دائرة الخشب إلى دائرة المعدن، وجعلها صغيرة بعد أن كانت تبلغ عدة أمتار، فصارت بمقدار ثلاثين سنتيمتراً، وأدخل فيها الآلات المعدنية، مستغنياً عن الماء وآلاته الخشبية الطويلة العريضة[2].

وصنع ابن الشاطر (صندوق اليواقيت) لأحد حكام المماليك في دمشق، وهو الذي احتوى على ساعتين شمسيتين، وهي محفوظة في مكتبة أوقاف حلب، وفي حال تغطية هذا الصندوق يتحول إلى آلة إسطرلاب، وعُرف فيما بعد باسم: دائرة معدل النهار، وقد عرفه لأول مرة العالمان: Reich و Gaston ما بين عامي 1930 و 1940، وهذا الشرح مكّن مؤلف كتاب: History of Technology عام 1976م من تقديم الشرح الوافي له، وقد حفر عليه ابن الشاطر من الداخل درجات

---

(1) النعيمي: الدارس في تاريخ المدارس، ج2، ص 298، 299.

(2) غانم: ابن الشاطر، ص 13. حميدان: أعلام الحضارة العرربية الإسلامية، مج4، ص 82، مقدمة كتاب الساعاتي: علم الساعات والعمل بها، ص 51، 52.

عروض عدة مدن: الصعيد (مصر العليا)، مصر (القاهرة)، غزة، دمشق، حلب، بغداد، البصرة، فارس، كرمان، الهند (وسط الهند) [1].

خامساً ــ علم الكيمياء:

من أبرز علماء الكيمياء في عصر المماليك أيدمر بن علي الجلدكي، والذي كاد أن يكون ضحية للجهل بهذا العلم، ولولا ما خلّفه لنا من ثروة علمية متمثلة بمؤلفاته لما عرفنا عنه شيئاً، فالمعلومات عن حياته قد عُرفت من خلال مؤلفاته، وأدى ذلك إلى الاختلاف حتى في اسمه، وتحديد تاريخ وفاته، فذهب بعضهم إلى أن اسمه آيدمر بن علي، وقيل إن اسمه علي بن آيدمر، وقد تنقل الجلدكي بين دمشق والقاهرة، ثم استوطن القاهرة، وتوفي فيها عام 762 هـ = 1360م، وقيل 742هـ = 1341م، وقيل 743 هـ = 1342م، وقيل 750 هـ =1349م، ولُقب بالجلدكي نسبةً إلى جلدك وهي قرية من قرى خراسان، وتدل منجزاته الكثيرة عليه، ومن أهمها:

ــ توصل الجلدكي إلى قانون النسب الثابتة في الاتحاد الكيميائي، وقرر بذلك أن المواد لا تتفاعل إلا بأوزان متعددة ومحددة، وهو إبداعٌ لم يسبقه إليه أحد.

ــ توصل إلى فصل الذهب عن الفضة باستخدام حمض النتريك الذي يذيب الفضة تاركاً الذهب الخالص، و هذه الطريقة ما تزال تستعمل إلى يومنا هذا.

---

(1) انظر الندوة العالمية التاسعة لتاريخ العلوم عند العرب: العطاء العلمي العربي في العصور الإسلامية ــ التأثر والتأثير، معهد التراث بجامعة حلب، وكلية الآداب بجامعة دمشق واحتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية، 28 – 30 تشرين الأول 2008م، بحث الدكتور سامي شلهوب: الآلات الفلكية لابن الشاطر الفلكي الدمشقي من القرن الرابع عشر.

ـــ هو أول من أبدع فكرة استخدام الكمامات في مخابر الكيمياء لاتقاء خطر استنشاق الغازات الناتجة عن التفاعلات الكيميائية، فأوصى بوضع قطعة من قطن أو قماش في الأنف.

ـــ طوّر طريقة التقطير.

ـــ هو أول من قال إن المادة تعطي لوناً خاصاً بها عند احتراقها.

ـــ أبدع في تعريف التموج، حيث عرّفه بمايلي: «ليس المراد منه حركة انتقالية من ماء وهواء واحد بعينه، بل هو أمر يحدث بصدم بعد صدم، وسكون بعد سكون».

ـــ قدّم بعض التحسينات على طريقة صناعة الصابون المعروفة آنذاك، وذلك بإضافة المواد الكيميائية التي تقلل من مفعول الصودا الكاوية التي تحرق الغسيل.

ـــ كان أميناً بالنقل، حيث كان يذكر المصدر وصاحبه.

وتُمثل مؤلفاته ثروة علمية قيمة، وهي كثيرة؛ ومنها «التقريب في أسرار التركيب»، وهو موسوعة علمية تشتمل على المبادئ والنظريات ووصف العمليات الكيميائية كالتقطير والتصعيد والتكليس، و«غناء الملهوف في أسرار التركيب»، و«المصباح في أسرار علم المفتاح»، ويشتمل على خلاصة خمسة كتب مهمة في الكيمياء، و«بغية الخبير في قانون طلب الإكسير»، و«الشمس والمنير في تحقيق الإكسير»، و«نهاية الطلب في شرح المكتسب في زراعة الذهب»، و«ميزان الذهب»

و«البرهان في أسرار الميزان»، و«الدرة المعنبة في شرح مخمس الماء والأرض النجمية»، و«الرحمة في الكيمياء»[1].

وقد أغرت إبداعاته بعض العلماء الغربيين، حتى نسب أحدهم لنفسه بعضها؛ كاكتشاف الجلدكي لقانون النسب الثابتة في الاتحاد الكيميائي، الذي نسبه الكيميائي الفرنسي لويس بروست (ت 1826 هـ = 1242م) إلى نفسه، وكشف هذا الالتباس العالم الكيميائي الأمريكي برنارد جافي، فقال: «وظل بروست ثمانية أعوام يغري العالم الكيميائي بتصديق ما يقول؛ بتصديق أن العناصر عندما تتحد تتحد بنسب في الوزن واحدة، وتلك نظرية قديمة جاء بها في القرن الثامن الهجري = الرابع عشر الميلادي الجلدكي، وهو كيميائي قاهري قديم»[2].

وللجلدكي إنجاز هام آخر، إذ من الباحثين من أقسم أن الجلدكي هو مكتشف الذرة، فانظر إلى قول الدكتور عزة مريدن عميد كلية الطب بجامعة دمشق، وعضو المجلس الأعلى للعلوم عام 1961م = 1381هـ، في معرض حديثه عن إبداعات المسلمين، يقول: «ومنهم الجلدكي العجيب، الذي ما قرأت قصيدته مرة إلا أقسمت غير حانث أن هذا هو مكتشف الذرة، وواضع أسس الصواريخ ... فلنصغ إليه بإمعان حين يصف كنه الذرة في المعادن والعناصر الكيماوية، ويشبهها بالمجموعة

---

(1) الجلدكي: المصباح في أسرار علم المفتاح، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، ص1 وما بعدها. حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، مج3، ص160ـــ170، الدفاع: إسهام علماء العرب والمسلمين في الكيمياء، ص280ـــ294، الشكيل: الكيمياء في الحضارة الإسلامية، ص90ـــ92، كحالة: العلوم البحتة، ص 59، 268، 269، حاجي خليفة: كشف الظنون، مج 5، ص723، 724.

(2) جافي: بواتق وأنابيق، ص 153، 154.

الشمسية كما يفعل علماء الذرة اليوم، حينما يبحثون في البروتون والنوترون المركزيين، والإلكترون الذي يحيط بهما»[1].

ومن علماء الكيمياء الأمير بكتوت بدر الدين القرماني (ت 749 هـ = 1348م)، وقد تعاطى الكيمياء وعمل بها، وذكر ابن حجر العسقلاني عن ذلك بقوله: «وكان مغرىً بالمطالب والكيمياء مع كثرة أمواله»، بل إن الصفدي ذكر أنه: «عالج صناعة الكيمياء حتى في الاعتقال»[2]. وإبراهيم بن عبد الله الخلاطي (ت799 هـ = 1396م)، وقد عمل بالكيمياء، واشتُهر عنه مهارته بصناعة اللازورد، وظهر في تركته بعد وفاته أشياء من آلات الكيمياء[3].

وشهد العصر المملوكي أول استخدام للبارود المتفجر وللأسلحة النارية والمدافع، وأمام هذا التطور التاريخي الاختراعي الخطير، خصصنا بحثاً مطولاً عن ذلك، يمكن مراجعته في فصل الجيش المملوكي.

---

(1) عزة مريدن: فضل العرب على الإنسانية في الميادين العلمية، ص9، 10. وانظر عن تفاصيل إبداعات الجلدكي: النهار: دور علماء الحضارة العربية والإسلامية في تأسيس العلوم الحديثة (الأصول الكيميائية والفلكية)، ص74 – 80.

(2) الصفدي: أعيان العصر، ج2، ص 716، 717، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص 22، 23.

(3) ابن قاضي شهبة: تاريخ ابن قاضي شهبة، ج3، ص337، 338. ابن حجر: إنباء الغمر، ج1، ص3.

سادساً ــ علم الجغرافية:

يقرر المؤرخ الجغرافي كراتشكوفسكي أن معظم الأنماط الجغرافية المعروفة لنا قد نمت في عصر دولة المماليك، و يصدق هذا بصورة خاصة على نمط الموسوعات الذي بلغ أوجه في بداية القرن التاسع الهجري = الخامس عشر الميلادي، وتطورت الجغرافية الإقليمية الإدارية في أوساط عمال دولة المماليك، وقدمت الجغرافية الإقليمية نمط (الخطط)، الذي بلغ ذروته في مصنف المقريزي الشهير[1].

وأمام هذا التعدد فإني سأقسم حديثي عن الجغرافية في عصر المماليك إلى أربعة أقسام، وهي كما يلي.

1ـــالاكتشافات والإنجازات الجغرافية: وتتعلق باكتشاف أمريكا، والبوصلة، وإنجازات ابن ماجد.

أ ــ عصر المماليك وقضية اكتشاف أمريكا:

وهي قضية شائكة ومحيرة، إذ أثبت العديد من الباحثين وصول الفينيقيين إلى أمريكا الجنوبية، وأنهم استعانوا على ذلك بمهندسين مصريين[2]. ويخبرنا المؤرخ الكبير علي بن الحسين المسعودي (ت 346 هــ = 957م) في كتابه الشهير «مروج الذهب ومعادن الجوهر» بقصة شاب أندلسي قرطبي هو خشخاش بن سعيد بن أسود، وبصحبته عدد من فتيان قرطبة، أنهم استقلوا مراكب مناسبة للرحلة وتوغلوا بها في المحيط (الأطلسي) غرباً سنة 276 هــ = 889م، ثم عادوا سالمين

---

(1) انظر كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ص 507.

(2) إميل إده: الفينيقيون واكتشاف أمريكا، ص68، 69. محمد محمدين: الجغرافيا والجغرافيون، ص60، 62، 63. وانظر مجلة الفيصل: (عدد 179) عام 1991م، ص 98.

غانمين غنائم كثيرة[1]. ويروي لنا محمد بن محمد بن عبد الله الشريف الإدريسي (ت560 هـ = 1166م) أيضاً في رائعته كتاب «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» قصة مغامرين مخاطرين شجعان سمّاهم (الشباب المغررين)، وهم عصبة من الشباب تتألف من ثمانية رجال، كلهم أبناء عم من مدينة الأشبونة (لشبونة عاصمة البرتغال اليوم) قاموا ببناء مركب بحري مناسب لرحلتهم الطويلة، وأبحروا في بحر الظلمات (المحيط الأطلسي) في القرن الرابع الهجري = العاشر الميلادي، وكان هدفهم الرئيسي الاكتشاف ومعرفة ما في هذا البحر من الأخبار والعجائب، وبالفعل فقد وصلوا إلى نهاية بحر الظلمات بعد مسيرة بحرية استغرقت حوالي الشهر[2].

ولو أتينا إلى عصر المماليك؛ فسنجد حقائق غاية في الأهمية تثبت اكتشاف العرب والمسلمين لأمريكا، ونبدأ بأول حقيقة، فإن عمر بن المظفر المشهور بابن الوردي (ت 749 هـ = 1349م) والذي عاش قبل كولومبوس بمئة عام تقريباً، ترك لنا وصفاً هاماً وفريداً لأمريكا، حيث ذكر أنه يوجد وراء الجزر الخالدات (أي جزر كناري) جزائر وصفها يكاد ينطبق على أمريكا.

وتدعوا هذه الحقيقة إلى الريبة والشك في كولومبوس، وأنه استلهم المعلومات من كتاب ابن الوردي، وخاصة إذا عرفنا أن نُسخ هذا الكتاب قد انتشرت في أوربا، وتحتفظ المكتبة الوطنية بباريس وحدها بتسع نسخ خطية منه، فمعلومات ابن الوردي الجغرافية عن أمريكا الجديدة كانت معروفة في أوربا منذ وقت مبكر، وليس بمستبعد إن لم يكن في حكم المؤكد أن يكون كولومبوس قد اطلع عليها ودرس الخرائط الملحقة بها، حيث ثبت أنه وقبل قيامه برحلته المشهورة درس كتباً كثيرة

(1) المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج1، ص115.
(2) الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج 2، ص548، 549.

تصف السفن العربية الإسلامية والآلات المستعملة في الملاحة عند المسلمين، واطلع على أوصافهم للبلدان والبحار والجزر وعلى مصوراتهم، بل يقال: إنه وقف على كتاب جغرافي عربي واستعمله بنصه العربي مباشرة من دون ترجمته، مستعيناً ببعض المدجنين ممن كانوا تحت النفوذ الإسباني.

ولئن شكك أحد في هذه المعلومات، فإننا لن نذهب به بعيداً فهذا كولومبوس نفسه يعترف بأن العرب والمسلمين في بعض مصنفاتهم هم الذين أوعزوا إليه بوجود قارة جديدة وراء المحيط، وأورد ذلك المؤرخ الفرنسي المعروف آرنست رينان في كتابه «ابن رشد ومذهبه»، ومما قاله: «إن كولومبوس ترك رسالة بعد وفاته يقر فيها بذلك».

وكتاب ابن الوردي الكتر هذا هو: «خريدة العجائب وفريدة الغرائب»، وكان الشيخ عبد القادر المغربي رحمه الله (ت 1376هـ = 1956م) رئيس المجمع العلمي بدمشق وأحد أعضاء مجمع اللغة العربية، وأحد أبرز الأدباء واللغويين في زمانه، أول من تنبه إلى وصف ابن الوردي للقارة الجديدة، فقد أشار في إحدى محاضراته عام1350 هـ = 1931م، إلى أن ابن الوردي ذكر في كتابه الخريدة أنه يوجد وراء جزر الخالدات جزائر عظيمة فيها خلق كثيرون، وأن ابن الوردي قد وصف تلك الجزائر وصفاً يكاد ينطبق على قارة أمريكا[1].

والحقيقة الثانية عن اكتشاف أمريكا وثّقها لنا القلقشندي، إذ جاء في موسوعته (صبح الأعشى) عند ذكره ملوك مملكة مالي في السودان الغربي أنه تولى منهم الملك منسي موسى بن أبي بكر، ثم يذكر: « قال ابن أمير حاجب: سألته عن

---

(1) انظر ابن الوردي: خريدة العجائب وفريدة الغرائب، ص110-128. فهمي مقبل: دور العرب في اكتشاف العالم الجديد، ص60-62. مجلة الفيصل، (عدد 179) عام 1991م، ص96 - 98.

سبب انتقال المُلك إليه؟ فقال: إن الذي قبلي كان يظن أن البحر المحيط له غاية تدرك، فجهز مئين السفن، وشحنها بالرجال والأزواد التي تكفيهم سنين، وأمر من فيها أن لا يرجعوا حتى يبلغوا نهايته أو تنفذ أزوادهم، فغابوا مدة طويلة، ثم عادت منهم سفينة واحدة وحضر مقدمها، فسأله عن أمرهم؟ فقال: سارت السفن زماناً طويلاً حتى عرض لها في البحر وسط اللجة واد له جرية عظيمة، فابتلع تلك المراكب، وكنت آخر القوم فرجعت بسفينتي. فلم يصدقه، فجهّز ألفي سفينة، ألفاً للرجال وألفاً للأزواد، واستخلفني وسافر بنفسه ليعلم حقيقة ذلك، فكان آخر العهد به وبمن معه»[1].

ب ــ البوصلة:

أغلب الظن ــ الذي توصل إليه العلماء ــ أن البوصلة انتقلت من العرب والمسلمين إلى أوربا في زمن المماليك، فإذا كان من الثابت أن اختراع البوصلة صيني، إلا أن فضل العرب والمسلمين في استخدامها يبدو من ناحيتين:

الأولى: أنهم كانوا من أول من استخدم البوصلة على نطاق واسع في الملاحة.

الثانية: أنهم هم الذين نقلوا ذلك الاختراع إلى أوربا وعلّموا الأوربيين استعمالها.

أما الصينيون فقد كانوا ضعافاً في الملاحة، ولم يسمع عن قيامهم برحلات بحرية بعيدة عن شواطئ بلادهم، ولذلك لم يستخدموا البوصلة في البحر، وذلك

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص283. وانظر مقبل: دور العرب في اكتشاف العالم الجديد، ص58. شاكر: الكشوف الجغرافية، ص 52. مجلة الفيصل، (عدد 179) عام 1991م، ص99. العربي: تاريخ الرحلة والاستكشاف، ص 83.

بخلاف العرب والمسلمين الذين أثبتوا أنهم ملاحون مهرة، فأسرعوا إلى التفكير في استخدام البوصلة في الملاحة، ثم أخذها عنهم الأوربيون، ويكفي أن البوصلة احتفظت باسمها العربي في كثير من اللغات الأوربية، فهي بالإيطالية (Bossala)، وبالفرنسية (Boussole)، وانتقلت كذلك الأمر الكثير من الكلمات والمصطلحات البحرية العربية إلى اللغات الأوربية بنطقها العربي، مثل (Admiral) أي أمير البحر، و (Arsenal) أي دار الصناعة.

وما حصل هو أن الأوربيين يعدون عالمهم الإيطالي (فلافيو غيويا) هو مخترع البوصلة في القرن الثامن الهجري = الرابع عشر الميلادي. ولكن الحقيقة التي أثبتتها الأبحاث الحديثة تقول إن هذه الفكرة خاطئة، وإن الثابت أن فلافيو وأوربا عرفوا البوصلة عن طريق المسلمين الذين استعملوها منذ زمن بعيد قبل هؤلاء[1]. ويظهر أن جاك ريسلر وزيغريد هونكه قد اطلعا بشكل جيد على مآثر المسلمين في علوم الملاحة، لذلك نجدهما مشدودين باتجاه الدفاع عن إنجازاتهم وتسجيل اسمهم في مكانه الطبيعي والصحيح، وبالتالي الاعتراف بالحقيقة، يقول ريسلر: «يجدر بنا أن نسجل تجديداً فريداً في نوعه، وهذا التجديد هو البوصلة المخترع الصيني، لكن العرب كانوا يطبقونها منذ وقت طويل على الملاحة في الخليج العربي والمحيط الهندي، ويسّرت بفضلهم هذه الآلة الأساسية الكشوف الجغرافية في القرن التاسع الهجري = الخامس عشر الميلادي»[2]، وتقول هونكه: «يعد عندنا فلافيو غيويا المولود في مدينة أمالفي الإيطالية مخترع الحك (البوصلة)، وحقيقة الأمر أن فلافيو قد عرف هذه الآلة عن طريق العرب، بل إنه لم يكن أول شخص في بلاد الغرب عرفها، فمن المعلوم أن الصينيين كانوا يعلمون منذ زمن بعيد أن الإبرة المغناطيسية تشير دوماً إلى الشمال،

---

(1) عاشور: أوربا العصور الوسطى، ج2، ص511-513.

(2) ريسلر: الحضارة العربية، ص191.

ولكنهم في حديثهم نفسه لم يستدلوا على استعمال البوصلة إلا بواسطة غيرهم، ولما كانت السفن التجارية تصل في ذلك الوقت ــ أي في القرن الخامس الهجري = الحادي عشر الميلادي ــ إلى المحيط الهندي، يرجح الرأي القائل إن هؤلاء الغير هم العرب بالذات ... وفي عام 668 هــ = 1269م، نقل (بطرس فون ماريكور) عن العرب مباشرة معلوماته عن المغناطيس، وعن كيفية استعمال البوصلة، وأدخل استعمالها إلى أوربا في رسالة: Epistole De Magnte وبعد ذلك بخمسين عاماً ــ أي حوالي720هــ = 1320م ــ اكتشف إيطالي من أمالفي (تقصد فلافيو غيويا) البوصلة كما زعموا، وتقع أمالفي هذه إلى جانب البندقية، وكان لها أيضاً مراكز تجارية في المرافئ العربية».

وهذه الكلمات الأخيرة ليست إلا إشارة واضحة تومئ إلى أن فلافيو وقومه اتصلوا بالعرب والمسلمين اتصالاً مباشراً، وتأكيداً على هذه الدلالة تتابع هونكه حديثها في السياق نفسه، فتقول: «إن فلافيو غيويا قد تلقّى علومه في الشرق نفسه، وحسّن الآلة العربية حسب زعم بعضهم إنقاذاً لسمعته التي فضحها التزوير والادعاء، وقدمها للغرب كأحسن ما تكون أداة تؤدي أكبر الخدمات في بحار العالم، وتوصل السفن إلى شواطئ جديدة»[1].

ج ــ ابن ماجد وإنجازاته:

أحمد بن ماجد السعدي المعقلي النجدي، اختُلف في وفاته، ويرجح أنها كانت عام 923 هــ = 1517م. كان ابن ماجد على اطلاع واسع على علوم البحر وتقويم البلدان والفلك والأنواء والجغرافية والحساب، وأتقن إلى جانب اللغة العربية الفارسية والسنسكريتية ولغة أهل جاوة والتاميلية، وكثيراً ما كان يستعمل الأسماء

---

(1) هونكه: شمس العرب تسطع على الغرب، ص47-49.

الفارسية لبعض الكواكب والنجوم، ويقابلها بالأسماء العربية لها. وقد كثرت إنجازاته العلمية والملاحية، ونذكر هنا أبرزها:

طوّر ابن ماجد البوصلة، أو بيت الإبرة، و هي كانت تتألف من قطعة معدنية رقيقة ممغنطة تغرس في نبتة البيلسان وتوضع في الماء وتدور فيه لتدل على جهة الشمال والجنوب بعد استقرارها، فطوّرها ابن ماجد إلى إبرة ممغنطة توضع فوق السن في وسطها، بحيث تتحرك بحرية فوق قرص رسمت عليه أجزاء الإبرة.

أبدع طريقة لتحديد القبلة تعتمد على قبضة اليد والذراع الممدودة في حال غياب البوصلة.

وضع الخرائط لجميع الطرق المؤدية إلى الهند، وكان أعلم أهل عصره بالبحار وطرقها فيما بين الهند وجزيرة العرب وأفريقيا.

قسّم وردة الرياح إلى 32 قسماً، وهي آلة تستخدم لمعرفة اتجاه الرياح سواء بالليل أم بالنهار ومن أين تهب، وتسمى دائرة الأفق.

وضع دستوراً للتجارة وللعمل الملاحي يتلاءم مع كل زمان ومكان، وعلى كل ربان أن يلم بقواعده حتى يكون ناجحاً[1].

ومن أهم القضايا التي يجب أن نتوقف عندها: ما يُعرف بغيوم ماجلان، فابن ماجد هو من الأوائل، إن لم يكن أول من وضع وصفاً واضحاً للسحائب الجنوبية الكبرى والصغرى، ونُسب ذلك إلى الملاح البرتغالي ماجلان الذي حاول الدوران حول الأرض، وذلك عام 926هـ = 1519م، هذه السحب التي أطلق عليها

(1) حميدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية، ج3، ص72. أباظة: موسوعة الأوائل والمبدعين، ج5، ص932-934. سالم: ربابنة الخليج العربي، ص 81-85.

الأوربيون اسم سحائب ماجلان، واغتصبوا بذلك حقاً حضارياً من حقوق ابن ماجد.

وهذه الغيوم التي استهدى بها الملاحون العرب في تجوالهم في بحر العرب والمحيط الهندي، هي التي اهتدى بها ماجلان في عصر النهضة حين دخل المحيط الهادي من أجل إتمام دورة حول الأرض. و يغفل غالبيتنا عن أن ذاكرة تراثنا تراث الحضارة العربية الإسلامية تحتفظ بذكر فريق من علماء المسلمين قد عرفوا هذه السحب أو الغيوم، وأما إذا أتينا إلى ملاحنا ابن ماجد فسنجد أنه أول من وضع وصفاً واضحاً لهذه السحب بطريقة لا تدع أي مجال للشك، فيكون الأوربيون قد اغتصبوا بذلك حقاً علمياً حضارياً من حقوق العرب و المسلمين [1].

2ـــ الخطط[2]:

وتتعلق بإنشاء الأمصار الإسلامية ومعاهدها وآثارها ومجتمعاتها، ومن أشهر من كتب في هذا الفن: عبد الله بن عبد الظاهر (ت 692 هـــ = 1292م)، وهو أول مؤرخ كتب في خطط القاهرة، وكتابه في ذلك غاية في الأهمية، فهو الأول بعد خراب القاهرة في أواخر عصر الدولة الفاطمية جرّاء الحروب، والحريق الذي أصابها، والوباء الذي عاث فيها فساداً في خاتمة القرن السادس وفاتحة القرن السابع الهجريين = الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، وعُرف هذا الكتاب باسم «الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة»، واشتمل على ذكر خطط القاهرة وأبوابها

---

(1) مقبل: دور العرب في اكتشاف العالم الجديد، ص98. أباظة: موسوعة الأوائل و المبدعين، ج5، ص932. ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص408.

(2) انظر عن الخطط وتقاويم البلدان والرحلات النهار: الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص382 ـــ 387.

وأسوارها ومساجدها ومدارسها ومشاهدها وحماماتها ودورها وبساتينها وما شابه ذلك. واهتم كل من ألّف قبله في الخطط بذكر خطط مصر الفسطاط فقط[1].

وتتوضح الأهمية الكبيرة لهذا الكتاب في اعتماد كل من ألّف في الخطط عليه والاقتباس منه، كما فعل كل من المقريزي والقلقشندي[2]، وأشار المقريزي إلى أهمية هذا الكتاب عندما قال: «وكتب القاضي محيي الدين عبد الله بن عبد الظاهر كتاب الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، ففتح فيه باباً كانت الحاجة داعية إليه»[3].

ومنهم محمد بن علي بن إبراهيم بن شداد (ت 684 هـ = 1285م)، وكتابه «الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة»، وهو أقرب ما يكون إلى نمط الخطط، جعل هذا الكتاب للشام كلها، وجمع فيه بين الجغرافية والتاريخ، وجعله في ثلاثة أجزاء، خصص الأول لمسقط رأسه حلب، والثاني لدمشق والأردن وفلسطين، والثالث للجزيرة، ورسم ما فيها من معالم وآثار، ثم ألحق بذلك تاريخها منذ الإسلام وحتى يومه، وتكلم عن عمارة كل بلد وأبوابه وقلاعه ومساجده وحماماته وأنهاره وما شابه ذلك[4]. ونبّه المستشرق الروسي كراتشكوفسكي على

---

(1) انظر ابن عبد الظاهر: الروضة البهية، الكتاب، والمقدمة، ص2. عنان: مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية، ص51. حاجي خليفة: كشف الظنون، مج1، ص 925.

(2) انظر عن اقتباسات المقريزي من الروضة البهية خطط المقريزي: ج1، ص 384، 404، 408، 462، 470، 481، ج2، ص 16، 25، 102، 114، 144، 368، 463. وانظر عن اقتباسات القلقشندي من الروضة البهية صبح الأعشى، ج3، ص 332، 386، 394، 400، 404، 602، ج6، ص 298، ج10، ص 5.

(3) المقريزي: الخطط، ج1، ص 5.

(4) انظر ابن شداد: الأعلاق الخطيرة، المقدمة، ج1، ص 19، 26، 27. وانظر الكتاب.

مادة هذا الكتاب، فقال: «ويجب أن لا تصرفنا هذه التسمية عن مادة الكتاب، فهو لا يقتصر على تاريخ أمراء هاتين المنطقتين، بل إن هذا الكتاب يمثل دراسة مستقلة ذات طابع نصف تاريخي ونصف جغرافي للمقاطعات والمدن المختلفة، الأمر الذي يقرّب الكتاب أحياناً من نمط الخطط المقريزية»[1].

وابن دقماق (ت809 هـ = 1406م) وكتب في خطط مصر مصنّفه «الانتصار لواسطة الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها»، وفيه وصف مصر الفسطاط والقاهرة والإسكندرية وغيرها من مناطق مصر من الوجهين القبلي والبحري، سواء في ذلك الأحياء والأسواق والمساجد والأبنية والأديرة والكنائس، وما شابه ذلك، وذلك إلى أعوام بضع وعشرين وسبعمئة للهجرة[2].

وأحمد بن عبد الله بن الحسن بن طوغان بن عبد الله الأوحدي (ت 811 هـ = 1408م)، وذكر المؤرخون أن له مسودة كبيرة في خطط مصر والقاهرة [3]. وأحمد بن إبراهيم المعروف بسبط ابن العجمي (ت 884 هـ = 1479م)، وكتابه «كنوز الذهب في تاريخ حلب»، ويُعد من أوائل الكتب التي تناولت بعد ابن شداد تاريخ المعالم الإسلامية بحلب، كالجوامع والمساجد والمدارس والربط والمارستانات والخوانق، وغير ذلك، وقد نقل ما كتبه ابن شداد وأضاف عليه حتى عصره وبتفصيل دقيق[4].

---

(1) كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ص 401.

(2) انظر ابن دقماق: الانتصار، ق1، ص 2 وما بعد ـ ق2، ص 2 وما بعد.

(3) ابن حجر: إنباء الغمر، ج6، ص112، 113. السخاوي: الضوء اللامع، ج1، ص358، 359.

(4) سبط ابن العجمي: كنوز الذهب، مقدمة الكتاب، ج1، ص5.

وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، وضمّن كتابه «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» معلومات جغرافية قيمة عن إقليم مصر وعجائبها القديمة وذكر الإسكندرية ومنارتها، وبناء المساجد واختطاط الجيزة، وتطرق إلى الخليج الذي يربط نهر النيل بالبحر الأحمر الذي سمي بخليج أمير المؤمنين، كما أتى على ذكر بعض الحوادث التاريخية والطبيعية والمجاعات وخلافات الأسرة الحاكمة، مروراً بالجانب العمراني من جوامع ومدارس وخانقاوات وطريق الحج والبريد، و أفرد للنيل بحثاً مطولاً، كما وضع كتاباً آخر في الجغرافية هو «مختصر معجم البلدان» لياقوت الحموي[1].

3ـ تقاويم البلدان:

ومن أشهر العلماء فيها: محمد بن إبراهيم الوطواط، الذي ألف موسوعته «مباهج الفكر ومناهج العبر»، وقد قسّمها إلى أربعة فنون، وتحدث عن الجغرافية في الفن الثاني منها، فبحث في الباب الأول عن خلق الأرض وهيئتها، وفي الثاني عن الجبال والمعادن، وفي الثالث عن البحار والجزائر، وفي الرابع عن العيون والآبار، وفي الخامس عن أسباب سكن المعمور، وبحث في الباب السابع عن ذكر البلاد ونواحيها وما ملك المسلمون منها، وطبائع البلاد وأخلاق من سكنها من العباد، وفي الباب الثامن عن المباني، وفي التاسع عن وصف المعاقل والمنازل[2].

وتلاه إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري (ت 729 هـ = 1328م)، وألف كتابه «باعث النفوس إلى زيارة القدس المحروس»، وهو اختصار

(1) السيوطي: حسن المحاضرة، مج1، ص7، 8.

(2) كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ص 436، 437، وانظر الوطواط: مباهج الفكر ومناهج العبر، ص 82 وما بعد.

لكتاب «الجامع المستقصى في فضائل المسجد الأقصى» لابن عساكر (ت 600 هـ = 1203م)[1].

والملك المؤيد إسماعيل المعروف بأبي الفداء (ت 732هـ = 1331م)، وهو جغرافي نقّالة، كان يستقي مادته من الآثار المدونة وأحياناً قصص التجار والرحالة التي سمعها بالشام، ولكن هذا لم يمنعه من وضع أثر لا يقل في شيء عن معجم ياقوت، وهذا الكتاب هو «تقويم البلدان»[2].

وأحمد بن عبد الوهاب النويري (ت 733هـ = 1332م)، وقسّم موسوعته «نهاية الأرب» إلى خمسة فنون، احتوى كل فن منها على خمسة أقسام، وجاء حديثه عن الجغرافية في الفن الأول، وتحدث فيه عن مبدأ خلق السماء وهيئتها والملائكة والكواكب والسحاب والثلج والبرد، وسائر مظاهر الطبيعة، وعن المواسم والأعياد، ثم انتقل للحديث عن مبدأ خلق الأرض، وذكر أسماءها وطولها وعرضها وتضاريسها، وطبائع البلاد وأخلاق سكانها وخصائصها، والمباني القديمة، والمعاقل والقصور والمنازل[3].

ويحيى بن الجيعان (توفي أواخر القرن الثامن الهجري = الرابع عشر الميلادي)، وعرفناه من خلال كتابه «التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية»، ويذكر فيه أقاليم

---

(1) حاجي خليفة: كشف الظنون، ج1، ص 218، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص542.

(2) Kramers : Geography and commerce, p91.

وانظر أبو الفداء: تقويم البلدان.

(3) النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 3ـ5.

مصر وأنواع أراضيها مرتبة على حروف الهجاء حتى عام 777 هــ = 1375م في عهد الأشرف شعبان بن حسين[1].

سراج الدين أبو حفص عمر بن الوردي (ت861 هــ = 1457م)، وكتابه «خريدة العجائب وفريدة الغرائب»، ويعد هذا الكتاب موسوعة متنوعة تتناول أطرافاً من عدة علوم وفنون، ما بين البلدان والأقاليم والعيون والجبال والأنهار والمعادن والأحجار والحيوانات والنباتات، وخواص ذلك كله وفوائده، وأخبار الملوك وعوالم المخلوقات، وأشراط الساعة وبعض أحوال يوم القيامة، وبذلك حوى الكتاب أمشاجاً من الحقيقة والخيال، ومن التاريخ والأسطورة، وفي الوقت نفسه حوى أيضاً فوائد كثيرة في التاريخ والجغرافية واللغة والأدب[2].

4ــ الرحلات:

ومن أبرز الرحّالة في عصر المماليك: محمد بن محمد بن علي العبدري (ت بعد عام 700 هــ = 1300م)، و يذكر كراتشكوفسكي أنه لايعلم عن سيرة حياته الشيء الكثير، فيبدو أنه ينتسب إلى مدينة بلنسية، وقد خرج مع أبيه لتأدية فريضة الحج عام 688 هــ =1289م من شمال أفريقيا، وتوقف في أثناء ذلك وقفات طويلة في المدن الكبرى، ومن مصر رافق قافلة الحج، ثم رجع إليها من طريق فلسطين، فأمضى بعض الوقت في القاهرة والإسكندرية، فكان له من رحلته هذه هدفان: الأول ديني للقيام بفريضة الحج، وزيارة الأماكن المقدسة والصالحين، والثاني: علمي للأخذ عن المشايخ والعلماء، فاستمرت رحلته أكثر من عامين بين 688 هــ = 1289م، و691 هــ = 1292م.

---

(1) ابن الجيعان: التحفة السنية في أسماء البلاد المصرية، ص 2، 3.

(2) ابن الوردي: خريدة العجائب وفريدة الغرائب، مقدمة الكتاب، ص5ــ 6.

وتُعد هذه الرحلة وثيقة مهمة عن الحياة الثقافية في أواخر القرن السابع الهجري = الثالث عشر الميلادي، في البلاد التي مرّ بها العبدري والتقى بعلمائها، وكذلك فإنها تفيد علماء الجغرافية والتاريخ في دراسة الظواهر التي كانت سائدة آنذاك، وتحفل بكمية كبيرة من المعطيات الجغرافية إذ يقدم لنا المؤلف وصفاً دقيقاً وصحيحاً للمواضع والبقاع المختلفة، مع تفاصيل وافية عن الآثار القديمة وأخلاق السكان المحليين وعاداتهم[1].

محمد بن عمر بن محمد بن إدريس بن رشيد الفهري السبتي (ت 721 هـ =1321م)، وقام برحلة دوّنها في كتاب سمّاه «ملء العيبة بما جُمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين ومكة وطيبة»، وصوّر فيه المراحل التي قطعها في طريقه ذهاباً وإياباً، مع ذكر أسماء العلماء الذين مرّ بهم وأخذ عنهم، وأسماء المراكز العلمية[2].

خالد بن عيسى بن أحمد بن إبراهيم البلوي (كان حياً عام740 هـ = 1339م)، وهو من أهل قنتورية من حصون وادي المنصورة (بلدة صغيرة في الأندلس من أعمال ولاية المرية). وكان محباً للأدب، وقام برحلة صنّفها في كتاب «تاج المفرق في تحلية أهل المشرق»، وذكر عنها محمد بن عبد الله لسان الدين بن الخطيب (ت 776 هـ = 1374م) ما يلي: «حجّ وقيّد رحلته في سِفر وصف فيه البلاد ومن لقي». وقصد في هذه الرحلة الحج إلى بيت الله الحرام وزيارة قبر الرسول

---

(1) العبدري: رحلة العبدري، المقدمة، ص 10، 11، 18، وانظر الكتاب. كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ص 398، حسن: الرحّالة المسلمون في العصور الوسطى، ص 132، 133.

(2) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج 4، ص 284، 285، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج 4، ص 230. ابن رشيد: ملء العيبة بما جُمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين ومكة وطيبة، الكتاب.

ﷺ، وقد أكملها في أول شهر ذي الحجة عام 740 هـ = 1339م، وجال خلالها بلدان المغرب العربي، ومن ضمنها مصر والإسكندرية والقاهرة التي دخلها في رجب من عام 737 هـ = 1336م في عصر الناصر محمد بن قلاوون، فأقام فيها مدة طويلة رحّالة ومتجولاً، وبعد تحوله إلى البلاد الحجازية وتأديته لمراده قفل راجعاً، فمرّ ثانيةً بمصر والإسكندرية، ثم عاد إلى بلده قنتورية [1].

ابن بطوطة محمد بن عبد الله بن محمد (ت 777 هـ=1375م)، الذي زار في رحلته الشهيرة القاهرة والإسكندرية ودمياط وأسوان، ووصف ما شاهد فيها من مدارس وجوامع، وحدّثنا عمن التقاه فيها من علماء وأعيان، وسجّل ذلك في كتاب شهير عُرف بـ «تحفة النُظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»[2].

أبو عمر عبد الله بن رشيد النشريسي، وقد قام برحلة طويلة امتدت بين 673 هـ = 1274م، و700 هـ = 1300م، وبدأها من غرناطة، وزار خلالها شمالي أفريقيا ومصر والشام، ووصف كل ذلك في أجزاء خمسة كونت رحلته التي ذكر فيها العلماء المقيمين في المواضع التي زارها، ووصف المكتبات ودور العلم المختلفة، وتضمن الجزء الثالث منها الحديث عن علماء الإسكندرية والقاهرة بين عامي 585

---

(1) ابن الخطيب: الإحاطة بأخبار غرناطة، ج1، ص 500، 502. وانظر حاجي خليفة: كشف الظنون، ج5، ص 343، كحالة: معجم المؤلفين، ج1، ص 668. البلوي: تاج المفرق، ج2، ص 46، 47، 53.

(2) ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار): ج1، ص 169 وما بعدها. وانظر كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ص 456، 457.

ــ 700 هــ = 1189 ــ 1300م، وذلك عندما كان النشريسي نفسه مقيماً في مصر[1].



(1) كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ص 400.



الفصل الأخير

أفول دولة المماليك

القضايا الإشكالية في عصر المماليك كثيرة ومتفرعة، ولا مكان لبحثها هنا، لذلك أقوم بتأليف موسوعة عن عصر المماليك تُوضّح هذه القضايا وتُزيل الغموض عنها، لذلك سأكتفي هنا بمناقشة أربع قضايا؛ الأولى تحكي عن معركتي الحسم بين المماليك والعثمانيين، والثانية تتصل بأسباب زوال دولة المماليك، والثالثة تتكلم عن حكم مملوكي ثالث، والرابعة تتعلق بظلم عصر المماليك.

أولاً ــ معركتا الحسم؛ مرج دابق والريدانية:

بعد تطورات متلاحقة، دخلت العلاقات المملوكية العثمانية مرحلتها الأخيرة، فكان انتصار سليم الأول على الصفويين في معركة جالديران سنة 920هــ = 1514م مفاجأة كبيرة للمماليك، وكان على سلطانهم قانصوه الغوري أن يتخذ موقفاً سريعاً ضمن أحد الخيارات التالية:

ــ أن يقف إلى جانب العثمانيين ضد الصفويين.

ــ أن يقف إلى جانب الصفويين ضد العثمانيين.

ــ أن يلتزم الحياد.

فوقوفه إلى جانب العثمانيين يعني رجحان كفة القوة لصالحهم، وتعترض وقوفه إلى جانب الصفويين عدة عقبات أبرزها العقبة المذهبية، لهذا فضّل موقف الحياد، فعد العثمانيون ذلك مظهراً من مظاهر العداوة، وبدأت الحرب النفسية

والاتهامية بين الطرفين، وبدأ كل طرف يجمع أعواناً على حرب الآخر، ثم أقدم السلطان سليم على ضم إمارة ذي القدر المشمولة بحماية المماليك، فعد قانصوه الغوري ذلك بمثابة إعلان حرب، ولكن المشكلة الأكبر التي واجهها هي تعاطف شعبي الشام ومصر مع العثمانيين، فأظهروا العصيان على المماليك، وتبعهم الأمراء الذين أظهروا تعاطفهم مع العثمانيين، بل إن منهم من انضم إليهم كخايربك نائب حلب.

وبعد محاولات فاشلة من الغوري بالتحالف مع الصفويين ــ والتي عدها العثمانيون طعناً لهم من الخلف ــ تحرك الجيش العثماني بتعداد ستين ألف مقاتل وثلاثمئة مدفع، ويمم وجهه شطر بلاد الشام، ثم تحرك الجيش المملوكي وخرج من القاهرة بتعداد ثمانين ألف مقاتل، وعسكر الجيشان في مرج دابق شمالي حلب، ودارت مفاوضات لم تثمر عن شيء، ثم دارت المعركة العنيفة معركة مرج دابق، رغم أنها لم تستمر أكثر من ثماني ساعات، وقد تمكن المماليك في بدايتها من صد هجمات فرسان العثمانيين، وقتلوا منهم قرابة عشرة آلاف، ولكنهم لم يتمكنوا من تجاوز الحواجز الخشبية وسلاسل العربات، ووقعوا هدفاً لنيران الانكشارية.

وكان لخايربك الأثر الأكبر في هزيمة المماليك، إذ أشاع إشاعتين فتّت في عضد الجيش، الأولى أن الغوري أصدر الأوامر إلى جلبانه بعدم القتال، فاستاء الجنود القرانيص من ذلك وتمردوا، والثانية أن الغوري قد قُتل، فانهارت قوة المماليك، ولاذ الجنود بالفرار، وانتصر العثمانيون، وقيل إن الغوري لما شاهد ذلك انتحر بالسم، وقيل أصابه الفالج فوقع عن ظهر حصانه وتوفي، وكان ذلك سنة 922هـ = 1516م.

استثمر السلطان سليم الأول انتصاره هذا، فضم حلب وحماة وحمص ودمشق،

وترافق ذلك بترحيب الناس به، فاستطاع بذلك ضم بلاد الشام إلى سلطة العثمانيين. ولم يكن السلطان سليم ينوي التوجه إلى مصر، إذ أرسل بعثة عثمانية إلى القاهرة اقترحت على المماليك تقديم الولاء للسلطان العثماني على أن يُعهد إليهم إدارة مصر نيابة عن سليم الأول، وأن يُضرب اسمه على السكة ويخطب له على المنابر وتُدفع له الضريبة السنوية، لكن المماليك اجتمعوا وعيّنوا سلطاناً جديداً هو طومان باي الثاني، وقرروا الثأر لهزيمة مرج دابق، واستعد طومان باي للقتال وأقام التحصينات حول القاهرة، وجهّز قواته أحسن تجهيز، وراهن على حرب طويلة وعنيفة، ووضع خطة لقتال العثمانيين عند الصالحية قبل أن يصلوا إلى موارد المياه ومناطق الرعي، إلا أنه عانى من انتفاضة أهالي مصر الذين هللوا بالترحيب للعثمانيين، ففضّل طومان باي سحب قواته وتجميعها في القاهرة، فحفر الخنادق قرب الريدانية الضاحية الشمالية للقاهرة، وأُقيمت الأسوار والتحصينات، ووظّف كل شيء لصالح هذه المعركة.

بدأ القتال في معركة الريدانية (سنة 923هـ = 1517م)، وبدا تفوق القوات العثمانية ظاهراً، وحُوصر الجيش المملوكي، ثم تراجع مخلفاً وراءه قرابة خمسة وعشرين ألف قتيل، وسيطر العثمانيون على القاهرة، ففر طومان باي إلى الجيزة، ثم انسحب منها إلى منطقة البحيرة ثم منطقة الوردان شمالي القاهرة بخمسين كلم، وهُزم هناك، وفر إلى صديقه الشيخ حسن بن مرعي شيخ إحدى القبائل، الذي ضرب بقواعد الضيافة عرض الحائط وسلّم صديقه إلى العثمانيين، فشنقوه على باب زويلة، منهين بذلك دولة المماليك الجركسية [1].

(1) ظهر كتابان غاية في الأهمية والتخصصية، يتحدثان عن الأيام الأخيرة لدولة المماليك، ونزاعهم العسكري مع العثمانيين، ويرصدان أدق التفاصيل لمعركتي مرج دابق والريدانية، وهما أساس ما يمكن

ثانياً ــ العوامل التي أدت إلى زوال الدولة المملوكية:

لا بد لأي دولة من نهاية، ولا بد لأي حضارة من أن تنتقل إلى أمة أخرى، هذه هي سنن الحياة، وهذا ما عناه ابن خلدون حين جعل الدول كالكائن الحي؛ تنشأ وتنمو وتكبر وتقوى وتحقق الأمجاد، ثم تهرم وتشيخ وتتسرب إليها عوامل الضعف إلى أن تفنى.

وهذا ما أُريد أن نفهمه، لأن ما نلمسه اليوم في عقول الناس وعدد من الباحثين هو الحكم على الدولة ــ أي دولة ــ من نهاياتها، فيصورونها دولة منحطة ومتخلفة و...، فيبتعدون عن المنهج والموضوعية، ويشوشون عقول القرّاء، الذين ــ في معظمهم ــ يصدقون أحكامهم القاصرة هذه.

لذلك، إذا ما أردنا أن نحكم على مسيرة دولة أو حضارة ما؛ فعلينا أن ندرسها منذ نشأتها ثم جميع أطوارها وحتى سقوطها، دراسة شاملة ودقيقة، عندها يحق لنا أن نصدر الأحكام عليها.

وكي أُقرّب الخطأ الذي نقع فيه، أضرب مثالاً من خلال أسباب زوال الدولة المملوكية، فلو أتى أحدنا وقرأ أسباب انهيارها فقط (التي سترد بعد قليل)، أو جاء باحث وكتب بحثاً مفصلاً في سلبيات دولة المماليك التي هي نفسها أسباب انهيارها؛ عندها سنحكم جميعاً أن هذه الدولة كانت فاسدة، فنقع بذلك في وهم يتحول مع

الاعتماد عليه في هذه المواضيع، والمصدران هما: ابن زنبل: آخرة المماليك، وابن أجا: العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك. ولا ننسى المخضرم ابن إياس في كتابه بدائع الزهور الذي عاصر أواخر المماليك وبدايات العثمانيين، ويمكن العودة أيضاً إلى طقوش: تاريخ المماليك، ص494 – 506.

الأيام إلى حقيقة، فكم من دول ظُلمت في التاريخ، وكم من أبطال شُوّهت سيرهم، بسبب هذا المنهج الخاطئ، ودائماً أُنبّه أننا لو عكسنا كلمة منهج فستخرج لنا كلمة (جهنم)، ولست أُبالغ هنا فإن عدم استخدام المنهج في الدراسات التاريخية خاصة يؤدي إلى نتائج جهنمية.

على كل حال؛ ما سيرد الآن هو أسباب زوال الدولة المملوكية، وهي سلبيات أتت عليها وخاصة في نهاياتها، وهذه أبرزها:

1ـــ بروز قوة إسلامية جديدة، هي دولة العثمانيين، فصارت جديرة أن تتزعم المسلمين وتقودهم، بينما ظهر عجز دولة المماليك في مواجهة أوربا المتوثبة، وأصبحت غير قادرة على حماية أرواح المسلمين وممتلكاتهم، ولا حتى ضمان سلامة الحج والدفاع عن المدن الإسلامية المقدسة.

2ـــ استشراء الفساد في دوائر دولة المماليك، وانتشار الظلم والاحتيال، وكثرة الضرائب، فابتعد المماليك عن تطبيق الشريعة الإسلامية، واستشرى الفساد في النظام الإداري خاصة، بعد أن كان صمام قوة الدولة، فمنح السلطان الأمراء صلاحيات واسعة لم يحسنوا استعمالها، بل إن بعض الأمراء الأقوياء عزلوا السلاطين وجلسوا مكانهم، وزاد من الفساد الإداري سماح السلاطين للحجّاب بالقضاء بين الناس، فأنزلوا بهم المظالم.

ومع شيوع الفساد وانتشاره بكثرة، أراد السلطان احتكاره لنفسه ولشخصه، فجرى ابتداع أسلوب ينظم ويشرع البذل والبرطلة (الرشوة) بإحداث ديوان له سُمي «ديوان البذل»، وقد أحدثه الأمير أغزلو السيفي للسلطان الكامل شعبان.

3ـــ كثرة المصادرات التي لجأ إليها السلاطين، وخاصة في أواخر عصر

المماليك، فصادروا أموال الناس وممتلكاتهم، وتفننوا في ذلك لدرجة أن أصبحت قضية المصادرات مجالاً للبحث، فأصدر الدكتور البيومي إسماعيل الشربيني كتاباً من جزءين سمّاه «مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية ــ عصر سلاطين المماليك».

4ــ الاستكثار من الضرائب والمكوس، واستحداث مكوس جديدة، كمكس الغلة الذي استحدثه قايتباي، وهو رسم فرضه على بيع الغلال، فعرّض ذلك الناس لكثير من المظالم، ووصلت الضرائب مستويات لم يسبق لها مثيل في دمشق والقاهرة.

5ــ ارتفاع الأسعار بسبب نقص السلع الزراعية والأعباء الضريبية وانخفاض قيمة العملة النحاسية، فبدأت المدن الكبرى وبخاصة القاهرة ــ منذ عام 889هــ = 1484م ــ تعاني من خلل في تنظيم التسويق التجاري، وبدأت دمشق تعاني ــ منذ عام 906هــ = 1500م ــ من الأسعار الباهظة.

6ــ الفساد الأخلاقي، فبعد انتهاء عصر الحروب في السلطنة المملوكية أخذ الرخاء يعم أرجائها، وأخذ الثراء يصيب أركانها، بدءاً من السلطان فكبار الأمراء فالأمراء ثم الحاشية، وأخذت الأموال والعطايا تُبذل هنا وهناك، ورافق ذلك ازدهار تجارة الجواري والإماء، وانتشار الترف الجنسي والانحراف والشذوذ، وشاعت المشروبات الكحولية والحشيش، وبُنيت لها الخمّارات، وفشت مظاهر اللهو من مغاني ومومسات وغلمان، وأصبح استخدام المغاني أمر عادي في أي مناسبة، وصار لبنات الهوى بيوت خاصة، وزاد الطين بلة وصول ما عرف بالحكام الصغار الذين ليس لهم من الأمر إلا الاسم، ففُقدت الرقابة التي كانت مفروضة من المحتسب والقضاة والولاة.

7ــ الصراع على عرش السلطنة بسبب غياب قانون حكم وراثي، ووصول سلاطين صغار السن أو سلاطين ضعاف إلى سدة الحكم، وهذا ما أدى إلى دفع

بعض الأمراء الأقوياء إلى تدبير المؤامرات وإحداث الفتن من أجل الوصول إلى عرش السلطنة، ولذا عانت البلاد كثيراً نتيجة المنازعات المستمرة بين طوائف المماليك وفرقهم.

8ـــ فساد المماليك الجلبان، الذين تحولوا إلى أداة للعبث والعدوان ضد الأهالي، ونهب الأموال، فكثر الزعر وعمّت اللصوصية، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لم يتلق المماليك الجلبان أسس التربية التي تلقاها من سبقهم، إذ كان يؤتى بهم بعد سن البلوغ، ففقدوا روح النظام والطاعة، ومالوا إلى العصيان والتمرد.

9ـــ انفرط عقد هيبة الدولة بفقد مظاهر القوة فيها التي كان النظر بالمظالم من أهم مظاهرها، وترك النظر بالمظالم أدى إلى تطاول أصحاب الدولة وانتشار الظلم. كما أدى إلى فساد الحجاب، فإنهم وأعوانهم قد انتصبوا لأخذ الأموال بغير حق من كل شاك إليهم، ومشكو عليه، فما من أحد من الحجاب إلا وفي بابه رجل يقال له رأس نوبة، يضمن له في كل يوم قدراً معلوماً من المال. وأدى ذلك إلى فساد الأستاذدارية والقضاة؛ ففي سنة 820 هـــ = 1417م بلغ فساد القضاة درجة جعلت السلطان المؤيد شيخ يطردهم جميعاً.

10ـــ تراجع الأمن على طرق التجارة الداخلية، إذ كان على التجار منذ عام 875هـــ = 1471م أن يجتازوا مثلاً الصحراء من القاهرة إلى غزة في قوافل تواكبها قوى عسكرية، وكان يلزم مئتا جمل على الأقل من أجل السلامة، وينقضي شهر عادة بين الرحلة والأخرى.

ومن وجوه فقدان الأمن؛ عبث العربان الذين لم يقبلوا بالحكم المملوكي من البداية، وهم وحدهم المسلحون القادرون على إيقاع الخسائر في الجيش المملوكي، رغم المعاملة القاسية والعنف الشديد في القضاء على تمردهم. وكان لغزواتهم أثرها

المدمر على الحياة السياسية والاقتصادية والسكانية في مصر والشام، فقد دمروا مثلاً القرى الواقعة في مصر العليا في عقد 860 ــ 870 هــ = 1460 ــ 1470م، وتعرضوا لمؤن الحبوب الذاهبة إلى القاهرة، ودمرت ثورات البدو في الشام منطقة حوران والمناطق الواقعة حول حلب وطرابلس، ودمروا فيما بعد مناطق حماة وأجزاء من فلسطين، ودُمرت مدينة الرملة وأصبحت نابلس مسرحاً للقتال، كما صارت دمشق مسرحاً لغزوات البدو أيضاً، فدُمرت الغوطة التي انخفض عدد قراها من 200 إلى 40، كذلك دُمرت منطقة البقاع وانخفض عدد قرى طرابلس من 3000 إلى 800.

ومن أسباب فقدان الأمن انتشار قطاع الطرق الذين استغلوا الفوضى، فأخلّوا بالأمن الداخلي، وهددوا حرية التنقل في الطرق وقوافل التجارة، وامتدت أيديهم إلى بضائع الناس وأموالهم، فأدى ذلك إلى ضياع هيبة الدولة. ومنها خراب البريد والاتصالات الذي ضعف بضعف الدولة المملوكية بعد اجتياح التتار للبلاد الإسلامية.

11ــ تعدد الخيانات التي ساهمت بتضعضع جسم دولة المماليك، وأولها كانت خيانة نواب السلطنة، التي يدلنا عليها تفحص مسيرة أربعة وثمانين نائباً من بلاد الشام تبين أن تسعة عشر منهم قاموا بثورات ضد السلطان، واعتلى العرش منهم اثنان هما السلطان لاجين والسلطان شيخ، واستطاع اثنان منهم الفرار خارج البلاد، وخمسة شملهم عفو السلاطين، وخمسة سجنوا ثم أطلق سراحهم، وأربعة عشر أُعدموا.

ومن بوادر الخيانات الأخرى هرب خشقدم شاد الشون للسلطان الغوري مع عشرة من مماليكه إلى السلطان العثماني سليم الأول، وعمل على تحريضه ضد الغوري

مبيناً أفعاله ومظالمه للرعية، وأعطاه تفصيلاً كاملاً عن أحوال الدولة وجيشها والموانئ البحرية، وربما ساعد خشقدم على إجراء الاتصالات العثمانية مع خاير بك وجانبردي الغزالي. ثم كانت معركة مرج دابق وكانت خيانة خاير بك نائب حلب الذي كان السلطان محمد بن قايتباي قد أرسله رسولاً بعد موت والده عام 874هـ = 1469م إلى السلطان بايزيد الثاني في القسطنطينية ليعلمه بوفاة والده واستلامه السلطة، وربما كانت هذه السفارة أول خيوط المؤامرة والخيانة التي كانت من خاير بك. كما شارك في الخيانة نائب حماة جانبردي الذي كانت له مراسلات أيضاً في القسطنطينية مع السلطان العثماني. وقد التحق خاير بك وجانبردي الغزالي بالسلطان العثماني بعد معركة مرج دابق، وكانا من المحرّضين للسلطان على شنق طومان باي.

12ـ سوء استخدام السلاح الناري، إذ استعمل المماليك السلاح الناري في الجيش وكانوا هم أول من استعملوا سلاح المدفعية في المشرق الإسلامي، ومع ذلك لم يعمدوا إلى تطويره ليكون سلاحاً فعّالاً وحاسماً في المعارك الكبرى.

13ـ تفاقم النزاع الديني بين الشرق والغرب في أواسط القرن التاسع الهجري = الخامس عشر الميلادي، فبدأت تظهر الدعوة بإلحاح إلى حرب صليبية جديدة، كانت البرتغال أسرع المستجيبين لها، فبدأت تُنظم حملات منتظمة ضد مناطق شمالي أفريقيا. كما تجلت الحروب الصليبية الجديدة بغلاف خدّاع جديد حمل اسم الكشوف الجغرافية.

14ـ وجّهت البرتغال ضربة قاصمة إلى قلب التجارة المملوكية مع الهند حيث كانت تتشعب شرايين التجارة، وذلك لما دار ملاحوها حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح، وقد هدفت من ذلك إلى القضاء على مصدر ثراء دولة

المماليك[1].

ثالثاً ــ الحكم المملوكي الثالث:

هذه التسمية «الحكم المملوكي الثالث»، وضعتها على مسؤوليتي العلمية، إذ لم أجد من الباحثين من تنبه إلى حقيقة هذا الحكم المملوكي الثالث كما سأبين، والذي جاء بعد حكمين: دولة المماليك الأولى البحرية، ودولة المماليك الثانية البرجية أو الجركسية.

فهناك من ظن أن معركتي مرج دابق والريدانية قد قضتا على المماليك نهائياً، وهذا غير صحيح، لأن هاتين المعركتين قد حكمتا بنهاية السلطنة المملوكية الرسمية، أما المماليك أنفسهم أو العنصر المملوكي بتعبير آخر، فلم ينته أبداً، وإلا فمن هم الذين واجهوا حملة نابليون على مصر سنة 1213هـ = 1798م، أليسوا هم المماليك؟! وفيما بعد؛ لم يستطع نابليون أن يقض على المماليك كسلطة عسكرية،

---

(1) انظر عن أسباب زوال دولة المماليك: ابن إياس: بدائع الزهور، ج3، ص226، ج4، ص471 – 474. المقريزي: خطط، ج1، ص106، ج2، ص143، 206. ابن زنبل: آخرة المماليك، ص253 وما بعد. القلقشندي: صبح الأعشى (الذخائر)، ج14، ص370. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج11، ص 7، ج16، ص107، 108. العيني: السيف المهند، ص214، 215. الصيرفي: نزهة النفوس، ج1، ص213. طقوش: تاريخ المماليك، ص555 – 569. إيرا لابدوس: مدن إسلامية في عهد المماليك، ص78 - 85. الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية – عصر سلاطين المماليك –. الحجي: السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك، ص15، 16. العلبي: دمشق بين عهد المماليك والعثمانيين، ص136 ــ 139، 380، 381. ضومط: الدولة المملوكية، ص 78 ــ 82. عاشور: مصر والشام، ص258 – 261. أحمد: البذل والبرطلة، ص29، 74، 131، 138. سعيد: البحرية في عصر سلاطين المماليك، ص300 - 306. شبارو: تاريخ المشرق العربي الإسلامي، ص350، 351.

وإلا فمن هم الذين نصب لهم محمد علي باشا مذبحة القلعة الشهيرة سنة 1226هـ = 1811م، أليسوا هم المماليك؟! ومن هم الذين واجههم ابنه إبراهيم سنة 1331هـ = 1912م فيما عُرف بمذبحة المماليك الثانية في صعيد مصر.

وعليه، لم ينته المماليك بعد معركتي مرج دابق والريدانية، وإنما انتهت السلطة المملوكية الرسمية، وبقي المماليك بنفوذهم عنصراً ونظاماً[1].

رابعاً ــ هكذا ظلموا عصر المماليك:

تعرض عصر المماليك ــ والحياة العلمية فيه خاصة ــ لاتهامات وتجنيات بعيدة عن واقعه، وتصدّر تشويهه بعض المستشرقين أمثال كارل بروكلمان، الذي يصف إنتاج ذلك العصر بأنه «إنتاج يكاد يكون خلواً من الأصالة والإبداع بالكلية»[2]، مع العلم أن بروكلمان ناقض نفسه في كتابه «تاريخ الأدب العربي» حين خصص أكثر من ستمئة صفحة لتعداد مؤلفات عصر المماليك فقط، وهي مؤلفات غصّت بالجدة وبالإبداع وغزارة الإنتاج[3].

أما المستشرق الآخر جوزيف بورلو، فوصف الثقافة العربية في عصر المماليك أنها كانت «تعيش منطوية على نفسها مع تنازلها عن مكانتها إلى الثقافات الفارسية والتركية»[4]، ومن تابع تعدادنا لعشرات المؤلفات في هذا الكتاب والتي تحققت على يد علماء عُدوا عمالقة العلم عبر العصور، سيكتشف زيف ما تحدث عنه بورلو

---

(1) انظر ابن زنبل: آخرة المماليك، المقدمات، ص7- 9. وانظر رشدي: مصر والشراكسة، ص139- 206.

(2) انظر بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص371.

(3) انظر بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6.

(4) بورلو: الحضارة الإسلامية، ص240 - 242.

بسهولة كبيرة، مع العلم أن من تحدثنا عنهم في هذا الكتاب لا يشكلون إلا أمثلة فقط.

والغريب أن هناك من مؤرخي العرب من تفوق على المستشرقين في ظلم الحضارة العربية الإسلامية في عصر المماليك، وسأُقدم هنا ثلاثة أمثلة عن ذلك؛ الأول لأنور زقلمة الذي عد عصر المماليك «عصر الظلام، أو عصر الفوضى، أو العصور المظلمة»[1]. والثاني لفيليب حتي الذي حكم على عصر المماليك بأنه «عصر تجميع وتقليد أكثر منه عصر توليد وإبداع»[2]. والثالث قول عبد المنعم عامر: «لم تشهد مصر في تاريخها السياسي فترة أظلم من تلك الحقبة التي خضعت فيها لحكم المماليك البحرية والجراكسة»، ولم يقصر هذا الظلم على مصر بل على الشام أيضاً، يقول: «ولم تكن مصر في هذا الوقت وحيدة فيما صار إليه أمرها ... وإنما شاركها في النظام العام للحكم وفي اللون الخاص لأسلوبه القسم الثاني من السلطنة المملوكية ممثلاً في البلاد الشامية»[3].

وسأُحسن الظن بجميع هؤلاء وغيرهم، لأحكم أنهم لم يطلعوا على إنجازات أجدادنا في عصر المماليك وتفوقهم فيه وإبداعهم، فلم يصلهم قرار علماء الطب الذين جعلوا ذلك العصر العصر الماسي للطب العربي الإسلامي، ولم يصلهم قرار علماء الفن والعمارة الذين جزموا أن عصر المماليك هو العصر الذهبي للعمارة العربية الإسلامية.

---

(1) زقلمة: المماليك في مصر، ص14.

(2) حتي: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ص 19.

(3) ابن زنبل: آخر المماليك، ص65، 66.

ولم يدروا أن أغزر إنتاج تاريخي على مر كل العصور أتانا من ذلك العصر، وهنا لا أعذر هؤلاء إن لم يسمعوا بعملاق علم التاريخ ابن خلدون الذي صبغ عصر المماليك بفكره وابتكاراته، ولا يُعذرون إن لم يسمعوا بابن خلكان والذهبي والصفدي والنويري والعمري وابن قيم وابن بطوطة والقلقشندي والمقريزي والسيوطي والسخاوي وابن كثير وابن مالك وابن الدريهم والآمدي والبوصيري وابن نباتة وأبي شامة، وعشرات من أمثال هؤلاء.

وأعود وأعذرهم إن لم يعلموا بابن النفيس مكتشف الدورة الدموية الرئوية الصغرى والاكتشافات الطبية الكثيرة، والجلدكي مبدع قانون النسب الثابتة في الاتحاد الكيميائي، والحسن الرماح مخترع الصواريخ، وابن الشاطر مخترع الساعة الميكانيكية وصاحب الاكتشافات الفلكية الكبرى التي تتعلق بالنظام الشمسي، وعشرات من أمثال هؤلاء.

ولا أُريد أن أستطرد أكثر من ذلك في إعادة الاعتبار لأجدادنا العرب والمسلمين في عصر المماليك، وسأكتفي بحكم أطلقه أحد المتخصصين بذلك العصر، وأحد الذين درسوا عصر المماليك دراسة عميقة ومتأنية، وهو الدكتور محمد كمال عز الدين؛ الذي يقول: «إن الحركة العلمية في عصر دولة المماليك آنذاك لم تفقد ــ كما زعم بعضهم ــ حرية التفكير أو القدرة على الإبداع، وإنما كانت حركة مزدهرة أيما ازدهار، كما أن أعلامها مبرزين، وتُدرس مؤلفاتهم وتُستفاد معارفهم بكل إجلال وتقدير، إذ ليس من المغالاة في القول: إن علماء اليوم ما زالوا عيالاً في مجالات التفسير والحديث والفقه وأصوله (على علماء عصر المماليك)»[1].

(1) عز الدين: الحركة العلمية في مصر في دولة المماليك الجراكسة، ص 101، 102.

وسأكتفي أيضاً بقول الباحث راسم رشدي: «لعله لم يُظلم عصر من عصور التاريخ كما ظُلم عصر الدولة الشركسية (المملوكية) في مصر، ولعله لم يُظلم أحد كما ظُلم ملوكها، فامتلأت كتب المؤرخين بالمطاعن والاتهامات، وتبارى الكُتّاب في تضخيم مساوئ ذلك العصر وعيوبه بدون ترو أو إقامة أي وزن للعلم والحقيقة، فكانت نتيجة ذلك التخبط والتجني».

فهل ما كُتب عن عصر المماليك كان موضوعياً وعلمياً، يُسارع رشدي إلى القول: «الباحث المدقق المنصف يستطيع أن يدرك بغير كبير عناء أن كثيراً من الكتابات عن الشراكسة وملوكهم قد صدرت عن هوى ورغبة في إشباع شهوة، و لم تكن وليدة البحث العلمي الصادق المتره عن الأغراض، إذ تجد تعمد الإيذاء وشهوة السب واضحين في تلك المؤلفات، في الوقت الذي أنصف فيه بعض مؤرخي الإفرنج هؤلاء الملوك العظام»[1].

وأختم بأحد المستشرقين المتخصصين بدراسة عصر المماليك، وهو إيرا لابدوس، والذي يقرر: «دشّن عامل التهدئة في سوريا خلال العقود الأولى من القرن الثامن الهجري = الرابع عشر الميلادي حقبة برّاقة في التاريخ المملوكي، وتمتعت مصر وسوريا بشكل عام بقدر كبير من الازدهار والأمن»[2].

والله أعلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

---

(1) رشدي: مصر والشراكسة، ص1.

(2) إيرا لابدوس: مدن إسلامية في عهد المماليك، ص42، 43.

قائمة المصادر والمراجع

ـــ أولاً ـــ المصادر.

1ـــ المصادر المخطوطة:

ـــ ابن الشحنة (محمد بن محمد): روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، و 4482 ن.

ـــ ابن المجدي (أحمد بن رجب): زاد المسافر في معرفة رسم فصل الداير، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية، دمشق، رقم (14610).

ـــ ابن الهائم (أحمد بن محمد): المقنع في الجبر والمقابلة، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، رقم م ش م 1183.

ـــ ابن الهائم: اللمع في الحساب، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، رقم م ش م 5582.

ـــ ابن حجة الحموي (أبو بكر بن علي): ثمرات الأوراق، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية، دمشق، رقم (2292).

ـــ ابن قاضي شهبة (محمد بن أبي بكر): الدر الثمين في سيرة نور الدين، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، م / ف / م / ت2/ 2234 /.

ـــ الجلدكي (أيدمر بن علي): المصباح في أسرار علم المفتاح، مخطوط، نُسخ بالقاهرة عام 1302هـــ، مكتبة الأسد الوطنية، المخطوطات النادرة، رقم 6674 0أ ن.

ـــ طيبغا (الجركلمشي): الفلاحة المنتخبة، مخطوط، دار الكتب المصرية، زراعة 38.

ـــ علي (مهدي): الرحمة في الطب والحكمة، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية، دمشق،رقم (5620).

ـــ المارداني (عبد الله بن خليل): رسالة في معرفة الربع المجيب، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، رقم م ش م 1311.

ـــ المارداني: رسالة في العمل بربع الدائرة الموضوع عليه المقنطرات المطوية، مخطوط، مكتبة الأسد

الوطنية بدمشق، رقم م ش م 3264.
ـــ المقريزي (أحمد بن علي): الدرة المضيئة في تاريخ الدول الإسلامية، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، م / ف/ م / 593/.

2ــ المصادر المطبوعة:

ـــ ابن أبي أصيبعة (أحمد بن القاسم): عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح نزار رضا، بيروت، مكتبة الحياة.

ـــ ابن أبي المحاسن (خليفة): الكافي في الكحل، تح محمد ظافر وفائي، محمد رواس قلعةجي، إيسيسكو، الدار البيضاء، 1990.

ـــ ابن أبي حجلة (أحمد): سكردان السلطان، تح علي عمر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 2001م.

ـــ ابن الأثير (علي بن محمد): التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، القاهرة، دار الكتب الحديثة.

ـــ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تح عمر تدمري، بيروت، در الكتب العلمية، ط1، 1994م.

ـــ ابن الأخوة (محمد بن محمد): معالم القربة في أحكام الحسبة، نقل وتصحيح روبن ليوي، القاهرة، مكتبة المتنبي.

ـــ ابن الأكفاني (محمد بن إبراهيم): كشف الرين في أحوال العين، تح محمد ظافر الوفائي، محمد رواس قلعه جي، الرياض، مركز الملك فيصل، ط1، 1993م.

ـــ ابن البدري (أبو بكر بن عبد الله بن محمد الدمشقي): نزهة الأنام في محاسن الشام، بغداد، المكتبة العربية، مصر، المطبعة السلفية، 1341هــ.

ـــ ابن الجزري (شمس الدين محمد بن إبراهيم): تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، المعروف بتاريخ ابن الجزري ، تح عمر عبد السلام تدمري، 3 مجلدات، المكتبة العصرية، صيدا 1998م.

ـــ ابن الجزري (محمد بن محمد): غاية النهاية في طبقات القراء، نشره ج برجستراسر، مصر، مكتبة الخانجي، 1933م.

ـــ ابن الجزري: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، راجعه محمد الشنقيطي، أحمد شاكر، دار زاهد القدسي.

ــ ابن الجيعان (يحيى): التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، دمشق، دار الكتب الظاهرية.

ــ ابن الحاج (أحمد بن علي): المدخل، دار الفكر.

ــ ابن الحاجب (جمال الدين بن عمر): منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1985م.

ــ ابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم): در الحبب في تاريخ أعيان حلب، تح محمود الفاخوري، يحيى عبارة، دمشق، 1974.

ــ ابن الخطيب (لسان الدين محمد بن عبد الله): الإحاطة في أخبار غرناطة، تح محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1973م.

ــ ابن الشحنة (محمد): الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، دار الكتاب العربي، سورية، 1984م.

ــ ابن العبري (غريغوريوس): تاريخ الزمان، تح اسحق أرملة، بيروت، دار المشرق. ط 1986م.

ــ ابن العديم (عمر بن أحمد): بغية الطلب في تاريخ حلب، تح سهيل زكار، بيروت، دار الفكر.

ــ ابن العديم: زبدة الحلب من تاريخ حلب، تح سامي الدهان، ط2، دمشق 2006م. + تح سهيل زكار، دمشق، القاهرة، دار الكتاب العربي، ط1، 1997م.

ــ ابن العماد (عبد الحي أحمد): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح محمود الأرناؤوط، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ط1، 1991م.

ــ ابن العميد (جرجس): أخبار الأيوبيين، بور سعيد، مكتبة الثقافة الدينية.

ــ ابن الفرات (محمد بن عبد الرحيم): تاريخ ابن الفرات، تح قسطنطين زريق، نجلاء عز الدين، بيروت، المطبعة الأمريكية، 1939م.

ــ ابن الناظم (محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك): شرح ألفية ابن مالك، تح عبد الحميد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.

ــ ابن النديم (محمد): الفهرست، سوسة، تونس، دار المعارف.

ــ ابن النفيس (علي بن أبي الحزم): المهذب في الكحل المجرب، تح محمد ظافر الوفائي، محمد رواس قلعه جي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط1، 1988م.

ــ ابن النفيس: شرح تشريح القانون، تح سليمان قطايه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988م.

ــ ابن الوردي (زين الدين عمر): تتمة المختصر في أخبار البشر، تح أحمد البدراوي، بيروت، دار

المعرفة، ط1، 1970م.

ـــ ابن الوردي: خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تح محمود فاخوري، دار الشرق العربي، حلب.

ـــ ابن إياس (محمد بن أحمد): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح محمد مصطفى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1982م. + طبعة بولاق 1311 هـــ.

ـــ ابن بطوطة (محمد بن عبد الله): رحلة ابن بطوطة، تح عبد الهادي النازي، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية، 1997م.

ـــ ابن تغري بردي (يوسف): النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة، قدم له محمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1992م. + تح المؤسسة المصرية.

ـــ ابن تغري بردي: المنهل الصافي و المستوفي بعد الوافي،تح محمد أمين وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م.

ـــ ابن تغري بردي: حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تح محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، 1990م.

ـــ ابن جبير (محمد بن أحمد): رحلة ابن جبير، بيروت، دار صادر، 1959م.

ـــ ابن جماعة (محمد بن إبراهيم): تذكرة السامع والمتكلم، حيدر آباد، جمعية دائرة المعارف العثمانية، 1353هـــ.

ـــ ابن الحاجب (جمال الدين بن عمر): جامع الأمهات، تح عبد الرحمن الأخضر، دمشق، بيروت، اليمامة، 1998م.

ـــ ابن حبيب (الحسن بن عمر): تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تح محمد أمين، مصر، مطبعة دار الكتب، 1976م.

ـــ ابن حجة الحموي (أبو بكر بن علي): خزانة الأدب وغاية الإرب، شرح عصام شعيتو، دار الهلال، بيروت، ط2، 1991.

ـــ ابن حجر (أحمد بن علي): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح محمد جاد الحق، مطبعة المدني، ط2، 1966م.

ـــ ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1986م.

ـــ ابن حديدة (عبد الله بن علي): المصباح المضيء في كتب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من العرب والعجم، بيروت، دار الندوة، ط1، 1986م.

ـــ ابن خطيب الناصرية (علاء الدين): الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب، تح أحمد حميد، أطروحة ماجستير، الجامعة اللبنانية، 2000م.

ـــ ابن خلدون (عبد الرحمن): تاريخ ابن خلدون مع المقدمة، ضبط وحواشي خليل شحادة، بيروت، دار الفكر، ط2، 1988م. + تح دار الشعب.

ـــ ابن دقماق (إبراهيم بن محمد): الجوهر الثمين في سير الخلفاء و الملوك والسلاطين، تح سعيد عاشور، السعودية، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى.

ـــ ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار، بيروت، لجنة إحياء التراث، دار الآفاق.

ـــ ابن دقماق: نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، تح سمير طبارة، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، ط1، 1999م.

ـــ ابن دقيق العيد (محمد بن علي): الإلمام بأحاديث الحكام، تح محمد سعيد المولوي، الرياض، دار الثقافة الإسلامية، ط1، 1963م.

ـــ ابن دقيق العيد: أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تح أحمد شاكر، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1987م.

ـــ ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986م.

ـــ ابن رافع (تقي الدين أبي المعالي): الوفيات، تح صالح عباس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1982م.

ـــ ابن رشيد (محمد بن عمر): ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة، تح محمد الحبيب بن خوجة، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1981م.

ـــ ابن زنبل (أحمد): آخرة المماليك، تحقيق عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م.

ـــ ابن سباط (حمزة بن أحمد): تاريخ ابن سباط، تح عمر عبد السلام التدمري، جزءان، طرابلس 1993 م.

ـــ ابن سعيد المغربي (علي بن موسى): النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حلى المغرب، تح حسين نصار، دار الكتب المصرية، 1970م.

ـــ ابن سيد الكل (هبة الله بن عبد الله): الأنباء المستطابة في مناقب الصحابة والقرابة، تح علي أحمد، عبد الجبار زكار، دمشق، دار حسان، ط1، 1992م.

ـــ ابن شاهين (خليل): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تصحيح بولس راويس، القاهرة،

دار العرب، ط2، 1988م.
ـــ ابن شداد (محمد بن علي): الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام و الجزيرة، تح دومنيك سورديل، دمشق، المعهد الفرنسي، 1953م. + تاريخ علماء المستنصرية، بغداد، مطبعة العاني،، 1965م.
ـــ ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، اعتناء أحمد حطيط، بيروت، المعهد الألماني للأبحاث، 1983م.
ـــ ابن طولون (أبو عبد الله محمد بن علي): الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، دمشق، 1956م.
ـــ ابن ظهيرة (برهان الدين إبراهيم): الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تح مصطفى السقا، كامل المهندس، مطبعة دار الكتب، 1969م.
ـــ ابن عابدين (محمد أمين بن عمر) حاشية رد المختار، مطبعة الحلبي، سورية، ط2، 1966م.
ـــ ابن عباد (محمد بن إبراهيم): شرح الحكم العطائية، مصر، مطبعة البابي الحلبي، 1939م.
ـــ ابن عبد السلام (عبد العزيز): الفتاوى الموصلية في الفقه الشافعي، تح إيمان الطباع، دمشق، دار الفكر، 1999م.
ـــ ابن عبد السلام: القواعد الكبرى، تح نزيه حماد، عثمان ضميرية، دمشق، دار القلم، ط1، 2000م.
ـــ ابن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، تح رمزي دمشقية، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1987م.
ـــ ابن عبد السلام: الإمام في بيان أدلة الأحكام، تح رضوان غربية، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1987م.
ـــ ابن عبد السلام: شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال، تح إياد الطباع، دمشق، دار الطباع، ط1، 1989م.
ـــ ابن عبد الظاهر (محيي الدين عبد الله): تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تح مراد كامل، القاهرة، الشركة العربية، ط1، 1961م.
ـــ ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تح عبد العزيز خويطر، الرياض، ط1، 1976م.
ـــ ابن عبد الظاهر: الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تح أيمن فؤاد سيد، القاهرة، مكتبة الدار العربية، ط1، 1996م.

ـــ ابن عجيبة (أحمد بن محمد): إيقاظ الهمم في شرح الحكم، مصر، مطبعة مصطفى الحلبي، ط2، 1972م.

ـــ ابن عربشاه (أحمد): عجائب المقدور في نوائب تيمور، تح أحمد الحمصي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1986م.

ـــ ابن عطاء الله (أحمد بن محمد): الحكم العطائية، تح أبو سعيد التونسي وغيره، دمشق، مكتبة الصفدي،1992م.

ـــ ابن عطاء الله: التنوير في إسقاط التدبير، تح محمد أمين الفاروقي، دمشق، مكتبة دار البيروني، 2000م.

ـــ ابن عطاء الله: تاج العروس الحاوي لتهذيب النفوس، تح عبد الغني نكه مي، حلب، دار الكتاب النفيس، ط1، 1419هـــ.

ـــ ابن عطاء الله: لطائف المنن، المطبعة الفخرية، ط1، 1972م.

ـــ ابن علي (شافع الكاتب): الفضل المأثور في سيرة الملك المنصور، تح عمر عبد السلام التدمري، المكتبة العصرية ، صيدا 1998 م.

ـــ ابن فرحون (إبراهيم): الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح محمد الأحمدي، القاهرة، دار التراث.

ـــ ابن قاضي شهبه (أبو بكر بن أحمد): تاريخ ابن قاضي شهبة، تح عدنان درويش، دمشق، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، 1994م.

ـــ ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر): أحكام أهل الذمة، تح صبحي الصالح، بيروت، دار العلم للملايين، ط2، 1961م.

ـــ ابن قيم الجوزية: الأمثال، تح سعيد الخطيب، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1983م.

ـــ ابن قيم الجوزية: التبيان في أقسام القرآن، تح فواز زمرلي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1998م.

ـــ ابن قيم الجوزية: التفسير القيم لابن القيم، جمعه محمد أويس الندوي، تح محمد الفقي، بيروت، لجنة التراث العربي.

ـــ ابن قيم الجوزية: الطب النبوي، مراجعة وتعليق عبد الغني عبد الخالق، دمشق، دار كرم.

ـــ ابن قيم الجوزية: الفوائد، تح هاني الحاج، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

ـــ ابن قيم الجوزية: تفسير المعوذتين، تح سعيد إبراهيم، القاهرة، دار الحديث، 1989م.

ـــ ابن قيم الجوزية: تفسير سورة الكافرين والمعوذتين، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

ـــ ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدي خير العباد، تح شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1998م.

ـــ ابن قيم الجوزية: فتاوى رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء، جمع واعتناء خالد السروجي، دمشق، مكتبة ابن القيم، ط1، 2002م.

ـــ ابن كثير (إسماعيل بن عمر): البداية والنهاية، دار الفكر، بيروت، ط1، 2008م. + ط 1994م.

ـــ ابن كثير: الاجتهاد في طلب الجهاد، جمعية التأليف والنشر الأزهرية، القاهرة، ط1، 1347هـــ.

ـــ ابن كنان (محمد بن عيسى): حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تح عباس صباغ، دار النفائس، بيروت 1991.

ـــ ابن مالك (محمد بن عبد الله): تسهيل الفوائد، تح محمد بركات، الجمهورية العربية المتحدة، دار الكتاب العربي، 1967م.

ـــ ابن مالك: إكمال الإعلام بتثليث الكلام، تح سعد الغامدي، جدة، مطبعة المدني، ط1، 1984م.

ـــ ابن مالك: شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الجيزة، هجر للطباعة، ط1، 1990م.

ـــ ابن مالك: شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية.

ـــ ابن مفلح (محمد): الفروع، تح عبد الستار فرّاج، بيروت، عالم الكتب، ط4، 1985م.

ـــ ابن مماتي (الأسعد): قوانين الدواوين، تح عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1991م.

ـــ ابن منظور (جمال الدين محمد): لسان العرب، بيروت، دار صادر،ط1، 1997م.

ـــ ابن منظور: أبو نواس، تح عمر أبو النصر، 1969م.

ـــ ابن منكلي (محمد الناصري): الأحكام الملوكية والضوابط النموسية في فن القتال في البحر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

ـــ ابن منكلي: الحيل في الحروب وفتح المدائن وحفظ الدروب، تح نبيل أحمد، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2000م.

ـــ ابن منكلي: أنس الملا بوحش الفلا، تح محمد عيسى صالحية، عمان، الأردن، دار البشير، ط1، 1993م.

ـــ ابن منير (أحمد بن محمد): التفسير العجيب في تفسير الغريب، تح سليمان أوغلو، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1994م.

ـــ ابن هشام (عبد الله بن يوسف): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح مازن المبارك وغيره، دار الفكر، ط5، 1979م.

ـــ ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب، تح رشيد العبيدي، دار الفكر، ط1، 1970م.

ـــ ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح عباس صالحي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1986م.

ـــ ابن هشام: شرح شذور الذهب، تح عبد الغني الدقر، دمشق، الشركة المتحدة، 1984م.

ـــ ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، ط1، 1996م.

ـــ ابن واصل (محمد بن سالم): مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تح جمال الدين الشيّال، مصر، مطبعة جامعة فؤاد الأول، 1953م.

ـــ ابن يحيى (صالح): تاريخ بيروت، تح كمال الصليبي و فرنسيس هورس، بيروت، 1969م.

ـــ أبو الفداء (إسماعيل بن علي): تاريخ أبي الفداء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

ـــ أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، بيروت، دار الكتاب اللبناني.

ـــ أبو الفداء: تقويم البلدان، تصحيح رينود والبارون، باريس، 1840م.

ـــ أبو حيان (محمد بن يوسف): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م.

ـــ أبو حيان: المبدع، تح عبد الحميد السيد طلب، دار العروبة، الكويت، ط1، 1982م.

ـــ أبو حيان: تذكرة النحاة، تح عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1،1986م.

ـــ أبو شامة (عبد الرحمن بن إسماعيل): كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، تح إبراهيم الزيبق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1997م.

ـــ أبو شامة: المذيّل على الروضتين، تح إبراهيم الزيبق، دمشق، دار الرسالة، بيروت، دار البشائر، ط1، 2010م.

ـــ أبو شامة: عيون الروضتين في أخبار الدولتين، تح أحمد البيسومي، دمشق، وزارة الثقافة، 1991م.

ـــ أجا (محمد): العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك، تحقيق محمد دهمان، دمشق، دار الفكر، ط1، 1986م.

ـــ الإدريسي (محمد بن محمد): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1989م.

ـــ الأدفوي (جعفر بن ثعلب): الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، تح سعد حسن، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966م.

ـــ الأدفوي: الموفي بمعرفة التصوف والصوفي، تح محمد صالحية، الكويت، دار العروبة، ط1، 1988م.

ـــ الأسنوي (عبد الرحيم بن الحسن): الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تح محمد حسن عواد، الأردن، عمان، دار عماد، ط1، 1985م.

ـــ الأسنوي: طبقات الشافعية، تح كمال الحوت، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1987م.

ـــ الأسنوي: نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، تح شعبان صلاح، بيروت، دار الجيل، ط1، 1989م.

ـــ البرزالي (علم الدين القاسم بن محمد): المقتفي على كتاب الروضتين، تح عمر عبد السلام تدمري، 4 مجلدات، المكتبة العصرية، صيدا 2006 م.

ـــ البلاذري: (أحمد بن يحيى): فتوح البلدان، ليدن، 1866م.

ـــ البلوي (خالد): تاج المفرق، تح الحسن السائح.

ـــ التطيلي (بنيامين): رحلة بنيامين، تر عزرا حداد ، تح عبد الرحمن الشيخ، أبو ظبي، المجمع الثقافي 2002م.

ـــ التيفاشي (أحمد بن يوسف): الشفا في الطب المسند عن السيد المصطفى، تح عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1988م.

ـــ التيفاشي: أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، تح محمد يوسف حسن، محمود خفاجي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.

ـــ الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن): عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تح عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط6، 1997م.

ـــ الجويني (علاء الدين عطا ملك): تاريخ قاهر العالم، تر أحمد التونجي، دار الملاح للطباعة والنشر،

حلب، 1985م.

ـــ حاجي خلفية (مصطفى القسطنطني): كشف الظنون، بيروت، دار الفكر، 1982م.

ـــ الحموي (ياقوت): معجم البلدان، تح فريد الجندي، بيروت، دار الكتب العلمية.

ـــ الحموي: معجم الأدباء، تح عمر الطباع، بيروت، مؤسسة المعارف، ط1، 1999م.

ـــ الحنبلي (أحمد بن إبراهيم): شفاء القلوب في مناقب بني أيوب، تح ناظم رشيد، وزارة الثقافة والفنون، العراق، 1978.

ـــ الحنبلي (مجير الدين): الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، طبعة حجرية. + طبعة أخرى عن مكتبة المحتسب، عمان، 1973. + تح عدنان أبو تبانة، عمّان، الأردن، مكته دنديس، ط1، 1999م.

ـــ الداودي (محمد بن علي): طبقات المفسرين، تح علي عمر، مكتبة وهبة، ط1، 1972م.

ـــ الدميري (محمد بن موسى): حياة الحيوان الكبرى، المكتبة الإسلامية.

ـــ ديوان ابن نباتة المصري، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

ـــ ديوان البوصيري، تح محمد سيد كيلاني، مصر، مطبعة مصطفى الحلبي، ط1، 1995م.

ـــ ديوان صفي الدين الحلي، شرح وضبط عمر فاروق الطباع، بيروت، دار الأرقم، ط1، 1997م.

ـــ الذهبي (محمد بن أحمد): العبر في خبر من غبر، تح صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، 1984م.

ـــ الذهبي: تاريخ الإسلام، تح بشار معروف وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1988م.

ـــ الذهبي: الطب النبوي، مصر، مطبعة البابي، ط1، 1961م.

ـــ الذهبي: المغني في الضعفاء، تح نور الدين عتر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1971م.

ـــ الذهبي: تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي.

ـــ الذهبي: معجم شيوخ الذهبي، تح روحية السيوفي، بيروت، دار الكتب العلمية،ط1، 1990م.

ـــ الذهبي: معرفة القراء الكبار، تح بشار معروف وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م.

ـــ الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1963م.

ـــ الذهبي الكاملي (منصور بن بعرة): كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تح عبد الرحمن فهمي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1966.

ــ الرازي (محمد بن أبي بكر): مختار الصحاح، تح محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1995م.

ــ الرمّاح (حسن): الفروسية والمناصب الحربية، تح أحمد يوسف حسن، جامعة حلب، معهد التراث العلمي العربي، 1998م.

ــ الرمّاح (محمد بن لاجين): الفروسية برسم الجهاد وما أعد الله للمجاهدين من العباد، تح عارف عبد الغني، دمشق، دار كنان، ط1، 1995م.

ــ روثلين: ذيل روثلين (تكملة روثلين لتاريخ وليم الصوري ويعرف بذيل روثلين) من خلال الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية، تأليف وتحقيق وترجمة سهيل زكار، الجزء الثامن والخمسون.

ــ الرومي (جلال الدين): المثنوي، تر كفافي، بيروت، المكتبة العصرية، 1969.

ــ الزردكاش (ابن أرنبغا): الأنيق في المناجيق، تح إحسان هندي، معهد التراث العلمي العربي، جامعة حلب، 1985م.

ــ الزركشي (محمد بن بهادر): خبايا الزوايا، تح عبد القادر العاني، ط1، 1982م.

ــ الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح يوسف المرعشلي وغيره، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1994م.

ــ الزركشي: اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة، تح محمد الصباغ، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1، 1996م.

ــ الزواوي (عيسى بن مسعود): تاريخ ومناقب مالك، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م.

ــ الساعاتي (رضوان): علم الساعات والعمل بها، تح محمد أحمد دهمان.

ــ السبكي (أحمد): عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.

ــ سبط ابن العجمي (أحمد بن إبراهيم): كنوز الذهب في تاريخ حلب، تح شوقي شعث، فالح بكور، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1996.

ــ السبكي (عبد الوهاب): طبقات الشافعية الكبرى، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1992م.

ــ السبكي: معيد النعم ومبيد النقم، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1986م.

ــ السخاوي (محمد بن عبد الرحمن): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، دار مكتبة الحياة.

ـــ السخاوي: التبر المسبوك في ذيل السلوك ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة، 1053هـــ.
ـــ سجلات المحكمة الشرعية بحماة، دار الوثائق بدمشق.
ـــ السمين الحلبي (أحمد بن يوسف): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط1، 1989م.
ـــ السيوطي (عبد الرحمن): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى، ط1، 1964م.
ـــ السيوطي: حسن المحاضرة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.
ـــ السيوطي: غزوات قبرص ورودس، فيينا، 1984م.
ـــ السيوطي: نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحرير فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت، 1927م.
ـــ السيوطي: طبقات الحفاظ، تح علي عمر، القاهرة، مكتبة وهبة، ط1، 1973م.
ـــ السيوطي: ما رواه الواعون في أخبار الطاعون، تح محمد الباز، دمشق، دار القلم، ط1، 1997م.
ـــ الشاطبي (القاسم بن فيرة): حرز الأماني ووجه التهاني، بيروت، دار الكتاب النفيس، ط1، 1987م.
ـــ شاهين الملطي (عبد الباسط): نزهة الأساطين فيمن ولي مصر من السلاطين، تح محمد كمال عز الدين علي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1987.
ـــ الشربيني (محمد الخطيب) المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، مطبعة الاستقامة، بيروت، 1955م.
ـــ الشوكاني (محمد بن علي): البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تح حسين العمري، بيروت، دمشق، دار الفكر، ط1، 1998م.
ـــ الصفدي (حسن بن أبي محمد): نزهة المالك والمملوك في مختصر من ولي مصر من الملوك، تح عمر عبد السلام تدمري، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.
ـــ الصفدي (خليل بن أيبك): أعيان العصر وأعوان النصر، تح محمد أبو زيد وآخرون، بيروت، دمشق، دار الفكر، ط1، 1998م.
ـــ الصفدي: ألحان السواجع بين البادئ والمُراجع، تح جانين سورديل، المعهد الفرنسي، دمشق، 1953.
ـــ الصفدي: الوافي بالوفيات، اعتناء هلموت ريتر، دار فرانز شتاينر، ط2، 1962م.
ـــ الصفدي: إتمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة

العصرية.
ـــ الصفدي: أمراء دمشق في الإسلام، تح صلاح الدين المنجد، دمشق، المجمع العلمي العربي، 1995م.
ـــ الصفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تح السيد الشرقاوي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1987م.
ـــ الصفدي: غوامض الصحاح، تح عبد الإله نبهان، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
ـــ الصفدي: كشف الحال في وصف الخال، تح سهام صلان، دمشق، دار سعد الدين، ط1، 1999م.
ـــ الصفدي: لوعة الشاكي ودمعة الباكي، تح محمد عايش، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، 2003م.
ـــ الصفدي: نصرة الثائر على المثل السائر، تح محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية.
ـــ الصفدي: نكت الهميان في نكت العميان، طبعة أحمد زكي بك، مصر، المطبعة الجمالية، 1911م.
ـــ الصقاعي (عبد الله): تالي كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان، تح جاكلين سوبلة، دمشق، 1974م.
ـــ الصيرفي (علي بن داود): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تح حسن حبش، مطبعة دار الكتب، طرابلس، 1973م.
ـــ طاش كبري زاده (أحمد): مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تح علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1998م.
ـــ الطبري (محمد بن جرير): تارخ الأمم والملوك، القاهرة، مطبعة الاستقامة.
ـــ العاملي (زينب): الدر المنثور في طبقات ربات الخدور، تح منى الخراط، بيروت، مؤسسة الريان، ط1، 2000م.
ـــ العبدري (محمد): رحلة العبدري، تح علي كردي، دمشق، دار سعد الدين، ط1، 1999م.
ـــ العثماني (محمد بن عبد الرحمن)، تاريخ صفد، تح سهيل زكار، دار التكوين، دمشق، 2009.
ـــ العلموي (عبد الباسط): مختصر تنبيه الطالب، تح صلاح المنجد، دمشق، 1947م.
ـــ العماد الأصفهاني (محمد بن صفي الدين): الفتح القسي في الفتح القدسي، تح محمد صبح، مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

ـــ العمري (أحمد بن يحيى): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح دوريتيا كرافولسكي، قطعة منه بعنوان: مملكة مصر والشام والحجاز، المركز الإسلامي للبحوث، ط1، 1986م.

ـــ العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح أحمد زكي باشا، قطعة منه بعنوان: الأرض وسكان الأرض، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1924م.

ـــ العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح عمار النهار، قطعة منه بعنوان: الدولة العباسية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2001، 2002م.

ـــ العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج1، تح عبد الله السريحي، أبو ظبي، المجمع الثقافي، 2003. ج3، تح أحمد الشاذلي، أبو ظبي، المجمع الثقافي، 2003.

ـــ العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، تح سمير الدروبي، الكرك، جامعة مؤتة، ط1، 1992م.

ـــ العيني (بدر الدين محمود): عقد الجمان، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تح محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العام للكتاب، القاهرة، 1989 م.

ـــ العيني: السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، تح فهيم شلتوت، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1967م.

ـــ العيني: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تح عبد الرزاق الطنطاوي القرموط، الزهراء للإعلام العربي، ط1، 1989.

ـــ الغزي (نجم الدين محمد بن محمد): الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تح جبرائيل سليمان جبور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1979.

ـــ فابري (فيلكس): رحلته، من خلال الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية، تأليف وتحقيق وترجمة سهيل زكار، دار الفكر، دمشق، (الأجزاء 40-43)، ط1، 2000م.

ـــ الفيروز آبادي (محمد بن يعقوب الشيرازي) القاموس المحيط، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن مرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1997م.

ـــ الفيومي (أحمد بن محمد): المصباح المنير، تح يوسف محمد، بيروت، المكتبة العصرية، ط3، 1999م.

ـــ القاصح (علي بن عثمان): سراج القارئ المبتدئ، تح أحمد القادري، دمشق، مطبعة الإنشاء، ط2، 1994م.

ـــ القرّافي (أحمد بن إدريس): الاستغناء في الاستثناء، تح محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب

العلمية، ط1، 1986م.

ـــ القرشي (عبد القادر بن محمد): الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تح عبد الفتاح حلو، الجيزة، هجر للطباعة والنشر، ط2، 1993م.

ـــ القرطبي (محمد بن أحمد): الجامع لأحكام القرآن، تح محمد صدقي جميل وغيره، دار الفكر، 1993م.

ـــ القرطبي: تفسير القرطبي، تح أحمد البردوني، القاهرة، دار الشعب، ط2.

ـــ القرماني (أحمد بن يوسف): أخبار الدول وآثار الأول، تح أحمد حطيط وفهمي سعد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1992م. + تح محمد أمين، بغداد، 1282هـ.

ـــ القزويني (محمد بن عبد الرحمن): التلخيص في علم البلاغة، تح عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.

ـــ القزويني: الإيضاح في علم البلاغة، شرح وتعليق عبد المنعم خفاجي، مصر، مكتبة الحسين، ط1، 1950م.

ـــ القلصادي (علي بن محمد): كشف الأسرار عن علم حروف الغبار، تح محمد سويسي، المؤسسة الوطنية للترجمة، تونس.

ـــ القلقشندي (أحمد بن علي): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تح محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1987م. + تح الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، مصورة عن طبعة دار الكتب الخديوية، القاهرة، 2004 م.

ـــ القلقشندي: ضوء الصبح المسفر، القاهرة، 1906م.

ـــ القلقشندي: مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تح عبد الستار فراج، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1985م.

ـــ القنوجي (صديق): أبجد العلوم، أعده للطبع ووضع فهارسه عبد الجبار زكار، دمشق، وزارة الثقافة، 1988م.

ـــ الكتبي (محمد بن شاكر): فوات الوفيات، تح إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

ـــ اللكنوي (محمد عبد الحي): الفوائد البهية في تراجم الحنفية، اعتنى به أحمد الزعبي، بيروت، دار الأرقم، ط1، 1998م.

ـــ مبارك (علي): الخطط التوفيقية الجديدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بولاق، ط2، 1980م.

ـــ المدائني (عز الدين عبد الحميـــد): حملات الغزو المغولي للشرق، ترجمة: مختار جبلي، دار لارماتون، باريس، 1995م.

ـــ المسعودي (علي بن الحسين): مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح قاسم الرفاعي، بيروت، دار القلم، ط1، 1989م.

ـــ المقري التلمساني (أحمد): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شرح وضبط وتعليق مريم الطويل، يوسف طويل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1995م.

ـــ المقريزي (أحمد بن علي): إغاثة الأمة بكشف الغمة، قدم له ياسر صالحين، القاهرة، مكتبة الآداب.

ـــ المقريزي: الخطط المقريزية، بيروت، دار صادر. + تح أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفران للتراث الإسلامي، لندن 1995.

ـــ المقريزي: إمتاع الأسماع بما للرسول من البناء والحفدة والمتاع، تصحيح محمود محمد شاكر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة.

ـــ المقريزي: درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، تح محمد كمال الدين علي، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1992م.

ـــ المقريزي: كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، صححه ووضع حواشيه أحمد زيادة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف، ط1، 1958م. + ط2، 1972م. + تح محمد عبد القادر عَطا، دار الكتب العلمية، بيروت 1979.

ـــ المناوي (عبد الرؤوف): الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، تح عبد الحميد حمدان، المكتبة الأزهرية.

ـــ المنصوري (بيبرس): مختار الأخبار، تح عبد الحميد حمدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1993م.

ـــ المنصوري: التحفة الملوكية في الدولة التركية، نشره عبد الحميد حمدان، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1987م.

ـــ المنصوري: زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تح دونالد ريتشارد، بيروت، الشركة المتحدة، ط1، 1998م. + تح مكتبة الجامعة المصرية.

ـــ النابلسي الصفدي (أبو عثمان): تاريخ الفيوم وبلاده، بيروت، دار الجيل، 1974م.

ـــ النويري (أحمد بن عبد الوهاب): نهاية الأرب في فنون الأدب، تح الباز العريني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م. + تح محمد ضياء الدين الريس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1963 م.

ـــ النويري السكندراني (محمد بن قاسم): الإلمام بالإعلام بما جرت به الأحكام المقضية في وقعة الإسكندرية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

ـــ الهمذاني (رشيد الدين فضل الله): جامع التواريخ، ترجمة محمد صادق نشأت وآخرون، مصر، دار إحياء الكتب العربية.

ـــ الوطواط (محمد بن إبراهيم): مباهج الفكر ومناهج العبر، تح عبد الرزاق الحربي، الدار العربية للموسوعات.

ـــ ويندوفر (روجر): ورود التاريخ، من خلال الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية، تح و تر سهيل زكار، دمشق، دار الفكر، 2000.

ـــ اليافعي (عبد الله بن أسعد): مرآة الجنان وعبرة اليقظان، وضع حواشه خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.

ـــ اليوسفي (موسى بن محمد): نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تح أحمد حطيط، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1986م.

ـــ اليونيني (موسى بن محمد): ذيل مرآة الزمان، تح وزارة التحقيقات الهندية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992.

ثانياً ـــ المراجع العربية.

ـــ أباظه (نزار) أبو خليل (شوقي): موسوعة الأوائل و المبدعين، دار المنبر.

ـــ إبراهيم (عبد الغفار): أحكام الميراث والوصية والوقف الإسلامي، القاهرة.

ـــ أبشرلي (محمد) والتميمي (محمد): أوقاف وأملاك المسلمين في فلسطين في ألوية غزة، القدس، صفد، نابلس، عجلون، حسب الدفتر 522 من دفاتر تحرير العثمانية المدونة في القرن العاشر الهجري، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون الإسلامية، استنبول، 1982.

ـــ ابن خلدون بطل علم التاريخ: دار العودة، بيروت، ط1، 1974م.

ـــ ابن خلدون: المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط2، 1953م.

ـــ أبو خليل (شوقي): الحضارة العربية الإسلامية، طرابلس، ليبية، ط2، 1993م.

ـــ أبو خليل: علماء الأندلس وإبداعاتهم المتميزة، دار الفكر.

ـــ أبو غازي (عماد بدر الدين): تطور الحياة الزراعية زمن المماليك الشراكسة، عين للدراسات

والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة 2000 م.

ـــ أبو غنيمة (زياد): جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، دار الفرقان، الأردن، ط2، 1986م.

ـــ أحمد (أحمد عبد الرزاق): البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك:، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة 1979.

ـــ أحمد محمد (محمد): مظاهر الحضارة في مصر العليا، القاهرة، دار الهداية، 1987م.

ـــ إده (إميل): الفينيقيون واكتشاف أمريكا، دار النهار، بيروت، 1969م.

ـــ إسماعيل (شفيق): حقيقة المماليك، دمشق، ط1، 2001م.

ـــ آل صفا (محمد جابر): تاريخ جبل عامل، دار النهار، بيروت،1981م.

ـــ الأبراشي (محمد): التربية الإسلامية وفلاسفتها، ط2، 1969م.

ـــ الأشقر: (عبد الغني): أتابك العسكر في القاهرة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2003م.

ـــ الألفي (أبو صالح): الفن الإسلامي، مصر، دار المعارف.

ـــ الأمين (محسن): خطط جبل عامل، الدار العالمية للنشر، بيروت، 1983.

ـــ الأنصاري (ناصر): مجمل تاريخ مصر، دار الشروق، القاهرة 1993.

ـــ أنماط من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سلطنة المماليك في القرنين 9 و10 هجرية. جامعة الكويت، 1995.

ـــ ايبش (أحمد): دمشق في عصر سلاطين المماليك، دمشق، دار الشرق، ط1، 2005م.

ـــ الباشا (حسن): الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، القاهرة.

ـــ باشا (أحمد تيمور): التصوير عند العرب، أخرجه زكي حسن، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف، 1942م.

ـــ باشا: أعلام المهندسين في الإسلام، مصر، مطابع دار الكتاب العربي، ط1، 1957م.

ـــ بدر (مصطفى): مغول إيران بين المسيحية والإسلام، القاهرة.

ـــ بدوي (أحمد): الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، القاهرة، دار نهضة مصر.

ـــ البقلي (محمد قنديل): مصطلحات صبح الأعشى، الهيئة العامة لقصور الثقافة سلسلة الذخائر، القاهرة 2004.

ـــ البهنسي (عفيف): الفن الإسلامي، دار طلاس، ط1، 1986م.

ـــ بيات (فاضل): دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، بناء على سالنامة وزارة المعارف عدد 2 لسنة 1899م.

ـــ التازي (عبد الهادي): ابن ماجد و البرتغال، سلطنة عمان، وزارة الثقافة، 1986م.

ـــ التازي: أوقاف المغاربة في القدس، مطبعة فضالة-المحمدية (المغرب)، 1981م.

ـــ الحائك (منذر): مملكة حمص في العصر الأيوبي، دار طلاس، دمشق 2000.

ـــ جريدة تشرين السورية، تاريخ 1999/4/3م.

ـــ جمعة (علي المحمد): مقارنة بين خوارزميات التعمية الحديثة، أطروحة ماجستير، جامعة حلب، كلية الهندسة، 2002م.

ـــ جميعان (ميخائيل): المؤثرات الثقافية الشرقية على الحضارة الغربية.

ـــ جيده (أحمد): المدارس ونظم التعليم في بلاد الشام في العصر المملوكي، بيروت، المؤسسة الجامعية، ط1، 2001م.

ـــ حتي (فيليب): تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، تر كمال اليازجي، بيروت، دار الثقافة، 1983م.

ـــ حجار: معالم حلب الأثرية، حلب، 1997.

ـــ الحجي (حياة): بعض الأبعاد الاقتصادية لسلطنة المماليك، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، مجلس النشر العلمي، الحولية الثالثة والعشرون، 2003م.

ـــ حسن (حسن إبراهيم): تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل، بيروت، ط14، 1996م.

ـــ حسن (زكي): فنون الإسلام، بيروت، دار الرائد، 1991م.

ـــ حسن (علي): تاريخ المماليك البحرية، مصر، مكتبة النهضة، ط2، 1948م.

ـــ حسون (علي): تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، بيروت، المكتب الإسلامي، ط3، 1994م.

ـــ الحصري (ساطع): دراسات عن مقدمة ابن خلدون، دار المعارف، مصر، 1953م.

ـــ حطيط (أحمد): قضايا من تاريخ المماليك السياسي والحضاري، الفرات، 2003م.

ـــ حمزة (عادل): نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000م.

ـــ الحموي (محمد ياسين): تاريخ الأسطول العربي، مطبعة الترقي، دمشق، 1945م.

ـــ حميدان (زهير): أعلام الحضارة العربية الإسلامية، دمشق، وزارة الثقافة، 1996م.

ـــ خفاجي (محمد): قصة الأدب في مصر، بيروت، دار الجيل، ط1، 1992م.

ـــ دراج (أحمد): المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1961م.

ـــ دراج: وثائق دير صهيون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968.

ـــ الدفاع (علي): إسهام علماء العرب والمسلمين في الكيمياء، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1983م.

ـــ الدفاع: أعلام العرب والمسلمين في الطب، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1983م.

ـــ الدفاع: نوابغ علماء العرب والمسلمين في الرياضيات، دار الاعتصام.

ـــ دهمان (محمد أحمد): معجم المصطلحات التاريخية في العصر المملوكي، دمشق، بيروت، دار الفكر، ط1، 1990م.

ـــ دهمان: ولاة دمشق في عصر المماليك، دار الفكر، دمشق 1984.

ـــ الديوه جي (سعيد): الموجز في الطب الإسلامي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، الطبعة الأولى، 1989م.

ـــ رافق (عبد الكريم): فلسطين في عهد العثمانيين، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، بيروت، ط1، 1990م.

ـــ رزق سليم (محمود): عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، مكتبة الآداب.

ـــ رشدي (راسم): مصر والشراكسة، دار صوت النارتيين.

ـــ رمضان (عبد العظيم): تاريخ المدارس في مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م.

ـــ ريحانا (سامي): المجتمعات العسكرية عبر التاريخ، بيروت، دار الحداثة، ط1، 1996م.

ـــ الرفاعي (أنور): الإسلام في حضارته ونظمه، دار الفكر، دمشق، 1973م.

ـــ الزحيلي (محمد): العز بن عبد السلام.

ـــ الزرقاني (محمد عبد العظيم): مناهل العرفان في علوم القرآن، الجامعة الأزهرية، 1991م.

ـــ الزركلي (خير الدين): الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط12، 1997م.

ـــ زقلمة (أنور): المماليك في مصر، القاهرة، مطبعة المحلة.

ـــ زكار (سهيل): فلسطين في عهد المماليك، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، بيروت، 1990م.

ـــ زكي (عبد الرحمن): تراث القاهرة العلمي والفني في العصر الإسلامي، 1969م.

ــ الزيات (أحمد حسن): تاريخ الأدب العربي، ط 24.

ــ زيادة (محمد مصطفى): المحاولات الحربية للاستيلاء على جزيرة رودس، مجلة الجيش المصري، 1946م.

ــ زيادة: نهاية السلاطين المماليك في مصر، مجلة الجمعية المصرية، 1951م.

ــ زيادة (نقولا): دمشق في عصر المماليك، مكتبة لبنان،1966.

ــ زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار دمشق للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1980م.

ــ زيتون: تاريخ المماليك، جامعة دمشق، 1992م.

ــ سالم (خالد محمد): ربابنة الخليج العربي، الكويت، ط1، 1982م.

ــ سالم (عبد العزيز) والعبادي (أحمد مختار): تاريخ البحرية الإسلامية في مصر وبلاد الشام، مؤسسة شباب الجامعة، بيروت، 1993م.

ــ سالم: تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي حتى الفتح العثماني، دار المعارف، مصر، ط1، 1961م.

ــ سالم: طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

ــ سبانو (أحمد): نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي، أطروحة دكتوراه، إشراف الدكتور جباغ قابلو، جامعة دمشق، 2010.

ــ سبانو: مملكة حماة الأيوبية، دار قتيبة، دمشق، 1984م.

ــ سرور (محمد جمال الدين): دولة بني قلاوون في مصر، دار الفكر العربي.

ــ سعداوي (نظير): جيش مصر في أيام صلاح الدين، مكتبة النهضة المصرية.

ــ سعيد (إبراهيم حسن): البحرية في عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف، الإسكندرية، 1983م.

ــ سلام (محمد زغلول): الأدب في العصر المملوكي، مصر، دار المعارف.

ــ السعيد (عبد الله عبد الرازق): المستشفيات الإسلامية من العصر النبوي إلى العصر العثماني، دار الضياء، عمان 1987م.

ــ السيد علي (علي): القدس في العصر المملوكي، دار الفكر، القاهرة ــ باريس، ط1، 1986م.

ــ سليمان (أحمد عبد الكريم): تيمورلنك ودولة المماليك الجراكسة، دار النهضة العربية، القاهرة 1985م.

ـ شاكر (محمود): الكشوف الجغرافية، المكتب الإسلامي، ط1، 1993م.

ـ شبارو (عصام): السلاطين في المشرق العربي، بيروت، دار النهضة العربية، 1994م.

ـ شبارو: قاضي القضاة في الإسلام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1992م.

ـ شحادة (كامل): الجامع النوري في حماة، مجلة الحوليات الأثرية السورية، مجلد 15 سنة، 1965م.

ـ شحادة: من مآثر نور الدين زنكي في حماة، مجلة الحوليات الأثرية السورية، دمشق 1970م.

ـ الشربيني (البيومي): مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية ـ عصر سلاطين المماليك ـ القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م.

ـ الشطي (أحمد شوكت): مجموعة أبحاث في العلوم الطبيعية في الحضارة العربية الإسلامية، مطبعة جامعة دمشق، 1964م.

ـ الشكيل (علي): الكيمياء في الحضارة الإسلامية، صنعاء، اليمن، مكتبة الجيل الجديد.

ـ شلبي (أحمد): موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، القاهرة، ط8، 1990م.

ـ الشيال (جمال الدين): مجمل تاريخ دمياط، بور سعيد، مكتبة الثقافة الإسلامية، ط1، 2000م.

ـ شيبوب (صديق): معارك الإسكندرية، الوكالة العربية للدعاية والنشر، الإسكندرية، ط1.

ـ شيخو (لويس): المخطوطات العربية لكتبة النصرانية، بيروت، 1942م.

ـ الصابوني (أحمد): تاريخ حماة، شرح وتعليق قدري الكيلاني، المطبعة الأهلية بحماة، الطبعة الثانية.

ـ صالحية (محمد عيسى): من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية السادسة، الرسالة السادسة والعشرون، 1405هـ / 1985م.

ـ الصياد (فؤاد): المغول في التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت 1980م.

ـ ضومط (أنطون خليل): الدولة المملوكية (التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري)، دار الحداثة، بيروت 1980.

ـ ضيف (شوقي): عصر الدول والإمارات، مصر، القاهرة، دار المعارف، ط2.

ـ طالب (محمد سعيد): ابن خلدون رائد الفكر الحديث، الأهالي للطباعة، دمشق، ط1، 2001م.

ـ طقوش (محمد سهيل): تاريخ المماليك في مصر والشام، بيروت، دار النفائس، ط1، 1997م.

ـ طقوش: تاريخ الأيوبيين في مصر وبلاد الشام وإقليم الجزيرة، بيروت، دار النفائس، ط1، 1999م.

ـ طوقان (قدري): تراث العرب والمسلمين في الرياضيات والفلك، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف،

ط2، 1954م.

ــ طوقان: تراث العرب العلمي، ط1، 1941م.

ــ العارف (عارف): المفصل في تاريخ القدس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 2005م.

ــ العارف: تاريخ القدس من أقدم الأزمنة إلى اليوم:، دار أسمر، باريس، 2005.

ــ العاني (نمير): ابن خلدون وبداية التفسير المادي للتاريخ، الهمداني للطباعة، عدن، ط1، 1984م.

ــ عاشور (سعيد): الظاهر بيبرس، مصر، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

ــ عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، مكتبة النهضة المصرية، 1959م.

ــ عاشور: أضواء جديدة على الحروب الصليبية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964م.

ــ عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1993م.

ــ عاشور: الحركة الصليبية صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1963م.

ــ عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، 1994م.

ــ عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، دار النهضة، 1992م.

ــ عاشور: أوروبا العصور الوسطى، التاريخ السياسي، مصر، المكتبة الأنجلو مصرية، ط8، 1985م.

ــ عاشور: أوروبا العصور الوسطى، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1991م.

ــ عاشور: قبرس والحروب الصليبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 2002م.

ــ عاشور: مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، بيروت، دار النهضة العربية، 1989م.

ــ عاشور: نظم الحكم والإدارة في عصر الأيوبيين والمماليك، سوسة، تونس، دار المعارف.

ــ عبادة (عبد الفتاح):سفن الأسطول الإسلامي وأنواعها ومعداتها في الإسلام، مطبعة الهلال، مصر، 1913م.

ــ عباس (إحسان): تاريخ بلاد الشام في عصر المماليك، لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، 1998.

ــ عبد الحق (عادل) و (معاذ) خالد: مشاهد دمشق الأثرية، مطبعة الترقي، 1950م.

ــ عبد الحميد (سعد زغلول): العمارة والفنون في دولة الإسلام، الإسكندرية، منشأة المعارف.

ــ عبد الدايم (عبد العزيز): الرق في مصر في العصور الوسطى، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، 1983م.

ـــ عبد الدايم: الحيل في حروب المماليك، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1983م.
ـــ عبد الرحيم (رجب): انتشار الإسلام بين المغول، دار النهضة العربية.
ـــ عبد السيد (حكيم): قيام دولة المماليك الثانية، القاهرة، الدار القومية، 1966م.
ـــ عبد الكريم أحمد (نريمان): المرأة في مصر في العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م.
ـــ عبد الله (الحسن): آثار الأول في ترتيب الدول، القاهرة، 1305هـــ.
ـــ عبد الله (دولت): معاهد تزكية النفس في مصر، القاهرة، مطبعة حسان.
ـــ عبد الوهاب (حسن): تاريخ المساجد الأثرية في القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط2، 1993م.
ـــ عبد الوهاب: جامع السلطان حسن وما حوله، القاهرة، دار القلم، 1962.
ـــ عدوان (أحمد محمد): العسكرية الإسلامية في العصر المملوكي، الرياض، دار عالم الكتب، 1985م.
ـــ العدوي (إبراهيم): الأساطيل العربية في البحر المتوسط، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1957م.
ـــ العربي (إسماعيل): تاريخ الرحلة والاستكشاف، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
ـــ عرنوس (محمود بن محمد): تاريخ القضاء في الإسلام، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مطبعة الحلبي مصر.
ـــ العروي (عبد الله): ابن خلدون وميكافيلي، تر خليل خليل، دار الساقي، لندن، ط1.
ـــ العريني (السيد الباز): المغول، دار النهضة العربية، بيروت.
ـــ العريني: المماليك، بيروت، دار النهضة العربية.
ـــ العزاوي (عباس): تاريخ علم الفلك في العراق، دمشق، 1953م.
ـــ عز الدين (محمد كمال): الحركة العلمية في مصر في دولة المماليك الجراكسة، بيروت، ط1، 1990.
ـــ العسكري (يسار): قصة مدينة صفد، دائرة الثقافة في منظمة التحرير.
ـــ العسلي (كامل جميل): وثائق مقدسية تاريخية، الجزء الأول، نشر بدعم من الجامعة الأردنية، عمان، 1983م، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1985م، الجزء الثالث، نشر الجامعة الأردنية، عمان، 1989م.

ـــ العسلي: المدارس ومعاهد العلم والعلماء في فلسطين، بحث في كتاب الصراع الإسلامي الفرنجي على القدس في العصور الوسطى، تحرير هادية وبرهان دجاني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ط1، 1994م.

ـــ العسلي: من آثارنا في بيت المقدس، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1982م.

ـــ عطا الله (محمود علي خليل): نيابة غزة في العهد المملوكي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1986.

ـــ عقدة (راضي): خانات حماة، مجلة الحوليات الأثرية السورية، مجلد 31، عام 1981م.

ـــ العلبي (أكرم): دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1982.

ـــ العلبي: التقويم، بيروت، دار المصادر، ط1، 1991م.

ـــ عنان (محمد عبد الله): مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م.

ـــ عيسى (أحمد): تاريخ البيمارستانات في الإسلام، بيروت، دار الرائد العربي، ط2، 1981م.

ـــ عيسى: معجم الأطباء، بيروت، دار الرائد العربي، ط1، 1942م.

ـــ غاليونجي (بول): ابن النفيس، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

ـــ غانم (عماد): ابن الشاطر، حلب، معهد التراث العلمي العربي، 1984م.

ـــ غوانمة (يوسف): تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، دمشق، وزارة الثقافة، 2009م.

ـــ فايد (محمود): الرق في الإسلام، القاهرة، دار الاعتصام، 1989م.

ـــ فروخ (عمر): تاريخ الأدب العربي، بيروت، دار العلم للملايين، ط3، 1981م.

ـــ فروخ: عبقرية العرب في العلم و الفلسفة، المكتبة العصرية، بيروت، ط4، 1980م.

ـــ فهمي (نعيم): طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.

ـــ فهمي محمد (سامح عبد الرحمن): القيم النقدية في الوثائق المملوكية، عصر المماليك البحرية، الطبعة الأولى مكة المكرمة 1984.

ـــ قاسم (قاسم): اليهود في مصر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ـــ قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ـــ عصر سلاطين المماليك ـــ القاهرة، دار المعارف، 1983م.

ـــ القريحة (نايف بن حمود): النظم الحربية عند السلاجقة، ط1، 1423 هـــ.

ـــ كحالة (عمر): معجم المؤلفين، بيروت، مؤسسة الرسالة،ط1، 1993م.
ـــ كحالة: العلوم البحتة في العصور الإسلامية، دمشق، المكتبة العربية، 1972م.
ـــ كحالة: معجم أعلام النساء، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، 1982م.
ـــ كرد علي (محمد): خطط الشام، مكتبة النوري، دمشق، 1983.
ـــ الكيلاني (مؤيد): محافظة حماة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1964م.
ـــ ماجد (عبد المنعم): نظم دولة سلاطين المماليك، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط2، 1982م.
ـــ ماهر (سعاد): البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، دار الكتاب العربي، الجيزة، 1967م.
ـــ مجلة الفيصل.
ـــ محاضرات مؤتمر الصوفي وابن النفيس، الجامعة الأردنية، 1987 م.
ـــ المحامي (محمد كامل): ابن خلدون العبقري الذي ظلمه العرب و أنصفه الغربيون، بيروت، المكتب العالمي، 1985م.
ـــ المحمد (أنس): الحياة الاجتماعية في القدس في عصر المماليك على ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عمار النهار، جامعة دمشق، 2010م.
ـــ محمد (سعاد): مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
ـــ محمد أمين (محمد): الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، دار النهضة، ط1، 1980م.
ـــ محمدين (محمد): الجغرافيا والجغرافيون، دار العلوم للطباعة.
ـــ محمود (علي السيد): الجواري في مجتمع القاهرة المملوكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م.
ـــ مراياتي، ميرعلم، الطيان: علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب (دراسة و تحقيق لرسائل مخطوطة في التعمية)، مطبوعات مجمع اللغة العربية،ط1، 1997م.
ـــ مريدن (عزة): فضل العرب على الإنسانية في الميادين العلمية، المجلس الأعلى للعلوم، 1961.
ـــ مصطفى (شاكر): الدليل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، 1987م.
ـــ مصطفى: مدينة العلم ـــ آل قدامة والصالحية ـــ دمشق، دار طلاس، ط1، 1997م.
ـــ مصطفى (نادية): العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوربية الثانية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996.
ـــ المطوي (محمد العروسي): السلطنة الحفصية، بيروت، دار العرب الإسلامي، 1986م.
ـــ مظهر (جلال): أثر العرب في الحضارة الأوربية، دار الرائد، بيروت، 1967م.

ـــ مقبل (فهمي): دور العرب في اكتشاف العالم الجديد، دار الثقافة، القاهرة، 1994م.

ـــ منصور (أحمد صبحي): العقائد الدينية في مصر المملوكية بين الإسلام والتصوف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000م.

ـــ منصور (أحمد): تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عمار النهار، جامعة دمشق، 2011.

ـــ الموسوعة الفلسطينية: إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984م.

ـــ ناصر (عامر نجيب): الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، عمان، دار الشروق، ط1، 2003م.

ـــ النباهين (علي سالم): نظام التربية الإسلامية في عصر المماليك في مصر، دار الفكر العربي، ط1، 1981م.

ـــ النجار (محمد رجب): حكايات الشطّار والعيارين في التراث العربي، الكويت، عالم المعرفة، 1981م.

ـــ النحلاوي (عبد الرحمن): ابن قيم الجوزية، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط1، 2000م.

ـــ النحلاوي: الإمام الذهبي، دمشق، دار الفكر، ط1، 1988م.

ـــ الندوة العالمية التاسعة لتاريخ العلوم عند العرب: العطاء العلمي العربي في العصور الإسلامية ـــ التأثر والتأثير، معهد التراث بجامعة حلب، وكلية الآداب بجامعة دمشق واحتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية، 28 – 30 تشرين الأول 2008م، بحث الدكتور سامي شلهوب: الآلات الفلكية لابن الشاطر الفلكي الدمشقي من القرن الرابع عشر. بحث الدكتور إبراهيم أحمد سعيد: هل كان ابن الشاطر جغرافياً ؟.

ـــ نسيم (جوزيف): دراسات في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1983م.

ـــ نسيم: العدوان الصليبي على مصر، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

ـــ نعينع (سهير محمد إبراهيم): الحروب الصليبية المتأخرة حملة بطرس الأول لوزينيان الصليبية على الإسكندرية، عين الدراسات الإنسانية والاجتماعية، الهرم، ط1، 2002م.

ـــ النهار (عمار): النظم العسكرية عند السلاجقة وأثرها على الدول اللاحقة، المؤتمر الدولي الأول لدولة السلاجقة، تركيا، قيصري، 2010م.

ـــ النهار: الأوقاف الإسلامية وأثرها على النهضة العلمية في عصر المماليك، مؤتمر أثر الوقف الإسلامي على النهضة العلمية، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، 2011م.
ـــ النهار: الزراعة والثروة المائية في بلاد الشام من خلال مصادر عصر المماليك، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام (الزراعة في بلاد الشام منذ أواخر العهد البيزنطي إلى نهاية العهد العثماني)، الأردن، عمّان، 2012م.
ـــ النهار: العصر المفترى عليه ـــ عصر المماليك البحرية ـــ، دمشق، دار النهضة، ط1، 2007م.
ـــ النهار: حضارة العرب والمسلمين في كتابات علماء الغرب المنصفين، دمشق، دار البركة.
ـــ النهار: دور علماء الحضارة العربية والإسلامية في تأسيس العلوم الحديثة (الأصول الطبية)، دمشق، دار البركة، ط1، 2011م.
ـــ النهار: دور علماء الحضارة العربية والإسلامية في تأسيس العلوم الحديثة (الأصول الرياضية والفيزيائية)، دمشق، دار البركة، ط1، 2011م.
ـــ النهار: دور علماء الحضارة العربية والإسلامية في تأسيس العلوم الحديثة (الأصول الكيميائية والفلكية)، دمشق، دار البركة، ط1، 2011م.
ـــ النهار: شمس الحضارة العربية الإسلامية، دمشق، دار أفنان، ط1، 2008م.
ـــ النهار: نظرة في قضاء عصر المماليك، مؤتمر الأنظمة القضائية في تاريخ العالم الإسلامي الوسيط والحديث، لبنان، بيروت، المعهد الفرنسي لدراسات الشرق الأدنى، 2012م.
ـــ النهار: هكذا سلّم هؤلاء بيت المقدس للفرنج الصليبيين، دمشق، مؤسسة فلسطين للثقافة، ط1، 2011م.
ـــ النهار وزعرور: تاريخ الحضارة، جامعة دمشق، ط1، 2010م.
ـــ النهار ومصطفى: تاريخ العصر العباسي والأندلسي السياسي والحضاري، جامعة دمشق، ط1، 2012.
ـــ النهار: الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة المماليك البحرية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2005.
ـــ وتر (محمد ضاهر): معركة عين جالوت، ط1، 1989م.
ـــ الوقاد (محاسن): اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجينيزا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.
ـــ يعقوب (نضال): تطور المفتاح في منظومة التعمية عند العرب، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب،

1997م.

ثالثاً ـــ المراجع الأجنبية.

1ـــ المراجع الأجنبية المعربة:

ـــ أرمسترونج (كارولين): القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني، 1998م.

ـــ آشتور(أ): التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ترجمة عبد الهادي عبلة وأحمد سبانو، دار قتيبة دمشق، 1985م.

ـــ لابدوس (إيرا): مدن إسلامية في عهد المماليك، ترجمة علي ماضي، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1987م.

ـــ بروكلمان (كارل): تاريخ الأدب العربي، تر عبد الحليم نجار و آخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م.

ـــ بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، تر نبيه فارس، منير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط5، 1968م.

ـــ بورلو (جوزيف): الحضارة الإسلامية، تر ريمة الفوال، مراجعة وتقديم سهيل زكار، دمشق، دار الكتاب العربي، 2001م.

ـــ بول (غاستون): ابن خلدون، فلسفته الاجتماعية، تر عادل زعيتر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1984م.

ـــ بولياك: الإقطاعية في مصر و سوريا وفلسطين و لبنان، تر عاطف كرم، بيروت، دار المكشوف، 1947م.

ـــ توراو (بيتر): الظاهر بيبرس، ترجمة محمد جديد، دمشق 2002.

ـــ جافي (برنارد): بواتق وأنابيق، تر أحمد زكي، مؤسسة فرانكلين.

ـــ رنسيمان (ستيفن): تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة: الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، 1997م.

ـــ ريسلر (جاك): الحضارة العربية، تر غنيم عبدون، الدار المصرية للترجمة والنشر.

ـــ زابوروف (ميخائيل): الصليبيون في الشرق، تر إلياس شاهين، موسكو، دار التقدم، 1986م.

ـــ سميث (جوناثان رايلي): الإسبتارية فرسان القدّيس يوحنا في بيت المقدس وقبرص، تر صبحي

الجابي، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، 1984م.

ــ سيمينوفا (ل. أ): صلاح الدين والمماليك في مصر، تر حسن بيومي، المجلس الأعلى للثقافة، 1998م.

ــ شبولير (بيرتولد): المغول في التاريخ، دار طلاس، دمشق.

ــ فييت (جاستون): القاهرة مدينة الفن والتجارة، تر مصطفى العبادي، بيروت، نيويورك، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1968م.

ــ كرامب (و. ج): وجاكوب (إ): تراث العصور الوسطى، تر محمد مصطفى زيادة، وغيره، القاهرة، مؤسسة سجل العرب.

ــ كولان (سافن): البارود عند المسلمين، تر إبراهيم خورشيد، عبد الحميد يونس، حسن عثمان، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1984م.

ــ كونل (أرنست): الفن الإسلامي، تر أحمد موسى، بيروت، دار صادر، 1966م.

ــ لوبون (غوستاف): حضارة العرب، تر عادل زعيتر، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000م.

ــ لويس (أرشيبالد): القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

ــ موير (السير وليم): تاريخ دولة المماليك في مصر، ترجمة: محمود عابدين وسليم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995م.

ــ ميسرا (ريخا): المرأة في عصر المغول، تر أحمد الجوارنة، إربد، دار الكندي، 1998م.

ــ هايد (ف): تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، تر أحمد رضا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م.

ــ هف (توبي): فجر العلم الحديث، تر محمد عصفور، عالم المعرفة، 260، الكويت، 2000م.

ــ هونكة (زيغريد): شمس العرب تسطع على الغرب، تر فاروق بيضون، كمال دسوقي، بيروت، دار صادر، ط9، 2000م.

ــ وبوزورث (شاخت): تراث الإسلام، تر حسن مؤنس، إحسان العمد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة، 1978م.

2ــ المراجع الأجنبية غير المعربة:

- Atule (Esin): Art of The Mamluks. Smithsonian Institution.
D. C. 1981. – Washington
- Huart (clement) ahistory of Arabic literature, Beirut 1966.
- Frescobaldi, Gucci And Sigoli: Visit To The Holy Places Of Egypt, Sinai, Palestine, And Syria in 1384, Translated by Fr.T. Bellorini Jerusalem: The Franciscan Press, 1948, P. 180
- J. Sauvaget ،La Poste aux Chevaux dans L'empire des Mamelouks ،Paris 1941
- Henry; Smith: The Historian History Of The World. Logs prees- Neo Delhi-vol VIII-p 231.

–David Kahn, The Code Breakers, New york, 1976.
-Degiulhem (Randi): Le WaQf dans Lespace IslamiQue, DAMAS ,1995.
– Gibb(H.A.R):Arabic Literature ,London, Oxfored
-Kennedy (E –S) Ibn Alshater- Aleppo university- Institue of the history of Arabic sciense. p 14.
- Kramers :J.H . Geography and commerce (The legacy of Islam ed,by) sir Thomas Arnold and Alfred Guillaume, Oxford , 1931, p91 .
- Partington: Ahistory Of Greek Fire .
- Mercier: le Feu Gregeois.
- Berthelot: La Chimie Au Moyen Age.
- Neadhom : Joseph : Science And Civlization In China.
- Lord De Joiville: Chronicles Of The Crusades .

ـ اللجنة العلمية:

أ.د. سميحة أبو الفضل.

أ.م.د. فايزة كلاس.

أ.م.د. فوزي مصطفى.

ـ المدقق اللغوي:

د. فاتن كوكة.


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University